

المؤتمر القومي العربي

حال الأمة العربية

المؤتمر القومي العربي السابع

الوثائق • القرارات • البيانات



(آذار / مارس ١٩٩٧)

حال الأمة العربية

المؤتمر القومي العربي السابع

الوثائق • القرارات • البيانات



المؤتمر القومي العربي

حال الأمة العربية

المؤتمر القومي العربي السابع

الوثائق • القرارات • البيانات

(آذار / مارس ١٩٩٧)

المؤتمر القومي العربي

30 شارع السعيد حمدين
حيدرة 16035 ـ الجزائر العاصمة
الجمهورية الجزائرية
تلفون : 600510 - 2132

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٧

*

نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية
بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

المحتويات

القسم الأول
حال الأمة العربية
الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦
(التقرير الملخص)

القسم الثاني
الدراسات التفصيلية
للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦

القسم الثالث
اللجان الفرعية

القسم الرابع
دراسات مستقلة

القسم الخامس
وثائق وقرارات وبيانات المؤتمر القومي العربي السابع

الملاحق:

تقديم

هذا الكتاب الذي أصبح موعده سنوياً، يجسد حرص الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على تنويع سبل التبليغ والاتصال بأعضاء المؤتمر ومؤيديه، وبالرأي العام في الوطن العربي كله.

وكان ظهور هذا الكتاب السنوي في البداية، كسائر الخطوات التي خطاها المؤتمر نحو الفعالية، مبادرة متواضعة ليصبح، بمثابرة المشرفين عليه، تقليداً راسخاً، وسجلاً سنوياً لوقائع المؤتمر، ورفيقاً لمسيرته.

ويسر الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن تقدم اليوم هذا السجل لوثائق المؤتمر القومي العربي السابع الذي انعقد في الدار البيضاء من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، استجابة لدعوة كريمة من أعضاء المؤتمر ومؤيديه في المغرب. وهذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها المؤتمر دورته في أحد أقطار المغرب العربي تعبيراً عن الوعي العميق بترابط القضايا المصيرية للوطن العربي في مغربه ومشرقه. وقد تجلّى هذا الوعي في العناية الفائقة التي خص بها المؤتمر القومي العربي السابع في المغرب على المستويين الرسمي والشعبي، وفي التجاوب الذي لمسه أعضاء المؤتمر طيلة فترة الانعقاد، لدى المناضلين والمجتمع المدني بصفة عامة، ولدى وسائل الإعلام في المغرب والعالم.

لقد كان انعقاد المؤتمر السابع كغيره من المؤتمرات السابقة، في ظروف الأزمة المتعددة الأبعاد التي يمر بها الوطن العربي، والطاغية على الساحة. فالتحديات التي تطل على المؤتمرين في كل دورة بأحداث مأساوية تكاد تؤرخ لكل لقاء. وكان المؤتمر السادس قد اختتم على وقع انفجارات الاعتداء الصهيوني على لبنان، ومأساة قانا الشهيرة. واختتم المؤتمر السابع على وقع صوت الجرارات تشق على ربى القدس معالم تهويد المدينة المقدسة، وعلى أصوات البنادق وهي تحاول إسكات الشعب الفلسطيني الأعزل الصامد.

وليست التحديات الخارجية، كالصراع العربي ـ الصهيوني ـ والحصار المفروض على الأقطار العربية، وذيول حرب الخليج المدمرة، هي وحدها التي سيطرت على أعمال المؤتمر. فالتوتر ما زال يطبع علاقات الأنظمة العربية بالشعوب، ويغذي العنف المدمر في بعض الأقطار العربية. والطريق إلى الحل الديمقراطي ما زال محفوفاً بالعقبات، والعلاقات

بين الأنظمة العربية نفسها ما زالت ملغمة بالكثير من الخلفيات السلبية على رغم الخطوات المتواضعة لإحياء التعايش العربي، وعلاقة الدول العظمى بالوطن العربي ما زالت تتسم بالتسلط والهيمنة والنزعة لتهميش الوطن العربي وإلغاء دوره في صنع مصير المنطقة.

إن هذه القضايا المصيرية وغيرها كانت موضوع نقاش مستفيض بين المشاركين في المؤتمر القومي السابع. وقد ساعد على توسيع النقاش تشكيل لجان أربع انكبت كل واحدة منها على التعمق في مناقشة موضوع خاص. ومكنت هذه الطريقة المشاركين ـ وقد قارب عددهم المئة والثلاثين عضواً ـ من المساهمة في النقاش، وفي تبادل الآراء المتنوعة بتنوع الاتجاهات الفكرية والسياسية التي يتسع لها المؤتمر، إلا أنها التقت في يسر عند القواسم المشتركة كما تضمنها بيان المؤتمر للأمة.

ومن أبرز المؤشرات الإيجابية التي تحملها أصداء المؤتمر القومي العربي ودورات انعقاده هي التساؤلات التي أخذ العديدون من أبناء هذه الأمة ـ وفي مقدمتهم شبابها ـ يطرحونها ويثيرونها. وهي من نوع: «كيف السبيل لصُنع القرار العربي انطلاقاً من مبادئ المؤتمر وتوجهاته؟».

لعل في مثل هذا التساؤل مؤشراً على أن المؤتمر القومي العربي يتقدم نحو تحقيق الغرض الذي يسعى إليه أعضاؤه ومؤيدوه، وهو أن يكون مرجعية فكرية وسياسية تنبع من صميم هذه الأمة، ويصنعها اللقاء بين أبنائها في تعددية فكرية وسياسية حقيقية تشق الطريق لتحول ديمقراطي وحدوي في الوطن العربي.

عبد الحميد مهري

كلمات الافتتاح

الرسالة الملكية(*)

حضرات السيدات والسادة:

كم يسعدنا أن نتوجه إليكم بهذا الخطاب، مرحبين بمقدمكم، محتفين بعقد مؤتمركم الهام هذا فوق أرض المملكة المغربية التي تعتز بانتمائها إلى الأمة العربية، متمنين لكم مقاماً طيباً في بلدكم الثاني المغرب الذي يسعده أن يستقبلكم ويشاطركم انشغالكم العميق بقضايا الأمة العربية.

إن اختياركم للمغرب لعقد الدورة السابعة «للمؤتمر القومي العربي» الذي يضم الصفوة من رجالات الأدب والاقتصاد والعلوم والدفاع عن حقوق الإنسان العربي، إلى جانب مجموعة من الشخصيات السياسية المنتمية لمختلف الأقطار العربية، لتأكيد جلي وتقدير حفي بالدور الطلائعي المتواصل الذي يقوم به المغرب، ملكاً وشعباً، من أجل نصرة القضايا العربية والدفاع عنها بدون هوادة، بغية تحقيق آمال وتطلعات أمتنا العربية جمعاء، وبلوغ أهدافها في الرقي والنماء، وضمان سبل الرخاء والهناء لجميع أفرادها في عالم يسوده الأمن والاستقرار والعدالة.

إن الأمة العربية، ذات الحضارة العريقة، والتاريخ الحافل بالأمجاد، لتمر في الوقت الراهن ـ كما تعلمون ـ بظروف تحتم عليها، أكثر من أي وقت مضى، جمع الشمل وتوحيد الصفوف وتنقية الأجواء بين أقطارها بترسيخ جو من الثقة المتبادلة، وذلك لرفع التحديات وتجاوز العقبات حتى تتمكن من مباشرة المهمات التي تنتظرها والعمل من أجل احتلال المكانة اللائقة بها بين الأمم والإسهام بنصيبها وبطريقة فعالة في تطور وإسعاد البشرية.

وليس هذا بعزيز على هذه الأمة الممتدة من المحيط إلى الخليج، والتي لها من المؤهلات والإمكانات ما يجعلها قادرة، إذا توافرت لديها الإرادات العازمة، والنيات الحسنة والإيمان الراسخ على أداء دورها الحضاري على أحسن وجه.

(*) ألقى الرسالة الملكية د. محمد الكتاني المكلف بمهمة في الديوان الملكي.

وليس يخاف أن هذه المهمة ملقاة على كاهل جميع الفعاليات وموكولة لجميع الطاقات التي تزخر بها الأمة العربية، ولا سيما المثقفين والمفكرين وممن حباهم الله نعمة العلم والمعرفة من أبنائها.

ومما لا شك فيه، أن مؤتمركم هذا ينعقد في ظروف متميزة يطرح فيها المجتمع العربي على نفسه وعلى فكره القيادي قضايا متشابكة وذات ترابط عضوي فيما بينها، ومقاربة هذه القضايا في راهنيتها، وذلك بمنهج مسدد الخطى، عقلاني التوجه، بعيد عن اجترار الشعارات، واعٍ بمسؤولياته، هو المنفذ الوحيد لخروج الفكر العربي من متاهاته وإحباطاته.

فلا مناص إذن من أن تنكب أشغال مؤتمركم هذا على مدارسة تلكم القضايا المحورية للأمة العربية، وأن تصب جهودكم في هذا الاتجاه، وذلك من أجل تعميم الوعي الصحيح، وشحذ العزائم وإيقاظ الهمم، وتفعيل الطاقات للوصول إلى المبتغى وكسب الرهان ورفع التحديات بأسلوب حضاري نابع من مقوماتنا وأصالتنا، ومن ديننا الحنيف الذي يشجب العنف والتطرف ويدعو إلى الحوار والتفاهم والتسامح.

حضرات السيدات والسادة:

إنكم تعلمون أن عالمنا، وهو على عتبة القرن الواحد والعشرين قد دخل في نظام جديد يطبعه تداخل المصالح وتشابكها، وتنوع القضايا وتشعبها، وإننا أصبحنا نعيش عصر التحولات المتسارعة التي لا تطلع شمس يوم من أيامه إلا على جديد يفاجئنا أو حدث يربكنا، أو خبر يداهمنا أو تنبؤ يذهلنا. فهل يتابع فكرنا العربي هذه التحولات وينفذ منها إلى منطق التطور، بنفس الوتيرة التي نعيشها؟ وهل يعايش فكرنا هموم مجتمعه وانشغالاته بقضايا التنمية للطاقات البشرية علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً لنخوض المنافسة الدولية في الإنتاج والإبداع والتنظيم والتشغيل، وكسب رهانات المستقبل القريب؟ ذلكم أيتها السيدات، أيها السادة، ما ينبغي أن يشغل فكرنا، ويستحثنا على تجميع طاقاتنا وتوحيد توجهاتنا، كما يتطلب منا، نحن أبناء الأمة العربية أن تتسم نظرتنا للأمور بما يجب من التبصر والحكمة والحذر ومعالجة القضايا بما يلزم من الرفق في غير ضعف، والحزم في غير عنف، بعيدين كل البعد عن الشعارات والأفكار المتجاوزة، واضعين نصب أعيننا المصلحة العليا لأمتنا العربية وباحثين عن أنجع السبل لتحقيقها.

ولا يتأتى لنا هذا، إلا إذا قامت علاقتنا، فيما بيننا من جهة، ومع غيرنا من جهة أخرى، على روح الحوار البناء والنقاش المجدي، واتسمت مواقفنا بالعقلانية والتسديد، وتوجهاتنا بالأناة والترشيد، بهدف أن نضمن للمواطن العربي أمنه وكرامته وحقوقه وحريته.

إن المغرب وهو عضو نشيط وفعال داخل أسرة الوطن العربي، ليؤمن إيماناً راسخاً بأن مكانة الأمة العربية بين أمم العالم وشعوبه يجب أن ترقى وتسمو بما يليق وأمجاد

حضارتها العريقة وإمكاناتها الحاضرة بشرياً ومادياً، وهو ارتقاء يظل رهيناً بقدرة الإنسان العربي على مسايرة التطور الحثيث الذي يميز عالم اليوم، بل إنه ارتقاء حتمي تفرضه المحافظة على الذات، حفاظاً لا يتأتى لأمتنا العربية إلا بارتفاعها إلى مستوى تحمل المسؤولية في ميادين التخطيط والابتكار والتسيير، وذلك وفق الأساليب الحديثة والناجعة لتحقيق ما تصبو إليه الأمة العربية من رفعة وعزة وكرامة.

وهكذا يكون على مؤتمركم هذا الذي ينعقد لأول مرة فوق تراب هذا البلد الأمين، أن يساهم مساهمة بناءة في هذا النطاق حتى تكونوا قد أديتم واجبكم كمفكرين وكعلماء باحثين وممارسين لشتى المسؤوليات العلمية والسياسية والإعلامية في توعية المواطن العربي - وبخاصة الشباب منه - ليدرك ما تفرضه عليه ظرفيته التاريخية من حزم وعزم وتكوين علمي جاد، والتزام أخلاقي عال قصد المحافظة على هويته والرفع من شأن أمته والدفاع عن كرامتها وعن حقوقها ومكتسباتها.

وإننا إذ نعبر عن تقديرنا لأهمية المحاور في البرنامج العام لأشغال دورتكم هاته، لا يسعنا إلا أن ننوه بجهودكم، راجين أن يحالفها السداد والتوفيق، معبرين لكم من جديد عن ترحيبنا بكم فوق أرض المملكة المغربية، متمنين لكم مقاماً طيباً ولأشغال مؤتمركم نجاحاً فائقاً.

أعانكم الله وسدد خطاكم ووفقكم لما فيه صالح أمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة رئيس الجلسة

محمد البصري[*]

سيداتي، سادتي،،،

لا أظنني مبالغاً إذا اغتنمت هذه الفرصة لأعبر عن سروري باسم جميع الوطنيين المخلصين بمناسبة انعقاد مؤتمرنا هذا، كما أرحب بكم بحرارة باسم اللجنة التحضيرية التي بذلت جهوداً كثيرة مكنتنا اليوم أن نجتمع هنا على ضفاف المحيط الأطلسي حيث تتلاطم الذكريات كما تتلاطم أمواجه وتتواصل فيه المحطات التاريخية، كما يتواصل فيه المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط وتتكامل فيه الثقافة الوطنية العربية بالأمازيغية وتجعل من هذه الحضارة العربية الإسلامية سياجاً منيعاً لحماية هوية هذا البلد الثقافية مثلما كوّنت جغرافيا المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط مع جبال الأطلسي حصناً منيعاً لحماية هويته الوطنية.

وإذا استقرأنا التاريخ يسهل فهم تكامل قدوم القرطاجنيين مع قدوم عقبة بن نافع اللذين مهدا طرح شعار من الخليج إلى المحيط، وهذا يسهل فهم التواصل الحضاري لقبائل كتامة بمصر مع قبائل الهلاليين بالمغرب التي حملت لواء الحضارة الإسلامية ودافعت عنها بالأندلس مقتفين خطى طارق بن زياد الأمازيغي وموسى بن نصير العربي. نقول هذا للذكرى: ﴿**وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين**﴾[1] صدق الله العظيم.

وكما جاء على لسان الفقيدة وزيرة الثقافة اليونانية «هنا كان يمشي هوميروس وهنا الذاكرة التاريخية فمن لا ذاكرة تاريخية له فلا وطن له».

إن لقاءنا هذا يعتبر استمراراً وتكاملاً للمؤتمر القومي الأول الذي عقد في تونس وتلته مؤتمرات بيروت والقاهرة وعمان.

وإذا كان للمغرب شرف احتضان هذا المؤتمر اليوم فإننا نتطلع إلى عقد المؤتمر المقبل في الجزائر الشقيقة التي لا شك أننا نعاني اليوم جميعاً معها محنتها، بل محنتنا، والشعب

(*) سياسي من المغرب.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الذاريات،» الآية ٥٥.

الجزائري الذي انتزع استقلاله بتضحيات كبيرة بالأمس لهو قادر اليوم بكل تأكيد على تجاوز هذه المحنة لاحتلال مكانته الطبيعية في المسيرة العربية.

ورغم هذا التكامل الراسخ تاريخياً والممتد جغرافياً عبر محطاته المضيئة من القدس والأزهر والقرويين والقيروان ومكة والنجف حتى قم ثم إسطنبول، الذي أغنى الحضارة البشرية، فإن أمتنا العربية تعيش واقعاً مأساوياً فرضته بالدرجة الأولى المخططات الاستعمارية التي عملت على تفكيك روابط الأمة هذه، حيث قام بغرس إسرائيل في مركز الرابط الإفريقي الآسيوي.

احتل العدو الصهيوني مدينة القدس التي يتشرف المغرب برئاسة لجنتها بقيادة صاحب الجلالة الحسن الثاني، ويسعى لاستكمال تهويدها مستهدفاً بذلك الحضارة والجغرافية ضمن مخطط استراتيجي تشكل الصهيونية فيه القلعة المتقدمة تحمي مصالح الغرب بزعامة بريطانيا وفرنسا سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية اليوم التي أصبحت تهيمن على الموقع الاستراتيجي الذي هو وطننا العربي، كما تشكل فيه الطاقة المحرك الأساسي لتقنية هذه الهيمنة التي أصبحت تعرف اليوم بالعولمة، والتي لا ترى وجوداً لحضارة غير حضارتها تمشياً مع نظرية فرنسيس فوكوياما، مما يشكل تحدياً صارخاً لحقائق التاريخ الذي أثبت منصفوه أنه ليس حقيقة أن الحضارة اليونانية مؤثرة وغير متأثرة بحضارة ما بين الرافدين ووادي النيل، وخير مثال على ذلك هو الحصار الظالم الذي يتعرض له الشعب العراقي الشقيق لإعاقة مسيرته في البناء والتطوير مما يكشف الوجه اللاإنساني للحضارة الغربية التي تهتز لموت قطة داستها سيارة ولا يستيقظ ضميرها لمأساة شعب بكامله. ولا ينتهي ذلك عند معاناة الشعب العراقي، بل يتعداه إلى أقطار أخرى كليبيا والسودان. كما أن الجرائم التي تعرض لها الشعب البوسني تندمج ضمن هذا المخطط.

إخواني، أخواتي، ،

إن الآمال معلقة على مؤتمرنا ليتخذ الموقف الصحيح في كثير من القضايا التي نواجهها ويعتمد في حلها على استرشاد السياسة بالفكر والنخبة بالمجتمع وأن يكون تحركنا موحداً وغنياً بالتنوع.

إن الفضل في انعقاد مؤتمرنا يرجع في الأساس إلى الجهود المخلصة التي بذلها المناضلون الذين يتطلعون نحو مستقبل زاهر لهذه الأمة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه وأشكر السلطات المغربية التي سهلت مهمتنا في التحضير لهذا المؤتمر سواء بجوانبها الأمنية أو الدبلوماسية، كما أتوجه باسمكم جميعاً إلى جلالة الملك بالطلب لرفع الإقامة الإجبارية عن الشيخ عبد السلام ياسين والسماح بالعودة لإبراهيم السرفاتي وكل الذين لم تسو أوضاعهم بعد.

إلى كل هؤلاء الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر أتوجه باسمكم جميعاً بالشكر والتقدير متمنياً النجاح والتوفيق لمؤتمرنا هذا. والسلام عليكم..

كلمة الأمين العام

عبد الحميد مهري[*]

السيد الرئيس

أيها السيدات والسادة

يطيب لي باسم الأمانة العامة واللجنة التنفيذية للمؤتمر أن أرحب بكم في هذا التجمع السابع للمؤتمر القومي العربي الذي ينعقد اليوم بالدار البيضاء، هذه المدينة المناضلة الشامخة، محاطاً باللطف والرعاية. فاسمحوا لي أن أتوجه أولاً بالشكر للمغرب الشقيق ملكاً وحكومة وشعباً على استضافة هذا المؤتمر، وما وُفّر له من أسباب العمل والنجاح وما أحيط به من كرم وحسن ضيافة وعناية خاصة من أبناء المغرب البررة من مناضلين ومثقفين.

أيها السيدات والسادة

إن الذي يجمعنا كل سنة، في هذا المؤتمر، هو التزامنا بالمشروع الحضاري للأمة المتمثل في الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري وتحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار من التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها كما نص على ذلك النظام الأساسي للمؤتمر.

في كل سنة يجتمع أعضاء المؤتمر لدراسة حال الأمة، وتقييم مسيرتها نحو تحقيق الأهداف النبيلة المذكورة. وهم يقومون بهذا الجهد المشترك على تنوع مشاربهم الفكرية، وتوجهاتهم السياسية، وتجاربهم العملية، ومواقعهم الجغرافية. وهم يجسدون بهذا المسلك، التعددية الحقيقية التي نطمح جميعاً أن نراها تسود المجتمع العربي في حركته الدائبة لبناء المستقبل.

(*) أمين عام المؤتمر القومي العربي.

وقد جاءت فكرة هذا المؤتمر استجابة لحاجة ملحّة لمصارحة الذات، والتفكير بعمق في حال الأمة «والتوجه إلى الرأي العام العربي في محاولة رصينة، مباشرة، . . . لبعث الحيوية في صفوف الجماهير العربية المقهورة والمستكينة، بعد الأزمات والكوارث التي عانتها الأمة العربية، والتي هزّت مفاهيم كثيرة، وصدعت تنظيمات شتى، وأفقدت الجماهير العربية ثقتها بحكامها، وبمؤسسات النظم السياسية القائمة».

وعلى هذه الأسس والتوجهات انعقد المؤتمر الأول بتونس في آذار/مارس ١٩٩٠ واستمرت دورات الانعقاد تنظم سنوياً ما عدا سنة واحدة. واستمر المؤتمر على صعيد شعبي غير حزبي، يجمع المثقفين والمفكرين والسياسيين، باستقلال عن أنظمة الحكم العربية، رغم ما سببه ويسببه ذلك له من صعوبات مادية ومعنوية.

ولم تكن دورات المؤتمر الست السابقة محفوفة بالبشائر نظراً للأحداث المأساوية والنكسات التي عرفها العالم العربي. ولا أعتقد ـ مع الأسف ـ أن دورتنا الحالية تشذ عن هذا النسق، كما أنني لا أعتقد أن توالي المآسي يطفئ فينا نور الأمل والتفاؤل بالمستقبل.

أيها السيدات والسادة

إن الانطباع السائد لدى الشعوب العربية اليوم هو أن مكانة العالم العربي، وتأثيره في الأحداث القريبة والبعيدة منه، ليست في مستوى موقعه الجيوستراتيجي، ولا في مستوى المصالح التي تربطه بالدول العظمى، ولا في مستوى الإرث الحضاري الذي يؤهله لدور متميز في بناء مستقبل المنطقة.

إن ما تقدّم ليس ـ مع الأسف ـ مجرد انطباع؛ بل هو واقع لم تكرسه فقط مواقف الدول العظمى انطلاقاً من مصالحها وأهدافها القريبة والبعيدة في المنطقة، ولكنه أيضاً ناتج عن الأوضاع الداخلية للأمة العربية في مختلف أقطارها، وعن طبيعة العلاقات بين الدول العربية، وعن علاقات العرب بجيرانهم في آسيا وأفريقيا، وعن قصور العرب في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجههم في سيادتهم وأمنهم وثرواتهم وثقافتهم.

إن مجمل هذه القضايا يتعرض لها، بإجمال، التقرير المقدّم للمؤتمر حول حال الأمة، وستتولى اللجان المختصة مناقشتها والتعمق في بحثها وإصدار التوصيات الملائمة بشأنها.

وهناك بعض من هذه القضايا في حاجة للإفراد بالذكر في هذه الكلمة، دون الدخول في التفاصيل.

فالأوضاع العربية الداخلية تتسم بسمات تكاد تكون من حيث طبيعتها، مشتركة بين جميع الأقطار العربية، وإن اختلفت درجتها وحدتها:

أولاً: إن الاستجابة لتعطش المجتمع العربي للممارسة الديمقراطية، التي تعني إشراك الشعوب في القرار، ما زالت غير كافية. وهي، إن وجدت، تكاد تنحصر في دورية الانتخابات التي تجري وفق قوانين وإجراءات إدارية تعتمد الإقصاء المسبق لقوى أو

فئات سياسية معينة، وتكرّس في النهاية، مجالس «اللون السياسي الواحد» مع اختلاف التسميات والعناوين. وهذا ما يعمق الهوة بين المحكومين والحاكمين، ويزهد المواطنين في ممارسة حق الانتخاب والتصويت، وينمي عوامل النقمة السياسية في المجتمع.

ثانياً: استمرار المسار العام لممارسة الحقوق والحريات الأساسية باتجاه التدهور، رغم بعض الجهود في التصحيح والتقويم، لتغير اتجاه هذا المسار. فالإجراءات القمعية التي لجأت إليها بعض الحكومات ما زالت قائمة، وقوانين الطوارئ ما زالت مفروضة رسمياً، أو عملياً، في عدد من البلدان العربية. وإن التمادي المنظم في خرق حقوق الإنسان، الذي أصبح طاغياً في بعض الحالات يصعب اعتباره، مجرد تجاوزات تصدر عن بعض المصالح الأمنية، بل هو يتنامى كأداة جهنمية لتدجين الجماهير، وترويض المواطن العربي على قبول الأمر الواقع، والإذعان للقرار السلطوي في الشؤون العامة.

إن قضية حقوق الإنسان ليست مجرد علاقة احترام شكلي للمواثيق والمعاهدات الدولية، بل هي قضية جوهرية جديرة باهتمام كل المثقفين والمفكرين، لأن ممارسة الحقوق والحريات الأساسية هي التي تؤهل الفرد العربي للمواطنة الإيجابية، وتبني العلاقة بين الحاكمين والمحكومين على أساس سليم.

ثالثاً: استمرار ظاهرة العنف واستفحالها في بعض الأقطار العربية بما ضاعف من إفرازاتها السلبية على المجتمع كله. وطول المأساة في بعض الأقطار يعلمنا أن التنديد بالعنف لا يكفي لإيقافه وان تفضيل المعالجة الأمنية يفضي في كثير من الحالات إلى أصناف من العنف أكثر قسوة وشراسة هي في الواقع محصلة للعنف الأولي وللطرق والوسائل المتبعة لمجابهته. كما أن طول المأساة أظهر ان العنف يبتدئ بأطراف معروفة ومحددة، ولكن مسلسل العنف والعنف المضاد يمكن من اشتراك أطراف غير معروفة وغير محددة الهوية في تعقيد المعادلة.

إننا لا نزكي مسار العنف ولا نبرره عندما ندعي بأن العنف يوجد حيث يوجد الإقصاء، وأن المعالجة الأمنية للعنف محدودة النتائج وأن الحلول السياسية التي ينتجها الحوار الجاد هي طريق الخروج من مأزق العنف.

لا شك أن الأنظمة التي تواجه مشاكل العنف تملك من الوسائل المادية والتنظيمية ما يمكنها من مواصلة المعالجة الأمنية دون التفات للحلول السياسية الحقيقية، ولكن عوامل النقمة السياسية والاجتماعية التي تغذي العنف، متوفرة أيضاً في المجتمعات التي تعرف هذه الظاهرة. ومن المحقق أن الانسداد يطيل عمر المأساة، وأن التكلفة ستكون، في النهاية، باهظة، بشرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً.

رابعاً: قصور مشاريع التنمية الوطنية عن بلوغ الأهداف المرسومة لها وصعوبة التلاؤم مع الأوضاع الجديدة التي تمليها عولمة الاقتصاد. فتبعية الاقتصاد العربي بشكل عام لا تتمثل فقط في المديونية الخارجية ولكنها تتمثل أيضاً في التبعية الغذائية والتبعية الأمنية

والتبعية التقانية. وقد انجرّ عن قصور مشاريع التنمية الوطنية، ومحاولات التأقلم مع مقتضيات العولمة عن طريق برامج التصحيح الهيكلية، أوضاع اجتماعية صعبة في معظم الأقطار العربية باستثناء بعض الأقطار القمعية، كاستفحال البطالة، وتفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وارتفاع الأسعار، والنقص المتزايد في الخدمات الاجتماعية.

ومن شأن هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية زيادة عوامل النقمة السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تغذي التوجهات المتطرفة، خاصة إذا استمر الإقصاء، والانغلاق السياسي، والممارسات القمعية، وانتهاك الحقوق والحريات.

وإذا كانت مراجعة مخطط التنمية لا يمكن أن تتم بتجاهل عولمة الاقتصاد والمال والاتصال، فإنه يكون من الخطأ أيضاً الاستسلام لكل ما تمليه علينا مؤسسات العولمة وأدواتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي لا يمكن أن يعيها غيرنا، كتحديد الدور الذي تلعبه الدولة في خطط التنمية، وتوفير الحماية الاجتماعية التي تثمن العامل البشري، وتوطد التضامن الاجتماعي، وتدعم الاستقرار السياسي.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديات العولمة تتطلب أكثر من أي وقت مضى تطوير الديمقراطية السياسية التي تعالج أسباب العنف، وتفتح الطريق للمصالحة داخل كل قطر عربي، وتوسع القاعدة الشعبية لنظم الحكم التي لا يمكن أن تواجه التحديات الخارجية بدون دعم واعٍ من شعوبها.

أيها السيدات والسادة

إن الأوضاع الداخلية الصعبة في أغلب الأقطار العربية غيّبت الشعوب عن موقع القرار وحجبت عن الحكومات العربية التصور الصحيح لعلاقات التضامن والتعاون التي كان المفروض أن تسود في علاقات الأقطار العربية فيما بينها، وحرمتها من وحدة الصف العربي الذي نفتقده اليوم في مواجهة التحديات الخارجية الكبرى.

فتحرّر الأنظمة من مطامح الشعوب وتطلعاتها وسّع مجال الصراعات العقيمة بين بعض الحكام العرب، وحال دون حل المشاكل الموضوعية بين بعض الأقطار العربية، وحكم بالعقم على كثير من مؤسسات النظام العربي والجامعة العربية.

وجاءت حرب الخليج لتنسف ما قاوم الزمن من عرى التضامن والتعاون بين الأقطار العربية. وما زالت آثار هذه الحرب المدمرة تفرز سلبياتها على مجمل العلاقات العربية. وما زالت بعض الدول الكبرى تعمل جاهدة لجعل هذه الحرب حرباً مزمنة بين العرب لا تعرف هوادة ولا نهاية. ولا شك أن حالة التمزق الناجمة عن هذه الحرب تساعد على تمرير كثير من المشاريع المشبوهة في المنطقة العربية.

إن بعض القادة العرب أصبحوا يدركون مخاطر هذه الوضعية، ويسعون من خلال مبادرات هادئة أو معلنة لتجاوزها والعودة إلى كنف التضامن العربي الذي أصبح اليوم

ضرورة حيوية ملحة. فكانت بعض اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكانت القمة العربية التي أعادت رغم غياب العراق، بعض الأمل في الرجوع إلى جادة الرشد، ولكن نتائجها العملية كانت متواضعة، ولا ترقى لمستوى التحديات والمخاطر المحدقة بالأمة العربية. وعسى أن تستمر الجهود الخيّرة في هذا الاتجاه وعسى أن تكون نتائجها في المستقبل أفضل وأشمل.

لكن حرب الخليج أفرزت تطورات ومفاهيم أخرى في علاقة الغرب بالعالم العربي. وأخطر هذه التطورات استخدام الحصار الاقتصادي كوسيلة لحل المشاكل. فالحصار المطبق على العراق منذ سنوات يمثل عقاباً جماعياً للشعب العراقي لا فرق بين أبنائه، صغيرهم وكبيرهم، رجالهم ونسائهم. وهو نوع من الإبادة البطيئة لا يبرره أي مشكل سياسي أو اقتصادي أو أمني.

ومنذ حرب الخليج أصبحت الدول الغربية تلوح بالحصار لتصفية الخلافات مع هذا البلد أو ذاك. وأصبحت ثلاثة بلدان عربية إما خاضعة لحصار كامل أو جزئي، وهي العراق وليبيا والسودان.

إن تغطية الحصار بقرار من الأمم المتحدة لا يكسب هذا السلاح السياسي الجديد شرعية أخلاقية ولا يبرر طابعه غير الإنساني. والسؤال الذي يمكن طرحه بهذا الصدد هو: هل المجتمع الدولي عاجز عن حل المشاكل التي تنشأ بين الدول، مهما كانت طبيعتها، إلا باللجوء لهذا النوع من العقاب الجماعي للشعوب؟ أم ان الدول الغربية أصبحت تعامل البلدان العربية هذه المعاملة الشاذة، لأنها لا تقيم وزناً لردود الفعل العربية؟

إن هذا السؤال يمكن أن يطرح أيضاً بالنسبة لمواقف أخرى من طرف بعض الدول الغربية مثل الفيتو الأمريكي الأخير في مجلس الأمن عندما طرحت مشاريع حكومة نتنياهو بشأن القدس. وهي قضية مركزية بالنسبة للقضية الفلسطينية التي عرفت تطورات عديدة بررت التخوفات التي صاحبت مسيرة التسوية.

فالانتخابات الإسرائيلية أعادت إلى الأذهان طبيعة المشروع الصهيوني الذي برز من جديد بوجه سافر. وذكّرت بالتالي بطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني الذي حاولت الدبلوماسية والإعلام المتواطئ تشويهه وتقزيمه في مجرد عداء تقليدي بين العرب واليهود.

ويظهر أن الأنظمة العربية ما زالت عاجزة عن إيجاد الصيغة التي تمكنها من مواجهة المأزق الناجم عن هذا التطور، بل إنها ما زالت تبحث عن غطاء يمكنها من مواصلة مسيرة التسوية دون اقتناع منها بنتائجها.

إن الرأي العام العربي أصبح يدرك الآن أن التسوية من وجهة النظر الإسرائيلية لا تعني تحرير الأرض، بل هي ترمي لإقامة استعمار متفاوض عليه، يتحمل فيه الشعب المستعمر، وهو الشعب الفلسطيني، مسؤولية الأمن والغذاء، وتتحمل فيه بقية الأطراف

العربية مسؤولية تغطية هذا الواقع.

ومن هنا ندرك أن ما يسمّى بالمفاوضات بين العرب وإسرائيل هو في الواقع جولات استنزاف للأطراف العربية وتمويه على الرأي العام العالمي الذي يتطلع فعلاً لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي واستتباب الأمن في المنطقة.

وإذا كانت نتائج التسوية بادية للعيان، فإن آلياتها ما زالت في حاجة إلى دراسة وتوعية بمخاطرها.

لقد بنيت هذه الآليات على إطار قابل للتأويل(!؟) وهو قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وقامت على تأجيل النظر في القضايا الأساسية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي بحجة تفضيل التناول البراغماتي في حل هذا النزاع، وقامت في الممارسة على إغراق المفاوضات حول القضايا القابلة نظرياً للحل، في تعقيدات تقنية لا تعرف نهاية، وقامت على التسويف في تطبيق المتفق عليه، أو تعديله من جانب واحد، أو العودة به من جديد لمائدة المفاوضات. واستكملت هذه الآليات في الأشهر الأخيرة بتغيير محتوى الملفات الأساسية المؤجلة ببرنامج مدروس من الإجراءات تحدث كل يوم أمراً واقعاً جديداً تغطّيه أو تحجم عن ردّه الدول العظمى والمجتمع الدولي. وهكذا تجد الأطراف العربية، وفي مقدمتها الطرف الفلسطيني، نفسها كل يوم أمام اختيار عسير، إما أن «تبتلع» الواقع الجديد أو تُحمّل مسؤولية إفشال مسيرة السلام إذا صدرت عنها ردود فعل مناسبة. وتكتمل «آليات» التسوية، موازاة لكل ما تقدّم، بالدعوة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل دون انتظار نتائج التسوية، بدعوى أن هذا التطبيع يسهّل مسيرة السلام. فإذا أضفنا إلى كل هذا «تحييد» الأمم المتحدة في موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني، وانفراد الولايات المتحدة برعاية المسيرة، أدركنا أن نتائج التسوية هي منجرّة، منطقياً، من الآليات المنصوبة.

ومن المؤكّد أنه ما دامت هذه الآليات قائمة فإن من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، انتظار نتائج أفضل من النتائج المسجلة حتى الآن.

أيها السيدات والسادة

إن المقام لا يسمح بالتعرض لكل القضايا المعروضة للنقاش، لكنني على يقين من أن الأخوة أعضاء هذا المؤتمر، وهم جميعاً من ذوي الفكر والرأي والتجربة، سيساهمون في إنارة جوانبها، واقتراح الصيغ العملية للتكفل بها.

وفقنا الله وكلّل أعمالنا بالنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة الجهة المضيفة

أخواتي، إخواني الأشقاء

ضيوفنا وأصدقاءنا الأعزاء...

نوبير الأموي

لَعَلَّه لا حاجة للتعبير عن عميق اعتزازنا باستضافة بلدنا لهذا المؤتمر العربي القومي الميمون في دورته السابعة. وإذا كان لا بد منْ أنْ نعتز بما يتيح هذا اللقاء الأخَوي النضالي من تواصل الفعاليات الفكرية والعلمية والاجتماعية والسياسية فيما بينها، وبينها وبينَ المغرب وأهله ورمزيته ورصيده وعمقه العربي، فإننا كذلك لا بد أن نُثَمن التفهم الكامل لجلالة الملك الذي رحَّب بهذا المؤتمر حين عَلِم برغبتنا الجماعية بعقده فوق تراب المغرب، بل وأمر بوضع كل الإمكانيات المادية والأدبية رهن إشارة المؤتمر. ولا عجب في هذا، فالمغرب كان دائماً منطقة لتلاقي نداءات التاريخ وتَجاوُب السلالات العربية المعتزة بعروبتها. وكانَ المغرب وظَلَّ دائماً يُشكّل عمقاً استراتيجياً للدفاع عن الكيان العربي والإسلامي وعن مرجعيته العربية الإسلامية، بل بفضله عبرت جيوشُ المجاهدين بقيادة طارق بن زياد البحر المتوسط لتؤسس منطلقاً تاريخياً لانتشار الدعوة الإسلامية وترسيخ القيم الحضارية العربية الرفيعة.

إنَّ انعقاد مؤتمرنا هذا يجعلنا نستعيد التاريخ ونتمثَّل دلالاتِ الانتظام الجغرافي الذي يعطي للمسافة معنى، يعطي للقُرْب وللبُعْد معنى. ويُشَكِّل نظاماً معيناً من القيم والقَرَابات الإنسانية والنضالية.

لذلك، نفهم معنى أن يكون المغرب قد حمى الضفة الغربية في الوطن العربي، ولَعِب دوراً في مَد الجسور والوَشَائِج، وفتح المسالك الثقافية والحضارية العربية باتجاه أوروبا وإلى عمق افريقيا لتشكل حزاماً دينامياً من وادي السينغال إلى القرن الافريقي. كما نفهم معنَى أن يكون المغرب الدولة العربية الوحيدة التي وقفت عندها جيوش العثمانيين،

(*) الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ولم يتمكن الفرنسيون منه إلاَّ عبر سياسة التسلل المالي والاقتصادي. وظل المغرب برغم تَكَالُب القوى الاستعمارية واختلافها وتَعَدُّدها عربياً في هويته، إسلامياً في حضارته وعقيدته.

ويجعلنا انعقادُ هذا المؤتمر أيضاً نُنْصِت لنداءات التاريخ. فهذا يعقوب المنصور الموحدي يبعث بجيوش وبأكبر أسطول بحري للمساهمة في تحرير القدس، وهؤلاء مغاربة ظلوا يتوافدون على البلدان العربية للجهاد إلى جانب إخوانهم هناك في مراحل متلاحقة، وصولاً إلى حرب العدوان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦، حيث اهتز المغرب مستنكراً الاعتداء على مصر العربية. وسوف يتكرر الأمر عندما بعث المغرب بفيالق من الجيش قبل أن تقع الهزيمة سنة ١٩٦٧، وسيتكرَّر الأمر في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، حيث قاتل الأبطال المغاربة إلى جانب أشقائهم في الجولان بشراسة، واستماتوا في الدفاع. ونَفْسُ الشيء من أجل تحرير سيناء.

وتحتفظ الذاكرة الفلسطينية للمغرب بصورة الشَّرَف المستَحق، ولعل مبادرة مجموع القوى الوطنية إلى تأسيس الجمعية المغربية للكفاح الفلسطيني التي اعتبرت أول تجربة من نوعها تُلحم الصفوف رغم اختلاف المشارب والرؤى الفكرية والسياسية من أجل توفير الدعم الرمزي والمادي لحركة التحرير الفلسطينية، وهو الدعم الذي لا يزال متواصلاً إلى اليوم من طرف المغرب، ملكاً وحكومة وشعباً. ولعلَّه يكفي أن نستحضر هنا أن المغرب كان أول مَنْ أمَّنَ دخلاً قاراً من الضريبة على بعض البضائع الاستهلاكية لفائدة فلسطين.

وقبل هذا، فإننا لا ننسى تلك السفينة المحملة بالذخائر والعتاد التي بعث بها الرئيس جمال عبد الناصر للمساهمة في تحرير المغرب من الاستعمار الأجنبي والتي تسلَّمها الشعب الجزائري حيث تحوّل المغرب إلى قاعدة خلفية، وأخونا المجاهد أحمد بن بلة شَاهِدٌ على حقائق كثيرة، وحكى لي أن صورة محمد الخامس تَصَدَّرت في بيته صورة عبد الناصر وصورته هو شخصياً تقديراً لجهاد ملك «كاريان سانطرال».

وقد تواصل هذا الدعم حتى بعد وفاة المغفور له محمد الخامس، حيث استُقْبِل الرئيس أحمد بن بلة بحفاوة تليق به وبرفاقه الأربعة، بل إن المغرب لم يضع شَرْطاً بخصوص إشكالات الحدود بين القطرين الشقيقين، والتي اعتبرها المغرب مُؤَجَّلة إلى ما بعد حصول الجزائر على حريتها وإعلان الاستقلال.

أخواتي، إخواني

يَهُمُّنا أن نستعرض بعض اللحظات من مسارنا العربي، هُنَا في المغرب الذي يظن بعض الإخوة في المشرق بأنه بلد فرنكفوني حتَّى النخاع، لغةً وفكراً وروحاً. ومنْ ثَمَّ ينبغي التأكيد على أنه لا تمر مناسبة أو أخرى بدون أن يُتَرجِم المغرب عُروبَتَه إلى فعل ملموس، فقد كان أيضاً أول من دعم الانتفاضة، وأول من تجاوب مع نداء اتحاد العمال

العرب بالاحتجاج على اتفاقيات كامب ديفيد، فكان إضرابنا في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٩ الذي لم يمر بدون أداء الفاتورة. ونفس الشيء مع العراق الشقيق في حربه مع إيران، ثم إثر العدوان الآثم للحلفاء الغربيين الذي استهدف شَلَّ قُدُرَاته وطاقاته والمس بسيادته ووحدة ترابه، وكذا بالنسبة للاعتداء الآثم لريغان على الشقيقة ليبيا، فقد اتخذ المغرب موقفاً مسؤولاً، وأتيح لمكونات الأمة المغربية أن تضع أجمل صوز التضامن العربي وأكثَرها إشراقاً.

أيها الإخوة الأعزاء،

إنكم في بلدكم، بين إخوتكم وأَهاليكم، هُنَا في آخر يابسةٍ من وطننا العربي، هُنَا في دَفْق ماءِ المحيط الذي وَقَفَ عليه عقبة بن نافع وهو على جواده يستشرف أطراف الخريطة ويتساءَل عَمَّا إذا كانت هناك يابسة أخرى يمكنه أن يُوصِل إليها العروبة والإسلام.

واسمحوا لي أن أُثني على الرواد الأوائل للفكر القومي على ما شَيَّدُوه من فكر وقيم وما اخْتَطُّوهُ من مسارات صاغت مشاعر أمتنا العربية وجدّدت انتسابها للجذور، للهوية والتاريخ. هذه الأمة العظيمة التي أضحت تصرف حيَاتَها بالتقسيط وتُجابه ركاماً من التحديات آخرُها التحدي الفكري والاقتصادي الذي يطرحه ما يصطلح عليه اليوم بالنظام العالمي كإطار لمصادرة سيادةِ وحرية قرار الشعوب، وابتلاع إمكانياتها وتهديد استقرارها. وكما قلتُ في أكثر من مناسبة، فإن العولمة ليست قَدَراً محتوماً لا نملك إزاءه إلاَّ الخضوع والامتثال. ولي ثقة بأن أمتنا العربية تختزن من طاقات التفكير والتَّخَيُّل ما يؤهلها لابتكار آفاق مغايرة للتجاوز والمجابهة.

أشقائي،

أيها الحضور الكريم،

إن بلدكم المغرب يتقدم رغم كل شيء، ويمضي بخطوات ثابتةٍ صامتةٍ ورصينة نحو ما يجعله درعاً من دروع أمتنا العربية. إنه يتقدم رغم رفض الآخرين. وقد انفرجت الأسارير مؤخراً بما أنجز على مستوى الوضع الحقوقي، وما يتواصل على المستوى السياسي والاجتماعي من مراجعة وتصحيح وانفتاح. لكننا أيضاً متأكدون مِنْ أَنَّ صراعنا سيتواصل مع خصوم أمتنا هنا. ومن المؤكد أن اللوبي الصهيوني الذي يكثف من محاولات نشاطه وحضوره لن يجد سبيلاً إلى وجدان أمتنا، لا من خلال مسارب وجداننا العربي الإسلامي، ولا حتى عبْر الطائفة اليهودية نَفْسِها وأبنائها المتمسكين بانتمائهم العربي المغربي حيث ظل المغرب يُؤَمِّن لهم الفضاء الأرحب الآمِنَ المستقر للانتماء والمساهمة.

كيفما كان الأمر، فإن النشاط الصهيوني لن يمر في المغرب، لا سياسياً ولا إعلامياً. ونحن كمغاربة ـ ملكاً وشعباً وحكومةً ـ متمسكون بهويتنا العربية الإسلامية، وإن لنا رؤيتنا في الفعل والانخراط في الحركيَّة العربية، حيث نراهن على مغربٍ عربي

كبير تتآخى فيه الإرادات وتتكامل المشاريع والاجتهادات وطاقاتُ الإبداع، وهنا أُجدد ترحيبي بإخوتي الأشقاء من الجزائر وعلى رأسهم الأخوان العزيزان الرئيس أحمد بن بلة والمناضل عبد الحميد مهري، وكذا بإخوتنا من تونس وليبيا وموريتانيا وكلنا ثقة بأن مشروع بناء المغرب العربي لن يظل مجرد إحساس، ولن يظل مجرد شعار، بل سنترجمه إلى حقيقة، خصوصاً وقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً للتكتُّل الاقتصادي وتكامل القوى والإمكانيات، ونحن لا تعوزنا الأرض ولا الرأسمال البشري ولا الثروات ولا الفكر.

لذلك، فنحن ننظر إلى خط الوحدة العربية الذي يبدأ من ترجمة اليأس إلى أمل وتحويل الخوف إلى ثقة وتفاؤل. كما نجدد مطالبتنا برفع الحصار عن شعبنا الليبي الشقيق من المغاربيين أنفسهم قبل أن نطالب بذلك من الغير، ونريدها ولادة متجددة لأمتنا وللولايات العربية المتحدة من البوابة الشرقية إلى البوابة الغربية، من الماء إلى الماء. وهنا لا بد أن نسترجع رؤية المغرب في هذا السياق، ونذكر أن جلالة الملك كان قد حَثَّ على نفس الأفق عند استقباله للوفود النيابية العربية في تموز/يوليو ١٩٩٥.

إن السياسة الصهيونية المحمية بالفيتو الأمريكي وبغيره، والهادفة إلى الإبقاء على تركيع الأمة لن تجد طريقها أبداً إلى الانتصار على التاريخ وعلى المنطق وعلى الوجدان العربي والإنساني. فما أكثر ما تعلو رايات الباطل، لكنها سرعان ما تسقط لترتفع رايات الحق. لكن يبقى من الضروري الإلحاح، مرةً أخرى، على أن لا خيار لنا كعرب إلا العمل على حل الإشكالات والخلافات العربية ـ العربية داخل الإطار العربي وتقوية صف أمتنا العربية بالحوار الأخوي والعلاقات الديمقراطية التي تعيد الثقة إلى جماهيرنا. وهنا نسجل بامتنان الموقف المسؤول والرصين للشيخ زايد ومبادرات عربية مماثلة تراهن على المستقبل وتتجاوز الجروح وأعطاب الطريق.

إننا نرفض الهرولة إلى الكيان الصهيوني، ونريد صيغاً أخرى لدعم شعبنا العربي الفلسطيني من أجل بناء دولته العربية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، نرفض الامتثال إلاَّ إلى خياراتنا الحرة وقراراتنا المستقلة.

عاشت أمتنا العربية والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

المشاركون في المؤتمر القومي العربي السابع

الاسم	البلد	الصفة
أ. إبراهيم السملالي	(المغرب)	رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب
د. إجلال رأفت	(مصر)	استاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة
أ. أحمد بن بله	(الجزائر/سويسرا)	الرئيس السابق للجمهورية الجزائرية
د. أحمد بن صالح	(تونس/فرنسا)	استاذ آداب وعلوم إنسانية ووزير سابق
أ. أحمد عبيدات	(الأردن)	محام/ ورئيس الوزراء الأردني الأسبق
أ. أحمد نجيب الشابي	(تونس)	أمين عام حزب التجمع الاشتراكي التقدمي
أ. أحمد الوافي	(موريتانيا)	رئيس منتدى الفكر والحوار
د. أحمد ولد داداه	(موريتانيا)	أمين عام اتحاد القوى الديمقراطية ـ عهد جديد
د. أحمد يوسف أحمد	(مصر)	استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة
أ. أديب الجادر	(العراق/ سويسرا)	رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان
د. أسامة محيو	(لبنان)	نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان
أ. الياس مطران	(لبنان)	محام
أ. أمين يسري	(مصر)	سفير سابق
أ. باقر إبراهيم	(العراق/ السويد)	كاتب
د. برهان زريق	(سوريا)	محام
د. بشير الداعوق	(لبنان/ فرنسا)	رئيس تحرير مجلة دراسات عربية
د. ثامر رزوقي الشيخلي	(العراق)	أمين عام اتحاد الاقتصاديين العرب
أ. جار الله عمر	(اليمن)	رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني
أ. جاسم علوان	(سوريا/ مصر)	ضابط متقاعد
أ. جاسم القطامي	(الكويت)	رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
أ. حسن بشاني	(الجزائر)	استاذ جامعي
أ. حسن عبد العظيم	(سوريا)	محام
د. حيدر إبراهيم علي	(السودان/ مصر)	استاذ جامعي ومدير مركز الدراسات السودانية في القاهرة

أ. خالد بن إسماعيل	(الجزائر)	استاذ جامعي
أ. خالد السفياني	(المغرب)	أمين عام الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني
د. خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)	اقتصادي
أ. رسول الجشي	(البحرين)	صيدلي
أ. رياض الريّس	(لبنان/ بريطانيا)	صحفي وكاتب وناشر
أ. زهور العلوي	(المغرب)	مدرّسة باحثة بالمعهد الجامعي للبحث العلمي
أ. زياد الزعبي	(الأردن)	طبيب
أ. سايد فرنجية	(لبنان)	مدير الأخبار والبرامج السياسية في التلفزيون الجديد
أ. سليم الزعبي	(الأردن)	محام/ وزير ونائب سابق
أ. سمير طرابلسي	(لبنان)	عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني
د. شملان يوسف العيسى	(الكويت)	استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت
أ. صالح برانسي	(فلسطين)	رئيس مجلس إدارة مؤسسة كنعان للثقافة والعلوم
أ. صباح المختار	(العراق/ بريطانيا)	محام
أ. صلاح صلاح	(فلسطين/ لبنان)	عضو المجلس الوطني الفلسطيني
أ. ضياء الفلكي	(العراق/ بريطانيا)	مدير عام البيت العربي
أ. الطاهر جلال	(المغرب)	محام
أ. طاهر المصري	(الأردن)	عضو مجلس النواب الأردني ورئيس الوزراء الأسبق
د. طلال عتريسي	(لبنان)	مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق
اللواء طلعت مسلّم	(مصر)	لواء أركان حرب متقاعد
أ. العابد الشيخ الطاهر	(الجزائر)	استاذ جامعي
د. عبد الإله بلقزيز	(المغرب)	استاذ جامعي وأمين عام المنتدى المغربي العربي
أ. عبد الإله البياتي	(العراق/ فرنسا)	كاتب
أ. عبد الله إبراهيم	(المغرب)	سياسي ورئيس وزراء أسبق
أ. عبد الله تركماني	(سوريا/ تونس)	استاذ باحث
د. عبد الله السيد ولد أباه	(موريتانيا)	استاذ بقسم الفلسفة والدراسات الاجتماعية بجامعة انواكشوط
أ. عبد الله الشرقاوي	(المغرب)	مهندس إحصاء

د. عبد الله عبد الدائم	(سوريا/ فرنسا)	استاذ جامعي سابق ووزير سابق
أ. عبد الباري عطوان	(فلسطين/ بريطانيا)	رئيس تحرير جريدة القدس العربي ـ لندن
أ. عبد الحميد عمار	(ليبيا)	محام
أ. عبد الحميد مهري	(الجزائر)	أمين عام المؤتمر القومي العربي
أ. عبد الرحمن النعيمي	(البحرين/ سوريا)	مهندس
أ. عبد الرزاق وردة	(المغرب)	استاذ
أ. عبد العالي ناصر العبد العالي	(الكويت)	رجل أعمال
أ. عبد العزيز حسين الصاوي	(السودان/ بريطانيا)	كاتب
أ. عبد الفتاح اليعقوبي	(المغرب)	مفتش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
أ. عبد القادر الحضري	(المغرب)	استاذ أدب
أ. عبد القادر العامري	(قطر)	سفير سابق
أ. عبد الكريم غلاب	(المغرب)	رئيس تحرير جريدة العلم في المغرب ووزير سابق
أ. عبد المالك الورديغي	(المغرب)	محام
أ. عبد النبي الفيلالي	(المغرب)	نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي
د. عثمان سعدي	(الجزائر)	رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية
أ. العربي مفضال	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. علال الأزهر	(المغرب)	استاذ جامعي
د. علي اومليل	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. علي بن محمد	(الجزائر)	استاذ جامعي ووزير وسفير سابق
د. علي عقلة عرسان	(سوريا)	رئيس اتحاد الكتاب العرب في سوريا
أ. عمر الحامدي	(ليبيا)	أمين عام مؤتمر الشعب العربي والمجلس القومي للثقافة القومية
أ. فتحي محمود مصطفى	(مصر)	الأمين العام المساعد للحزب العربي الديمقراطي الناصري
أ. فريدة النقاش	(مصر)	رئيسة تحرير مجلة أدب ونقد
أ. فهمي هويدي	(مصر)	كاتب في صحيفة الأهرام
أ. فؤاد زيدان	(سوريا/ الإمارات)	كاتب وصحفي في صحيفة الخليج الإماراتية
أ. كمال شاتيلا	(لبنان/ فرنسا)	رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني
د. كمال عبد اللطيف	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. لطيفة اجبابدي	(المغرب)	رئيسة اتحاد العمل النسائي

أ. ليث شبيلات	(الأردن)	رئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية
أ. ماهر عبد الله أحمد	(فلسطين/ بريطانيا)	صحفي
د. مجدي حمّاد	(مصر)	دبلوماسي
أ. محسن عوض	(مصر)	الأمين العام المساعد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
أ. محسنة توفيق	(مصر)	فنانة
أ. محفوظ نحناح	(الجزائر)	رئيس حزب
أ. محمد البصري	(المغرب)	سياسي
أ. محمد بنسعيد	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. محمد الحبيب طالب	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. محمد راجح عويص	(فلسطين/ أمريكا)	رجل أعمال
أ. محمد الزرهوني	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. محمد زيان	(ليبيا/ بريطانيا)	محام
أ. محمد صبري	(المغرب)	استاذ/ محام
د. محمد الطاهر العدواني	(الجزائر/ فرنسا)	دبلوماسي
د. محمد عابد الجابري	(المغرب)	كاتب ومفكر
أ. محمد عبد الحكم دياب	(مصر/ بريطانيا)	كاتب وصحفي
د. محمد عبد الملك المتوكل	(اليمن)	استاذ بجامعة صنعاء ووزير سابق
أ. محمد فائق	(مصر)	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان
د. محمد المسعود الشابي	(تونس)	محام
أ. محمد المنصف الشابي	(تونس)	مدير عام دار نقوش عربية للنشر
د. محمد الناصري بناني	(المغرب)	طبيب
أ. محمد نظيف	(المغرب)	محام
د. محمد نور الدين أفاية	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. محمد نور الدين جباب	(الجزائر)	استاذ جامعي
أ. محمود حربي	(مصر/ الكويت)	صحفي
د. محمود المغربي	(ليبيا/ بريطانيا)	مستشار قانوني ورئيس وزراء سابق
أ. مصطفى الرميد	(المغرب)	محام
أ. مصطفى اللداوي	(فلسطين/ لبنان)	ممثل حركة حماس في لبنان
أ. مصطفى المسناوي	(المغرب)	استاذ جامعي
أ. مصطفى نويصر	(الجزائر)	استاذ جامعي
أ. معن بشور	(لبنان)	رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان
د. مفلح أبو سويرح	(فلسطين)	طبيب

الاسم	البلد	الصفة
أ. ممدوح رحمون	(سوريا/ لبنان)	رئيس مجلس إدارة شركة تأمين
أ. منح الصلح	(لبنان)	مفكر لبناني ورئيس مجلس إدارة دار الندوة
د. منير الحمش	(سوريا)	باحث اقتصادي
أ. منير السعيد عيد	(فلسطين/ السودان)	ممثل حركة حماس في السودان
د. المهدي المنجرة	(المغرب)	استاذ جامعي
د. موريس أبو ناضر	(لبنان)	استاذ جامعي وكاتب في جريدة الحياة
أ. ميشيل كيلو	(سوريا)	كاتب وصحفي
أ. نجيب الحسين	(المغرب)	محام
أ. نشأت حمارنة	(الأردن/ سوريا)	استاذ بجامعة دمشق
أ. نصر شمالي	(سوريا)	مدير دار المستقبل للنشر
أ. نعيم مدني	(الأردن)	محام
أ. نوبير الأموي	(المغرب)	الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل
د. نيفين مسعد	(مصر)	استاذة مساعدة في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة
أ. هاني الدحلة	(الأردن)	نائب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن
أ. هاني فاخوري	(لبنان)	عضو ندوة العمل الوطني اللبناني
د. وميض نظمي	(العراق)	استاذ جامعي
د. ياسين سعيد نعمان	(اليمن/ الإمارات)	استاذ جامعي ورئيس وزراء ورئيس مجلس النواب سابقاً

أعضاء الأمانة العامة واللجنة التنفيذية الجديدة

الاسم	البلد	الصفة
أ. عبد الحميد مهري	(الجزائر)	الأمين العام ورئيس اللجنة التنفيذية
أ. رسول الجشي	(البحرين)	الأمين العام المساعد وعضو اللجنة التنفيذية
أ. ضياء الفلكي	(العراق/ بريطانيا)	الأمين العام المساعد وعضو اللجنة التنفيذية
أ. طلعت مسلّم	(مصر)	الأمين العام المساعد وعضو اللجنة التنفيذية
أ. محمد البصري	(المغرب)	الأمين العام المساعد وعضو اللجنة التنفيذية

أ. معن بشور	(لبنان)	الأمين العام المساعد وعضو اللجنة التنفيذية
أ. هاني فاخوري	(لبنان)	أمين المال وعضو اللجنة التنفيذية
د. إسماعيل صبري عبد الله	(مصر)	
أ. جار الله عمر	(اليمن)	
أ. حسن عبد العظيم	(سوريا)	
أ. حمد الفرحان	(الأردن)	
أ. خالد السفياني	(المغرب)	
د. خيرالدين حسيب	(العراق/ لبنان)	(عضو طبيعي بحكم كونه أميناً عاماً سابقاً)
أ. سليم الزعبي	(الأردن)	
د. عبدالله السيد ولد أباه	(موريتانيا)	
أ. شفيق الحوت	(فلسطين/ لبنان)	
د. شملان العيسى	(الكويت)	
أ. صلاح صلاح	(فلسطين/ لبنان)	
أ. ضياء الدين داوود	(مصر)	
د. عبد الإله بلقزيز	(المغرب)	
د. علي بن محمد	(الجزائر)	
د. علي خليفة الكواري	(قطر)	
أ. فهمي هويدي	(مصر)	
أ. ليث شبيلات	(الأردن)	
د. مجدي حماد	(مصر)	
أ. محسنة توفيق	(مصر)	
د. محمد مسعود الشابي	(تونس)	
د. محمود المغربي	(ليبيا)	
أ. مصطفى نويصر	(الجزائر)	
د. منير الحمش	(سوريا)	
أ. نوبير الأموي	(المغرب)	
د. وميض نظمي	(العراق)	

القسم الأول

حال الأمة العربية

الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦

(التقرير الملخص)

حال الأمة العربية ١٩٩٦(*)

تقديم

توضح التطورات والتغيرات التي حفل بها عام ١٩٩٦ أنه بمعنى من المعاني كان «عاماً كاشفاً»، فقد كان بمثابة بؤرة لتراكم مجموعة من الأحداث على مدار عدد من السنوات السابقة ـ حيث تمخضت محصلة التفاعل بينها عن بروز نوع من «الوقائع الكاشفة»، أصبحت بحد ذاتها «عنواناً» على حقائق عصر جديد، آخذ في التبلور منذ سقوط «النظام العالمي القديم». لقد شهد ذلك العام بداية عملية ترتيب الأوراق، وتحديد الملامح، وتأكيد الأدوار والمراكز والأولويات، بعد مرحلة «الفوضى الدولية» التي سادت طوال الفترة الماضية.

فعلى **المستوى العالمي**، تأكد انفراد الولايات المتحدة بقيادة «النظام العالمي الراهن». فلقد كان عام ١٩٩٦ هو عام الحسم في أن أمن أوروبا ليس «أوروبياً» وإنما «أطلسي»، خلاله تأكد الأوروبيون من أن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي يمتلك «المنظومة الكاملة للقوة»، وأنه لا يمكن مجاراتها في هذا المجال، ولا سبيل إلى تحديها. وقد يتناقض هذا التقدير، في الشكل، مع ما طفا على السطح من خلافات أوروبية ـ أمريكية، أو فرنسية ـ أمريكية، في قضايا ذات علاقة بالتجارة الخارجية، والملكية

(*) أعدّ هذا التقرير، بتكليف من الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، فريق معظمه من أعضاء تجمع المؤتمر مؤلف من السادة (حسب الترتيب الهجائي): د. أحمد يوسف أحمد، د. إجلال رأفت، د. انطوان زحلان، د. جلال معوض، أ. جوزيف سماحة، د. سليمان المنذري، أ. طلعت مسلّم، د. مجدي حمّاد (المنسق)، د. محجوب عمر، أ. محسن عوض، د. محمد الأطرش، د. محمد السيد سليم، د. ناصيف حتي، د. نيفين مسعد، د. هيثم الكيلاني. وقد تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى دراسات فرعية أعدّ كلاً منها أحد أعضاء الفريق، وقام الفريق حيثما أمكن اجتماعه جميعاً بمناقشة الدراسات كافة، وكذلك خلاصاتها المعروضة في هذا التقرير عن «حال الأمة العربية ١٩٩٦» قبل إعدادها بصيغتها النهائية. وكان من المفروض أن يعرض هذا التقرير على الأمانة العامة مجتمعة لإقراره وتقديمه باسمها إلى المؤتمر القومي العربي السابع، ولكن ضيق الوقت واعتبارات عملية ومالية حالت دون ذلك، إلا أن عدداً من أعضاء الأمانة العامة شارك في إعداده كما اطّلع عدد منهم على مسودته الأولى قبل وضعها في صيغتها النهائية وأدخل بعض التعديلات عليها، كما ناقش المؤتمر السابع هذا التقرير وعدّل بموجبه.

الفكرية، ومقاطعة بعض البلدان (العراق ـ ليبيا ـ إيران، على سبيل المثال)، أو ذات علاقة بصراعات أو أزمات إقليمية كما في الصراع العربي - الصهيوني أو منطقة البحيرات الكبرى ومجمل القارة الأفريقية. ولكن «معركة بطرس غالي» كانت بمثابة «معركة كاشفة» لحقائق النظام العالمي «الجديد». فقد اختتم العام ١٩٩٦ بانتصار أمريكي مدو في قضية «انتخاب» أمين عام جديد للأمم المتحدة، إذ نجحت واشنطن بأن تقف منفردة بوجه «العالم» وترغم فرنسا التي قادت حملة التجديد للدكتور بطرس غالي على الانكفاء والتراجع. وتم «تعيين» الرجل الذي اختارته واشنطن ليصبح أميناً عاماً للأمم المتحدة. وتعكس هذه «المعركة» حدود القدرة الأوروبية على تحدي القرار الأمريكي، خاصة إذا كان «حازماً»، بل ومستنداً على قاعدة «شعبية» داخلية قوية. وليس أدل على ذلك من أن وزير الخارجية الروسي بريماكوف قد أعلن قبل شهر من عملية الاقتراع ـ رداً على سؤال في ندوة في القاهرة ـ أنه إذا «أصرّت» واشنطن فلن يتم التجديد للدكتور «غالي». بوضوح تام وبلا مواربة!

أما روسيا نفسها فهي غارقة في مشكلاتها الداخلية إلى درجة تنذر بأوخم العواقب، وهي تعيش أعلى مستوى من التفسخ المؤسسي والتأزم المجتمعي، لا سابقة لهما في التاريخ الروسي، والصراع على السلطة يدور في العلن بشكل محموم، والدولة قد انهارت بالفعل في روسيا، وإن كانت مستمرة على الصعيد الرسمي.

أما في آسيا، فإن واشنطن تريد استخدام «أرجحيتها الأمنية» من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية كانت مهددة بفعل «الانفجار الاقتصادي التصديري»، وتراجع الحصة الأمريكية في التجارة العالمية. ولقد خرجت منتصرة من «الحروب الاقتصادية» الصغيرة التي نشبت بينها وبين اليابان، فضلاً عن المشكلات التي شهدها عام ١٩٩٦ بشأن أوكيناوا وتجديد الاتفاق العسكري، وذلك لأن اليابان ما زالت تدرك أن حجم المشكلات في المنطقة يستدعي علاقات جيدة مع واشنطن، وحضوراً قوياً لها. وقد لاحظت طوكيو أن الولايات المتحدة نجحت باستيعاب أزمة السلاح النووي لكوريا الشمالية. كما لاحظت ـ وهذا هو الأهم ـ أن الولايات المتحدة هي التي كانت جاهزة للتدخل العسكري بقوة جدية في الأزمة الخطيرة بين الصين وتايوان، بصورة أعادت إلى الأذهان سياسة «دبلوماسية البوارج» واستعراض القوة التي كانت سائدة في عصر الحرب الباردة. إن آسيا تعيش مرحلة نمو جديدة، وإن كانت هناك مؤشرات على «نهاية النمو الكبير»، مع ملاحظة أن الصين ـ تحديداً ـ تواجه مشكلة العجز عن ضبط النمو لا عن إحداثه. وهذا الوعد بالازدهار، مع ما يخلفه من مشكلات اجتماعية، مسؤول إلى حد بعيد عن اختيار الحل الأمني الأسهل، والأقل تكلفة: استخدام العامل الأمريكي للحفاظ على التوازنات الدقيقة في المنطقة.

وحتى توضع «**الهيمنة الأمريكية**» في إطارها الصحيح، وبدون الدخول في الجدال الدائر حول مستقبل «النظام العالمي»، فإن هناك حقيقة لا تقبل الجدل ـ كشفت عنها

بوضوح تام تطورات العام ١٩٩٦ ـ تتمثل في وجود «منظومة رأسمالية عالمية» أصبحت تشكل، دون أي تحدّ خارجي يذكر، قلب النظام العالمي كله، وتقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره. ولهذه «المنظومة» مكونات ثلاثة: **أولها**، الدول الرأسمالية السبع المتقدمة (G7)، **وثانيها**، الشركات متعددة الجنسية، **وثالثها**، المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ـ منظمة التجارة العالمية). وقد أصبحت «دبلوماسية» هذه المؤسسات بالذات في مطلع القرن الحادي والعشرين، بديلاً لدبلوماسية البوارج، التي عرفتها مطالع القرن التاسع عشر. ومن خلال هذه المكونات الثلاثة، مع إدراك حجم الدور الأمريكي في تشكيلها وأبعاده، تتضح مداخل «منظومة الهيمنة الأمريكية» وأدواتها ووسائلها.

أما على **المستوى العربي**، فإن «الأصل» في متابعة تطورات ذلك «العام الكاشف» ١٩٩٦، يتمثل في إدراك طبيعة توجهات تلك «المنظومة الرأسمالية العالمية»... قبل أي شيء آخر. فمن المفهوم أن مكونات هذه «المنظومة» تعمل معاً، وفي تناغم تام، من أجل تحويل «العالم» إلى «سوق موحدة»، تعمل وفقاً لآليات النظام الاقتصادي الرأسمالي، وقيمه ومفاهيمه، حتى وإن اشتدت المنافسة بينها، أحياناً، حول نصيب كل منها من هذه السوق. إن الترجمة المباشرة لهذا «الأصل»، في مواجهة النظام العربي، تنصرف عملياً، ومن الناحيتين الاقتصادية والسياسية، إلى تصفية «الصراع العربي ـ الغربي» باعتباره «الصراع الأساسي»، وفي سياق ذلك تجري تصفية «الصراع العربي ـ الصهيوني» باعتباره «الصراع المباشر»، بحيث تتحقق الهيمنة المباشرة للمركب الإمبريالي ـ الصهيوني، وتسقط «القومية العربية» وتتدثر وتتلاشى.. مرة واحدة وإلى الأبد!

وفي سياق هذا الأصل يتعرض الوطن العربي، بأقطاره وشعوبه ـ مثلما تتعرض دول العالم الثالث مع تقدير جوانب «الخصوصية العربية» ـ إلى ضغوط مكثفة ومتصاعدة لإتمام عملية إعادة دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولإسقاط كافة الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، بصرف النظر عن التكلفة السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه العملية، من وجهة نظر السياسات المحلية. ومعنى ذلك أن الأقطار العربية انخرطت، رغم إرادتها، في خضم عملية تحول كبرى في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعة في ذلك بضرورات المواءمة مع مقتضيات النظام العالمي «الجديد»، بصرف النظر عن الاعتبارات الخاصة بالمصالح الوطنية لتلك الأقطار.

وعلى هذا «الأساس»، الذي «يشيع» أن «دافع الربح» هو المحرك الحقيقي للأفراد وللأوطان، وأن «رأس المال لا وطن له» ـ ! ـ تبنى «القاعدة المادية» الوطيدة لعمليات التسوية الجارية، سواء للصراع الأساسي أو للصراع المباشر. ويبدو أن الغرب قد استوعب جيداً كل دروس المراحل السابقة، فلم يعد يسمح لنفسه بأي وهم في تقييم مدى ثبات الأسس التي يبني عليها مصالحه ومشاريعه في الوطن العربي. ذلك أن الدوائر الغربية، والصهيونية، تدرك أكثر من غيرها أن ما تم حتى الآن ليس الرضى العربي

التاريخي النهائي بدولة إسرائيل، بل الاعتراف العربي الرسمي بالعجز أمام المشروع الصهيوني. والفارق بين الأمرين كبير للغاية؛ فالأول صامد ثابت، والثاني متغير زائل. وصحيح أن الغرب ما يزال يبني مشاريعه في المنطقة، ويقيس «واقعيتها»، على أساس «العجز العربي» إلا أنه تعلم من مرحلة الخمسينيات والستينيات، التي شهدت ذروة الصراع العربي ـ الغربي، أن العجز العربي حالة لا يمكن أن تستمر إلا بفرض وترسيخ ظروف استمرارها المادية والمعنوية.

ولقد ساعد على ذلك أن القيادات التي تتصدى لاتخاذ قرارات مصيرية تمس المستقبل العربي كله، وتتصل بحقوق أجيال لا يجوز التصرف فيها، تعمد تحت شعار «الواقعية» إلى عزل الظواهر عن الأسباب، وتبخس الذات العربية، وتغالي في تضخيم قدرات العدو، وتتخذ من معاناة الجماهير سوطاً تلهب به ظهرها لتدفعها قسراً، ودون إرادة واعية، للقبول ـ وبحماس أحياناً ـ بما يتعارض مع مصالحها وطموحاتها، بل وحقوقها غير القابلة للتصرف. وبرغم محدودية مجموعات النخبة المستغلة للأمر الواقع، إلا أن صمت الأغلبية، بعد النجاح في تغييبها عن ساحة الفعل السياسي، جعل منها قاعدة واسعة لقيادة لا يربطها بها أي نسب صحيح. وشكّل الجميع تجمعاً يتسم بالإدراك القاصر للواقع، والفهم الناقص للواقعية، وبالاستجابة شبه التلقائية لدعوات اليأس والإحباط، والقبول ـ ولو على مضض ـ برموز هذه «الواقعية»، والنظر الى هذه الرموز باعتبارها تجتهد في «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»!

ولهذا لم يكن مستغرباً أن تعبّر بعض الأوساط الرسمية الخليجية عن «تفهمها» للدوافع التي وقفت وراء العدوان العسكري الاسرائيلي على لبنان! كما أدان عدد من الحكومات العربية المقاومة المسلحة الفلسطينية ضد المستعمرين الصهاينة، في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس، وحرصت (١٣) دولة عربية على المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ، تعاطفاً مع «ضحايا» تلك المقاومة ومساندة لبيريز، على الرغم من قراره بفرض حصار شامل على سلطة الحكم الذاتي، ومعاقبة الشعب الفلسطيني معاقبة جماعية!

وفي ظل هذه «الواقعية» صدرت تصريحات رسمية من أكثر من حكومة عربية ـ تحت ستار دعاوى تاريخية وثقافية مغلوطة ـ تدافع عن بعض دول الجوار التي نجحت باختراق جدار الأمن القومي العربي، وتمارس عدواناً مباشراً على حقوق جوارها ومصالحها. حقاً هناك مشكلات قائمة مع بعض هذه الدول، وهناك حرص على التوصل الى تسوية سلمية لها، وهناك حرص ـ أيضاً ـ على تطوير الجوانب الإيجابية في العلاقة مع هذه الدائرة الحضارية، التي تمثل في الوقت نفسه عمقاً استراتيجياً للأمة العربية، بما يضمن المصالح المشتركة للطرفين ويصون الروابط الروحية والحضارية العميقة التي تربط بينهما. ولكن ـ مع هذا الحرص ـ هل يفرض على الأقطار العربية ـ وحدها ـ احترام الاعتبارات التاريخية والحضارية والثقافية والالتزام بها من طرف واحد؟

وفي ظل هذه الحدود ينبغي النظر الى انعقاد «مؤتمر القمة العربي غير العادي» في القاهرة (٢١ ـ ٢٣/٦/١٩٩٦). لا شك في أهمية انعقاده من حيث المبدأ، وخاصة في ظل الفيتو الأمريكي الدائم على مؤتمرات القمة العربية. ولا شك في أهمية ما انطوى عليه البيان الختامي للمؤتمر ومقرراته من توجهات و «إدراك صحيح» لمجمل القضايا العربية.. وسبل مواجهتها، حيث هناك إقرار صريح من القمة بجدارة «الحل القومي» وشرعيته، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عنصر التنفيذ، والالتزام، والنفس الطويل.

وتبقى الحقيقة الأخيرة التي «كشفت» عنها تطورات العام ١٩٩٦، التي كانت داعياً أساسياً لانعقاد مؤتمر القمة، وتتمثل في «ظاهرة نتنياهو».. لقد كشفت تلك الظاهرة ـ ببساطة ـ حقيقة إسرائيل ذاتها، وليس بمجرد «رئيس وزراء متطرف» وصل الى السلطة. فهذا الرئيس، بتوجهاته الصهيونية «الحقيقية» المعلنة، قد حصل على أغلبية «الشعب الإسرائيلي» عبر تصويت مباشر، للمرة الاولى في تاريخ الدولة الصهيونية. كذلك فإن تيار «اليمين» الذي يمثله قد حصل بدوره على الأغلبية في الكنيست.. ومعنى ذلك ببساطة انه بينما تعتبر القمة العربية أن السلام خيار استراتيجي، فإن ذلك يأتي رداً على اختيار صهيوني استراتيجي يعتبر العنصرية والتوسع «حقوقاً أساسية» للشعب اليهودي لا يجوز التصرف فيها!

وهنا بالذات لعلنا نتذكر وجهة النظر الثاقبة والصائبة التي عبّر عنها كيسنجر ـ والتي استمدها من «الخبرة التاريخية المتواترة ـ في بحثه الهام: «عالم أعيدَ بناؤه»، حيث قال: «إذا أصبح السلام هدفاً في حد ذاته فإن المجتمع الدولي سوف يجد نفسه تحت رحمة أكثر أطرافه عنفاً، لأن الأطراف الاخرى سوف تحاول تهدئته بأي ثمن صيانةً للسلام. وهذا يؤدي في الحقيقة الى عدم الاستقرار وضياع الأمن الدولي»!

في ظل هذه التطورات والتوجهات يجري استعراض «حال الأمة» في العام ١٩٩٦، من خلال هذا التقرير الملخص، في ثمانية محاور أساسية وهي: التطورات العالمية، والعرب والعالم، والصراع العربي ـ الصهيوني، والأمن القومي العربي، والنظام العربي، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والعلوم والتقانة، والديمقراطية وحقوق الإنسان.

أولاً: التطورات العالمية

على الصعيد السياسي، جدد الناخبون الأمريكيون والروس لكل من «كلينتون» ويلتسين. وتحوّلت الانتخابات في البلدين الى مرآة تعكس ما يدور فيهما، وكيفية تصور كل منهما لعلاقاته مع العالم. وفي هذه الأثناء كانت دول الاتحاد الأوروبي منهمكة في اجتماعات تبحث في مصير القارة ووحدتها النقدية والمؤسسات الجامعة التي تملكها. ولقد كان عام ١٩٩٦ عام حسم «الصيغة الأطلسية» للأمن الأوروبي، وهي صيغة تعزز الوجود

الأمريكي في أوروبا. كذلك كانت الولايات المتحدة حاضرة بقوة في آسيا، وطرفاً في التوترات الموروثة عن عهد «الحرب الباردة».

وعلى **الصعيد العسكري**، هناك استمرارية لانفراد الولايات المتحدة بدور القيادة، باعتبارها أكبر قوة عسكرية في العالم. فقد أكدت ذلك «الصيغة الأطلسية» في أوروبا، كما أكدته الأزمات العسكرية التي نشبت خلال العام ١٩٩٦، كما بين الصين وتايوان أو بين الكوريتين، بدليل تمتع الولايات المتحدة بهذه الميزة ـ أي الحضور القوي في أوروبا وآسيا معاً ـ قياساً على شركائها وخصومها الآخرين.

أما على **الصعيد الاقتصادي**، فقد شهد عام ١٩٩٦ تأكيد الاتجاهات السابقة؛ المزيد من «العولمة»، المزيد من التفاوت داخل كل دولة وعلى مستوى العالم، المزيد من الاندفاع نحو سياسة إخضاع الإنسان في كل أرجاء الكرة الأرضية لمنطق الربح، المزيد من طغيان واتساع دور «المنظومة الرأسمالية العالمية» التي تتكون بمكوناتها «الثلاثة» الرهيبة: الدول الصناعية الكبرى، والشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الاقتصادية العالمية.

١ ـ التطورات السياسية

الانتخابات الأمريكية: في عام ١٩٩٦ جدد الأمريكيون انتخاب كلينتون رئيساً لهم، واضعين بذلك حداً، ولو مؤقتاً، للموجة المحافظة التي اجتاحت البلاد في عام ١٩٩٤ عند الانتخابات النصفية وأنتجت، لأول مرة منذ أربعة عقود، أكثرية جمهورية في الكونغرس بمجلسيه.

ويثبت نجاح كلينتون أنه أحسن الاستفادة من الانتصار الجمهوري من أجل أن ينزلق أكثر نحو اليمين ويحتل مكاناً في الوسط. وقد سمح له ذلك بأن يستعيد توجهاته السابقة قبل توليه الرئاسة وأن يجدد مخاطبة الفئات الوسطى البيضاء، ولو كان ذلك على حساب الجمهور التقليدي للحزب الديمقراطي: الأقليات والعمال.

ولقد ساعد على ذلك أن الحزب المنافس كان يخضع، أكثر فأكثر، لضغط القوى الأكثر يمينية ضمنه، الأمر الذي جعله يبدو متطرفاً في نظر قطاع واسع من الرأي العام. وإذا كان معروفاً أن بوب دول سيكون مرشح الجمهوريين، فإن المراحل الاولى من الانتخابات التمهيدية شهدت مفاجآت، وتميزت خصوصاً ببروز بات بيوكانان بما له من «قاعدة شعبية»، وستيف فوربس بما له من «قاعدة مالية». ولم يتأخر هذا الأخير في الانسحاب بعد تشويه صورة «دول» عبر الدعاية التلفزيونية السلبية، في حين استمر الأول معتمداً على قاعدة قوية ضمن الحزب، وعلى «خطاب مغاير» يميزه بالفعل عن كلا المرشحين الرئيسيين، ويستقطب فئات مهمشة تخشى عولمة الاقتصاد و«الغزو المكسيكي» وتكره الأقليات والأمم المتحدة، وتدعو الى انعزالية اقتصادية واستراتيجية.

انتصر كلينتون في الرئاسة، بينما احتفظ الجمهوريون بأكثرية في الكونغرس. غير

أن أبرز ما حصل هو أن أكثر من نصف الأمريكيين لم يقترع أصلاً وأن كلينتون أصبح رئيساً بحوالى ربع أصوات الأمريكيين فقط. وتدل هذه الرسائل المتناقضة على أن السياسة تهم المواطنين أقل فأقل، وعلى أنهم يزدادون اعتكافاً، في حين ان المقترعين بينهم لا يميزون كثيراً بين برنامج وآخر. ويستند ذلك الى أن الوضع الأمريكي في الخارج يبدو قوياً، وفي الداخل مرتاحاً، إذا أخذنا في الاعتبار «الأرقام المجردة» للاقتصاد: تراجع التضخم والبطالة والعجز في الميزانية.. أما القول «يبدو» فيبرره أن المشاكل الاخرى أكثر من أن تعد اقتصادياً واجتماعياً، وأن كلينتون لا يعد بحل لها، هذا إذا كان مفهوماً، بالضبط، ما يعد به.

الانتخابات الروسية: كان الروس على موعد مع انتخابات رئاسية قد تطيح بالرئيس يلتسين. فالرجل مريض والبلاد على صورته تعاني من أزمات تهدد بنيانها، ومن اختناقات اقتصادية واجتماعية عديدة، ومن مهانة لا سابق لها في المجال الدولي.

كانت الأنظار، في العالم كله، متوجهة الى موسكو لتترقب ما يحل فيها. وكان الغرب يخشى نتائج الانتخابات بقدر ما كانت استطلاعات الرأي العام تجمع على هزيمة يلتسين. وأسباب هذه الخشية أن المرشح للفوز هو الأمين العام للحزب الشيوعي زيوغانوف الذي يقود تحالفاً سبق له مواجهة «بيريسترويكا» غورباتشوف، ورفض أي نقد ذاتي جدّي للماضي، وأكد أنه يمثل مصالح الفئات المفقرة في الداخل ومصالح القومية الروسية المجروحة في الخارج.

اتّبع يلتسين خطة ذكية لتجنب الخسارة قامت على استعارة قدر من خطاب الخصوم والابتعاد بشكل مدروس عن «الإصلاحيين» في الداخل، وعن الالتحاق بالسياسات الغربية، والأمريكية تحديداً، في الخارج. ولذلك عيّن بريماكوف وزيراً للخارجية بدلاً من كوزيريف المعروف بميوله الأمريكية. وقد تجاوبت واشنطن وبون ولندن وباريس مع هذه الخطة، وسمحت لها أن تتحول الى ممارسة من غير أن تثير رد الفعل المتوقع. ولعبت المؤسسات النقدية المالية دورها في هذا المجال، فخففت من شروطها وأمدّت موسكو بمساعدات كان يلتسين في أمس الحاجة الانتخابية إليها.

كانت حملة يلتسين صاخبة في حين كانت حملة زيوغانوف باهتة. لقد استطاع يلتسين أن يفوز متجاوزاً الصعاب. ولكن ما لم يستطع تجاوزه هو بروز الجنرال ألكسندر ليبيد وحصوله على حوالى ١٥ بالمئة من الأصوات في الدورة الاولى. ساوم الجنرال على أصواته وأمّن الفوز ليلتسين مقابل المنصب الأمني الأول. غير أن الرئيس الناجح توجه الى المستشفى، وليس الى الكرملين، الأمر الذي أحدث فراغاً في السلطة تحول بسرعة الى نزاع مفتوح. وقد تدخّل لحسمه ضد ليبيد، بعد أن نجح هذا في التقدم على طريق حل الأزمة الشيشانية. وقد اختُتم العام ويلتسين في المستشفى مجدداً، وسلطة الدولة لا يقف على رأسها أحد قادر على قول كلام حاسم في الاستحقاقات المهمة لعام ١٩٩٧.

مؤتمر الحكومات الاوروبية: دخلت أوروبا الغربية العام الماضي وفي ذهنها صورة

المظاهرات الكبرى التي عمّت فرنسا في نهاية عام ١٩٩٥. لقد قيل في هذا التحرك إنه أول «تمرد شعبي» واسع ضد العولمة في أحد البلدان الاقتصادية المتقدمة، وإن كان يعبّر ـ بالدقة ـ عن رفض لسياسة التقشف التي تحول احترام «معايير ماستريخت» الى «قدس» لا يمس، حتى إذا أدى الى أزمات اجتماعية هي الأقسى منذ الحرب العالمية الثانية. كذلك حكومات ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، وغيرها، تتبع سياسات متشابهة حولت الفكرة الأوروبية الى فكرة لا تثير الحماس لدى الشعوب، وبالتأكيد لدى الفئات الأكثر هامشية وضعفاً فيها.

في هذا المناخ افتُتح مؤتمر الحكومات الأوروبية، في ١٩٩٦/٣/٢٩، والذي سيدوم حوالى سنة ونصف للبت في عدد كبير من القضايا، تبدأ من مراجعة ماستريخت لتصل الى الحسم في توسيع الاتحاد مروراً بالبحث في الوحدة الاقتصادية والنقدية، ومصير السياسة الخارجية والأمنية الموحدة، الى مصادر الميزانية لمرحلة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣.

لقد اختُتم العام ١٩٩٦ من دون تقدم كبير، ومع أن السياسة النقدية لم تكن مطروحة رسمياً للنقاش، فإنها خيمت على الأجواء في ظل دعوات الى قدر من التراخي يسمح بإعطاء الأولوية لحل مشكلة البطالة على التمسك بالعملات القوية أولاً، وبالنظام النقدي الذي يحكمه المارك ثانياً.

ويبدو من سياق المداولات أن الاتحاد الأوروبي يتجه الى حسم موضوع ضم بلدان جديدة اليه(معظمها في دائرة النفوذ الألماني). غير أن ذلك يقود حتماً الى طرح قضية المؤسسات المنظمة لعمله. وهذا، بدوره، يقود الى طرح السؤال المحوري: هل يرغب الأوروبيون في التوجه نحو نظام شبه فدرالي يتنازلون فيه عن جزء من سيادتهم الوطنية (هذه رغبة ألمانيا وبدرجة أقل فرنسا)، أم أنهم يودون الاكتفاء بإنشاء منطقة حرة للتبادل لا تمس السيادة (هذا قرار بريطانيا في ظل حكم المحافظين)؟

ومن الطبيعي أن يكون موضوع السياسة الخارجية والأمنية الموحدة في امتداد هذه المواضيع المطروحة للنقاش، وأساس ذلك أن «يورو» لا يكفي وحده لبلورة شخصية أوروبية، وأنه من غير الجائز الوصول الى هذا الحد من «الاندماج النقدي» في حين أن السياسة الخارجية والأمنية الموحدة غير قائمة. والجديد في هذا المجال أن «الفدراليين»، كما غيرهم، أصبحوا ميالين الى التواضع. وإذا كانت ألمانيا تقود هذا التيار الجديد ناحية «التواضع»، فإن فرنسا لم تبدِ معارضة له، لأنها تعود تدريجياً الى الأطلسي ولا تعتزم أن تشاكس واشنطن الى الأبد. بل لقد تبين أن فرنسا لا تعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة «سياسة مستقلة»، إنما سياسة أمنية أوروبية ضمن شمال الأطلسي. لقد دفعت اوروبا الغربية، وتدفع، ثمناً باهظاً لعجزها عن حل الأزمة البوسنية بمعزل عن الولايات المتحدة، وكذلك لالتحاقها بهذه الأخيرة في الحرب ضد العراق.

التوترات الآسيوية: لقد بدا، قبل سنوات، ان ما هو قائم عبر الأطلسي يتراجع لصالح ما هو متطور عبر الهادئ. غير أن عام ١٩٩٦ جاء ليثبت عكس ذلك، وليظهر

أن واشنطن، وإن كانت تدرك أن القرن الحادي والعشرين سيشهد ازدياداً كبيراً في الثقل الاقتصادي لدول المحيط الهادئ، فإنها لا تنوي إضعاف الروابط التي تشدها الى أوروبا. ولا يغير من ذلك انعقاد أول قمة آسيوية - أوروبية (آذار/مارس ١٩٩٦) في بانكوك، لأن القمم الأمريكية - الآسيوية متوالية، وهي تدفع قدماً علاقات تجارية متنامية، ربما كانت الأكثر كثافة في العالم.

لقد شهد عام ١٩٩٦ استمرار «الحروب التجارية» الصغيرة بين الولايات المتحدة واليابان. وقد خرجت واشنطن منتصرة في معظم الحالات، حيث كانت تستخدم الاتصالات الحكومية لتضع «مبدأ حرية التجارة» جانباً، من أجل الفتح المتزايد للأسواق اليابانية. ولقد ساعدها على ذلك الصعوبات الاقتصادية النسبية التي تواجهها اليابان، فضلاً عن الاضطراب السياسي الداخلي. ونظراً لأن المؤسسة الحاكمة اليابانية ما زالت تدرك ان حجم المشكلات في المنطقة يستدعي علاقات جيدة مع واشنطن، فقد تم تجديد الاتفاق العسكري الأمريكي - الياباني، كما تم التوصل الى حل لأزمة أوكيناوا.

وبالفعل فقد شهد عام ١٩٩٦ حضوراً أمريكياً قوياً في آسيا؛ فلقد نجحت الولايات المتحدة باستيعاب أزمة السلاح النووي في كوريا الشمالية. كما تدخلت بقوة عندما تدهورت الأمور بين الصين وتايوان التي كانت تتهيأ لانتخابات برلمانية ثم رئاسية اعتبرتها الصين خطوة نحو تكريس استقلال تايوان، فقامت بمناورات صاروخية مكثفة في المياه القريبة من تايوان، كما أغلقت الملاحة الجوية والبحرية اليها. وفي المقابل وجهت الولايات المتحدة تحذيراً الى الصين من استخدام القوة لتسوية النزاع، وحشدت قوات بحرية جدية في المياه القريبة. وفي هذا الحشد إشارة الى اليابان التي تعتمد وارداتها وصادراتها على الحماية الأمريكية. ولقد هدأت الأجواء بعد اجراء الانتخابات في تايوان، وبعد أن تراجعت المخاوف من إعلان استقلالها. ومن الصحيح أن الصين حققت انتصاراً، ولكن واشنطن أيضاً خرجت رابحة، إذ انها أظهرت في آسيا، كما في أوروبا، أنها قوة لا يسع الحلفاء الاستغناء عنها بسهولة، وأن عليهم الاحتفاظ بها ـ في المستقبل المتوسط على الأقل ـ ضمن منظوماتهم الدفاعية، لا بل في قيادتها.

٢ ـ التطورات العسكرية

ظلت الأوضاع العسكرية شبه ثابتة خلال العام؛ إذ استمر انفراد الولايات المتحدة بأكبر قوة عسكرية في العالم، ولم تظهر أية منافسة لها، ورغم نمو دور حلف شمال الأطلسي إلا أن محاولات توسيعه باتجاه الشرق لم تحقق نجاحاً يذكر، كما استمر تقليص دور الأمم المتحدة، وقد وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على رغم الصعوبات التي تحول دون أن تدخل حيّز التنفيذ. وكما سبقت الإشارة، كانت هناك «أزمة عسكرية» بين الصين وتايوان وتدخلت الولايات المتحدة لوضع حدٍ لها.

حلف شمال الأطلسي: قد يكون العام ١٩٩٦ هو عام الحسم في اتجاه أن الأمن

في أوروبا «أطلسي» وليس «أوروبياً»، وذلك في المدى المنظور حيث تأكد الاوروبيون خلاله من أن الولايات المتحدة ـ حتى إشعار آخر ـ هي البلد الوحيد في العالم الذي تتوافر له «المنظومة الكاملة للقوة». ولا شك في أن اجتماع «حلف شمال الأطلسي» في برلين، الذي عقد في ٣ حزيران/ يونيو هو اجتماع تاريخي. لقد حسم في قيام «المكون الأوروبي» للحلف. ويعني ذلك السماح لدول الاتحاد المنضمة الى حلف شمال الأطلسي بالقيام بمهام عسكرية محدودة لا تريد الولايات المتحدة التورط فيها مباشرة، واستخدام البنية التحتية للحلف في سبيل ذلك. وهذا الحل الوسط يلغي المراهنة على قيام جيش أوروبي مستقل، كما يتجنب الاعتراض الأمريكي على الوجود البرّي في عمليات معينة (حفظ سلام، إجلاء رعايا. . .) لا تكون المصالح الأمريكية مهددة بسببها. وبما أن واشنطن احتفظت لنفسها بحق النظر في الأمر وحق الفيتو، فلقد بات واضحاً أن الأوروبيين يسلّمون لها بدور راجح في المسؤولية الأمنية عن حلفائها. . حتى فوق قارتهم.

ويمكن القول ان هذا الاتجاه سيتأكد لأن «الملفات الأمنية» الثلاثة المطروحة في أوروبا هي ملفات يلعب فيها الحلف الأطلسي دوراً محورياً.

هناك، **أولاً**، الأزمات اليوغسلافية. والمعروف، أن إطار الحل المتمثل بـ «اتفاق دايتون» هو أساساً إطار أمريكي، كذلك تشكل القوات الأمريكية العمود الفقري، عبر الأطلسي، للقوات الدولية المكلفة بالإشراف على التسوية.

وهناك، **ثانياً**، استكمال عودة فرنسا الى الحلف واجراء الإصلاحات اللازمة في هياكله. والعودة الفرنسية هي، بكل المقاييس، حدث مهم ينهي عقوداً من «الاستقلالية»، ويفرض توزيعاً جديداً للأدوار، وتعريفاً جديداً لدور الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة. وإذا كان الأمريكيون، وغيرهم، متفهمين لمعاني هذه العودة، فإن الخلاف اندلع حول الحصة التي تطالب بها فرنسا لأوروبا في «إعادة الهيكلة». وقد تمحور السجال حول قيادة الجناح الجنوبي للحلف، حيث أصرّت واشنطن على دورها الحاسم في هذا المجال نظراً لعلاقة هذه القيادة بالاسطول السادس العامل في «الشرق الأوسط».

الموضوع **الثالث** المطروح هو البت في توسيع الحلف شرقاً، وتعارض موسكو هذا الأمر من غير أن تتصرف، وكأنها تضع فيتو عليه. وقد سايرها الأمريكيون بعض الشيء، فوافقوا معها على وجود «خطوط حمر» للتوسع، من غير أن يعني ذلك أنهم مستعدون للسماح لها بأن تشارك فعلياً في الهندسة الأمنية المقبلة. وقد عُرض الأمر على اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (كانون الأول/ ديسمبر)، ولكنها لم تستطع حسم القضية نتيجة للمعارضة الروسية الشديدة.

إن ارتباط الأمن الأوروبي بحلف شمال الأطلسي، وبالولايات المتحدة عملياً، يعني إلحاقه ضمن الجدال الدائر داخل الولايات المتحدة ذاتها حول «الدور الخارجي» لها، ويجعله رهناً بموازين القوى فيها، لأن زيادة نفوذ «التيار الانعزالي» قد تطيح بكل شيء.

تقليص دور قوات الأمم المتحدة: استمر التوجه ناحية تقليص دور قوات الأمم المتحدة، على نحو ما حدث في السنوات السابقة. لكن دورها في الوطن العربي ظل ثابتاً. وقد ظلت قوات الأمم المتحدة عاجزة عن منع استمرار القتال، لكنها لعبت دوراً متميزاً في مراقبة العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان، في نيسان/ابريل ١٩٩٦، فضلاً عن رصد وإيضاح ما قامت به القوات الإسرائيلية، وخاصة ما حدث في قانا.

وحيث تمددت سلطة حلف شمال الأطلسي بعد نجاح قواته بإجبار الصرب على الامتثال لكثير من شروط «اتفاق دايتون»، ثم توليها مسؤوليات حفظ السلام العسكرية في البوسنة، فقد ظلت قوات الأمم المتحدة تقوم بمهمة الشرطة الدولية، بالإضافة الى مكتب مدني وقوة لمنع الانتشار في جمهورية مقدونيا، والإدارة الانتقالية في أماكن عديدة في يوغسلافيا السابقة. ومن جهة اخرى، فشل اقتراح تشكيل قوة للأمم المتحدة لمواجهة الموقف على الحدود بين زائير وبوروندي، على إثر اندلاع العنف هناك.

التفجيرات النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: تم التوقيع على المعاهدة، بحيث تدخل حيّز التنفيذ بعد أن تصدق عليها الدول النووية والدول التي على «العتبات» النووية، وهي بالتحديد الهند وباكستان واسرائيل. وقد رفضت الهند التوقيع عليها لأنها لم تتضمن تعهداً محدداً وتوقيتاً زمنياً نهائياً من الدول النووية للتخلص من أسلحتها النووية، كما أن المعاهدة لا تحظر الاختبارات المعملية والمعلوماتية. وقد رفضت باكستان التوقيع على المعاهدة بحجة أن الهند لم توقع عليها.

وقد التزمت الدول الخمس النووية، بعد أن أعلنت الصين وقف تجاربها بعد التفجير الذي أجرته في ١٩٩٦/٧/٢٩ وأصبح الحظر أمراً واقعاً رغم أن المعاهدة لم تدخل حيّز التنفيذ. ولا شك في أن التوقيع عليها يقي البشر من أخطار كثيرة، وإن كان ذلك لا يعني زوال خطر امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية، أو إجراء التجارب النووية بواسطة الحواسيب. وجدير بالذكر أن اسرائيل قد وقّعت على المعاهدة، إلا أن هذا لا يعني الكثير، إذ ان اسرائيل لم يسبق لها أن أعلنت عن القيام بتفجيرات نووية.

٣ ـ التطورات الاقتصادية

لم يشهد عام ١٩٩٦ تطوراً اقتصادياً لافتاً على المستوى العالمي، فقد تأكدت الاتجاهات السابقة وتعاظمت: تقدُّم «العولمة» الاقتصادية، توسع «منظمة التجارة العالمية»، استمرار سقوط الحواجز مام السلع والأموال، زيادة المبادلات المالية والمضاربات، عودة الحيوية الجزئية الى الاقتصاد الأمريكي مقابل استمرار الركود في أوروبا، التي تجد تعبيراً لها في بطالة عالية تهدد النسيج الاجتماعي، وكذلك فإن اليابان ما زالت تحاول تجاوز الأزمة التي ضربتها منذ التسعينيات، النمور الآسيوية واصلت نموها ولكن بشكل أبطأ بعض الشيء من السابق، في حين تأكد أن «الهم الصيني» هو في الواقع ضبط هذا النمو لا إحداثه، ظهور «بؤر جنوبية» في الدول الصناعية المتقدمة، تفاقم الفوارق بين الشمال

الغني والجنوب الفقير، استمرار تهميش افريقيا والمنطقة العربية ودول شاسعة في آسيا، اتضاح أن التسعينيات قد تشبه الثمانينيات في أمريكا اللاتينية باعتبارها «سنوات ضائعة».

إذا كان **حجم التجارة الدولية** قد زاد عام ١٩٩٥ بنسبة ٨ بالمئة (٩,٥ بالمئة عام ١٩٩٤)، فقد تراجع حجم الزيادة الى حوالى ٧ بالمئة عام ١٩٩٦، ويعود ذلك الى زيادة «توحد» السوق العالمية واندماج اقتصادات البلدان المتقدمة. وتأكد أن زيادة التجارة العالمية ناجمة عن زيادة تقسيم العمل (نصف صادرات الصين سلع مجمعة) وزيادة التبادل بين الشركات نفسها (ثلث التجارة العالمية). ويتضمن جدول أعمال منظمة التجارة الدولية ـ التي انضمت اليها أكثر من ١٣٠ دولة ـ قضايا من نوع تحرير الخدمات، وانضمام الصين، ومواجهة تحدي الزيادة في اتفاقات التجارة الإقليمية التي توفر مزايا حصرية لأطرافها فقط. غير أن الموضوع الذي بدأ يثير جدالاً هو «معايير العمل» حيث تضغط الدول الغنية لاحترامها، ليس نتيجة اهتمام فعلي بحقوق الإنسان، بل خوفاً من المنافسة.

ومن علامات **«العولمة»** زيادة الاستثمارات المباشرة، التي تجاوزت ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقابل ٢٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٤. وتستفيد هذه الاستثمارات من عملية «الخصخصة العالمية»، حيث ان نصف ما هو موجه منها نحو افريقيا وأوروبا الشرقية والوسطى يذهب نحو شراء مؤسسات كانت للقطاع العام. وتكفي نظرة سريعة الى المعالجات الاقتصادية ـ الاجتماعية المطروحة في العالم لإدراك كم أن «الفكر الاقتصادي» بات موحداً ومنحازاً الى وجهة نظر «أقصى الليبرالية»: خفض المساعدات الاجتماعية ـ تهديد تعويضات البطالة وغيرها ـ الحث على المزيد من «المرونة» في سوق العمل ـ إعطاء الأولوية لربح رأس المال على العمل المنتج.

ولا شك في أن لهذا **التوجه الايديولوجي** قوته، خاصة أن أحداً لم يعمد، حتى الآن، الى صياغة نظرية المواجهة الجديدة في ظل «العولمة» التي تترك آثاراً تدميرية في فقراء العالم. إن مصطلحات من نوع «الاقتصاد العالمي» أصبحت تخص وقائع من نوع أن هذا الاقتصاد يخص أقلية من البشر ليس إلا، إذ تعيش مئات الملايين على هوامشه: لا حل لها إذا بقيت خارجه، ولا فائدة كبيرة لها إذا دخلت من دون تغيير قواعد اللعبة.

صحيح أن هناك من يطلقون «صرخات تحذير» ولكنها لم تتحول الى سياسات فعلية توقف الزحف المدمر للمنظومة الرأسمالية العالمية «الظافرة»، التي لا تترك مجالاً، في الواقع، إلا أحد خيارين: إما التهميش الخطير خارجها، أو دفع الثمن الكبير للانخراط فيها. ولعل «الخيار الناقص» هو ذلك الذي يبحث عن شروط الانخراط بما يقلل وطأة الأزمة عليه. ولكن يوماً بعد يوم يتحول البقاء خارج الدورة الاقتصادية العالمية الى مهمة مستحيلة، بينما لم ينجح الكثيرون حتى الآن بالاستفادة الضرورية من الانخراط فيها.
ولعل الحاجز الأول دون ذلك هو أن العالم يبدو محكوماً في سياسته الاقتصادية بتفكير واحد يستعيد الاطروحات «الليبرالية الجديدة» ويسعى الى تطبيقها، سواء في العلاقات الاجتماعية داخل كل دولة، أو في علاقات هذه الدول والتكتلات مع بعضها الآخر.

إن «العولمة» بما هي الاتجاه نحو سيادة نظام محدد على الكون كله مع ما يعنيه ذلك من منهج اقتصادي، وآثار اجتماعية، ومواقع راجحة للدول الصناعية المتقدمة، وللولايات المتحدة ضمنها، لا تقفل الباب أمام قدرة الشعوب على تحقيق مصالحها. وينطبق ذلك، بشكل خاص، على العرب الذين يملكون الطاقات البشرية والمادية، والموقع الجيد ـ الاستراتيجي الخاص، مما يمكنهم من مواجهة التحديات الجديدة وانتزاع المكان اللائق بهم. ان الحاجز دون ذلك هو غلبة النزعة القطرية، وفقدان الإرادة السياسية، وارتباط قطاعات هامشية بمصالح خارجة عن نطاق المصلحة القومية. أما الطريق الى ذلك فيبدأ باستعادة الحد الأدنى من التضامن العربي وتطويره سياسياً وتأسيسه، وهذا هو الأهم، على تكامل اقتصادي تدريجي ومتصاعد يقود الى تمكين العرب من تعزيز فرص النمو المشترك والانخراط من موقع قوي في عالم الغد الذي يتشكل اليوم.

ثانياً: العرب والعالم

شهد عام ١٩٩٦ استمرار وتعزيز نمطين من أنماط التفاعلات الدولية: **أولهما** أن التفاعلات العربية الدولية مصدرها الطرف الدولي، حيث استقرت مكانة «العرب» كطرف متلقٍ لا يمتلك قدرات الحد الأدنى اللازمة لممارسة دور فاعل على الصعيد العالمي، **وثانيهما** أن الوطن العربي ما زال أكثر الأقاليم في العالم تعرضاً للاختراق الأمريكي، على المستويات السياسية والاستراتيجية والثقافية. ويتضح ذلك من متابعة دبلوماسية «عملية التسوية» الجارية للصراع العربي ـ الصهيوني، ومحاولات تأسيس هيكل أمني في الخليج.

ومن الملاحظ أن القوى العالمية الكبرى الأخرى كانت تلتزم في حركاتها تجاه الوطن العربي بهذين النمطين مع بعض التمايزات هنا أو هناك، ساعدها على ذلك «الغياب العربي» شبه الكامل في مجال صياغة سياسة أو حتى سياسات، تجاه هذه القوى الكبرى، حتى من قبيل موازنة الحضور الأمريكي الكثيف، ودعمه غير المحدود للوجود الصهيوني، الذي عمد الى تصعيد توجهاته العدوانية والعنصرية، باعتبارها لصيقة بهذا الوجود، ولا علاقة لها بأية «تسوية». كذلك فإن المأزق العربي نفسه قد تجلى بصورة واضحة في إدارة العلاقات العربية مع دول الجوار الآسيوي والأفريقي، التي يظل من الممكن اعتبارها «رصيداً» للعرب في معاركهم المتواصلة، من أجل تحرير الإرادة الوطنية، وصيانة الأمن القومي، وحماية الهوية العربية، على قاعدة من التنمية الشاملة المستقلة.

١ ـ العرب والقوى الكبرى

شهد العام ١٩٩٦ تعزيزاً لنمط معيّن من التفاعلات العربية الدولية مفاده ان مصدر هذه الأخيرة، بشكل شبه كلي تقريباً، هو الأطراف الدولية، فيما ظهر العرب كطرف متلقٍ لهذه التفاعلات، نظراً لغياب قدرات الحد الأدنى المشترك. كما ازدادت ظاهرة الاختراق الدولي وبالأخص الأمريكي للوطن العربي، كما تدل على ذلك جملة من العوامل

أهمها: التأثير الأمريكي الكبير في صياغة الأجندة العربية، وتحديد الأولويات الفعلية، والتدخل الفاعل في العلاقات العربية ـ العربية، وكذلك في العلاقات العربية ـ الإقليمية.

ويمكن النظر الى السياسة الأمريكية تحت عنوانين رئيسيين: **أولهما** دبلوماسية عملية التسوية. وهي دبلوماسية تتخطى هدف تسوية الصراع لتصل الى محاولة إعادة صياغة العلاقات العربية ـ الإسرائيلية والإقليمية، وإرسائها على قواعد ومفاهيم جديدة، تُسقط كلياً مفاهيم العروبة والهوية والقومية والعمل العربي المشترك.

لقد اتجهت واشنطن في البداية الى محاولة تحقيق مكاسب عربية **لشمعون بيريس** لتوظيفها في معركته الداخلية. ثم حاولت المساعدة على تقديم صورة مختلفة لبنيامين نتنياهو لدى العرب عما هو عليه، وحثّ الأطراف العربية على اتباع سياسة الصبر والانتظار، ومن ثم التكيف مع مطالبه. وقد أوضحت «مفاوضات الخليل» حصول تراجع كبير في الدور الأمريكي، في وقت كانت تتوقع فيه الأطراف العربية المنخرطة في عملية التسوية جهوداً أمريكية أكبر. كما اعتمدت الولايات المتحدة دبلوماسية القمة أو المؤتمرات، كلما شعرت بأن الأزمة في عملية التسوية صارت تهدد هذه الأخيرة برمتها. وبواسطة هذه السياسة نجحت واشنطن بردم الهوة التي قامت مع اسرائيل بعد وصول نتنياهو الى السلطة، وذلك من خلال سياسة التأكيدات الفعلية لإسرائيل بعدم ممارسة الضغط عليها ـ من ناحية، وتحول الدور الأمريكي من راعي المؤتمر الفعلي الوحيد، بما يفرضه ذلك من إلقاء وزن في المفاوضات، الى دور المسهِّل (Facilitator) وهو دور متواضع ويبقى في حيّز الحد الأدنى ـ من ناحية ثانية، مع ممارسة الضغط على الأطراف العربية المعنية ـ من جهة ثالثة.

والعنوان **الثاني** للسياسة الأمريكية يتعلق بالهيكل الأمني في الخليج حيث شهدت هذه السياسة مزيداً من الهجوم الدبلوماسي ومحاولة محاصرة إيران ـ من جهة، وهجوم موازٍ على العراق الى جانب القيام بضربات عسكرية ضده ـ من جهة اخرى. وواجهت «استراتيجية الاحتواء المزدوج» مزيداً من الانتقاد الدولي والداخلي، وخاصة من أوروبا واليابان، وذلك لجملة من الأسباب من أهمها فشل هذه الاستراتيجيا نتيجة لسياسات اصدقاء الولايات المتحدة أنفسهم وخاصة اليابان ودول الاتحاد الأوروبي تجاه كل من العراق وإيران، وازدياد الأعمال «الإرهابية» ضد القوات الأمريكية، الى جانب غرق دول مجلس التعاون في خلافاتها.

وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية، رغم قوتها، كما لو أنها تقف وحيدة على الصعيد السياسي في الخليج، وغير قادرة على الإمساك ببعض الأوراق الإقليمية التي تصطدم أحياناً بمصالحها مثل الصراع الكردي، أو محاولة الحصول على غطاء الشرعية الدولية عندما قررت توسيع منطقة الحظر الجوي في العراق.

وهناك موضوعان آخران شكّل كل منهما نقطة خلاف عربي ـ أمريكي: **أولهما** أزمة لوكربي، **وثانيهما**، الفيتو الأمريكي على إعادة انتخاب الدكتور بطرس غالي.

وعلى صعيد **العلاقات العربية ـ الروسية**، فرغم مجيء بريماكوف الى رأس وزارة الخارجية بدلاً من كوزيريف «الأمريكي» فلقد استمرت جملة من العوامل تحكم العلاقات العربية ـ الروسية وتمنعها من اختراق السقف المتدني الذي بقيت تحته، منها افتقاد موسكو للإمكانات الضرورية لتوظيفها في سياسة خارجية بعيدة عن الجوار المباشر، واستمرار الغرق في المشاكل الروسية الداخلية، ووجود تيار قوي منسجم مع السياسة الأمريكية، وتصاعد نفوذ قطاع من المؤسسة السياسية والاقتصادية يدفع باتجاه التقارب مع اسرائيل، الى جانب استمرار الاندفاع العربي نحو واشنطن، وخاصة في مجالات كان يمكن لروسيا أن تلعب فيها دوراً، مثل دبلوماسية التسوية أو ما حدث من تجاهل عربي لروسيا خلال العملية الدبلوماسية التي رافقت العدوان الاسرائيلي على لبنان بحثاً عن حل. ورغم تحرك وزارة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، ورغم الموقف الروسي المؤيد لليبيا في أزمة لوكربي، وكذلك الموقف المعارض للسياسة الأمريكية في الخليج والمنفتح على العراق، بقيت هذه العلاقات في الحيّز الأضيق بسبب غياب الاهتمام العربي، وافتقار روسيا الى قدرات يوظفها الذين يريدون رفع مستوى هذه العلاقات.

ويمكن النظر في خط مواز الى **العلاقات العربية ـ الصينية** حيث استمرت بكين في تأكيد موقفها الداعم للقضايا العربية، دون أن يعني ذلك تحركاً معيناً خارج نطاق تأكيد دعم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، مثل دعم عملية التسوية وفق مرجعية مدريد. كذلك استمرت الصين في تأييد وجهة النظر العربية في ما يتعلق بالتوصل الى حل لأزمة لوكربي، وفي تطوير علاقاتها مع العراق والدعوة الى إعادة النظر في العقوبات. وقد تركز الاهتمام الصيني على دبلوماسية الاستثمارات، والبعثات التجارية، ومحاولة الانفتاح على دول الخليج العربية، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع المغرب العربي. كما استمر الاهتمام الخاص منصباً على مصر نظراً لحجم العلاقات التقليدية بين البلدين.

إن اهتمامات الصين تتجه بشكل أساسي ناحية تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الصناعية الكبرى على حساب «الشرق الأوسط» الذي لا يوفر لها سوى فرصة محدودة، باستثناء العلاقات العسكرية والتجارية مع إيران. وهذه العناصر كلها ـ الى جانب غياب الاهتمام العربي بالصين ـ تحكمت في مستوى تطوير العلاقات العربية الصينية في عام ١٩٩٦. وهنا تنبغي الإشارة الى النمو المتسارع والهائل للتعاون الصيني ـ الاسرائيلي، خلال أربع سنوات منذ تبادل العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٢، إذ تقوم اسرائيل في الوقت الراهن بتحديث الطائرات الحربية الصينية، وبناء نماذج للمزارع التجريبية في الصين. وقد لعب خط طيران تل أبيب ـ بكين (بسعره المنخفض) دوراً محورياً في تكثيف العلاقات الثقافية الاسرائيلية ـ الصينية (وهو خط الطيران المباشر الوحيد من المنطقة الى بكين!). لقد أقامت اسرائيل علاقات ثقافية وثيقة مع المعاهد والمراكز البحثية الصينية، وأهمها معهد بحوث السلام والتنمية في شنغهاي.

وعلى صعيد **العلاقات مع اليابان**، استمر الطابع التجاري، وكذلك دبلوماسية

المساعدات التنموية تحكم هذه العلاقات، رغم ازدياد اهتمام اليابان بلعب دور سياسي مستقل عن المظلة الأمريكية التقليدية، كما يظهر في موقف اليابان من العلاقات مع إيران بدرجة اولى وكذلك العراق. وقد لجأت اليابان الى دبلوماسية التنمية لتأمين موقع لها في «الشرق الأوسط» وبالأخص من خلال سياسة المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية. كما اهتمت في السياق نفسه بتأسيس موقع اقتصادي لها في المغرب العربي، كما استطاعت اليابان أن تحافظ على علاقات سياسية متوازنة في منطقة الخليج، رغم انفتاحها الخاص على إيران.

وعلى صعيد آخر يمكن وصف عام ١٩٩٦ عن حق بأنه عام عودة الروح الى الدور الأوروبي في المنطقة، وقد ظهر هذا على مستويين: الدول الأوروبية الرئيسية، وكذلك الاتحاد الأوروبي. فمع مجيء شيراك الى الرئاسة في فرنسا، عادت الديغولية المتجددة لتطبع السياسة الفرنسية في المنطقة. وقد برز التحرك الفرنسي من خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان، وخلال قمة شرم الشيخ، وفيما يتعلق بالموقف من العراق. ولعبت فرنسا دوراً بارزاً ورئيسياً في دفع الاتحاد الاوروبي نحو بلورة سياسة ناشطة تجاه النظام العربي، وعملية التسوية بشكل خاص. وفي إطار عملية التسوية ذاتها برزت أيضاً تحركات ومواقف مهمة لكل من بريطانيا وإيطاليا واسبانيا ــ بصفة خاصة ــ وقد أكّدت كلها على أهمية استمرار عملية التسوية في إطار مرجعية مدريد واصطدمت بالتالي بالموقف الاسرائيلي.

وشهد الصيف الماضي حركة دبلوماسية واسعة بين الضفتين العربية والأوروبية للمتوسط، غداة وصول تكتل ليكود الى الحكم في اسرائيل، الذي أصاب المؤسسة السياسية الأوروبية بنوع من الإحباط. وقد ترجم ذلك في بيان «قمة فلورنسا» الصادر في حزيران/ يونيو والذي يشكل المرجعية السياسية لأي تحرك أوروبي، ويشكل محطة رئيسية في انطلاق الدور الأوروبي. وكذلك خطت أوروبا خطوة مهمة وذات مدلولات كبيرة، فيما يتعلق بموقفها ودورها في عملية التسوية، عندما أعلن الاتحاد الاوروبي عن تعيينه مبعوثاً خاصاً لهذا الشأن كدليل على تمسكه بدفع عملية التسوية في المنطقة.

وقد لاقى التحرك الأوروبي الجديد صدى إيجابياً كبيراً في الوطن العربي. ومن الملاحظ أن جميع المواقف العربية والأوروبية بهذا الشأن تشدد دائماً على أن الدور الأوروبي دور مكمل وليس دوراً منافساً للدور الأمريكي في عملية التسوية. ومن جهة اخرى لم يستطع الاتحاد الاوروبي بلورة موقف موحد، على الصعيد العملي، من أزمة لوكربي ومسألة التعامل مع العراق. وفضلاً عما تقدم، يلاحظ أن ملامح الدور الأوروبي الجديد أخذت تتضح مع الوقت، كما أن التفاعلات الأوروبية المتعددة الأطراف، وكذلك الثنائية مع الدول العربية المتوسطية أخذت في الازدياد مع انطلاقة «مؤتمر برشلونة».

ولا شك في أن التحرك الأوروبي يعطي بعض التنوع للعلاقات الدولية للنظام

العربي رغم محدوديته حتى لا تبقى الصبغة الأمريكية السياسية طاغية كلياً على ذلك النظام.

لكن نهايات العام ١٩٩٦ شهدت مناورة اسرائيلية بهدف تشويه الاندفاعة الإيجابية للدور الفرنسي في المنطقة، والتي تمثلت باقتراح دعوة قوات فرنسية للحلول مكان قواتها المحتلة في جنوب لبنان وبغياب أية رؤية لحل حقيقي على المسارين اللبناني والسوري. وكان الهدف من المناورة واضحاً وهو الإيقاع بين فرنسا وسوريا، وفصل المسارين اللبناني والسوري، لكن جهوداً دبلوماسية مكثفة عربية وفرنسية سعت الى محاصرة آثار هذه المناورة، وتحويلها الى رصيد لتعزيز الدور الفرنسي في عملية التسوية.

٢ ـ العرب وآسيا

أصبح **الصعود الآسيوي** أحد أهم العلامات الكبرى على تطور النظام العالمي في نهاية القرن العشرين، مما دعا كثيراً من الدارسين الى أن يتوقعوا أن يصبح القرن الحادي والعشرون بمثابة «القرن الآسيوي» بمثل ما كان القرن العشرون هو القرن الأمريكي، وأن يتغير تركيب نادي الدول الصناعية السبع الكبرى ليشمل خمس دول آسيوية هي: اليابان، والصين، وكوريا، وإندونيسيا، والهند.

وقد أدركت القوى الصناعية الغربية هذا التحول، وبدأت في صياغة استراتيجيات للتعامل معه والاستفادة منه. ومن هنا كان بناء «منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ المحيط الهادئ»، الذي أسس سنة ١٩٨٩ بالتعاون بين الدول المطلة على المحيط الهادئ، كدلالة على اهتمام الولايات المتحدة بشرقي آسيا، ثم انعقاد مؤتمر القمة الاوروبي ـ الآسيوي الأول سنة ١٩٩٦.

إن الصعود الآسيوي لا بد من أن ينتج آثاراً مهمة في الوطن العربي من عدة نواحٍ. فآسيا تشكل نماذج للتنمية والتكامل الإقليمي. فقد استطاعت دول شرقي آسيا أن تحققَ معدلات هائلة للتنمية جعلت بعضها في مصاف الدول الصناعية المتقدمة، .وذلك كله في خلال ثلاثة عقود من الزمان (١٩٦٠/ ١٩٩٠)، واستطاعت أن تبلور نماذج آسيوية للتنمية لا تقلد النماذج الغربية تماماً وإنما تستفيد منها بشروطها. كذلك حققت أشكالاً ناجحة للتكامل لعل أهمها هو نموذج رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان). وآسيا أيضاً هي ميدان رحب لتوسيع البدائل المتاحة أمام العرب في إطار التحولات العالمية نحو الأحادية القطبية. ومن المهم أن ندرك أن آسيا ليست «بديلاً سياسياً» إلا في المدى البعيد، حيث ان هناك ائتلافاً سياسياً صينياً ـ روسياً ـ هندياً يتشكل بالتدريج منذ سنة ١٩٩٣، ويتوقع أن يصبح أحد حقائق النظام الدولي في أوائل القرن الحادي والعشرين. ولكن السياسة الآسيوية تجاه القضايا العربية، في الوقت الراهن، تتسم بقدر أكبر من التحفظ والتردد وعدم الرغبة في تحدي «الخط الأمريكي». ولكن آسيا ميدان للتنويع الاقتصادي للتجارة والاستثمارات والاستفادة التكنولوجية. كذلك فالعرب في

حاجة الى التعامل مع التكتلات الإقليمية الآسيوية الجديدة ذات التأثير المباشر فيهم وأهمها تجمع دول المحيط الهندي الذي بدأت عملية إنشائه في سنة ١٩٩٥ ويتوقع أن يعلن عنه رسمياً في سنة ١٩٩٧. ويتركز معظم التجارة العربية مع الدول الآسيوية (٤٣ بالمئة من تلك التجارة) ويرجع ذلك بالأساس الى الصادرات النفطية العربية الخليجية الى شرق آسيا، وصادرات دول شرق آسيا من السلع المصنعة إلى الدول النفطية. ولهذا يمكن وصف النمط العام للتعامل التجاري ـ الآسيوي بطابع التبادل التقليدي بين الجنوب والشمال (تصدير سلع أولية واستيراد سلع مصنعة). وتتوجه دول آسيا، وبالذات اليابان والصين والهند، استثمارات مهمة لتطوير مصادر نفطية في الخليج، كما تستثمر الدول العربية النفطية في المنشآت النفطية في شرقي آسيا. بالإضافة الى ذلك، فإن دول شرقي آسيا (كوريا بالتحديد) تكاد تحتكر أسواق التشييد والبناء لدى الدول العربية النفطية، وآخرها العقد الذي منحته ليبيا لكوريا الجنوبية بحوالى ١٠ بلايين دولار لبناء المرحلتين الثالثة والرابعة من مشروع النهر العظيم. وتقدم دول شرقي آسيا معونات مالية وفنية الى بعض الدول العربية، ولعل أبرزها المعونات اليابانية والصينية لمصر واليمن. وتتركز معظم الاستثمارات الشرق آسيوية في قطاع النفط الخليجي، ويتجه جزء ضئيل منها الى الدول العربية غير النفطية.

وإذا كانت الدول الشرق آسيوية متحفظة تجاه القضايا العربية، فإن الدول العربية بدورها لم تبلور سياسات محددة أو متناسقة تجاه القضايا الآسيوية كقضايا الوحدة الكورية، الوحدة الصينية، قضايا الجزر (كوريبيل وسبراتلي وغيرها) وتيمور الشرقية والتبت وسينكيانغ، فهذه كلها قضايا تكاد تكون غير مطروحة على الفكر الاستراتيجي العربي، وما زال الفكر العربي يتعامل مع آسيا بنفس المنطق الذي ساد في فترة الحرب الباردة ولم يطور بعد رؤى جديدة للقضايا الآسيوية.

وفيما يتعلق بجنوبي آسيا، فإن دول شبه القارة الهندية تركز على تطوير التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي، وعلى ضم الدول الخليجية الى تجمع المحيط الهندي، وتحرص الهند بالتحديد على تأمين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي في الخليج، وتوجه معظم جهودها الى بناء شراكة هندية ـ خليجية في هذا المجال. ويدور حالياً صراع استراتيجي صامت بين دول تجمع المحيط الهندي ودول الاتحاد الاوروبي على من تكون له اليد العليا في الشراكة الاقتصادية والنفطية مع دول الخليج العربية. وربما تعد قضية كشمير (بحكم بعدها الاسلامي) القضية الآسيوية الوحيدة التي يهتم بها العرب. وتتعدد السياسات العربية إزاء تلك القضية ما بين مؤيد للهند (سوريا)، أو باكستان (السعودية)، ودول محايدة (كمصر).

وتشكل آسيا الوسطى والقوقاز نموذجاً لإمكانية بلورة مشروع عربي مشترك ناجح في آسيا، ولكن منذ استقلال دول هاتين المنطقتين لم تنجح الدول العربية ببلورة هذا المشروع. وتشارك سلطنة عُمان في استثمارات نفطية في كازاخستان، وللسعودية

مشروعات مصرفية في آسيا الوسطى، كما أن مصر تركز على تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب الكوادر المهنية في آسيا الوسطى، وبناء مراكز ثقافية في تلك المنطقة. ونظراً لأن العرب لا يتمتعون بمزايا استراتيجية مكافئة للمزايا التي تتمتع بها إيران (الجغرافيا والثقافة)، وتركيا (اللغة والهوية القومية)، فإن تنسيقاً عربياً في آسيا الوسطى يصبح ضرورياً للاستفادة من الفرص التاريخية التي أتاحها ظهور آسيا الوسطى.

إن هذا كله يطرح، على صانعي السياسة ورجال الفكر والبحث العلمي، فضلاً عن المنظمات القومية الرسمية وغير الرسمية، عدة قضايا محورية، أهمها:

أ ـ بناء إطار مؤسسي للعلاقات العربية ـ الآسيوية، على غرار مؤتمر القمة الأوروبي الآسيوي، ومثلما تم مع افريقيا حيث عقد مؤتمر قمة عربي ـ افريقي.

ب ـ الاهتمام العربي بفهم آسيا من خلال مراكز ومعاهد بحثية متخصصة، بهدف بناء أجيال من الباحثين لديها القدرة على التواصل الثقافي والعلمي مع الدول الآسيوية.

ج ـ مراجعة الفكر الاستراتيجي العربي فيما يتعلق بآسيا، وبالتحديد تقييم الفرص الحقيقية المتاحة في آسيا بعيداً عن تصورات حقبة الحرب الباردة.

د ـ بلورة أطر جديدة للتعامل التجاري العربي ـ الآسيوي، بعيداً عن نمط التبادل غير التكافئ الراهن الذي يركز على النفط.

هـ ـ بلورة سياسات عربية تجاه القضايا الآسيوية، وبعض هذه القضايا مرشح للانفجار، مثل القضية الكورية ـ قضية تيمور الشرقية ـ قضية التبت ـ قضية كشمير.

و ـ بلورة مشروع عربي تجاه آسيا الوسطى، ويشمل ذلك افتتاح سفارات عربية في دولها، وتنسيق المشروعات العربية في تلك المنطقة.

ز ـ إجراء دراسة لتأثير مشروعات التكامل الإقليمي الآسيوي وعبر الإقليمي الآسيوي في الوطن العربي.

٣ ـ العرب ودول الجوار المشرقي

أ ـ تركيا

شهد عام ١٩٩٦ تطورات مهمة على الصعيد الداخلي في تركيا، وعلى صعيد علاقات تركيا بالمنطقة العربية. وقد عبّرت هذه التطورات بنوعيتها عن استمرارية في بعض جوانبها، وعن تغيرات في جوانبها الأخرى، قياساً الى الأعوام السابقة.

فعلى **الصعيد الداخلي**، تمثلت أبرز التطورات المعبرة عن الاستمرارية، في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (كالتضخم والبطالة والديون الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعي)، والمشكلة الكردية المثارة منذ آب/أغسطس ١٩٨٤ ـ والتي لم يتغير كثيراً

نهج الدولة التركية في التعامل معها اعتماداً على اسلوب «الحسم العسكري والأمني» داخل تركيا وخارجها (شمال العراق) ـ من ناحية، ومحاولة توريط سوريا فيها بادعاء دعمها لحزب «العمال الكردي» ـ من ناحية أخرى، وذلك بالرغم من وصول زعيم حزب «الرفاه» أربكان إلى السلطة على رأس حكومة ائتلافية مع حزب «الطريق الصحيح» في ١٩٩٦/٦/٢٩. ويعتبر هذا التطور الأخير أهم تغير سياسي في تركيا عام ١٩٩٦، إن لم يكن منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، باعتبارها المرة الاولى التي يتولى فيها رئاسة الحكومة زعيم حزب «إسلامي التوجه»، والحاصل على المركز الأول في الانتخابات البرلمانية نهاية عام ١٩٩٥، وإن لم يحرز أغلبية مطلقة. ويلاحظ بشأن الدلالات الداخلية والإقليمية لهذا التطور ما يلي:

أ ـ إن تكوين هذه الحكومة يعتبر بمثابة «حل اضطراري» لأزمة «فراغ سياسي» عانت منها تركيا بعد انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية ويمثل «بديلاً» أفضل نسبياً من «الحل المؤقت» الذي لجأ اليه حزبا «الوطن الأم» و «الطريق الصحيح» بتشكيل حكومة ائتلافية في ١٩٩٦/٣/١٢، سرعان ما انهارت في ١٩٩٦/٦/٦ بسبب الخلافات بين زعيميها، وضعف قاعدتيهما البرلمانية، ومواصلة حزب «الرفاه» تدعيم شعبيته باستغلال هذه الخلافات، وعجز الحكومة عن مواجهة المشكلات الداخلية.

ولهذا كان من العوامل الأساسية لقبول تشيللر مدعومة من المؤسسة العسكرية مشاركة أربكان في الحكومة الجديدة، انه يمكنها موازنة وضبط توجهاته «الاسلامية». ورغم تمتع هذه الحكومة بقدر كبير نسبياً من مساندة قوى مؤثرة في المجتمع، كرجال الصناعة والأعمال، يصعب القول بأنها تتمتع «بإجماع قومي» بالمعنى الكامل.

ب ـ إن هذه الحكومة سيقدر لها على الأرجح فرصة الاستمرار فترة ليست بالقصيرة، وربما تمتد الى اجراء الانتخابات العامة المقبلة في موعدها المحدد، ما لم يتمكن طرفاها من الحفاظ على ما بينهما من «توازن حرج». ذلك أن أطرافاً تركية عديدة (مختلف القوى العلمانية وأقطاب المؤسسة العسكرية ورجال الأعمال) لها مصلحة في أن «يصطدم» حزب «الرفاه» فترة معينة بالمشكلات الداخلية المتراكمة، حتى تفقد «شعاراته» ولو جزئياً ما لها من «بريق» لدى فئات كبيرة نسبياً من الناخبين الأتراك.

ج ـ ان خطاب أربكان السياسي المتصف بالاعتدال والدعوة الى التعاون مع الدول العربية والإسلامية، قد يؤدي الى مزيد من الدعم للعلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية، بل واتخاذ بعض الخطوات «الرمزية» لتحسين العلاقات السياسية مع بعض الدول العربية كالعراق. بيد أن هذا الاعتدال لا يعني على الأرجح ان السياسة التركية إزاء المنطقة العربية عموماً مقبلة على مرحلة جديدة، يمكن أن تشهد سعياً للتوصل الى حلول حقيقية لمشكلاتها مع بعض الدول العربية، وتحديداً مشكلة المياه المثارة مع سوريا والعراق. إن هذا الاحتمال، على «تشاؤمه»، لا تدعمه طبيعة التوازن داخل حكومة أربكان ودور المؤسسة العسكرية في الحفاظ عليه وفي صنع القرارات فحسب، وإنما يدعمه أيضاً

حرص أربكان نفسه على المواءمة بين توجهاته «الإسلامية» والمصالح القومية لتركيا من منطلق «منظوره القومي».

وعلى صعيد **العلاقات التركية ـ العربية** خلال عام ١٩٩٦، استغلت تركيا نجاحها في «تحييد» مشكلاتها السياسية مع البلدان العربية عن علاقاتها الاقتصادية بها، وتحركت بفاعلية لتطوير هذه العلاقات في مجالات مختلفة مع الكثير من البلدان العربية، وكان من أبرزها مصر حيث اتفق خلال زيارة أربكان لها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، على زيادة حجم التجارة معها الى ملياري دولار عام ١٩٩٧، وتنشيط التعاون بين البلدين في مجال التعامل مع الجمهوريات الآسيوية الإسلامية، فضلاً عن توقيع اتفاقية ضخمة في ١٣/١١/١٩٩٦ لتصدير كمية من الغاز الطبيعي المصري الى تركيا، تقدر قيمتها بحوالى عشرة مليارات من الدولارات، بالإضافة الى مشاركة البلدين وست دول اسلامية اخرى ـ من بينها إيران ـ في محاولة لإنشاء «مجموعة اقتصادية ثمانية اسلامية».

ومن ناحية ثانية، بدأت تركيا «تتنفس الصعداء» مع تطبيق قرار «النفط مقابل الغذاء» في نهاية عام ١٩٩٦، ومعاودة ضخ النفط العراقي عبر الانبوب المزدوج المار بها وتصديره عبر ميناء يامورتاليك، كذلك تسعى تركيا الى الحصول على أكبر نصيب ممكن من المشتريات العراقية من الأغذية والأدوية، كما تتطلع مستقبلاً الى استعادة مكانتها السابقة في السوق العراقية في حالة الرفع الكامل للحظر المفروض على العراق.

ومن ناحية ثالثة، قام أربكان بزيارة الى ليبيا (تشرين الأول/اكتوبر) أثارت الكثير من الجدل الداخلي. ولقد دافع عنها أربكان لدى عودته الى أنقرة، لما حققه خلالها من «مصالح اقتصادية»؛ كالتوصل الى اتفاق لتسديد الديون الليبية المستحقة لتركيا (٥٠٠ مليون دولار)، وزيادة حجم التجارة بين البلدين مستقبلاً الى ملياري دولار سنوياً. ويلاحظ أن معارضة أربكان لاستمرار الحظر الجوي المفروض على ليبيا تنبع أيضاً من منظور مصالح تركيا الاقتصادية.

وبينما لم تقم تركيا خلال هذا العام «بتسويق» مشروع «مياه السلام»، طرأ تطور مهم على مشروع الربط الكهربائي بينها وبين سوريا والأردن ومصر والعراق، يتمثل في انضمام لبنان الى ذلك المشروع.

أما **العلاقات السياسية التركية ـ العربية** خلال هذا العام فغلب عليها طابع «صراعي» أو على الأقل قدر كبير من التوتر نتيجة مواصلة تركيا مواقفها إزاء بعض المشكلات كمشكلة مياه الفرات وأوضاع شمال العراق. فقد واصلت تركيا رفضها أي ربط بين «مشكلة الفرات»، المثارة بينها وبين سوريا والعراق، ومشروعها الضخم «جاب» على الفرات ودجلة، مستندة في ذلك الى حجج «فنية» و «قانونية» لا سند لها من القانون الدولي، رغم ما يلحقه المشروع من أضرار مادية جسيمة ـ بالإضافة الى تناقص معدلات تدفق المياه ـ بكل من سوريا والعراق. كذلك تواصل تركيا رفضها إبرام اتفاقية ثلاثية

لتقسيم مياه الفرات واستغلالها، حيث تصر على قصر جهود الدول الثلاث على بحث التعاون الفني لضمان حسن استغلال وإدارة مياه الفرات ودجلة، حيث تعتبرهما تركيا حوض نهر واحد.

وفضلاً عن ذلك شهد عام ١٩٩٦ قيام تركيا بعمليات عسكرية في شمال **العراق**، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بالعام الماضي، بذريعة تدمير قواعد حزب العمال الكردي التي تنطلق منها عملياته عبر الحدود. كذلك نجحت جهود الوساطة التي قامت بها تركيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا للتوصل الى اتفاق بين «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردي»، لإنهاء القتال بينهما، في أنقرة (٣١/ ١٠/ ١٩٩٦). وهو اتفاق يحقق مصالح تركيا، مع استبعاد العراق رغم أن الاتفاق يتعلق بمنطقة تدخل ضمن إطار سيادته وحدوده الدولية، حيث تضمن نصاً بامتناع الطرفين عن طلب المساعدة من أي «قوة خارجية» إشارة الى العراق وإيران! كذلك ما تزال تركيا مصرة على إقامة «منطقة عازلة»، يتراوح عمقها بين ٥ الى ٢٠ كيلومتراً داخل شمال العراق، على امتداد الحدود بينهما، بنفس حجة منع المتمردين الأكراد من شن هجماتهم انطلاقاً من هذه المنطقة.

كذلك شهدت العلاقات بين **تركيا وسوريا** توتراً شديداً في حزيران/يونيو، إبان تزايد الحشود العسكرية على الحدود بينهما. ويلاحظ ان التلويح بوجود «تهديد خارجي سوري» يستهدف تحقيق قدر من التماسك السياسي الداخلي، خاصة بعد نتائج انتخابات ١٩٩٥، وإلقاء عبء الفشل في مواجهة المشكلة الكردية على عاتق سوريا، بادعاء انها القوة المحركة والمحرضة والمدعمة لحزب العمال الكردي.

كذلك فقد برز دور اسرائيلي ـ أمريكي في العلاقات التركية ـ السورية والعربية عموماً، خلال عام ١٩٩٦ نتيجة اتجاه تركيا الى فتح «صفحة جديدة» من التعاون العسكري والاستراتيجي مع اسرائيل بموجب ثلاث اتفاقيات أبرمت في العام نفسه، بالرغم من ردود الفعل العربية المعارضة لهذا التعاون. ولهذا التوجه أهميته وخطورته، إذا وضع في إطار «انتماءات تركيا» ومصالحها، جنباً الى جنب مع التطورات والضغوط المادية لإنشاء «نظام اقليمي جديد» على أن يحل محل النظام العربي بما ينطوي عليه من مصالح وتوجهات وقيم وعقيدة. وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضاً ارتباط تركيا الأساسي بحلف شمال الأطلسي، وترحيبها بفكرة انشاء «نظام الشرق الأوسط»، بالإضافة الى ارتباطها بالمؤتمر الإسلامي. وأخيراً يرتبط كل ما تقدم بالدور الخاص الذي تمارسه المؤسسة العسكرية التركية استمراراً لتقاليد «دولة أتاتورك» العلمانية.

ولا شك في أن تلك «التركيبة الفريدة» التي تمخضت عن تولي أربكان السلطة ستكون لها انعكاساتها، وربما تأثيراتها، في الحركات الإسلامية السياسية في الوطن العربي، وفي المنطقة كلها، وخاصة في ضوء ما يسفر عنه «اصطدام» حزب «الرفاه» بالمشكلات الداخلية والخارجية المتراكمة.

ب ـ إيران

حافظت **العلاقات العربية ـ الإيرانية** على طابع عدم الاستقرار المميز لها. وفي هذا الإطار جاءت بدايات العام غير نهاياته، حيث شهدت علاقات إيران ببعض الدول العربية دورة واحدة على الأقل من دورات الانفراج/التوتر. أما مؤسسات النظام العربي وتجمعاته الفرعية، فإن قضايا الحدود والمعارضة السياسية استبقت علاقات ايران بها عند مستوى ثابت من القلق وعدم الارتياح. وكما في الأعوام السابقة، دخلت الولايات المتحدة واسرائيل على أكثر من خط من خطوط العلاقات العربية ـ الإيرانية، بهدف تخريبها أو تجميدها. إن تلك المتغيرات، مضافاً اليها محاولة خنق إيران اقتصادياً، بل والجهر بتمويل عمليات الإطاحة بنظامها عنوة، كانت وراء النشاط الدؤوب للدبلوماسية الإيرانية لتطرح نفسها شريكاً اقتصادياً على البعض، ووسيطاً سياسيا على الآخر، وطرفاً رئيسياً في تجمع إسلامي جديد على الثالث.

من ناحية **تطورات البيئة الداخلية**، حسمت إيران قضية خلافة رافسنجاني بإعلان مرشد الثورة آية الله خامنئي رفضه تعديل الدستور لتمكين رئيس الجمهورية من الاستمرار في السلطة لثلاث ولايات متصلة. وخلع ذلك على انتخابات مجلس الشورى الإيراني الخامس أهمية مضافة، فإذا كانت «كوادر بناء إيران» الموالية لرافسنجاني حرصت على الاحتفاظ بأغلبية برلمانية تمكنها من مواصلة سياسات الإصلاح، فإن اليمين المحافظ كان يعتبر التصويت على مرشحيه لانتخابات المجلس استفتاء مبكراً على شعبيته في انتخابات الرئاسة.

وشأن أي انتخابات اخرى، أعطت الانتخابات التشريعية الإيرانية الأولوية **للقضايا الداخلية**، ورغم ذلك فإن **القضايا الخارجية** لم تغب عنها تماماً. فلقد مثّل الموقف من العراق أحد مرتكزات لعبة شد الأطراف بين رئيس إيران ومرشد ثورتها. فعلى حين أيد الأول تطبيع العلاقات مع العراق، كان للآخر موقفه المضاد. كذلك شكلت المجزرة الاسرائيلية في «قانا» اللبنانية محوراً لتفاعل القوى السياسية الإيرانية، بل وعاملاً من عوامل تجييش مشاعر الشباب الإيراني وحثّه على التصويت. ويذكر في هذا الخصوص أن تلك الانتخابات هي الاولى من نوعها التي يشارك فيها جيل الثورة. أما بالنسبة لنتائج الانتخابات فقد طرحت اشكالية معينة تتعلق باحتمالات تجميد نشاط المجلس، كون التياران الرئيسيان تقاسما بشكل شبه مساوٍ المقاعد كما يلي: (١٣٤) مقعداً ـ من اجمالي (٢٧٠) مقعداً ـ لليمين التقليدي علاوة على رئاسة المجلس ومراكزه الرئيسية، و (١٠١) مقعد لجناح رافسنجاني مضافاً اليها مقاعد (٣٥) من المستقلين وممثلي الأقليات لكونهم أميل لسياساته.

أما بالنسبة لتطورات **العلاقات العربية ـ الإيرانية**، فيمكن التمييز بشأنها، تحليلياً بين أقاليم ثلاثة أساسية هي الخليج العربي، والمشرق العربي، وحوض النيل. أما في ما يتعلق بإقليم المغرب العربي، فقد اقتصر التطور الرئيسي فيه على أول زيارة يقوم بها مسؤول

تونسي رفيع المستوى ـ وهو وزير الخارجية ـ الى ايران في ٢٨/١١/١٩٩٦، وذلك منذ أن استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قبل ست سنوات. ولكونها الزيارة الاولى، فقد وقفت عند حد كونها إعلان للنيات الحسنة لكلا الطرفين.

العلاقات الإيرانية ـ الخليجية: بالنسبة لعلاقات إيران بالعراق، كانت قضية سيادة العراق وتكامله الإقليمي هي القضية الأهم. فقد بادرت إيران برفض ثلاثة مشروعات أساسية استهدفت النيل من السيادة العراقية. **أولها**، المشروع الخاص بإقامة نظام فدرالي في العراق، والذي يتهدد إيران بمستقبل مماثل وهي الدولة ذات التعددية الإثنية البالغة. **وثانيها**، المشروع التركي الداعي الى إنشاء منطقة أمنية عازلة بين تركيا والعراق، وكان أخشى ما تخشاه إيران منه هو أن تتحول هذه المنطقة الى مرتع لقوى المعارضة، بل ولنشاط المخابرات الاسرائيلية. بالإضافة الى أن شمول هذه المنطقة لمدينة كركوك الغنية بالنفط واخضاعها لإشراف تركي كان يعيد ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة. **وثالثها**، المشروع الأمريكي الذي يقضي بتمديد منطقة الحظر الجوي على العراق الى مسافة ٣٠ ميلاً جنوب بغداد. وقد عارضته إيران باعتباره يفتقد المنطق، كون الاضطرابات الكردية وقعت شمالاً، فما بال اقتراح التمديد يتجه جنوباً؟ ولأنه فوق ذلك يفتقد الشرعية الدولية كون تدخل العراق في المعارك الكردية تم براً، فما شأن الحظر الجوي بتصرف هذا شأنه؟ لكن الملاحظة محل الاعتبار هي أن انتقاد إيران للتدخلات الخارجية في شؤون العراق، لم يصدّها هي ذاتها عن التدخل في المصادمات الكردية ودعم الاتحاد الوطني الكردستاني لانتزاع مدينة أربيل من خصمه الحزب الديمقراطي الكردستاني، فضلاً عن تنفيذ ايران احدى عملياتها العسكرية ضد قواعد «متمرديها» الأكراد شمال العراق في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦.

وكدأب **علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي**، لم ينتظمها ناظم واحد أو مشترك على المستوى الثنائي، وإن ظلّت بيانات قمة المجلس واجتماعات وزراء خارجيته تعكس حداً أدنى من التنسيق بخصوص قضيتي الجزر واضطرابات البحرين. ويمكن القول إنه كانت هناك ثلاثة أنماط أساسية للتفاعل بين إيران ودول المجلس طيلة العام ١٩٩٦: **أولها**، نمط المزيد من التدهور في علاقات إيران بالإمارات والبحرين. أما الإمارات فكان ذلك مردّه الى تعزيز إيران لوضعها في جزيرة أبي موسى بإقامة مطار فيها، وافتتاح فرع لجامعة «بيان نور» على أرضها، علاوة على ما تردد عن نشرها لصواريخها فيها. ومع ذلك، ظلت الطقوس الدبلوماسية الاعتيادية مرعية بين البلدين. وأما البحرين فكان التردي الخطير في علاقات البلدين مبعثه إعلان البحرين عن كشف تنظيم يدعى «حزب الله» تلقى تدريباته في فروع نفس الحزب في إيران ولبنان وسوريا، وحمّلته السلطات البحرينية مسؤولية الاضطرابات التي تعمّها منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. **وثانيها**، هو نمط المزيد من التنسيق والتعاون وجسدته علاقات إيران بكل من الكويت وعمان وقطر. ومن ذلك توقيع وزير العمل والشؤون الاجتماعية الكويتي في زيارته لطهران في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ اتفاقاً مع نظيره الإيراني بصيغة مذكرة للتعاون

المشترك في مجال العمل والعمال. وكانت الدولتان قد وقّعتا ثماني مذكرات للتفاهم في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بلغت الاستثمارات المرصودة لها زهاء ٦٠٠ مليون دولار. ومع قطر لم يؤثر إعلان البحرين عن اكتشاف شبكة تجسس قطرية في علاقاتها مع تلك الدولة الخليجية، بل ظلت قطر وعمان ركيزتين أساسيتين لإيران في الخليج. **وثالثها** هو نمط التحول من الجفوة في العلاقات الى الانفتاح النسبي والعكس، كما هو الحال مع السعودية. فإن إعلان السعودية عن ملف يدين تورط إيران في تفجير المجمع السكني الأمريكي بالخبر في حزيران/يونيو ١٩٩٦ وضع حداً للآمال التي انتعشت في مطلع العام مع تعيين سفير إيراني جديد في السعودية، وتأكيد وزير الخارجية الإيراني على حيوية تطوير العلاقات مع السعودية لمواجهة التحديات المشتركة.

علاقات إيران بدول المشرق العربي: استطاعت العلاقات الإيرانية ـ السورية أن تمتص آثار الأزمتين الحادثين اللتين ثارتا في العام ١٩٩٦ بسبب استئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية في مطلع العام، والهجوم الأكثر حدة من نوعه لبيان دول «إعلان دمشق» على موقف إيران من الإمارات والبحرين. وفي الأزمة الاولى كما الثانية بادر الطرفان الى تأكيد وقوفهما معاً في خندق واحد؛ فاستقبلت دمشق نائب رئيس الجمهورية الإيراني في نيسان/ابريل ١٩٩٦ بعد تأجيل زيارته ثلاثة أشهر كاملة، وتم الاتفاق على إقامة سوق اقتصادية مشتركة. واستقبلت طهران نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في كانون الثاني/يناير ٧٩٩١ للتخفيف من وقع بيان دول «إعلان دمشق» على المسؤولين الإيرانيين.

وعلى صعيد آخر، تكفلت التطورات التي شهدها كل من لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة بتأكيد الاقتناع الإيراني الثابت بعبثية العملية السلمية في المبنى والمعنى معاً. وفي هذا السياق، تفاعلت إيران بعمق مع الشعب اللبناني في أعقاب مجزرة قانا، ودعا رئيسها رافسنجاني الى إشهار سلاح النفط في وجه اسرائيل والولايات المتحدة، فيما دعا الأمين العام لمجلس امناء الدستور أحمد جنتي الى تهديد المصالح الاسرائيلية والأمريكية حيثما تكون. كذلك أدانت إيران قمة «شرم الشيخ» وهي الدولة المدرجة على قوائم «الإرهاب»، وهاجمت سياسات التصعيد الاسرائيلية وعلى رأسها فتح النفق أسفل الحرم القدسي الشريف. لكنها وخلاف الكثير من الأطراف، لم تعتبر الصعود السياسي لليكود في اسرائيل نقطة تحول رئيسية في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني. فالفارق بين العمل والليكود ـ بحسب مسؤوليها ـ هو فارق في درجة الغلو والشطط وليس في نوع سياسات الهيمنة والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وفي المقابل رحّبت إيران بالعمليات الاستشهادية الفلسطينية في اسرائيل مطلع شهر آذار/مارس ١٩٩٦ وعدتها بمثابة «انتقام إلهي من الكيان الصهيوني غير المشروع». ورغم أن إيران ساءها أن يختصها بيان «مؤتمر القمة العربي» بنقد حاد مقارنة باللوم المخفف لتركيا رغم توقيعها للاتفاق العسكري مع اسرائيل، إلا أنها عدت لحظة التجمع العربي تلك نقطة إيجابية في رصيد المواجهة مع

العدو الصهيوني. وجدير بالذكر أن إيران كان لها موقفها الرافض بشدة للاتفاق التركي - الاسرائيلي، وهو الاتفاق الذي سعت تركيا مع وصول حزب الرفاه الى السلطة لموازنته عبر تطوير علاقات اقتصادية قوية مع إيران، فوقعت معها اتفاقاً لاستيراد الغاز الطبيعي لمدة ٢٢ عاماً بقيمة اجمالية تبلغ ٢٠ مليار دولار. أكثر من ذلك، تردد الحديث عن بحث رافسنجاني في زيارته لأنقرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ توقيع اتفاق عسكري مع تركيا، وإن كان وزير الدفاع التركي قد نفى ذلك.

علاقات إيران بدول حوض النيل: ثمة تأثير دائري متبادل بين ثالوث العلاقات المصرية ـ السودانية ـ الإيرانية، وبالتالي فكلما تأزمت الأوضاع بين مصر وإيران، اتجهت العلاقات بين السودان وإيران نحو مزيد من التشابك. يكمّل ذلك انه كلما زاد التصعيد في العلاقات السياسية المصرية ـ السودانية، مثّل الانفتاح على إيران أحد أوراق الضغط في يد السودان. ذلك لا يعني اختزال المؤثرات الإقليمية والدولية والداخلية على التقارب السوداني ـ الإيراني في المتغير المصري وحده، لكن المقصود تحديداً أن مصر هي طرف أساسي في التحكم في درجة حميمية العلاقات بين البلدين.

في العام ١٩٩٦ تقلصت الانفراجة المحدودة في **العلاقات المصرية ـ الإيرانية** بفعل ثلاثة موضوعات رئيسية هي: قمة «شرم الشيخ»، التي هاجمتها إيران بشدة؛ واتهام الرئيس مبارك لإيران بالتورط في محاولة اغتياله بعد أن سبق نفي الاتهام نفسه عنها؛ وإعلان مصر عن اكتشاف تنظيم شيعي غايته قلب نظام الحكم بالقوة. وتستحق تطورات العلاقات المصرية ـ الإيرانية شيئاً من التأمل، مبعثه الوتيرة الثابتة لانفجار قضايا شائكة بين البلدين كلما كانا على وشك استئناف علاقاتهما الدبلوماسية، لتبدأ العلاقات بالتحسن من جديد حتى يحدث ما يعيدها الى نقطة الصفر وأدنى! ولذلك فإنه مع حلول نهاية عام ١٩٩٦ برز تطور إيجابي في علاقة مصر ـ إيران، ذلك هو اشتراكهما معاً في مجموعة اسلامية جديدة مع كل من تركيا وماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا. وقد ورد فيما نشر عن تلك المجموعة أن من أهدافها الرفع التدريجي للقيود الجمركية بين الأطراف، والسعي لإقامة سوق مشتركة ومنطقة للتجارة الحرة، والتعاون في مجال تصنيع للمواد الخام.

وفي اتجاه آخر مضت **العلاقات السودانية ـ الإيرانية**: فقد عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعها الثاني في طهران في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ لتدرس سبل التعاون الثنائي في مجال الطاقة والتعدين، والتنمية الاقتصادية، وإعمار جنوب السودان، والتبادل التجاري. لكن الأكثر أهمية من ذلك تمثل في قيام رافسنجاني خلال زيارته للخرطوم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بعقد مصالحة بين السودان وأوغندا بعد أكثر من عام على قطع علاقاتهما الدبلوماسية. غير أنه مع تصاعد حدة الحرب الأهلية السودانية في الجنوب والشرق مطلع العام ١٩٩٧ عاود السودان اتهام اوغندا بالتخطيط مع إثيوبيا وأريتريا لتقسيمه. ومما يذكر أن زيارة رافسنجاني للخرطوم جاءت في إطار جولة أفريقية واسعة،

من ثمارها الاتفاق مع جنوب افريقيا على زيادة التبادل التجاري بينهما وبحث امكانية تخزين النفط فيها مستقبلاً وإثارة الحصول على تسهيلات بحرية في موانئها. كما أن من الآثار الاخرى توقيع اتفاق مع موزمبيق لتحويل القاعدة العسكرية في بوانا الى أكاديمية عسكرية يدرب فيها المتخصصون الإيرانيون الضباط الموزمبيقيين.

٤ ـ العرب وافريقيا

تنوعت العلاقات بين الدول العربية والأفريقية خلال عام ١٩٩٦ بين النزاع والتعاون. وبطبيعة الحال، أثرت النزاعات المتكررة سلباً في علاقات التعاون بين الجانبين في بعض المناطق، بينما شهدت مناطق اخرى نمواً في التبادل التجاري والاقتصادي.

نزاعات عربية افريقية: تفجرت المشكلة الحدودية بين **أريتريا واليمن** حول ملكية جزر حنيش عام ١٩٩٥ واحتلال اريتريا لجزيرتي حنيش الكبرى (١٩٩٥) ثم الصغرى (١٩٩٦). وقد تم الاتفاق أخيراً بين الدولتين، بوساطة فرنسية وبحضور مصر وإثيوبيا، في باريس (٣١/٥/١٩٩٦)، على قبول الحل السلمي عن طريق التحكيم الدولي. وستتولى التحكيم لجنة شكلت من خمسة قضاة دوليين مقرها لندن.

كذلك فقد نشبت مناوشات حدودية بين **أريتريا وجيبوتي** بسبب النزاع على ملكية مساحة من الساحة تقدر بثمانية عشر كيلومتراً. وقد بذلت إثيوبيا محاولات مكثفة لتسوية هذا النزاع الحدودي بالطرق السلمية، وانتهت الأزمة بانسحاب أريتريا من هذه المساحة.

أما بالنسبة **للصومال**، فما زالت الدولة غائبة وما يزال الصراع مستمراً بين الفصائل الرئيسية التي تتقاتل في مقديشو وما حولها. وقد أسفر هذا الصراع عن تبلور تيارين رئيسيين هما: تيار حسين عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي، وتيار علي مهدي، رئيس التحالف الوطني للإنقاذ، وعثمان عاتو متضامناً معه. وفي سعيه لإيجاد حل للأزمة الصومالية، ارتبط التيار الأول بالوساطة الأفريقية لإثيوبيا وكينيا، بينما مال **التيار الثاني** الى الوساطة العربية للقاهرة وجامعة الدول العربية. غير أنه من الملاحظ أن الدبلوماسية الأفريقية أنشط وأكثر مرونة من الدبلوماسية العربية في هذا الشأن. كما يلاحظ أن هناك مساندة وتمويلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي للمؤتمرات الصومالية التي يعقدها الجانب الأفريقي. ويستنتج من ذلك أن ثمة محاولات غربية نشيطة تستهدف تحجيم الوجود والدور العربيين في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، عن طريق إقامة حكومة في الصومال يكون ولاؤها لدول الجوار الأفريقي وللغرب، وليس لجامعة الدول العربية. ويستغل الغرب في ذلك التباطؤ العربي في هذا الاتجاه.

وبالنسبة **للسودان**، تميز عام ١٩٩٦ بتعدد نزاعاته المسلحة مع دول الجوار، وهي إثيوبيا وأريتريا وأوغندا، وباستمرار الفتور بينه وبين مصر. وتتهم الدول المجاورة للسودان حكومته بدعم الجبهات الإسلامية داخل هذه الدول، كما يتهمها السودان بإيواء المعارضة السودانية الشمالية والشرقية والجنوبية. ويمكن القول ان المشروع الإسلامي

السوداني يمثل قلقاً ليس للأنظمة الافريقية المجاورة للسودان فقط، بل انه يتخطاها الى الدول الكبرى. ومن هنا يمكن فهم تدفق الدعم الأمريكي المالي والعسكري الأخير، الذي أعلن عنه في أديس أبابا وفي أسمرة، والذي أعطي للمعارضة السودانية المستقرة في هذه الدول المجاورة. ومن ثم اشتدت الضربات العسكرية الصادرة عن المعارضة الشمالية والجنوبية معاً، فضلاً عن أنها أعلنت توحيد قيادتها العسكرية تحت رئاسة جون غارانغ. وقد أعلن مؤخراً عن استيلاء ميليشيات المعارضة على بعض المدن على الحدود الإثيوبية والأريترية.

أما عن **النزاعات في منابع النيل** فقد تركزت عام ١٩٩٦ في توتر الموقف بين إثيوبيا ـ من ناحية، ومصر والسودان ـ من ناحية اخرى، نتيجة عزمها على بناء سدّين على النيل الأزرق وموافقة البنك الدولي على تمويل تلك المشاريع من دون الرجوع الى دولتي المصب مصر والسودان. أما ما يحدث حول المنابع الاستوائية لنهر النيل، فيدخل في إطار المنافسة الأمريكية الفرنسية على مناطق النفوذ في القارة الأفريقية. وتكفي هنا الإشارة ذات المغزى لإعلان فرنسا عن الدور الخطير الذي تمارسه اسرائيل ـ نيابةً عن الولايات المتحدة بالطبع ـ في إشعال نيران الصراع في تلك المنطقة!

التعاون العربي ـ الافريقي: شهدت عواصم الكتلتين العربية والافريقية خلال عام ١٩٩٦ العديد من المؤتمرات والاجتماعات العربية الافريقية التي تهدف الى تعزيز التعاون بين الكتلتين على المستويين السياسي والاقتصادي.

فعلى **المستوى السياسي** يأتي في مقدمة الموضوعات التي اتفق عليها الجانبان: ترشيح للدكتور بطرس غالي أميناً عاماً للأمم المتحدة لمدة ثانية، والدعم الكامل من الجانب الافريقي للدول العربية في سعيها لوضع حد للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، فضلاً عن المطالبة برفع العقوبات المفروضة على ليبيا وتأييد اقتراح جامعة الدول العربية بمحاكمة المشتبه بهم في قضية لوكيربي في محكمة العدل الدولية في لاهاي من قبل قضاة اسكتلنديين وطبقاً للقانون الاسكتلندي، ومساندة دعوة مصر لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار.

بالنسبة للتعاون العربي الافريقي على **المستوى الاقتصادي**، يلاحظ أن جنوب افريقيا هي الدولة الافريقية الأنشط في التحرك في هذا المجال. كما رصدت محاولات اخرى للتعاون الاقتصادي والفني بين الكتلتين، يأتي في مقدمتها مشروع الربط الكهربائي بين مصر وزائير، والقمة الاقتصادية لمجموعة الدول الخمس عشرة المنبثقة عن حركة عدم الانحياز والتي تضم دولاً عربية وافريقية وآسيوية، ويضاف الى ذلك المنحة المقدمة من مصر الى كينيا لحفر مائة بئر جوفية لأغراض توفير مياه الشرب واستصلاح وزراعة ٢٠ ألف فدان.

ومع ما تقدم، وعلى الرغم من المحاولات العديدة الهادفة الى دعم التعاون العربي الافريقي، فإن التعاون بين الكتلتين يظل مفتقراً الى كثير من الهمة، ولا سيما في مجال

التنفيذ، وتظل النزاعات بينهما تشغل حيزاً أكبر.

التنافس الدولي: من ناحية اخرى، برز عامل دولي هام سيكون له آثار سلبية في التعاون العربي الافريقي ألا وهو الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة في افريقيا التي تهدف الى:

أ ـ ضرب النفوذ الفرنسي في معقله الافريقي، الذي يتمثل في الدول التي فيها أهم القواعد العسكرية الفرنسية التي تحمي المصالح الفرنسية في القارة، فضلاً عن تجمع الدول «الفرانكوفونية» بشكل عام.

ب ـ منع إيران من التحرك في شرق القارة الافريقية وجنوبها، وبذلك يتم إحكام الحصار الأمريكي المضروب عليها في الخليج.

ج ـ الانفراد بالتأثير في القرن الأفريقي، همزة الوصل بين الوطن العربي والدول الأفريقية، وحيث توجد منابع النيل الأزرق.

د ـ الضغط الواضح على حكومة جنوب افريقيا لمنعها من عقد صفقة بيع أجهزة إلكترونية لسوريا يمكن استخدامها في توجيه مدافع الدبابات، وإصرار الرئيس مانديلا بالمقابل على رفض الابتزاز والضغط الأمريكي.

ويدخل في ذلك محاولة فصل جنوب السودان عن شماله، ومن ثم الضغط، بشكل عام، على مصر في تسويات الصراع العربي ـ الصهيوني، بشكل خاص، فضلاً عن محاولة قلب نظام الحكم «الإسلامي» في السودان، وتشكيل حكومة موالية للولايات المتحدة في الصومال، أو على الأقل بعيدة نسبياً عن جامعة الدول العربية.

فإذا حققت هذه الاستراتيجيا الأمريكية أهدافها يصبح من العسير توقع نمو في التعاون العربي الافريقي. وقد يساعد على ذلك ضعف قنوات الاتصال بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.

ومن جانب آخر، وفي خضم التنافس الفرنسي ـ الأمريكي الحاد الذي برز على سطح القارة الافريقية، كما في أماكن اخرى، لا يمكن غض الطرف عن «الحضور الأوروبي» في افريقيا، على الرغم من أنه كان غائباً بعدما انشغلت اوروبا بالاتجاه شرقاً في أعقاب سقوط الاتحاد السوفياتي، ففي أثناء مشاركته في المؤتمر الثاني للاتحاد الاوروبي وتجمّع التنمية في افريقيا، الذي عقد في ناميبيا، أعلن وزير خارجية ألمانيا أن تجمّع التنمية في أفريقيا، الذي يضم ١٢ دولة افريقية، يأتي بعد المغرب العربي كشريك تجاري للاتحاد الاوروبي، وأن المساعدات الأوروبية لافريقيا ـ التي بلغت نحو ٣٤ مليار فرنك في الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٦ ـ قابلة للزيادة في المرحلة المقبلة. وأضاف أن بون تحديداً وافقت على أن تقدم لأفريقيا الاستوائية نحو ٢٥ مليار فرنك.

وتبقى الإشارة الى أن أغلبية دول أفريقيا ذاتها قالت «لا» لهذا الاهتمام الأمريكي

المتصاعد في القارة. وقد عبر مانديلا لدى استقباله وزير الخارجية الأمريكي عن موقف هذه الأغلبية، على سبيل المثال، من المبادرة الأمريكية الخاصة بتشكيل قوات افريقية لحفظ السلام في القارة، حين أشار الى أن مبادرة كهذه يجب ألا تستأثر بها دولة واحدة، وإنما يجب أن تشارك في الاقتراح عدة دول، وحيث أكد أن رغبة القادة الأفارقة تتعارض مع رغبة الولايات المتحدة بخصوص إعادة التجديد للدكتور بطرس غالي.

وفي مواجهة ذلك كانت هناك تلميحات من المسؤولين في البيت الأبيض بأن فرنسا هي التي تحاورهم في افريقيا، وأن القادة الأفارقة أكثر قرباً منها ويتحدثون بلغتها السياسية معهم؛ فهي تتخذ موقفاً متحفظاً وربما رافضاً للاقتراح الأمريكي بتشكيل قوات حفظ سلام افريقية، أما موقفها من التجديد للدكتور غالي، فهو موقف الدول الافريقية مجتمعة. ولذلك فإن وارين كريستوفر ـ في أثناء زيارته الوحيدة لأفريقيا طوال السنوات الأربع التي قضاها وزيراً للخارجية الأمريكية، مقابل ٣٥ زيارة لاسرائيل ـ يقول لفرنسا: «إن زمن تقسيم افريقيا الى مناطق نفوذ قد ولّى وانتهى». والقول يستحق التأمل.. ولكن السؤال الهام مع التجديد لولاية كلينتون: هل يتحول القول الى فعل؟ وهل يدرك العرب، قبل الأفارقة، معنى هذه الحكمة الأمريكية.. وهل يعملون معاً لمواجهة أخطارها؟

وفي محاولة لتلمّس امكانيات استراتيجية عربية تجاه افريقيا، في ضوء كل ما تقدم، تبدو الحاجة ماسة الى جهود حكومية رسمية، والى جهود جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة كافة، الرسمية وغير الرسمية، جنباً الى جنب مع جهود المفكرين والباحثين لصياغة خطوط استراتيجية عامة تكون مقدمة لبناء تعاون عربي - افريقي على أسس وطيدة. وفي هذا السياق تبرز مجموعة من المحاور:

أولها، ضرورة تنشيط أجهزة التعاون العربي - الافريقي ومؤسساته، والتفكير جدياً في انعقاد مؤتمر القمة العربي - الافريقي «الثاني» بعد مضي عشرين عاماً على المؤتمر الأول. وهنا تنبغي الإشارة ـ بصفة خاصة ـ الى دور عربي «معطل» و «مفتقد» على المستوى الثقافي ممثلاً في غياب دور «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم»، وعلى المستوى الفني ممثلاً في تواضع دور «الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية»، ولا يحتاج ذلك الى قرارات سياسية جديدة ولا اعتمادات مالية إضافية!

وثانيها، أن قضية جنوب السودان لا تحتمل الهزل، فهناك جهود دولية دؤوبة ترعاها الولايات المتحدة واسرائيل، تعمل بجد لفصل الجنوب عن الشمال، ولا ينبغي التلكؤ أو الانتظار تحت أية ذريعة حتى نفاجأ بحدوث «الانفصال».

وثالثها، أن موريتانيا في حاجة الى نظرة خاصة بحكم موقعها وعلاقاتها مع الجوار الافريقي، فهي نافذة لشبكة ممكنة من التفاعل الذي يتوافق مع التعددية الثقافية والحضارية للطرفين، والذي يمكن أن تبنى عليه علاقات دولية آمنة ومستقرة.

ورابعها، الوضع الجديد لجمهورية جنوب افريقيا، التي تعتبر من أكبر دول القارة وأقواها وأغناها، فهي تتحرك بقوة من جنوب القارة الى شمالها. وينبغي على الدول العربية، كما فعلت مصر، أن تسعى الى توثيق العلاقات الاقتصادية والعسكرية معها، خاصة وهي تحت قيادة مانديلا نظراً لما يتوافر لها من إمكانيات. . وإرادة.

وخامسها، ضرورة صياغة سياسة عربية واضحة ومشتركة تجاه اريتريا، بدءاً من الوجود الاسرائيلي فيها الى سياساتها تجاه الدول العربية المجاورة: اليمن والسودان، بحيث تصبح إضافة الى الوجود العربي وللمصالح العربية في منطقة القرن الافريقي.

وسادسها، النظر الى جملة الأوضاع الخاصة بدولة إثيوبيا، سواء أوضاعها الداخلية أو علاقاتها وتوجهاتها الخارجية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد اعتبرت قضية إثيوبيا مصلحة أمريكية في ظل مختلف «العهود» التي تعاقبت عليها. . فإن العرب أولى.

إن هذه كلها «دوائر حركة» ممكنة أمام الدول العربية جميعها، تمليها ـ بعد اعتبارات الجغرافيا والتاريخ ـ ضرورات مصالح مؤكدة ومقتضيات أمن محددة. وهي ميادين مفتوحة لمواجهات ضارية تفرضها القوى الغربية المتحالفة مع العدو الصهيوني، والتي تسعى الى ضرب النظام العربي من كل اتجاه.

ثالثاً: الصراع العربي ـ الصهيوني

دخلت «عملية التسوية» عام ١٩٩٦ وهي محملة بما تبقى من اتفاقات لم تنفذ كلها، ولم يكن من المتوقع أن يستكمل التنفيذ في ذلك العام الذي جرت فيه الانتخابات الاسرائيلية والانتخابات الأمريكية. كما شهد عام ١٩٩٦ العودة الى ممارسة أساليب «الصراع» في أقصى درجاتها عنفاً بما يؤكد طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني ـ من جديد ـ باعتباره «صراع وجود» لا «صراع حدود». أكد ذلك «بيريس» بعملية «عناقيد الغضب»، كما أكده نتنياهو بتوجهاته وسياساته، كما أكده العرب بدءاً من انعقاد مؤتمر القمة غير العادي في القاهرة الى «انتفاضة الأقصى». وذلك كله وسط أجواء شهدت تهديدات بلغت حد شن «هجوم نووي» على سوريا ـ من ناحية، والتلويح بإمكانية «إلغاء معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية» ـ من ناحية اخرى.

وفي هذا السياق، لم تحقق المفاوضات أي تقدم، بل شهدت تراجعاً ملموساً، سواء من ناحية الولايات المتحدة ـ التي انفق رئيسها كثيراً من رصيده لإنجاح بيريس. ثم تحوّل الى ترويض نتنياهو ـ أو من ناحية اسرائيل، حيث كان ذلك هو «القرار» الحقيقي الذي اتخذه بيريس في النصف الأول من العام، بما يؤكد أنه لم يكن هناك توجه جاد ناحية «التسوية» في تلك الفترة، ثم كان ذلك هو «التوجه» الحقيقي لرئيس الوزراء الجديد نتنياهو في النصف الثاني من العام الذي انتهى من دون تقدم.

١ ـ انتخاب نتنياهو

بدأ العام ١٩٩٦ وأسهُم بيريس السياسية داخل اسرائيل عالية، واختار أن يعلن عزمه على تنفيذ اتفاق طابا (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، وخاصة فيما يتعلق بإعادة الانتشار خارج المدن الفلسطينية الكبرى، لعله يدفع الليكود ونتنياهو الى إبراز رفضهم للتسوية وللسلام، فيصعب عليهم الحصول على رضى الغرب وكلينتون. ولكنه، على أي حال، لـم يجرؤ على تنفيذ البند الخاص بإعادة الانتشار في مدينة الخليل.

كانت نقطة الضعف عند بيريس في عملية التسوية هي حساسية المسار السوري - اللبناني، وقد سار على خطين: **الأول** هو اتهام ايران بتشجيع «الارهاب» في جنوب لبنان بسبب عمليات المقاومة الاسلامية، وتحميل سوريا مسؤولية وقفها. **والثاني** التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتهدئة مواقف القيادة السورية وبدء جولة أخرى من التفاوض معها منفردة. وبينما بدأت بالفعل المفاوضات السورية ـ الاسرائيلية مجدداً خارج واشنطن باشتراك كريستوفر، استمرت العمليات في جنوب لبنان.

ثم أعلن بيريس في ١٩٩٦/٢/٢٠ تقديم موعد اجراء الانتخابات الاسرائيلية من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الى ١٩٩٦/٥/٢٩، بهدف الاستفادة من موجات الحماس لعملية «التسوية»، التي دفعتها عمليات تنفيذ إعادة الانتشار في ست مدن فلسطينية، وما رافقها من احتفالات ساهمت فيها الدول الغربية وأجهزة الاعلام العالمية، وخاصة بوقوعها في أوقات الأعياد المسيحية، وكذلك إجراء أول انتخابات لرئيس السلطة ولأعضاء المجلس النيابي الفلسطينيين.

ولقد كان متوقعاً منذ بداية العام أن ينفجر العنف مجدداً، بعد أن قامت أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية في ١٩٩٦/١/٥ باغتيال الشهيد يحيى عياش. وقد أعاد مشهد تشييع جنازته في مظاهرة حاشدة في مدينة غزة ـ اشتركت فيها كل القوى بما فيها رموز السلطة الفلسطينية ومعهم عرفات ـ وهج الوحدة الوطنية الفلسطينية والانتفاضة، التي كانت قد تراجعت، مع تحول الأنظار من الحجارة والزجاجات الحارقة الى العمليات المسلحة المنظمة والكبيرة. وتوقع الجميع أن تقوم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالثأر للشهيد يحيى عياش. وقد تم ذلك بالفعل بتنفيذ أربع عمليات استشهادية في القدس وعسقلان، بين يومي ٢٥ شباط/فبراير و٤ آذار/مارس، وكانت المحصلة (٥٩) قتيلاً و(١٨٠) جريحاً اسرائيلياً.

مؤتمر شرم الشيخ: عندما وقعت تلك العمليات الاستشهادية وأصبح واضحاً أثرها في الناخبين الاسرائيليين سارع كلينتون الى الدعوة الى مؤتمر استضافته مصر في مدينة شرم الشيخ. وتكرر الحشد الدولي وراء بيريس ودولة اسرائيل، بعد الحشد الذي رافق تشييع جنازة رابين، إذ لبى الدعوة عدد من الدول الأوروبية (١٤) والعربية (١٣) على مستوى الرؤساء أو ممثلين عنهم. وجرى صراع شبه علني حول تسمية المؤتمر، إذ اعتبره بيريس

وكلينتون جبهة ضد الارهاب مع الاشارة الى ايران وسوريا والسودان، بينما اعتبره الرئيس حسني مبارك والاعلام المصري مؤتمراً لإنقاذ السلام مع ربط واضح بين مقاومة الارهاب والتسوية الشاملة.

عملية عناقيد الغضب: اندلعت في الأسبوع الأول من نيسان/ ابريل مواجهات واسعة على جبهة لبنان/ شمال فلسطين المحتلة بلغت ذروتها يوم ٩ نيسان/ ابريل الذي اعتبر بداية لعملية «عناقيد الغضب». وخلالها قصفت الطائرات الاسرائيلية ملجأ في موقع قوات الأمم المتحدة، بجوار قرية قانا في جنوب لبنان، ذهب ضحيته أكثر من مائة شخص، رجالاً ونساءً وأطفالاً، وجرح مائة آخرون. كما وصل قصفها الى ضواحي العاصمة واستهدف تدمير منشآت كهربائية في شرق بيروت. بالإضافة الى قصف متواصل على مدى اسبوعين لمواقع المقاومة في الجنوب اللبناني وللقرى الآمنة. وفي يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٩٦ أمكن الوصول إلى وقف إطلاق النار بعد رحلات مكوكية قام بها وزيرا الخارجية الأمريكي والفرنسي، وفق ما عرف بتفاهم نيسان الذي اعتبر اتفاقاً لمنع تعرض المدنيين من الطرفين لأعمال القصف أو العدوان، كما أقر الاعتراف بصورة غير مباشرة بوجود المقاومة المسلحة في الجنوب، وفرض مشاركة فرنسية في آلية المتابعة والمراقبة بعد أن كان الدور الفرنسي مرفوضاً تماماً من قبل تل أبيب وواشنطن في المراحل الاولى من العملية الاسرائيلية.

تحول الناخب الاسرائيلي: أدى تنفيذ الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية وبعدها عمليات التصعيد في جنوب لبنان وشمال فلسطين المحتلة إلى أن أصبح السؤال المطروح على الناخب الاسرائيلي ماذا يريد: أهو **أمن دولة إسرائيل** أم هو **أمن الفرد الاسرائيلي الشخصي**؟ كان بيريس هو صاحب سياسة «الشرق الأوسط الجديد» الذي تقبل في إطاره دولة إسرائيل مع الدول العربية وتقيم معها علاقات تطبيعية، حتى لو كان ذلك بتقديم «تنازلات» في الأراضي للأطراف العربية. وعلى هذا الوتر الحساس عزف نتنياهو، فقدم نفسه باعتباره معنياً بالأمن الشخصي للفرد الاسرائيلي، أما أمن دولة اسرائيل فيراه متحققاً بالتفوق العسكري الساحق على كل الدول العربية وعلى الفلسطينيين وبالتمسك بالأراضي كلها بما في ذلك أرض الجولان.

واستخدم نتنياهو في حملته الانتخابية كل التهم التي تصور بيريس متنازلاً عن الأمن الشخصي للاسرائيليين، سواء باتفاقه مع منظمة التحرير الفلسطينية (الارهابية) ومع عرفات (الارهابي)، أو بتعديل برنامج حزب العمل، وأسقاط اعتراض الحزب على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، أو بالاستعداد للتخلي عن المستوطنين والمستعمرات. وكان أخطر الاتهامات هو استعداد بيريس، من وجهة نظر «نتنياهو» للتخلي عن القدس.

الانتخابات: أدى تعديل القانون الانتخابي إلى أن يجري الاقتراع في صندوقين: أحدهما لانتخاب رئيس الوزراء، والآخر لانتخابات أعضاء الكنيست. وما حدث أن قائمة الرئيس الذي انتخب وهو نتنياهو لم تحصل على عدد المقاعد الأكبر في الكنيست

وإنما حصل عليها حزب العمل الذي سقط مرشحه بيريس. خلق هذا الوضع مشاكل للحزبين معاً. فمن ناحية، لم يتمكن نتنياهو من تشكيل حكومة منسجمة فيما بينها لاعتماده على أصوات النواب من الأحزاب الدينية واليمينية المتشددة، ومن الناحية الأخرى، فإن حزب العمل الذي ارتبط اسمه بعملية التسوية أصبح، سواء رضي أو لم يرضَ، حليفاً لكل خطوة عملية يقدم عليها نتنياهو في اتجاه تسوية يرفضها المتشددون في حزبه الليكود أو في الأحزاب الدينية الأخرى.

وليس من المبالغة القول بحدوث تحول داخلي في إسرائيل في السنوات العشر الماضية، ومن العوامل التي حفزته وصول آلاف المهاجرين الروس، كما عجل به الانتعاش الاقتصادي الذي صاحب عملية التسوية. ويشكك كثيرون في فعالية المؤسسات القديمة التي ساعدت على دمج المهاجرين الجدد. حتى الجيش الإسرائيلي لم يعد بعيداً عن الشكوك، فالسياق الأمني المتغير، وازدياد تعقد نظم الأسلحة، وزيادة العبء على ميزانية الدفاع، وحرب لبنان ١٩٨٢، والانتفاضة الفلسطينية التي حولت الجيش إلى قوة شرطة، كل ذلك أضعف هيكل الجيش وصورته الداخلية. ويمثل انتخاب نتنياهو تغيراً يأتي بالجيل الجديد إلى الصدارة على الساحة السياسية الإسرائيلية، جيل «الصابرا» الصهيوني المتطرف، مع غياب آخر الشخصيات السياسية، التي وجهت مصير البلاد منذ إنشاء الدولة.

٢ ـ المسارات الثنائية للتسوية

أصبح الموقف التفاوضي في إطار عملية مدريد في نهاية عام ١٩٩٦، وكما انطلق منذ البداية، هو تفاوض بين إسرائيل من ناحية، وكل من منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن، وسوريا، ولبنان، على حدة من ناحية أخرى. وقد حدثت في هذا العام تغيرات عدة في مواقف الأطراف وقواها، وساهمت في ذلك عملية التفاوض نفسها.

أ ـ المسار الأردني ـ الإسرائيلي

ظهر ذلك بجلاء عند الطرف الأردني الذي استفاد من عملية التفاوض والصلح مع اسرائيل سواء بإسقاط جزء من الديون الخارجية، والحصول على طائرات وأسلحة أمريكية، أو بالتحول عن علاقته بالنظام العراقي، مما سهل عودة بعض علاقاته بدول الخليج، وإعادة ترتيب بيته الداخلي سياسياً، الأمر الذي خفف عن القيادة الأردنية ضغوط التيار الإسلامي في البرلمان، بالإضافة إلى ما ترتب على معاهدة الصلح مع الحكومة الإسرائيلية من تطور في العلاقات الاقتصادية وخاصة في السياحة. وقد حسن ذلك من صورة الملك حسين على الساحتين الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى تحسين علاقاته مع دول عربية أخرى منها مصر، وحتى منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من بعض التوترات التي أسرع الملك وعرفات باحتوائها. كما أنه استطاع إبقاء علاقته هادئة مع الرئيسين السوري واللبناني مع أنهما لم يوافقا على مواقفه التفاوضية، ولا على التسوية التي عقدها مع إسرائيل.

ب ـ المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي

كانت عملية المفاوضات متقطعة قبل تولي نتنياهو رئاسة الوزارة الإسرائيلية، مع إحجام بيريس عن الانسحاب من الخليل. وقد تجمدت عملية التسوية أثناء معركة الانتخابات، بحيث لم يحدث أي انسحاب للجيش الإسرائيلي من أي مدينة، بل على العكس زادت حدة الحصار المفروض على هذه المدن وعلى انتقال الفلسطينيين منها وإليها. وفي الوقت نفسه لم يخف نتنياهو توجهاته، وذكّر بتصريح شامير الذي أعلن من قبل عن اعتزامه إطالة المفاوضات لعشر سنوات، كذلك كرر نتنياهو تصريحاته بتمسكه بالمستوطنات، وبرفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، وبمنع أي نشاط فلسطيني في مدينة القدس.

كان نتنياهو يعرف أن أمامه عدة أشهر قبل أن تتمكن إدارة بيل كلينتون من الإعلان عن موقفها منه ومن عملية التسوية مجدداً في انتظار نتائج الانتخابات الأمريكية. وبدأ بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رتبت له الجماعات اليهودية المؤيدة لإسرائيل مهرجانات استغلها في تقديم نفسه كزعيم صهيوني ايديولوجي ومتشدد، وبلغ به الإدعاء درجة إعلانه عن عزم إسرائيل التخلي عن المعونة الأمريكية. ثم زار القاهرة حيث قابل الرئيس مبارك واستفاد من غموض دبلوماسي أثناء المؤتمر الصحفي ليكرر مواقفه من مدينة القدس، وعندما عاد إلى فلسطين المحتلة كرر مواقفه السابقة أيام الانتخابات. ولكنه اتصل بعرفات بعد أن كان يرفض مقابلته وبدأت من جديد المفاوضات حول إكمال تنفيذ الاتفاقات السابقة، وبخاصة من مدينة الخليل.

انتفاضة الأقصى: في هذه الأثناء أصدر نتنياهو أمراً بفتح باب لنفق قديم يمر بجوار حائط المسجد الأقصى على الرغم من تحذير قيادات الأمن الإسرائيلية له خوفاً من ردود الأفعال العربية. وقد حدث ذلك بالفعل، إذ اندلع العنف العام مجدداً ليشمل القدس ونابلس وطولكرم ورام الله، وبشكل خاص في قطاع غزة. وعندما حاول جيش الاحتلال مطاردة المتظاهرين إلى داخل المدن التي سبق له الانسحاب منها، تصدت له قوات الشرطة الفلسطينية والمتظاهرون. وسقط في هذه الاشتباكات أكثر من مائة قتيل ومئات الجرحى، منهم خمسة عشر قتيلاً من الجنود الإسرائيليين. وقد توقفت «انتفاضة الأقصى» بنداء من قيادة السلطة الفلسطينية بعد أن استدعت تطوراتها مسارعة الرئيس كلينتون إلى توجيه الدعوة إلى عقد قمة طارئة في واشنطن، حضرها الملك حسين وعرفات ونتنياهو، واعتذر عن حضورها الرئيس مبارك لتوقعه فشلها، كما حدث بالفعل، وإن كانت قد فرضت العودة مجدداً إلى المفاوضات.

وخلال العام ١٩٩٦ تطور شكل جديد للعمل الجماهيري الفلسطيني، حيث يتصدى أهل كل منطقة لعمليات الاستيطان الجديد، باعتراض المستوطنين وأدوات البناء والاستيطان. وقد تصاعدت المواجهات إلى صدامات عنيفة، وإن لم تستعمل الأسلحة النارية.

وقد انقضى العام من دون أن يوقع أي اتفاق بشأن الانسحاب من الخليل، وتبين من هذه المفاوضات «المطولة» أن تكتيك نتنياهو يعتمد على استعمال مصطلحات جديدة لكي يظهر بها مختلفاً عن سابقه بيريس، كما يصر على أن المفاوضات التي تتم بشأن الخليل تهدف الى توقيع اتفاق آخر، بينما يصر الطرف الفلسطيني على أن هدف هذه المفاوضات هو الاتفاق على بروتوكول تنفيذي للاتفاق الموقع سابقاً. كما أن الطرف الفلسطيني يربط بين إعادة الانتشار من الخليل وداخلها، وضرورة الوصول الى جداول زمنية لتنفيذ المرحلة الثانية الخاصة بالمنطقة(ب) في اتفاق طابا، وكذلك بدء المفاوضات للمرحلة النهائية. (ومع مطلع عام ١٩٩٧ تم توقيع «بروتوكول التنفيذ» الذي أبقى (٢٤) نقطة معلقة ـ بحسب تصريح عرفات. وقد بدأت عملية إعادة الانتشار في الخليل، بعد تأخر لمدة سبعة أشهر كاملة، حيث كان من المفروض أن تنفذها حكومة بيريس قبل رحيلها، كما أقرت السلطات الاسرائيلية برنامج استيطان في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية ضاربة عرض الحائط بكل الجهود الدولية والعربية لوقف عمليات الاستيطان وعلى نحو يجعل منه موضوعاً متفجراً في أية لحظة).

ج ـ المساران السوري واللبناني

وعلى المسارين السوري ـ الاسرائيلي، واللبناني ـ الاسرائيلي، اختار نتنياهو الاستمرار في وقف المفاوضات، وهو موقف اتخذته حكومة بيريس في أواخر شباط/فبراير، واستمر يردد باستفزاز اصراره على عدم الانسحاب من الجولان، وشجع المستوطنين على التوجه الى الاقامة في المستعمرات هناك بتسهيلات مادية كبيرة، وكرر فكرته عن «السلام مقابل السلام»، مع رفضه البدء في التفاوض من حيث انتهى. ثم واصل اتهام سوريا برعاية الارهاب محرضاً أمريكا والمجتمع الدولي عليها. ثم أشاعت أجهزته الاعلامية أخباراً عن تحريك ونشر قوات سورية في لبنان معتبرة ذلك دليلاً على استعداد سوريا للحرب. وما إن هدأت الزوبعة بتطمينات أمريكية معلنة، حتى خرج وزير الدفاع الاسرائيلي بتصريح صعّد فية المواجهة الى التهديد بشن «حرب نووية»، عندما اتهم سوريا بالاستعداد لشن «حرب كيماوية»، وهدد بالرد «بما هو أخطر منها».

وفي الوقت نفسه ردد نتنياهو ووزراؤه أخباراً عن استعداد اسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان على أن يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية. وقد عرض نتنياهو هذا المشروع على كلينتون، أثناء زيارته الاولى لواشنطن، وأبلغته واشنطن للبنان وسوريا ومصر، ورفضه الجميع على الفور. وكان رهان نتنياهو بطرحه لفكرة «لبنان أولاً»، أن يرفضه الرئيس الأسد وأن يؤدي ذلك الى دق اسفين في العلاقة السورية ـ اللبنانية، وأن يعود لبنان الى حالة الاقتتال الداخلي التي استمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً. ولكن رد الفعل السوري واللبناني أفقد هذه الورقة تأثيرها.

كما بات واضحاً أن تصاعد عمليات المقاومة اللبنانية المسلحة، حجماً ونوعاً، قد أدى الى ارتباك فعلي داخل الكيان الصهيوني، وأخذ الجدال يحتدم بين السياسيين

الاسرائيليين بمن فيهم أعضاء الحكومة نفسها (وزيرا الدفاع والداخلية) حول الانسحاب الاسرائيلي من طرف واحد من لبنان، مما اضطر نتنياهو الى توجيه نداء يدعو فيه الى وقف الجدل العلني حول هذا الأمر لأنه يشجع «المخربين».

وفي سياق هذا «المناخ المحموم» من التصريحات أصدر السفير المصري في اسرائيل تصريحاً «غريباً» ـ لاقى اهتماماً بالغاً في الشارع المصري ـ حيث قال: «إن السلام المصري ـ الاسرائيلي قد ينهار في حال فشل اسرائيل في توقيع اتفاق سلام مع سوريا، لأن معاهدة كامب ديفيد مشروطة بمعاهدة سلام شاملة مع جميع الدول العربية. ولذلك فإن الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي قد يفسخ إذا لم توقع اسرائيل مع سوريا والدول العربية الأخرى».

٣ ـ المفاوضات متعددة الاطراف

من الناحية الرسمية توقفت المفاوضات متعددة الاطراف التي انبثقت عن إطار مؤتمر مدريد، وقاطعتها منذ البداية سوريا ولبنان، ولم يشهد عام ١٩٩٦ أي نشاط على مسارات المياه او السلاح أو اللاجئين. إلا أن لجنة اللاجئين استمرت تجتمع، مع تغيير موضوع الاهتمام من اللاجئين عموماً الى النازحين، الذين خرجوا أو أبعدوا أو لم يسمح لهم بالعودة الى فلسطين بعد عام ١٩٦٧. ولم تتمكن اللجنة الخاصة باللاجئين قبل توقف عملها من الاتفاق على تحديد من هو اللاجئ ومن هو النازح، وأصرت اسرائيل على تعطيل أعمال هذه اللجنة، حتى ان فرنسا أبلغت مجموعة العمل الخاصة باللاجئين مقاطعتها الاجتماع الاخير، الذي انعقد في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر في عمان احتجاجاً على الموقف الاسرائيلي.

مؤتمر القاهرة الاقتصادي: إذا كان جوهر المفاوضات متعددة الاطراف هو تحريك عملية التطبيع بين اسرائيل والدول العربية، فقد استمرت هذه العملية (التطبيع) ولكن في مسارات أخرى تمثل أهمها في انعقاد «مؤتمر القاهرة الاقتصادي» الذي اعتبر استمراراً لمؤتمري الدار البيضاء وعمان. وقد شهد هذا المؤتمر الثالث تغيراً هاماً، ذلك أن القيادة المصرية أعلنت قبل حلول موعد انعقاده، وبعد نجاح نتنياهو في الانتخابات الاسرائيلية، عن الربط المباشر بين انعقاد المؤتمر وتنفيذ الاتفاقات. ثم غيرت «تكتيكها» وأعلنت تمسكها بعقد المؤتمر في موعده (تشرين الثاني/نوفمبر) ولكنها اعتبرت نفسها غير مسؤولة عن نتائجه، إزاء الضغط الأمريكي المباشر. فقد بدا واضحاً أن الرئيس كلينتون مصمم على انعقاد المؤتمر لعدة أسباب منها أن هذا المؤتمر يمثل حلقة في سلسلة المؤتمرات الاقتصادية التي بدأت في إطار مؤتمر مدريد للتسوية السياسية، بما تمخضت عنها من عمليات تطبيع متسارعة في مجالات العلاقات الاقتصادية، وخاصة مع غير أطراف الصراع المباشرين، حيث رفعت عنهم الحرج وأعطتهم «حجة» مغلوطة مفادها أن ذلك الشكل من التطبيع يعزز «عملية السلام»! كذلك كان عدم عقد المؤتمر سيسجل باعتباره فشلاً لكلينتون، وهو

مقدم على انتخابات الرئاسة بعد أقل من شهر، كما أنه سيبدو بمثابة «عقاب» لإسرائيل نتيجة لمواقف نتنياهو السياسية. وربما سيمثل سابقة أيضاً لتدخل العرب في صميم شؤونهم!!

وقد انعقد المؤتمر بالفعل ولكن ليس على مستوى الرؤساء، وأظهرت القاهرة بجلاء عدم ترحيبها باشتراك اسرائيل، كما أن رجال الأعمال المصريين برزوا أثناء هذا المؤتمر كقوة ضاغطة على اسرائيل برفضهم، أو اشتراطهم، عقد أي اتفاقات أو صفقات قبل تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع السلطة الفلسطينية، وانعكس هذا الموقف على مواقف العرب الآخرين، وخاصة في مجال ما كان قد تم الاتفاق عليه من مشاريع وصفقات مع العدو الاسرائيلي. وقد اشتكت اسرائيل علناً من هذا الموقف المصري، كما أن عدداً من رجال الاعمال الاسرائيليين عبروا عن تذمرهم من سياسة نتنياهو وما أدت اليه في هذ الشأن.

٤ ـ مؤتمر القمة العربي غير العادي

بنظرة قومية يمكن اعتبار عام ١٩٩٦ «مدخلاً» لاستعادة التضامن العربي، فبعد أن كان تحرك الدول العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، يمضي في مسارات منفردة تفاوضاً أو اتفاقاً أو توقيعاً، فإن انتخاب نتنياهو عجّل بانعقاد مؤتمر القمة العربي.

وقد أكد البيان الختامي للمؤتمر التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وتأكيد الربط بين عمليات التطبيع الدبلوماسي والاقتصادي وخطواتها بعملية التفاوض بين اسرائيل والاطراف العربية، كما تضمن البيان إقراراً لحق الشعوب في مقاومة الاحتلال بالوسائل كافة.

ومن الصحيح أن مؤتمر القمة لم يبطل التطبيع الرسمي، حيث ان التطبيع الشعبي غير قائم، ولكنه وضع قيوداً معنوية وفعلية على التطبيع، والأهم من ذلك أن المؤتمر قد ربطه رسمياً بالعملية التفاوضية. كذلك فإن المؤتمر لم يغير من أسلوب المفاوضات المنفصلة مع اسرائيل، ولكن مجرد التقاء القادة العرب ومناقشة الأمر معاً، والاتفاق على خطورة الموقف الاسرائيلي، أدى الى تدعيم مواقف الأطراف المعنية بالمفاوضات في مطالبتها بتنفيذ الالتزامات السابقة، والاسراع في المفاوضات، بالاضافة الى تأكيد المبادئ والقواعد التي التزمت بها الولايات المتحدة وروسيا في مؤتمر مدريد. وقد انعكس هذا الموقف العربي الجديد على الموقف في مؤتمر القاهرة الاقتصادي، كما خفف من حدة الخطاب العدائي تجاه العراق، بل وحتى ايران وتركيا.

ولقد اعتبر نتنياهو الدعوة الى القمة العربية تصعيداً لا مبرر له، واتهم القيادة المصرية، بالاضافة الى القيادة السورية، بالعمل على تصعيد حدة التوتر في المنطقة. وكان من نتيجة سياسة نتنياهو أن تجمدت العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا، وتوترت مع عمان، وتوقفت الزيارات الاسرائيلية العلنية للدول العربية الاخرى في منطقة الخليج، وأعلنت قطر عن تجميد المشاريع الاقتصادية مع اسرائيل

واغلاق مكتبها التمثيلي هناك. أما الأردن، فإنه بعد أن أبدى استعداداً كبيراً للتعامل مع نتنياهو، عاد واستجاب لنداءات السلطة الفلسطينية وللنداءات المصرية، بضرورة مواجهة سياسة نتنياهو، وعبر عن ذلك باستقباله للرئيس عرفات عدة مرات، كما عبر عنه بزيارة الملك حسين لمدينة أريحا للمرة الأولى منذ احتلالها في عام ١٦٩٧، ثم زارها فيما بعد رئيس الوزراء الاردني، كما زار غزة.

وقد أدى الربط ما بين اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع اسرائيل وموقفها من الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية ومن المفاوضات مع سوريا الى أمرين: **أولهما**، تجميد التطبيع الى درجة كبيرة، **والثاني**، طرح موضوع التطبيع كله على النقاش العربي العام. لكن كل هذه التطورات لم تدفع الواقع الرسمي العربي الى البحث في تفعيل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني رغم وجود قوانين وأجهزة ومكاتب خاصة بها.

رابعاً: الأمن القومي العربي

شهد عام ١٩٩٦ مزيداً من اتساع دائرة «انكشاف» الأمن القومي العربي، نتيجة لكثافة التدخل الاجنبي في شؤون الوطن العربي، وخاصة من قبل الولايات المتحدة واسرائيل وتركيا وايران، فضلاً عن نتائج استمرار الحصار على كل من العراق وليبيا والسودان (الذي أخذ يتعرض لتحديات جديدة تهدد كيانه وسلامته الاقليمية)، وكذلك حالات «الانفجار من الداخل» التي تهدد أكثر من قطر عربي، بفعل العنف والعنف المضاد، وما يرافق عملياتها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه فإن «دائرة الخطر» اتّسعت لتشمل مثلث الحياة العربية: المياه والغذاء والنفط. كما أن الجبهة الثقافية التي كان من الممكن أن تشكل جداراً من المنعة في فترات التدهور، أخذت تتعرض بدورها لدرجة من الاختراق الاجنبي، الذي يستهدف عقيدة النظام العربي وهويته القومية جنباً الى جنب مع ترويض أو تطبيع «العقل العربي» ـ آخر الحصون ـ حتى يتحقق التسليم الكامل بالعدو والاستسلام لكل مطامعه.

١ـ الابعاد العسكرية

يكشف حال الأمة الدفاعي عن غلبة عناصر الاستمرار السلبية، بل وتفاقمها في بعض الحالات، نظراً لاختلال توازن القوى في المنطقة واتساع دائرة انتشار الوجود العسكري الأجنبي وما يرافق ذلك من أوجه مختلفة لصراعات مسلحة في أكثر من منطقة، بالاضافة الى نشاط لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

أ ـ حال الأمن الدفاعي ومصادر تهديده

استمرت حال الأمن القومي العربي خلال العام كما كانت عليه سابقاً، وظل الدفاع العربي المشترك والأجهزة المختصة به معطلة تماماً، وظلت دراسة جامعة الدول العربية عن

الأمن القومي من دون أي تنفيذ. فما تزال العقوبات والحصار المفروضة على كل من العراق وليبيا قائمة بما في ذلك من خطورة على الأمن القومي العربي، واتجهت الى مزيد من الحصار بقرار من مجلس الأمن بإيقاف الطيران السوداني تأجل تنفيذه حتى نهاية العام. وقد انصرم العام من دون الوصول الى تنفيذ التحكيم في مشكلة جزر حنيش، بل ان اريتريا قد احتلت جزيرة حنيش الصغرى، ثم اضطرت الى الانسحاب منها بطلب من فرنسا. وقد عكس ذلك ضعف، بل وشلل الموقف العربي. ويشكل تطور العلاقات العسكرية الأردنية ـ الاسرائيلية تحولاً خطيراً في التوازنات الاقليمية، حيث يشكل اختراقاً للأجهزة العسكرية العربية، في حين أن التعاون بين قوى الجوار، وبين بعضها واسرائيل، مصادر جديدة محتملة لتهديد الأمن القومي العربي.

(١) توازنات القوى الاقليمية

استمر توازن القوى الاقليمية مائلاً لصالح القوى الاقليمية غير العربية، رغم البيانات الرقمية عن القوى العسكرية العربية، نتيجة لاستمرار الحصار على العراق طوال السنة، ولاستمرار محافظة الولايات المتحدة على تفوق اسرائيل على كل الدول المجاورة، ولضيق فرص الحصول على أسلحة ومعدات من خارج الولايات المتحدة والغرب (الضغط على جنوب أفريقيا، مثلاً)، ولإطلاق حرية تركيا في تعقب العناصر الكردية في شمال العراق، ثم ما حصلت عليه تركيا من أسلحة ومعدات.

وقد شهد العام تعاوناً اسرائيلياً مع دول الجوار، وخاصة الاتفاقات العسكرية التركية ـ الاسرائيلية، التي يمكن أن تضر كثيراً بسوريا والعراق خاصة، وبالأمن القومي العربي عموماً. كذلك طورت اسرائيل خلال العام قدراتها العسكرية من خلال إجراء تجارب على نظام الصواريخ المضاد للصواريخ البالستية «حيتس»، كما بدأت برنامجاً لتطوير نظام لمقاومة الصواريخ التكتيكية يدعى نظام «نوتيلوس»، كما قامت بتطوير أقمارها الاصطناعية واتفقت مع الولايات المتحدة على أن تزودها بمعلومات أجهزة الانذار الامريكية، المستقاة من الاقمار الاصطناعية مباشرة وفي نفس اللحظة. واستمرت في تنفيذ الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة في مجالات التعاون الاستراتيجي واجتماع اللجنة المشتركة بانتظام، وحصلت على معونة عسكرية أمريكية لمواجهة الأعمال الفدائية التي تقوم بها عناصر المقاومة العربية في لبنان وفلسطين.

ظل التفوق الاسرائيلي في مجال أسلحة التدمير الشامل والاسلحة فوق التقليدية، وخاصة الاسلحة النووية، مطلقاً في مواجهة الدول العربية. إن حصول سوريا على صواريخ بالستية من طراز «سكود سي»، بل والقدرة على تصنيعها، وقدرة هذه الصواريخ على إصابة المدن الرئيسية التي تسيطر عليها اسرائيل، يشكل نوعاً من التوازن في الميزان العربي ـ الاسرائيلي، ويحقق درجة دنيا من الردع لاسرائيل.

حصلت مصر على أسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة ومن هولندا، كما

حصلت دول الخليج على سفن حربية مختلفة مسلّحة بأسلحة متطورة، وعلى معدات قتال أخرى، وأثارت الولايات المتحدة مشكلة بسبب حصول مصر على مواد تساعدها على انتاج الصواريخ من طراز «سكود» من كوريا الشمالية. كما أطلقت تل أبيب حملة حول تزوّد سوريا بالسلاح الاستراتيجي من مصادر متعددة.

يشكل التعاون الاسرائيلي ـ الأريتري خطراً أكبر، إذ انه مع احتلال اريتريا لجزيرة حنيش الكبرى، ومع وجود عسكري بحري اسرائيلي متعاون مع اريتريا يصبح الأمر شديد الخطورة في حال نشوب صراع مسلح عربي ـ اسرائيلي على نطاق واسع مرة أخرى. ويشكل التعاون الاسرائيلي ـ الأريتري خطورة أيضاً على السودان ووحدة أراضيه. وقد اتخذت اثيوبيا موقفاً معاديا للسودان، مما يجعل السودان محاصراً واقعيا إلا من المنفذ البحري الضيق على البحر الاحمر في المنطقة الشرقية، كما قامت اثيوبيا بهجوم على مناطق صومالية.

حسّنت إيران قدراتها الدفاعية، وخاصة في المجال البحري بالتعاون مع سوريا، وبتنمية صناعتها الدفاعية، وقد تميز العام بالتقارب التركي ـ الايراني في المجال الاقتصادي، والذي اعتبر تحدياً لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، الامر الذي يتطلب متابعة لتطوراته المحتملة لما يمكن أن تكون له من آثار في الأمن القومي العربي، مع اعتبار القيود التي تقيد حركة تركيا في المجال العسكري.

(٢) حدود الانتشار العسكري الأمريكي والأجنبي في الوطن العربي

كشفت أحداث شمال العراق عن الوجود العسكري الأمريكي هناك ووجود أعداد كبيرة من عملاء المخابرات الأمريكية في المنطقة التي كان يسيطر عليها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد اضطرت الولايات المتحدة الى ترحيلهم الى الخارج عن طريق تركيا.

وقد أوضحت الأزمة أن السياسة العسكرية الأمريكية تفقد التأييد الذي كانت تتمتع به، إذ لم تجد الولايات المتحدة دولة (من الدول المجاورة للعراق) يمكن أن تنطلق منها طائراتها لضرب العراق سوى الكويت، كما اضطرت الى استخدام الصواريخ كروز جو-أرض لقصف أهدافها من بعد.

وحيث أعلنت الولايات المتحدة عن تمديد منطقة الحظر الجوي الجنوبية الى جنوب بغداد، فقد امتنعت فرنسا عن المشاركة في عملية «المراقبة الجنوبية» شمال خط العرض السابق، بينما استمرت بريطانيا في التعاون مع الولايات المتحدة فيها.

ولا شك في أن تعرض القوات الأمريكية لهجمات في المملكة العربية السعودية في قاعدة الخبر في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، واضطرار الولايات المتحدة لبحث نقل الأفراد الأمريكيين الى أماكن أكثر أمناً، يشكل قيداً على القوات الأمريكية وانتشارها في المنطقة.

لكن الوجود العسكري الأمريكي مستمر في المناورات المشتركة مع قوات إماراتية وقطرية وعمانية وكويتية، وكذا بين القوات الأمريكية والقوات المصرية والأردنية والاسرائيلية.

وقد تمركزت ٣٠ طائرة أمريكية في الأردن في نيسان/أبريل لمدة شهرين، كما انتشرت ٤٣ طائرة حربية أمريكية في قطر لمدة شهرين اعتباراً من آخر حزيران/يونيو. كما تمركزت في المنطقة قاذفات استراتيجية حتى يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربات جوية الى أهداف عراقية من خارج الدول العربية المحيطة بالعراق.

وقد اتسع نطاق العلاقات العسكرية الأجنبية مع الدول العربية خلال العام، حيث عقدت اتفاقات دفاعية بين دول عربية وكل من بريطانيا وفرنسا، بالإضافة الى الاتفاقات التي سبق توقيعها مع الولايات المتحدة.

كذلك تم إجراء مناورات عسكرية مشتركة سعودية باكستانية، مما يعيد الى الأذهان استعانة السعودية بقوات باكستانية لأغراض الدفاع.

(٣) الوضع الأمني في البحر الأحمر

قامت اريتريا بالاستيلاء على جزيرة حنيش الصغرى، وقد عكس هذا الوضع ضعف الموقف اليمني عسكرياً على ضوء الحرب الأهلية اليمنية، وضعف الموقف العربي الذي لم يتخذ موقفاً عملياً ايجابياً من الأحداث، بينما يشير انسحاب اريتريا من نفس الجزيرة بطلب من فرنسا الى ضعف اريتريا على مواجهة التحدي.

اتضح وجود عسكري اسرائيلي في الموانىء الأريترية تنطلق منها دوريات اسرائيلية بحرية الى جزيرة حنيش الكبرى، حيث تتحكم في الممر الملاحي في جنوب البحر الأحمر بما يعني قدرة اسرائيل على تهديد خطوط المواصلات البحرية العربية عند مضيق باب المندب. ومع المزاعم الأريترية في أراضي جيبوتي عند مدخل مضيق باب المندب من الجنوب، والوجود العسكري الأمريكي والفرنسي في البحر الأحمر يكون الوضع الأمني في البحر الأحمر ليس لصالح العرب.

تزداد خطورة الوضع الأمني في البحر الأحمر بازدياد حدة الخلاف بين مصر والسودان، حيث يستحيل التعاون العسكري بين البلدين نتيجة للأزمة الحالية، في حين يتعرض السودان لهجمات من الجنوب والشرق، الأمر الذي يهدد مصالح الدولتين وليس السودان فقط.

ب ـ مخاطر الأمن القومي خلال العام

كان أخطر ما تعرض له الأمن القومي العربي خلال العام هو عملية «عناقيد الغضب» ضد لبنان، والتهديدات الاسرائيلية لسوريا، والعمليات التركية لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني داخل أراضي العراق، والقصف الأمريكي للعراق.

فقد حاولت اسرائيل التغلب على المقاومة اللبنانية في الجنوب في عملية «عناقيد الغضب»، وقد أدت العملية الى تهجير الكثيرين من السكان في جنوب لبنان، كما أدت أيضاً الى التأثير في أمن المستعمرات الاسرائيلية في شمال فلسطين، مما اضطرها الى الموافقة على شروط اتفق عليها مع «حزب الله».

كذلك تصاعدت التهديدات الاسرائيلية لسوريا في نهاية العام بعدة ذرائع منها الحشود السورية على الحدود الجنوبية، وحصول سوريا على صواريخ بالستية وأسلحة كيميائية، بالإضافة الى علاقتها مع إيران التي تتهمها اسرائيل والولايات المتحدة بامتلاك أسلحة نووية أو أنها في الطريق الى ذلك.

كما استمرت العمليات التركية في انتهاك الحدود والأراضي العراقية لتعقّب عناصر حزب العمال الكردستاني رغم الاحتجاجات العراقية.

مثلت الضربات الصاروخية الأمريكية لجنوب العراق ومد منطقة الحظر الجوي الجنوبية الى خط العرض ٣٤ درجة شمالاً ذروة التوتر العسكري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكدت هذه الضربات مقاومة الولايات المتحدة لبسط سلطة الدولة في العراق على المنطقة الكردية وانتهاك وحدة الأراضي العراقية.

ج ـ نشاط لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية

استمرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية في أداء دورها في تعطيل رفع العقوبات الدولية عن العراق بتقديم معلومات توحي بأن العراق مازال يحتفظ ببعض أسلحة الدمار الشامل. وحيث ان اللجنة أصبحت تفتقر الى الموارد المالية اللازمة فقد لجأت الى دول عربية لتغطية استمرارها، وقد حصل رئيس اللجنة على وعد واضح من الكويت، بينما كانت الاجابة في الامارات وأماكن أخرى غامضة.

٢ ـ الأبعاد الاقتصادية

إذا كان يحسب للدول العربية أنها كانت أول مجموعة دولية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية تقرر التعاون الاقتصادي فيما بينها، بدءاً من ميثاق الجامعة (١٩٤٥)، ومروراً بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)، واتفاقية تسهيل التبادل التجاري (١٩٥٣)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (١٩٥٧)، وميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي (١٩٨٠)، وانتهاء بقرار القمة بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٦)، فقد أصبح يحسب عليها بعد خمسين عاماً من تتابع إصدار وثائق التعاون الاقتصادي أنها أصبحت غير مهتمة بتنفيذ ما وافقت عليه والتزمت به من أحكام تلك الوثائق. وعلى هذا، فإن الاقتصاد العربي يتطور في المستوى القطري، في حين أن

التعاون الاقتصادي يتعثر في المستوى القومي، حتى تكاد ملامحه تغيب أو تبدو باهتة غير مؤثرة.

أ ـ المياه

أصبح موضوع المياه في الوطن العربي، وبخاصة في المنطقة التي تبدأ بمصر وتنتهي بالخليج، مشكلة حادة. وهي مرشحة لكي تصبح معضلة تستقطب الجهود والقوى. فتزايد السكان، والهدر، والتصحر، والجفاف، وعدم وجود مصادر مائية متجددة كافية، ومطامع دول الجوار، وعدم اهتمام الدول العربية بمشكلة المياه كموضوع رئيسي من موضوعات الأمن القومي العربي، كل ذلك جعل مشكلة المياه معقدة وذات طابع سياسي وموضوعاً للنزاعات. ويرد ذلك إلى طبيعة الوضع الجيوستراتيجي للوطن العربي/ الشرق الأوسط. ولهذا تعد مسألة المياه في هذه المنطقة من أكثر المسائل إثارة للجدل والاختلاف والتصارع. فإلى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية، هي مسألة حيوية أمنية استراتيجية في الوقت نفسه، تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها.

ومن المتوقع أن تظل مسألة المياه في المنطقة العربية محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة، فتنتاب تلك العلاقات مختلف أشكال التفاعل، بدءاً بالتعاون وانتهاء باحتمال الصراع المسلح. ومروراً بالتوتر والتهديد باستخدام القوة.

ويمكن رد أسباب نشوء النزاعات بشأن المياه الى ثلاثة أسباب رئيسية:

(١) وقوع بعض منابع المياه خارج الأراضي العربية.

(٢) تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه.

(٣) الاعتداء على موارد المياه العربية أو الحقوق العربية في المياه.

ومع ذلك، من المستبعد في الظروف الراهنة أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا ـ من جهة، وسوريا أو العراق، أو كليهما معاً ـ من جهة أخرى، إلى صراع مسلح. ذلك أن هذا النزاع لم يرق بعد الى عتبة الصراع المسلح، ولم تتوافر له العوامل الضرورية والكافية لذلك. فضلاً عن أن تركيا منهمكة في شؤونها الداخلية المستعصية، وأن العراق يعاني الحصار وتدمير بنيته العسكرية والاقتصادية، وأن سوريا مشدودة بقدراتها السياسية والعسكرية الى تحرير الجولان. ومن ناحية أخرى، ثمة عوامل تشجع اسرائيل على استخدام القوة المسلحة للوصول الى أغراضها في تحقيق «أمنها المائي»، خاصة إذا ما توافرت لها التغطية الضمنية من الولايات المتحدة. ومن هذه العوامل: امتلاك اسرائيل القوة العسكرية المتفوقة، واحتكار القوة النووية، وتفكك العرب السياسي وانحلال البنية العسكرية للعرب، فضلاً عن عدم اعتبار «قضية المياه» جزءاً حيوياً من الأمن القومي العربي حتى اليوم.

ويلاحظ أن التعاون الأوروبي ـ المتوسطي دخل أول مرة العام ١٩٩٦ الى قضية المياه

في المنطقة. فقد دعت فرنسا الى عقد مؤتمر في مرسيليا (تشرين الثاني/نوفمبر) حضرته (٢٧) دولة أوروبية ومتوسطية، منها (٨) دول عربية (مصر، وسوريا، والأردن، وفلسطين، ولبنان، والجزائر، والمغرب، وتونس)، واسرائيل. ولم يبحث المؤتمر الجانب السياسي لقضية المياه في دول جنوبي المتوسط، وإنما دعا الى ضرورة تحويل هذه القضية الى «عنصر تعاون» بين هذه الدول. كما لم يبحث المؤتمر الخلافات والنزاعات بشأن المياه، وخاصة في منطقة المشرق العربي.

ب ـ الغذاء

تشير التقديرات الأولية، على الساحة العربية، إلى أن الاقتصادات العربية سجلت في العام ١٩٦٦، وبصورة عامة، نمواً متواضعاً. وفي إطار التطورات الاقتصادية الملحوظة في ذلك العام، يمكن تقديم الملاحظات العامة التالية:

(١) تقدر قيمة الناتج القومي في الدول العربية في الوقت الراهن بنحو ٥١٠ مليارات دولار في السنة، بما فيها قيمة النفط. وهذا الناتج هو أقل من الناتج القومي الأسباني، ويعادل ٢٢ بالمئة من الناتج الألماني.

(٢) أظهرت المؤشرات الاقتصادية حدوث زيادة في قيمة الناتج الزراعي، وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج الاجمالي، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي، واتجاه العجز في الميزان الزراعي والغذائي نحو الانخفاض قليلاً. كما أوضحت تطورات الانتاج زيادة معظم السلع الغذائية الرئيسية، وزيادة قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية مقابل انخفاض نظيرتها من الواردات. وجميع هذه المظاهر تعني حدوث تحسن نسبي في أوضاع الأمن الغذائي العربي مقارنة بالعام السابق. غير أنه يلاحظ أن كميات الاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية لا تزال أكبر من الطاقات الانتاجية، مما أدى الى وجود فجوة في معظم سلع الغذاء.

(٣) لا تزال المنطقة تعتبر من أكثر مناطق العالم اعتماداً على الاستيراد في تأمين غذائها. كما أنها تصنف من بين المناطق الأقل قدرة على الاكتفاء الذاتي الغذائي، ما لم تحل مشكلة ندرة المياه وظاهرة التصحر التي تستنزف بصورة متزايدة الأراضي الصالحة للزراعة.

(٤) تبرز من خلال ارتفاع أسعار الحبوب أهمية الأمن الغذائي العربي، وبخاصة أن الدول العربية تواجه احتمالات هذا الارتفاع منذ بداية العام ١٩٩٥، موعد بدء تطبيق اتفاقيات «الغات» التي تتضمن قواعد تحرير تجارة السلع الزراعية والالغاء التدريجي لاعانات الانتاج والتصدير التي كان يحصل عليها المزارعون.

وتختلف الأرقام حول فاتورة الغذاء العربي، من حد أدنى مقداره ٢١ مليار دولار، الى ٣٠ مليار دولار كحد أقصى. ويتوقع الأمين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية ارتفاع العجز الغذائي العربي بحلول العام ٢٠٠٠ الى ما بين ١٢٠ و ٢٠٠ مليار دولار

بأسعار ١٩٨٥، وهي سنة الأساس.

وهكذا تتفاقم مشكلة الأمن الغذائي العربي عاماً بعد عام، وتزداد خطورتها مع ازدياد تبعية الدول العربية لاستيراد الغذاء من الخارج، الأمر الذي يجعل الغذاء سلاحاً في يد الدول الصناعية والمتقدمة، يمكن استعماله في العلاقات الدولية مع البلدان العربية. ولقد كان يمكن للدول العربية أن تلغي وجود هذا السلاح بالنسبة إليها، أو تخفف تأثيره على الأقل، لو أنها رضيت بالمشروعات والخطط الاقتصادية العربية، وبخاصة ما يتعلق منها بالتنمية الزراعية، التي قبلت بها وصادقت عليها. ولكن فقدان الارادة السياسية التي تقف وراء تجميد تلك المشروعات والخطط، هو الذي أدى الى أن تدفع الدول العربية بحسب احصاءات الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ثمناً لغذائها خلال ١٥ عاماً (١٩٨٠ ـ ١٩٩٤) ما يزيد على ٢٨٠ مليار دولار، مما يعني أن المواطن العربي لا يزال يعتمد على العالم الخارجي في تأمين أكثر من نصف قوته، الأمر الذي يحمل في طياته مؤشراً يهدد القرار السياسي والاقتصاد العربي.

ج ـ النفط

لا يزال النفط العربي محور صراع دولي كامن في الوقت الراهن، ولا يزال يشكل العامل الأول في رسم الخريطة السياسية للمنطقة. وليس في مؤشرات العام ١٩٩٦ ما يدل على احتمال التحرر أو التخفيف من الوجود العسكري الأجنبي، وبخاصة الأمريكي، في دول الخليج العربي ومياهه، أو احتمال تغير الاستراتيجيا الأمريكية تجاه امساكها بسياسات الانتاج والتسويق النفطيين في منطقة الخليج، أو تجاه كثافة وجودها العسكري.

وقد انتهى العام وليس فيه ما يشير الى احتمال التخفيف من نسبة استنزاف ثروات دول الخليج استنزافاً لم يسبق له مثيل قط. وينفق النزيف المالي الخليجي على الوجود العسكري الأجنبي، وعلى مشتريات الأسلحة، وبخاصة من الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا.

لقد استطاعت الولايات المتحدة، وبخاصة في إثر حرب الخليج الثانية، أن تلغي احتمال استخدام النفط كسلاح في أيدي الأقطار العربية المنتجة له، أو كقوة ضاغطة في الحالة الراهنة للتسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل وزادت على ذلك، أن سخرته لخدمة اقتصادها وسيطرتها على النظام العالمي.

د ـ التعاون الاقتصادي في منطقة «الشرق الأوسط»

يؤخذ من نتائج «المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا» الذي عقد دورته الثالثة في القاهرة (١٢ ـ ١٤/١١/١٩٩٦) أن مشروع «النظام الشرق أوسطي» ما زال قائماً، وأن المؤسسات المقرر انشاؤها قد قام بعضها وما زال بعضها الآخر قيد التأسيس. وما يهمنا في إطار الأمن الغذائي والأمن المائي والنفط هو أن نشير الى ما يلي:

(١) بدأ تنفيذ برنامج «تنمية وادي الأردن» الذي يشمل المنطقة من البحر الأحمر الى بحيرة طبرية، ويضم اسرائيل والأردن، ويدعمه البنك الدولي والولايات المتحدة وايطاليا، وبخاصة أن اسرائيل أشارت في تقريرها المقدم الى مؤتمر القاهرة إلى أن هذا البرنامج يضم ٦٦ مشروعاً من أصل ١٣٩ مشروعاً تقدمت بها اسرائيل الى المؤتمر. ويتمحور البرنامج أساساً حول موضوع المياه.

(٢) اشتركت اسرائيل في وضع خطة لاقامة «المركز الاقليمي لأبحاث تحلية المياه» في مسقط، تموله الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وسلطنة عمان.

(٣) بدأ تنفيذ برنامج «تنمية جنوب شرق المتوسط» الذي يشمل الساحل الجنوبي من اسرائيل وقطاع غزة وشمالي سيناء، وتتعاون فيه مصر وفلسطين واسرائيل، ويختص بالتنمية الزراعية والتدريب المهني وتنمية القطاعات الصغيرة.

(٤) بدأ تنفيذ برنامج «طابا ـ العقبة ـ ايلات» الذي تشترك فيه مصر والأردن وإسرائيل، ويتضمن العديد من المشروعات الاقتصادية في هذه المنطقة.

(٥) يبدو أن قرار قطر تجميد العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، الذي كان مرتبطاً بمشروع الغاز الطبيعي وتسويقه عبر اسرائيل، قد تم بعد أن ثبت عدم الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع، لأن عقد تسويق الغاز القطري موقع أساساً مع شركة «أنرون»، وهي صاحبة الحق فى تحديد مجال التصدير والتسويق. ويبدو أنها اختارت غير اسرائيل التي لا تزال خياراً ثانوياً.

خامساً: النظام العربي

جاء عام ١٩٩٦ والنظام العربي يتعرض لضغوط متعددة وأزمات ومشكلات حادة، قائمة وكامنة، إلى درجة باتت تهدد «وجود» ذلك النظام من أساسه، لأنها تتصل بكيانه وعقيدته وهويته، فضلاً عن فعاليته وتقاليده وشرعيته.

فعلى مدار النصف الأول من العام، وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربي، كانت هناك استمرارية لمظاهر التفتيت والانفجار «من الداخل» ـ سواء على المستوى القطري ـ حيث تحول أكثر من قطر عربي إلى ساحة حرب أهلية فكرية وسياسية وعسكرية على نحو ينذر حتى بتحلل هذه «الكيانات القطرية»، التى لم يبلغ بعضها ـ بعد ـ مرتبة «الدولة»، أو على المستوى القومي، حيث يتزايد عدد الصراعات العربية ـ العربية التي تندرج ضمن تصنيف «التناقض الأساسي»، وذلك إلى جانب التهديد الأمريكي الصهيوني الأخطر والأكبر، الذي لم يعد يندرج، رسمياً، ضمن ذلك التصنيف، بعد أن كان محوره البارز وربما الوحيد، وعلى الرغم من مظاهر تصاعد ذلك التهديد، حتى بالاشكال التقليدية للاستعمار، كما تعبر عنها «دبلوماسية البوارج الأمريكية»، والممارسات العنصرية العدوانية التوسعية الصهيونية التى جسدتها ظاهرة «نتنياهو»، بصورة وجهت ضربة حقيقية الى مسار

«عملية السلام». . ومنطقها. . وأنصارها! وذلك بالاضافة إلى تصاعد حدة المخاطر التي تمثلها دول الجوار، حيث أصبحت تشكل ثغرة حقيقية ـ تتزايد عمقاً واتساعاً ـ في جدار الأمن القومي العربي.

وفي ضوء ما تقدم، يجري استعراض أوضاع النظام العربي خلال العام ١٩٩٦، وفقاً لمحوري التفاعلات الصراعية والتفاعلات التعاونية.

١ ـ التفاعلات الصراعية

لم يشهد عام ١٩٩٦ تطورات بنيوية في خريطة النزاعات العربية ـ العربية، غير أن انعقاد مؤتمر القمة العربي كان له أثره في عدد من النزاعات العربية، بقدر ما افترض منطق القمة ـ التي انعقدت للنظر في التحدي الذي مثله صعود اليمين الاسرائيلي الى السلطة ـ تحقيق حدٍ أدنى من التضامن العربي. ويمكن القول ان القمة العربية قد ساعدت على تهدئة عدد من هذه النزاعات، ولكن في ضوء القيود التالية:

ـ أن التطورات الاسرائيلية، التي تعتبر السبب المباشر في انعقاد القمة، وقعت في شهر أيار/مايو، بينما انعقدت القمة في شهر حزيران/يونيو، ومن ثم فقد كان تأثير القمة زمنياً مقصوراً على النصف الثاني من العام، أي أن النزاعات العربية قد تطورت خلال النصف الأول من العام وفقاً لآلياتها الذاتية وليس وفقاً لضوابط أو كوابح عربية عامة.

ـ أن ارتباط انعقاد القمة العربية كالعادة ببروز تهديد أو تحدٍ خارجي، جعل أثرها في النزاعات العربية أوضح ما يكون فيما يتعلق بتلك النزاعات المرتبطة مباشرة بهذا التهديد أو التحدي الخارجي، وهو في حالتنا ـ كما كان في أغلب الحالات ـ التهديد والتحدي الاسرائيلي. ولذلك كان تأثير القمة مباشراً وواضحاً في النزاع الأردني ـ الفلسطيني، والأردني السوري، والسوري ـ الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، كان تأثير القمة مؤقتاً في حالة النزاع المصري ـ السوداني، التي شهدت اجراءات فعلية للتهدئة لم تعمر في أعقاب القمة طويلاً. لكن تأثير القمة غاب أصلاً بالنسبة للنزاع في الخليج حيث كانت الكيفية التي انعقدت بها القمة في حد ذاتها اعترافاً بالعجز عن حل هذا النزاع، فالعراق لم يدع أصلاً لحضور القمة، وبالتالي لم يكن للقمة دور في النزاع العراقي ـ الكويتي، وآثاره في علاقات الكويت بعدد من الدول العربية ـ كالأردن وفلسطين واليمن والسودان ـ تبقى محدودة. كذلك فإن القمة لم تمارس تأثيراً في توتر العلاقات في المغرب العربي بين الجزائر والمغرب بصفة خاصة، أو في النزاع داخل مجلس التعاون الخليجي بين قطر والبحرين.

ـ أن انعقاد القمة، على الرغم من الإطار العام لتأثيرها في النزاعات العربية ـ العربية، كان في حد ذاته مصدراً لبروز خلافات ثانوية مؤقتة، كما في حالة الخلاف العراقي مع الداعين الى القمة الذين استبعدوه منها، أو حالة العلاقات المصرية ـ المغربية

التي ذكر بعض التقارير أن الدوائر المصرية الرسمية لم تكن راضية عن رد الفعل المغربي تجاه القمة التي لم يحضرها الملك الحسن الثاني وإنما أوفد رئيس وزرائه نيابة عنه، وأشير في هذه التقارير الى أن الدوائر الرسمية المغربية لم تكن راضية بدورها عن طريقة الإعداد للقمة أو عن محتوى الورقة التي أعدتها الخارجية المصرية بخصوص قضية الصحراء.

وعلى ضوء ما سبق يمكن عرض حال النزاعات العربية ـ العربية في عام ١٩٩٦ في ثلاث شرائح: **الأولى**، تتضمن البؤر النشطة لهذه النزاعات، **والثانية**، تتضمن تلك البؤر التي تمت تهدئتها، **والثالثة**، تتضمن بؤراً ساكنة للنزاعات.

أ ـ البؤر النشطة للنزاعات

وتتضمن هذه الشريحة كلاً من النزاع المصري ـ السوداني والأردني ـ العراقي والقطري ـ البحريني.

(١) النزاع المصري ـ السوداني: تمثل النموذج العام لهذا النزاع في ١٩٩٦ في استمراره ـ وإن لم يصل الى مستوى شدة العام السابق ـ مع وجود خطوات من الطرفين باتجاه التهدئة، غير أن هذه الخطوات لم تفلح في كل مرة في تحقيق الهدف منها، بحيث كان الموقف يتفجر من جديد في أعقاب فشلها، الأمر الذي يشير ـ من جانب ـ الى أن النزاع يدور حول قضايا جوهرية (تتعلق بشرعية واستقرار النظامين) وربما ـ من جانب آخر ـ الى وجود قوى في النظامين مع تفاوت في الدرجة ـ لها إدراكاتها التي تشجع على استمرار النزاع. وقد ركز الجانب المصري كثيراً على وجود ازدواجية في نظام الحكم في السودان، بين المؤسسة التنفيذية وقمتها المتمثلة في مؤسسة الرئاسة، وبين الجبهة القومية ذات التوجه الاسلامي المعلن، والتي أصبحت تسيطر رسمياً على المؤسسة التشريعية، فضلاً عن نفوذها في النظام إجمالاً، وعلى أن مثل هذه الازدواجية لا تمكن من المضي قدماً باتجاه تسوية النزاع.

ومن الخطوات التي نسبت للجانب السوداني في اتجاه التهدئة ما أعلن عن مذكرات توقيف بحق المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس المصري في عام ١٩٩٥، لإظهار التعاون الرسمي في محاولة القبض عليهم، وما أعلن كذلك عن طرد الأفغان العرب من السودان، ومغادرة أسامة بن لادن لأراضيه، وهو الذي ينسب اليه القيام بدور رئيسي في تمويل الأنشطة التخريبية ضد العديد من نظم الحكم العربية ومنها النظام المصري، وما أعلن أيضاً عن طلب السودان لوساطة أطراف عربية كسوريا وليبيا في خلافه مع مصر. كذلك حمل الموقف المصري من فرض العقوبات على السودان في مجلس الأمن مضامين ايجابية محتملة بالنسبة للعلاقات بين البلدين، إذ أصرت مصر على ألا تشمل هذه العقوبات فرض حظر على تصدير الأسلحة الى الحكومة السودانية، باعتبار ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من خلل في ميزان القوى بينها وبين حركات المعارضة المسلحة، مما قد يفضي الى تهديد السلامة الاقليمية للسودان.

وفي الإطار السابق شهد عام ١٩٩٦ أكثر من لقاء مصري سوداني رسمي على المستويات كافة، بما في ذلك مستوى القمة أثناء انعقاد قمة القاهرة، ولكن المواقف الأساسية للأطراف ظلت كما هي. ولذلك لم تفض هذه اللقاءات الى أي تطور نوعي باتجاه تسوية الصراع أو حتى تهدئته، إذ كانت الأمور تعود الى سيرتها الأولى من تبادل للاتهامات وللحملات الاعلامية في أعقاب انهيار كل خطوة باتجاه التهدئة.

(٢) **النزاع الأردني ـ العراقي**: استمرت في عام ١٩٩٦ الاتهامات المتبادلة بالتدخل في الشؤون الداخلية. فقد سمح الأردن لبعض فصائل المعارضة العراقية باتخاذ مقر لها في أراضيه. وقد حملت محاضرة نسب للملك حسين أنه القاها في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن تبريراً لهذا السلوك مؤداه أن ثمة حدوداً لعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى مشيراً الى خطورة ما يجري في العراق. وفي شهر آذار/مارس تصاعد التوتر بين القطرين مع اتهامات رسمية أردنية للعراق بممارسة أعمال تخريبية داخل الأردن. وفي أعقاب هذه الاتهامات تم طرد دبلوماسي عراقي، ورد العراق بالمثل. وقد لعبت المصالح الاقتصادية الأردنية المتشعبة مع العراق دوراً هاماً في لجم تطوّر هذا النزاع، ثم ما لبث النزاع حتى بدأ بالهدوء في أواخر عام ١٩٩٦ متوافقاً مع إقرار «اتفاق النفط مقابل الغذاء» والبدء في تنفيذه.

(٣) **النزاع القطري ـ البحريني**: تظهر متابعة تطورات هذا النزاع في عام ١٩٩٦ أنه حافظ على كونه واحداً من أكثر النزاعات العربية ـ العربية إثارة للجلبة، وإن كان لحسن الحظ أقلها تأثيراً في مجمل النظام العربي. وقد كانت مؤشرات استمرار النزاع وتطوره عديدة، ومن أهمها غياب البحرين عن حضور القمة الخليجية في الدوحة، وإعلانها عن اكتشاف «شبكة تجسس!» قطرية على البحرين، اتهم فيها مواطنان قطريان (رجل وامرأة)، ولجوء أحد طياري البحرين الى قطر.

ومن ناحية أخرى، باءت كل محاولات تسوية النزاع داخل مجلس التعاون الخليجي بالإخفاق، وفي مواجهة مطالبة بعض الأطراف لقطر بأن تسحب القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية، أصرت قطر على ربط سحب القضية بالتقدم في الوساطة السعودية خاصة، والخليجية عامة، وهو الأمر الذي لم تظهر مؤشرات واضحة بشأنه حتى نهاية عام ١٩٩٦.

ب ـ بؤر للنزاعات تمت تهدئتها

استمرت التطورات الايجابية الوئيدة في العلاقات المصرية ـ العراقية وبعض علامات الرغبة في التقارب في العلاقات السورية ـ العراقية، وكذلك في العلاقات السعودية ـ اليمنية. وكذلك شهدت النزاعات بين سوريا والأردن، وبين الأردن وفلسطين، وبين سوريا وفلسطين تطورات هامة باتجاه التهدئة في سياق قمة القاهرة.

(١) **النزاع السوري ـ الأردني**: تصاعد هذا النزاع بشكل ينذر بتدهور خطير في

العلاقات في النصف الأول من عام ١٩٩٦، وكان العامل المباشر الواضح وراء هذا التدهور هو التطور الذي ألم بالسياسة الخارجية الأردنية في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل في ١٩٩٤، والذي كشف عن تقارب أردني سريع مع اسرائيل، وتوثيق ظاهر للعلاقة مع الولايات المتحدة وصل الى حد سماح الأردن بمرابطة طائرات أمريكية على أراضيه.

وقد ووجهت هذه المواقف الأردنية بانتقادات من قبل أوساط عربية عديدة بصفة عامة، ومن الدوائر السورية بصفة خاصة، حيث اعتبرت هذه الدوائر أن الوجود العسكري الأمريكي في الأردن يهدف الى الضغط على الشعب الأردني المعارض لمعاهدة السلام مع اسرائيل من جانب، وإرهاب البلدان التي تقاوم الانصياع للسياسة الاسرائيلية من جانب آخر.

وقد بلغ التدهور حداً خشي معه أن يؤدي الى تخريب القمة العربية حين عقدها، غير أن القمة شهدت خطوات للتهدئة بين القطرين، حيث التقى ملك الأردن والرئيس السوري بحضور الرئيس المصري بداية اللقاء. وقد اعتبر هذا اللقاء بداية لوقف تصعيد التوتر في العلاقات باتفاق على خطوات إجرائية محددة لمعالجة الخلاف، وإن لم يؤد اللقاء في حد ذاته الى حل أو تسوية الخلاف، ومن الواضح أن تغير إدراك كل من القطرين للموقف الاقليمي بعد صعود اليمين الاسرائيلي الى السلطة قد لعب الدور الحاسم في حدوث هذه التهدئة.

وقد شهد تموز/يوليو مصارحة أردنية لسوريا بمعلومات لدى الأردن عن عمليات التخريب التي تعرض لها، وتعتقد سلطاته أنها تنطلق من تنظيمات موجودة في سوريا. وذكرت التقارير أن تعاوناً أمنياً ما قد بدأ بين الطرفين بعد ذلك، وقد استمر تطور العلاقات باتجاه ايجابي عبر الزيارة التي قام بها الملك حسين لسوريا في شهر آب/أغسطس، واستقر نموذج العلاقات بين القطرين على هذا النحو حتى نهاية العام.

(٢) النزاع الأردني ـ الفلسطيني: شهد هذا النزاع تطورات مشابهة لتلك التي شهدها النزاع السوري ـ الأردني، فقد شهد النصف الأول من العام تصعيداً في التوتر في العلاقات بين الطرفين إثر تصريحات نسبت للرئيس ياسر عرفات اتهم فيها الأردن بإيواء قيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بغية شن هجمات على السلطة الفلسطينية، وهو اتهام استنكرته السلطات الأردنية التي أكدت التزامها بعدم السماح لأي نشاط ضد السلطة الفلسطينية ينطلق من أراضيها. وقد تم اجتماع إثر هذه التطورات بين السيد محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسيد عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء الأردني نفى فيه الأول علمه بصدور مثل هذه التصريحات عن الرئيس عرفات، وفي الوقت نفسه صرح الملك حسين للصحفيين بأنه لم يسمع هذه التصريحات حتى يعلق عليها.

ويلاحظ أن الأجواء التي سادت المنطقة العربية في أعقاب نتائج الانتخابات

الاسرائيلية وانعكاساتها على «عملية التسوية» قد تكفلت بالتمهيد للتقارب بين الطرفين، خاصة أن الدعوة الى القمة قد اقتضت عدداً من الخطوات التمهيدية التي تضمنت لقاء بين القيادات المصرية والأردنية والفلسطينية، وفي سياق القمة وما تلاها من تطورات تم احتواء المظاهر الرئيسية للتوتر في العلاقات، وبرز نموذج تعاوني بين الطرفين حتى نهاية العام.

(٣) **النزاع السوري ـ الفلسطيني**: تطور هذا النزاع بدوره وفقاً لآليات مشابهة للنزاعين السابقين، فقد بدأ عام ١٩٩٦ بمبررات للخلاف بين الطرفين نتيجة اعتراض سوريا على ما تم في مسار التسوية الفلسطيني ـ الاسرائيلي من خطوات، حتى استجدّت التطورات التي دعت الى انعقاد القمة العربية، والتي شهدت اتخاذ خطوات للتهدئة بين الطرفين، بما في ذلك لقاء عقد بين الرئيسين السوري والفلسطيني، وإن لم تؤد هذه الخطوات الى تغيير الموقف السوري من عملية التسوية على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

ج ـ بؤر ساكنة للنزاعات

تضم هذه الشريحة عدداً من النزاعات العربية الهامة التي لم يشهد عام ١٩٩٦ حلاً أو تسوية لها، ولكنه لم يشهد مظاهر تفجر أو توتر جديدة أو غير عادية بالمقارنة بالسنوات السابقة، ومن أهم هذه النزاعات: النزاع العراقي ـ الكويتي والنزاع الجزائري المغربي.

(١) **النزاع العراقي ـ الكويتي**: لا يسهل الادعاء أن هذا النزاع قد تحرك في طريق الحل أو التسوية أو حتى التهدئة، بدليل أنه ألقى بظلاله على انعقاد القمة العربية ـ فلم توجه الدعوة أصلاً إلى العراق لحضورها ـ ويعطي هذا مثالاً واضحاً على الأثر الضار للنزاعات العربية ـ العربية في التضامن العربي. ومع ذلك فإن هذا النزاع لم يشهد أي تطورات جديدة نوعياً في عام ١٩٩٦. وينسحب نفس التحليل، بدرجة أو بأخرى، على النزاعات المتضمنة لعلاقات الكويت مع ما أسمته بدول الضد، حيث لم تشهد هذه العلاقات أي تحسن بما في ذلك في إطار القمة العربية، لكنها لم تشهد مزيداً من التدهور في عام ١٩٩٦.

(٢) **النزاع الجزائري ـ المغربي**: يقدم هذا النزاع حالة مشابهة للحالة السابقة، حيث بقيت الخلافات المغربية ـ الجزائرية على ما هي دون حل أو تسوية، سواء فيما يتعلق بقضية الصحراء، أو تجاه المسألة الجزائرية التي يبدو أن السلطات الجزائرية تتهم المغرب ضمناً بعدم التعاون كما ينبغي في مواجهة العنف الموجود في الساحة الجزائرية، بل وربما السكوت ضمناً على تسلل عناصر محسوبة على حركات المعارضة المسلحة من الحدود المغربية الى الجزائر. ومع ذلك فلم تستجد مؤشرات خطيرة في العلاقة بين البلدين أثناء العام على الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقات بصفة عامة. كما لم يستجد ما يفيد حدوث تقدم في تسوية الخلافات، على الرغم من تعدد الاتصالات الثنائية على مستويات عليا في بعض الأحيان بين البلدين لبحث المسألة الأمنية، فضلاً عن افتتاح خط

أنابيب الغاز من الجزائر إلى أوروبا عبر المغرب، مما يوحي بوجود «متغيرات إيجابية».. ولكنها لم تنعكس بعد في «تغيرات إيجابية»!

وخلاصة ما تقدم أن التغير الأساسي الذي شهدته خريطة النزاعات العربية ـ العربية في ١٩٩٦ كان تغيراً ايجابياً ارتبط بانعقاد القمة العربية، غير أن الواضح أن هذا التغير لم يكن شاملاً أو جذرياً، فضلاً عن التوقع الدائم بأن يكون تغيراً مؤقتاً نتيجة طبيعته كرد فعل لتهديدات خارجية للنظام العربي. كما أن هذا التغير لم يمس العوامل المسببة لضعف تماسك النظام العربي، ويتضح هذا سواء من استمرار التوتر في العلاقات في حالات النزاع المعروفة، أو على الأقل عدم وجود نموذج تعاوني واضح للعلاقات بين القطرين العربيين الأكبر في كل إقليم من الأقاليم الفرعية للوطن العربي: الجزائر والمغرب ـ مصر والسودان ـ سوريا والعراق ـ السعودية واليمن، أو من استمرار معاناة التجمعين الفرعيين المتبقيين في النظام العربي من مشكلات واضحة في العلاقات بين أعضائهما، تنعكس على مدى تماسك كل منهما.

(٣) النزاعات الداخلية في أقطار عربية: لعلّه من الضروري الإشارة الى أن أقطاراً عربية تعاني من نزاعات داخلية متفاوتة في حدتها وتكاد تصل احياناً الى مشارف المواجهة الأهلية المفتوحة.

ويمكن القول، من دون مبالغة، ان الجزائر تعرضت في العام ١٩٩٦ الى تجربة صعبة ومستمرة تهدد بنيانها الداخلي. لم يتحول زخم الانتخابات الرئاسية الى عنصر انفتاح وظل الحجر مضروباً على امكان الحوار الداخلي الواسع والجدّي الذي يقود الى مخرج وطني تشارك فيه القوى الفاعلة والمؤثرة والمالكة لنفوذ شعبي مؤكد.

ولعل الظاهرة الأبرز هي تجاوز الصراع المسلح اطر المواجهة بين قوات الأمن الرسمية والجماعات المسلحة وانزلاقه نحو اقتتال يشترك فيه مواطنون مسلحون ومنظمون في ميليشيات. ولعل هذا الانزلاق هو الذي يفسر العنف والفظاعات التي ترتكب مرة باسم الحفاظ على الأمن، ومرة اخرى باسم الاسلام، وتحمل تكذيباً دورياً لادعاءات «الاستئصال» واستعادة زمام المبادرة.

ان الجرح الجزائري النازف لا يدمي منطقة المغرب العربي فقط، انما الأمة العربية كلها، وهو يؤشر الى المصير القاتم الذي يمكن أن تصل اليه الاحتقانات الداخلية ما لم يتم التوافق على ضبطها ضمن مؤسسات تمثيلية تؤطّر الخلافات وتحول دون اللجوء الى السلاح والحرب الأهلية أو التهديد بها.

٢ ـ التفاعلات التعاونية

إذا تابعنا «المحصلة» التي يكشف عنها مسار التفاعلات العربية ـ العربية، عند الاحساس بوجود «خطر حقيقي» من مرحلة الى أخرى، كما تراكمت عام ١٩٩٥،

لاتضح لنا أن نهاية ذلك العام قد شهدت تدافع مجموعة من «متغيرات الخطر»، فرضت على بعض الدول العربية، وخاصة الدول الفاعلة في النظام العربي، إعادة تقدير مواقفها ومصالحها. وربما تمثلت أبرز تلك المتغيرات في ثلاثة مصادر أساسية للتهديد والمخاطر: **أولها**، ظاهرة «الهرولة» تجاه «التطبيع» مع اسرائيل، **وثانيها**، قضية الاحتكار النووي الإسرائيلي، **وثالثها**، موضوع «نظام الشرق الأوسط»، الذي بدا وكأنه عملة ذات وجهين: تهميش الدول الفاعلة في النظام العربي.. وهيمنة اسرائيل!

لقد كانت عملية إعادة التقدير تلك بمثابة عودة الى الحقيقة؛ فقد عبرت تلك الدول، عند لحظة «الخطر الحقيقي»، عن إدراكها العميق لخطورة الخلل الذي يعاني منه الوطن العربي، على مستويات الكيان والمعتقد، وأن «الحل الحقيقي» يكمن في «الأمن القومي العربي». ولقد تأكد أن حقيقة «وحدة المنطقة» تفرض نفسها على التطورات الداخلية في الأقطار العربية، مهما تحصنت وراء متاريس التجزئة، وأن التفاعلات «القومية» تخترق جدران الحدود القطرية، وتحركها قوى وعوامل موضوعية، متأصلة في التاريخ والجغرافيا، وفي الثقافة والحضارة، وفي المصالح والأمن.

فهل هي مصادفة أن يكون العدو الصهيوني والخطر الذي تمثله اسرائيل، هما اللذان يدفعان الى ذلك النوع من «التنبه القومي»؟ إذ لا شك في أن «دوافع التنبه» الى طبيعة المخاطر والتحديات التي تواجه الأقطار العربية، منفردة ومجتمعة، إنما جاءت نتيجة الاختلال الفادح في موازين القوى في المنطقة؛ انعكاساً للتغييرات العالمية والإقليمية، فضلاً عن عدم القدرة على التنسيق العربي، رغم وحدة الخطر.

ولقد ضاعف من جسامة هذا الخطر الصهيوني، وربما كان سبباً من أسباب استفحاله، تصاعد العجز في قدرات الدولة القطرية، وخاصة في مجال «الأمن» سواء أمن الوطن أو أمن المواطن، حيث تزايدت حدة «الانكشاف» الذي يلازم الدول القطرية، وأصبحت مستباحة من الخارج ومن الداخل، بفعل تراكم العديد من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أ ـ مؤتمر القمة العربي

إن تدافع مجموعة «متغيرات الخطر» مع مطلع عام ١٩٩٦، حتى بلغت ذروتها بوصول نتنياهو الى رئاسة الوزراء في الدولة الصهيونية، قد انطوى على قدر كبير من الاستفزاز، وربما الاستهزاء، بكل ما هو «عربي». وتكفي الاشارة الى بيان «نتنياهو» أمام الكونغرس الأمريكي الذي وقف مبهوراً به. ولذلك فقد استثارت قاعدة «القوة» في النظام العربي، ممثلة في مصر وسوريا والسعودية، مما دعاها الى توجيه الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي شامل، بعد العديد من مؤتمرات القمة المصغرة.

إن من المهم تقدير الدور الذي تقوم به هذه الدول الثلاث في إدارة النظام العربي،

على الرغم مما بينها من اختلافات عديدة في المصالح والتوجهات والظروف. والأكثر أهمية هو تقدير «إدراكها» للخطر - من ناحية، ولمنهج المواجهة - من ناحية أخرى. لقد كانت هذه الدول في مقدمة الذين استجابوا لناقوس الخطر نفس «الاستجابة القومية» التي تمليها الظروف الموضوعية التي سبقت الاشارة اليها، وخاصة منذ عقدت قمة الاسكندرية الثلاثية في نهاية عام ١٩٩٤، وللأسباب نفسها الى حد بعيد. ولهذا الأمر دلالته الهامة، لأنه يعني أن قيادات هذه الدول الثلاث، ومن ثم الدول التي استجابت لدعوتها، قد تأكدت من سلامة المنهج الذي يتبناه دعاة «القومية العربية» لمواجهة مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة، باعتبارها المدخل الصحيح لمواجهة الصهيونية والامبريالية، التي تعمل على تعميق هذه المشكلات وزيادة حدتها. لقد جاء انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة، وإن كان قد استبعد العراق، لكي يؤكد ببساطة على جدارة «الحل القومي» وشرعيته. ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترتيب لانعقاده جاء تعبيراً عن «فعل أصيل» أو رد «فعل» لصعود نتنياهو.

ثم يجيء عنصر «الادراك» كما عبرت عنه القيادات العربية، في البيان الختامي للمؤتمر، بالاضافة الى مقرراته، حيث يتضمن فقرات لها مغزاها، ومنها على سبيل المثال: «استجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وايماناً بالمصير الواحد، واستناداً الى روابط الأخوة العربية... اجتمع القادة العرب لتدارس الأوضاع التي استجدت في المنطقة، وإحياء العمل العربي المشترك، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربي وتدعيم فعاليته، سعياً لاستنهاض الأمة ولمّ شملها، وبناء التضامن العربي باعتباره السبيل الى تحقيق مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة».

«وايماناً من القادة بأهمية دعم الأمن القومي العربي الشامل في مواجهة التحديات التي تهدد سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها ومواردها الطبيعية، وانطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل كوحدة لا تتجزأ، وبين الأمن الوطني لكل دولة من الدول العربية، يؤكد القادة العرب عزمهم على بناء التضامن العربي باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك، والذي يستند الى احترام المرتكزات الأساسية للنظام العربي... كما يؤكدون على أن ضمان الأمن القومي العربي بمعناه الشامل هو أفضل سبيل للحفاظ على كيان الأمة العربية وصيانة مصالحها».

«وانطلاقاً مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل في كيانات أكبر، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية اسهامها ومشاركتها على النطاق الدولي يتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها. ولذا، واجه القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا،

والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن».

«وحرصاً من القادة العرب على تعزيز دور جامعة الدول العربية، فقد أكدوا عزمهم على تعزيز مكانتها وتفعيل دورها، وضرورة الالتزام بميثاقها وقراراتها صوناً للمصالح العليا للأمة العربية. وفي هذا الصدد، أكد القادة العرب على ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها».

وفضلاً عن ذلك، وافق مؤتمر القمة - من حيث المبدأ - على المشروعات الثلاثة الآتية: (١) محكمة العدل العربية. (٢) ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي. (٣) آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها. مع تكليف وزراء الخارجية العرب باستكمال الصياغات الخاصة بكل مشروع. فضلاً عن إحالة مشروع «الاتحاد العربي» المقدم من ليبيا الى الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها. وكذلك تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتفق عليهما.

ولكي لا تبدو أية مبالغة فيما تقدم، فإن المشكلة تبدأ في «السلوك» بعد الادراك حتى إذا كان صحيحاً، من ناحية، وأن «الحل القومي» رغم جدارته وشرعيته، بل وبما يوفره لهؤلاء القادة من جدارة وشرعية، يستخدم باعتباره مجرد «تكتيك» لا «استراتيجيا»، من ناحية ثانية!!. وتتضخم جسامة هذا «السلوك» نتيجة لتغلب «سياسة النفس القصير»، بينما نحن إزاء صراع تاريخي ممتد بالغ التعقيد بطبيعته ومواريثه وأطرافه. فضلاً عن أن محصلة ذلك كله، مع شيوع منطق «الواقعية»، جعلت سقف المطالب العربية يتدنى باستمرار.

وفي مجال رصد وتحليل «الادراك الصحيح»، أيضاً، للآخرين، يتضح مغزى «الفيتو» الأمريكي على انعقاد مؤتمر القمة، والهجوم الصهيوني الاسرائيلي على نتائج مؤتمر القاهرة، فكلاهما ضد «العروبة» كمبدأ وعقيدة، وضد «التجمع العربي» كاستراتيجيا، وضد «جامعة الدول العربية»، مع ما هي عليه، كمؤسسة.

ولذلك أليس من اللافت للنظر أن مجرد وجود جامعة الدول العربية يؤرق القوة الأعظم - وهي الولايات المتحدة، وقوة اقليمية كبرى - وهي اسرائيل؟ فالتخطيط الأمريكي - الاسرائيلي للمنطقة - وهو يضع في اعتباره القوى والعوامل الموضوعية التي تقف وراء تطوراتها، فضلاً عن خبرات الماضي والنظرة الاستراتيجية لاحتمالات المستقبل - يريد تعاملاً فردياً للدول العربية مع «نظام الشرق الأوسط»، الذي يستبعد هذا ويقبل ذاك، أي يتعامل مع النظام العربي بهدف تمزيق أوصاله، وتصفية هويته وعقيدته، ومن ثم الغاء وجوده كإطار للتفاعلات العربية - العربية. وبهذا المعنى تبدو جامعة الدول العربية خارج التصور الأمريكي - الاسرائيلي للمنطقة. فوجودها يعني استمرار الرابطة القومية

العربية، بل إن قيمتها الرمزية تبدو أهم بكثير من دورها العملي المشوب بالعجز والترهّل. إنهم يتصورون أنهم كسبوا المعارك السياسية والاستراتيجية وربما الاقتصادية، ولم يعد أمامهم سوى «معركة الوعي والعقل». وفي هذه المعركة يبدو بقاء الجامعة فكرة مزعجة، بقدر ما تذكّر العرب بمراحل من تاريخهم المعاصر، استطاعوا فيها أن يتجمعوا وأن ينجزوا. وبالتالي ففي ظل متغيرات معينة يمكن استعادة التضامن العربي، الذي أثبت أنه أداة فعالة لتعامل عربي ناجح مع التحديات الخارجية. ولذلك فإن بقاء الجامعة ـ رمزاً ومؤسسة ـ قد يكون نافعاً ذات يوم؛ إذا عادت العقول الى الرؤوس، وعاد البصر الى العيون، وعادت البصيرة الى القلوب!

وفي هذا الإطار أخذت تتنامى مؤخراً ظاهرة تشكيل روابط أهلية لدعم جامعة الدول العربية (خارج الوطن العربي وفي بعض الأقطار) وللضغط باتجاه تنفيذ بعض القرارات الصادرة عنها ولبلورة تدريجية لإرادة سياسية عربية هي المصدر الرئيسي لنمو فكرة العمل العربي المشترك.

ب ـ جامعة الدول العربية

(١) مجلس الجامعة

عقد مجلس الجامعة دورتيه العاديتين في آذار/ مارس (الدورة ٥٠١) وأيلول/ سبتمبر (الدورة ٦٠١)، كما عقد (٧) دورات غير عادية.

وفي الدورتين العاديتين، اتخذ مجلس الجامعة نفس النوع من «القرارات العادية» التي تتخذ في كل دورة حول نفس الموضوعات تقريباً. وعلى الرغم من أن مؤتمر القمة العربي ـ بكل الدواعي التي دعت اليه ـ قد عقد بين الدورتين العاديتين لمجلس الجامعة، إلا أن «الروح» التي سادت أعمال القمة كانت غائبة عن أعمال الدورة التي عقدها مجلس الجامعة بعد انعقاد مؤتمر القمة بأقل من ثلاثة أشهر!

ولقد كان من المفهوم أن يحيل وزراء الخارجية العرب، خلال الدورة (١٠٥)، ملفات محكمة العدل العربية، وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي، وآلية الوقاية من النزاعات، وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية، إلى لجان سياسية وقانونية بدعوى المزيد من الدراسة والعرض في الدورة القادمة للمجلس. ولكن ليس من المفهوم أن يقرر وزراء الخارجية في الدورة (٦٠١) إحالة هذه المشروعات الثلاثة، من جديد، الى نفس اللجان السياسية والقانونية وللمزيد من الدراسة أيضاً، في ضوء قرار مؤتمر القمة العربي بالموافقة على هذه المشروعات الثلاثة ـ من حيث المبدأ ـ وتكليف وزراء الخارجية باستكمال الصياغات الخاصة بكل منها.

وهكذا ترجأ ملفات المشروعات العربية الطموحة والعاجلة دورة بعد دورة ـ رغم كل المتغيرات العالمية والاقليمية السياسية والاقتصادية ـ حيث سبقتها ملفات أخرى حيوية

جرى تأجيلها في دورات سابقة، وفي مقدمتها: ملف المصالحة القومية، وملف المياه العربية، وملف استراتيجية الأمن القومي العربي.

أما الدورات السبع غير العادية التي عقدها مجلس الجامعة، فقد كانت اثنتان منها مخصصتين لمعالجة «الأزمة المالية» التي تتعرض لها الجامعة. بينما عقدت الدورات الخمس الأخرى لمعالجة جوانب مختلفة من «الخطر الاسرائيلي».

فقد عقدت دورتان في شهر نيسان/أبريل: **الأولى**، بطلب من دولة فلسطين بشأن «المفاعل الذري الاسرائيلي ـ ديمونة»، وما يمثله من مخاطر جسيمة على الدول العربية، وطالب المجلس بتصفية ترسانة الأسلحة النووية الاسرائيلية. **والثانية**، بطلب من لبنان بشأن «إدانة ومواجهة العدوان الاسرائيلي على لبنان».

كما شهد شهر أيلول/ سبتمبر انعقاد دورتين أخريين: **الأولى**، بطلب من دولة فلسطين ثم سوريا بشأن «المخاطر التي تتعرض لها عملية السلام»، وقد تحدث فيها ياسر عرفات، بمرارة شديدة، عن السلوك الاسرائيلي، تجاه الشعب الفلسطيني و«السلطة الوطنية الفلسطينية» ورموزها ورئيسها.. وكانت الردود عاتبة.. وغاضبة! **والثانية**، بطلب من دولة فلسطين بشأن «الاجراءات الاسرائيلية التي تهدد المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة». وقد أدان المجلس هذه الإجراءات واعتبرها «جزءاً من مؤامرة صهيونية هدفها تدمير المسجد الأقصى... وخلق المزيد من الحقائق التي تضر بالمركز القانوني لمدينة القدس تمهيداً لتهويدها». وذهب المجلس الى «أن هذه الانتهاكات تفرغ عملية السلام من مضمونها»!

أما الدورة غير العادية الأخيرة فقد عقدت في ١٩٩٦/١٢/١ بطلب من دولة فلسطين ثم سوريا أيضاً، بشأن «التوسع الاستيطاني الاسرائيلي فى الأراضي العربية المحتلة». وقد أكد المجلس أن مواقف الحكومة الاسرائيلية باتجاه التوسع في اقامة المستعمرات يشكل «خرقاً صريحاً، ليس فقط للمبادىء التي قامت على أساسها عملية السلام، بل لكافة المبادىء والقوانين الدولية». كما اعتبر «أن تلك الممارسات من شأنها أن تخلق أمراً واقعاً جديداً يفرغ عملية السلام من مضمونها»!.

ان هذه البيانات تعبر عن «الادراك الرسمي» لمسؤولين يشغلون مراكز هامة في قمة السلطة في الدول العربية. فهي ليست «شعارات» يرددها أولئك الذين يدمغون بعدم إدراك «الواقعية»، أو «المتغيرات العالمية الجديدة». وهي توضح لا فقط مدى الفجوة بين الادراك والسلوك، وإنما أيضاً مدى تدني «سقف» المطالب العربية باستمرار.

(٢) المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورتيه العاديتين، في آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر. وحيث تتخذ كل دورة من دورات المجلس «محوراً» لأعمالها، فقد دارت أعمال

الدورتين (٥٧ و٥٨) حول موضوع: «تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى». وقد أبرمت هذه الاتفاقية عام ١٩٨١، ولم تنضم لها حتى الآن: مصر ـ الجزائر ـ موريتانيا ـ عُمان ـ جيبوتي ـ جزر القمر.

ولذلك عندما عقد المجلس دورته الـ (٥٨) في أيلول/سبتمبر، كان أمامه قرار مؤتمر القمة، وكذلك تقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن مشروع البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بهدف تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، تتماشى مع أوضاعها واحتياجاتها، ومع أحكام منظمة التجارة العالمية. ومن ثم قرر تشكيل لجنة وزارية لإجراء الاتصالات اللازمة لوضع برنامج تنفيذي زمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، لعرضه على الدورة القادمة للمجلس (تم إقراره في الدورة الأخيرة للمجلس المنعقد في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧).

كذلك اطلع المجلس على «إعلان تونس للأمن الغذائي العربي» ـ الصادر عن مجلس وزراء الزراعة العرب في ١٥/١/١٩٩٦ ـ وقرر تأييد التوجهات الواردة فيه، ليكون أساساً يتبع في مجال تحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي.

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورتيه العاديتين (٦٣) في شهر حزيران/يونيو، و (٦٤) في شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد تركزت أعمال هاتين الدورتين حول موضوعين: **الأول**، وضع استراتيجيا وبرنامج عمل لمجلس الوحدة الاقتصادية، بما يتماشى مع أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة. **والثاني**، تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة.. وتضمن ذلك ثلاثة توجهات: **أولها**، دعوة الدول الاطراف في الاتفاقية الى النظر في تنفيذ جميع التزاماتها المقررة، وذلك لتحقيق تحرير التبادل التجاري فيما بينها بالكامل. **وثانيها**، دعوة الدول الأعضاء في المجلس، غير الأطراف في اتفاقية السوق العربية المشتركة، الى الانضمام إلى تلك الاتفاقية، في أقرب وقت ممكن. **وثالثها**، الموافقة على انشاء آلية انتساب الى السوق العربية المشتركة، يتاح بمقتضاها للدول غير الاعضاء في المجلس، الدخول في ترتيبات خاصة لتحرير التجارة مع الدول الاطراف في الاتفاقية.

لقد عاد المجلس يطرح، من جديد، مشروع السوق العربية المشتركة، مبتدئاً بإقامة منطقة التجارة الحرة، التي كان قد توصل إليها ـ من قبل ـ بالعديد من قراراته، وحدد موعد بدء تنفيذها في ١/١/١٩٧١، أي منذ ربع قرن مضى!!. وفضلاً عن الأزمة المالية الخانقة التي يتعرض لها المجلس، لخمس سنوات متتالية، بصورة تعكس مواقف الدول الأعضاء من «فكرته»، يبدو أن مستقبل المجلس سوف يتحدد في ضوء خطوة قادمة، تمثل تراجعاً جوهرياً، باتجاه دمجه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ج ـ التجمعات الفرعية

(١) مجلس التعاون الخليجي

انعقدت القمة السابعة عشرة لدول المجلس في الدوحة (٧ ـ ٩/١٢/١٩٩٦)، في ظل تحديات من نوع جديد. فإلى جانب التهديدات الخارجية المعتادة والمستمرة عقد المؤتمر في مناخ تخيم عليه بعض التهديدات الداخلية، والتي أصبحت تلقي بالشكوك حول وحدة الصف الخليجي، التي دأب قادة المجلس على ترسيخها في أذهان شعوبهم، وحرصوا على تأكيدها للآخرين.

لقد جاءت «انجازات» القمة نمطية إلى حد كبير، ولم تستجب لكثير من المستجدات والمتغيرات التي كانت جديرة بأن توضع في الاعتبار، وإذا كانت قد نجحت بإخفاء الانقسامات الداخلية بين دول المجلس، فلن يحسب ذلك لصالح مسيرة التعاون الخليجي. كما أنها لم تنجح بإخفاء محدودية هذه الانجازات قياساً إلى ما هو متوقع من المجلس، وخاصة على الصعيد الشعبي. ولعل ذلك يثير العديد من القضايا المتعلقة بمسيرة التعاون الخليجي، وما تواجهه من تحديات، وأثر ذلك في مستقبل المجلس. ويمكن في هذا الصدد طرح أربع قضايا: **أولاها**، التباين في الرؤى السياسية وانعكاساته على إمكانية بلورة رؤية موحدة وتصور مشترك للمجلس. وهنا يتضح سبب التباين في المواقف، الذي شهده اجتماع القمة من العراق وإيران ورغبة اليمن في الانضمام الى المجلس. **وثانيتها**، أولويات العمل الخليجي المشترك، التي اصبحت بحاجة إلى إعادة نظر، في ظل تصاعد التوتر بين بعض دول المجلس بسبب القضايا الثنائية، وخاصة مشكلات الحدود. **وثالثتها**، ضرورة تطوير آلية لحسم الخلافات بين دول المجلس، حيث من الواضح أن العلاقات بينها ليست على ما يرام دائماً، وأن ثمة خلافات جوهرية لم تنجح في اخفائها البيانات الختامية التي تصدر في ختام أعمال القمة والمجالس الوزارية. **ورابعتها**، تواضع الانجازات إلى ما كان متوقعاً من المجلس، فلم يزل واقع التجارة بين دول المجلس قريباً من واقع التجارة البينية العربية عموماً، كذلك فإن المشروعات المشتركة لا تزال محدودة، وهناك المنافسة القائمة في بعض المجالات. كذلك لم يتم إقرار التعريفة الجمركية الموحدة، وهناك شكاوى من استثمار البعض لأموالهم في عواصم غربية. وعلى الصعيد العسكري لا تزال قوات «درع الجزيزة» مجرد تدريبات موسمية تكاد تكون عديمة الجدوى. وحتى من الناحية الأمنية يغيب التنسيق بين الأجهزة المعنية.

(٢) اتحاد المغرب العربي

أصيب اتحاد المغرب العربي بحالة من الشلل الكامل، منذ عام ١٩٩٥، نتيجة للسياسات والمواقف الرسمية لأعضاء الاتحاد تجاه مشكلتين اساسيتين: **الأولى**، الحظر الجوي الدولي المفروض على ليبيا، الذي تلتزم به كافة الدول المغاربية، بمقتضى قرار مجلس الأمن بشأن «أزمة لوكيربي». ففي عام ١٩٩٥ رفضت ليبيا، احتجاجاً على سلوك

الدول المغاربية، أن تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد. **والثانية**، الخلاف الجزائري ـ المغربي وقضية الصحراء الغربية، حيث طلبت المغرب من الجزائر رسمياً تجميد عمل مؤسسات الاتحاد احتجاجاً على سلوك الجزائر الداعم للبوليساريو. وقد ترتب على ذلك بالفعل تجميد العديد من أنشطة الاتحاد ومؤسساته، وعدم عقد قمته التي كانت مقررة في مطلع العام ١٩٩٦، وللعام الثالث على التوالي.

ومع ذلك فقد شهد عام ١٩٩٦ عدة تطورات في محيط دول الاتحاد تعطي مؤشرات على تفعيل العلاقات الداخلية فيما بينها، بعد عام كامل من الجمود. وفي هذا السياق يمكن رصد التطورات والمتغيرات التالية:

أولاً: شهدت «قضية الصحراء الغربية» عدة تطورات هامة من أبرزها ما يلي:

(أ) إعلان معظم دول أفريقيا (خاصة) وأمريكا اللاتينية تراجعها عن الاعتراف بما يسمى «الجمهورية الصحراوية»، لتناقضه مع مبدأ الاستفتاء على تقرير المصير.

(ب) إعلان الملك الحسن أن المغرب أجرى مفاوضات مباشرة مع «البوليساريو»، بعد ٢٣ عاماً من رفض المغرب ذلك المبدأ. وقد لاقى ذلك الإعلان تشجيعاً جزائرياً.

ثانياً: سجل الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر حدثين هامين على صعيد العلاقات الجزائرية ـ المغربية، يتجاوزان بآثارهما تلك العلاقات إلى حيز أوسع هو مجموعة دول المغرب العربي الأعضاء في «الاتحاد»: **الحدث الأول**، هو افتتاح المرحلة الأولى من المشروع العملاق لتصدير الغاز من الجزائر إلى أوروبا عبر المغرب. وحيث سيمثل دخله عائداً كبيراً للجزائر في السنوات المقبلة، فإن الجزائر قد لا ترغب في قيام «دولة صحراوية» يمكن أن تؤدي إلى سلسلة من عدم الاستقرار والاضطرابات المسلحة في المنطقة، فضلاً عن انعكاس ذلك على الأوضاع المتفجرة داخلها. أما **الحدث الثاني** فهو الزيارة المفاجئة والخاطفة التي قام بها وزير الداخلية الجزائرية للرباط حيث بحث مع نظيره المغربي عدداً من الملفات الأمنية التي تهم البلدين.

ثالثاً: يمكن القول ان المبادرة المغربية بإجراء مفاوضات مباشرة مع «البوليساريو» لم تنطلق من فراغ، فقد سبقتها إرهاصات دبلوماسية في المنطقة، وصلت إلى مبادرات وتصريحات سياسية صدرت من رؤساء الدول أعضاء الاتحاد المغاربي. ففي مطلع العام كانت هناك مبادرة تونسية ـ ليبية لتنشيط الاتحاد تبلورت في لقاء قمة بين الرئيسين بن علي والقذافي. ولقد جاءت زيارة القذافي بعد أسابيع من اجتماع اللجنة العليا المشتركة التونسية ـ الليبية في تونس برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين، والتي توصلت إلى اتفاقات عدة لتنشيط التعاون الثنائي. كذلك فقد سبقها بثلاثة أيام استقبال الرئيس بن علي وزير الداخلية المغربي، وتسلمه منه رسالة من الملك تتصل بمصير الاتحاد المغاربي.

وقبل نهاية العام كان الرئيس القذافي يعلن عن مبادرة وساطة للصلح بين المغرب والجزائر، بهدف إعادة الحياة الى الاتحاد المغاربي. ولكن المؤشرات المتاحة أكدت أن مبادرته

لم تحقق أهدافها. كما قام مبعوث ليبي بجولة في الدول الأعضاء في الاتحاد سعياً لتعزيز تضامن مضاد لتشكيل «قوة التدخل السريع الأوروبية» في شمال افريقيا.

كذلك فقد عقدت الدورة الخامسة للجنة الكبرى التونسية ـ المغربية برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين، حيث أسفرت اجتماعاتها عن إبرام العديد من الاتفاقيات وإحكام الصيغ الكفيلة بدفع التعاون الثنائي «بما يدعم المسيرة المغاربية».

ومع كل ما تقدم، فإن كل تلك المتغيرات والتطورات، التي شهدها عام ١٩٩٦، لم تفلح في إحداث «التغيير» الذي يتصدى لأغراض القوى التي تكرس مبدأ الانقسام والانفصال في ضرورة استمرار التوتر والصراع في هذه المنطقة، لضمان عدم قيام تكتل اقتصادي مغاربي يطل على المحيط الأطلسي.. وكانت «قضية الصحراء» هي «الورقة الرابحة» الأساسية التي سلمها العرب لأعدائهم!

(٣) دول «إعلان دمشق»

حافظت دول «إعلان دمشق» على معظم «عناصر الاستمرار» المتواترة في اجتماعاتها ـ وخاصة منذ جرى «تفريغ» الإعلان من مضامينه الجوهرية الاستراتيجية والاقتصادية ـ سواء من حيث تكرار اجتماعات وزراء الخارجية ـ على هامش اجتماعات مجلس الجامعة والاجتماعات المستقلة ـ أو تناول ذات الموضوعات، أو إصدار نفس البيانات مع تغير هنا أو هناك.. وليس ذلك كله سلبياً على أي حال.

وعقد وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» اجتماعهم الثالث عشر في القاهرة (٢٨ ـ ٢٩/١٢/١٩٩٦). وعبروا عن دعمهم الكامل لسوريا ومساندتهم للبنان، مع تحميل إسرائيل مسؤولية تقويض عملية السلام، كما أكدوا على أهمية إخلاء المنطقة من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، وكرروا مواقفهم من العراق. واتخذوا موقفاً ضد الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات واستنكروا عدم استجابتها للدعوات المتكررة للتسوية السلمية. وقد أكدوا على أهمية تحقيق تطور إيجابي في العلاقات السورية ـ التركية مع الحفاظ على الحقوق العربية في المياه، مع الأمل في أن تعيد تركيا النظر في اتفاقاتها العسكرية مع إسرائيل. كما أدانوا الإرهاب بجميع أشكاله ومصادره مع الإشارة إلى ضرورة التعاون بين دول الإعلان في مواجهته.

ويلاحظ أن البيان لم يتطرق إلى عدة موضوعات كانت قد وردت في البيانات السابقة، ويأتي في مقدمتها إغفال موضوع «المصالحة العربية»، على العكس مما كان متوقعاً، ورغم تصريحات الشيخ زايد بشأنها، كما أن تصريحات وزير خارجية مصر قبل الاجتماع أوحت بذلك. كذلك أغفل البيان قضايا الصومال ـ البوسنة ـ الشيشان.

د ـ العلاقات الثنائية

شهد عام ١٩٩٦ نوعا من التأثير المتبادل بين التفاعلات التعاونية على المستويين

الجماعي (مؤتمر القمة وجامعة الدول العربية)، ومتعدد الأطراف (مجلس التعاون ـ اتحاد المغرب العربي ـ دول إعلان دمشق ـ القمم المصغرة) من ناحية، والعلاقات الثنائية من ناحية أخرى، بحيث يمكن القول ان العلاقات الثنائية ـ في جانب أساسي منها ـ كانت تمهد للتفاعلات متعددة الأطراف، وأن هذه وتلك أبرزت بعض النتائج الايجابية، كان من أبرزها انعقاد مؤتمر القمة العربي.

كذلك فقد شهد عام ١٩٩٦ كثافة ملحوظة في اللقاءات على مستوى القمة، حيث تعددت لقاءات القمة الثنائية والثلاثية، بما لها عادة من فعالية، وخاصة في تحقيق «المصالحات» أو تطوير العلاقات. وهنا تبرز، بصفة خاصة، أهمية لقاءات القمة في محيط الثلاثي: الأردن وسوريا وفلسطين، والتي أدت إلى التقليل من التوترات التي شهدها العام ١٩٩٥، فيما بينها، بشأن الموقف من التسوية. كما استمرت اجتماعات «اللجان الثنائية المشتركة»، التي تدور اجتماعاتها في أغلبية الاحيان، حول الموضوعات الاقتصادية والفنية، والتبادلات التجارية والمالية، والمشروعات المشتركة، خاصة أن هذه الاجتماعات تعقد عادة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين المعنيين، وبمشاركة الوزراء المختصين بهذه الشؤون. ولذلك يتمخض عنها العديد من الاتفاقيات، التي تمثل رصيداً إيجابياً، يحافظ على العلاقات العربية ـ العربية بعيداً عن التوتر، كما أنه قد يدخل حيز التنفيذ في أجواء سياسية معينة.

ولقد سبقت الاشارة إلى اجتماعات القمة واجتماعات اللجان المشتركة العليا في محيط دول المغرب الغربي. كذلك فقد حافظت مصر على معدل عال من اجتماعات القمة واللقاءات الثنائية بمستوياتها المتعددة، كما تبرز في حالة العلاقات المصرية ـ الليبية.

كذلك فإن تنامي الدعوة الى المصالحة العربية، وتجاوز التدخل الأمريكي والاقليمي كلَ الحدود تجاه العراق، فضلاً عن إقرار صيغة «النفط مقابل الغذاء» ـ كل ذلك ساعد على احياء شبكة العلاقات العراقية ـ العربية، وخاصة مع الأردن ومصر وبعض دول الخليج، إلى حد دعوة صحيفة عراقية «الشقيقة سوريا» إلى إعادة تشغيل خط أنابيب النفط وفتح الحدود المشتركة بين البلدين. كما نجح العراق ـ للمرة الأولى ـ في استصدار بيان من مجلس جامعة الدول العربية يدين التدخل التركي في شمال العراق.

كما نجحت قطر باستعادة مكانتها في محيط دول مجلس التعاون بعد المظاهر السلبية التي شهدها عام ١٩٩٥، وذلك لتهيئة الظروف لانعقاد القمة في الدوحة، ولمواجهة البحرين نتيجة لتصاعد التوتر بينهما، وكذلك للتغطية على العلاقات القطرية ـ الإسرائيلية المتنامية.

وخلاصة ما تقدم، أن اللقاءات الثنائية لم يكن لها انعكاسها المباشر والواضح بشكل عام، بينما كان لها تأثيرها غير المباشر في صعيد العلاقات العربية ـ العربية ككل، وفي تماسك النظام العربي ومستويات أدائه، وخاصة بعد أن أكد صعود «نتنياهو» للجميع أن إسرائيل هي ـ كما يقول دعاة القومية العربية منذ قيامها ـ كيان استيطاني عدواني

عنصري، ترغب في الأمن والسلام والأرض معاً، وأنها عازمة على تحقيق ذلك، مما يضعها في تناقض كلي مع النظام العربي بدوله وشعوبه وقوته وأمنه ومصالحه.

هـ ـ المصالحة العربية

استمرت الدعوة من أجل المصالحة العربية طوال العام ١٩٩٦، وأخذت تنتشر بصفة خاصة في أوساط الحكام العرب. وإذا كان الشيخ زايد قد حافظ على دوره في تبني تلك الدعوة، وخاصة حيث تسبق انعقاد مؤتمرات القمة الخليجية، فإن أكثر من حاكم من حكام الخليج بدأ يتبنى نفس الدعوة مثل البحرين. كذلك فقد شهد العام عدة تطورات هامة يمكن أن يكون لها آثارها الواضحة في الدعوة الى المصالحة القومية الشاملة، لعل من أبرزها ما يلي:

(١) انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة ـ بكل الدلالات التي يمثلها مجرد انعقاده، فضلاً عن الدواعي الحقيقية لذلك، وكذلك النتائج التي تمخضت عنه ـ والذي جاء تتويجاً لمجموعة من «المصالحات الجزئية»، كما كان انعقاده فرصة مناسبة لاتمام مصالحات أخرى.

(٢) وصول نتنياهو إلى السلطة، وتعبيره بجلاء ووضوح، وفي الحقيقة تعبير «الشعب الإسرائيلي» الذي انتخبه، عن «المشروع الصهيوني» الذي يضع نفسه، بلا مواربة ولا رتوش، موضع التناقض الكامل مع الأمة العربية، ويعتبر الصراع معها «صراع وجود» لا «صراع حدود». ولقد كان نتنياهو بسياساته ومواقفه التي بلورت حقيقة «الخطر الصهيوني»، هو الذي وجه ضربة حقيقية الى أصول «منطق السلام» وليس فقط الى قواعد «عملية السلام»، وهو الذي «جمد مسيرة الهرولة» نحو التطبيع مع إسرائيل، وهو الذي عجل بتوجيه الدعوة الى مؤتمر القمة العربي.

(٣) موجات العنف المسلّح التي تتدافع بلا انقطاع، رغم تصريحات المسؤولين في أكثر من قطر عربي عن أن تلك الظاهرة أصبحت «تحت السيطرة»، وان هناك مطاردة ـ فقط ـ لفلول العناصر «الإرهابية»، وخاصة حين يؤكد أولئك المسؤولون أن هناك «قواعد إرهابية» في الخارج، تتولى التدريب والتنظيم والتخطيط والتمويل. وهنا تنبغي الإشارة إلى الدور البارز الذي يلعبه «مجلس وزراء الداخلية العرب» في هذا المجال، وكذلك في مجال التنسيق والتعاون بين الاقطار العربية من أجل مكافحة المخدرات، حيث يعتبر من أكثر المنظمات العربية فعالية في أعماله، وانتظاماً في دوراته، وفي تمويله، هذا مع ضرورة الإشارة الى اتجاه خطير اتخذه مجلس وزراء الداخلية العرب في اجتماعه الأخير في تونس في مطلع العام الجديد الى فتح ملفات جمعيات حقوق الإنسان في البلدان العربية.

(٤) بدأ تنفيذ اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، فلقد كان توقيع الاتفاق بمثابة استجابة لنداءات عربية قوية دعت إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي، وإلى أن يفتح النظام الباب أمام عودة العراق الى موقعه في الأمة العربية، وأن يدلل على التزامه بالقرارات الدولية.

ويمكن القول ان بدء تنفيذ ذلك الاتفاق ستكون له آثار واسعة فيما يتصل بالمصالحة العربية، فقد فتح الباب للعراق لاعادة صياغة علاقاته مع دول المنطقة، لأن من الطبيعي أن يحصل على امداداته من خلال تركيا والأردن وسوريا. ومن ثم يكون الاتفاق قد ساعد على تخفيف حدة التوتر مع عدد من الدول المجاورة، فضلاً عن مصر وقطر والبحرين وفلسطين.

ويتبقى أن مسألة التدخل في الشؤون الداخلية من ناحية، وقضايا الحدود من ناحية أخرى، من أبرز العوامل التي تترك آثارها السلبية في عملية المصالحة العربية. وتعبر كل من الحالة المصرية ـ السودانية والحالة القطرية ـ البحرينية عن المخاطر الكامنة لتلك العوامل، خاصة أن كل منهما تجمع الخطرين معاً.

و ـ حال الجماهير العربية

في إطار تحليل الأزمة الاستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي، تبدو «جماهير العربية» غائبة عن «الفعل السياسي»، بل وغائبة حتى عن «رد الفعل»، كما توضح سلسلة الاحداث الجسيمة التي يتعرض لها الوطن العربي، منذ منتصف السبعينيات. ولا شك في أن توقع استمرار هذا «الغياب» يمثل عنصراً أساسياً في تأسيس فترة الانحسار العربي.

ان التوصيف السابق لا يحوي في طياته أي «إدانة» للجماهير العربية، وإنما هو «وصف حال». فلهذا الموقف الجماهيري السلبي أسبابه الموضوعية، التي سيسجلها التاريخ ضمن «انجازات» الأنظمة، التي استفادت فيها، بكفاءة وفاعلية، من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية، إضافة إلى «الإبداع المحلي»، وخاصة في مجالي الأمن والاعلام. ويعبر هذا الموقف، في جانب منه، عن مأزق الدولة القطرية وعجزها عن الوفاء بوظائفها الاساسية. وكلما اشتد العجز تعاظم استئسادها على مواطنيها. لقد أصبح العنف والعنف المتبادل هو لغة الخطاب السياسي بين الحكام والشعوب. كما أصبحت الهيمنة الخارجية والتبعية للغرب هي لغة الخطاب الدولي بين كل نخبة حاكمة قطرية والولايات المتحدة، حتى من قبل «انفرادها» بقيادة النظام العالمي.

وفي استشراف آفاق المستقبل، يمكن القول ان تغييراً جوهرياً لهذه الأوضاع لا بد من أن ينبع من جذور جماهيرية. وإذا كانت الجهود الدؤوبة لتغييب الجماهير العربية عن الفعل ورد الفعل السياسي قد نجحت، فإن هذا وضع قد لا يتغير بسرعة، ولكنه لا بد من أن يتغير، وإن كان هذا يحتاج الى تطوير اجتماعي ـ سياسي يستغرق عدة سنوات.

وفي ضوء المحددات الاساسية السابقة، يمكن القول ان «حال الجماهير العربية» على مدار عام ١٩٩٦، شهد مجموعة من المؤشرات والتوجهات ذات الأهمية في مجال «عودة» الجماهير العربية إلى المسرح السياسي.

بداية يمكن رصد توجه رسمي هام ينطوي على «رد الاعتبار» الى الجماهير العربية،

ودورها، حتى في مساندة سياسات الحكام أنفسهم. ففي مصر أخذ الرئيس مبارك يكرر، في أكثر من مناسبة، أنه لا بد من أن يحترم توجهات الرأي العام المصري، والعربي أحياناً، إلى حد طرح سؤال جاد: وماذا أقول للشعب المصري؟ ولقد ساق الرئيس هذه الحجة بمناسبة الربط بين انعقاد المؤتمر الاقتصادي في القاهرة وسلوك حكومة نتنياهو تجاه «عملية السلام»، ثم عاد إلى تقديمه كسبب لعدم تلبية دعوة الرئيس الأمريكي لحضور مؤتمر واشنطن مع كل من الملك حسين والرئيس عرفات ونتنياهو.

ومن الملاحظ أن هذا المؤتمر المفاجىء قد استفز العرب في معظمهم، من حيث الدعوة إليه ومن حيث نتائجه. وبقدر ما إن موقف الرئيس مبارك ـ الرافض للاستجابة لنظام «الدعوة بالنداء الآلي»التي مارسها الرئيس كلينتون ـ قد لقي ترحيباً ودعماً من الرأي العام المصري والعربي، بقدر ما ترجم هذا الموقف اتجاهاً جديداً، حيث عبر عن قرار سياسي له قدرة الاختيار وحرية التصرف، بصرف النظر عن الضغوط والاغراءات.

كذلك فإن «السيناريو» الذي عمد إليه الملك حسين في الافراج عن «ليث شبيلات» لا يخلو من دلالات عديدة؛ لقد ذهب الملك بنفسه، واصطحب «المتهم بالعيب في الذات الملكية»، في سيارته الخاصة إلى منزله. وفي ذلك السلوك، بعد رد الإعتبار للرجل وكل ما يمثله من مواقف معادية للصهيونية والتطبيع، إشارة واضحة إلى إسرائيل وإن كان من الفطنة عدم المبالغة في استخلاص نتائج عملية منها.

وفضلاً عما تقدم، فإن توجهات نتنياهو وسياساته ـ بما تمثله من استفزاز واستنفار للجماهير العربية ـ دفعت الحكومات العربية دفعاً في أكثر من قطر، الى إطلاق قوى المجتمع المدني ومنظماته للتعبير عن رفضها للصهيونية وللمستوطنين وللتطبيع، ولذلك النوع من «السلام»! وبعد أن كان الأردن قد منع مؤتمراً عربياً لمقاومة التطبيع، فإن مؤتمراً مماثلاً عقد في اليمن وكانت له أصداء واسعة. وفي الداخل لم تعد الحكومات العربية تمانع أو تضع العراقيل في طريق اجتماعات مماثلة، بل ان «صحف» تلك الحكومات لم تجد مفراً من الاستجابة، ليس فقط لتوجهات الرأي العام، وإنما أيضاً للمأزق الذي يتعرض له الحكام أنفسهم.

وفي ذلك المناخ فإن قوى المعارضة العربية القومية، المنظمة وغير المنظمة، وجدت فرصة أفضل لعرض أفكارها، وتقديم نقدها الشامل لمناهج «الحكام» ومخاطر السياسات الجارية، بحكم النتائج التي تمخضت عنها، سواء في المجال السياسي أو في المجال الاقتصادي. ولذلك يلاحظ ان القوى غير الرسمية العربية ـ اتحادات ونقابات وأحزاب وجمعيات ـ وجدت في تطورات ومتغيرات عام ١٩٩٦ تأكيداً للمواقف العربية القومية.

ومن المهم أن يلاحظ في هذا الإطار ان حركة الجماهير العربية ـ المنظمة وغير المنظمة ـ تعطي مؤشرات هامة من زاوية النظرة المستقبلية للنظام العربي. وأساس ذلك انها أخذت تلعب «أدوار البطولة» على الساحة السياسية، مهما كانت جزئية أو محدودة أو محددة بظروف خاصة.

فهل هي مصادفة أن يرفض «فنان سوري» الغناء في قاعة المركز الثقافي الملكي، في عمان، بحضور السفير الاسرائيلي لدى الأردن، فيغادر السفير القاعة «بناء على طلب الجمهور الاردني»، وسط تصفيق للفنان السوري؟!

وهل هي مصادفة أن يتم انتخاب ليث شبيلات نقيباً للمهندسين في الاردن بينما هو في السجن محكوماً عليه بتهمة «العيب في الذات الملكية»؟!

انها نماذج بسيطة.. ولكنها تعطي مؤشرات كبيرة. فإذا ما أمكن النظر الى الصورة الكبيرة على امتداد الوطن العربي، لحركة الجماهير العربية، في أقطارها وعلى المستوى القومي، لكانت أمامنا «حقيقة كبيرة» أيضاً، تتمثل في ان هذه الحركة في مجموعها كانت تنتهي الى مجموعة من «التوجهات» الأساسية، تدور بمعنى أو آخر، حول عنصر أو أكثر من عناصر المشروع القومي العربي الست المعروفة، بغير ترتيب مسبق ولا اتفاق. وربما يؤكّد الرصد الدقيق لمثل هذه المؤشرات، قطرياً وقومياً، ان هذه العناصر الست ليست مجرد «أفكار مثالية» تدور في أوساط مجموعة من المثقفين والمفكرين، وانما هي تعبير عن مطالب جماهير حقيقية لأنها تلبي لديها احتياجات حقيقية.. بغير زيف ولا ادّعاء.. ولا مبالغة ـ أيضاً ـ دون داعٍ.

إن رصداً عاماً لحركة منظمات المجتمع المدني العربي ـ سواء على شكل ندوات ومؤتمرات، أو على شكل حركات سياسية وتنظيمات حزبية، أو على شكل اتحادات ونقابات ومنتديات وجمعيات، أو على شكل تكتلات وتحالفات سياسية ـ يفصح «من عناوينها» عن التوجهات التالية:

أولاً: قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني: مقاومة الصهيونية ـ مقاومة التطبيع ـ مقاومة الاستسلام ـ لا بد من تحرير القدس ـ الصهيونية والارهاب.

ثانياً: النظام العربي: الأمن القومي العربي ـ التكامل العربي قاعدة للتنمية ـ المشروع النهضوي العربي ـ لا للشرق أوسطية وللمتوسطية ـ المصالحة القومية الشاملة ـ التضامن العربي.

ثالثاً: الديمقراطية وحقوق الانسان: دعم حرية الصحافة ـ حرية المرأة ـ انشاء محكمة خاصة لقضايا العنف ضد النساء ـ لا للإرهاب نعم للديمقراطية!

وإذا اقتصر الرصد ـ في هذه المرحلة الأولية ـ على «العناوين» أساساً، يمكن الاشارة الى المظاهر والأشكال التالية:

(١) الندوات: التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وتأثيراتها في الوطن العربي، مركز البحوث العربية بالقاهرة ـ الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، المؤتمر الدولي الرابع، بالدار البيضاء ـ مؤتمر دعم حرية الصحافة يصدر «اعلان صنعاء» ـ المصالحة والتضامن العربي، اللجنة المصرية للتضامن بالقاهرة ـ استراتيجية

اسرائيل المائية ونموذج المفاوضات مع الأردن، الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع ببيروت ـ المشروع النهضوي العربي، المنتدى القومي العربي ببيروت ـ العدوان الصهيوني: الأهداف والنتائج، المنتدى القومي العربي ببيروت ـ الميثاق الوطني الفلسطيني: الأهمية التاريخية ومخاطر الالغاء، اتحاد كتاب وصحافيي فلسطين في لبنان ـ المؤتمر القومي العربي السادس ببيروت ـ الصهيونية: الارهاب، اتحاد الكتاب العرب بدمشق ـ العالم العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، دار الفكر المعاصر ببيروت، مؤتمر التنمية والاستثمار واستراتيجية الأمن الغذائي العربي والقطاعات المكملة له بطرابلس (لبنان). وهذه مجرد عينة.

(٢) **التحالفات**: أحزاب المعارضة المغربية من أجل الاصلاح الدستوري ـ جبهة العمل الاسلامي بالأردن ـ الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان ـ المؤتمر الدائم لمقاومة الغزو الثقافي الصهيوني في لبنان ـ المنظمات الشعبية والنقابات السورية تصدر بياناً في الذكرى الثامنة والثلاثين للوحدة المصرية ـ السورية ـ اللقاء الوحدوي اللبناني يدعو الحكومة الى الانفتاح على المعارضة ـ نواب المعارضة بالأردن يطالبون بطرد سفير اسرائيل ـ رؤساء الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في مصر تطالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف حاسم ضد العدوان الصهيوني على لبنان ـ اجتماعات المؤتمر القومي ـ الاسلامي والمؤتمر الاسلامي ـ المسيحي ـ لجان التضامن القطرية ـ اجتماع المنظمات العربية غير الحكومية لتنسيق الحركة ضد التطبيع ـ أحزاب المعارضة الاردنية تطالب بالغاء المعاهدة مع اسرائيل وطرد سفيرها.

(٣) **منظمات جديدة**: انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية بالقاهرة ـ انعقاد المؤتمر القومي العربي الشعبي الأول لمقاومة الاستسلام والتطبيع بصنعاء ـ انعقاد المؤتمر الأول للأحزاب العربية بعمان ـ انشاء رابطة المثقفين المصريين لمحاربة الأفكار المتخلفة والدعوة الى حرية الفكر والتعبير بالقاهرة ـ اجتماع عدة منظمات نسائية لبحث انشاء محكمة عربية دائمة تعنى بقضايا العنف الذي تتعرض له النساء.

(٤) **ضد التطبيع**: تعتبر مقاومة التطبيع هي المؤشر «الواقعي» المتاح لمدى قبول الشعوب العربية لاتفاقيات «السلام» مع العدو الصهيوني، وبالتالي لمدى «شرعية» تلك الاتفاقيات. ونظرة عامة على «جمعيات مقاومة التطبيع» تعطي دلالة هامة في هذا السياق.

أيضاً من خلال العناوين: الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ترفع دعوى قضائية من أجل منع النشاط الثقافي والسياحي الاسرائيلي في المغرب ـ مجلس نقابة المهن التمثيلية بمصر يصدر قراره بمقاطعة التطبيع مع اسرائيل ـ نقابة الأطباء الاردنيين تقاطع مؤتمراً طبياً دولياً بالأردن لمشاركة وفد اسرائيل ـ جمعية رجال الأعمال الاردنيين ترفض مشروع اقامة «مجلس اعمال اقليمي»، يضم مصر والأردن وفلسطين واسرائيل، اقترحه مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وبالطبع الى جانب ذلك هناك المواقف الثابتة لعدد كبير من النقابات القطرية

والقومية التي تتخذ مواقف ثابتة ضد الصهيونية وكل ما يترتب عليها، مثل: اتحاد المحامين العرب ـ اتحاد الصحفيين العرب ـ الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب ـ المؤتمر العام للمجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ـ منظمات حقوق الانسان القطرية والعربية ـ النقابات المصرية العمالية والمهنية ـ الاتحاد العام لنقابات العمال العرب. كذلك قرر اتحاد الصيادلة العرب مقاطعة مؤتمر اتحاد الصيادلة الدولي الذي تستضيفه اسرائيل بالقدس، بناء على توجيهات مجلس جامعة الدول العربية باعتبار القدس مدينة عربية محتلة ويجب احباط أية محاولة لتثبيت الهيمنة الاسرائيلية عليها.

ثم لنلقي نظرة، أخيرة، على فتوى دينية تبيح العمليات الاستشهادية ضد اسرائيل أصدرها عدد من علماء الدين الاسلاميين ونواب البرلمان الاردني، بالاضافة الى مجموعة من أساتذة كليات الشريعة في الجامعات الاردنية من ناحية، ومن ناحية أخرى على البيان الصادر عن كل من فضيلة شيخ الأزهر ونيافة بابا الأقباط بالدعوة الى تجاوز الخلافات العربية، والوقوف بكل قوة الى جانب الشعب الفلسطيني، لأن المسؤولين الاسرائيليين لا يفهمون سوى لغة القوة.

ان كل ما تقدم يمثل «عينة» من مجموعة «عناوين» عامة، فهي لا تمثل حصراً، ولا تدخل في تحليل المضمون، وانما تكتفي بهذين الحدين ـ العينة والعناوين ـ باعتبارهما مؤشراً هاماً لتوجه مستقبلي، لا بد من التنبه اليه، ورعايته وتطويره. فحركة المستقبل ترتبط بحركة الجماهير، وإذا كانت المؤشرات واضحة، من الخليج الى المحيط، فهل نرتفع الى مستواها؟! مع التأكيد على ان الحديث يدور حول مؤشرات، وبالتالي احتمالات وامكانيات، وهي ميدان مفتوح لفعل المثقفين القوميين ومسؤولياتهم.

سادساً: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

١ ـ الأداء الاقتصادي العربي

في ضوء ما يتوافر من احصاءات عن الأداء الاقتصادي العربي عام ١٩٩٦، فإن «الاتجاه العام» الذي تكشفه «الارقام التقديرية» يشير الى أن نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للاقتصاد العربي عام ١٩٩٦ أفضل ـ رغم تواضعها ـ من نسبة نموه الحقيقي عام ١٩٩٥، إذ بلغت النسبة عام ١٩٩٦ حوالى (٣,٥) بالمائة مقابل حوالى (١,١) بالمائة في عام ١٩٩٥. وكان السبب الرئيسي لارتفاع نسبة النمو عام ١٩٩٦ هو الارتفاع في أسعار النفط الخام، حيث وصل في المتوسط الى حوالى (٢٠) دولاراً للبرميل الواحد مقابل حوالى (١٧) دولاراً خلال العام السابق. وينعكس الأمر المهم لارتفاع أسعار النفط بدرجة أوضح على نسبة نمو الأقطار العربية النفطية من واحد بالمائة عام ١٩٩٥ إلى حوالى (٢,٥) بالمائة عام ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بالأقطار العربية غير النفطية، فقد ارتفع ناتجها المحلي الحقيقي عام

١٩٩٦ بنسبة (٥,٦) بالمائة مقابل (١,٣) بالمائة في العام السابق. ومن الواضح أن النسبة الأخيرة متدنية جداً. وأهم أسباب ذلك تتمثل في انخفاض الناتج المحلي للمغرب (الذي يشكل ناتجه الحقيقي حوالى ربع ناتج الأقطار العربية غير النفطية) بنسبة (٧,٦) بالمائة أساساً بسبب الجفاف. وإذا كانت نسبة النمو عام ١٩٩٦ قد بلغت (٥,٦) بالمائة، وهي نسبة مقبولة، فإن أهم أسباب تحسن نسبة النمو ترجع الى التوسع في الانفاق الوطني على الاستهلاك والاستثمار وزيادة التصدير، واستعادة المغرب لوضع سوي عام ١٩٩٦، إذ بلغت نسبة نموه الحقيقي في ذلك العام مقدار (٩) بالمائة.

وعلى كل فإن نسبة النمو الحقيقي للأقطار العربية لكل عام ١٩٩٦ متواضعة، ولا تزيد إلا قليلاً على نسبة نمو السكان. وقد نجم ذلك المستوى المتواضع للنمو الى حد بعيد عن الوزن المهم للأقطار العربية النفطية في الاقتصاد العربي، وعن المستوى المتدني لأسعار النفط الحقيقية، وعن الاعباء المالية التي ترتبت على عدد من هذه الأقطار نتيجة حرب الخليج، وبخاصة في حقل سياسات كبح الانفاق العام الداخلي.

ولقد ترافقت نسبة النمو مع تحسن ميزان المدفوعات على الحساب الجاري للأقطار العربية، إذ انخفض العجز في هذا الميزان من (١١,٣) مليار دولار عام ١٩٩٥ الى حوالى (٥) مليارات دولار عام ١٩٩٦.

كما ترافقت نسبة النمو خلال ١٩٩٦ مع ارتفاع غير كبير في أسعار السلع الاستهلاكية، باستثناء التضخم الكبير الذي حصل في السودان واليمن، بحوالى (١٢٠) بالمائة و (٨٥) بالمائة على التوالي. وترجع أسباب ذلك الى عوامل متشابهة الى حد كبير أهمها: التزايد الكبير في الانفاق الوطني والذي تجاوز بنسبة كبيرة جداً نسبة النمو الحقيقي (بسبب الحرب ضد المتمردين الانفصاليين في جنوب السودان، وأزمة جزيرة حنيش الكبرى والفيضانات في اليمن) من ناحية، والانخفاض المروع في سعر صرف الجنيه السوداني (الذي نجم جزئياً عن السبب الأول أعلاه وعن العقوبات المفروضة على السودان)، وفي سعر الريال اليمني من ناحية ثانية، ويضاف بالنسبة للسودان رفع الدعم عن أسعار المحروقات وبعض السلع الغذائية كأحد وسائل تقليص عجز الموازنة.

٢ ـ اشكاليات التنمية والعدالة الاجتماعية

شهدت السنوات العشر الماضية تطورات اقتصادية اجتماعية تركت آثارها في العدالة الاجتماعية، كما تكشف عنها محصلة عام ١٩٩٦، ومن أهم هذه التطورات:

أ ـ تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول: ونجم هذا الى درجة كبيرة عن التوسع الكبير في دور القطاع الخاص في العديد من الأقطار العربية وتحريره من الكثير من القيود الاقتصادية الذي تم تحت شعار ما يسمى «الخصخصة وحرية الأسواق». فالانتقال الى نمط غالب من النمو الرأسمالي يؤدي منطقياً الى سوء التوزيع المذكور والى

تفاقمه. وكأحد المؤشرات الاحصائية على سوء التوزيع في الوطن العربي يلاحظ أنه في الوقت الذي توجد فيه شريحة قليلة من السكان تتمتع بثروات ودخول ضخمة، وعلى الرغم من نمو متوسط الدخل الفردي بحوالى (٣) بالمائة سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٦٠ عام ١٩٩٣، إلا أنه يوجد في السنة الأخيرة ـ استناداً الى تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ـ حوالى (٧٣) مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر ويعاني أكثر من عشرة ملايين من نقص التغذية. ولقد ساهم أيضاً في تفاقم سوء التوزيع كون جزء كبير من الرأسمالية العربية ذا طابع طفيلي غير منتج، وانتشار ظاهرة التهرب من دفع الضريبة في الأقطار العربية التي تفرض ضرائب على مواطنيها، والاعفاءات الكبيرة الممنوحة للقطاع الخاص من دفع الضرائب على الكثير من استثماراته، وضعف مراقبة الاجهزة الحكومية على فعاليات القطاع الخاص وانتشار الفساد.

ب ـ استفحال البطالة: على الرغم من عدم وجود احصاءات على مستوى الوطن العربي تدل على نسبة البطالة إلا أن تزايد هجرة العاملين العرب الى خارج الوطن العربي ومؤشرات أخرى تشير الى استفحالها. ونجم ذلك عن:

ـ المستوى المتدني لنسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في الوطن العربي. فخلال الأعوام الستة ١٩٩١ ـ ١٩٩٦ بقيت نسبة متوسط النمو السنوي (٢,٨) بالمائة. وهذه النسبة ضئيلة وغير قادرة على امتصاص جزء معتبر من قوة العمل العربي الراغب في العمل.

ـ تراجع دور الدولة والقطاع العام والتخطيط في أغلب الاقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق.

ـ أن جزءاً كبيراً من البطالة العربية ذو طبيعة هيكلية أو بنيوية. فبطالة كهذه لا يمكن معالجتها عبر الاجراءات العامة في تأثيرها كالسياسة المالية والنقدية، وإنما تتطلب تدخلاً وتخطيطاً مباشرين من قبل الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بالأقاليم أو المناطق المحرومة.

ـ تسرب جزء كبير من الانفاق العربي على استيراد مقومات البذخ الاستهلاكي. والفشل في تحقيق تنمية تكاملية تؤدي الى رفع نسبة النمو، وبالتالي زيادة امكانات استخدام قوة العمل العربي.

ـ ضعف أو انعدام مساهمة الفعاليات الطفيلية في خلق فرص عمل.

ج ـ الفشل في اشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس: وهذا يبدو واضحاً من ارتفاع نسبة الفقر في الوطن العربي، ومن استفحال البطالة التي هي من أسباب الفقر ومن نتائجه أيضاً. وكمثال آخر على هذا الفشل يمكن ذكر ارتفاع أسعار المساكن وأجرتها السنوية في العديد من الأقطار العربية والتي تتجاوز بكثير إمكانات غالبية الناس، إذ يوجد باختصار أزمة سكن في معظم الأقطار العربية. كما أن هناك نقصاً كبيراً في تأمين الرعاية الصحية في العديد من الاقطار العربية غير النفطية بأسعار يمكن لشريحة كبيرة من

المواطنين دفعها. هذا بينما يتم في أغلب الأقطار العربية النفطية تأمين الرعاية الصحية مجاناً.

د ـ **التبعية**: هناك إشكالية إضافية هامة يعاني منها الوطن العربي وناجمة الى درجة كبيرة عن بنية الاقتصاد العربي وعن نظامه الاقتصادي. وتتمثل هذه الاشكالية في عدة أنماط من التبعية: **أولها**، تبعية في مجال الاقتصاد بشكل عام تمثلت في مديونية رسمية للخارج، وبخاصة للغرب ومؤسساته المالية. وبلغت هذه المديونية عام ١٩٩٥ حوالى (٢٢٠) مليار دولار بما فيها ديون العراق، بينما تقدر رؤوس الأموال العربية الخاصة الموظفة والمستثمرة في الخارج بحدود (٧٥٠) مليار دولار. **وثانيها**، تبعية غذائية تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه. فخلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء (٧٠) بالمائة. ولقد انخفضت النسبة الى (٥٢) بالمائة خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠). **وثالثها**، تبعية أمنية ناجمة أساساً عن حالة التمزق العربي، وتمثلت في اعتماد عدد من الاقطار العربية على استيراد أمنها من الخارج، وبخاصة من الولايات المتحدة لقاء ثمن فادح. **ورابعها**، تبعية في حقل المياه تهدد الأمن المائي العربي.

إن هذه الأنماط من التبعية متشابكة ويؤثر بعضها في بعضها الآخر، وتنعكس سلبياً على استقلالية القرار العربي. كما أنها أدت الى اضعاف العرب منذ أواخر السبعينيات في صراعهم مع اسرائيل، ودفعت بعض الاقطار العربية الى الهرولة نحو التطبيع مع اسرائيل.

٣ ـ تحديات المنظومة الرأسمالية العالمية

إن اشكاليات التنمية العربية التي سبقت مناقشتها تمثل تحديات فعلية، تتعين معالجتها بهدف تحقيق تنمية عادلة ومتكاملة، وبهدف زيادة قوة الوطن العربي، والتخفيف من حدة تبعيته. ولكن هناك بعض التحديات الاضافية التي تفرضها «المنظومة الرأسمالية العالمية» وأهمها: (أ) برامج التصحيح الهيكلية؛ (ب) المشروع الأوسطي؛ (ج) المشروع المتوسطي.

وتشترك هذه المشروعات الثلاثة في محاولتها فرض نظام اقتصادي على الوطن العربي، يتصف بالمزيد من الخصخصة، وبدرجة عالية من حرية الأسواق الداخلية، وحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية. وكل ذلك يتضمن انحسار دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيهه. إن هذا النظام قائم الى درجة كبيرة في الوطن العربي، وقد تمت مناقشة بعض آثاره السلبية في التنمية العربية فيما تقدم. كما أن انتشار هذا النظام الرأسمالي بدرجة كبيرة على مستوى العالم قد أفرز آثاراً سلبية واضحة، تمثلت في تزايد الاستقطاب العالمي، من منظور تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وفي انتشار الفقر والبطالة، وفي استغلال الأطفال وتفشي الانحرافات الاجتماعية. كما أن نتائج هذا

النظام على الاتحاد السوفياتي السابق ـ وبخاصة روسيا ـ وعلى بلدان أوروبا الشرقية تبدو بحجم الكارثة. ومن المستغرب أمام كل هذه الأدلة عن فشل النظام بالنسبة لغالبية البشر أن تستمر الدعوة الى تطبيقه.

ومن الواضح أن ضغوط «المنظومة الرأسمالية العالمية» لنشر وتعميق هذا النظام في الوطن العربي لا تهدف الى تأمين مصالحه. فمراكز تلك «المنظومة» تتصرف بهدي من مصالحها، وليس بهدف تأمين مصالح دول أخرى، وهذا أمر طبيعي. فمصالح المراكز هي تحقيق درجة عالية من حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤوس الاموال. ولتحقيق ذلك يتعين توافر ثلاثة شروط على صعيد الوطن العربي وهي: **أولها**، المزيد من الخصخصة؛ إذ ان اعطاء الدور الأكبر للقطاع العام في حقل التجارة الخارجية، وخاصة في حقل الاستيراد، يمكن الدولة المستوردة، حتى في حال إزالة جميع القيود على الاستيراد، من التحكم في استيرادها عبر القطاع العام. **وثانيها**، حرية الأسواق الداخلية؛ أي إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص، وبخاصة حريته في تحديد أسعاره. ومن الواضح أنه يمكن للدولة المستوردة، حتى في حال إزالة جميع القيود على الواردات، أن تتحكم فى جزء كبير من استيرادها إذا لم تطبق بالكامل حرية الأسواق الداخلية، إذ يمكن مثلاً أن تحدد الأسعار الداخلية للسلع المستوردة التي تعتبرها ذات آثار سلبية في تنميتها عند مستوى أقل من تكاليف استيرادها، مما يدفع المستورد في القطاع الخاص الى عدم استيرادها. **وثالثها**، انتشار تعميق ثقافة السوق، أي أن يكون الاعتبار الوحيد في استيراد سلعة هو سعرها ونوعها وجودتها وليس أي اعتبار آخر وطني أو سياسي أو ثقافي أو انساني. ومن المعلوم أن الكثير من الدول والملايين من الأفراد قاطعوا منتجات جنوب افريقيا ابان ممارستها سياسة التمييز العنصري انطلاقاً من اعتبارات مناقضة لثقافة السوق، كما أن الولايات المتحدة تفرض عقوبات اقتصادية على عدد من الأقطار العربية وعلى ايران انطلاقاً من اعتبارات هيمنتها الامبريالية. أما اليابانيون فيفضلون على الأغلب منتوجاتهم الوطنية على المنتوجات الأجنبية انطلاقاً من اعتزازهم بمنتوجاتهم ومن الاعتقاد بأن استمرارية وظائفهم تعتمد على ذلك. ومن الواضح أن الضغوط الأمريكية لنشر رأسمالية الحرية الاقتصادية الى درجة كبيرة في الوطن العربي تهدف ضمن أشياء أخرى الى نشر ثقافة السوق، وبخاصة في مجال التعامل الاقتصادي مع اسرائيل بصرف النظر عن اغتصابها لفلسطين واستمرار احتلالها لأراض عربية أخر.

لقد سبقت الاشارة الى أن التحديات التي تفرضها «المنظومة الرأسمالية العالمية» تشترك في محاولة تأمين درجة عالية من حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال في الوطن العربي. فالشق الاقتصادي للمشروع «الأوسطي» يتضمن أيضاً قيام درجة من التعاون والتكامل بين اسرائيل والأقطار العربية عبر مشاريع مشتركة من جهة. أما الشق الاقتصادي للمشروع «المتوسطي» فيتضمن أيضاً اقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة بين الاتحاد الأوروبي والأقطار العربية المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من جهة أخرى، بحلول عام ٢٠١٠. فما هي الآثار المشتركة لهذه التحديات، بمشروعاتها

الثلاثة، في التنمية العربية؟

ستؤدي درجة عالية من حرية التجارة بين الدول الأجنبية، وأغلبها أكثر تقدماً وقوة من الناحية الاقتصادية (فالاتحاد الأوروبي يعتبر أول قوة اقتصادية في العالم) من جهة، وبين الأقطار العربية المتفرقة والأقل تقدماً بكثير من جهة أخرى. الى تكريس التخلف النسبي للأخيرة والى تفاقمه، حيث سيترتب عليها القضاء على أغلب الصناعات العربية التمويلية، واستفحال البطالة، وتزايد هجرة المواطنين العرب الى البلدان الغربية، وبخاصة أوروبا. بينما من أهداف مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية في الحقل الاقتصادي الحيلولة بالتحديد دون هذه الهجرة، وبخاصة من الأقطار العربية في شمال أفريقيا.

أما من حيث التصدير من الأقطار العربية، فالأهداف الأساسية للتحديات المذكورة تتضمن اعطاء أولوية قصوى للتصدير، وأن يكون المحرك الأساسي لعجلة النمو، بدلاً من اعطاء الأولوية لاشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين العرب. وهي استراتيجيا تنموية غير مأمونة العواقب على الأقل في الأجلين المتوسط والطويل. وباختصار يمكن القول ان درجة عالية من حرية التجارة تطبقها الأقطار العربية تتضمن أن يكون الضرر من ناحية الاستيراد أمراً مؤكداً، أما الاستفادة من ناحية التصدير فأمر محتمل في أحسن الأحوال. إضافة الى ذلك، ستتضمن استراتيجية النمو المعتمدة أساساً على التصدير ضغوطاً لتخفيض تكاليف الانتاج، وبخاصة الأجور الحقيقية للعمال العرب بهدف تأمين مقدرة تنافسية في الأسواق العالمية، إذ ان إحدى «الوصفات» المتكررة لصندوق النقد الدولي هي العمل على ابقاء الأجور الحقيقية منخفضة. ومن شأن هذه الوصفة أن تؤدي الى اضرابات عمالية وتوترات اجتماعية واقتصادية أخرى يمكن أن تؤثر سلبياً في عملية التنمية العربية في المستقبل وفي المردود الاجتماعي منها.

وعلى الرغم من أن حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة على الوطن العربي قد تؤدي الى زيادة نسبة نموه في الأجل القصير، إلا أن المستفيد الأساسي من ذلك سيكون الأثرياء والوكلاء المحليون للمستثمرين الأجانب. كما أن التنمية العربية ستتعرض للانكشاف بدرجة كبيرة مع الأزمات الخارجية، وستتأثر بالاجراءات التي تتخذها المراكز الرأسمالية. وفضلاً عن ذلك، ستؤدي الاستثمارات الأجنبية المكثفة الى سيطرة الأجانب على الاقتصاد العربي، وممارستهم نفوذاً اقتصادياً وسياسياً متزايداً، والى تفاقم اضعاف الهوية العربية.

أما فيما يتعلق بالآثار الخاصة بالمشروعين الأوسطي والمتوسطي، فأي منهما سيؤدي في حال تطبيقه الى تفاقم تفكك النظام العربي، والى الحيلولة دون قيام درجة يعتد بها من التكامل الاقتصادي العربي الجزئي والكلي، مما سيؤثر سلبياً في الأمن القومي العربي وفي مستقبل التنمية العربية. كما أن تفكك النظام العربي، وبخاصة في حقل الأمن القومي، سيحول دون تمكن الأقطار العربية النفطية من استعادة السيطرة على أسعار نفطها، ففقدان هذه الأقطار لتلك السيطرة منذ عام ١٩٨٥ ساهم الى حد بعيد في انخفاض أسعار النفط

الحقيقية والنقدية، وأدى بالتالي الى تباطؤ النمو الاقتصادي العربي.

وباختصار ـ وبالاضافة الى المحاذير المبدئية الأصلية ـ لا معنى لقيام كتلة اقتصادية شرق أوسطية أو كتلة متوسطية أوروبية إلا إذا تضمنت حرية انتقال قوة العمل البشري بين الدول الأعضاء. وهذا الانتقال غير ممكن بدرجة فعالة إلا بين أقطار متجانسة حضارياً أو ثقافياً، أي بين الأقطار العربية.

٤ ـ ما العمل؟

مما سبق يتضح أن هناك «استمرارية» لمظاهر الأزمة التي تواجه التنمية العربية والتي تتمثل في نسبة نمو منخفضة، وفي تراجع كبير على صعيد العدالة الاجتماعية، وفي وجود عدة أنماط من التبعية تؤدي الى ارتهان القرار العربي لصالح قوى أجنبية. وللخروج من الأزمة يتعين اتخاذ عدة اجراءات على المستويين القطري والقومي.

فعلى المستوى القطري يتعين اتخاذ عدة اجراءات: **أولها**، التراجع عن الاندفاع في الخصخصة وحرية الأسواق وعن الانفتاح الكبير على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية، **وثانيها**، اعطاء القطاع العام، حيثما تتطلب عملية التنمية، الدور الأكبر والرائد في عملية التنمية شريطة اخضاعه للمحاسبة الديمقراطية، إذ انه أقدر، في كثير من الأقطار العربية، على تحقيق تنمية أفضل وتتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية وإشباع حاجات الناس الأساسية، **وثالثها**، اعطاء القطاع الخاص دوراً مناسباً وتوجهه نحو اقامة مشاريع منتجة واخضاعه للرقابة التمويلية وازالة الاعفاءات الضريبية الممنوحة له. كما يتعين في هذا المجال تحجيم الفعاليات الطفيلية، **ورابعها**، اللجوء في ادارة الاقتصاد وتوجيهه نحو التنمية المرغوبة الى مزيج من التخطيط والأسواق المنظمة، **وخامسها**، اطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد والرشوة والعمل لاصلاح الإدارة والأداء الحكومي في البلدان العربية وتحصين الدولة من محاولات الاختراق الأجنبية أو الطفيلية على حساب المال العام.

أما على المستوى القومي فيتعين اتخاذ عدة اجراءات: **أولها**، اقامة كتلة اقتصادية عربية قد تكون في البداية محدودة العضوية على أن يفتح المجال لبقية الأقطار العربية للانضمام اليها لاحقاً. ولتحقيق هذا الهدف يجب تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤، والذي هو بالفعل قرار اقامة منطقة تجارة حرة، وتعديله ليصبح فعلاً قرار سوق مشتركة، **وثانيها**، دعم السوق العربية المشتركة، ودعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة عبر اقامة مشاريع تنموية تكاملية تخلق تكاملاً في البنية الانتاجية العربية، **وثالثها**، عدم الركون في اقامة هذه الكتلة الى الأنظمة العربية فحسب، فمعظمها تتقاعس في هذا المجال، بل يجب الاعتماد أيضاً على الضغوط الشعبية وعلى انتشار الديمقراطية وعلى توسيع وتعميق ثقافة الوحدة العربية، **ورابعها**، تبني الكتلة الاقتصادية العربية استراتيجية التنمية المستقلة.

وستؤدي الكتلة الاقتصادية المقترحة الى انعاش التنمية العربية عبر اتساع السوق العربية وعبر اقامة المشاريع الانمائية التكاملية. وستتمكن بدرجة أكبر من اقامة صناعات ثقيلة، وبخاصة في مجال التسلح، وتخفف بدرجة معتبرة من سوء التوزيع ومن حدة التبعية التي يعاني منها الوطن العربي، كما ستدعم المركز التفاوضي العربي في النظام الاقتصادي الدولي.

ومن الواضح أن العمل لاقامة هذه الكتلة يتضمن أن يكون من أهداف التصحيح الهيكلي، ليس المزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وإنما تحقيق تكامل اقتصادي عربي، وتنمية أفضل تتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية.

سابعاً: العلوم والتقانة

من الملاحظ ان اقتصاد الأقطار العربية تهيمن عليه قطاعات ثلاثة هي: التشييد والنفط والزراعة. والاستثمار الأكبر هو في التشييد، إذ يبلغ مجموعه نحو ١٢٠ مليار دولار سنوياً. وتستورد الأقطار العربية سنوياً من خدمات التشييد مقدار ٦٠ إلى ٧٠ مليار دولار. أما صناعة النفط العربية فيبلغ عمرها أكثر من مائة وعشرين عاماً، ولم يزل العرب يستوردون مدخلاتها الفنية المطلوبة كلها تقريباً. وتتباين النفقات على هذه الواردات، حيث تتراوح بين عشرين إلى أربعين مليار دولار سنوياً. وقطاع الزراعة العربي هو أكبر المستخدمين لليد العاملة. وتستورد الأقطار العربية من المنتجات الزراعية ما تبلغ قيمته نحو عشرين مليار دولار.

تمتلك الأقطار العربية القوى البشرية المهنية اللازمة لتطوير القدرات المطلوبة في قطاعات التشييد والنفط والزراعة. ولكن الحكومات العربية لم تطور ما هو ضروري من الخدمات المالية وتأمين الأخطار وأنظمة العلوم والتقانة الداعمة لكي تمكن المقاولين والاستشاريين العرب من المنافسة. إن المكاتب العربية لا تستطيع التنافس إقليمياً على مستوى المشاريع الضخمة من دون وجود مثل هذا الدعم.

١ ـ الحال الحاضر

لم يحدث تغيير في مواقف المواطنين نحو سياسة العلوم في الأقطار العربية خلال عام ١٩٩٦. ففي الاسكان لم يزل يترتب على هذه الأقطار أن تضع التشريع المناسب لتنفيذ المبادىء والمستويات الخاصة بالتشييد، مثلاً في ميدان الحماية من الزلازل. إن معظم الأقطار العربية تقع في مناطق زلزالية ناشطة؛ وتملي المصلحة الذاتية على المجتمع والحكومات تبني التقانة الخاصة بالانشاءات المأمونة العواقب. ففي خلال عام ١٩٩٦ انهارت بنايات متعددة في عدد من المدن العربية، مما أدى إلى حدوث وفيات ووقوع اصابات مختلفة، نتيجة لانتهاك الأنظمة القائمة. وفي مدينة عربية كبيرة واحدة هناك ما يقدر بسبعة آلاف مالك عقاري لم يطبقوا قواعد الأمان في البناء عن طريق الرشوة

والمحسوبية. ونتيجة لذلك يقدر أن هناك سبعمائة ألف مواطن في تلك المدينة معرضون للأخطار من جراء تلك الانتهاكات.

إن التقانة الصناعية معقدة ويعتمد اكتسابها على مشاركة منظمات كبيرة. وعلى الرغم من ان بعض الشركات العربية هي اليوم من بين أكبر الشركات في العالم، إلا أنها يندر أن تشارك في نقل التقانة. ويلاحظ هذا، أكثر ما يلاحظ، في ميادين النفط والفوسفات والتشييد والشحن البري والاتصالات.

إن ما يسمى بالتقصي الانتقائي لمناشىء الخدمات الأساسية في العالم (Outsourcing) لم يصل أمره بعد إلى الوطن العربي. ولهذا التقصي الانتقائي تأثير مضاعف في الاقتصاد: إنه يخفض كلفة الخدمات المنتقاه على الشركة المضيفة الأصلية، ويزيد من فرص الحصول على مثل هذه الخدمات بالنسبة إلى باقي الاقتصاد، ويولد أعمالاً جديدة، ويسهم في تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

٢ ـ البحث والتطوير في الوطن العربي

لا توجد بيانات جديدة عن نفقات البحث والتطوير منذ عام ١٩٩٢، حيث قدرت آنئذٍ بنحو ٦٠٠ مليون دولار. إن هذا هو أقل من ٠,١٤ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، وهذا المعدل هو من أدنى المعدلات في العالم الثالث.

وفي عام ١٩٩٦ أسهم علماء الأقطار العربية بنحو ثمانية آلاف بحث علمي لمجلات عالمية محكمة. إن هذا أكثر مما أنتج في البرازيل، ويعادل ٦٠ بالمئة مما أنتج في الصين، و٥٠ بالمئة مما أنتج في الهند، و٣٠ بالمئة أكثر مما أنتج في كوريا الجنوبية خلال السنة ذاتها. كانت هناك زيادة قدرها تسعة عشر ضعفاً في انتاج البحوث العربية خلال الثلاثين سنة الماضية، في حين زاد ما أنتج منها في الكويت والسعودية منذ عام ١٩٦٧ بمقدار مائتي ضعف. إن معدل انتاج البحوث بالنسبة إلى الفرد الواحد من السكان في كلا القطرين يضاهي المعدل السائد في أقطار النمور الآسيوية.

إن أقطار مجلس التعاون الخليجي (يبلغ سكانها زهاء ٥ بالمئة من سكان الوطن العربي) هي الآن الميدان الرئيسي للنشر في الوطن العربي، بل إن هذه الأقطار فاقت، في عام ١٩٨٩، مصر [يبلغ سكانها ٢٠ بالمئة من سكان الوطن العربي] وذلك للمرة الأولى. وقد أربك غزو الكويت في عام ١٩٩٠ موضوع البحث والتطوير، مما سبب انتكاساً محتوماً. وبحلول عام ١٩٩٣ أصبح مجلس التعاون الخليجي مساوياً لمصر مرة أخرى. ومنذ ذلك الحين كانت أقطار المجلس في المقدمة. لقد زاد انتاج السعودية في النشر من نحو ٥ بالمئة من انتاج مصر في عام ١٩٧٥ إلى ٧٠ بالمئة منه في عام ١٩٩٥.

وتعتبر الكيمياء التطبيقية أنشط الميادين العلمية في حقل البحوث في معظم الأقطار العربية، وكذلك الطب. والهندسة المدنية هي التقانة المطلوبة في المنطقة على أوسع نطاق،

ومع هذا فإنها لا تولى في البحوث إلا أقل القليل من الاهتمام.

وهناك قليل من النشاط في حقل البحث والتطوير خارج الجامعات، وأقل حتماً من ذلك داخل المنظمات الصناعية. والاستثناءان الرئيسيان هما مركز البحوث القومي في مصر ومعهد البحث العلمي في الكويت. وكانت نسبة المنشورات الناشئة من التعاون مع علماء غير عرب هي: ٣٢ بالمئة بالنسبة إلى مصر؛ ٩٢ بالمئة بالنسبة إلى الأردن؛ ٤٢ بالمئة بالنسبة إلى السعودية؛ ٧١ بالمئة بالنسبة إلى الجزائر؛ ٧٢ بالمئة بالنسبة إلى المغرب؛ أما في تونس فقد ارتفعت هذه النسبة من ٢٩ بالمئة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ بالمئة في عام ١٩٩٥. ويبدو أن الجماعة العلمية المغاربية ما فتئت تندمج اندماجاً عميقاً بالجماعة العلمية الأوروبية. وفيما عدا بعض الزيادة في أعداد العلماء المصريين فى أقطار مجلس التعاون الخليجي، لا يوجد تعاون ملحوظ بين العلماء العرب، كما لا يوجد أي نقل جاد للعلم والتقانة في داخل العربية أو فيما بينها.

ويبدو الفارق في النشاط العلمي مع أقطار العالم الثالث كالصين والهند والبرازيل، في قيام هذه الأخيرة بتأسيس منظومة قومية لنقل المعرفة واستغلالها في أرجاء القطر برمته بينما لم يجر تطوير مثل هذه المنظومة في الوطن العربي.

كذلك فإن مشاركة العلماء في مؤتمرات متخصصة محلية ودولية تعتبر ذات أهمية بالغة للتقدم العلمي. وتشير البيانات المحدودة المتاحة إلى أن العلماء العرب لا تتاح لهم سوى فرص قليلة للقاء زملائهم العلماء في داخل الوطن العربي أو خارجه.

٣ ـ تطورات دولية في العلوم والتقانة

حدثت تطورات دولية كثيرة في العلوم والتقانة خلال عام ١٩٩٦، وسيكون لكل منها في النهاية تأثير في الوطن العربي. لقد جرى، منذ نهاية الحرب الباردة، تكريس معظم طاقة الأقطار الصناعية لتسريع التغيير العلمي والتقاني في العلوم الأساسية، وفي علوم الحاسوب، وفي الاتصالات ووسائل الاعلام، وفي التقانة الحياتية، وفي التحسينات في أنظمة النقل. كذلك تبذل جهود كبيرة لرفع كفاءة الادارة. ويزداد الاهتمام بالبيئة في وقت تنشر فيه تقارير عن طبقة الأوزون، وعن انتاج ثاني أوكسيد الكربون وعن العواقب الصحية والطبية للتلوث. كذلك كان التقدم مستمراً في سلسلة واسعة من التقانات: من اكتشاف مواد جديدة (أبرزها الاكتشاف الحديث نسبياً لشكل جديد من الكربون يدعى فلورين) إلى أنماط جديدة من الرقائق (Chips) ووسائل خزن الذاكرة. إن تطبيق هذه الأنواع من التقدم يبشر بالتسريع في تطوير الحاسوب، وكذلك في تصميم السيارات التي تستخدم الهايدروجين وقوداً.

وبزيادة متوسط عمر الانسان أخذ اهتمام الباحثين والشركات الصيدلانية يتحول أكثر فأكثر إلى السرطان وأمراض الجهاز العصبي. إن الاحتمال القاضي بأن بعض أمراض القلب قد يسبب نوعاً من البكتريا أخذ يحدث ضجة في الحقل الطبي.

وما فتئت العلوم الأساسية، من الفلك إلى الرياضيات، تحظى بالاهتمام؛ والبحوث الجارية في هذه الحقول قد ولدت اكتشافات جديدة هامة. إن علم الفلك يتقدم تقدماً كبيراً نتيجة للاستثمارات الضخمة في علم الفلك القائم على الأقمار الصناعية (مثل تلسكوب هابل) والتحسينات المتواصلة في التلسكوبات الأرضية.

وحتى في ميدان التاريخ استطاعت شركة بريطانية التوصل إلى فكرة مجزية تتلخص في أن تبيع للعرب «تاريخهم». فهذه الشركة تجهز نسخاً من الوثائق الرسمية البريطانية، التي اختيرت على نحو غير علمي وبشكل يكاد يكون عشوائياً، والتي تتعلق بالدول العربية. وبهذه الطريقة أخذت بعض الأقطار تضع على رفوفها مجلدات عديدة جلدت تجليداً فاخراً باهظ التكلفة، بدلاً من قيامها ببحث تاريخها ودراسته. وهكذا فإن نماذج المشاريع الكاملة «تسليم المفتاح» قد امتدت لتشمل معرفة المرء بذاته.

٤ ـ تعمق التبعية التقنية العربية

إن الهوة التقنية بين العرب وبقية العالم آخذة في الاتساع المستمر سنوياً. ففي خلال المائة سنة الماضية تزايد معدل التعقيد في منظومات العلوم والتقانة التي يقوم عليها التغيير التقاني تزايداً كبيراً. والهوة القائمة بين الأمم تمليها من ناحية نشاطاتها الاقتصادية والصناعية، ويمليها من ناحية أخرى مستوى البحث والتطوير الذي يقرر أساساً القدرة على انتقاء التقانة والابداع فيها وتطويعها ونقلها وتراكمها وتطبيقها بفاعلية، ويقرر في النهاية اكتسابها. أما الولايات المتحدة فتخصص لذلك ١٢٠ مليار دولار (أي نحو ٣٠٠ ضعف على أساس نصيب الفرد الواحد). وهذا التباين يعطينا مقياساً ليس فقط للهوة القائمة اليوم، بل يعطينا مقياساً لمعدل اتساع هوة التقانة الحاضرة. وهكذا تستمر حالة اقتصادات الدول العربية على وضعها الذي كانت عليه في أواسط الثمانينيات. والأمر الذي يؤبد العقبات أمام التغيير هو هيمنة الريع الذي يبتغي تحقيق ثقافة سياسية. كذلك فإن الصلة بين العلوم والتقانة وبين الاقتصاد تتحقق من خلال المكاتب الاستشارية ومكاتب المقاولات التي تقوم بخدمة الصناعة والبنية التحتية من جهة، ومن خلال المحركات المختلفة للنشاط الاقتصادي من جهة أخرى. إن الحكومات العربية، وكذلك المؤسسات العامة والخاصة وشبه الحكومية تلجأ كلها إلى خدمات الشركات الأجنبية من دون أن تنظر جدياً في مسألة نقل التقانة.

ثامناً: الديمقراطية وحقوق الانسان

ظلت عوامل الاستمرار، تطبع الصورة العامة لحالة حقوق الانسان والمسار الديمقراطي في الوطن العربي خلال العام ١٩٩٦. فقد ظلت الضمانات الدستورية والقانونية محجوبة اما بقرارات الغاء أو تجميد، أو بقوانين الطوارئ المفروضة رسمياً أو عملياً في عدد من البلدان العربية. ولم تسهم التعديلات الدستورية والقانونية التي أجرتها

ست بلدان عربية خلال العام في تقديم أي دعم جوهري لضمانات حقوق الانسان فيها رغم ما قد تكون قدمته من عناصر ايجابية في بعض المجالات.

كذلك استمر المسار العام لممارسة الحقوق والحريات الأساسية باتجاه التدهور تحت وطأة الاجراءات القمعية التي لجأت اليها بعض الحكومات في مواجهة الحركات الاحتجاجية على رفع أسعار الضروريات، أو الحركات المطلبية، وربما بدرجة أكبر تحت وطأة «مثلث العنف» الذي تجذر في الساحة العربية بالصراع بين الحكومات والمعارضة المسلحة في عدة مواقع، وبينها وبين الجماعات السياسية «الاسلامية» في مواقع أخرى، وبالتدخل الأجنبي العميق تحت شعارات حقوق الانسان والاغاثة من ناحية ثالثة.

١ ـ ممارسة الحقوق الأساسية: نمط ثابت من الانتهاكات

وقد شهدت أعمال العنف أبعاداً خطيرة في عدة مواقع، فشهد **العراق** موجة جديدة من أعمال العنف في كردستان بين الحزبين الكرديين الرئيسيين أفضت الى طلب الحزب الديمقراطي الكردستاني تدخل القوات العراقية، الذي أفضى تدخلها بدوره في ٣١ آب/أغسطس الى تدخلات اقليمية ودولية كان أبرزها القصف الصاروخي الامريكي للعراق في أيلول/سبتمبر، وتوسيع نطاق الحظر الجوي على الطيران العراقي، الذي تفرضه قوات التحالف الى جنوب خط العرض ٣٢ درجة جنوباً، كما أفضت هذه التطورات الى خسائر جسيمة في الأرواح، ورافقتها انتهاكات متبادلة من جميع الاطراف، منها القصف العشوائي للمناطق المدنية، والاعدام خارج القانون، وقتل الأسرى، وتخريب المنشآت، كما أدت الى تدفقات جديدة لعشرات الآلاف من اللاجئين الذين تشردوا داخل شمال العراق أو لجأوا الى ايران.

كذلك شهدت المواجهة العسكرية في **السودان** أبعاداً جديدة خلال العام ١٩٩٦ باعادة صياغة التحالفات العسكرية بين أطراف الصراع باتفاق الحكومة مع فصيلين في حركة التمرد في الجنوب فى نيسان/ ابريل من ناحية، وتحالف المعارضة «الشمالية» مع جيش تحرير الشعب السوداني في نهاية العام من ناحية أخرى، وفتح جبهة جديدة في الشرق لعمل المعارضة المسلحة للنظام، في الوقت الذي استمرت فيه العمليات العسكرية في الجنوب.. وقد أفضت هذه التطورات الى اتساع نطاق أعمال العنف والعنف المضاد، كما رافقتها خسائر كبيرة في الأرواح، وتشرد آلاف من المواطنين في مناطق العمليات، وحذرت منظمات الاغاثة من كارثة انسانية تواجه عشرات الآلاف في مناطق لعمليات.

وفي **الصومال**، لم يفض غياب واحد من أبرز القيادات المتصارعة وهو الجنرال محمد فارح عيديد، الذي توفي في مطلع آب/أغسطس متأثراً بقذيفة طائشة، الى تعديل خريطة الصراع، فعين حزب المؤتمر الصومالي الموحد نجله حسين عيديد خلفاً له وتعهد بأنه سيقضي على خصوم والده في الداخل والخارج، وتجاهل دعوات بعض القوى المنافسة بوقف اطلاق النار واجراء حوار لتحقيق الأمن. واستمر ركود مساعي المصالحة

الوطنية، وأخفقت مبادرة جمعت ٢٦ فصيلاً بمساعدة أثيوبيا في نهاية العام في تحقيق نتائج ملموسة نحو انهاء القتال وتحقيق المصالحة بسبب مقاطعة بعض الفصائل الرئيسية، واستمرت الاشتباكات بين الفصائل المتحاربة.

كذلك استمرت الصراعات بين الحكومات والجماعات السياسية «الاسلامية» تمثل بؤرة حادة للانتهاكات، سواء بأعمال القتل المتبادلة أو ما يرافقها من اجراءات قمعية، كما استمرت **الجزائر** تمثل أخطر مراكز هذا الصراع وأشد بؤره حدة، ورغم استمرار ادعاء الجهات الأمنية بتحسن الحالة الأمنية، على نحو ما درجت على ترديده منذ خمس سنوات، فقد استمرت عمليات القتل العمد والاعدام خارج نطاق القضاء والاختطاف والتهديد بالقتل تمثل جزءاً لا يتجزأ من الواقع اليومي في الجزائر. واستمرت المبادرة السياسية قائمة على تكريس نتائج المبادرات الأمنية وليس تجاوزها، وجاءت التعديلات الدستورية موضع انقسام في التقييم بين فريق يراها خطوة لانهاء الصراع، وآخر يراها خطوة باتجاه تكريسه.

أما **مصر** التي انخفضت فيها أعمال العنف عن العام السابق، فقد وسعت الحكومة فيها من نطاق المواجهة مع التيار الاسلامي ككل وشددت ضغوطها على جماعة الاخوان المسلمين، ورفضت تأسيس «حزب الوسط» الذي يعبر عن تيار اسلامي معتدل، وقدمت بعض مؤسسيه وانصاره لمحاكمة عسكرية، واعتقلت جماعات شيعية، وسنت قانوناً جديداً يحظر اعتلاء المنابر بغير ترخيص من وزارة الأوقاف للسيطرة على الخطاب الديني.

كذلك تعززت المواجهة بين الحكومات والجماعات «الاسلامية» في مواقع أخرى، فتجذرت المواجهة التي بدأت في العام السابق بين السلطات **الليبية** والجماعات الاسلامية، وشهدت عدة مدن ليبية مواجهات دموية راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى، كما اعلنت السلطات **السعودية** القاء القبض على مرتكبي حادث تفجير مقر البعثة الامريكية لتطوير الحرس الوطني في الرياض، وبث «تلفزيونها» اعترافات لأربعة شبان من «العرب الافغان»، كما أعلنت عن احباط محاولة تهريب مواد متفجرة، وشهدت عملية تفجير جديدة في الخُبر استهدفت العسكريين الامريكيين.

من ناحية ثالثة، استمرت الاعتداءات العسكرية الأجنبية، تمثل مصدراً متزايداً لانتهاك الحق في الحياة على الساحة العربية، فاستمرت الاعتداءات الاسرائيلية على **الجنوب اللبناني**، التي بلغت ذروتها بعملية «عناقيد الغضب»، بما تمخض عنها من مذابح واسعة للمدنيين في قرى قانا والنبطية والمنصوري وغيرها. كما شهدت **سوريا** عمليات اعتداء وتخريب.

ولعل ما يستوجب التوقف عنده هو حال الآلاف المعتقلين الفلسطينيين في السجون الصهيونية والذي لم تنفع في إطلاقهم كل الاتفاقات المعقودة مع سلطات الحكم الذاتي. كذلك حال المئات من الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي وقد مضى على بعضهم محتجزين حوالى العشرين سنة، كما استمر احتجاز بعضهم الآخر

سنوات بعد انتهاء آجال الأحكام الصادرة بحقهم من قبل المحاكم الاسرائيلية.

٢ ـ ممارسة الحريات الأساسية: تراجع مطرد

وكذلك شهد العديد من البلدان العربية انتهاكات جسيمة للحق في الحرية والأمان الشخصي، وجرى احتجاز آلاف المعتقلين السياسيين تعسفياً بتجاوز القوانين الوطنية والمعايير الدولية، وتزايدت الشكوى من اساءة معاملة السجناء والمحتجزين، وتحول التعذيب الى ممارسة منهجية في مراكز الاحتجاز والسجون في عدد من البلدان العربية، ومات العديد من الضحايا من جراء التعذيب، وتقاعست السلطات عن اجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في معظم شكاوى التعذيب.

كذلك استمر اهدار ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية بالتوسع في احالة المدنيين الى القضاء العسكري، أو الأخذ بأشكال من القضاء الاستثنائي، اذ استمرت محاكم أمن الدولة العليا والعرفية والخاصة في عدد كبير من البلدان العربية، وجرى اهدار شروط العدالة في عشرات القضايا بدءاً من اهدار حقوق المتهمين، الى انتهاك حقوق الدفاع، الى الاستناد الى اعترافات نتيجة الاكراه.

كذلك شهدت الحريات الأساسية انتهاكات جسيمة في العديد من البلدان العربية، فاستمرت انتهاكات حرية الرأي والتعبير، وشمل ذلك وقف صحف وتوقيف صحفيين، واحالة بعضهم الى المحاكمة، وتعرضت مقار صحف عربية لاعتداءات، كما تعرض صحفيون لاعتداءات بدنية، وإن كانت قد خفت موجة اغتيالات الصحفيين في الجزائر. ودارت أبرز المواجهات حول حرية الرأي والتعبير حول قانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ في مصر، وحقق الصحفيون المصريون بمساندة الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني انجازاً باسقاطه، وجرى استبداله بقانون أفضل نسبياً. كما دارت مساجلات مهمة حول تطبيقات قانون الاعلام المرئي والمسموع في لبنان، وفرض الرقابة المسبقة على النشرات الاخبارية المعدة للبث الفضائي، والتي أصبحت محوراً لمعركة سياسية حول الحريات.

أما ممارسة حرية التنظيم والعمل الحزبي، فقد استمرت القيود الواردة عليها تتراوح بين الحظر القطعي في بعض البلدان العربية، أو التقييد الصارم في بعض منها، أو تعرّضه لضغوط إضافية في البعض الآخر.

٣ ـ الحق في المشاركة وتطور الممارسة الديمقراطية

أما المسار الديمقراطي، فلم يشهد سوى دورية الانتخابات التي تجري حيثما وجدت وفق اجراءات قانونية وادارية تعتمد مبدأ الاستبعاد لقوى أو فئات وتقلل من شأن صناديق الانتخابات ومن شأن القانون. وقد شهد العام ١٩٩٦ اجراء انتخابات رئاسية في اثنين من البلدان العربية، واجراء انتخابات نيابية في ستة منها، وحل المجالس الشعبية المحلية بحكم قضائي في احداها.

وقد جرت الانتخابات الرئاسية في كل من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، والسودان، وتمت في الحالتين بانتخابات بين اكثر من مرشح وليس باستفتاءات على مرشح وحيد، لكن تمت الأولى تحت سقف اتفاق «أوسلو» الذي يستبعد فلسطينيي الشتات، ويتعرض لمقاطعة بعض القوى المعارضة، وتمت الثانية في ظل تغييب التعددية الحزبية والتقييد الصارم لحرية الرأي والتعبير، وفي ظل قوانين انتخابية لا تتيح تكافؤ الفرص، ولم تشهد في الحالتين تنافساً حقيقياً «لمرشحي الاستمرار» وفاز الرئيس عرفات بنسبة ٨٨,١٠ بالمئة، والرئيس البشير بنسبة ٧٥,٧ بالمئة.

أما الانتخابات النيابية، فقد جرت في فلسطين والسودان والعراق والكويت ولبنان وموريتانيا، وقد زامنت في الحالتين الأوليين انتخابات الرئاسة وعانت من العيوب التي سبقت الاشارة اليها. كما عانت في العراق من قانون انتخابي يكرس هيمنة الحزب الحاكم، وتمت في الكويت باستبعاد المرأة والبدون وفئات من المتجنسين، وجرت في لبنان في ظل قانون أقر قبل وقت وجيز من اجراء الانتخابات وتعرض لانتقادات واسعة لإخلاله بالمساواة، وتبادلت أحزاب الحكومة والمعارضة في موريتانيا اتهامات غليظة بالتزوير وتزييف النتائج. وفي كل الأحوال فقد اسفرت نتائج الانتخابات عن اعادة انتاج النخب السياسية نفسها وتكريس مجلس «اللون السياسي الواحد»، مع تعديلات طفيفة في بعض الحالات.

وعلى المستوى المحلي فقد قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر في ٣ شباط/ فبراير ببطلان تشكيل المجالس الشعبية المحلية طبقاً لقانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بقواعد تنظيم الانتخابات لهذه المجالس لعدم دستوريته، اذ ينحاز لصالح المدرجين في القوائم الحزبية على حساب المرشحين المستقلين رغم تساويهم في الحقوق السياسية طبقاً للدستور. وعلى ذلك تم وقف العمل في المجالس المحلية وتشكيل لجان لادارة المسائل الضرورية، وتعديل القانون ليتوافق مع الدستور، كما تقرر اجراء الانتخابات في نيسان/ ابريل ١٩٩٧. وتعد هذه هي المرة الرابعة التي تحل فيها مجالس تمثيلية في مصر لتأسيسها على قوانين غير دستورية.

٤ ـ حصاد مناطق الكوارث الكبرى: العراق وفلسطين

أما مناطق «الكوارث» في العراق وفلسطين، فقد كشفت المصادر الوطنية والدولية هذا العام أرقاماً مفزعة عن حجم الضحايا الذين سقطوا من جراء استمرار حصار التجويع المفروض على الشعب العراقي لستة أعوام على التوالي، فأشارت تقارير عراقية الى وفاة مليون شخص من جراء الحصار منذ فرضه في العام ١٩٩٠، نصفهم من الأطفال. وأيدت تقارير دولية التقديرات الخاصة بضحايا الحصار من الاطفال، كما قدرت منظمة يونيسيف وفيات الاطفال بنحو ٤٥٠٠ طفل شهرياً. كما سجلت التقارير الدولية المتخصصة تدهوراً اضافياً في الحالة الغذائية والصحية للشعب العراقي.. ولكن أمكن في

نهاية العام بدء شحن صادرات البترول العراقي في اطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي توصلت اليه الحكومة مع الأمم المتحدة، مما يسمح بتحسين امدادات الغذاء والدواء، لكن جاء الاتفاق - كما هو معلوم - بشروط ثقيلة، فيما تتزايد المخاوف من استخدامه من جانب الولايات المتحدة وحلفائها في تفادي الضغوط الدولية الانسانية للحيلولة دون رفع الحصار.

أما حقوق الشعب الفلسطيني، فقد تعرضت لانتكاسة اضافية بوصول تكتل الليكود الى الحكم في أيار/مايو حيث عرقل «اعادة الانتشار» في الخليل والضفة، وأصر على اعادة التفاوض على ما سبق الاتفاق عليه، وفرض اتفاقاً اكثر غبناً على حقوق الشعب الفلسطيني من سابقه، في الوقت الذي زادت فيه سلطات الاحتلال من اجراءاتها القمعية بقتل قيادات المقاومة، واستخدام القوة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات، وقتل المدنيين، والتوسع في الاعتقالات وتعذيب المعتقلين واغلاق الضفة والقطاع. كما اندفعت بشكل محموم في تكثيف الاستيطان وتهويد القدس.

ومن المؤسف ان مناطق الحكم الذاتي شهدت بدورها انتهاكات جسيمة خلال العام من جانب السلطة الفلسطينية، جاء بعضها في اطار الضغوط الاسرائيلية لاعمال الشروط التعاهدية المتعلقة بالأمن، وجاء بعضها بتجاوز الاجهزة الأمنية الفلسطينية حيث توفي نتيجة التعذيب أكثر من مواطن فلسطيني.

وإجمالاً ينطوي تطور حقوق الانسان في الوطن العربي خلال العام ١٩٩٦ على نذر تدهور جسيم في عدد من المواقع خلال العام الجديد، وبخاصة في مواقع الأزمات الكبرى، فحقوق الشعب الفلسطيني مرشحه لمزيد من الضغوط، وبالمثل سوريا ولبنان اللتان تلقتا بوادر هذه الضغوط جراء التمسك بمبدأ تحرير كامل التراب الوطني وحق المقاومة اللبنانية في العمل في المناطق المحتلة بتعرضهما للهجمات العسكرية وأعمال التخريب التي تطال المدنيين. أما السودان الذي كان يعاني من أزمة حريات في الشمال وحرب أهلية في الجنوب، فقد أصبح مرشحاً بدوره لكارثتين على الأقل باحتمالات امتداد الحرب الأهلية الى الشمال، والتي بدأت بوادرها بفتح «الجبهة الشرقية» وبانتشار المجاعة في مناطق العمليات العسكرية، فيما يحذر بعض السياسيين السودانيين من مخاطر «الصوملة».

وفي الوقت الذي يتأهب فيه عدد من البلدان العربية لفتح ملف الخلافة وفي غياب أسس دستورية وتقاليد راسخة للمشاركة وتداول السلطة، تبدو مخاطر حدوث نزاعات اضافية واردة في مواقع أخرى بين النموذجين «البحريني» و«الجزائري».

وتنطوي هذه المخاطر على تداعيات جسيمة على حقوق الانسان والديمقراطية في عدد من البلدان العربية في غياب روح المبادرة، وسيادة النزعات نحو إنكار الآخر، وتجذّر المواقف الحدية لبعض الحكومات والقوى السياسية والاجتماعية المتصارعة، ويبدو أن بعضها لا يمكن تفاديه في المدى القصير، وفي بعض المواقع، لكن جسامة المخاطر

تفرض بدورها ضرورة المحاولة لتجنّب هذه المنزلقات.

خاتمة

ليس هناك أدق في وصف «حال الأمة» ولا أوفى، ونحن على أعتاب «ألفية» جديدة، من متابعة مسيرة كل من «المشروع الصهيوني» من ناحية، و «المشروع القومي» من ناحية أخرى، على مدار القرن الماضي.

ففي مثل هذه الأيام، من مطلع عام ١٨٩٧، عقد نفر من غلاة الصهاينة «المؤتمر الصهيوني الأول»، في مدينة بال بسويسرا. وفي ختام اجتماعاته، أعلن «هرتزل»، رئيس المؤتمر: «الآن تم تأسيس الدولة اليهودية.. وبعد خمسين عاماً من الآن ـ ١٨٩٧ ـ ستقوم دولة إسرائيل»!!

ومن المنطقي أن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ في نفس الموعد المحدد قبل حوالى خمسين عاماً، جاء محض مصادفة تاريخية. ولكن الأهم أن الوقت لم يمر سدى وإنما كانت هناك جهود جبارة بذلت، على مدار الخمسين عاماً، شهدت تتابع «المؤتمرات الصهيونية»، حتى تم انشاء الدولة الصهيونية. وبعد مضي خمسين عاماً أخرى، مع اكتمال القرن في هذه الأيام من مطلع عام ١٩٩٧، أصبحت تلك الدولة تملك زمام القيادة والسيطرة على المنطقة، وتسعى إلى فرض هيمنتها كاملة.

وعلى مدار القرن نفسه بدأت يقظة «القومية العربية» وأخذ «المشروع القومي» يتبلور في شكل حركة سياسية تستهدف تحقيق «الاستقلال والوحدة»، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. ولكن حصول الأقطار العربية على «الاستقلال» لم يرتبط تلقائياً بقيام «الوحدة»، لأن نجاح القوى الغربية بفرض «التجزئة» على الوطن العربي، قد انتهى إلى تحويل النضال القومي العربي إلى نضال قطري ضيق الأفق في أغلب الأحوال، ثم بدأت مرحلة جديدة ومتميزة نوعياً من الصراع العربي ـ الغربي، في مطلع الخمسينيات والستينيات التي شهدت صعود القومية العربية، بشعاراتها المعروفة في الحرية والاشتراكية والوحدة، ولكنها لم تصمد في سياق «صراع الإرادات».. وبدأ الهبوط سريعاً، حتى اختزل «النضال القومي»، مع نهاية القرن، وتركز حول «شارع» في الخليل.. و «نفق» في القدس!!

ولقد كانت مرحلة «جمال عبدالناصر» وصعود القومية العربية مجرد «لحظة اعتراضية» على شريط الأحداث. وكان خوف الغرب الأعظم من هذه المرحلة الثورية القومية، أن تنجح بكسر خاتم الأزلية عن «العجز العربي»، فتحوله من حالة دائمة الى حالة عابرة، لأن في نجاحها انهياراً لحجة «واقعية» الغرب التي يبني عليها كل توجهاته في المنطقة وكل مشروعاته، وعلى رأسها «المشروع الصهيوني». لقد كان ما يشغل الغرب، وما يزال، هو افهام الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الغربي مستحيل، حتى لو حقق نجاحاً في بعض المراحل، وأن الحاكم الذي يحاول تعبئة الجماهير وراء مصالحها وطموحاتها المعادية للمركب الامبريالي ـ الصهيوني، إنما «يورطها» في السير على طريق مسدود. وحققت ضرباته المتتالية

أهدافها ـ حتى الآن ـ وتدافع الجميع ـ مرة آخرى ـ ناحية ذلك «الحل الوسط التاريخي». وبعد أن كان أحد طرفي المواجهة (اسرائيل) داخل نطاق «النظام الاستعماري العالمي»، والطرف الآخر (الدول العربية) تنتمي الى حركة التحرر العالمية ضد السيطرة الاستعمارية، أصبح «الطرفان» معاً يباشران «الصراع» ويسعيان الى «التسوية» داخل نطاق «المنظومة الرأسمالية العالمية».. وهو نفس الموقف السابق على مرحلة الخمسينيات.

وهكذا لا يكون من المغالاة القول بأن تلك «التسوية» تجيء تسليماً بالأمر الواقع في جملة من النواحي الاساسية المرتبطة بذلك الصراع. ويجوز بالتالي أن نتوقع سلسلة من ردود الافعال على شتى المستويات الفكرية والعملية المرتبطة بالقومية العربية.

إن التناقض مع العدو الصهيوني ـ كما يتأكد أمام الجميع مع خاتمة قرن على طريق إنجاز «مشروعه» ـ هو تناقض أساسي، والعدو يؤكد أيضاً أنه تناقض وجود لا تناقض حدود أو حقوق، بحيث لا بد من أن ينفي أحد الطرفين الآخر أو يفرض عليه هيمنته الكاملة، إذا ما أريد لذلك الصراع «حلاً حقيقياً»! والعدو يدرك هذه الحقيقة جيداً.

لكن بعض العرب لا يفهمون ذلك، ويتصورون أن التنازلات الجزئية هي الطريق الى الحل. والحقيقة أنها ليست طريق الحل إلا على منطق الولايات المتحدة واسرائيل، أي أن كل تنازل جزئي تحصل عليه اسرائيل معناه الاقتراب خطوة من التنازل الكلي. ولقد أعطى العرب «من أجل السلام» تنازلات لم تكن تخطر على بال.. والنتيجة هي ما نراه اليوم، حتى على ألسنة الحكام أنفسهم الذين انخرطوا في «عملية التسوية».

ومن المهم أن يلاحظ أن الخط البياني العربي، ومن ضمنه الفلسطيني ـ وهو الأكثر خطورة ـ شهد انحداراً مستمراً منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى الآن، فيما نجد الخط البياني الصهيوني ظل محافظاً على ذات الاتجاه، ولم يشهد أي انحدار مهما كان ضئيلاً.. إن الاعتراف والتعايش هو المسألة الاستراتيجية الرئيسية في الصراع العربي ـ الصهيوني.. وفي المسائل الاستراتيجية لا يناور العدو ولا يساوم. أما العرب فقد أخضعوا هذه المسألة المركزية الاستراتيجية للمناورات والتنازلات، بينما العدو الصهيوني يسارع خطاه من أجل «خلق الوقائع على الارض» باستمرار، ولا يتزحزح خطوة واحدة باتجاه إقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ناهيك عن الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة الاخرى. فإذا كان المغتصب سالب الارض وطارد الشعب الفلسطيني من وطنه والمحتل لأراض عربية أخرى، يتمسك بكل هذا الحزم باستراتيجيته وعقيدته، ولا يقبل المساس بها.. فكيف يرضى صاحب الحق والأرض أن تمس ـ وفي الحقيقة أن تنتهك ـ مبادئه الاستراتيجية وعقيدته القومية؟

ولكل ذلك يتضح ـ من جديد ـ أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية الاولى، وأنه ليست هناك أية إمكانية لمواجهة مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة، إلا عن طريق المواجهة الحقيقية، بكل قدرات الأمة وقواها، للمركز الامبريالي ـ الصهيوني، وليس عن طريق «التفاوض» معه.. ولا توهم انتظار مساعدته من أجل «اللحاق» به.

ومعنى كل ما تقدم أن المشروع القومي العربي ـ بعناصره الستة المعروفة ـ أصبح رهناً بمحصلة الصراع العربي ـ الغربي الذي تجري محاولات تسويته على أساس «التحاق» العرب بالغرب، وليس «اللحاق» به. وبالتالي، فإن الحديث عن الإرادة الوطنية، أو التنمية الاقتصادية، أو العدالة الاجتماعية، أو الاستقلال الحضاري، أو الديمقراطية وحقوق الانسان، أو بالطبع، الوحدة العربية ـ الحديث عن كل ذلك الآن يجري في حدود «الممكن»، وهي حدود جد بائسة ويائسة.. وليس توهم «الامكانية»، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط. ومن الواضح أن «حدود الممكن» تضعها الولايات المتحدة، في إطار استراتيجيتها العالمية، باعتبارها القوة الأعظم، وتفرضها إسرائيل، في إطار الاستراتيجيا الصهيونية العالمية، باعتبارها القوة الإقليمية الأعظم!..

وهنا تنبغي الاشارة الى المخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها عمليات التطبيع الجارية مع الكيان الصهيوني، خاصة وقد اخذت في الانتقال من المستوى الرسمي الى المستوى الشعبي، وهو ما سيعرّض الأمة إلى الاصابة بحالة أقرب ما تكون إلى حالات «فقدان المناعة»، لأن التطبيع على المستوى الشعبي، سيعني تغلغل القوى الصهيونية في النسيج الاجتماعي للأمة، لحسم «معركة الوعي والعقل» استناداً إلى زرع أوهام الثراء، بحيث تخلق قاعدة شعبية.. أو على الأقل قاعدة اجتماعية مؤيدة للتسوية.

وفيما يتعلق بهذا الاعتبار الخاص بنمو قطاعات وقوى اجتماعية عربية مستفيدة من التطبيع، تجدر الاشارة الى حرص اسرائيل على فتح قنوات للاتصالات مع رجال الاعمال العرب، وإقامة مشروعات مشتركة، وتعزيز الروابط التجارية معهم، فمن شأن هذه الصلات تأسيس البنية التحتية لعلاقات اسرائيل العربية، وتزويدها بقوة دفع ذاتي، والتقليل من تأثير الخلافات السياسية في سيرها.

وفي هذا السياق ينبغي التوقف مطولاً أمام موقف إحدى الحكومات الخليجية، الذي يراهن على تغير موقف الرأي العام في قطره من مسألة العلاقات مع اسرائيل، عندما تشعر هذه الجماهير بجدوى هذه العلاقات وأثرها في أوضاعها الاقتصادية ومستوى معيشتها، كما صرّح وزير خارجيتها. فهل ستؤتي هذه العلاقات بثمارها حقاً، أم أن اسرائيل ستتمكن من تعميق اعتماد الدولة عليها لحماية مصالحها الذاتية في مواجهة الآخرين، عرباً كانوا أم غير عرب؟

فهل يتضح الآن مدى حاجتنا الى «التفاؤل التاريخي».. رغم حدة ما يمليه علينا «التشاؤم السياسي»؟!

القسم الثاني

الدراسات التفصيلية

للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية

للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦

أولاً: التطورات الدولية

التطورات الدولية

جوزيف سماحة(*)

مقدمة

توجه الناخبون الأمريكيون والروس في عام ١٩٩٦ إلى صناديق الاقتراع وجددوا لكل من بيل كلينتون وبوريس يلتسين، وتحولت كل انتخابات في هذين البلدين إلى مرآة تعكس ما يدور فيهما وكيفية تصورهما لعلاقاتهما مع العالم. في هذه الأثناء كانت دول الاتحاد الأوروبي منهمكة في اجتماعات تبحث في مصير القارة ووحدتها النقدية والمؤسسات الجامعة التي تملكها، ولقد كان عام ١٩٩٦، ومن دون شك، وخلافاً لمظاهر جزئية تقول العكس، عام الحسم في أطلسية الأمن الأوروبي، وهي أطلسية تعزز الوجود الأمريكي في أوروبا.

كذلك كانت الولايات المتحدة حاضرة بقوة على المقلب الآخر من الكرة الأرضية وطرفاً في التوترات الآسيوية الوارثة لعهد «الحرب الباردة».

على الصعيد الاقتصادي لم يشهد العام ١٩٩٦ سوى تأكيد الاتجاهات السابقة: المزيد من العولمة، المزيد من التفاوت، المزيد من الاندفاع نحو سياسة إخضاع الإنسان في كل أرجاء الكرة الأرضية لمنطق الربح.

الانتخابات الأمريكية

كان عام ١٩٩٦ عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحكم الدور الواضح لهذا البلد في شؤون العالم، فإن الأنظار كانت متجهة إلى ما ستسفر عنه المواجهة. لقد كان جلياً، منذ البداية، أن طيف الانتخابات التشريعية النصفية في ١٩٩٤ يخيّم على السباق إلى البيت الأبيض. فقبل سنتين شهدت الولايات المتحدة نوعاً من

(*) نائب رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية.

«الانقلاب الأبيض» تمثّل في فوز كاسح لمرشحي الحزب الجمهوري جعلهم يسيطرون، وللمرة الأولى منذ أربعة عقود، على مجلسي النواب والشيوخ، وذلك على أساس برنامج، «العقد مع أمريكا»، بحيث تبدو «الثورة المحافظة الريغانية» شاحبة أمامه.

وتكمن المفارقة، كما ثبت لاحقاً، أن الرئيس بيل كلينتون كان المستفيد الأول من هذه الموجة العاتية. فمن المعروف عنه أنه قليل المبدئية وشديد التأثر باستطلاعات الرأي العام. ومن المعروف عنه أنه ينتمي، أصلاً، إلى الجناح اليميني في الحزب الديمقراطي، وأن ليبراليته، التي بدت نافرة في السنتين الأوليين من ولايته، لا تعبر عنه بدقة. لقد قرأ نتائج الانتخابات النصفية وكأنها إنذار له واعتراض عليه. ولذلك اتخذ قراراً سريعاً باحتلال موقع وسطي - يميني مراهناً على أن ذلك، وحده، يضمن له الفوز والتجديد. تحرّك، بسرعة، نحو تجديد الصلات بـ «الطبقات الوسطى البيضاء دافعة الضرائب» (وسطى أي غير فقيرة، بيضاء أي ليست من الأقليات، دافعة الضرائب، أي من الشرائح العليا). وكان ذلك يعني، بالنسبة إليه، الذهاب إلى اصطياد الأصوات في معسكر الخصم وتشويش الصورة، المشوّشة أصلاً، عن حزب ديمقراطي يرتكز إلى الأقليات والعمال. وقد ساعده في ذلك أن يسار الحزب مأزوم (جيسي جاكسون يرفض أن ينافسه، روبرت كيندي معتكف) وأن الخط البياني العام يظهر أن هذه الفئات تتعرض لتهميش متزايد وتقل مشاركتها في الحياة العامة وتتوجه، أقل فأقل، إلى صناديق الاقتراع.

بالإضافة إلى ذلك، حدس كلينتون أن هذا الموقع الوسطي - اليميني سيكون شاغراً في هذه المرحلة الحرجة عشية الانتخابات. فالحزب الجمهوري خاضع، بصورة متزايدة، لضغوطات القوى اليمينية القصوى والمنظمة في داخله سواء جرى التعبير عنها بواسطة زعيم الأغلبية في مجلس النواب نيوت غينغريتش أو رموز الأصولية الدينية أو الشخصيات الشعبوية من أمثال بات بيوكانان. وكانت استقصاءات الرأي العام، العزيزة على قلب الرئيس (وكذلك مستشاره الجمهوري ديك موريس) تؤكد له أن الأمريكيين أنفسهم الذين اقترعوا بكثافة لصالح غينغريتش ينفرون منه ولا يرتاحون إلى تطرفه.

التقط كلينتون مزاج الناخب الأمريكي، فتبنى مجموعة نقاط كان يمكن أن تكون برنامجاً رئاسياً لأي جمهوري معتدل. بات من دعاة خفض الضرائب، وتقليص العجز في الميزانية، وإعادة النظر في التقديمات الاجتماعية، وأكثر من التصريحات حول العمل والعائلة والدين، وخاطب الغرائز الأمنية لمواطنيه، وانتقد نظام «التمييز الإيجابي»، ولخص وجهته الجديدة هذه في كلمات ضمّنها خطابه حول حال الاتحاد: لقد ولى زمن الحكومات الكبيرة، أي زمن دولة الرعاية. ولم يكن مفاجئاً أن يصفّق الجمهوريون لهذه العبارة وفي قلبهم غصة: ها هي أفكارهم تنتصر، ولكن هذا الانتصار بالضبط قد يمنعهم من استعادة موقع الرئاسة.

اضطر الحزب الجمهوري إلى زيادة الانزلاق نحو اليمين من أجل أن يحافظ على تمايزه مع الرئيس. ولكن هذا الانزلاق كان مكلفاً. فلقد بدأ الحزب يفقد حججه ضد

كلينتون ويسلحه، بدل ذلك، بحجج كثيرة. وبدأ يطوّر خطاباً أقصى يتضمن أفكاراً من نوع إلغاء وزارات التجارة والطاقة والتعليم، وإجراء خفض دراماتيكي في الدعم الاجتماعي، وإلغاء مئات مشاريع المساعدة للمزارعين وغيرهم، والأشد خطراً من ذلك كله، الإصرار على المس بالتقديمات المرضية للمسنين وللفئات الأكثر فقراً بين السكان.

كان الحزب الجمهوري يحصر نفسه في الدفاع عن الأكثر غنى وثروة، في حين كان كلينتون يتبنى برنامجاً جمهورياً مخففاً ويدعو إلى اقتطاعات اجتماعية أكثر توازناً، ويستطيع، عبر ذلك، أن يخاطب الفئات الوسطى التي هي، وبلا منازع، «صانعة الرؤساء» في الاقتراع.

وعند افتتاح الحملة الانتخابية بدا أن كلينتون متجه نحو فوز مريح، وبما أن لا منافس له ضمن الحزب الديمقراطي فقد احتل موقع الرئاسة من أجل أن يضفي على معركته طابع «المسؤولية» المترفعة عن المهاترات.

في المقابل، لم يفرز الحزب الجمهوري، بسرعة، مرشحاً منافساً. كانت التقديرات تشير إلى أن بوب دول هو الأوفر حظاً لما له من خبرة (٣٥ سنة في العمل التشريعي)، ولقدرته على مخاطبة قطاعات واسعة. غير أن تناقضات الجمهوريين لم تلعب لصالحه. فثمة كتلة قوية ضمن الحزب تريد أن تجعل من منع الإجهاض عنواناً للمعركة، وهي كتلة نافذة إلى حدّ أنها تولت، عملياً، صياغة البرنامج. ثم جاء التحدي من مرشحين آخرين: **أولهما**، والأقل خطراً، هو المليونير ستيف فوربس الذي خاض معركتين: **الأولى** هي تشويه صورة دول عبر الدعايات التلفزيونية السلبية. **والثانية** هي بدعة «الضريبة المسطحة» القاضية بخفض ١٧ بالمئة على الضرائب كلها. المرشح **الثاني** هو بات بيوكانان. وهو أكثر خطراً، إنه كذلك لأنه معتاد على هذا النوع من الحملات. هذا **أولاً**. **وثانياً** لأنه يملك قاعدة منظمة ضمن جهاز الحزب الجمهوري يمكن لها أن تستقطب سائر المتذمرين من تمثيل بوب دول لـ «مؤسسة واشنطن». **وثالثاً** لأنه يملك برنامجاً مخالفاً للخط الوسطي الذي يلتقي عنده المرشحان الرئيسيان. فهو يعلن عداء سافراً للأقليات، السوداء خاصة. وهو يرفض الانفتاح الاقتصادي والعولمة «والغات» و «نافتا». وهو يشن حملة شرسة ضد «الغزو المكسيكي». وهو «انعزالي» يدعو إلى الانسحاب من شؤون العالم ما لم تكن المصالح الأمريكية الحيوية مهددة بصورة مباشرة. وهو يرى في الأمم المتحدة خطراً قومياً، ثم إن له مواقف متشددة في مروحة قضايا تمتد من الصلاة إلى احترام العلم وإلى مكافحة الجريمة والمخدرات... الخ.

بدأت حملة دول متعثرة وتأخر بعض الشيء قبل أن يبرز بصفته الأوفر حظاً في خوض المنازلة الأخيرة مع كلينتون. ولما حسم أمره كانت استقصاءات الرأي العام تقول: إنه يخوض معركة شبه مستحيلة. حاول أن يوظف رصانته، بطولته في الحرب العالمية الثانية، جراحه كجندي، زوجته الرئيسة السابقة للصليب الأحمر، اعتداله، وحتى عمره المتقدم (٧٣ سنة) تحول إلى سلاح انتخابي اسمه الخبرة. لم ينفع ذلك شيئاً. انتقل في

مرحلة مبكرة من الحملة إلى رفع شعار أراد له أن يحدث صدمة: خفض الضرائب بنسبة ١٥ بالمئة إلا أن الأمريكيين وجدوا في ذلك نوعاً من «تربيع الدائرة»، إذ كيف يمكن في آن معاً تخفيض الضرائب (أي إنقاص موارد الدولة) وزيادة ميزانية الدفاع (أي رفع الإنفاق) وفي الوقت نفسه عدم اللجوء إلى رفع الفائدة، وإلغاء العجز وعدم رفع الدين والامتناع عن المس بالتقديمات الاجتماعية؟

ولما لم ينفع السلاح الضرائبي أقدم دول، بعد تردد، على التهجم على شخصية منافسه: التردد، عدم المبدئية، الغرق في فضائح مالية وإدارية وجنسية متعددة، . . . الخ. ردد دول، هنا، ما يعرفه الأمريكيون جميعاً، ولكنه بدا يغالب طبعه ويخرج عن طوره إلى حد أن التهجم ارتد عليه وجعله يبدو مثل رجل طامح إلى الوصول بأي ثمن.

وكانت الطلقة الأخيرة هي قضية المساعدات الأجنبية لحملة كلينتون. وكان يمكن لها أن تؤثر لولا انها فتحت في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات، ولولا أن رذاذها يطال الحزب الجمهوري بقدر ما يطال الحزب الديمقراطي.

وكان أن انتصر كلينتون بفارق مريح، وإن كان أقل كثيراً مما كانت تقدره استطلاعات الرأي العام. ولعل أهم ما يجب استذكاره من معركة ١٩٩٦ هو أن نصف الأمريكيين لم يتوجه أصلاً إلى صناديق الاقتراع وأن كلينتون أصبح رئيساً بحوالي ربع أصوات الأمريكيين. وفي هذا الأمر مؤشر ذو دلالة على مدى عافية الديمقراطية الأمريكية! الموضوع الثاني هو أن الناخبين جددوا فوز الجمهوريين في الانتخابات التشريعية الفرعية مما يدل على أنهم لا ينوون إعطاء كلينتون توقيعاً على بياض.

تدل هذه الرسائل المتناقضة على واقع معقد يشير إليه معظم المهتمين بدراسة الشؤون الأمريكية. وهذا الواقع من وجهين:

الأول: تدل الأرقام المجردة على أن الولايات المتحدة تعيش مرحلة نهوض وازدهار لم تعرفها منذ سنوات طويلة، فالتضخم مضبوط إلى حد أنه يكاد يكون معدوماً. وأسعار الفائدة متدنية جداً. والبطالة تراوح حول خمسة بالمئة، أي أنها أقل من نصف مثيلتها في الاتحاد الأوروبي، والعجز يتراجع، والنمو معقول، والميزان التجاري يتعدّل، والأسواق تنفتح باطراد أمام السلع الأمريكية، والنسبة العامة للجرائم تتراجع، . . . الخ.

الثاني: مقابل هذه الصورة الوردية لا شك في أن الأمريكيين يشعرون بانزعاج ما. وهناك من يعيده إلى عناصر تتجاوز هذه الأرقام المجردة. المدن الأمريكية الكبرى مأزومة كلها، النظام التعليمي متراجع وهو في أدنى مستويات البلدان المتقدمة (إذا استثنينا، طبعاً، عدداً من المعاهد والجامعات اللامعة)، والادخار إلى تراجع، والمديونية فلكية، ومستوى المعيشة يراوح مكانه منذ عقدين وأكثر، أي أنه يتراجع بالقياس إلى التضخم وإلى زيادة الإنتاجية، والوظائف الجديدة التي يخلقها الاقتصاد بالملايين هي في معظمها هشة جداً، والتفاوت الاجتماعي يحول الولايات المتحدة (مع بريطانيا) إلى البلد الأقل عدلاً في

الدول الصناعية، ونموذج الانصهار يتصدع لصالح تكتلات اثنية متصلبة لم يعد «الحلم الأمريكي» يغريها بالاندماج، والجريمة موجودة بكثافة، وكذلك تجارة المخدرات والإدمان عليها، وثمة حوالى ثلاثين مليون أمريكي خارج أي ضمان، . . . الخ.

إن هذه الوقائع هي التي تشكل الحياة اليومية للناس، وهي التي تجعلهم يعيشون في عدم راحة. ولعلها هي التي تفسر أن الأمريكيين لم يعودوا متحمسين للمشاركة في انتخابات تتبارى فيها مشاريع متشابهة.

المهم أن سنة ١٩٩٦ انتهت بفوز كلينتون لولاية ثانية وبوصول إدارة جديدة ـ قديمة. غير أن هذا الفوز لم يمنع الأمريكيين، ولا غيرهم، من طرح السؤال التالي: ولكن من هو بيل كلينتون الحقيقي؟

الانتخابات الروسية

عاشت روسيا في النصف الأول من ١٩٩٦ حمّى معركة انتخابية ضارية. والملاحظ أن هذه تجري، كما في الحال الأمريكية، في ظل الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٩٩٥. لقد تمكن الشيوعيون من الفوز النسبي في الاقتراع الأول وأظهروا أن في إمكانهم، مع حلفائهم، انتزاع أكثرية شعبية مطلقة لصالح مرشحهم غينادي زيوغانوف في انتخابات ١٩٩٦ الجارية على دورتين: ١٦ حزيران/ يونيو ثم ٣ تموز/ يوليو.

لقد افتتح الرئيس الروسي بوريس يلتسين عام ١٩٩٦ وهو يعاني من انخفاض حاد في شعبيته، بحيث إنها كانت، في بعض استطلاعات الرأي، أقل من عشرة بالمئة. ولقد وجد مراقبون كثيرون أن هذا الوضع طبيعي بحكم الآثار التي تتركها السياسات المتبعة. فما يسمى «الإصلاح» أدى إلى بيع القطاع العام بأثمان بخسة ولصالح تحالف من المنتفعين ورأس المال الأجنبي. وفي موازاة اقتصاد السوق حصل الروس على السوق السوداء وباتت المافيات المحمية والمرتكزة، أحياناً، إلى قاعدة اثنية، قادرة على التحكم في كثير من المجالات. وفي وقت كانت تتوالى الشروط السياسية لتقديم القروض كانت الثروات تُهرّب إلى الخارج بمليارات الدولارات. وبدا أن الدولة جاهزة لأن تكون قمعية ومهيمنة على وسائل الإعلام، في ظل غض النظر الغربي عن الأمر، في حين أنها غائبة في نهايات الشهور عندما يحين موعد دفع الرواتب. وإذا كان العمال والفلاحون والفئات المفقرة والوسطى يرفعون أصوات الشكوى ويضربون ويتظاهرون فإن الأزمة طالت قطاعين كان النظام السابق يعاملهما معاملة تفضيلية: الجيش والعلماء، لم يعد سراً أن الوحدات العسكرية ليست متقلصة فحسب إنما مشتتة وعديمة التنظيم ومحرومة، أحياناً، حتى من المأوى، ومطالبة، فوق ذلك، بأن تمتلك التعبئة المطلوبة للقتال في الشيشان وهي مدركة أن مصير الحرب هناك مرتبط، أساساً، بمصير الصراعات على السلطة في الكرملين. أما العلماء، فكانوا يخبطون الشوارع متظاهرين ومطالبين بتلقي أجورهم المتواضعة، ناهيك عن صيانة المختبرات وتوفير الحد الأدنى اللازم للإبقاء على هذا القطاع الحيوي جداً

والذي يمكن للتوظيف في فروعه المتقدمة أن يورد دخلاً كبيراً.

ومقابل هذا التخبط المريع في الوضع الداخلي كانت السياسة الخارجية واضحة تماماً: الالتحاق بالسياسة الأمريكية في كل مكان مع الإقدام على إجراءات تجميلية في مناطق شديدة الحساسية (البوسنة مثلاً، بحكم العلاقة مع الصرب)، وصولاً إلى السعي للعب دور قوة اقليمية (ولو أنها فورية) في دول المحيط الأقرب التي لا تحظى برعاية غربية استثنائية.

ويجب أن يضاف إلى ذلك أن الأنباء عن التدهور في صحة يلتسين كانت شائعة، وأن الخلافات كانت محصورة فقط في «عدد» الأمراض لديه وفي «عدد» النوبات القلبية التي أصابته وحول المدى الزمني لقدرته على التحمل، وإمكانيات استمرار قيامه بواجبات منصبه. واتخذت هذه الأنباء بعداً خاصاً بحكم أن الرئيس أحاط نفسه بشخصيات غامضة ومشبوهة معاً تشكّل إدارة موازية وتمارس سلطة تفوق سلطة الوزراء والمسؤولين المناطقيين.

في مثل هذه الأجواء بدا أن يلتسين متجه إلى هزيمة محققة في الانتخابات التي تجري، للمرة الأولى، في الإطار الدستوري الجديد. ولقد أثار هذا الاحتمال قلقاً في الغرب، لدى رجال السياسة والجيش والأعمال، وذلك لأسباب عديدة منها:

أولاً: إن خصم يلتسين والمرشح لمنافسته والانتصار عليه هو الأمين العام للحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف.

ثانياً: إن الرجل يقود حزباً مختلفاً عن الأحزاب التي عادت إلى السلطة في غير بلد من أوروبا الوسطى والشرقية، فالشيوعيون الروس يملكون برنامجاً ملتبساً بعض الشيء إلاّ أنه يؤكد على دور الدولة في الاقتصاد ولجم التدهور ويدعو إلى الكف عن تفكيك القطاع العام. ثم إن هذا الحزب لم يقطع تماماً مع ماضيه ولم يقدم على إجراء تحول بنيوي في تركيبته وبرنامجه وخطته التحالفية وتشخيصه لأهداف السياسات الأمريكية والغربية. ولا شك في أن ثمة سببين للمخاوف الغربية حياله: **السبب الأول**، والأقل أهمية، هو أنه ينوي بناء علاقات اقتصادية مع الخارج لا تكون وقفاً على فتح السوق الوطنية وتهديد صناعتها، بما في ذلك الاستراتيجية منها مع ما يعنيه ذلك من زيادة في البطالة وتفاقم الأزمة الاجتماعية. أما **السبب الثاني**، والأهم، فهو أن الغرب يرى في هذا الحزب، الشيوعي، تمثيلاً لتطلعات القومية الروسية المجروحة والمهانة والتي تعتبر أن من حقها أن تتمثل في سلطة تضع سياستها الخارجية من أجل الدفاع عن المصالح الوطنية أولاً ولو قاد ذلك إلى توتر مع الآخرين الذين بدأوا الاعتياد على أن الروسي لا يعرف سوى قول «نعم» بعد أن اشتهر بقول «لا». ولا شك في أن روسيا يقودها هؤلاء الشيوعيون ستكون حساسة أكثر حيال مصير الـ ٢٥ مليون روسي خارج الحدود، ومهتمة بالتطورات في دول الجوار القريب، ومعنية بالسعي إلى استعادة أراضي الاتحاد والتي كانت جزءاً من روسيا قبل نشوء الاتحاد السوفياتي بعقود من الزمن. أضف إلى ذلك أن موسكو لن تكون

مستعدة لذبح مصالحها الخاصة والتضحية بها في مناطق حساسة مثل الشرق الأوسط.

ثالثاً: لا شك في أن الدستور الروسي الذي فرضه يلتسين بموافقة أصدقائه في الخارج هو، أيضاً، سبب من أسباب القلق الغربي. فالدستور شبه قيصري ويمنح الرئيس صلاحيات واسعة جداً يخشى عليها من الوقوع في قبضة رجل مثل زيوغانوف، خاصة أن السلطة التشريعية ميالة إليه. إن هذا الدستور يجعل من الانتخابات الرئاسية الاستحقاق المركزي في الحياة السياسية الروسية.

رداً على هذا الوضع المفتوح على الاحتمالات كلها شهدت روسيا تطور اتجاهين متناقضين في الشكل: اضطر الرئيس بوريس يلتسين إلى زيادة تشدده الداخلي والخارجي وإعطاء ذلك وجهة لا ترضي الغرب، واضطر هذا الغرب، في المقابل، إلى التسامح معه ورفع درجة التأييد له وعدم إزعاجه بما يمكن له أن يثير نزعات المعارضة ويقدّم إليها الذرائع التي تبحث عنها.

ومن العناوين التي اختارها الكرملين ميادين لإظهار التمايز يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ إفهام الغرب، والقصد مخاطبة الروس أن «شهر العسل» انتهى وأن السياسة الخارجية الجديدة لا يمكنها أن تتجاهل المصالح الوطنية إلى هذا الحد.

٢ ـ التعبير عن ذلك بتعيين يفغيني بريماكوف القادم من عالم المخابرات وزيراً للخارجية بدلاً من اندريه كوزيريف الذي حولت العواصم الأوروبية والغربية إزاحته إلى ما يشبه «يوم حداد وطني».

٣ ـ الإقدام على سلسلة خطوات تتجاوب مع ضغوطات الرأي العام: تعزيز العلاقة مع الصرب، الإصرار على التعاون مع إيران، الرد على الخطة الأمريكية ـ الباكستانية (والسعودية؟) في أفغانستان، التمايز في العراق، رفع الصوت ضد قرار توسيع حلف شمالي الأطلسي شرقاً، تراجع الحماس لتوقيع عدد من المعاهدات المتعلقة بالحد من الأسلحة التقليدية، . . . الخ. ولكن الخطوة البارزة في هذا المجال حصلت في ٢٤ ـ ٢٦ نيسان/ابريل وتمثلت بالزيارة الهامة التي قام بها يلتسين إلى الصين. ففي هذه الرحلة التي وصفها الطرفان بـ «التاريخية» كان الحديث لا يقل عن «الشراكة من أجل القرن الحادي والعشرين». وقد صاحبها تبادل مجاملات من نوع تأييد بكين لموسكو ضد «الانفصال الشيشاني» وتأييد موسكو لبكين ضد «الانفصال التيبتي» وفي المواجهة مع تايوان. لقد اهتم الأمريكيون واليابانيون اهتماماً كبيراً بهذه الزيارة، واعتبروا أن جديتها، في حال صحّت، يمكن لها أن تشكل تعديلاً مهماً في موازين القوى على صعيد عالمي. غير أن الاهتمام تراجع بعض الشيء لاحقاً وبقدر ما تبينّ أن كلاً من الصين وروسيا تعطي الأولوية للعلاقات مع التحالف الغربي على العلاقات الثنائية بين البلدين.

٤ ـ واكب هذه اللمسات الطفيفة في المجال الخارجي عدد من الإجراءات الداخلية

تمثل بإضعاف مستشارين غارقين في الليبرالية، وبإضعاف وتيرة «الإصلاحات»، وبإبداء قدر من الاهتمام، اللفظي أحياناً، بالشأن الاجتماعي.

في حين كان يلتسين يقدم على هذه الخطوات كان «الطرف الآخر» يرد بمواقف تنم عن التفهم، أي عملياً، عن إدراك الحاجات الفعلية لـ «الشريك» والرغبة في مساعدته بصفته «أهون الشرّين» إن لم يكن أكثر. لقد تكاثرت في هذه الأثناء التصريحات الصادرة عن أعلى المسؤولين في واشنطن ولندن وبون وباريس وطوكيو والتي تؤكّد على أن الرئيس الحالي يجب أن يكون الرئيس المقبل. وجاء بعض هذه التصريحات رداً على انتقادات داخلية كانت ترفض «تكرار الرهان على رجل واحد كما حصل سابقاً مع ميخائيل غورباتشوف» وتتخوف من إضعاف «التيار الديمقراطي الأصيل» في روسيا، أي الأكثر التصاقاً بالمصالح الغربية. وبما أن الدعم السياسي غير كاف فقد رافقه دعم اقتصادي. وهنا كان البنك الدولي جاهزاً من أجل تجاوز «المقدسات» التي وضعها لنفسه وفرضها على العالم: لم يعد تقديم القروض (ثاني أكبر عملية بعد «إنقاذ» الاقتصاد المكسيكي) مرتبطاً لا بضبط التضخم، ولا بتوجيه الإنفاق بعيداً عن دفع الرواتب المتأخرة، ولا بمراقبة الفساد، ولا بالتساؤل عن تهريب العملة إلى الخارج، ولا بتخصيص الصناعات أو بدعم الزراعة،... الخ.

وفوق ذلك وافق استراتيجيون غربيون وأقنعوا حكوماتهم على تفهم «الحاجات» الاستراتيجية الروسية التي تمنعها من تنفيذ اتفاقات سبق التوقيع عليها، وخاصة لجهة تحديد عدد وعدة القوات التقليدية في المناطق الآسيوية من الاتحاد حيث يمكن للنزعات الانفصالية أن تبرز معتمدة «النهج الشيشاني».

شرع يلتسين يحسّن صورته لدى الرأي العام مركّزاً هجومه على «خطر العودة إلى الماضي» الذي مثله زيوغانوف. وبما أن هذا الأخير ليس «كاريزماتيا» كفاية، وبما أنه عاجز عن توسيع قاعدته الشعبية بما يتجاوز ما حصل عليه حزبه في الانتخابات التشريعية، وبما أنه أبدى استعداداً لتنازلات عندما مر أمام الامتحان في «منتدى دافوس» الأمر الذي زاد من ضبابية برنامجه، فإن الرهان تركز على أن يحل يلتسين أولاً في الدورة الأولى على أمل أن تحسم التحالفات نتيجة الدورة الثانية.

وفي مقابل الحملة الرمادية التي خاضها زيوغانوف خاض يلتسين حملة صاخبة تقوم على التقليد السطحي للحملات الأمريكية. أتعبت هذه الحملة يلتسين وأوصلته، في آن معاً، إلى المستشفى والرئاسة ولا سيما أنه نجح، بين الدورتين في تشكيل جبهة واسعة تمتد من تنظيم «يابلوكو» الوسطي إلى الكسندر ليبيد الذي حل ثالثاً في الدورة الأولى حاصلاً على حوالى ١٥ بالمئة من الأصوات.

فاز يلتسين إذاً. عينّ ليبيد رئيساً لمجلس الأمن القومي. ثم دخل في حالة مرض استدعت علاجاً مديداً بعد عملية خطيرة. أظهر ليبيد طموحات كبيرة جعلته يتصرف وكأنه الحاكم الأول والرئيس المقبل. تفاقم الصراع على السلطة بينه وبين كل من

«الليبرالي» أناتولي تشوبايس ممثل القوى «الإصلاحية» في الكرملين وفيكتور تشيرنوميردين ممثل «المؤسسة». لم يستطع ليبيد مواجهة التحالف الواسع الذي نشأ ضده. قاعدته الشعبية الخاصة لا تكفي وهو عاجز عن كسب حلفاء. ولذلك أقدم يلتسين على عزله بعد اتهامات كثيرة جرى توجيهها إليه من غير أن يقود هذا العزل، حتى الآن على الأقل، إلى ذبول الوهج الذي يحيط به.

لقد أمضى يلتسين باقي ١٩٩٦ يتعافى من المرض في حين استمرت روسيا تغرق في أزماتها: تراجع الإنتاج، الصناعي خاصة، العجز عن دفع الأجور، اضرابات عمال المناجم، وعدم القدرة على تحديد موقف حاسم مما يمكن أن تكون عليه ردة الفعل في حال سار التحالف الأطلسي في خطة التوسع شرقاً.

مؤتمر الحكومات الأوروبية

جرى التوقيع على معاهدة ماستريخت في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ وتم التصديق عليها تباعاً في الدول المعنية. لو أنها عرضت للتصديق في ١٩٩٦ لربما سقطت في الدول الأوروبية الرئيسية بما في ذلك في ألمانيا وفرنسا اللتين يعتبر تحالفهما قاطرة الاتحاد.

لقد كان هذا هو الانطباع السائد عند معظم المراقبين في ٢٩ آذار/مارس حين افتتح في تورينو (ايطاليا) مؤتمر الحكومات الأوروبية والذي سيدوم سنة ونصف من أجل البت في عدد واسع من القضايا. جدول الأعمال واسع وأبرز ما فيه:

١ ـ مراجعة معاهدة ماستريخت

٢ ـ الوحدة الاقتصادية والنقدية

٣ ـ السياسة الخارجية والأمنية الموحدة

٤ ـ إصلاح المؤسسات

٥ ـ التوسع نحو أوروبا الشرقية والمتوسطية

٦ ـ التعاون القضائي

٧ ـ القرارات المتعلقة بالميزانية لما بعد ١٩٩٩، . . . الخ.

ويمكن إجمال هذه العناوين، وغيرها، في عدد من المحاور: **الأول** هو الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الوحدة الاقتصادية والنقدية اعتباراً من ١ ـ ١ ـ ١٩٩٩، **الثاني** هو مراجعة معاهدة اتحاد أوروبا الغربية التي تنتهي في ١٩٩٨، **الثالث** هو توسيع الاتحاد والإصلاحات المطلوبة في عمله، **الرابع** هو مصادر الميزانية لمرحلة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣.

إنه جدول أعمال حافل، ويمكن القول، بادئ ذي بدء، أن النتائج المتحققة حتى

نهاية ١٩٩٦ لم تكن عند المأمول منها. لقد بدأت أوروبا سنتها وهي تحت تأثير الخضة التي أحدثها التحرك الشعبي الفرنسي الواسع في نهاية ١٩٩٥. لقد قيل فيه إنه أول تمرد شعبي كبير في دولة صناعية متقدمة ضد العولمة. وهذا صحيح بمعنى من المعاني. غير أن لـ «العولمة» مرادف في أوروبا: معايير ماستريخت. فلقد حددت المعاهدة مقاييس لا يمكن للدولة التي لا تلبيها أن تنضم إلى العملة الموحدة (يورو). ومن هذه المعايير ألا يتجاوز التضخم ٣ بالمئة، ألا يزيد عجز الميزانية عن ٣ بالمئة، ألاّ يزيد الدين العام عن ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي (ثمة معايير أخرى أقل أهمية، واحتساب مقارن للتضخم، غير أن هذه تفاصيل...).

لم تكن دولة أوروبية كبيرة واحدة تلبي هذه المقاييس مطلع ١٩٩٦، الأمر الذي يعني ضرورة المضي في سياسات التقشف وعصر النفقات الاجتماعية. وبما أن الفرنسيين تمردوا على ذلك فلقد بدا أن المشروع كله مهدد. ففرنسا تعرف نسبة بطالة عالية وقياسية (حوالى ١٣ بالمئة) ونسبة نمو متواضعة جداً. والفئات المتضررة تعيد المسؤولية إلى هذا النوع من الارتباط بين الفرنك والمارك وإلى أن العملتين أغلى، بلا مبرر، مما يجب أن يكون عليه سعر الدولار. وبما أن الارتباط ضروري طمعاً في الوحدة النقدية، فلقد زاد الاستياء وانصب عليها وجعلها تبدو غاية في حد ذاتها لا تأخذ الأزمات الاجتماعية بالاعتبار.

في هذا الوقت كان الألمان يبدون نوعين من المخاوف: يتعلق النوع **الأول** بحرصهم على المارك الذي أصبحت قوته بمثابة جزء من الهوية الوطنية. وهم يخشون أن يقود توحيد العملات بين اقتصادات متفاوتة إلى إضعاف سلطة البنك المركزي الألماني وإلى تحكم الحلقة الأضعف بالسلسلة كلها، الأمر الذي سيقود إلى خفض قيمة العملة ومعها قيمة الادخار. أما النوع **الثاني** فيتعلق بالعجز عن تجاوز آثار الوحدة مع الشطر الشرقي وفاتورتها الباهظة (شاركت دول أوروبا كلها في الدفع نتيجة اضطرارها إلى رفع فوائدها للّحاق بالفوائد الألمانية). فالنمو الألماني متباطئ، وعائدات الدولة متراجعة، والصادرات الأمريكية تستفيد من سعر الدولار على حساب الصادرات الألمانية. وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع البطالة وتجاوز العجز في الميزانية نسبة ٣ بالمئة. ومثل العادة توجهت الحكومة لتجليس حساباتها إلى المس بالنفقات الاجتماعية والتقديمات والضمانات، الأمر الذي قاد إلى سلسلة مواجهات مع الحركة النقابية المنظمة والقوية. وقد تحدث كثيرون، في عام ١٩٩٦، عن أن «النموذج الألماني» (دولة رعاية، الحوار بين أرباب العمل والعمال عبر الهيئات التمثيلية بدل المواجهة... الخ) معرض للاهتزاز ومعه الأمل في أن يأخذ البناء الأوروبي بعداً اجتماعياً لم تعره معاهدة ماستريخت، أصلاً، الاهتمام الذي يستحق.

إيطاليا، من جهتها، كانت تمر بفترة اضطراب سياسي وتشهد ولادة متعثرة بعض الشيء للجمهورية الثانية. ثم إنها كانت غادرت النظام النقدي الأوروبي وأوصلت تحالفي الوسط ـ اليسار إلى الحكم من أجل أن يشرف على سياسة تقشف هي الأقسى من نوعها

بعد الحرب العالمية الثانية وتفترض وجود مثل هذا التحالف في السلطة حتى تصبح قابلة للتطبيق. لقد نجحت روما قبل انقضاء ١٩٩٦ في أن تعود إلى النظام النقدي ولكن الجهد المطلوب للتجاوب مع معايير ماستريخت ما زال كبيراً ويستدعي تضحيات شعبية كثيرة. فعام ١٩٩٧ سيشهد في نهايته، احتساب الدول المتجاوبة تمهيداً لحسم الأمر في مطلع ١٩٩٨ والبدء باستخدام «يورو» في مطلع ١٩٩٩ واستكمال ذلك في ٢٠٠٢.

بريطانيا تبدو، في الشكل، غير معنية بالوحدة النقدية. غير أن الحقيقة غير ذلك تماماً. فالتطورات التي تجري في «بر القارة» تلقي بثقلها على الجزيرة. حزب المحافظين الحاكم يتصدع ويتوزع بين «المتشككين بأوروبا» و «الأقل تشككاً» بقيادة جون ميجور. ويواصل حزب «العمال» صعوده في استقصاءات الرأي العام بزعامة توني بلير الذي يستخدم خطاباً يجمع بين الاعتدال الشديد والضبابية. وستحسم الانتخابات التشريعية في منتصف ١٩٩٧ الجدال في ظل رهان ألماني - فرنسي على فوز اليسار الذي يبقى، رغم كل شيء، أكثر «أوروبية».

بلدان القارة الأخرى شهدت تحولات لعل أبرزها فوز اليمين في أسبانيا وقراره الذهاب أبعد من الحزب الاشتراكي في السياسات التي تؤهل أسبانيا للانضمام سريعاً إلى الدول المتجاوبة مع معايير ماستريخت.

القصد من هذا الاستعراض السريع القول بأن الاتجاه نحو الوحدة النقدية وإيكال المسؤولية عن ذلك، وبصورة متزايدة، إلى المصارف المركزية الأوروبية يؤدي إلى اتباع سياسات غير اجتماعية تهدد ما يعتبره البعض، عن حق ربما، رمز «الحضارة الأوروبية المعاصرة»: دولة الرعاية. وما هو مؤكّد أن قطاعات واسعة من الرأي العام باتت تنفر من الوحدة النقدية والتكاليف المرتبطة بها، وترى في الانضباط بمعايير ماستريخت مجرد قرار تكنوقراطي يضعف السيادات الوطنية ولا يسند ذلك إلى اندفاعة شعبية تتبنى المشروع وتجد فيه مصلحة مباشرة لها. ومتى أضيف إلى ذلك أن البناء الاتحادي يعاني، أصلاً، من نقص في الديمقراطية أصبح واضحاً لماذا تكاد بروكسيل تحتل في الوعي الجماعي المكان البشع الذي تحتله واشنطن والمؤسسة الحاكمة فيها في عقل أمريكيين كثيرين.

لقد كان عام ١٩٩٦، بالفعل، عاماً تقدمت في خلاله الوحدة النقدية عبر السياسات والإجراءات، وإن كان ذلك حصل على حساب تقدمها في الوجدان العام. ويعزز هذا التراجع، بعض الشيء، وجهة النظر البريطانية الداعية إلى الاكتفاء ببناء منطقة تبادل حر لا تمس كثيراً السيادات الوطنية وفي طليعتها السيادة على العملة.

تنعكس هذه الأجواء على مؤتمر الحكومات الأوروبية وجدول أعماله.

وما يجب قوله هو ان هناك قضايا تفصيلية يمكن التوافق حولها من نوع: تحسين عمل المجلس الأوروبي، والمجلس الوزاري، وجعل المفوضية أكثر دينامية، وتوسيع صلاحيات البرلمان... الخ ولقد حصل تقدّم في هذه المجالات برغم الأزمة القاسية التي

عاشها الاتحاد وعرضت تحت اسم «أزمة البقر المجنون» والتي قادت إلى جعل بريطانيا ترد على منع تصدير اللحوم بتعطيل عمل المؤسسات، الأمر الذي زاد التباعد بين الرأي العام البريطاني وفكرة الاتحاد القاضية بالتنازل عن قسم من السيادة.

إن المضي في التنازل التدريجي والمدروس عن السيادة هو جوهر المشروع الذي تدعو إليه، ولو بتفاوت، كل من ألمانيا وفرنسا ويمس قضايا حساسة هي، فضلاً عن العملة، السياسة الخارجية، والسياسة الدفاعية، وآلية اتخاذ القرار الإلزامي، وأدوار البرلمانات الوطنية، وطبيعة الأكثرية الموصوفة، . . . الخ.

إن من بين أهم القضايا التي يناقشها مؤتمر الحكومات قضية الحسم في تسمية البلدان التي يفترض فيها أن تنضم بسرعة إلى الاتحاد. وثمة توجه إلى أن تكون البلدان المرشحة هي التالية: بولونيا، هنغاريا، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفانيا. وتشاء «الصدف» أن يكون النفوذ الألماني هو الأقوى في هذه البلدان وأن تستطيع بون اسناد دعمها إلى الوقائع القائلة بأن اقتصادات الدول المعنية تحسنت وأنها، إلى ذلك، اجتازت بنجاح امتحان الديمقراطية وشهدت، في معظمها، تداولاً سلمياً للسلطة.

إذاً، ثمة حظ في أن تكون أوروبا الوسطى سبّاقة إلى دخول الاتحاد في السنوات القادمة. ولكن الأمر تختلف بالنسبة إلى أوروبا الشرقية والبلقانية (رومانيا، بلغاريا، ألبانيا. . .). فالمنازعات فيها ما زالت موجودة ويرزح فوقها شبح الأزمات اليوغسلافية.

ما يجب قوله في هذا المجال هو أن «اتفاق دايتون» على مساوئه، قطع شوطاً على طريق التطبيق وجرى التمديد للقوات الدولية ولو بشكل آخر، غير أن باب المفاجآت مفتوح، إنه مفتوح في صربيا حيث بدأ نفوذ سلوبودان ميلوسيفيتش يتعرض إلى تحد جدي جداً من معارضة تختلط في صفوفها التيارات «الديمقراطية» بالتيارات القومية الشوفينية. ولا يستطيع أحد أن يتوقع انعكاس أي تغيير للسلطة في بلغراد على المرجل اليوغسلافي. ويحصل الأمر نفسه في زغرب حيث تتزايد متاعب فرانيو تودجمان مع المعارضة ويهتز استقراره (فضلاً عن اضطراب صحته) مع احتمال أن يؤدي أي تغيير إلى تهديد الكونفدرالية البوسنية - الكرواتية.

يمكن أن نضيف الى ذلك بؤر توتر أخرى. فحتى الآن ما زالت مقدونيا هادئة وهذه «معجزة» قد لا تدوم طويلاً. وليس هناك ما يمنع الانفجار في أي لحظة في كوسوفو. وكذلك فإن الجبل الأسود يعطي اشارات مقلقة مؤداها ان انصياعه الى بلغراد قد يعرف حداً فجائياً ومؤثراً.

يجب التسليم بأن هذه الأوضاع لا تشجع الاتحاد الاوروبي، الذي تعرض في البوسنة لامتحان مذل، على التفكير بضم هذه الأزمات سريعاً اليه.

ولكن يجب التوقف هنا عند حالة خاصة: رومانيا. ففرنسا، وبرغم كل شيء، تراقب بحذر امتداد النفوذ الألماني عبر البلدان المرشحة للانضمام، ولذا فإنها قد تتحول الى

محام يدافع عن بوخارست. فرومانيا بلد تربطه الى فرنسا، عدا الفرانكوفونية، روابط تاريخية. وقد لوحظ أن باريس تمتدح تجربة التحول، وهي ستجد في فوز اليمين في الانتخابات الأخيرة حجة جديدة. ثم ان فرنسا ستضغط لضم رومانيا الى حلف شمالي الأطلسي بسبب موقعها الاستراتيجي، وتعتبر ذلك ذريعة اضافية لعدم ابقائها على أبواب اوروبا المتحدة والاكتفاء معها باتفاق الشراكة الذي تريد فرنسا أن تعتبره محطة أولى قبل الانضمام الكامل.

إن كل حديث عن احتمالات التوسع يقود، حتماً، الى الحديث عن اصلاح المؤسسات، لا بل ان هذا الحديث الثاني يفرض نفسه منذ زمن لأن الاتحاد تطور من ٦ أعضاء الى ٩ أعضاء ثم الى ١٢، فإلى ١٥ من دون تعديل جوهري على نظام عمله الداخلي.

إن الأسئلة المطروحة في هذا المجال جوهرية: إذا تنازلت دولة عن جزء من سيادتها، فكيف تحافظ على مصالحها في حال عدم التطابق؟ إذا كان المبدأ الديمقراطي يعني ان لكل مواطن اوروبي الوزن نفسه، فهل يمكن ان يكون لكل دولة اوروبية الوزن نفسه إذا أخذنا في الاعتبار الفوارق الديمغرافية الكبيرة؟ هل يمكن الاستمرار في نظام الاجماع عند تقرير امور من نوع الميزانية وتعديل الميثاق والضرائب؟ هل يمكن اعتماد نظام الأكثرية المطلقة للدول، فنصل الى حالة يمكن معها لثمانية بلدان تضم ٥٠ مليون شخص ان تفرض رأيها على سبعة بلدان تضم ٣٠٠ مليون؟

المعروف، حالياً، ان ثمة قضايا تلزمها «أكثرية موصوفة»، أي ٦٢ صوتاً من أصل ٨٧، والمعروف ان لكل من المانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا عشرة اصوات، ولاسبانيا ٨، ولباقي الدول ما بين ٧ و٢. يعني ذلك ان دولتين كبيرتين زائد دولة صغيرة يمكنها مجتمعة تعطيل أي قرار، ومن المستحيل الإبقاء على هذه الوضعية حالياً، وتزداد الاستحالة إذا تقرر التوسيع في المدى المنظور. غير ان المس بهذه الآلية يطرح مشكلة كبرى. فإذا كان الاتجاه نحو اتحاد ضعيف، وهذه رغبة بريطانيا، فمن غير الممكن الغاء حق النقض. وإذا كان التوجه نحو اتحاد كونفدرالي قوي فلا بد من اعتماد نظام أكثري غير المعمول به حالياً، وهذه رغبة المانيا اساساً وفرنسا الى حد ما.

إن هذه عينة من القضايا المتصلة بعمل المؤسسات والتي يناقشها مؤتمر الحكومات من غير أن يكون وصل حتى نهاية ١٩٩٦ الى قرارات حاسمة في شأنها. ويمكن ان نضيف اليها مسائل فرعية من نوع عدد المفوضين المطروح إنقاصه ولو ادى ذلك الى إغضاب البلدان الصغيرة، وصلاحيات البرلمان المطلوب توسيعها بعد الاتفاق على نظام اقتراع موحد، ولو ادى ذلك الى إغضاب بريطانيا... الخ.

نصل أخيراً الى الموضوع الجوهري المطروح على النقاش: السياسة الخارجية والأمنية الموحدة. هناك من يقول ان «يورو» لا يكفي وحده لبلورة شخصية اوروبية، وانه من غير الجائز الوصول الى هذا الحد من الاندماج النقدي في حين ان السياسة الخارجية والأمنية

الموحدة غير موجودة، ويضيف اصحاب هذا الرأي ان الاوضاع الاقتصادية العالمية متداخلة وموقع المصالح التجارية في السياسة الخارجية بات راجحاً الى حد انه من غير المعقول الالتزام بمعايير الوحدة النقدية في ظل تعبير السياسات الخارجية عن مصالح وطنية غير متطابقة إن لم يكن متعارضة. ترفض لندن، بالطبع، هذا المنطق ولكنه رفض ينبع من الاعتراض الأصلي على المبدأ الكونفدرالي. وتؤيدها دول اخرى تعتبر انه من غير الوارد حالياً، ولا المقبول شعبياً، المضي الى هذا الحد في التنازل عن السيادات الوطنية والسياسة الخارجية المستقلة هي أبرز رموزها. ولقد كان هذا، مثلاً، موقف الدانمارك التي ترددت كثيراً في قبول الموافقة على القرار الاوروبي بانتهاج سياسة قمعية ضد الشركات الأمريكية في حال أقدمت واشنطن على معاقبتها لتجارتها مع كوبا أو ايران أو ليبيا.

تقضي الحقيقة القول ان لا مفاجأة في موقف هذه الدول. لقد جاءت المفاجأة من كل من المانيا وفرنسا. فلقد شهد عام ١٩٩٦ تراجعاً حاداً أقدمت عليه بون في مجال الضغط لبلورة سياسة خارجية موحدة. وإذا كانت واشنطن لعبت دوراً مؤكداً في هذا الموضوع فمما لا شك فيه ان الرأي العام الألماني لعب الدور الأقوى. فالألمان يعيشون التخلي عن المارك بصفته «دراما وطنية» ويبدو انهم غير مستعدين للمضي قدماً في التنازل عن سياسة خارجية مستقلة ما زالت طفلاً يحبو بعد سقوط الممنوعات. ولقد لوحظ ان ورقة العمل الالمانية المقدمة الى مؤتمر الحكومات تتميز بتواضع شديد في تحديد الأهداف وهي لا تصل الى أكثر من اقتراح هيئات مشتركة لتنسيق السياسات الخارجية. ولقد مارست المانيا تحفظها عند تعيين مندوب اوروبي خاص الى الشرق الأوسط.

المفاجأة الفرنسية لم تحصل في ١٩٩٦ تحديداً. برزت مقدماتها قبل ذلك ولكنها تبلورت في العام الماضي عندما تبين ان باريس لا تعني بالسياسة الأمنية المشتركة سياسة امنية مستقلة انما سياسة امنية اوروبية ضمن حلف شمالي الأطلسي. ولكن هذا موضوع يستحق معالجة على حدة.

حلف شمالي الأطلسي

كتب تييري دو مونبريال رئيس المركز الفرنسي للعلاقات الدولية مقدمة الإصدار الأخير من مجلة رمسيس والخاص بالتطورات الاستراتيجية في العالم طوال العام ١٩٩٦. جاء في هذه المقدمة «يمكن ان نطلق على العلاقة الاوروبية ـ الأمريكية، مع قدر قليل من المبالغة، وصف نصف ـ كولونيالية». ثمة مبالغة في هذا الوصف ولكنها، فعلاً، بقدر قليل. لقد كان عام ١٩٩٦ عام الحسم في ان أمن اوروبا ليس اوروبياً إنما أطلسياً. وفي خلاله تأكّد للاوروبيين، حتى إشعار آخر، ان الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي «يجمع المدى، والثروة، والوزن الديمغرافي، والسيطرة العسكرية، والهيمنة الفكرية، أي المنظومة الكاملة للقوة». ولا شك في ان العام ١٩٩٧ سيعزز هذه القناعة

الاوروبية طالما ان واشنطن ستكون حاضرة في صلب القضايا الأمنية الرئيسية المطروحة على القارة: التمحور حول الدور الأمريكي في البوسنة، إعادة هيكلة حلف شمالي الأطلسي بالتوازي مع النقاش الأوروبي في مؤتمر الحكومات حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، الحسم في أمر توسيع الحلف شرقاً وتعيين الدول المرشحة للانضمام اليه في السنوات المقبلة.

يتناقض هذا التقدير، في الشكل، مع ما طفا على السطح من خلافات اوروبية - أمريكية أو فرنسية - امريكية في قضايا ذات علاقة بالتجارة الخارجية ومقاطعة بعض البلدان أو ذات علاقة بأزمات اقليمية كما في الشرق الاوسط او منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا. ولقد اختتم العام ١٩٩٦ على انتصار أمريكي مدو في قضية انتخاب أمين عام جديد للأمم المتحدة، إذ نجحت واشنطن في أن تقف منفردة بوجه «العالم» وترغم فرنسا التي قادت حملة التجديد لبطرس غالي على الانكفاء والتراجع. وتعكس هذه المعركة حدود القدرة الاوروبية على تحدي القرار الامريكي متى كان حازماً ومستنداً على قاعدة شعبية داخلية قوية.

لم تصل العلاقات بين الدول المطلة على الاطلسي الى هذا الوضع في ١٩٩٦.

تجب العودة ربما الى العام ١٩٩٠. كان الاتحاد السوفياتي يترنح وحلف وارسو يتصدع. وبدا أن واشنطن متجهة إلى أن تصبح القوة العظمى الوحيدة وان انتهاء الاستقطاب الدولي يمكن له أن يحرر اوروبا ويعزز مسيرتها الاتحادية ويضفي عليها طابعاً استقلالياً متزايداً. ولكن الحرب على العراق التي جاءت لتؤذن بولادة هذه المرحلة الجديدة، وخاصة بعد السياسة الالتحاقية التي قادها وزير الخارجية السوفياتية، وضعت اللبنة الاولى ايضاً لانهاء المراهنات على الاستقلال الاوروبي، حيث انضمت دولها الى «التحالف» الذي قاده جورج بوش وعجزت عن اسماع أي صوت مميز.

لقد راهن البعض في اوروبا على أن انتفاء خطر الفناء في حرب شاملة سيقلل من أهمية المظلة النووية الامريكية، ورأى هذا البعض في حلول المنافسة الاقتصادية بين تكتلات كبرى ما يدفع الى التحرر من ضوابط المرحلة السابقة، غير أن هذا الرهان تلقى ضربة أولى في حرب الخليج الثانية.

كان في الإمكان اعتبار هذه الضربة مؤقتة سرعان ما تستعيد اوروبا، بعدها، قدرتها على التمايز مستندة الى ارادة سياسية والى الاهتمام بتأمين «البنية التحتية» اللازمة لذلك. غير أن انفجارات المسرح اليوغسلافي جاءت لتطيح هذه التوقعات. لقد اظهرت اوروبا في هذا الموضوع انقسامات وعجزاً فاضحاً و«نجحت» الولايات المتحدة في أن تتبنى كل التلاوين الممكنة لسياستها في البلقان من غير أن يؤدي ذلك الى رد فعل اوروبي جدي. لقد شكل وصول جاك شيراك الى الرئاسة الفرنسية واتباعه سياسة «ارادوية» حافزاً لزيادة الاهتمام بهذه الازمات. ولكن ذلك حصل بعد تعرض قوات التحالف الدولي والأمم المتحدة لمهانات لا توصف. غير أن التحول الفعلي حصل عندما قررت الولايات

المتحدة أن تتدخل فعلاً سواء بالتشجيع السياسي والعسكري على اجراء تغييرات «على الارض» او بابداء الاستعداد لارسال قوات برية. ولما حصل اتفاق دايتون كان واضحاً أن زيتشارد هولبروك هو مهندسه وان الدبلوماسيين الاوروبيين بقوا على ابواب الاجتماعات. وكان من الطبيعي أن تكون النتيجة ما شهدناه اواخر ١٩٩٥ وطيلة ١٩٩٦: قيادة امريكية عبر الاطلسي لقوات حفظ السلام، وتسليم اوروبي (وروسي) بأن حق الامرة هو لواشنطن. وقد تجدد الامر عندما جرى تحديد جديد لعمل هذه القوة بعدما مدّد بيل كلينتون البقاء الامريكي. ولعله أمر ذو دلالة بالغة أن تكون وسيلة الضغط الاوروبية على امريكا للبقاء هو التهديد بالانسحاب معها إذا انسحبت ولو أدى ذلك الى اشعال البلقان في قلب.. اوروبا!

اكتشفت باريس ولندن وبون وروما مدى عجزها في البوسنة. لذلك لم يكن غريباً أن يشهد العام ١٩٩٤ اتخاذ قرارات مهمة، منها قرار توسيع حلف الاطلسي شرقاً وأن يبدأ عقد اتفاقات «شراكة من أجل السلام» مع غير بلد، وأن تشرع فرنسا في مراجعة موقفها السابق من الحلف وتمهد للعودة الى هياكله العسكرية بعدما حافظت على وجودها في هياكله السياسية.

لقد اعطى الاطلسي نفسه فرصة كافية لـ «الدرس» وانتهى من ذلك اواخر ١٩٩٥ عبر وضع مجموعة مبادئ: ان التوسيع ليس موجهاً ضد أحد. لا يجوز استبعاد أي بلد ديمقراطي. لكل دولة تنضم الحقوق والواجبات نفسها. يجب إيجاد آلية تربط توسيع الحلف بتوسع الاتحاد الاوروبي. من الضروري أن تتطور العلاقات الخاصة مع روسيا في موازاة ذلك كله.

وكان عام ١٩٩٦ عام الدخول في مرحلة جديدة عنوانها تعميق الحوار مع كل بلد راغب في الانضمام. وأظهر الأمين العام الجديد للحلف الاسباني خافيير سولانا نشاطاً بارزاً في هذا المجال، فبدأ في نيسان/ابريل جولة قادته الى ١٢ بلداً (بما في ذلك رومانيا وجمهوريات البلطيق) وكان مهتماً باستمرار، بطمأنة موسكو عشية توجه الروس الى انتخاباتهم الرئاسية.

في غضون ذلك كان شيراك يستفيد من «الهالة» الديغولية المحيطة به من أجل أن يقود، تدريجياً، عودة بلاده الى الحلف. لقد كان ذلك «ضرورياً» بعد المشاركة الفرنسية في القوات الدولية في البوسنة بقيادة اطلسية ـ امريكية. غير أن إقدام شيراك على الاعلان عن نية التخلي عن التنظيم السابق للجيش الفرنسي والقائم على الخدمة الالزامية، والتزامه انهاء التجارب النووية في الموعد المحدد لذلك، حسما في أن الرجل ينوي فعلاً الانضمام الكامل الى الحلف والتعبير عن الموقف الفرنسي «الخاص» من ضمن التحالف الذي يشكل الإطار الناظم الاكثر أهمية للعلاقات الاوروبية ـ الأمريكية.

وكان اجتماع برلين في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بالفعل اجتماعاً اطلسياً تاريخياً. ففيه جرى التوافق على فكرة «المكوّن الأوروبي» لحلف شمالي اطلسي. ماذا يعني ذلك؟

أولاً: نحن أمام انهاء رسمي ودراماتيكي لفكرة «الفيلق الاوروبي». لقد ولدت هذه الفكرة في بداية التسعينيات بمبادرة من الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والمستشار الالماني هلموت كول، وهي تقضي بانشاء نواة امنية ثنائية تنضم اليها، لاحقاً، دول أخرى من أجل أن تتحول تدريجياً الى جيش موحد كامل يملأ الفراغ في حال الانسحاب الأمريكي ان لم يعجّل في هذا الانسحاب. واجهت الفكرة عقبات تفصيلية (اللغة، أنظمة التدريب، التسلسل القيادي..) غير أن العقبة الرئيسية هي أن وضعها موضع التنفيذ يسحب قطعات عسكرية المانية من أمرة القيادة الاطلسية (الأمريكية). جرت محاولات لايجاد مخارج قانونية لهذه المعضلة غير أن تطورات الازمة البوسنية جعلت الامر نافلاً، إذ انه بفيلق اوروبي أم بدونه لا مجال لعمل يستبعد الأمريكيين. واذا كان المشروع سقط تدريجياً، ولم ينجح بإقناع دول «اتحاد اوروبا الغربية» (الهيئة الوحيدة المولجة شؤون الدفاع في الاتحاد الاوروبي) بالانضمام، وووجه بهجوم بريطاني عنيف، فان ما حصل في برلين في ٣ حزيران/ يونيو هو إعلان الماني ـ فرنسي عن وأد الفكرة.

ثانياً: بما أن الاطلسي فقد الى حد بعيد مبرر وجوده الاصلي بـ «استيعاب» الاتحاد السوفياتي، فلا بد من البحث عن شرعية جديدة له، وهذه الشرعية توفرها المهمات الجديدة: حفظ سلام، إدارة أزمات، اجلاء رعايا، الخ... ولكن التجربة تدل أن الولايات المتحدة قد لا تكون راغبة دائماً في أن «تتورط» بارسال قوات ميدانية في مهمات من هذا النوع. وبما أن انظمة الدفاع الاوروبية تعاني من نواقص فادحة (ميزانيات الدفاع في دول الاتحاد الاوروبي توازي نصف ميزانية الدفاع الامريكية، ومن بين ٣٦ قمراً اصطناعياً مستخدمة في البوسنة يوجد ٣٥ قمراً أمريكياً)، فان الحل هو أن تستخدم دول اوروبا الأطلسية القدرة اللوجستية للحلف من أجل ان تقوم بعمليات لا تستدعي تدخلاً أمريكياً ميدانياً. هذه هي فكرة «المكوّن الأوروبي» في الاطلسي. ولكن عند التدقيق في هذه المقدمات يتضح لنا أمران: أن الوسائل الخاصة بالاطلسي حصراً قليلة (دفاع جوي، مراقبة، اتصالات..) ولذلك فان اي عملية جدية ستحتاج حتماً الى الوسائل التي يمكن للولايات المتحدة ان تضعها بتصرف الحلف (وسائل نقل، أقمار المراقبة..). هذا **أولاً**. **ثانياً** لقد تم الاتفاق على أن الموافقة الاطلسية هي ضرورية قبل كل عملية. يعني ذلك أن لأمريكا حق النقض، وفوق ذلك يعود للحلف وقيادته الأمريكية أن تتابع التنفيذ وتراقبه مع حقها في وقفه في كل لحظة. والاستنتاج الطبيعي من ذلك أن «المكوّن الاوروبي» خاضع، عملياً، للقرار الأمريكي.

ثالثاً: رافق الاعلان عن «المكوّن الاوروبي» والعودة الفرنسية التدريجية تقدم على صعيد إعادة الهيكلة ضمن الحلف. فلقد وافق الأمريكيون على أن يكون ضابط اوروبي كبير نائباً لقائد القوات العسكرية يملك مهمات محددة ويشكل مرجعية جدية في شأنها، خاصة في المسرح الاوروبي. أما في شأن القيادات الاقليمية الثلاث فقد تصبح اثنتين: واحدة للقطاع الشمالي، وواحدة للقطاع الجنوبي. ولقد وافق الأمريكيون، عملاً بتقليد سابق، على اعطاء الاولى لاوروبا. ولكن، هنا، اندلعت مشكلة مع فرنسا. فشيراك الذي

يقود بلاده في طريق العودة الى الاطلسي أصر على أن تكون القيادتان من نصيب اوروبا. لقي موقفه هذا تأييداً فاتراً من المانيا وحماسياً من ايطاليا واسبانيا والبرتغال. غير أن واشنطن ابلغت الجميع أن هذا الامر غير وارد. فقيادة نابولي هي التي تصبح مسؤولة عن الاسطول السادس العامل في الشرق الاوسط، حيث للولايات المتحدة مصالح حيوية، وحيث التباينات مع اوروبا واضحة سواء لجهة تسوية أزمة الشرق الاوسط او طبيعة العلاقة مع كل من العراق وايران.

أوضحت باريس انها توافق طبعاً على حيوية المصالح الأمريكية في المنطقة، وانها لذلك توافق على أن يخضع الأسطول السادس لتسلسل قيادي أمريكي لا تتوسطه أي حلقة اوروبية، وذلك عندما تقرر الادارة ذلك، اي في وقت لا يكون الاطلسي كحلف معنياً. غير أن هذا التنازل لم يقنع الأمريكيين خاصة وانهم لاحظوا تراجع التأييد الالماني لفرنسا. ولقد اختتم العام ١٩٩٦ من غير أن يجد هذا الاشكال حلاً له، الامر الذي قاد الى طرح فكرة الابقاء على ثلاث قيادات اقليمية تكون واحدة منها لفرنسا ولا سيما أن باريس تصرفت وكأنها تعلق عضويتها الكاملة على إيجاد تسوية ترضيها وتكون على مستوى «عودتها التاريخية» الى الحظيرة الاطلسية. وما عزز هذا الاصرار هو أن فرنسا تنازلت عن مبدأ كان عزيزاً جداً على قلب الجنرال ديغول وسائر من احتلوا موقعه: السيادة الوطنية الحصرية على السلاح النووي، أو «قوة الردع الاستراتيجية». ففي هذا المجال خطت فرنسا خطوة مهمة نحو وضع هذه القوة على جدول اعمال الحلف، بمعنى أنه يمكن، في مرحلة لاحقة، وإذا جرت تسوية شاملة، أن يخرج استخدام هذه القوة من يد السلطة السياسية الفرنسية ووقف حساباتها ومصالحها الوطنية ليصبح جزءاً من الآلة الاطلسية.

على صعيد الاصلاحات الاخرى في الحلف يبدو أن الامور ماشية، ومنها إعادة تكييف البنى العسكرية وفقاً لتقديرات المهمات الجديدة، ومنها انشاء هيئة اركان مصغرة اوروبية، ومنها انشاء قوات متعددة الجنسية للقيام بمهمات محددة، . . . الخ.

تدل هذه التطورات، برغم الاشكال حول قيادة نابولي، الى ان اوروبا اختارت، في العمق، وعلى المدى المنظور، أمناً اطلسياً لنفسها. وتأكد بذلك القول أن لا مجال لسياسة أوروبية جماعية سلبية حيال الولايات المتحدة، إذ ان هناك دولاً ذات تأثير بالغ جداً ترفض مثل ذلك: بريطانيا، طبعاً، ولكن ايضاً هولندا وبلجيكا. وما لا شك فيه أن وجود المانيا داخل هذا المعسكر يعطيه وزناً استثنائياً ويجعل من مجرد التفكير بغير ذلك ضرباً من المراهنة على اوهام تغذيها خلافات سياسية وتجارية من هنا وهناك.

ان هذا المعطى شديد الاهمية. فهو يربط، عملياً، مصير الامن الاوروبي في هندسته المستقبلية بطبيعة ومصير النقاش الداخلي الأمريكي. فليس سراً انه، بعد انتهاء الحرب الباردة، نهض تيار أمريكي قوي يطلق عليه اسم «التيار الانعزالي». وهو يقول ان أمريكا لم تعد تملك شيئاً تفعله في «الخارج»، بعد هزيمة الشيوعية، سوى الدفاع فقط عن مصالحها الوطنية، وانه لا يجوز اقحام القوات الأمريكية في أي مهمة سوى ذلك.

ويملك هذا التيار نفوذاً قوياً في قواعد الحزب الجمهوري (الحزب الديمقراطي يمثل تاريخياً الحزب الاقل تدخلية) وهو يقاتل ضد أن تكون القوات الأمريكية حاضرة في هاييتي مثلاً، او البوسنة، أو في بعض مناطق آسيا. كما يطالب بأن تدفع اوروبا ثمناً بدل «حمايتها». وهو يعارض، على المقلب الآخر، الاتفاقات الاقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية، نافتا..). غير أن العدو الابرز له هو، بلا شك، منظمة الامم المتحدة، فهو يرى فيها هيئة تحد من السيادة الأمريكية وتجر البلاد نحو ادوار ليست لها. وتصل الهوامش المتطرفة في هذا التيار (الميليشيات اليمينية) الى حد اتهام العاصمة واشنطن ومؤسستها الحاكمة بانهما العوبتان في يد الامم المتحدة التي ينظر اليها على انها تمثل «حكومة عالمية اشتراكية» تخطط لغزو الولايات المتحدة واخضاعها، وتعتبر هذه الهوامش أن التشريعات الرامية الى الحد من الحق في تملك السلاح وحمله، فضلاً عن انها مخالفة للدستور، فهي ترمي الى تجريد المقاومة الشعبية الأمريكية من قوتها أمام «الغزو الاجنبي».

لا شك في أن التيار الانعزالي يملك مكوناً يسارياً ضعيفاً يرى، هو الآخر، في التدخل الأمريكي خطراً على شعوب اخرى. ولكن الواضح أن الرمز الذي ينطق باسم الانعزالية الأمريكية هو المرشح الجمهوري الفاشل بات بيوكانان الذي يملك نفوذاً متصاعداً في الهيئات التنظيمية للحزب.

صحيح أن هذا التيار ما زال ضعيفاً، وأن المؤسسة الحاكمة بجناحيها ما زالت ترفع لواء «الدور القيادي الأمريكي» للعالم. ولكن الصحيح ايضاً أنه بات يملك نفوذاً فعلياً على عملية صنع القرار. ان الموقف العنيف لبوب دول ضد بطرس غالي، واستطراداً، موقف كلينتون، هو من ثمار هذا النفود، والانسحاب السريع من الصومال كذلك، والتردد في التدخل في البوسنة ثم في وسط افريقيا، الى ذلك فان رفض الادارة ان تضع قوات أمريكية تحت امرة الامم المتحدة في يوغسلافيا السابقة، وابتداع الصيغة المشتركة بين الاطلسي والهيئة الدولية، هو ترجمة حرفية لضغوطات الرأي العام. كذلك فان تحقيق الوجود في اوروبا واعادة الانتشار الجزئي في آسيا يخاطبان هذا الاتجاه.

لقد كان القصد من هذا الاستطراد الطويل الاشارة الى ان ايكال الامن الاوروبي الى الاطلسي، اي الى الولايات المتحدة بنسبة كبيرة، هو مجازفة باعتبار ان المزاج الشعبي الأمريكي قابل للتغيير. ولقد قيل غير مرة، انه اذا سقط قتلى أمريكيون في سراييفو مثلاً فإن القوات الأمريكية ستنسحب فوراً. وهذا الكلام صحيح وهو يتعزز من نظرية «صفر قتلى» التي جرت المحاولة الاولى لتطبيقها في الحرب على العراق.

بالطبع ليس الاوروبيون على غفلة من هذا الوضع الداخلي الأمريكي. غير انهم فضلوا الدخول في هذا الخيار بدلاً من الثاني الذي يعني تشجيع أمريكا على الانسحاب. بمعنى آخر هناك اوروبيون يطرحون قضية «الامن الاطلسي» بصفتها «قضية نضالية» سيكون البديل عنها العودة الى ما قبل ١٩٩٤، اي التشجيع على حروب جديدة. وهذا التيار الاوروبي هو الذي يجاهد في مؤتمر الحكومات من أجل الا تصل السياسة الخارجية

والامنية الموجودة لاوروبا الى حد اشعار الأمريكيين أن وجودهم غير مرحب به وأن الاستغناء عنهم وارد.

نصل هنا، الى القضية المهمة المطروحة على الاطلسي: التوسع شرقاً لنجد أن قوى الحد الادنى من الاستقلال الامني الاوروبي والحد الاقصى من الاطلسية هي، اياها، قوى الضغط من أجل أن يمتد الحلف شرقاً ويضم اليه دولاً من «الديمقراطيات الجديدة». بكلام آخر، انها القوى التي تدعو ليس الى الحفاظ على الاطار الاطلسي للعلاقات الاوروبية - الأمريكية، بل الى تعميق هذا الاطار وزيادة «تورط» الولايات المتحدة فوق مسرح «القارة القديمة».

يمكن القول ان فكرة التوسيع هي فكرة المانية في البداية، لقد ادى انتهاء حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، والازمات اليوغسلافية الى احداث بؤر توتر عديدة. ولكنه ادى ايضاً الى عودة النفوذ الالماني، اقتصادياً، الى بلدان وسط القارة. ويعرف المستشار كول تماماً ان بلاده التي استعادت وحدتها تواجه اغراءات عديدة في بناء منطقة هيمنة تجعل منها منفردة قوة قائدة اوروبياً وعالمياً. غير أنه يقاوم ذلك عبر زيادة الانخراط الالماني في البناء الاوروبي، وعبر التأكيد على الاطلسية بعد اعطائها بعداً جديداً يقضي بـ «ملء الفراغ» الفاصل بين المانيا وروسيا المضطربة.

وبما أن المزاج السائد في الغرب ليس التخلص من حلف شمالي الاطلسي الذي فقد مبرر وجوده، بل البحث له عن مبرر وجود جديد، فان الفكرة الالمانية لاقت صدى ايجابياً في القارة ولدى الولايات المتحدة. وافقت واشنطن على فكرة التوسيع وضغطت من أجل الحصول على موافقة المترددين. وهذا ما حصل. غير أن الانتقال الى التنفيذ الفوري لم يكن ممكناً، لذلك ارتؤي باعتماد حل وسط يقضي بعقد مجموعة من اتفاقات «الشراكة من أجل السلام» مع دول منحازة الى الليبرالية السياسية والاقتصادية، وحصل ذلك ايضاً اعتباراً من ١٩٩٣ في ظل نقاش: هل الاتفاقات جوائز ترضية نهائية أم انها غرفة انتظار تمهد للانتقال الى العضوية الكاملة في الحلف؟ وهنا سارعت الولايات المتحدة الى الحسم في ان المطروح، عملياً، هو التوسيع الذي يشمل دولاً منتقاة بعناية وبعد فترة اختبار. في اجتماع برلين - حزيران/يونيو ١٩٩٦ - تحول هذا الرأي الى قرار على أن يتم في منتصف عام ١٩٩٧ تحديد الدول المدعوة الى الانضمام. وبات السر الشائع هو ان بولونيا، وهنغاريا، وتشيكيا هي الاوفر حظاً في المرحلة الاولى على أن تتبعها سلوفانيا، ويبقى مصير رومانيا معلقاً على مدى النفوذ الفرنسي في الهيكلية الجديدة.

المشكلة الكبرى في مواجهة التوسع هي الاعتراض الروسي. فموسكو ترتبط مع الحلف باتفاقية شراكة خاصة. والعلاقات معقولة بين الطرفين. والتنسيق قائم. والزيارات المتبادلة متكاثرة. وثمة قوات روسية بإمرة الاطلسي، عملياً، في البوسنة. ولكن روسيا ما زالت تعارض التوسع. والمنطق الروسي بسيط في وضوحه: انتقال الاطلسي حتى حدودنا يعني اقامة ستار حديدي جديد، وهو يفترض، حكماً، أن روسيا بلد غير

مطمئن. اما اذا كان العكس هو الصحيح فلا يعود يوجد اي مانع لأن تشارك موسكو، مثل غيرها، وعلى قدم المساواة، في الهندسة الامنية الجديدة. وإذا كان يلتسين، وغيره، يرفع هذا المطلب، فلأنه يعرف أن النزعة القومية محتدمة في روسيا وأن الجمهور العريض ينظر الى التوسع بصفته استفزازاً لا مبرر له وأن المؤسسة العسكرية هي من هذا الرأي.

إلا أن سياسة يلتسين، ، في هذا المجال، مثلها في غيره: غامضة ومبهمة وغير مستقرة، لا بل يمكن وصفها بالسياسة المتناقضة اذا اخذنا في الاعتبار انه هو نفسه قال الشيء وعكسه غير مرة، وأن الاصوات الصادرة من موسكو لا تقول شيئاً واحداً. غير أنه من الواضح ان البلدان الغربية تتصرف وكأن الاعتراض الروسي باق من غير أن يعني ذلك، بالضرورة، ممارسة حق النقض الذي يمكن لترجمته ان تكون التهديد بأزمة دولية كبيرة في حال حصل التوسيع. وبناء عليه فان التوجه مستمر انطلاقاً من الاعتراف الغربي بأن لروسيا الحق، كدولة اقليمية كبرى، في أن ترسم خطاً أحمر يتحول تجاوزه الى نذير خطير. ومن الافضل الحديث عن «خطوط حمر» روسية هي التالية:

اولاً: عدم ضم بلدان البلطيق الثلاثة إلى الحلف. وهنا كانت موسكو واضحة في ان قراراً بالضم سيدعوها الى العودة العسكرية الى هذه الدول. ولذلك ثمة تفكير بالتعويض عن دول البلطيق بالتعجيل في استيعابها ضمن الاتحاد الاوروبي.

ثانياً: رفض وجود اي سلاح نووي اطلسي فوق اراضي الدول التي يمكن لها أن تنضم. فوجود مثل هذه الأسلحة يقلب المعادلات بشكل جذري ويجعل المدى الروسي كله تحت التهديد الأمريكي السريع.

ثالثاً: اعادة النظر في معاهدة الحد من الاسلحة التقليدية في اوروبا، وهو الامر الذي تبدي واشنطن تفهماً حياله لادراكها ان روسيا التي تخترقها التشنجات القومية والإثنية وتضعف فيها السلطة المركزية لم تعد تملك الا الجيش عاصماً حيال القوى النابذة.

رابعاً: تدعيم منظمة الامن أو التعاون في اوروبا والتي تضم بلدان القارة كلها الى جانب الولايات المتحدة، الامر الذي يعطي موسكو حق النظر في بعض اوجه السياسات الامنية.

خامساً: عدم معاملة اوكرانيا معاملة خاصة تضعها في منزلة بين منزلتي الدولة العضو والدولة المرتبطة باتفاقية «شراكة من أجل السلام». فلروسيا حيال اوكرانيا حساسية خاصة جداً يعززها وجود اقلية كبيرة واستمرار الخلاف حول التركة العسكرية للاتحاد السوفياتي.

لقد عبّرت واشنطن وبون ولندن وباريس، وبشكل أو بآخر، عن الاستعداد لاحترام هذه «الخطوط الحمر»، وهي تدرك أن هذا هو أفضل ما يمكنها الحصول عليه من الحكم الروسي الحالي، وأن اي سلطة اخرى ستعامل التوسيع بصفته مشروعاً جديداً للحصار (وهو، بالفعل، كذلك) وستحاول ان تكسره بشتى السبل.

إذا وضعنا عقبة الاعتراض الروسي جانباً، وهي عقبة يصعب تقدير احتمالات تطورها، فان التوسيع يطرح مشكلات من نوع آخر:

أولاً: ان اختيار المنضمين الجدد يوحي، في حد ذاته، أن الدول الاخرى غير مشمولة بدرجة الحماية نفسها. هل يعني ذلك أن ضوءاً أخضر أعطي لموسكو من أجل ان تستعيدها سياسياً، إن لم يكن عسكرياً، الى دائرة نفوذها؟

ثانياً: تقدر مؤسسة «راند» القريبة من البنتاغون والمتخصصة بالدراسات الدفاعية ان كلفة التوسيع تتراوح بين ١٠ و١٤ مليار دولار: تطوير جيوش، بنى تحتية، تغيير انواع بعض الاسلحة، توحيد انظمة، ... الخ. من هي الجهة التي ستدفع؟ هل يمكن تحميل الاقتصادات الهشة للدول المنضمة هذه المبالغ؟ هل «تتبرع» المانيا، التي بدأت تعاني مشاكل اقتصادية في هذه الاحوال، معتبرة انها «تشتري المزيد من الامن»؟

ثالثاً: ان كل توسيع جديد يحتاج الى موافقة برلمانات الدول الاعضاء حالياً بما في ذلك، طبعاً، الكونغرس. ان اعتراضاً واحداً هو كفيل باسقاط المشروع كله. وهذه الموافقة ليست سهلة في حال تقرر توزيع الكلفة. هذا في حال البرلمانات كلها، اما في حال الكونغرس فثمة صعوبة مزدوجة. وهذا يقودنا الى المشكلة الرابعة.

رابعاً: ما هو مصير المادة ٥ من نظام عمل الاطلسي. فهذه المادة تتحدث عن احتمالات الرد النووي في حال تعرض دولة عضو الى اعتداء. ولقد كان ذلك مفهوماً ايام الاستقطاب الثنائي، بحيث ان هجوماً سوفياتياً على دولة اطلسية يعني تقدماً كبيراً لمعسكر على حساب آخر ويهدد الاستقرار والتوازن العالميين، مما يقتضي الرد النووي عليه وصولاً الى حرب شاملة. هل ينطبق ذلك اليوم على الوضع الراهن. لنفترض ان روسيا قامت بالدخول الى دولة عضو جديدة في الحلف، وذلك لاسباب ذات صلة بخلافات اقتصادية كبيرة. هذه ازمة خطيرة ولكنها اقليمية ولا تندرج في سياق التنافس الكوني بين معسكرين وعقيدتين ونظامين. هل يوافق الرأي العام الامريكي على قصف روسيا بالصواريخ النووية رداً على مشكلة لها مع بولونيا مثلاً ويخاطر بأن يتلقى، في المقابل، رداً نووياً يزيل الولايات المتحدة من الوجود. لقد كان واضحاً في الازمة البوسنية ان الأمريكيين غير مستعدين لخسارة بضعة جنود، فهل باتوا مستعدين، اليوم، ومن دون أن يكون وجودهم او مصالحهم الحيوية جداً في حال خطر، لعيش هاجس الفناء الكامل؟

إذا كان من السهل الجواب عن هذه التساؤلات بالقول ان الرأي العام الأمريكي لن يوافق على امر من هذا النوع، فليس معنى ذلك ان الكونغرس بأكثريته الجمهورية لن يوافق على التوسيع. والاستنتاج المنطقي من ذلك هو ان التوسيع سياسي بالدرجة الاولى (واقتصادي ايضاً)، وانه، واقعياً، يضعف القوة الردعية للحلف وإن كان يمد نفوذه الى مناطق لم يكن يحلم ان يطأها.

خامساً: كنا اشرنا، سابقاً، الى ان الحلف يواجه «اعادة هيكلة» تطرح عليه

مشاكل، ولذلك فان السؤال المطروح هو حول التمفصل بين اعادة الهيكلة هذه وبين التوسيع. إن انجاز مهمتين كبيرتين من هذا النوع، وفي الوقت نفسه، ليس هيناً وربما كان من الصعب تجنب الوقوع في تناقضات، خاصة ان الاتحاد الاوروبي يطرح على نفسه، في هذه المرحلة نفسها، مهمات لا تقل خطورة: الاتجاه نحو الوحدة النقدية، اصلاح المؤسسات، البت بلائحة الدول القابلة للانضمام سريعاً.

يظهر هذا الاستعراض ان اوروبا ستعيش، من البوسنة، الى اصلاح الاطلسي، الى توسيعه، مرحلة علاقة تزداد كثافة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقة تحتل فيها واشنطن دوراً راجحاً في المسؤولية الامنية عن حلفائها في الضفة الاخرى من المحيط.

التوترات الآسيوية

الولايات المتحدة الأمريكية توازن في علاقاتها العامة بين تلك التي تقيمها مع اوروبا وتلك التي تقيمها مع دول آسيوية. ولقد بدا، قبل سنوات، ان ما هو قائم عبر الاطلسي يتراجع لصالح ما هو متطور عبر الهادي. غير أن ١٩٩٦ جاءت لتثبت عكس ذلك ولتظهر ان واشنطن، وإن كانت تدرك ان القرن الحادي والعشرين سيشهد ازدياداً كبيراً في الثقل الاقتصادي لدول المحيط الهادي، فانها لا تنوي اضعاف الروابط التي تشدها الى اوروبا. والواضح انها تنوي عبر هذه «الاهتمامات» الآسيوية والاوروبية تأكيد كونها الدولة الاقوى في العالم بدليل تمتعها بهذه الميزة قياساً بشركائها، خصومها الآخرين.

ولا يغير من هذه الصورة ان شهر آذار/مارس ١٩٩٦ شهد انعقاد اول قمة اوروبية ـ آسيوية في بانكوك، فالقمم الآسيوية ـ الأمريكية متوالية، وهي تدفع قدماً علاقات تجارية متنامية وربما كانت الاكثر كثافة في العالم.

بعد انتهاء «الحرب الباردة» وسقوط جدار برلين وما تلا ذلك، قيل ان المنطقة الوحيدة التي ما زالت تشهد مفاعيل الاستقطابات السابقة هي شرق آسيا. فكوريا ما زالت منقسمة الى شمال وجنوب. والازمات الكورية ـ اليابانية كثيرة. وقضية الجزر تمنع طوكيو وموسكو من توقيع معاهدة سلام تنهي الحرب الباردة رسمياً. والعلاقات اليابانية ـ الصينية حذرة جداً. و«البلدان المزدهرة» تخشى الصعود الصيني المذهل، ولكن ذكريات الامس القريب، وهي ذكريات دامية جداً، تمنعها من ان تتسامح مع تسلح اليابان وعودتها الى ان تلعب دوراً سياسياً وأمنياً ناشطاً في محيطها. ويتعزز ذلك من ان اليابان، على عكس المانيا، لم تقم بفحص الضمير الكافي ولم تقنع احداً بأن ارتكاباتها في الحرب العالمية الثانية وما سبقها اصبحت جزءاً «مرذولاً» من الماضي. فثمة تيار قومي شوفيني في اليابان ويكاد لا يمر شهر الا ويدلي مسؤول في طوكيو بتصريح يفهم منه الدفاع عن جرائم الامبراطورية في السابق والتي حصلت كلها باسم الازدهار والتقدم.

ولذلك فانه عندما طرحت الولايات المتحدة انها مضطرة إلى إعادة انتشار جنودها في تلك المنطقة، أثار ذلك رعباً كبيراً من ان يؤدي الازدحام الى «ملء الفراغ» حروباً

ومنازعات بين قوى ودول تنظر كل واحدة منها الى الاخرى بريبة.

وبدا أن واشنطن تريد استخدام ارجحيتها الامنية في آسيا من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية كانت مهددة بفعل «الانفجار الاقتصادي التصديري»، وتراجع الحصة الأمريكية في التجارة الدولية المعبر عنه بعجز ميزان الصادرات والواردات لصالح الثانية، وعجز الآلة الصناعية الأمريكية عن استيعاب الآثار القاسية لمرحلة «الدولار القوي» في الثمانينيات وما رافقها من تغليب منطق الربح السريع على التوظيف طويل الامد.

وفي حين شهدت السنة الماضية (١٩٩٦) وما سبقها نشوء حروب تجارية صغيرة بين الولايات المتحدة واليابان، فمما لا شك فيه ان واشنطن خرجت منتصرة في معظم الحالات وكانت «تضطر» في كل مرة الى ان تضع مبدأ حرية التجارة جانباً من أجل ان تفرض عبر الاتصالات الحكومية فتحاً متزايداً للأسواق اليابانية، وساهم في النجاحات الأمريكية ان طوكيو كانت تمر، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية النسبية، بمرحلة اضطراب سياسي أنهى، وللمرة الاولى بعد الحرب العالمية الثانية، ولفترة محدودة، استئثار الحزب الليبرالي - الديمقراطي بالسلطة.

لقد أثار هذا كله استياءً شعبياً يابانياً كان ينتظر فرصة التعبير عن نفسه. وحصل ذلك بعد حادث اغتصاب قام به اربعة جنود أمريكيين لطالبة في الثانية عشرة من عمرها في جزيرة اوكيناوا الخاضعة في معظمها للقواعد العسكرية الأمريكية التي تضم أكثر من نصف الجنود الأمريكيين في اليابان. لقد أطلقت الحادثة موجة اعتراض واسعة على الوجود العسكري الأمريكي رافقتها دعوات الى التخلص منه واستعادة السيادة كاملة. ولم ترض هذه الموجة بأن اليابان شرعت تعود الى الساحة الدولية سياسياً، وبأنه بات في وسعها المشاركة في قوات ضمن اطار الامم المتحدة. كان المطلوب اكثر ويلامس المطالبة بحق بناء جيش وبإنهاء الحماية الأمريكية. غير أن الحملة انكسرت بعد ان تم التوصل الى حل لأزمة اوكيناوا، وسبق ذلك، في نيسان/ابريل، تحديد الاتفاق العسكري الأميركي - الياباني الذي يبقي الامور على حالتها في الامد المنظور.

ولقد كان ذلك ممكناً لان المؤسسة الحاكمة اليابانية ما زالت تدرك ان حجم المشكلات في المنطقة يستدعي علاقات جيدة مع واشنطن وحضوراً قوياً لها. وقد لاحظت طوكيو ان الولايات المتحدة نجحت باستيعاب (مؤقت؟) ازمة السلاح النووي لكوريا الشمالية. كما لاحظت، وهذا أهم، أن الولايات المتحدة هي التي كانت جاهزة للدخول في الازمة الخطيرة التي اندلعت عام ١٩٩٦ بين الصين وتايوان. فما الذي حصل في هذه المشكلة التي انتهت في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦ بانتخاب لي تينغ - هوي رئيساً لتايوان؟

بدأت الازمة قبل ذلك عندما منحت واشنطن لي تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة، وكانت هذه سابقة تؤشر الى احتمال العودة إلى الاعتراف بتايوان. بعد ذلك قام رئيس وزرائه ليان شان بزيارة الى النمسا هي الاولى لاوروبا لمسؤول من الجزيرة. وحصل

ذلك بعد صفقات تسليح أمريكية وفرنسية. لم يكن في وسع الصين ان تسكت عن هذه الخطوات الجزئية، خاصة انها جاءت قبل انتخابات رئاسية كانت العواصم الغربية تمتدح ديمقراطيتها. خشيت بكين ان يؤدي ذلك كله الى اعلان استقلال الجزيرة بدعم دولي تحركه الرغبة في اشغال الصين التي لا يمكن لها الا شن الحرب لاستعادة الجزيرة في حال الاقدام على خطوة من هذا النوع.

وليس سراً ان الاوضاع الداخلية في «البر الصيني» كانت تشجع على تصعيد مسبق يقطع الطريق على اي منحى استقلالي، فالصراعات الداخلية لخلافة دينغ هسياو بينغ محتدمة، والجيش يتعاظم دوره، والايديولوجيا الوطنية حاضرة بقوة لتعويض نقص الدعوة الاشتراكية والتغطية على تفاوت النمو بين المناطق والرد على النزعات الانفصالية في التيبت وغيرها.

وهكذا اندفعت بكين نحو التهديد ووصل الامر إلى حد اطلاق صواريخ على مقربة من الجزيرة. وقد ردت الولايات المتحدة على ذلك بدعوة لي تينغ - هوي الاستفزازي بطبعه الى التهدئة، وأقدمت على حشد قوات بحرية جدية في المياه القريبة. وفي هذا الحشد للدفاع عن الجزيرة اشارة لا تخفى على احد الى «الجزر اليابانية» والتي توكل أمر حماية امداداتها من المواد الاولية وصادراتها التجارية الى الأمريكيين.

هدأت الاجواء بعد الانتخابات وتراجعت المخاوف من اعلان تايوان لاستقلالها وتوالت الخطوات الممهدة لعودة هونغ كونغ الى الصين في ١٩٩٧. صحيح ان بكين حققت انتصاراً ولكن واشنطن، ايضاً، خرجت رابحة، إذ إنها أظهرت في آسيا، كما في اوروبا وأزمات يوغسلافيا، انها قوة لا يسع الحلفاء الاستغناء عنها بسهولة وان عليهم الاحتفاظ بها، في المستقبل المتوسط على الاقل، ضمن منظوماتهم الدفاعية، لا بل في قيادتها.

وكان مقدراً ان يحصل ذلك في آسيا التي تعيش مرحلة نمو جدية، وإن كانت بدأت تتباطأ بعض الشيء، والتي تعيش بعض بلدانها، الصين تحديداً، مشكلة العجز عن ضبط النمو لا عن احداثه كما هي حال اوروبا اليوم.

ان هذا الوعد بالازدهار، ولو انه يخلّف الكثير من المشاكل الاجتماعية، هو مسؤول الى حد بعيد عن نشوء كتلة ضاغطة «سلمية» وعن اختيار الحل الامني الاسهل والاقل كلفة: استخدام العامل الأمريكي للحفاظ على التوازنات الدقيقة في المنطقة وفي جوارها القريب.

التطورات الاقتصادية

لم يشهد عام ١٩٩٦ تطوراً اقتصادياً لافتاً. تأكدت الاتجاهات السابقة وتعاظمت: تقدم «العولمة» الاقتصادية، توسع منظمة التجارة الدولية، استمرار سقوط الحواجز امام

السلع والاموال، زيادة المبادلات المالية والمضاربات، تأكد نمو «الكتلة الآسيوية»، عودة الحيوية الجزئية الى الاقتصاد الامريكي مقابل استمرار الركود في اوروبا وإلى حد ما في اليابان، تفاقم الفوارق بين الشمال الغني والجنوب الفقير، ظهور «بؤر جنوبية» في الدول الصناعية المتقدمة، استمرار تهميش افريقيا والمنطقة العربية ودول شاسعة في آسيا، اتضاح ان التسعينيات قد تشبه الثمانينيات في امريكا اللاتينية لجهة كونها «سنوات ضائعة»، . . . الخ.

اذا كان حجم التجارة الدولية زاد في ١٩٩٥ بنسبة ٨ بالمئة (٩,٥ بالمئة عام ١٩٩٤) فإن حجم الزيادة تراجع إلى حوالى ٧ بالمئة عام ١٩٩٦، أي أنه بقي اعلى من نمو الانتاج السلعي. ويعود ذلك، طبعاً إلى زيادة «توحد» السوق العالمية واندماج اقتصادات البلدان المتقدمة. إلى ذلك فإن سقوط الحمايات وفتح الاسواق يقودان إلى تطور في تجارة السلع المصنعة، وإلى زيادة التجارة الداخلية للبلدان المتقدمة (٦٠ بالمئة من التجارة العالمية).

وتأكد ان زيادة التجارة الدولية ناجمة عن زيادة تقسيم العمل (نصف صادرات الصين سلع مجمّعة) وزيادة التبادل بين الشركات نفسها (ثلث التجارة العالمية). لقد بات عدد الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية يناهز ١٣٠ دولة، واستمر الاتجاه لخفض التعرفات الجمركية على المواد المصنعة، كما استمر النقاش في شأن «تحرير» الخدمات المالية والنقل البحري وانتقال الاشخاص الطبيعيين والاتصالات. والواضح ان ما جرى حله يناسب الدول الصناعية الكبرى وما بقي عالقاً بسبب الخلافات فيما بينها: انسحبت واشنطن من مفاوضات تحرير الخدمات المالية واعترضت على ما هو مطروح في شأن النقل البحري وضغطت لإيجاد حل في موضوع الاتصالات، فترددت اوروبا ودول آسيوية، اما انتقال الاشخاص فما زال يلقى اعتراضاً يوحّد دول الشمال كلها. واذا كان النسيج والملبوسات من اسلحة دول العالم الثالث في المنافسة الاقتصادية فإن اخضاعها لنظام الكوتا مستمر.

ويتضمن جدول اعمال منظمة التجارة العالمية قضايا من نوع تحرير الخدمات وانضمام الصين ومواجهة تحدي الزيادة في اتفاقات التجارة الاقليمية التي توفر مزايا حصرية للموقعين عليها لا تنسحب تلقائياً على الباقين. غير ان الموضوع الذي بدأ يثير نقاشاً، كما حصل في نهاية ١٩٩٦، هو «معايير العمل». وهنا تضغط الدول الغنية من اجل ان تحترم الدول الفقيرة معايير في العمل ذات صلة بالمدة والسخرة وتشغيل الاطفال والمساجين. ولا ينبع ذلك من اي اهتمام فعلي بحقوق الانسان، بل من خوف المنافسة، اذ ان عدم تطبيق هذه المعايير يعطي «افضلية» لسلع منتجة في الدول الفقيرة.

ومن علامات «العولمة» زيادة الاستثمارات المباشرة والتي تجاوزت الـ٣٠٠ مليار دولار في ١٩٩٦ بعد ان كانت ٢٢٦ ملياراً في ١٩٩٤. وتستفيد هذه الاستثمارات من عملية التخصيص العالمية، بحيث ان نصف ما هو موجه منها نحو افريقيا واوروبا الشرقية والوسطى يذهب نحو شراء مؤسسات كانت للقطاع العام. وعلى رغم ذلك فإن ثلثي

الاستثمارات المباشرة هو من حصة البلدان المتقدمة. وفي المقابل تستأثر عشر دول جنوبية بحوالى ٨٠ في المئة من الباقي، وتأتي الصين في طليعة البلدان المستفيدة. اما حصة افريقيا (والوطن العربي) من ذلك فهي بائسة وتتراوح بين ٢ و٢,٥ في المئة.

لقد شهد العام ١٩٩٦ ثباتاً في عودة «الازدهار» إلى الاقتصاد الأمريكي سواء لجهة نسبة النمو، او امتصاص البطالة، أو خفض العجز، او ضبط التضخم، الأمر الذي ادى إلى تجديد انتخابات بيل كلينتون. غير ان ذلك يخفي تشوهات هيكلية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية اشرنا اليها سابقاً.

لم تنجح اليابان بتجاوز الركود الذي يضربها منذ بداية التسعينيات، وذلك على الرغم من التدخل المتكرر للدولة وضخها اموالاً في الاقتصاد. غير ان الملاحظ ان الشركات اليابانية الكبرى والتي تعاني في صادراتها من انخفاض قيمة الدولار حيال الين مالت، قدر الامكان، الى عدم تعويض خساراتها عن طريق خفض كلفة الانتاج عبر الصرف الواسع للعمال. ولقد حصل العكس تماماً في اوروبا حيث دفعت الفئات الاكثر فقراً ثمن الركود، في حين كانت الشركات تحقق ارباحاً قياسية في بعض الاحيان. فمن اصل ٢٩ مليون عاطل عن العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يوجد ١٩ مليوناً في دول الاتحاد الاوروبي. ولعل الامر الاكثر خطورة هو ان البطالة تستقر وتتجذر، اذ ان حوالى نصف العاطلين عن العمل في ١٩٩٦ كانوا كذلك في ١٩٩٥، الأمر الذي يعني ان الفخ اطبق عليهم نهائياً.

وتكفي نظرة سريعة إلى المعالجات الاقتصادية ـ الاجتماعية المطروحة في العالم سواء عبر الحكومات او العدد الاكبر من الاحزاب أو المؤسسات النقدية الدولية لادراك كم ان «الفكر الاقتصادي» بات موحداً ومنحازاً إلى وجهة نظر اقصى الليبرالية: خفض التقديمات الاجتماعية، تهديد التعويضات للبطالة وغيرها، الحث على مزيد من المرونة في سوق العمل، اعطاء الأولوية لربح رأس المال على العمل المنتج، . . . الخ. صحيح ان ثمة تلاوين، ولكن هذه الوصفة تكاد تكون مطبقة في معظم الدول اليوم. ويرى الكثيرون في ذلك انتصاراً للنموذج الانغلوساكسوني من الرأسمالية، فيعتبرون ان الاشتراكية ليست وحدها المهزومة في السنوات الاخيرة، بل أيضاً الرأسمالية ذات الوجه الانساني والتي كانت متجذرة في بعض البلدان الاوروبية. ولعل المثال الصارخ على ذلك هو ما يتهدد «النموذج الريناني» في ارضه: المانيا. فالمستشار كول واجه في ١٩٩٦ مشكلة تصفية دولة الرعاية التي اعلن كلينتون، وفي العام ١٩٩٦ ايضاً، موتها. وهي تراجعت فعلاً، وإلى حد كبير في الولايات المتحدة وبريطانيا وبدأت تتلقى الضربات في المانيا وفرنسا. غير ان الجديد في الأمر ان اليسار الغربي التقليدي لم يعد يدافع عنها. فالحزب الاشتراكي الفرنسي أنهى عهده وهو في موقع الوسط ـ اليمين. وكذلك فيليبي غونزاليس الاسباني. ويشرف حزب اليسار الديمقراطي (الشيوعي سابقاً) على أقسى سياسة تقشفية عرفتها ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية، في حين يستعد زعيم حزب العمال توني بلير

لاستلام السلطة في بريطانيا تحت شعار «جذاب» هو: استكمال الثورة التاتشرية!

ما زالت هذه الانعطافة الايديولوجية تملك زخماً مستفيدة من ان احداً لم يصغ، حتى الآن، نظرية المواجهة الجديدة في ظل «العولمة» التي تترك آثاراً تدميرية على فقراء العالم، ولو بتفاوت، في الجنوب والشمال. صحيح ان هناك من اطلق صرخات تحذير ولكنها لم تتحول الى سياسة فعلية توقف الزحف المدمر لليبرالية الظافرة والتي لا تترك، في الواقع، مجالاً إلا لأحد خيارين: اما التهميش الخطير خارجها، أو دفع الثمن الكبير للانخراط فيها. ولعل الخيار الناقص هو ذلك الذي يبحث عن شروط الانخراط بما يقلل وطأة الأزمة عليه. يوماً بعد يوم يتحول البقاء خارج الدورة الاقتصادية العالمية الى مهمة مستحيلة ولكن، في المقابل، لم ينجح الكثيرون حتى الآن بالاستفادة الضرورية من الاندراج فيها.

ثانياً: العرب والعالم

١ ــ العرب والقوى الكبرى

ناصيف حتي(*)

بداية لا بد من ملاحظة ترسخ نمط معين في علاقات الوطن العربي ككل مع القوى الدولية الكبرى منذ بداية التسعينيات مفاده أن التفاعلات العربية الدولية كلها تقريباً مصدرها الطرف الدولي، حيث استقرت مكانة «العرب» كطرف متلقٍ لا يمتلك قرار الحد الأدنى القائم على توظيف بعض الإمكانات من أجل بلورة ما يعرف بقدرات الفاعل الدولي (Actor's Capabilities) الذي تخوله لعب دور على الصعيد العالمي. وقد شهد عام ١٩٩٦ تعزيزاً لهذا النمط من التفاعلات، كما شهد أيضاً تعزيزاً لظاهرة أخرى قوامها أن «الإقليم» العربي ما زال أكثر الأقاليم في العالم أمركة على الصعيد السياسي والاستراتيجي، وبمعنى آخر الأكثر تعرضاً للاختراق السياسي الأمريكي، كما تدل على ذلك جملة من العوامل أهمها التأثير الأمريكي الكبير في صياغة الأجندة العربية وتحديد الأولويات الفعلية والتدخل الفاعل في إدارة العلاقات العربية ـ العربية، وكذلك العربية ـ الإقليمية في كثير من الحالات والقضايا.

* * *

ويمكن قراءة العلاقات الأمريكية ـ العربية خلال العام الماضي من خلال التركيز بشكل خاص على ملفين أساسيين؛ **أولهما**: دبلوماسية عملية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي دبلوماسية تتخطى هدف تسوية الصراع لتصل إلى محاولة إعادة صياغة العلاقات العربية ـ الإسرائيلية الإقليمية وإرسائها على مفاهيم وقواعد جديدة تسقط كلياً مفاهيم العروبة والهوية القومية والتعاون العربي المشترك. **وثانيهما**: تأسيس هيكل أمني في الخليج.

وفي العودة إلى العنوان الأول ازداد التركيز الأمريكي منذ اغتيال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحق رابين ومجيء شمعون بيريس إلى السلطة كرئيس للحكومة على

(*) أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية، القاهرة.

محاولة استنفار الدبلوماسية الأمريكية بغية تحقيق مكاسب عربية لبيريس إن كان على مستوى تطوير التطبيع مع العرب أو تطوير المواقف العربية المفاوضة، بغية إعطائه كل الدعم الممكن لتوظيفه داخلياً في معركته الانتخابية القادمة. فبيريس كان رجل واشنطن والأقرب إلى تفكير الإدارة الأمريكية في المؤسسة السياسية الإسرائيلية. وفي هذا الإطار جاءت سياسة بيريس لتؤدي إلى عدم حصول تقدم في المفاوضات على كافة المسارات بسبب شخصيته المترددة من جهة، ولكن بالأخص بسبب عدم رغبته في تقديم «تنازلات» إلى العرب عشية الانتخابات، وقد ساعده في هذا التصلب الموقف الأمريكي المتفهم والمؤيد إلى أقصى الحدود. وأمام انسداد الأفق الدبلوماسي ازدادت أعمال العنف، وقد أدى ذلك إلى تحرك أمريكي ضمن سياسة دعم بيريس في العمل على تنظيم قمة دولية حول الإرهاب. . وبالفعل فلقد عقد المؤتمر الدولي لصانعي السلام في الشرق الأوسط في آذار/مارس في شرم الشيخ «قمة شرم الشيخ»، وظهر منذ البداية اختلاف وجهات النظر بين الأطراف الرئيسية المنظمة والمشاركة في المؤتمر. فلقد كان هنالك موقف أمريكي ـ إسرائيلي مشترك أراد تركيز القمة على موضوع الإرهاب بالمطلق، ودون محاولة تقديم تحديد لمفهوم الإرهاب، بحيث قد يشمل كل أعمال المقاومة إلى جانب شموله بالطبع أعمال العنف التي تجري في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وكانت مشكلة هذا الطرح أنه يعكس عدم توازن كبير في التعامل مع لب المشكلة، ألا وهي توقف عملية التسوية، وكان الموقف المقابل الذي بلورته الأطراف العربية المشاركة ومعها فرنسا بالخصوص يدعو إلى التعامل مع الموضوع السياسي الذي هو عملية التسوية كمدخل للتعامل مع الإرهاب وأعمال العنف. ورغم أن البيان الصادر عن القمة اتسم بالمرونة لإرضاء جميع الأطراف المشاركة، بقي الهدف الأمريكي من المؤتمر، وهو القيام بتظاهرة دعم لشمعون بيريس وتعزيز موقفه دولياً بغية تقويته داخلياً، وكذلك الأمر كان للمؤتمر أيضاً مكاسب أمريكية داخلية عشية الانتخابات الرئاسية بالنسبة للرئيس كلينتون. . وقد ساهم المؤتمر والأجواء التي خلقها في توثيق التعاون الأمني الأمريكي ـ الإسرائيلي، مقابل ذلك كانت القراءة العربية المشاركة مع فرنسا تعتبر أن المؤتمر نجح بالتركيز على ضرورة العودة إلى المفاوضات وإعطائها الأولوية التي تستحقها كمدخل فعال للتعامل مع الإرهاب والعنف.

ولم يمض شهر حتى تدخلت الدبلوماسية الأمريكية مرة أخرى لإنقاذ شمعون بيريس من الحرب التي بدأها في لبنان، والتي توّجها بمجزرة قانا، والتي لم يعد باستطاعته استيعاب نتائجها، دون أن يخسر على جبهة المفاوضات أو على جبهة التشدد في البيت الإسرائيلي. وقد خسر بالفعل بعد ذلك على الجبهتين، وركزت الدبلوماسية الأمريكية في بداية «حرب الجنوب»، وقبل مجزرة قانا، على محاولة سلب لبنان وسوريا ورقة المقاومة المسلحة كبديل لاستمرار سياسة تسخين الوضع في الجنوب، ولكن مجزرة قانا أطاحت بهذه السياسة وفرضت على الولايات المتحدة تقديم تنازلين أساسيين، **أولهما**: القبول بدور فرنسي كشريك في ضمان ومراقبة الحل الذي تم التوصل إليه بعد «فيتو»

إسرائيل على الدور الفرنسي بتشجيع من واشنطن قابله تصلب سوري ولبناني في الإصرار على دور لفرنسا. . **وثانيهما**: التحول من سياسة تسخين الوضع إلى العمل على تبريده والضغط لإيقاف القتال في جنوب لبنان لإخراج بيريس من دائرة الضوء التي وضعته فيها مجزرة قانا.

ولجأت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى دبلوماسية القمة لمحاولة إنقاذ عملية التسوية، بعد وصول نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، وما نتج عنه من قلق وإحباط في الولايات المتحدة وأوروبا وفي كثير من العواصم العربية، وحدوث توتر سياسي مفتوح على احتمالات عديدة على خط عملية التسوية. وجاءت القمة العربية في حزيران/ يونيو وما رافقها، وكذلك ما تبعها، من اتصالات وتحركات دبلوماسية عربية دولية من جهة، وازدياد حدة الخطاب السياسي الإسرائيلي من جهة أخرى، لتدفع بالولايات المتحدة في محاولة لاتباع سياسة الحد من الخسائر ومنع تفاقم الأوضاع من الدعوة إلى قمة خماسية في واشنطن غابت عنها مصر وحضرها زعماء: الأردن، وفلسطين، وإسرائيل إلى جانب الرئيس كلينتون. وانتهت القمة إلى مجرد حفل إعلامي دون أي مضمون أو فحوى سياسي يتعلق بالمفاوضات. وكانت أيضاً بمثابة جزء من الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون أظهر من خلالها إحدى نجاحاته بالسياسة الخارجية من جهة، وعودة الحرارة إلى العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية من جهة أخرى، بعد فترة قصيرة من الشك المتبادل.

وعكست القمة الإعلامية أيضاً التفرد الأمريكي بالقرار فيما يتعلق بعملية التسوية، فرغم ظروف الأزمة التي تعيشها المفاوضات، ورغم عدم قدرة واشنطن وعدم رغبتها في تحريك الأمور والاصطدام بالحكومة الإسرائيلية الجديدة، أصرت ونجحت بعقد القمة «سلقاً»، ودون تحضير، ومن دون أجندة تتطلبها طبيعة الأوضاع التي أشير إليها. وكان مكان انعقادها ـ إلى جانب جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي في صورة واحدة بالمعنى الرمزي أيضاً مع الرئيس الأمريكي وبعض القادة العرب ـ أهم من المضمون الذي كان على القمة أن تطرحه، وهكذا استبعدت واشنطن راعي المؤتمر الآخر روسيا وكذلك الاتحاد الأوروبي، ولم تأخذ بالأفكار أيضاً التي قدمتها هذه الأطراف، ومعها أطراف عربية أخرى تتعلق بضرورة عقد قمة سياسية وليست إعلامية، إذا جاز التعبير. . وفي سياق السياسة ذاتها ضغطت الولايات المتحدة لعقد المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم توجه الدولة المضيفة نحو التأجيل ورغم الظروف السيئة المحيطة بعملية التسوية. وربما لهذا السبب الأخير أرادت واشنطن مرة أخرى أن توجّه رسالة على استمرار عملية التسوية بشروطها وقراءتها للتطورات رغم الأحداث على الأرض. وكان انعقاد المؤتمر في موعده هو النجاح السياسي الوحيد للولايات المتحدة. أما على صعيد الدينامية السياسية للمؤتمر فلم تصب السياسة الأمريكية الأهداف التي أرادتها، فلم يكن هنالك تمثيل سياسي عربي واسع ومرتفع، وحدث تهميش سياسي لإسرائيل، كما جرى التركيز على الخطاب الأوروبي والعربي سياسياً في المؤتمر، وهما بالطبع خطابان لا يلتقيان مع الممارسات الإسرائيلية أو القراءة الأمريكية لكيفية تطور عملية التسوية.

خلاصة القول.. فيما يتعلق بالعنوان الأول للعلاقات الأمريكية ـ العربية، خاصة كما كرسه الدور الأمريكي في مفاوضات الخليل، ان هناك تراجعاً كبيراً في هذا الدور، وفي الجهود التي يفترض أن تبذل من واشنطن في وقت كان المطلوب فيه دور أمريكي نشط وجهود أكبر، وقد ردّ البعض هذا التغير إلى عامل الانتخابات الرئاسية في أمريكا. كما اعتمدت الولايات المتحدة على دبلوماسية القمة أو المؤتمرات، كلما شعرت بأن الأزمة من عملية التسوية صارت تهدد هذه الأخيرة برمتها. وأخيراً، ردمت واشنطن بواسطة هذه السياسة الهوة التي قامت مع إسرائيل مع بداية وصول نتنياهو إلى السلطة، وقد نجحت بذلك من خلال سياسة التطمينات الفعلية لإسرائيل بعدم ممارسة الضغط عليها أو عدم الاصطدام سياسياً مع الطروحات الإسرائيلية الجديدة، من جهة، مقابل الابتعاد من دور راعي المؤتمر الفعلي الوحيد، وما يتطلبه ذلك من إلقاء وزن في المفاوضات إلى دور مسهل (Facilitator) عملية التفاوض؛ وهو دور خجول يبقى في حيز الحد الأدنى المطلوب إلى جانب ممارسة الضغط على الأطراف العربية المعنية، متى احتاج الأمر إلى ذلك من جهة أخرى.

العنوان الثاني للسياسة الأمريكية يتعلق بالهيكل الأمني في الخليج حيث شهدت السياسة الأمريكية مزيداً من الهجوم الدبلوماسي على إيران من جهة، إلى جانب القيام بعمليات عسكرية محدودة ضد العراق من جهة أخرى، في إطار استراتيجية الاحتواء المزدوج، وازدادت حدة الانتقاد الدولي، وكذلك الداخلي الأمريكي، لسياسة واشنطن الخليجية؛ لجملة من الأسباب أهمها ربما فشل الاحتواء المزدوج بسبب سياسات أصدقاء الولايات المتحدة، مثل اليابان... ودول الاتحاد الأوروبي تجاه كل من إيران والعراق، وبسبب ازدياد الأعمال الإرهابية ضد القوات الأمريكية، إلى جانب غرق دول مجلس التعاون في خلافاتها، وعدم تمكنها من بلورة موقف يستند إلى إمكانات مشتركة يمكن أن يدفع في صياغة الهيكل الاستراتيجي الأمني للولايات المتحدة في المنطقة. وتبدو الولايات المتحدة رغم قوتها تقف وحيدة على الصعيد السياسي في الخليج وغير قادرة على الإمساك ببعض الأوراق الإقليمية التي تصطدم أحياناً مع مصالحها، مثل انفجار الصراع الكردي ـ الكردي أو محاولة الحصول على غطاء الشرعية الدولية، عندما قررت توسيع منطقة الحظر الجوي في العراق.

إضافة إلى ما تقدم، يمكن الإشارة إلى موضوعين آخرين شكل كل منهما نقطة خلاف مستمرة على الصعيد العربي ـ الأمريكي؛ **أولهما**: أزمة لوكيربي حيث يتكرر المشهد سنوياً، كما يلي: تصعيد في الخطاب الأمريكي والتأكيد على الشروط ذاتها لحل الأزمة عشية كل اجتماع لمجلس الأمن لإعادة النظر في العقوبات، مقابل موقف عربي يؤكد على ضرورة الأخذ بالحل المتوازن الذي طرحته الجامعة العربية بالإجماع في آذار/مارس ١٩٩٤ والقاضي بمحاكمة المتهمين أمام محكمة اسكتلندية، وحسب القانون الاسكتلندي تنعقد خصيصاً في «لاهاي». **الموضوع الآخر** يتعلق بإعادة انتخاب بطرس غالي أميناً عاماً للأمم المتحدة، ورغم أن غالي من منظور الأمم المتحدة ينتمي هو إلى الإقليم الأفريقي فلقد

لعبت المجموعة العربية دوراً هاماً ومحركاً في الأمم المتحدة، ومع المجموعات الجغرافية والسياسية المختلفة، ولم تستطع رغم ذلك تخطي حاجز الفيتو الأمريكي الذي عبّر عن تصور الولايات المتحدة لدور أمين عام المنظمة الدولية، وهو دور الموظف الأول في المنظمة، وليس دور القيادي أو الإداري ذي الرؤية وصاحب المشروع.

* * *

ماذا عن **العلاقات الروسية العربية**..؟ لقد أعطت استقالة وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف وتعيين يفغيني بريماكوف خلفاً له في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بارقة أملٍ للذين يتوقون إلى دور روسي في الشرق الأوسط، باعتبار أن كوزيريف «الأمريكي» قد حلّ محله بريماكوف العربي، والخبير في الشؤون العربية، لكن السياسة لا تصنعها خبرة مسؤول أو توجهاته الشخصية، رغم أنه يستطيع أن يطبع هذه السياسة بطابعه الخاص. فروسيا غارقة في مشاكلها الداخلية، رغم التوصل إلى حل قد يكون مؤقتاً لأزمة الشيشان. وهي تعيش أعلى مستوى من التفسخ المؤسسي والتأزم المجتمعي، لا سابقة له في التاريخ الروسي. فالدولة قد انهارت بالفعل في روسيا ولو أنها مستمرة على الصعيد الرسمي. كما أن هنالك جملة من العوامل تحكم تطور العلاقات العربية ـ الروسية؛ منها ـ إلى جانب الانشغال الداخلي ـ افتقاد الإمكانات الضرورية لتوظيفها في سياسة خارجية بعيدة عن الجوار المباشر ومتاعبه الضاغطة، ووجود تيار قوي منسجم مع السياسة الأمريكية إلى جانب صعود نفوذ قطاع من المؤسسة السياسية والاقتصادية يدفع باتجاه التقارب مع إسرائيل، وأيضاً الشعور غير البعيد عن الحقيقة عن الاندفاع العربي الكلي نحو الولايات المتحدة في المجالات التي كان يمكن لروسيا أن تلعب دوراً فيها مثل دبلوماسية التسوية. وأشير إلى مثال واحد للدلالة على هذه النقطة، وهو العتاب الذي وجهه المسؤولون الروس إلى الأطراف العربية، وتحديداً إلى سوريا، خلال العملية الدبلوماسية التي رافقت العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، إذ لم يظهر أي حماس عربي أو سوري ولبناني لدعوة روسيا إلى المشاركة في إيجاد الحل. مقابل ذلك، يبقى هنالك تياران رئيسيان يتحركان ضد العوامل المذكورة آنفاً وهما: **أولاً** «جماعة» وزارة الخارجية الذين يؤكدون على ضرورة عدم ترك الشرق الأوسط لأسباب استراتيجية تاريخية، ومن منظور مصلحة الدولة بالمطلق. والتيار **الثاني** يضم القوميين والشيوعيين الذين يريدون رد الاعتبار إلى سياسة موسكو الروسية، ثم السوفياتية التقليدية أيضاً في الشرق الأوسط، وخاصة مع الأصدقاء القدامى في المنطقة. لكن رغم التحرك الدبلوماسي الروسي في المنطقة وزيارات بريماكوف ومساعديه، ورغم الموقف الروسي المؤيد لليبيا في أزمة لوكيربي والموقف الروسي المعارض للسياسة الأمريكية في الخليج، والمنفتح كلياً على العراق، وبشكل يزداد تدريجياً مع الوقت، بقيت العلاقات الروسية ـ العربية في الحيز الأضيق، يحافظ عليها أيضاً في هذا المستوى غياب الاهتمام العربي وافتقار روسيا إلى قدرات يوظفها الذين يريدون رفع مستوى هذه العلاقات وتنويعها.

* * *

ويمكن النظر في خط موازٍ نسبياً إلى العلاقات العربية ـ الصينية التي استمرت على مستوى العلاقات الدبلوماسية التقليدية مع زيارات لكبار المسؤولين؛ ومنهم رئيس الدولة إلى المنطقة. واستمر الموقف الصيني في دعمه لعملية التسوية، حسب مرجعية مدريد، دون أن يعني ذلك تحركاً صينياً معيناً خارج نطاق تأكيد دعمه لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كلما أثيرت هذه المسألة. كما استمرت الصين الشعبية في تأييد وجهة النظر العربية فيما يتعلق بالتوصل إلى حل لأزمة لوكيربي، وفي تطوير علاقات الصين مع العراق، والدعوة إلى إعادة النظر في العقوبات. وقد تركزت السياسة الصينية في المنطقة على دبلوماسية الاستثمارات والبعثات التجارية، وبالأخص محاولة الانفتاح على دول الخليج العربية لجذب وتشجيع الاستثمارات في المناطق الحرة في الصين. وإلى جانب هذه السياسة ومحاولة تطوير العلاقات الاقتصادية مع المغرب العربي، بقي الاهتمام الصيني منصباً بشكل رئيسي على مصر في المنطقة، بحكم العلاقات التاريخية التقليدية. والصين التي تعيش قضايا التحول الاقتصادي في الداخل ومشاكل المحيط المباشر، كما حدث في التوتر مع تايوان وفي الاستعداد لاستعادة هونغ كونغ تتجه اهتماماتها بشكل أساسي إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الصناعية الكبرى على حساب شرق أوسط يبقى هامشياً حالياً نسبة إلى الغرب، ومن حيث الفرص التي يوفرها للصين، مع استثناء محوره العلاقات العسكرية والتجارية مع إيران. هذه العناصر الأخيرة إلى جانب غياب الاهتمام العربي العام نحو الصين حكمت كلها سقف تطور العلاقات العربية ـ الصينية في عام ١٩٩٦.

* * *

وعلى صعيد العلاقات اليابانية ـ العربية استمر الطابع التجاري يحكم هذه العلاقات، رغم ازدياد الاهتمام الياباني بلعب دور سياسي دولي مستقل عن المظلة الأمريكية التقليدية.

وقد لجأت اليابان إلى دبلوماسية المساعدات للتنمية لتأمين موقع لها في الشرق الأوسط، ويظهر ذلك في سياسة المساعدات لمصر وللسلطة الوطنية الفلسطينية، بشكل خاص. وفي الخليج استطاعت اليابان الحفاظ على علاقات سياسية متوازنة مع دول مجلس التعاون، رغم عمق العلاقات التي وصلت إليها اليابان مع إيران، والقائمة على حجم كبير من المصالح التجارية والاقتصادية. وفي السياق ذاته، اتجهت اليابان إلى تأسيس موقع سياسي اقتصادي لها في المغرب العربي، من خلال دبلوماسية مساعدات التنمية. وقد ظهرت تطورات بارزة في هذا الخصوص في العلاقات اليابانية ـ التونسية هذا العام.

وإذا كانت الولايات المتحدة حاضرة دائماً بقوة في السياسات العربية، وكذلك في السياسات الدولية والإقليمية للنظام العربي، كما أشرنا سابقاً، فإن عام ١٩٩٦ يمكن أن يوصف عن حق بأنه عام «عودة الروح» للدور الأوروبي في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي النظام العربي بشكل خاص. وقد ظهرت هذه العودة على مستويين: الدول الأوروبية

الرئيسية، وكذلك الاتحاد الأوروبي.

* * *

فمع مجيء جاك شيراك إلى الرئاسة في فرنسا عادت الديغولية المتجددة لتطبع السياسة الفرنسية في المنطقة. . فالرئيس الفرنسي الذي زار بعض العواصم العربية ألقى خطاباً في القاهرة كان بمثابة إعلان لسياسة فرنسا العربية. وسرعان ما ظهر التحرك الفرنسي خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان/ ابريل ١٩٩٦، وفي التميز ثم الاختلاف مع الموقف الأمريكي حول العراق، وذلك في سياسة نشطة شهدت لقاءات على مستويات القمة ودون القمة بين أطراف عربية عديدة وفرنسا. وتحركت فرنسا بشكل قوي في إطار دبلوماسية التسوية مؤيدة الموقف العربي والفلسطيني بالخصوص، كما لعبت الدور الرئيسي في دفع الاتحاد الأوروبي نحو بلورة سياسة نشطة تجاه النظام العربي وعملية التسوية بشكل خاص. وفي السياق ذاته، برزت مواقف بريطانية عبّر عنها بشكل خاص وزير الخارجية في أكثر من مكان، مضت في دعم الموقف العربي بهذا الصدد بشكل واضح وحازم، ولو أن بريطانيا اتجهت من جهة أخرى إلى إطلاق فكرة أو ربما «بالون» اختبار لإنشاء منظمة للتعاون في الشرق الأوسط لاقت نقداً عربياً واسعاً، بعضه بسبب توقيت المبادرة، وبعضه الآخر بسبب التشكيك بمخاطرها على الهوية التعاونية العربية الممثلة في جامعة الدول العربية. وإذا جاء الموقف البريطاني إيجابياً، فيما يتعلق بعملية السلام، فإنه قد اتسم بالسلبية التقليدية القائمة على التشدد، فيما يتعلق بإيجاد حل لأزمة لوكيربي من جهة، وفيما يتعلق بتأييده شبه الكلي للموقف الأمريكي حول العراق.

وعلى صعيد آخر، بدت الدبلوماسية الإيطالية نشطة في عملية التسوية، من خلال الاتصالات المستمرة والمتنوعة مع كافة أطراف التسوية بغية الدفع باتجاه احترام مرجعية مدريد، حسب التصريحات الإيطالية المتكررة، وعلى كافة المستويات في هذا الخصوص.

وعلى صعيد آخر، بقي التحرك الألماني محدوداً وخجولاً مقارنة مع الأطراف السابقة، وأكثر تحفظاً فيما يتعلق بمخاوف إثارة الولايات المتحدة، ومراهناً بشكل أساسي على دور هذه الأخيرة، إلا أن ألمانيا زادت من نسبة مساعداتها للتنمية للسلطة الفلسطينية، واعتبرت أن تعزيز هذه الأخيرة عنصر أساسي في دفع عملية التسوية.

وقد لعبت القوى الثلاث الأولى، إلى جانب أسبانيا وإيرلندا، الدور الأساسي في بلورة السياسة الأوروبية. . وشهد الصيف الماضي حركة دبلوماسية واسعة بين الضفتين العربية والأوروبية للمتوسط، غداة وصول تكتل «الليكود» إلى الحكم في إسرائيل. وقد أصيبت المؤسسة السياسية الأوروبية بنوع من الإحباط بسبب نتائج هذه الانتخابات، بعد أن كانت قد راهنت كلياً على وصول حزب العمل إلى السلطة مرة أخرى. وقد ترجم هذا الموقف الأوروبي في البيان الصادر عن القمة الأوروبية في فلورنسا في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٦، كما اتسم البيان بلغة واضحة وحازمة وشمولية وتشكل محطة رئيسية في انطلاق الدور الأوروبي، وجاء بمثابة المرجعية السياسية التي سيستند إليها هذا الدور

لاحقاً. ولحق هذا البيان تصريحات عديدة وزيارات متكررة من مسؤولين أوروبيين إلى عواصم دول عملية التسوية بالخصوص، وكلها هدفت إلى إعادة تحريك عملية التسوية في إطار مرجعية مدريد.

والجدير بالذكر أن بيان فلورنسا لاقى ترحيباً كبيراً في قمة القاهرة؛ إذ إن تزامن المؤتمرين أبرز تطابقاً في وجهات النظر بين المجموعتين العربية والأوروبية، حول قراءة الوضع القائم وكيفية الخروج من الأزمة الحاصلة.

وخطت أوروبا خطوة مهمة ذات مدلولات كبيرة، فيما يتعلق بموقفها ودورها من عملية التسوية، عندما أعلن الاتحاد الأوروبي عن تعيينه مبعوثاً خاصاً بهذا الشأن كدليل على تمسكه بدفع عملية التسوية في المنطقة.

ومن الملاحظ أن جميع المواقف العربية والأوروبية، في هذا الشأن، تشدد على أن الدور الأوروبي دور مكمل، وليس دوراً منافساً للدور الأمريكي في عملية التسوية.

وعلى صعيد آخر، استمر الاتحاد الأوروبي في مفاوضاته الثنائية مع الدول العربية الأعضاء في عملية برشلونة، من أجل توقيع اتفاقات المشاركة الجديدة معها، وقد تم ذلك حتى الآن مع المغرب وتونس، وتم توقيع اتفاقية موفقة مع السلطة الفلسطينية، وما زالت المفاوضات مستمرة مع الدول العربية الأخرى.

ومن جهة أخرى، لم يستطع الاتحاد الأوروبي بلورة موقف موحد على الصعيد العملي من أزمة لوكيربي ومسألة التعامل مع العراق، وبقيت مواقف دوله منقسمة في هذا الخصوص.

وخلاصة القول، إن تبلور ملامح دور أوروبي من عملية التسوية أخذت تتضح مع الوقت، كما أن التفاعلات الأوروبية متعددة الأطراف، وكذلك الثنائية، مع الدول العربية المتوسطية أخذت في الازدياد مع انطلاق عملية برشلونة، وتعطي الحركة الأوروبية على هذين المسارين المذكورين بعض التنوع للعلاقات الدولية للنظام العربي، رغم محدوديتها، حتى لا تبقى صورة الأمركة السياسية طاغية كلياً على النظام المذكور.

٢ ـ العرب ودول الجوار المشرقي
أ ـ العرب وتركيا

جلال عبد الله معوض(*)

شهدت العلاقات التركية ـ العربية عام ١٩٩٦ تطورات مهمة تعاونية وصراعية على الصعد الاقتصادية والسياسية، عبّر بعضها عن استمرارية معينة، كما عبّر بعضها الآخر عن تغير نوعي أو بداية تغير ما في نمط هذه العلاقات، قياساً إلى الفترات السابقة، ولم تنفصل كثيراً هذه التطورات بنوعيها عن مشكلات تركيا الداخلية وعلاقاتها «الإقليمية» وخصوصاً مع إسرائيل، وعلاقاتها الخارجية، خصوصاً مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

أولاً: المشكلات والتطورات الداخلية التركية

حفل عام ١٩٩٦ بالعديد من التطورات في تركيا، ارتبط بعضها بمشكلات متوارثة منذ الثمانينيات كالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعنف، ولا سيما المرتبطة بحركة التمرد الكردي، فيما استجد أمر غير مألوف على السياسة التركية بتشكيل حكومة «نجم الدين أربكان» الائتلافية في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ كأول رئيس وزراء «إسلامي التوجه» في تاريخ الجمهورية التركية.

١ ـ القضايا الاقتصادية والاجتماعية

واصل المجتمع التركي خلال عام ١٩٩٦ معاناة مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية «المزمنة» كارتفاع معدلات التضخم والبطالة والديون الداخلية والخارجية وتدهور سعر الصرف وتزايد حدة التفاوت الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، زاد إجمالي الديون الخارجية

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

من(٦٤,٧٧٩) مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى(٦٧) ملياراً عام ١٩٩٦، وزادت أعداد العاطلين عام ١٩٩٦ بنسبة (٣٦ بالمئة) مقارنة بعام ١٩٩٥، وتدهور سعر صرف الليرة التركية من(٤٨,٠٥٠) ألف ليرة / دولار في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ إلى (٩٨,٣٨٥) ألفاً في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

وكان فشل حكومة «تانسو تشيللر» الائتلافية المشكّلة في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ من حزبها «الطريق الصحيح» والحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» في مواجهة هذه المشكلات من الأسباب الرئيسية لانهيارها في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، خصوصاً أن الخلاف بين حزبيها بشأن كيفية التعامل مع هذه المشكلات وغيرها قد واكبته مظاهرات نظمها أكثر من (٢٠٠) ألف عامل للمطالبة برفع الأجور بمعدل التضخم نفسه (٧٠ بالمئة).

٢ ـ الأزمة السياسية الداخلية وانتخابات ١٩٩٥ البرلمانية وتداعياتها

بعد انهيار حكومتها الائتلافية الأولى، شكلت «تشيللر» حكومة أقلية من حزبها سقطت بدورها بعد تصويت البرلمان على سحب الثقة منها في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ في مواكبة استمرار المظاهرات العمالية للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور. ووافق البرلمان في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ على مشروع قانون بإجراء انتخابات عامة مبكرة في ٢٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥، وتولت إدارة شؤون البلاد حتى إجراء هذه الانتخابات حكومة ائتلافية برئاسة «تشيللر» مع حزب «الشعب الجمهوري» الذي كان قد اندمج و «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» في حزب واحد باسم الأول وبرئاسة «دنيز بايكال».

أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب «الرفاه» بالمركز الأول بنيله (١٥٨) مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٥٥٠) مقعداً، وتلاه الطريق الصحيح (١٣٥) مقعداً، والوطن الأم (١٣٢) مقعداً، واليسار الديمقراطي (٧٦) مقعداً، وأخيراً الشعب الجمهوري (٤٩) مقعداً. وأدى ذلك إلى معاناة تركيا من أزمة «فراغ سياسي «نتيجة عدم نيل أي حزب الأغلبية اللازمة لتشكيل حكومة بمفرده، وعدم استعداد الأحزاب الأخرى «العلمانية» لمشاركة «الرفاه» في تكوين حكومة ائتلافية، خصوصاً في ظل معارضة المؤسسة العسكرية لهذا التطور.

استمرت هذه الأزمة حوالى شهرين ونصف حتى تصويت البرلمان على الثقة بحكومة ائتلافية برئاسة «مسعود يلماز» ضمت حزبه «الوطن الأم» وحزب «الطريق الصحيح» في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٦، وذلك بفضل امتناع نواب «اليسار الديمقراطي» عن التصويت كوسيلة للحيلولة دون وصول «الرفاه» إلى السلطة. ورغم دعم الأحزاب العلمانية والمؤسسة العسكرية لهذه الحكومة، فإنها قد انهارت بعد ثلاثة أشهر باستقالة رئيسها في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بسبب الخلافات بينه وبين «تشيللر»، ولا سيما مع مشاركة نواب

حزبه نواب «الرفاه» في التصويت في البرلمان في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦، بشأن إجراء تحقيق برلماني في اتهامات موجهة إلى الثانية بصدد «التورط في الفساد وسوء استغلال السلطة» إبان رئاستها للحكومة، فضلاً عن إعلان «تشيللر» في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٦ انسحاب حزبها من الحكومة بعد صدور قرار من المحكمة الدستورية في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٦ بعدم شرعية التصويت الذي نالت بموجبه ثقة البرلمان. ونجح «أربكان» في استغلال هذه الخلافات وعجز الحكومة عن مواجهة المشكلات الداخلية وفي زيادة شعبية حزبه الذي فاز بالمركز الأول في انتخابات محلية تكميلية جرت في (٤١) بلدية في ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦ مؤيداً بنسبة (٣٣,٦ بالمئة) من إجمالي الأصوات مقابل (٢١ بالمئة) للوطن الأم و(١٢ بالمئة) للطريق الصحيح، مما دفعه إلى تأكيد «أن اكتساح حزبه للأصوات في أية انتخابات عامة مقبلة لن يكون له حدود، ما لم يصل إلى السلطة الآن».

حكومة «أربكان» الائتلافية

نال «أربكان» تكليف تشكيل الحكومة الجديدة في ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٦، وأجرى لهذا الغرض مشاورات مع قادة الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان، وانتهى بعد مفاوضات مطولة مع «تشيللر» إلى إعلان اتفاق حزبيهما في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦ على تشكيل حكومة ائتلافية على أساس توليه رئاسة الحكومة لمدة عامين حتى حزيران/يونيو ١٩٩٨ لتعقبه في العامين التاليين «تشيللر» التي تتولى في الفترة الأولى منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وتولى «الرفاه» (١٩) حقيبة وزارية من مجموع (٣٦) حقيبة؛ منها العدل والمالية والزراعة والإسكان والثقافة ووزارة الدولة للشؤون الدينية، مقابل (١٧) حقيبة لـ«الطريق الصحيح» من أهمها الخارجية والدفاع والداخلية والتعليم والصناعة والتجارة.

ويلاحظ في هذا السياق ما يلي:

١ ـ ان نجاح «أربكان» هذه المرة، على عكس ما حدث بعد انتخابات ١٩٩٥، في تشكيل الحكومة لا يعود فحسب إلى قوة الوضع السياسي لحزبه «الرفاه» وتزايد شعبيته، خصوصاً في ضوء نتائج انتخابات ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦ البلدية، أو اتصافه بالمرونة في مشاوراته مع «تشيللر» وتنازله لحزبها عن وزارات مهمة، أو رغبة الأخيرة في استخدام وجودها في الحكم مؤتلفة مع «الرفاه» كوسيلة لتجميد التحقيق البرلماني معها بشأن الفساد، ولكن هذا النجاح يعود أيضاً وفي المقام الأول إلى تقدير «تشيللر» وقادة الأحزاب الأخرى وأقطاب المؤسسة العسكرية وكبار رجال الصناعة والأعمال أنه قد يكون من الأفضل إشراك «الرفاه» في حكومة ائتلافية مع «الطريق الصحيح» كشريك قوي في الدفاع عن العلمانية والعلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة (وإسرائيل) ليمكنه من موازنة أو كبح جماح توجهات «الرفاه» وزعيمه؛ إذ إن البديل الآخر كان دخول تركيا أزمة سياسية جديدة قد لا يكون هناك مخرج منها سوى إجراء انتخابات عامة مبكرة يحصل فيها

«الرفاه» على أغلبية تمكنه من الحكم بمفرده.

٢ ـ ان ذلك التقدير يفسر من ناحية مساندة المؤسسة العسكرية لقيام هذه الحكومة- أو على الأقل منح «الضوء الأخضر» لتشكيلها بموجب «صفقة أو اتفاق غير معلن». وإن كانت ملامح سياسة حكومة «أربكان» كما حددها الأخير نفسه في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ توضح حرصه على احترام بنود هذا الاتفاق من ناحية، وتوضح من ناحية أخرى حرصه على تحقيق توجهات حزبه «الإسلامية القومية»، ولا سيما على الصعيد الخارجي دون تعارض مع التوجهات الغربية لشريكه في الائتلاف ومصالح ورؤى المؤسسة العسكرية. فعلى الصعيد الداخلي، تعهد «أربكان» باحترام المبادئ العلمانية للجمهورية التركية، وعلى الصعيد الخارجي تعهد بمواصلة السعي للاندماج في الاتحاد الأوروبي والتزام حكومته بجميع المعاهدات الدولية الموقعة مع دول العالم، غير أنه أبدي تحفظات (دون ذكر تفاصيلها) على «المعاهدات التي تتناقض مع الأمن القومي التركي» وهو ما اعتبره المراقبون إشارة إلى اتفاق التعاون العسكري المبرم مع إسرائيل في شباط/ فبراير ١٩٩٦، وكان «الرفاه» قد عارضه مؤكداً أنه سيعيد النظر فيه فور وصوله إلى السلطة. وأكد «أربكان» أيضاً أن حكومته ستعمل على توسيع نطاق العلاقات مع دول العالم الإسلامي ووسط آسيا والبلقان التي تربطها بتركيا علاقات روحية وتاريخية.

٣ ـ ان ذلك التقدير تستتر حالياً خلفه رغبة «الطريق الصحيح»، وكذا المؤسسة العسكرية رغم معارضتها، بعض مبادرات «أربكان» كدعوته في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ إلى التعاون في مجال التصنيع العسكري مع ايران، فيما يمكن تسميته بـ«توريط الرفاه في السلطة فترة ليست بالقصيرة ـ ربما تمتد حتى عام ٢٠٠٠ ـ كي يصطدم بالمشكلات الداخلية المتراكمة، مما يُفقد شعاراته بريقها، ويحد بالتالي من فرص فوزه بنسبة كبيرة من أصوات الناخبين في أية انتخابات عامة مقبلة». ويفسر ذلك، ضمن عوامل أخرى، تماسك نواب حزبي الحكومة في مواجهة محاولتين تمتا حتى الآن لسحب الثقة منها؛ ارتبطت الأولى بزيارة «أربكان» لليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، والثانية بتوريط مسؤولين بوزارة الداخلية في علاقات معينة مع «المافيا» في الشهر اللاحق.

٣ ـ المشكلة الكردية في تركيا

واصلت المشكلة الكردية خلال عام ١٩٩٦ احتلال مرتبة متقدمة ضمن قائمة أولويات الحكومة واهتمامات المجتمع في تركيا بالنظر إلى ضخامة تكلفتها الاقتصادية والبشرية، فضلاً عن ارتباطها من وجهة النظر التركية بمسائل أخرى كالوضع في شمال العراق والعلاقات مع سوريا. تكلف هذه المشكلة الميزانية التركية نحو (١٠) مليارات دولار سنوياً لتمويل العمليات الأمنية والعسكرية ضد حركة التمرد الكردي في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية وخارجها (شمال العراق)، وقد لقي أكثر من (٢٠) ألف فرد مصرعهم نتيجة هذه العمليات وعمليات حزب «العمال الكردي» PKK المحظور، منذ بداية شنها

في منتصف آب/أغسطس ١٩٨٤ وحتى نهاية ١٩٩٦. وتؤدي هذه المشكلة أيضاً إلى تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا عموماً، كزيادة معدلات البطالة والهجرة من هذه المحافظات إلى المدن التركية الكبرى مثل «استانبول» و«أنقرة» و«ازمير»، حيث يوجد بالأولى حالياً ما يقرب من مليوني كردي، فضلاً عن ضعف الموارد المالية المخصصة للإنفاق على الصحة والتعليم وغيرهما من المجالات الاجتماعية.

ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي:

أ ـ ان حزب «الرفاه» نجح في اجتذاب نسبة كبيرة من الأصوات في انتخابات ١٩٩٥ في المحافظات والمناطق التركية ذات الأكثرية الكردية، لا نتيجة لتأثير توجهاته «الإسلامية»، كما هو الحال في مناطق أخرى، وإنما نتيجة تزايد سخط سكان المحافظات الكردية على أساليب تعامل الحكومات التركية السابقة مع المشكلة الكردية ورؤيتهم إياه بوصفه حزباً «شاملاً» قادراً على أداء وظيفة الربط والتكامل بين كردستان وباقي تركيا، خصوصاً في ظل تأكيده وحدة الأمة التركية وعنصريها الأساسيين (الأكراد والأتراك)، واعتماده في هذه الانتخابات وغيرها في هذه المحافظات على مرشحين من أصل كردي (قُدر عدد النواب من أصل كردي في البرلمان التركي في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ بـ ١٤٠ نائباً منهم ٤٠ نائباً في حزب الرفاه).

ب ـ ان آمالاً كثيرة علقها معظم الأكراد على فوز «الرفاه» بالمركز الأول في انتخابات ١٩٩٥ ثم تشكيله حكومة ائتلافية برئاسته مع «الطريق الصحيح» في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦، من حيث تهيئة المناخ لايجاد تسوية سلمية للمشكلة الكردية، وشاركهم أيضاً في هذه الآمال العديد من كبار رجال الأعمال الأتراك، نظراً للانعكاسات السلبية لـ«الحرب الكردية» على الاقتصاد التركي. وعزز من هذه التوقعات تعهد حكومة «أربكان» فور تشكيلها بالاعتراف بالهوية الثقافية للأكراد، ومنحهم حق «المواطنة الدستورية» ليصبحوا مواطنين في الدولة، دون تنازل عن هويتهم، وبرفع حالة الطوارئ تدريجياً عن المحافظات الجنوبية ـ الشرقية والاهتمام بتطويرها اقتصادياً، ودعوة الأكراد إلى العودة إلى القرى التي تركوها بسبب العمليات العسكرية وصرف تعويضات مناسبة لهم لإصلاحها (تقدر جمعيات حقوق الإنسان في تركيا عدد القرى التي دمرتها القوات التركية في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية بأكثر من ألفي قرية عام ١٩٩٤).

ج ـ ان هذه التوقعات لم يتحقق منها حتى الآن شيء يذكر، حيث ما زال لأسلوب الحسم العسكري والأمني الأولوية في تعامل الحكومة التركية مع المشكلة الكردية. ومن المؤشرات المعبرة عن ذلك:

(١) استمرار العمليات العسكرية والأمنية التركية في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية، وكذا في شمال العراق، ومواصلة سياسة الحكومات السابقة، وخصوصاً منذ عام ١٩٩٣ «في تدمير القرى الكردية وإجبار سكانها على النزوح إلى مناطق أخرى»،

وذلك بالرغم من تجلّي آثار ذلك في تعقيد علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي على أرضية اهتمامه بأوضاع حقوق الإنسان في تركيا، وخصوصاً في ظل ما شهده عام ١٩٩٦ من تكرار حوادث التمرد والإضراب عن الطعام في السجون التركية، وتحديداً سجن «ديار بكر» احتجاجاً على سوء الأوضاع فيها من جانب السجناء والمعتقلين من المشتبه في ارتباطهم بحزب PKK. ولهذا السبب، ضمن أسباب أخرى كالدور اليوناني، قرر البرلمان الأوروبي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تجميد كافة المعونات المالية المقررة لتركيا في الفترة من ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي المبرم بين الطرفين في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ نتيجة عدم إحرازها أي تقدم على صعيد الديمقراطية منذ عقد هذا الاتفاق وتحولها إلى «مصدر للقلاقل والتوترات» في بحر إيجة وقبرص وشمال العراق.

(٢) تأكيد «أربكان» إبان زيارته ليبيا في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، في معرض رده على مطالبة العقيد «القذافي» بضرورة وقف حرب تركيا ضد سكانها الأكراد ومنحهم الحكم الذاتي: «ان تركيا ليست لديها مشكلة كردية، وإنما مشكلة إرهاب». ويقترب «أربكان» بذلك من تصور «تشيللر» وحزبها والمؤسسة العسكرية لطبيعة المشكلة الكردية وكيفية التعامل معها. ومن المعلوم أن للأولى وحزبها «الطريق الصحيح» خبرة سابقة في تفضيل الخيار العسكري والأمني في مواجهة هذه المشكلة، إبان رئاستها الحكومة في الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥، حيث أطلقت العنان للجيش في محاربة التمرد الكردي؛ كما أن هذا الحزب يضم حالياً عدداً من رموز القيادات العسكرية والأمنية المتقاعدة والمسؤولة عن تصعيد «الحرب الكردية» وبعضهم نواب في البرلمان، وعلى رأسهم «دوغان جوريش» رئيس الأركان العامة السابق حتى آب/أغسطس ١٩٩٤ ويوصف بـ«مهندس هذه الحرب».

ثانياً: العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية

تحركت تركيا بنشاط ملحوظ خلال عام ١٩٩٦ لدعم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع البلدان العربية عموماً، ومع بلدان بعينها ذات أهمية خاصة للاقتصاد التركي كمصر وليبيا والعراق وبلدان الخليج الأخرى، فضلاً عن مواصلة العمل في مشروعات إقليمية مشتركة كالربط الكهربائي؛ بينما لم يشهد هذا العام أي حديث أو مبادرة من جانب تركيا لإعادة طرح مشروع «مياه السلام».

١ ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ المصرية

كان من أبرز تطورات هذه العلاقات عام ١٩٩٦ ما يلي:

ـ زيارة «أربكان» لمصر، حيث تم في ختام اجتماع اللجنة المشتركة برئاسة رئيسي

وزراء البلدين في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ التوقيع على أربع اتفاقيات لدعم التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، ومنها اتفاقية لزيادة حجم التجارة بينهما من (٤٥٠) مليون دولار، عام ١٩٩٥، إلى ملياري دولار عام ١٩٩٧. واقترح «أربكان» أيضاً في الاجتماع إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في ميناء «الإسكندرية» لتصدير هذه المنتجات إلى دول آسيا الوسطى. وجاء في البيان الختامي للجنة «ضرورة تشجيع القطاع الخاص في البلدين للدخول في بحث مشترك أكثر فاعلية عن فرص المشروعات المشتركة في البلدين وأيضاً لدى أطراف ثالثة». وهذا التطور الأخير يعزز سعي تركي إلى إقناع مصر، وغيرها من البلدان العربية المعنية، بإمكان الاعتماد عليها أو التعاون معها «كمفتاح للتعامل مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية».

ـ التوقيع في «القاهرة» في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، إبان انعقاد المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الثالث، على اتفاق بين البلدين لتصدير الغاز الطبيعي المسال المصري إلى تركيا بتكلفة تقديرية تصل إلى (٤) مليارات دولار، وبطاقة (١٠) مليارات متر مكعب سنوياً، اعتباراً من عام ٢٠١٠، حيث تقدر احتياجات تركيا آنذاك من الغاز بنحو (٢٧) مليار متر مكعب سنوياً. وسيتم في إطار المشروع إنشاء شركتين مشتركتين بين مصر وتركيا وأمريكا، وستتولى الشركة الأولى المشتركة بين هيئة البترول المصرية وشركة «أموكو» الأمريكية إنشاء وتشغيل محطة لتسييل الغاز الطبيعي على الساحل المصري ويتم تزويدها بالغاز من حقول دلتا النيل، وستقوم أيضاً بنقل وبيع الغاز المسال إلى تركيا؛ فيما ستتولى الشركة الثانية المشتركة مع شركة «بوتاشي» التركية إنشاء وتشغيل محطة لإعادة الغاز الطبيعي إلى حالة السيولة في مدينة «ازمير» وستكون «بوتاشي» المشتري الرئيسي للغاز المسال بموجب عقد طويل الأجل. وقد أعلن وزير البترول المصري في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ أنه من المتوقع أن تنضم إلى الاتفاق خلال الأسابيع القادمة شركة «اينال» الإيطالية، وأن (٥٠ بالمئة) من تكلفة المشروع ستكون بتمويل أمريكي والباقي بتمويل إيطالي ـ مصري.

ـ حرص تركيا على توثيق التعاون الاقتصادي بينها وبين ثماني دول إسلامية، منها مصر، لإنشاء مجموعة اقتصادية إسلامية من البلدين وإيران وباكستان وماليزيا واندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا على غرار مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى كي تكون لها القدرة على مواجهة التكتلات العالمية القائمة. واستضافت «أنقرة» لهذا الغرض اجتماع لجنة خبراء من هذه الدول في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فقال «أربكان» في «افتتاحه» إن كل دولة من هذه الدول متقدمة في مجال ما؛ فمصر دولة رائدة في أفريقيا والعالم العربي، وتركيا في آسيا الوسطى. . . وكل دولة منها عضو في تنظيم إقليمي، ولا يعني إنشاء هذه المجموعة تخلي أية دولة منها عن التنظيم الذي تنتمي إليه. ومن الضروري إنشاء مجلس لرجال الأعمال ولجان للتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين هذه الدول».

٢ ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ الليبية

رغم الملابسات المعروفة التي أحاطت بزيارة أربكان لليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ ومعارضتها من جانب وسائل الإعلام ومعظم الأحزاب التركية، دافع «أربكان» عنها لدى عودته إلى «أنقرة» في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦ لما حققه خلالها من إنجازات اقتصادية كالتوصل إلى اتفاق لتسديد الديون الليبية المستحقة لتركيا (٥٠٠) مليون دولار وزيادة حجم التجارة بين البلدين لتصل مستقبلاً إلى ملياري دولار سنوياً.

جدير بالذكر أن معارضة أربكان لاستمرار الحظر الجوي المفروض على ليبيا تنبع أيضاً من اعتبارات اقتصادية، إذ كانت ليبيا قبل الحظر من أهم شركاء تركيا في مجالات التجارة والإنشاءات. ففي عام ١٩٩١ بلغت قيمة صادرات تركيا إلى ليبيا (٢٣٧,٥) مليون دولار ووارداتها منها (٢٨١,٤) مليون دولار، كما تجاوز حجم تعاقدات شركات المقاولات التركية في ليبيا (٩,٤) مليار دولار عام ١٩٨٧.

٣ ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ العراقية

حملت نهاية عام ١٩٩٦ «أنباء طيبة»، ولو نسبياً، للاقتصاد التركي الذي عانى من خسائر اقتصادية كبيرة منذ فرض الحظر الاقتصادي على العراق في آب/ أغسطس ١٩٩٠، وهو الحظر الذي أشار الساسة الأتراك منذ عام ١٩٩٤ إلى ضرورة رفعه أو على الأقل تخفيفه، في إطار القرار ٩٨٦ الخاص بصيغة «النفط مقابل الغذاء»، حيث بدأ بموجب هذا القرار في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ استئناف ضخ النفط العراقي من حقول كركوك، وفقاً للكميات المحددة عبر الأنبوب المزدوج المار بتركيا إلى ميناء «يامورتاليك» التركي على البحر المتوسط. ويُلاحظ في هذا الصدد:

١ ـ ان أول عقد نفطي قدمه العراق إلى الأمم المتحدة في إطار الترتيبات المتعلقة بهذا القرار كان مع شركة «توبراس» التركية وتمت الموافقة عليه في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وينص على استيراد تركيا (٣,٢) مليون طن من النفط الخام مقابل تزويد العراق بسلع ومواد غذائية وطبية. وقد وصفت «تشيللر» هذا العقد في اليوم التالي بأنه سوف ينعش اقتصاد جنوب شرق تركيا، وهو ما أكده «أربكان» في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ معبراً عن أمله في الرفع الكامل للحظر المفروض على العراق.

٢ ـ ان وزير النفط العراقي أعلن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن قيامه في نهاية الشهر نفسه بزيارة تركيا لاستكمال بحث مشروع مد أنبوب لنقل الغاز الطبيعي من كركوك إلى تركيا، حيث يملك العراق احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي (٣٣٦٠ مليار متر مكعب).

٣ ـ ان تحركات تركيا بدأت بالفعل وستزداد وضوحاً في الفترة القليلة المقبلة من أجل الاتصال بالسلطات العراقية للفوز بأكبر نصيب ممكن من عمليات توريد الأغذية والأدوية للعراق بموجب هذا القرار الذي يسمح له ـ في إطار برنامج خاضع لرقابة

صارمة من الأمم المتحدة ـ باستغلال ثلثي حصيلة بيع كمية من نفطه بمبلغ ملياري دولار كل ستة أشهر لشراء هذه السلع الضرورية. وتأمل الأوساط التركية أن يكون تطبيق هذا القرار مقدمة لرفع الحظر تماماً عن العراق ليعود كما كان قبل أزمة الخليج الثانية سوقاً رئيسية لصادراتها وشركاتها العاملة في الإنشاءات، وموردا أساسياً لاحتياجاتها النفطية. فقبل هذه الأزمة بلغ حجم تعاقدات هذه الشركات في العراق (٢,٠٩٨) مليار دولار عام ١٩٨٧، وبلغت صادرات تركيا إليه (٤٤٥,٤) مليون دولار ووارداتها منه (١٦٤٩,٧) مليون دولار عام ١٩٨٩.

٤ ـ مشروع الربط الكهربائي بين تركيا وبلدان المشرق العربي

اقترحت تركيا في نهاية الثمانينيات مشروع ربط شبكات الكهرباء بينها وبين العراق وسوريا والأردن ومصر لتبادل الطاقة الكهربائية بينها في ظل اختلاف مواسم وصول استهلاكها إلى الذروة في هذه البلدان، مما يحقق لتركيا مزايا كبيرة لتمتعها بفائض كبير في إنتاج هذه الطاقة. وقد استضافت «أنقرة» الدورة الأولى لاجتماعات المجلس الوزاري للبلدان الخمسة في ١٦ ـ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وانعقدت الدورة الخامسة للمجلس في «القاهرة» في أيار/مايو ١٩٩٤. ويتكلف هذا المشروع (٤٠٠) مليون دولار، منها (١٦٠) مليوناً قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل ربط الشبكتين المصرية والأردنية بكابل بحري عبر خليج العقبة، ويتضمن في مرحلته الأولى ربط هاتين الشبكتين (وهو ما تم بالفعل) وربط الشبكتين السورية والأردنية بطول (١٠٠) كم، وربط الشبكتين السورية والتركية، ومن المتوقع الانتهاء منه عام ١٩٩٨، وبالتالي ربط شبكات البلدان العربية الثلاثة بأوروبا عبر تركيا المرتبطة باليونان؛ فيما تتضمن المرحلة الثانية وتبدأ عام ٢٠٠٢ ربط الشبكتين العراقية والتركية ابتداء من «بغداد» حتى منطقة «زاخو» على الحدود، ثم تصل «أنقرة» وتلتقي مع الخط المصري قرب «استانبول».

وكان أهم ما استجد على هذا المشروع خلال عام ١٩٩٦، توسيع نطاقه ليشمل لبنان، حيث شارك وزير الكهرباء اللبناني لأول مرة في اجتماع المجلس الوزاري لدول المشروع في «دمشق» في ٦ ـ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لبحث تنفيذ الخطوات القادمة لتحقيق الربط الكهربائي بين الدول الست، مع التخطيط لمد شبكة الكهرباء الموحدة حتى «بيروت»، كما ناقش الاجتماع دراسة قدمتها مصر حول تشغيل هذه الشبكة ونظم الإدارة وعمليات تبادل الطاقة بين الدول المشاركة تمهيداً لإقامة «بورصة» لشراء وبيع الطاقة من جانب هذه الدول طبقاً للأسعار العالمية يومياً.

ثالثاً: العلاقات السياسية التركية ـ العربية

شهد عام ١٩٩٦ كثافة نسبية في الاتصالات السياسية رفيعة المستوى بين المسؤولين الأتراك والعرب، ولا سيما على صعيد العلاقات المصرية ـ التركية، كما لم تخل العلاقات

السياسية التركية ـ العربية من بعض أوجه التعاون، ولو بمعنى التقارب في وجهات نظر الجانبين، بشأن إدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ودعوة حكومة «نتنياهو» إلى استئناف مفاوضات التسوية على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام». رغم ذلك، غلب على هذه العلاقات بوجه عام الطابع «الصراعي» ولو بمعنى التوتر المصحوب بـ «التوجس والترقب الحذر» من الجانب العربي، إزاء مواقف تركيا بصدد بعض المسائل سواء المعبرة منها عن استمرارية معينة (كمشكلة مياه الفرات في ارتباطها من وجهة النظر التركية بحركة التمرد الكردي، وموقف تركيا إزاء شمال العراق) أو مسائل أخرى عبرت عن تطور نوعي جديد (كالتعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي).

١ ـ تركيا وشمال العراق وتوتر العلاقات التركية ـ العراقية

عانت العلاقات التركية ـ العراقية، خلال عام ١٩٩٦، من توترات عديدة نتيجة عوامل معينة ارتبطت بموقف تركيا إزاء شمال العراق. ودارت هذه التوترات عموماً حول المحاور الأربعة التالية:

أ ـ العمليات العسكرية التركية في شمال العراق

واصلت تركيا خلال عام ١٩٩٦، وإن كان ذلك بدرجة أقل مقارنة بالعام الماضي، استغلال غياب سلطة الدولة العراقية في مناطقها الشمالية في القيام بعملياتها العسكرية المستمرة في هذه المناطق منذ آب/أغسطس ١٩٩١ بذريعة «تدمير قواعد حزب العمال الكردي» PKK التي تنطلق منها عملياته عبر الحدود، وذلك رغم تكرار إدانة العراق هذه العمليات التركية، باعتبارها انتهاكاً صارخاً لسيادته وحرمة أراضيه وأجوائه. وعلى سبيل المثال شنت تركيا في حزيران/يونيو ١٩٩٦ عمليتين في هذه المناطق، توغلت قواتها في الأولى (٧) كم داخل هذه المناطق في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦، واجتاحت في الثانية في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٦ هذه المناطق على عمق أكبر باستخدام (١٢) كتيبة من قواتها الخاصة المدعومة بطائرات عمودية. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ شنت وحدات تركية قوامها (٨) آلاف جندي تعززها طائرات (إف ١٦) وطائرات «الكوبرا» عملية جديدة على عمق (٢٠) كم في هذه المناطق وأعلنت «تشيللر» أن هذه العمليات أسفرت عن مصرع (٣٥) من متمردي حزب PKK.

ب ـ قوات «المطرقة»

وافق البرلمان التركي في آب/أغسطس ١٩٩٦ على تمديد العمل لقوات «المطرقة» الغربية الأمريكية والفرنسية والبريطانية المخصصة لحماية أكراد العراق ومراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال الأخير والمتركزة في قاعدة «أنجيرليك» التركية، منذ تموز/يوليو ١٩٩١، وذلك رغم معارضة «أربكان» وحزبه لذلك قبل توليه رئاسة الحكومة. وتذكر مصادر أمريكية أن «أربكان» قد غيّر موقفه إزاء هذه المسألة مقابل موافقة واشنطن على قرار

«النفط مقابل الغذاء»، باعتبار أن تطبيقه سيفيد تركيا في المقام الأول، فيما تضيف مصادر عربية أن هذا المقابل شمل أموراً أخرى من بينها حصول تركيا على عدد من الطائرات والفرقاطات التي تحتاج إليها.

ولم تكن معارضة «أربكان» لتواجد هذه القوات على الأراضي التركية نابعة فحسب من الآثار السلبية لها على علاقات بلاده الاقتصادية المستقبلية مع العراق، ولكن أيضاً من تقدير الحكومة التركية عموماً أن العملية الأمريكية «لتوفير الراحة للأكراد في شمال العراق» لم تقتصر فحسب على الأخيرين، ولكنها شملت أيضاً ـ ولو بطريق غير مقصود ـ تقديم نوع من «الحماية» للأكراد الأتراك في المنطقة. ويفسر ذلك تطورين مهمين حدثا مؤخراً في هذا الصدد:

(١) ممارسة «أنقرة» نوعاً من التأثير والضغط على المفوضية العامة للاجئين كي توقف إشرافها على مخيم في شمال العراق يضم (١٠) آلاف من الأكراد والأتراك ممن نزحوا إليه بعد تدمير قراهم عام ١٩٩٤، بذريعة تحوله إلى «بؤرة لنشاطات حزب PKK»، وقد أعلنت المفوضية بالفعل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أنها ستوقف هذا الإشراف بنهاية العام، وأن بمقدور قاطنيه العودة إلى تركيا، مما أثار مخاوف هؤلاء من العودة والتعرض لـ«مضايقات محتملة» من السلطات التركية، وخوفهم من البقاء والتعرض لقصف جوي تركي.

(٢) إعلان «أربكان» في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ انتهاء مهمة قوات المطرقة بنهاية هذا العام، على أن تحل محلها قوة مراقبة جوية للتأكد من تنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة. ورغم أنه لم تُعرف حتى الآن تفاصيل هذه القوة، وما إذا كانت ستستخدم قواعد تركية أم قواعد أخرى، يمكن القول إن «واشنطن» بعد إتمام عملية بدأتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لترحيل نحو عشرة آلاف من عملائها الأكراد عبر تركيا، ومع فشل محاولتها استخدام الأكراد العراقيين في إضعاف «بغداد»، ومع انتهاء عمل قوات «المطرقة»، بدأت مرحلة جديدة في سياستها إزاء العراق تقوم على تنسيق عسكري معين بينها وبين تركيا لمراقبة الأوضاع العراقية، ويأتي ذلك في إطار تأكيد مساعد وزير خارجيتها «روبرت بلليترو» في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن «أمريكا ستواصل سياسة الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران باعتبارهما قوتين توسعيتين وعدوانيتين».

ج ـ دور تركيا في الوساطة بين الأكراد العراقيين

نجحت وساطة تركيا وأمريكا وبريطانيا في توصل الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى اتفاق لإنهاء القتال بينهما في «أنقرة» في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، على أساس اعتماد الخط الفاصل بين مواقع الطرفين عند تطبيق وقف إطلاق النار في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ والحفاظ على الاستقرار في شمال العراق وإعادة تشكيل «الحكومة المحلية الكردية»، دون اللجوء إلى الانفصال عن العراق

وامتناع الطرفين عن طلب المساعدة من أية «قوة خارجية» في إشارة واضحة إلى كل من «بغداد» و«طهران». ورغم أن استبعاد الثانية من الاتفاق أمر مبرر سياسياً وقانونياً، فإن استبعاد العراق مسألة لا يمكن تبريرها لأن الاتفاق يتعلق بمناطق تدخل ضمن إطار سيادته وحدوده الدولية.

ويحقق هذا الاتفاق عدة مزايا لتركيا، كإعطاء التركمان مهمة أساسية في الإشراف على تنفيذه بالمشاركة مع الآشوريين والأحزاب الكردية غير المشاركة في القتال، وتضمين الاتفاق بنداً يعتبر حزب PKK منظمة إرهابية وبنداً آخر ينص على إخلاء أحد المخيمات الكردية التركية في شمال العراق. وهذا الاتفاق لتجاهله الجذور الحقيقية لمشكلة شمال العراق، أي تغييب الطرف الرئيسي (العراق) القادر على إعادة الاستقرار إلى المنطقة، يشكل في حقيقته «هدنة مؤقتة» بين الحزبين الكرديين المتصارعين، بدليل تجدد الاشتباكات بينهما في بعض قرى المنطقة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

د ـ خطة تركيا لإقامة منطقة أمنية عازلة في شمال العراق

اقترحت الحكومة التركية على لسان «تشيللر» في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إقامة منطقة «عازلة» على عمق يتراوح بين ٥ ـ ٢٠ كم داخل شمال العراق على امتداد الحدود بين البلدين لمنع متمرديها الأكراد من شن هجماتهم انطلاقاً من المنطقة. ورغم أن تركيا سبق وأن اقترحت خطة مماثلة، إبان عمليتها العسكرية الضخمة «فولاذ» في شمال العراق في ربيع ١٩٩٥ ورفضتها آنذاك أمريكا، فإن الأخيرة ساندت الخطة الجديدة منذ بداية إعلانها، واستهدفت من ذلك صرف «أنقرة» عن التعاون مع «بغداد» في تأمين الحدود (بعد نجاح قوات بارزاني مدعومة بالقوات العراقية في طرد طالباني من أربيل)، كما استهدفت تقليص نفوذ «بغداد» في شمال العراق وحرمانها من مكاسبها المتحققة آنذاك. كما أن هذه الخطة شكلت استفادة تركيا من خبرات إسرائيل المماثلة في جنوب لبنان بموجب اتفاق التعاون بينهما في مجال «مكافحة الإرهاب» المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ واتفاق التعاون العسكري في شباط/فبراير ١٩٩٦.

وصدرت أكثر ردود الفعل العربية وضوحاً في معارضة هذه الخطة من جانب الجامعة العربية والعراق ومصر وسوريا. ففي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أكد وزير خارجية العراق «أن بلده أبلغ تركيا وأقنعها بموقفه الرافض لإقامة حزام أمني داخل أراضيه، وأنه مستعد لحماية أراضيه والرد على أي انتهاك لسيادته من جانب أية دولة تعتقد أن الأوضاع التي يمر بها قد تسهل مثل هذا التصرف». كما عارضت هذه الخطة إيران والصين وروسيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى. وبسبب هذه المعارضة، تراجعت تركيا حتى الآن عن الاحتفاظ بقوات دائمة في هذه المنطقة، مكتفية بمواصلة توجيه الضربات الوقائية ضد متمردي حزب PKK، ومعتبرة هذه المنطقة «منطقة خطورة مؤقتة».

٢ ـ مشكلتا المياه والأكراد وتوترات العلاقات التركية ـ السورية

توترت بشدة العلاقات بين تركيا وسوريا في حزيران/يونيو ١٩٩٦ إبان تزايد الحشود والتحركات العسكرية على الحدود بين البلدين. ورغم أن ذلك لم يسفر عن حدوث احتكاك عسكري بين الجانبين، فإنه يُلاحظ أن اتجاه حكومة «يلماز» آنذاك كان هو تأزيم علاقاتها مع سوريا، وكان يستهدف توجيه أنظار الرأي العام التركي إلى وجود «تهديد خارجي سوري» بغرض تحقيق قدر من التماسك الداخلي بعد انتخابات ١٩٩٥ وإلقاء عبء فشل الدولة التركية في مواجهة مشكلتها الكردية على عاتق سوريا، باعتبارها «القوة المحركة والمحرضة والمدعمة لحزب العمال الكردي PKK».

وقد سبق ظهور هذه الأزمة، تكرار «اتهامات» المسؤولين الأتراك لسوريا بشأن ارتباطها المزعوم بهذا الحزب «وتهديداتهم» لها بإمكان تأثير ذلك على علاقات البلدين، خصوصاً في مجال المياه، فضلاً عن إثارتهم مسألة الإسكندرونة. ففي ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٦ وجّه يلماز أثناء زيارته للأخيرة رسالة تحذير إلى سوريا طالبها فيها بعدم ايواء ودعم المتمردين الأكراد، لأن الأتراك صبورون ولكنهم يردون على أي اعتداء، مشدداً على «أن تركيا غير مستعدة للتنازل عن أي جزء من أراضيها ـ الإسكندرونة»، ورافضاً «ادعاءات سوريا بعدم الحصول على مياه كافية نتيجة السدود التركية على الفرات، لأن تركيا مهتمة بمراعاة الاحتياجات المائية لجيرانها».

ومن المعروف أن تركيا ترفض أي ربط بين مشكلة الفرات المثارة بينها وبين سوريا والعراق ومشروعها الضخم «جاب» على الفرات ودجلة، مستندة في ذلك إلى «حجج» ومبررات غير منطقية وغير مقبولة قانونياً، من قبيل «اعتبار النهرين من المياه العابرة للحدود وبحيث تصبح لها السيادة المطلقة على النهرين حتى نقطة مغادرتهما إقليمها» و«أهمية سدودها على الفرات في توفير الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضان». ويفسر ذلك من ناحية رفض «أنقرة» مذكرتين تقدمت بهما «دمشق» و«بغداد»، كل على حدة، في نهاية ١٩٩٥ وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على التوالي للاحتجاج على أثر سدّي «بيرجيك» و«قراقامش» التركيين على الفرات في انخفاض منسوب مياه النهر وتلوثها، معتبرة ما ورد فيهما «لا أساس له من الصحة». ويفسر ذلك، من ناحية أخرى، بمواصلة تركيا موقفها الرافض لإبرام اتفاقية ثلاثية لتقسيم واستغلال مياه الفرات بدلاً من اتفاقية ١٩٨٧ المبرمة مع سوريا بشأن تزويدها بـ (٥٠٠) م٣ / ثانية من مياه الفرات وإصرارها على ضرورة قصر جهود الدول الثلاث على بحث التعاون الفني لضمان حسن استغلال وإدارة مياه الفرات ودجلة (وتعتبرهما تركيا حوض نهر واحد) عن طريق إجراء بحوث فنية وتبادل المعلومات وتنفيذ مشروعات مشتركة وتحديث الري في البلدين العربيين لتقليل «إهدارهما للمياه».

أ ـ الدور الإسرائيلي والأمريكي في العلاقات التركية ـ السورية

يصعب فصل أزمة حزيران/يونيو ١٩٩٦ وما سبقها مباشرة من «تهديدات» تركية لسوريا عن اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٦، وعن الدور الأمريكي في دعم هذا الاتفاق. ففي ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ وجه «يلماز» تحذيراً آخر إلى سوريا من «مخاطر استمرار دعمها لحزب PKK». وأيدت أمريكا هذا الموقف التركي على لسان المتحدث باسم خارجيتها الذي أكد آنذاك «تأييد واشنطن للموقف التركي الداعي إلى قطع مساعدات الدول المجاورة، وخصوصاً سوريا عن هذا الحزب؛ لأن سوريا تدعم جماعة إرهابية وعليها أن تتوقف عن ذلك !».

ويرى محللون عرب أن تأزيم تركيا علاقاتها مع سوريا آنذاك جاء في إطار استراتيجيا أمريكية ـ إسرائيلية هدفها الضغط على سوريا كي تبدي «مرونة» أكبر في مفاوضات السلام. كما أن هذا الاتفاق العسكري يقوي مركز تركيا في التعامل مع سوريا حتى لا تستشعر مستقبلاً ـ في حالة تسوية مشكلة الجولان ولبنان ـ بامتلاك ما يكفي من قوة لإثارة نزاع مع تركيا سواء بصدد مسألة المياه أو غيرها (الإسكندرونة).

وطبقاً لما ذكرته مصادر غربية إبان زيارة الرئيس «دميريل» لإسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٦، فقد بُحثت خلال هذه الزيارة مسائل التعاون العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل والضغط على سوريا ودعوة إسرائيل للمشاركة في مشروع «جاب». ومما يؤكد ذلك، ولو من باب النفي الرسمي لقرار ما قد يكون اتخذ بالفعل في هذا الصدد وينتظر التوقيت المناسب للإعلان عنه، تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي «بيريز» خلال هذه الزيارة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ «أن إسرائيل لا تريد أن تتدخل في الخلاف بين أنقرة ودمشق حول مياه الفرات».

ب ـ أربكان والعلاقات مع سوريا

مع وصول «أربكان» بنهجه السياسي المعتدل إلى الحكم في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٦، دخلت علاقات بلاده بسوريا مرحلة «جديدة» تجمع بين توقع الانفراج واستمرار التوتر. فخلال زيارته لإيران في آب/أغسطس ١٩٩٦، عبّر «أربكان» عن رغبته في زيارة سوريا لبحث المسألة الكردية واقتسام مياه الفرات على أن يثنّيها بزيارة «بغداد» لعقد قمة رباعية تضم بلاده والعراق وسوريا وإيران لبحث المسألة الكردية. ورغم عدم قيامه حتى الآن بزيارة «دمشق» و«بغداد» مكتفياً بإرسال مبعوثين من وزرائه إليهما، فقد أصبح المناخ العام للعلاقات التركية ـ السورية أفضل نسبياً من ذي قبل. بيد أن تطورات عديدة ظهرت لتؤثر سلبياً في هذه العلاقات ومنها:

١ ـ إعلان الخطة التركية لإقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ومعارضة سوريا لها.

٢ ـ تدعيم اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي المبرم في شباط/فبراير

١٩٩٦ باتفاقين آخرين في عهد حكومة «أربكان» في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، رغم المعارضة السورية والعربية لهذا التعاون.

٣ ـ مواصلة مسؤولين أتراك بارزين ربطهم سوريا بالمشكلة الكردية التركية. ففي مقابلة نشرتها صحيفة ها آرتس الإسرائيلية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ للرئيس «دميريل»، لم يكتف الأخير بتأكيد «عدم التراجع عن التعاون العسكري مع إسرائيل وعن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق»، بل هاجم أيضاً سوريا بشدة «لأن دعمها حزب PKK واضح تماماً، ومسؤولي الحزب موجودون في سوريا التي تدعم هذا الحزب بغرض زعزعة استقرار تركيا وإضعافها ليكون لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه، والتذكير بأنها لن تتخلى أبداً عن مطالبها في بعض المناطق التركية».

ويصعب اعتبار خطاب «أربكان» التعاوني بداية تغير حقيقي أو شامل في سياسة بلاده إزاء سوريا والمنطقة العربية عموماً، بالنظر إلى عوامل عديدة منها:

ـ قدرة «تشيللر» وحزبها، مدعومة من قوى داخلية على رأسها المؤسسة العسكرية والرئيس «دميريل»، على موازنة وضبط وتحجيم توجهات «أربكان» المعتدلة وتقييد أية محاولة جادة من جانبه للتوصل إلى حلول «معقولة» أو «مقبولة» لسوريا بصدد مشكلة المياه. وقد أشار «دميريل» نفسه في المقابلة سالفة الذكر إلى «أنه من الخطأ وصف الحكومة الحالية برئاسة أربكان بأنها إسلامية، لأنها ائتلاف من حزبين، ومبادئ السياسة الخارجية التركية باقية كما هي». ولـ«دميريل» موقف ثابت سواء إزاء «ربط سوريا بحزب PKK» أو «اعتبار الفرات ودجلة من المياه العابرة للحدود». والمؤسسة العسكرية التركية، بدورها «النافذ» في عملية صنع القرار، وخصوصاً في مسائل الأمن القومي وبتحملها العبء الأكبر في «الحرب الكردية»، تقف وراء تصعيد التوتر مع سوريا نتيجة حذرها و«مخاوفها» من تنامي القدرات العسكرية السورية، خصوصاً في مجال الصواريخ على نحو لا يختلف كثيراً عن «مخاوفها» السابقة من تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل أزمة الخليج الثانية.

ـ صعوبة فصل توجهات «أربكان» الإسلامية المعتدلة وتفضيله منطق التعاون مع سوريا وغيرها من الدول العربية والإسلامية من «منطلق المنظور القومي» لحزبه عن تقديره لمصالح بلاده القومية وتطلعه إلى «بناء تركيا القوية ـ القائد في المحيط الإسلامي». فهل بمقدور «أربكان» أو لديه الرغبة أو الاستعداد، بافتراض استمراره في السلطة، التخلي عن استكمال تنفيذ سدود ومشروعات «جاب» بما ستحققه من مزايا عديدة وعناصر قوة إضافية لبلاده ولو على حساب الحقوق السورية والعراقية من المياه ؟

وفي ضوء ذلك، ليس من المتصور مستقبلاً أن يواكب اعتدال ومرونة «أربكان» في التعامل مع سوريا والعراق بصدد مشكلة المياه وغيرها استعداد تركيا ـ في ظل حكمه أو غيره ـ للتوصل إلى تسوية عادلة ومقبولة لهذه المشكلة على أساس مبدأ «السيادة المشتركة على الفرات واقتسام مياهه بين الدول الثلاث»، وفقاً لمطلب سوريا والعراق أو انصرافها عن مواصلة تنفيذ سدود «جاب»، رغم آثارها السلبية على الأخيرين. والأرجح أن

عن مواصلة تنفيذ سدود «جاب»، رغم آثارها السلبية على الأخيرين. والأرجح أن تواصل تركيا موقفها الرافض لهذا المبدأ من ناحية، وأن تكثف من ناحية ثانية جهودها للانتهاء من تنفيذ مشروع جاب قبل موعده المحدد بعام ٢٠٠١، لما سيوفره لها من مزايا عديدة ولفرض «أمر واقع» على البلدين العربيين ودفعهما إلى قبول صيغة «التعاون الفني»، وأن تواصل من ناحية ثالثة «اتهاماتها» لسوريا بشأن حركة التمرد الكردي التي يُتوقع استمرارها وتفاقمها نتيجة موقف الدولة التركية المتشدد في التعامل مع مشكلتها الكردية. ولا يعني ذلك أن التوترات على الحدود بين البلدين التي قد تثيرها هذه «الاتهامات» مستقبلاً قد تصل إلى حد نشوب مواجهة عسكرية ولو محدودة بينهما، وذلك نتيجة عامل أساسي يتعلق بتقدير «أنقرة» مخاطر تلك المواجهة مع قوة (سوريا) ذات توازن معين مع تركيا، رغم استمرار انشغالها في جبهة الجولان وفي لبنان، ورغم اختلال التوازن الاستراتيجي بين تركيا والطرف العربي الآخر لمشكلة المياه (العراق) نتيجة حرب الخليج الثانية وقرارات وقفها.

٣ ـ التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي

شكل توقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في ٢٣ شباط/ فبراير١٩٩٦ بداية مرحلة جديدة لتطور علاقات البلدين من ناحية، وعامل «تأزيم» إضافي للعلاقات التركية ـ العربية بوجه عام من ناحية أخرى. فرغم محاولات المسؤولين الأتراك امتصاص ردود الفعل العربية (والإيرانية) المعارضة للاتفاق والمحذرة من مخاطره عن طريق نفي صفة «التحالف الاستراتيجي» عنه واعتباره «اتفاقاً عادياً للتدريب والتعاون العسكري مع إسرائيل لا يختلف عن اتفاقات مماثلة تربط تركيا ببعض البلدان العربية، وأنه ليس موجهاً ضد أي بلد عربي أو غير عربي في المنطقة»، إلا أن متابعة البيانات المتوفرة عن بنود هذا الاتفاق وما نُفّذ منها بالفعل وما عُقد من اتفاقيات لاحقة تؤكد أن ما بين البلدين يمثل تعاوناً عسكرياً واستراتيجياً في آن، وأن هدفاً رئيسياً لهذا التعاون يرتبط بالضغط على وتهديد بلدان عربية معينة، وخصوصاً سوريا وكذا العراق، ومن هذه البنود:

١ ـ التعاون الوثيق بين القوات الجوية للبلدين في استخدام المجال الجوي لكل منهما والقيام بتدريبات مشتركة، والسماح للطائرات الإسرائيلية بالوجود في قاعدتي «انجيرليك» و«قونيا». وقد خصصت تركيا بالفعل مناطق معينة داخل القاعدتين لهذه الطائرات وفتحتهما ومجالها الجوي أمام اسرائيل للقيام بـ«تدريبات» في أجوائها ابتداء من ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦. ويشير محلل استراتيجي عربي إلى أن استخدام الطائرات الإسرائيلية لـ «انجيرليك» سيتيح لها لأول مرة في تاريخ صراعها مع العرب فرصة إحكام قبضتها على سوريا لتنالها شمالاً وجنوباً، وتمتعها بحرية حركة واسعة في المنطقة ارتكازاً على تعدد القواعد داخل أراضيها والأراضي التركية على نحو يجعل كل منابع النفط وخطوط نقله إلى الخارج في متناول سلاحها الجوي، وتمكينها من القيام بحركة: «التفاف مزدوج» في

الأخيرة جزيرتي «حنيش» مما يضع الأمن القومي العربي كله في خطر داهم.

٢ ـ إجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل، والقيام «بدوريات بحرية مشتركة للحيلولة دون وقوع أعمال عدوانية في شرقي البحر المتوسط وكإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة». وقد أعلنت إسرائيل في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن مساعد وزير دفاعها وقّع اتفاقاً في «أنقرة»، هو الثالث من نوعه خلال العام نفسه، ينص على التعاون العسكري والأمني مع تركيا وإجراء تدريبات مشتركة خلال العام القادم في أراضي كلتا الدولتين، وأكدت الإذاعة الإسرائيلية «أن التعاون العسكري بين البلدين لم يتوقف بالرغم من الانتقادات التي ظهرت بسبب التدريبات المشتركة وتبادل الزيارات بين القادة العسكريين للبلدين».

٣ ـ قيام إسرائيل بتحديث (٥٤) طائرة تركية من طراز (إف ـ ٤) في إطار برنامج يتكلف (٦٠٠) مليون دولار. وقبل زيارة الرئيس الإسرائيلي «وايزمان» تركيا في حزيران/يونيو ١٩٩٦، كان التصور السائد أن هذه التكلفة ستغطيها مباشرة أمريكا، بيد أن «وايزمان» تعهد خلال هذه الزيارة بتسهيل شروط قرض من البنوك الإسرائيلية لتمويل هذا البرنامج. ويبدو أن هذه المسألة التي تم تنظيمها بموجب الاتفاقية العسكرية الثانية في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ قد عولج جانبها المالي على هذا النحو تجنباً لحساسية قد تثيرها المساندة الأمريكية المالية المباشرة للتعاون العسكري بين البلدين.

٤ ـ «إنشاء منتدى للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل يهدف إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها، ويمتد نشاط هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أية تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما». وكان نائب رئيس الأركان التركي قد ذكر في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٦ «أن إسرائيل سيمكنها بموجب الاتفاق مع تركيا التنصت الالكتروني على سوريا وإيران من داخل تركيا، بينما ستساعد إسرائيل تركيا في إقامة تجهيزات الكترونية على حدودها مع سوريا والعراق وإيران».

ودون الخوض في تفاصيل أخرى، كارتباط هذا التعاون بالاستراتيجيا الأمريكية الجديدة في «الشرق الأوسط» خصوصاً في ظل ارتباطات معينة بين التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي والاتفاق الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي وعلاقات أمريكا بطرفي الأول، وكذا بدولة عربية معينة (الأردن) تربطها بإسرائيل اتفاقية سلام وسّعت في نهاية ١٩٩٦ إلى التعاون الأمني العسكري مع تركيا، يلاحظ في هذا السياق ما يلي:

١ ـ ان سوريا ومصر والعراق كانت وما زالت أكثر البلدان العربية معارضة للتعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي لإدراكها أنها «مستهدفة» من الأخير بدرجة أو بأخرى، وذلك بالنظر إلى ما يشوب علاقاتها أو بعضها بالطرفين من مشكلات عديدة أو توترات كامنة، ولو بمعنى «التنافس غير المعلن على الدور الإقليمي الرئيسي في مرحلة ما بعد التسوية»، وهو ما ينطبق تحديداً على مصر في علاقاتها بإسرائيل وكذا بتركيا، كما أن

التسوية»، وهو ما ينطبق تحديداً على مصر في علاقاتها بإسرائيل وكذا بتركيا، كما أن البلدان الثلاثة تمثل مراكز ثقل أو مفاصل للنظام الإقليمي العربي المراد استبداله بنظام آخر «شرق أوسطي» من جانب آخرين من بينهم إسرائيل والولايات المتحدة وكذلك تركيا، فضلاً عن تقدير إسرائيل حتى في حالة تحقق «السلام» ضرورة تنمية الفجوة العسكرية بينها وبين العرب وفقاً لمعايير تعتمد على الإمكانيات العسكرية المتوفرة لدى «أعدائها وهم سوريا ومصر والعراق» طبقاً لما ورد في تقرير «المدى الزمني المنتظر للسلام العربي - الإسرائيلي» الصادر عن معهد «جافي» للدراسات الاستراتيجية بجامعة «تل أبيب» والمقدم إلى الحكومة الإسرائيلية في شباط/فبراير ١٩٩٥، إضافة إلى التهديدات الإسرائيلية المتكررة منذ وصول «الليكود» إلى السلطة بشأن «الاستعداد لتوجيه ضربة وقائية ضد سوريا لإجهاض هجوم عسكري سوري متوقع لاستعادة الجولان في ظل تعثر مفاوضات التسوية».

٢ - ان «أربكان» كان قد تعهد في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ بأن حزبه سيتصدى للاتفاق العسكري المبرم مع إسرائيل لدى عرضه على البرلمان. وأثار هذا الموقف «مخاوف» إسرائيل من إمكان إقدام «أربكان» على إلغاء هذا الاتفاق أو إعادة النظر فيه في حالة وصوله إلى الحكم، وكان الحصول على «تطمينات» تركية في هذا الصدد هدفاً رئيسياً لزيارة «وايزمان» لتركيا قبل سقوط حكومة «يلماز» في حزيران/يونيو ١٩٩٦. وعاد «أربكان» ليصرح فور تشكيله الحكومة في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦ «بأن حكومته ستلتزم بكافة المعاهدات والاتفاقات الدولية، ولكنها لن تلتزم بتطبيق البنود التي تتناقض مع الأمن القومي التركي»، وهو ما اعتبره المراقبون الأتراك مؤشراً معبراً عن موقفه وحزبه المعارض للاتفاق العسكري مع اسرائيل. رغم ذلك لم تقم حكومة «أربكان» بإلغاء هذا الاتفاق، بل دعمته باتفاقين آخرين مع إسرائيل في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وحاول «أربكان»، إبان زيارته مصر، امتصاص المعارضة العربية للتعاون العسكري بين بلاده وإسرائيل عن طريق نفي صفة «التحالف» عن هذا التعاون وتصوير الاتفاقية العسكرية الثانية «بأنها مجرد صفقة تجارية للحصول على تكنولوجيا لصيانة الطائرات الحربية التركية عن طريق شرائها من إسرائيل لعدم تزويد أمريكا تركيا بها في الوقت الحالي».، مؤكداً في الوقت نفسه «أن تركيا بعلاقاتها القوية مع العالم العربي والعالم الإسلامي لا يمكنها المضي مع إسرائيل في أمور يمكن أن تشكل تحالفاً».

٣ - ان تفسيرات مختلفة تُطرح في معرض توضيح أسباب تغير موقف «أربكان» إزاء مسألة التعاون العسكري مع إسرائيل. ولعل أقربها إلى الصحة ضغوط المؤسسة العسكرية التركية بعلاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة، وكذلك بإسرائيل وتقديرها أن التعاون مع الأخيرة يعزز موقف هذه المؤسسة سواء في «حربها» ضد المتمردين الأكراد أو في «الضغط» على سوريا بوجه خاص. ويرتبط بذلك «التنافس المحسوب» بين «أربكان»

و«تشيللر» في صنع قرارات السياسة الخارجية، ويُشار في هذا السياق إلى مطالبة «تشيللر» وحزبها ـ وكذا المؤسسة العسكرية ـ بإبرام الاتفاقية العسكرية الثانية مع إسرائيل لإحداث «توازن» في هذه السياسة ولـ«تهدئة واشنطن» التي استفزتها زيارة «أربكان» لإيران وتوقيعه معها اتفاقية الغاز الطبيعي.

وإذا كان التفسير الأخير صحيحاً، وبافتراض اتفاق تركيا وإيران على التعاون العسكري في بعض المجالات طبقاً لما تردد إبان زيارة «رافسنجاني» تركيا في نهاية ١٩٩٦، رغم معارضة المؤسسة التركية والولايات المتحدة هذا التعاون، يثور التساؤل: هل سيكون «مقابل» ذلك التعاون مزيد من التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي ؟

ب ـ العرب وإيران

نيفين مسعد(*)

في العام ١٩٩٦، حافظت العلاقات العربية ـ الإيرانية على طابع عدم الاستقرار المميز لها. وعدم الاستقرار يرمز به إلى نمط تفاعل إيران مع كل دولة عربية على حدة. ومن هنا، جاءت بدايات العام غير نهاياته، وشهدت علاقات إيران ببعض الدول العربية دورة واحدة، وربما أكثر من دورات الانفراج/التوتر. أما مؤسسات النظام العربي، وتجمعاته الفرعية، فقد حفظت قضايا الحدود والمعارضة السياسية علاقات إيران بها، عند مستوى ثابت من القلق وعدم الارتياح. وانعكس ذلك بوضوح في بيانات أول قمة عربية بعد اجتياح الكويت، وتجمع إعلان دمشق، واجتماع وزراء خارجية ورؤساء دول مجلس التعاون الخليجي. وكما في الأعوام السابقة، دخلت الولايات المتحدة على أكثر من خط من خطوط العلاقات العربية ـ الإيرانية بهدف تخريبها أو على الأقل تجميدها، كما تماس وتقاطع دورها مع دور إسرائيل بشكل مماثل. تلك المتغيرات، مضافاً إليها محاولة خنق إيران اقتصادياً، بل والجهر بتمويل إطاحة نظامها عنوة، كانت من وراء النشاط الدؤوب للدبلوماسية الإيرانية لتطرح نفسها شريكاً اقتصادياً على البعض، ووسيطاً سياسياً على البعض الآخر، وطرفاً رئيسياً في تجمع إسلامي جديد من ناحية ثالثة. وفي العام ١٩٩٦ أيضاً شهدت إيران إجراء انتخابات مجلس شوراها الخامس وهي انتخابات من الأهمية بمكان لكونها الأولى من نوعها التي يشارك فيها بالتصويت جيل الثورة، وبالتالي فإن الخيارات السياسية لهذا الجيل وسلوكاته الانتخابية كانت تتضمن اقتراعاً بالثقة على الجمهورية الإسلامية وعلى شرعية الأسس التي قامت عليها. كذلك عاشت إيران أجواء التحضير للانتخابات الرئاسية في العام القادم بعد ما استوفى رافسنجاني فترتي حكمه ولم يعد أمامه سوى خيارين، إما إخلاء موقعه أو تعديل الدستور. يذكر في هذا الخصوص أن الدستور الإيراني يحظر تمتع الرئيس بولايات ثلاث متصلة. وعلى ضوء ما سبق، يمكن تقسيم هذا الجزء من التقرير إلى أقسام ثلاثة متصلة: **أولها** عن البيئة الداخلية الإيرانية،

(*) أستاذة مساعدة في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة.

وثانيها عن علاقات إيران الإقليمية، وثالثها عن علاقات إيران بالقوى الكبرى.

أولاً: البيئة الداخلية الإيرانية

قضيتان رئيسيتان كانتا في صلب الحوار السياسي بين مختلف القوى على الساحة الإيرانية في العام ١٩٩٦، هما قضية خلافة الرئيس رافسنجاني، وقضية انتخاب آخر مجالس شورى القرن العشرين. أما القضية الأولى فقد بدأت إشاراتها قبل نحو عامين عندما بدأ أنصار رافسنجاني في جس نبض الشارع الإيراني باقتراح التمديد للرئيس الحالي، إما باستفتاء الشعب مباشرة حول الموضوع أو بتعديل نص المادة ١١٤ من الدستور. وقد أثارت تلك الاقتراحات أزمة حادة خاصة أن بعضها صدر عن كبار رجال الدولة مثل عطاء الله مهاجري مساعد رافسنجاني، فرغم أن مرشد الثورة آية الله علي خافش لم يصدر عنه في حينه رد فعل مباشر، إلا أن القوى التي تصطف خلفه بادرت بالهجوم، عبر صحفها ومن فوق منابر مساجدها، ضد أولئك الداعين إلى العبث بالدستور. وعلى مدار ١٩٩٦ استمرت لعبة شد الأطراف بين رأسي الدولة رافسنجاني وخامنئي وعبرت عن نفسها في قضايا مختلفة؛ منها الموقف من العراق. ففي الوقت الذي كان يدعو فيه رافسنجاني إلى تطوير العلاقة مع العراق وتجاوز بعض القضايا بين البلدين، كان لخامنئي موقف مختلف يتردد أن وراءه مجموعة من علماء الدين الإيرانيين الذين طردهم العراق بعد الثورة. وأخيراً قطع خامنئي الشك باليقين وأعلن صراحة معارضته لانتخاب رافسنجاني لرئاسة ثالثة، وذلك بمناسبة قيامه بافتتاح الدورة الخامسة لمجلس الشورى الإسلامي.

وتوضح لنا تلك الخلفية الأهمية الخاصة للقضية الثانية، وهي قضية التنافس في الانتخابات التشريعية الإيرانية. فمع تضاؤل فرص جناح رافسنجاني (كوادر بناء إيران) في الفوز بولاية جديدة، فإنهم بدوا أحرص ما يكونون على تأمين أغلبية تساند سياساتهم الإصلاحية داخل مجلس الشورى. وعلى الجانب الآخر، فإن الجناح المناوئ (اليمين المحافظ بتنويعاته المختلفة) كان يعتبر أن انتخابات المجلس تمثل استطلاعاً مبكراً للشعبية واستفتاءً على مرشحيه المقبلين في انتخابات الرئاسة. ولذلك، فقد دارت معركة انتخابية حامية الوطيس بين الطرفين. ورغم أن انتخابات إيران كغيرها من الانتخابات أعطت الأولوية للقضايا الداخلية (حدود دور الدولة، الآثار الاجتماعية لسياسات الخصخصة، الحاجة لحماية القيم الإسلامية، ولاية الفقيه. . .الخ)، فإن القضايا الخارجية لم تغب عنها تماماً. ومن ذلك أن قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي كان لها دورها في تجييش مشاعر الشعب الإيراني خاصة مع سياسات التصعيد الإسرائيلي المتصلة منذ ربيع ١٩٩٦. وفي هذا السياق يشار إلى أن بعض الشباب الإيراني الذي تخلف عن التصويت في الجولة الانتخابية الأولى، أقبل على التصويت في الجولة الانتخابية الثانية تأثراً بمشاهد المذابح الإسرائيلية لأطفال قانا اللبنانية. فوجود الجمهورية الإسلامية لهؤلاء كان يعني بين ما يعني بالنسبة إلى هؤلاء أنه رمز للتحدي ولرفض الاستكبار الصهيوني. أما بخصوص نتائج الانتخابات الإيرانية، فإنها تطرح من الناحية الفعلية إشكالية معينة تتعلق بالفعالية المحتملة للمجلس

المنتخب. ويتضح ذلك إذا ما أدركنا أن أياً من الجناحين المتنافسين لم يفز بالأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس. فلقد فاز جناح اليمين المحافظ وحلفاؤه بـ ١٣٤ مقعداً من إجمالي ٢٧٠ مقعداً، كما فاز جناح رافسنجاني بـ ١٠١ مقعد، مضافاً إليها مقاعد ٣٥ من المستقلين وممثلي الأقليات الذين هم أميل لنهج رافسنجاني الإصلاحي. وفي ما يتعلق بالمواقع الرئيسية للمجلس فقد آلت كلها إلى الجناح المناوئ لكتلة إعادة البناء، حيث تم التجديد لعلي أكبر ناطق نوري، كما احتفظ حسن رمعاني وموحدي كرماني بمنصبيهما؛ بوصفهما نائبين (أول وثانٍ) لرئيس المجلس، هذا فضلاً عن المقاعد الثلاثة للأمانة العامة للمجلس، والمقاعد الستة لسكرتارية هيئة الرئاسة.

ثانياً: علاقات إيران الإقليمية

يقصد بتلك العلاقات تفاعلات إيران مع الدول العربية، كما يقصد بها تفاعلاتها مع عمقها الآسيوي فيما له انعكاس بشكل أو بآخر على النظام العربي.

١ ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية

يمكن ـ لغرض التحليل ـ رصد أهم تطورات تلك العلاقات على مدار العام المنصرم في أقاليم ثلاثة أساسية هي الخليج العربي، والمشرق العربي، وحوض النيل. أما في ما يتعلق بإقليم المغرب العربي، فإن التطور الرئيسي فيه ارتبط بأول زيارة يقوم بها مسؤول تونسي رفيع المستوى ـ هو وزير الخارجية حبيب بن يحيى ـ إلى إيران في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ وذلك منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قبل ست سنوات. ولكونها الزيارة الأولى على ما تقدم، فإنها وقفت عند حد كونها إعلاناً للنيات الحسنة لكلا الطرفين، ولم تتمخض عن إجراءات أو آليات تنفيذية محددة. وفي هذا السياق اكتفى الطرفان بالإعراب عن صادق رغبتهما في توطيد أواصر التعاون التونسي ـ الإيراني على المستويين الاقتصادي والثقافي. وجدير بالذكر أن العلاقات الدبلوماسية كانت قد قطعت بين الطرفين في العام ١٩٧٩.

أ ـ علاقات إيران بدول الخليج العربي

في العام الماضي كانت قضية سيادة العراق وتكامله الإقليمي هي القضية الأهم في العلاقات العراقية ـ الإيرانية. فلقد تصدت إيران لثلاثة مشروعات مختلفة استهدفت تغيير شكل الدولة العراقية و/أو تعديل حدودها، فضلاً عن تقييد سيادتها. كان المشروع الأول هو ذلك الذي سبق أن تقدمت به الأردن لإقامة نظام فدرالي في العراق. وكما رفضت إيران من قبل هذا المشروع نفسه عندما تبنته من طرف واحد بعض القوى الكردية قبل أربعة أعوام، فإنها تمسكت برفضه في صيغته الأردنية تحسباً من انعكاساته المحتملة عليها وهي الدولة ذات التعدد الإثني البالغ. وكان هذا الرفض الإيراني المبدئي لفكرة الفدرالية العراقية أحد أهم الموضوعات على مائدة النقاش بين وزير الخارجية علي أكبر ولايتي

ومسؤولي الكويت، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبالنسبة إلى المشروع الثاني فكان هو المشروع التركي الخاص بإقامة منطقة أمنية عازلة بين تركيا والعراق. وفي الواقع، فإن أخشى ما كانت تخشاه إيران هو أن يتحول هذا الفضاء المقترح بين الدولتين إلى مرتع لقوى المعارضة الإيرانية ولنشاط المخابرات الإسرائيلية ضدها. ثم إن شمول تلك المنطقة لمدينة كركوك الغنية بالنفط وإخضاعها للإشراف التركي كان يمثل إعادة توزيع للقوة بين تركيا وإيران. كذلك، فإن المشروع في طرحه التركي كان ينطوي على سابقة خطيرة تخول بمقتضاها دولة ما الحق في ممارسة السيادة الأمنية على أراضي دولة مجاورة. هذا إلى أن الزج بموضوع حماية التركمان في الجدل الدائر، كان يثير استفهاماً حول وضع الأقلية نفسها في شمال إيران. لكل تلك الأسباب مجتمعة رفضت إيران بشدة الاقتراح التركي ودعت الحكومة التركية ـ إن شاءت ـ إلى أن تبادر بحماية أقلياتها، لكن في مناطق أمنية داخل حدودها وعلى جزء من ترابها الوطني. أما المشروع الثالث فكان هو الذي تقدمت به الولايات المتحدة وشفعته بضربة عسكرية للعراق، ومؤداه تمديد منطقة الحظر الجوي إلى مسافة ٣٠ ميلاً جنوب بغداد. وقد حملت إيران حملة شديدة على الاقتراح الأخير من منطلقين: **أحدهما** أن التمديد يفتقر إلى منطق يسنده، لكون المواجهات الكردية ـ الكردية وقعت في الشمال وليس في الجنوب. **والآخر** أن التمديد يفتقر إلى الشرعية الدولية، طالما أن التدخل العراقي في المعارك بين الأكراد أتى براً لا جواً. واعتبر مرشد الجمهورية الإسلامية ورئيسها أن الاقتراح الأمريكي يمثل أحد تجليات شريعة الغاب التي تحكم بها الولايات المتحدة العالم ويرتبط بالمزايدات الانتخابية الرئاسية الأمريكية.

لكن الملاحظة محل الاعتبار في هذا الخصوص هي أن مهاجمة إيران لتدخل القوى الإقليمية والدولية في صميم الشؤون الداخلية العراقية لم تصدها هي نفسها عن التورط المباشر في الصراعات بين أكراد العراق. فلقد كان دعمها العسكري واللوجستي للاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني) سبباً رئيسياً من أسباب تغيير نتائج المعارك لصالحه واسترداده مدينة السليمانية من قبضة مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود بارزاني). أكثر من ذلك، تفيد مصادر إيرانية تقدم ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي بطلب لإرسال قوات عسكرية لشمال العراق لتمكين طالباني من استرداد مدينة أربيل، وقد نفذت إيران عملية جديدة من عملياتها العسكرية ضد متمردي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وقواعدهم في شمال العراق في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦. ولقد شكل هذا الموقف الإيراني من تطورات الأوضاع في شمال العراق نقطة للخلاف بين كل من طهران ودمشق. ففي أثناء الزيارة التي قام بها علي آغا محمدي المسؤول الإيراني عن ملف العراق والأكراد إلى دمشق، أعرب المسؤولون السوريون عن أملهم في أن تسهم إيران في إحلال السلام بين الفصيلين الكرديين المتنازعين مخافة استشراء الفوضى في شمال العراق والمزيد من تدخل القوى الخارجية، في إشارة إلى الولايات المتحدة وتركيا.

وكدأب علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي، لم ينتظمها ناظم واحد أو

مشترك، بل تراوحت بين المزيد من التدهور (الإمارات ـ البحرين)، واطراد التعاون (الكويت ـ قطر ـ عمان)، والانتقال من الجمود إلى الانفراج وبالعكس (السعودية). أما على مستوى المجلس ككل، فلقد ظلت بياناته تعكس حداً أدنى من التنسيق بين أعضائه بخصوص قضيتي جزر الإمارات واضطرابات البحرين.

لم تتقدم إيران والإمارات على طريق تسوية قضية الجزر، رغم الاستبشار بقرب التوصل إلى مخرج مع تعيين سفير إيراني هو حسين صادقي المدير العام السابق لشؤون الخليج في الخارجية الإيرانية، بل إن تعزيز إيران لوجودها في جزيرة أبي موسى كان من وراء زيادة حدة الاضطراب في علاقات البلدين. فلقد افتتحت إيران، في آذار/ مارس ١٩٩٦، مطاراً لها في أبي موسى تكلف بناؤه سبعة ملايين دولار، واستغرق بناؤه أربعة عشر شهراً، ويتسع لاستقبال سبعمائة راكب. وبعد سبعة أشهر من هذا التاريخ أعلن عن افتتاح فرع لجامعة «بيان نور» بالجزيرة نفسها، والجامعة المذكورة هي واحدة من كبريات الجامعات الإيرانية تفتح أبوابها لنحو مائة وثمانين ألف طالب. كذلك ترددت أنباء عن نشر إيران لصواريخها في الجزيرة وهو ما احتجت عليه الإمارات بشدة ووصفته بتهديد أمن المنطقة واستقرارها. لكن وبالتوازي مع ما سبق ظلت الطقوس الدبلوماسية الاعتيادية مراعاة بين البلدين، فلقد أوفدت الإمارات ممثلاً لها لحضور احتفال إيران بافتتاح طريق الحرير، كما شاركت إيران بوزير داخليتها محمد بشارتي في احتفالات الإمارات بذكرى عيدها الوطني. وبالنسبة إلى البحرين، فقد بدا أن الاتهامات غير المؤكدة التي اعتادت السلطات البحرينية على توجيهها لإيران بشأن ضلوعها في اضطرابات كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ وتوابعها، لم تعد تصمد بحد ذاتها وغدت في حاجة إلى سند مادي يدعمها. وتمثل هذا السند المادي في اعترافات مسؤولي الجناح العسكري لحزب الله، بثها تلفزيون البحرين بعد الإعلان عن تورطه في محاولة انقلابية في حزيران/ يونيو ١٩٩٦. وفي تلك الاعترافات، ذكر المتهمون تلقيهم تدريبات عسكرية في معسكرات حزب الله في كل من إيران ولبنان وسوريا، وحصولهم على مختلف أشكال الدعم المادي من الجمهورية الاسلامية بقصد إقامة نظام الحكم على النمط الإيراني. وربطت البحرين تلك الاعترافات ربطاً وثيقاً بإعلان السعودية وقطر عن إيقاف سيارتين محملتين بالسلاح في طريقهما إليها. وبالتالي، وكإجراء مضاد، قامت البحرين بسحب سفيرها من طهران وخفض تمثيلها الدبلوماسي معها إلى مستوى القائم بالأعمال، وذلك في الوقت الذي وجهت فيه الدوائر الإيرانية نقداً حاداً إلى السلطات البحرينية ودعتها إلى الالتفات للأسباب الحقيقية وراء اضطراباتها الداخلية.

وفي الاتجاه العكسي سارت العلاقات الإيرانية ـ الكويتية نحو مزيد من التعاون والتنسيق. ففي إطار الزيارة التي قام بها وزير العمل والشؤون الاجتماعية الكويتي أحمد خالد إلى طهران في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، وقّع مع نظيره الإيراني حسين كمالي مذكرة للتعاون المشترك في مجال العمل والعمال، تنص على تبادل الخبرات والزيارات بين ذوي الاختصاص. ولقد جاءت تلك المذكرة في أعقاب توقيع البلدين على ثماني مذكرات

أخرى للتفاهم في مختلف المجالات التقنية والتجارية، بلغت الاستثمارات المرصودة لها زهاء ٦٠٠ مليون دولار، وتضمنت بين ما تضمنته مشاركة محافظة فارس في مناقصات النفط والكيماويات في الكويت، وإنشاء معرض دائم لمنتجات فارس في الكويت، ومؤسسات للخدمات الطبية للكويتيين في فارس. وكان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ في نهاية ١٩٩٥، ومطلع ١٩٩٦، قرابة ٤٠٠ مليون دولار سنوياً. وفي المربع نفسه أوقفت العلاقات الإيرانية في كل من سلطنة عمان وقطر ركيزتيها الأساسيتين في منطقة الخليج منذ اندلاع الثورة. ولم تتأثر تلك العلاقات من جراء إعلان الجمهورية الإسلامية عن اكتشاف شبكة قطرية للتجسس يترأسها رجل أعمال قطري مقيم في إيران ويستغل صلاته بمسؤوليها القضائيين والعسكريين لجمع المعلومات عن الجيش الإيراني والأوضاع الداخلية في البلاد.

أما بالنسبة إلى السعودية، فقد بدأ العام بأمل تطوير علاقاتها مع إيران، وهي العلاقات التي ظلت تعاني من جفوة بادية رغم انتهاء القطيعة الدبلوماسية الفعلية بعد حرب الخليج الثانية. واقترن هذا الأمل، كما في حالة الإمارات، بتعيين سفير إيراني جديد في السعودية هو محمد نوري السفير السابق لبلاده في ليبيا، علاوة على تأكيد وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي على أن تطوير العلاقات مع السعودية بات أمراً حيوياً يفرضه تعاظم التحديات للدول الإسلامية، إلا أن تقديم السلطات السعودية نهاية العام - وبدور أمريكي غير خافٍ - لملف يفيد تورط إيران في حادث تفجير المجمع السكني للقوات الأمريكية في الخبر في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٦، جمد محاولات تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وارتفق بتصعيد إيران لحملتها ضد الولايات المتحدة التي تريد باختلاق توريطها صرف النظر عن الوجود العسكري الأمريكي المكثف في الخليج.

ب - علاقات إيران بدول المشرق العربي

ما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ اجتازت العلاقات السورية - الإيرانية أزمتين حادتين، جوهرهما استئناف المفاوضات السورية - الإيرانية من ناحية، وإدانات دول إعلان دمشق المتتالية لموقف إيران من قضية جزر الإمارات من ناحية ثانية. وفي المرة الأولى، كما في المرة الثانية، لم تسمح الدولتان بأن تشكل الأزمتان السابقتان نقطة تحول في مسار علاقاتهما الحميمة. ولذلك، فإنهما سرعان ما بادرتا بإجهاض التأثيرات السلبية للحملات الإعلامية المتبادلة، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتأكيد الطابع الاستراتيجي لتحالفهما الثنائي. في المرة الأولى، أتم نائب الرئيس الإيراني حسن حبيبي زيارته المؤجلة لدمشق في نيسان/ ابريل ١٩٩٦، بعد أن حال استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية وظروف الانتخابات التشريعية دون القيام بها في موعدها، أي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وتمخضت تلك الزيارة عن اتفاق الطرفين على إقامة سوق اقتصادية مشتركة لمواجهة الضغوط الخارجية. وفي المرة الثانية سافر نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام على رأس وفد ضم وزير الخارجية فاروق الشرع إلى

طهران في كانون الثاني/ يناير للتخفيف من وقع نقد لبيان دول إعلان دمشق (وهو الأكثر حدة بين سابقيه) لسياسة إيران تجاه الجزر.

وعلى صعيد آخر، تكفلت التطورات التي شهدها كل من لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار العام بتأييد قناعة إيران بعدم جدوى المساعي السلمية للتسوية وبحتمية الصراع مع إسرائيل. كان وقع عملية عناقيد الغضب ثقيلاً على مسؤولي الجمهورية الإسلامية ومواطنيها، ومناسبة لإدانة التخلي العربي عن الجنوب اللبناني، فالبدايات الخاطئة تفضي إلى نهايات مثلها. وكردّ فعل أوّلي دعا هاشمي رافسنجاني إلى إشهار سلاح النفط العربي والإسلامي في وجه كل من إسرائيل والولايات المتحدة. كما دعا الأمين العام لمجلس أمناء الدستور أحمد جنتي إلى تهديد المصالح الإسرائيلية والأمريكية حيثما تكون. وتمثل الموقف الإيراني الرسمي المعلن في تأييد المبادرة الفرنسية لحل أزمة الجنوب اللبناني، على أساس أنها طرحت ضرورة الالتزام باتفاق ١٩٩٣ بين حزب الله وإسرائيل، وأكدت عدم المساس بالمدنيين، ودعت إلى تكوين هيئة لمراقبة وقف إطلاق النار. وعلى المستوى الشعبي نظم الإيرانيون مظاهرات حاشدة للتنديد بالولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل. ومن جهة أخرى، رحبت إيران بالعمليات الاستشهادية الفلسطينية في إسرائيل في مطلع آذار/ مارس ١٩٩٦ وعدتها بمثابة «انتقام إلهي من الكيان الصهيوني غير المشروع». وتعزز تشدد الموقف الإيراني أكثر في أعقاب قمة مكافحة الإرهاب في شرم الشيخ وإيران من المدرجين على لوائحه، وبشكل أكثر تحديداً بعد افتتاح النفق الأرضي أسفل الحرم القدسي الشريف. ولم تربط إيران موقفها بصعود اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى السلطة، فكما أوضح مسؤولوها في أكثر من مناسبة، فإن الفارق لهم بين العمل والليكود هو فارق في الدرجة وليس في النوع، أي في درجة الغلو والتشطط وليس في نوع سياسات الهيمنة والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وفي السياق نفسه، ورغم أن إيران ساءها اختصاص قمة القاهرة لها بنقد حاد مقارنة باللوم المخفف لتركيا، إلا أنها عدت لحظة التجمع العربي تلك نقطة إيجابية في رصيد المواجهة مع العدو الصهيوني.

ج ـ علاقات إيران مع دول حوض النيل

ثمة تأثير دائري متبادل بين ثالوث العلاقات المصرية ـ السودانية ـ الإيرانية، وبالتالي فكلما تأزمت الأوضاع بين مصر وإيران، اتجهت العلاقات بين السودان وإيران نحو مزيد من التشابك والرسوخ. يكمل ذلك أنه كلما زاد التصعيد في العلاقات السياسية السودانية ـ المصرية، مثّل الانفتاح على إيران أحد أوراق الضغط في يد تحالف البشير ـ الترابي. وبطبيعة الحال، لا يجوز اختزال المؤثرات على التقارب السوداني ـ الإيراني في المتغير المصري وحده، فثمة متغيرات أخرى داخلية إقليمية ودولية تمارس دورها. وفي العام ١٩٩٦ تحديداً وجدت إيران والسودان نفسيهما في الموقع ذاته تقريباً. فالبلدان خاضعان لعقوبات دولية، ويتعرضان لتهديد عسكري أمريكي بين لحظة وأخرى. لكن المقصود أن مصر طرف أساسي في التحكم في درجة حميمية العلاقات بين البلدين.

بداية بالعلاقات المصرية ـ الإيرانية في عام ١٩٩٦، فلقد تقلصت انفراجتها المحدودة قبل عام بفعل ثلاثة موضوعات رئيسية هي: قمة مكافحة الإرهاب التي استضافتها مصر وهاجمتها إيران بشدة على ما تقدم، واتهام الرئيس مبارك لإيران بالتورط في محاولة اغتياله بعد سابق نفي الاتهام نفسه عنها، وإعلان مصر عن اكتشاف تنظيم شيعي غايته قلب نظام الحكم بالقوة وتصدير الأفكار الشيعية. وتستحق تطورات العلاقات المصرية ـ الإيرانية شيئاً من التأمل، مبعثه الوتيرة الثابتة لانفجار قضايا شائكة بين البلدين كلما أذِن لهما باستئناف علاقاتهما الدبلوماسية، لتبدأ العلاقات في التحسن من جديد حتى يحدث ما يعيدها إلى نقطة الصفر. ولذلك، فإنه مع حلول نهاية ١٩٩٦ برز تطور إيجابي مهم في العلاقات المصرية ـ الإيرانية لم يسلط عليه الضوء بالقدر الكافي، وذلك هو تشكيل مجموعة إسلامية بعضوية الدولتين ومشاركة كل من باكستان وماليزيا وإندونسيا وبنغلاديش ونيجيريا وتركيا. وكان رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان قد دعا غداة توليه السلطة إلى تكتل الدول الإسلامية لتضاف إلى الكيانات الاقتصادية العملاقة التي هي سمة القرن القادم. ورغم أن شيئاً لم يعرف عن تطورات إنشاء المجموعة الإسلامية الجديدة، فإن أهدافها تحددت في الآتي: اتخاذ إجراءات تدريجية لخفض القيود الجمركية بين أعضائها، والسعي لإقامة سوق مشتركة ومنطقة للتجارة الحرة، وتعاون أطرافها في تصنيع المواد الخام بدلاً من تصديرها. وقد عقدت تلك المجموعة حتى الآن ثلاثة اجتماعات، وتواجهها مشكلة تحفظ عناصرها الرئيسية على الدور الريادي التركي فيها.

أما فيما يتعلق بالعلاقات السودانية ـ الإيرانية، فقد عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعها الثاني في طهران في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ لتدرس سبل التعاون الثنائي في مجال الطاقة والتعدين، والتنمية الاقتصادية، وإعمار جنوب السودان، والتبادل التجاري. لكن الشق الاقتصادي لم يمثل التطور الأهم في تفاعل الدولتين، فما كان أكثر أهمية هو الأثر السياسي لزيارة رافسنجاني للخرطوم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. جاءت تلك الزيارة في إطار جولة قام بها الرئيس الإيراني في أفريقيا، وشملت بين ما شملته أوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق. وفي غضونها نجحت الوساطة الإيرانية في عقد مصالحة بين الرئيسين عمر البشير ويوري موسيفيني بعد أكثر من عام على قطع العلاقات الدبلوماسية السودانية ـ الأوغندية نتيجة تبادل الاتهامات بدعم المتمردين. ومن الأمور التي اتفق عليها الطرفان امتناعهما معاً عن مساعدة العناصر المعادية أو فتح أراضيهما لنشاطاتها، وإزالتهما قواعد تلك العناصر ومراكز امدادها وترحيلها ومعها كل اللاجئين إلى مسافة لا تقل عن ١٠٠ كم من الحدود المشتركة. غير انه مع تصاعد حدة الحرب الأهلية السودانية في الجنوب والشرق في مطلع عام ١٩٩٧ عاود النظام السوداني اتهام أوغندا بالاشتراك مع بعض دول الجوار الأخرى في التخطيط لتقسيم السودان. وعلى صعيد آخر، أسفرت جولة رافسنجاني الأفريقية عن الاتفاق مع جنوب أفريقيا على زيادة التبادل التجاري، علماً بأن جنوب أفريقيا تستورد ٦٥ بالمئة من نفطها من إيران بقيمة

١,١ مليار دولار سنوياً، كما أنها تصدر لإيران سلعاً قيمتها ٣٢,٥ مليون دولار سنوياً. كما طرح رافسنجاني في الزيارة نفسها فكرة تخزين النفط الإيراني مستقبلاً في جنوب أفريقيا تفادياً لأي حصار بحري محتمل، هذا إضافة إلى موضوع الحصول على تسهيلات بحرية في موانئ جنوب أفريقيا. كذلك وقعت إيران اتفاقاً آخر مع موزمبيق لتحويل القاعدة العسكرية الموزمبيقية في بوانا إلى أكاديمية عسكرية يدرب فيها المتخصصون الإيرانيون الضباط الموزمبيقيين والأفارقة عموماً. هذا إلى توقيعها اتفاقاً لتصدير النفط إلى كينيا.

٢ ـ علاقات إيران بعمقها الآسيوي

يرتبط الأمن القومي الإيراني ارتباطاً وثيقاً باستقرار عمق ايران الآسيوي والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دوله. ولم تتخلف إيران في العام ١٩٩٦ عن محاولة توطيد أواصر صلاتها بدول تلك المنطقة، فافتتحت خطاً للسكك الحديد يصل بينها وبين تركمانستان يعرف باسم «طريق الحرير» ويختزل المسافة التي تربط آسيا بأوروبا. كذلك وقعت اتفاقاً مع آذربيجان يمنح المستثمرين الإيرانيين تسهيلات خاصة. غير أن التطورات الأكثر بروزاً اتصلت بعلاقة إيران بتركيا من ناحية، وبأفغانستان وباكستان من ناحية أخرى.

أ ـ العلاقات الإيرانية ـ التركية

حتى منتصف العام ١٩٩٦ كانت تلك العلاقات عند أدنى مستوى لها، وهو ما يسجله تقرير أحد المتخصصين من خلال المظاهر التالية: تبادل الاتهامات بالإرهاب والتجسس وطرد الدبلوماسيين من البلدين. ففي مقابل اتهام تركيا لإيران بدعم تنظيم متطرف وصفته باسم «الحركة الإسلامية» خطط ونفذ اغتيال مثقفين علمانيين أتراك بارزين، وطردها لأربعة دبلوماسيين إيرانيين، ردت إيران باتهام تركيا بالتجسس عليها وطردت بدورها أربعة من الدبلوماسيين الأتراك. كذلك احتدت الأزمة الناجمة عن توقيع تركيا لاتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل الذي تستخدم الأخيرة بموجبه القواعد العسكرية التركية لتطويق سوريا الحليف الاستراتيجي لإيران، فضلاً عن تمكينه إسرائيل من التنصت على البلدين (أي سوريا وإيران معاً) بتركيب الأجهزة الخاصة بذلك في تركيا. وكان نتيجة ما سبق انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٩٠٠ مليون دولار سنوياً. بيد أن وصول حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان إلى السلطة في تركيا كان إيذاناً بوقف مظاهر هذا التوتر ودفع العلاقات بين البلدين إلى الأمام. فالحزب له رؤيته المنفتحة على العالم الإسلامي، وإيران جزء منه، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون إيران في طليعة الدول التي يزورها رئيس الوزراء التركي الجديد في أول جولاته الخارجية في آب/أغسطس ١٩٩٦. وكان من أهم ثمار تلك الزيارة توقيع البلدين لاتفاق الغاز المعروف في بعض المصادر باسم «صفقة العصر». فبمقتضى هذا الاتفاق تتعهد إيران بتصدير ١٩٠ مليار متر مكعب من غازها الطبيعي إلى تركيا لمدة ٢٢

عاماً بقيمة إجمالية تبلغ ٢٠ مليار دولار، وبحيث تحصل تركيا على ٣ مليارات متر مكعب سنوياً حتى عام ٢٠٠٥، ثم على ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً بعد هذا التاريخ. وبطبيعة الحال، فإن أحد التحديات الأولية التي واجهت هذا الاتفاق هو اصطدامه بقانون داماتو الأمريكي الذي يحظر على الشركات الأجنبية الاستثمار في إيران بما يزيد على مليون دولار سنوياً. لكن حرصاً من الولايات المتحدة على شريكها التركي في حلف الأطلسي كان أحد المخارج المقبولة من هذا المأزق هو الدفع بعدم خضوع اتفاق الغاز لقانون داماتو الذي ينصب على الاستثمار وليس على الاتجار.

ومن الثمار الأخرى للزيارة اتفاق البلدين على وقف دعم معارضتيهما وعلى إحياء آلية التنسيق السوري ـ التركي ـ الإيراني الخاصة بشمال العراق. ومما يجدر ذكره أن اقتراحاً إيرانياً كان قد أثار فكرة توسيع المشاركين في تلك الآلية بضم كلٍ من السعودية والأردن، إلا أنه لم يلق استجابة تذكر خاصة أنه لم يكن له ما يبرره. وفي إطار التحسن المطرد للعلاقات الإيرانية ـ التركية قام الرئيس رافسنجاني بزيارة أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ لمدة ثلاثة أيام. وترددت أنباء عقب الزيارة تفيد أنه جرت مناقشة الطرفين لاتفاق دفاعي يوازن نظيره التركي ـ الإسرائيلي، غير أن الرد الفوري المعارض من وزير الدفاع التركي طوران تايان والتحذير الأمريكي المباشر من عقبة تلك الخطوة، دفعا البلدين إلى موضوع هذا الاتفاق نفسه.

ب ـ العلاقات الإيرانية ـ الأفغانية ـ الباكستانية

ألقى دخول حركة طالبان إلى العاصمة كابول واستيلاؤها على السلطة بظلال سلبية كثيفة على علاقات إيران بكل من أفغانستان وباكستان. ففي أفغانستان تعد حركة طالبان من أبرز معارضي حزب الوحدة الشيعي المدعوم إيرانياً. وكانت بدايات العام ١٩٩٦ قد شهدت اشتباكات على الحدود الأفغانية بين حركة طالبان من جهة، وحرس الحدود الإيراني من جهة أخرى. ولذلك، فإنه فور الصعود السياسي لطالبان هاجمها مرشد الثورة آية الله علي خامنئي وعضو مجلس أمناء الدستور آية الله أحمد جنتي، ورماها كلاهما بالبعد عن صحيح الدين. وعلى صعيد آخر، تحركت إيران في خطين متوازيين: **أحدهما** الدعم العسكري ـ بقرار من مجلس الأمن القومي ـ لقوات الحكومة الشرعية، بقيادة أحمد شاه مسعود، **والآخر** العمل الدبلوماسي من أجل تشكيل حكومة جديدة تمثل جميع القوى السياسية الأفغانية بما فيها حزب الوحدة الشيعي. وبالنسبة إلى باكستان، فإن توتر علاقات إيران بها كان يعود إلى روابطها الوثيقة مع حركة طالبان سواء من خلال التنشئة الفكرية لكوادرها الرئيسية وهم خريجون سابقون في المدارس الباكستانية، أو من خلال الدعم المادي والعسكري لقواتها على مدار الجولات الأخيرة من الحرب الأفغانية. وقد ربطت إيران بين الدور الباكستاني الداعم لحركة طالبان والرغبة في تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، ومن ثم فإنها حملت بعمق على التدخل الباكستاني في الشؤون الأفغانية.

ثالثاً: علاقات إيران الدولية

تركز هذه الجزئية على علاقات إيران بكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا.

١ ـ العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية

من العرض السابق أمكن تلمس العديد من المشاكل التي وترت علاقات الدولتين إلى الحد الذي لاح معه احتمال توجيه ضربة عسكرية أمريكية لإيران قرب نهاية العام. وفي طليعة تلك المشاكل قانون داماتو الخاص بتقييد الاستثمارات الأجنبية في إيران، والاقتراح الخاص بتمويل العنف ضد النظام الإيراني، فضلاً عن استغلال الولايات المتحدة للثغرات في علاقات إيران بدول جوارها الخليجي ومحاولتها توسيع شقة الخلاف بين الطرفين. ومن جانبها، تعاملت إيران مع تلك المشاكل بما يناسبها من آليات، فلقد قامت باستبدال استثمارات الشركات الأمريكية بأخرى غربية، وكانت شركة «توتال» الفرنسية في طليعة تلك الشركات التي تعاقدت معها إيران. وفي مواجهة التهديد بتأليب معارضتها، اقترح رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي أكبر ناطق نوري مدعوماً بتأييد ١٨٠ من نواب اليمين المحافظ، رصد ميزانية إيرانية لمواجهة التحرشات الأمريكية. ولتحسين علاقاتها مع دول الخليج اقترحت إيران توقيع معاهدة عدم اعتداء معها.

٢ ـ علاقات إيران مع دول الاتحاد الأوروبي

مثّل الترحيب الرسمي الإيراني بالعمليات الاستشهادية الفلسطينية داخل إسرائيل، نقطة خلاف جوهرية بين الجمهورية الإسلامية ودول الاتحاد الأوروبي التي دعتها إلى الإدانة الصريحة والمعلنة لتلك العمليات. حدث ذلك في بريطانيا التي استدعت خارجيتها القائم بالأعمال الإيراني فيها، وأبلغته احتجاج حكومتها على الموقف الإيراني المشار إليه. وتكرر في فرنسا باستدعاء خارجيتها السفير الإيراني لديها، وإبلاغه الرسالة نفسها، فضلاً عن إلغاء الزيارة المقررة لمساعد وزير الخارجية الإيراني محمود واعظي إلى باريس. وطالبت ألمانيا على لسان وزير خارجيتها كلاوس كينكل إيران بالعدول عن موقفها. وفي الحالة الأخيرة زاد الموقف تعقيداً بفعل صدور مذكرة عن المدعي العام الألماني تقضي باعتقال وزير المخابرات الإيراني علي فلاحيان بتهمة الإعداد لاغتيال ٤ معارضين أكراد إيرانيين. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، استقر وزراء خارجية الاتحاد في اجتماعهم بباليرمو الإيطالية في آذار/مارس ١٩٩٦ على إرسال وفد رفيع المستوى إلى إيران لحثها على التنديد بالإرهاب.

٣ ـ العلاقات الإيرانية ـ الروسية

واصلت تلك العلاقات تطورها الحثيث على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية. فقد قام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي بزيارة لموسكو في آذار/

مارس ١٩٩٦ طالب خلالها الرئيس الروسي بوريس يلتسين بمساندته في مواجهة الانفصاليين الشيشان. ومن جانبها رحبت إيران بدور روسي لحل أزمة الجنوب اللبناني بعد مجزرة قانا، وردّت رداً إيجابياً على الاقتراح الروسي بهذا الخصوص الذي حمله وزير الخارجية الروسي بريماكوف. وعلى صعيد آخر، تسلمت إيران الغواصة الروسية الثالثة وتوالت مساعدة روسيا لها لبناء محطة توليد الطاقة النووية في بوشهر ولتجميع طائرات اليوشين في مدينة أصفهان. وعلى صعيد ثالث، شرعت الدولتان في تنفيذ اتفاق السنوات العشر الاقتصادي الذي وقعتاه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ الذي يفيد جدولة ديون إيران البالغة ٥٠٠ مليون دولار، وتبادل الخبراء في مجال النفط، وزيادة الصادرات الروسية إلى إيران التي تتراوح قيمتها الحالية بين ٤ و٤,٥ مليار دولار.

٣ ـ العرب وأفريقيا

إجلال محمود رأفت(*)

تتسم العلاقات العربية ـ الأفريقية بأهمية خاصة، تنبع من الجوار الجغرافي والتشابه الاجتماعي والثقافي والديني، والتقارب في المصلحة السياسية. كما تتأكد هذه الأهمية بوجود عشر دول من الدول العربية في القارة الأفريقية.

ولعلنا في البداية نشير الى بعض الملاحظات، باعتبارها نقاطاً أساسية حكمت تناول التقرير لموضوع العرب وأفريقيا.

أولاً: تنوعت العلاقات بين الدول العربية والأفريقية خلال عام ١٩٩٦ بين النزاع والتعاون. وبطبيعة الحال أثرت النزاعات المتكررة سلباً على علاقات التعاون بين الجانبين في بعض المناطق، بينما شهدت مناطق أخرى نمواً في التبادل التجاري والاقتصادي. لذلك يكون من العسير إطلاق أحكام عامة تنسحب على كل القارة الأفريقية وعلاقاتها بالكتلة العربية مجتمعة. ومن ثم سيختلف تقييم هذه العلاقات من منطقة إلى أخرى حسب ظروفها المحلية والدولية.

ثانياً: انقسمت الأزمات العربية ـ الأفريقية في عام ١٩٩٦ إلى مشكلات تفجرت في العام نفسه، وأخرى كانت قد بدأت في فترات سابقة، ولكنها استمرت دون حل وتمخضت عنها أحداث شغلت الرأي العام العربي والأفريقي على مدى العام المنصرم. وسيتناول التقرير كليهما مع الالتزام بذكر ما استجد فقط في الأزمات السابقة على عام ١٩٩٦.

ثالثاً: من الملاحظ أن العنصر الدولي قد فرض نفسه على الغالبية العظمى من النزاعات العربية ـ الأفريقية. لذا سيتطرق التقرير إلى مواقف الدول الكبرى من هذه الأزمات.

(*) أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أولاً: نزاعات عربية ـ أفريقية

١ ـ المشكلة الحدودية بين اريتريا واليمن وجيبوتي

تفجرت أزمة حنيش عام ١٩٩٥ بين اريتريا واليمن بسبب خلافهما على الحدود البحرية، وبخاصة أرخبيل حنيش وزقر (احتلال اريتريا جزيرة حنيش الكبرى والصغرى). واستمرت هذه المشكلة بين الاشتباكات العسكرية والمفاوضات إلى أن تم الاتفاق بين الجانبين، بوساطة فرنسية وبحضور مصر واثيوبيا، على إعلان المبادئ الذي وقع في باريس في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ وينص على ما يلي:

ـ تعهد الطرفان اليمني والاريتري بالعدول عن استعمال القوة.

ـ تعهدا قبول الحل السلمي عبر التحكيم. واتفقا على أن تتكون لجنة التحكيم من خمسة قضاة دوليين تختار اليمن منهم اثنين واريتريا اثنين، ويختار الأربعة المعينون القاضي الخامس. فإذا تعذر ذلك، أحيل الأمر إلى رئيس محكمة العدل الدولية لكي يختار بنفسه المحكم الخامس.

ـ تعهد الطرفان احترام نتيجة التحكيم أياً كانت وذلك بلا قيد أو شرط.

ـ قبل الطرفان مراقبة فرنسا لعدم الإخلال بمضمون الاتفاق.

بموجب هذا الاتفاق، انسحبت اريتريا من جزيرة حنيش الصغرى، واتفق على أن تكون لندن مقراً لهيئة المحكمين الدوليين المعنية بالأمر، والتي تم تشكيلها بالفعل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

أما عن المناوشات الحدودية بين اريتريا وجيبوتي، فقد بدأت في شهر نيسان/ابريل من عام ١٩٩٦، عندما أصدرت اريتريا خريطة رسمية لها، ضمت فيها ثمانية عشر كيلومتراً من الأرض الجيبوتية الواقعة على البحر الأحمر. وقد سارعت حكومة جيبوتي بتقديم شكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية. وبعد أيام بدأت التحرشات الاريترية العسكرية في رأس ذميرة على الحدود بين الدولتين. وقد أسفر ذلك عن توغل القوات الاريترية في الأراضي الجيبوتية مسافة ثمانية عشر كيلومتراً. وقد أعقب هذا الاعتداء اتصال حكومة جيبوتي بالمسؤولين المصريين لإطلاعهم على الأوضاع في المنطقة. وهكذا تحركت جيبوتي لحل هذا النزاع على المستويين الأفريقي والعربي. ويعود هذا النزاع إلى المعاهدة التي أبرمتها الإمبراطورية الاثيوبية ـ بعد إلحاق اريتريا بها عام ١٩٥٢ ـ مع فرنسا التي كانت تحتل جيبوتي في هذا التاريخ، وذلك لضبط الحدود بينهما. فقد تنازلت اثيوبيا بموجب هذه المعاهدة عن الجزء الساحلي المتنازع عليه اليوم (١٨ كيلومتراً من إقليم اريتريا) لفرنسا، مقابل تنازل فرنسا لها عن جزء من الأرض الجيبوتية في الجنوب. وقد رأت فرنسا أن هذا البدل، الذي يتيح لها ضم جزء إضافي من ساحل البحر الأحمر،

يخدم مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة. وعندما استقلت اريتريا، رفضت الاعتراف بهذا الاقتطاع، استناداً إلى أنها كانت محتلة، وبالتالي ليست مسؤولة عن هذا التنازل.

أما جيبوتي، فتستند في تمسكها بهذا الجزء إلى المبدأ الذي تعترف به منظمة الوحدة الأفريقية ألا وهو احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار. وقد تولت اثيوبيا الوساطة بين الدولتين واستطاعت أن تقنع اريتريا بضرورة الحل السلمي لهذه الأزمة. وقد انسحبت اريتريا بالفعل من هذا الجزء الساحلي، وانتهت الأزمة بين الدولتين عند هذا الحد، على الأقل في الوقت الحاضر. وتشير هذه المعطيات التاريخية إلى أن هذه الأزمة العارضة هي أزمة حدودية وليس لها ـ في أغلب الظن ـ أي أبعاد أخرى إقليمية أو دولية.

رغم أن قضية حنيش أصبحت قيد التحكيم الدولي، وأن جيبوتي واريتريا أقرتا الحل السلمي بينهما، فقد استمرت الكتابات السياسية والإعلامية تتناولهما بالتحليل. وقد تعددت محاولات التفسير، غير أنه يمكن جمعها في اتجاهين أساسيين:

ـ **الاتجاه الأول** يضع في مقدمة أولوياته تحقيق التعاون العربي ـ الأفريقي، وبخاصة في منطقة القرن الأفريقي. ويرى هذا الاتجاه أن تحقيق هذا الهدف يساعد بشكل أساسي في حماية الأمن القومي العربي. لذا فهو يرفض التصعيد بين الجانبين العربي والأفريقي، ويؤكد على ضرورة التمسك بالحلول السلمية. ويلخص هذا الاتجاه رؤيته لهذه القضية في النقاط التالية:

١ ـ إن إثارة اريتريا لمشكلات الحدود بينها وبين جاراتها العربيات يمكن أن تفهم في إطار الدولة الوليدة التي تريد أن تثبت حدودها منذ البداية، كنوع من تأكيد سيادتها على ما تظنه أراضيها. ومن ثم يكون الحل الأسلم للطرفين العربي والأفريقي هو اللجوء إلى التسوية الإقليمية العادلة أو إلى التحكيم الدولي.

٢ ـ إن العامل الدولي الرئيسي الفاعل في هذه المشكلة هو الصراع الفرنسي ـ الأمريكي على بعض المناطق في أفريقيا، والذي ظهر على السطح بعد نهاية الحرب الباردة. ويدخل القرن الأفريقي، بأهميته الاستراتيجية الكبيرة، ضمن هذه المناطق. ولا يخرج الوجود الإسرائيلي في تلك المنطقة من القارة عن كونه أداة للسياسة الأمريكية تساعدها في تنفيذ استراتيجيتها الأفريقية الجديدة. وبطبيعة الحال، تحاول إسرائيل الوصول إلى أغراضها الخاصة من خلال دورها الدولي، إذا سمحت الظروف الإقليمية والمحلية بذلك. هذا هو الحجم الحقيقي للدور الإسرائيلي، وعلى الجانب العربي أن يرسم خطته على هذا الواقع.

٣ ـ إن الرصيد التاريخي للعرب مع الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا الحاكمة الآن، رصيد سلبي، حيث كانت جل المعونات العربية للثورة الاريترية توجه إلى الفصائل الأخرى ذات التوجه العروبي والإسلامي. فالأجدر بالجانب العربي أن يؤمن علاقاته باريتريا المستقلة بالتعاون وليس بالصراع، لعل ذلك يزرع الثقة المفقودة بين الطرفين،

ويمكن الجانب العربي من إقامة التوازن في العلاقات بين اريتريا والعرب وإسرائيل. وربما رجحت مع الوقت كفة الجانب العربي لأنه الأقدر على تقديم المعونات المالية والثقافية، بل والتكنولوجية، حيث لا تعوزه الخبرة الفنية التي يمكن لدولة كمصر أن تقدمها.

ـ **الاتجاه الثاني** يحصر رؤيته لهذه الأزمة الاريترية ـ اليمنية ـ الجيبوتية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن ثم يميل هذا الاتجاه إلى التصعيد بين الجانبين، ظناً منه أن اريتريا وإسرائيل تخططان سوياً لضرب المصالح العربية في البحر الأحمر ومنابع النيل الأزرق.

ويلخص هذا الاتجاه رؤيته للمشكلة في النقاط التالية:

١ ـ إن الاعتداءات الاريترية على جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى هي أطماع توسعية على حساب دولة عربية لها موقع استراتيجي مهم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وينطبق هذا المنطق على تحرشها بجيبوتي. وتدعم إسرائيل هذه السياسة الاريترية العدوانية بالأسلحة والمال والخبرة العسكرية، حيث إن مصلحتها واضحة في نزع هذا الأرخبيل من الجانب العربي وإلحاقه باريتريا الصديقة.

٢ ـ إن إسرائيل هي الفاعل الدولي الرئيسي المحرك لهذه الأحداث، ومن ثم لا يعطى هذا الاتجاه الأهمية الواجبة لأطماع الدول الكبرى في هذه المنطقة، مما يجعله ـ وهو يميل إلى التصعيد ـ يتغافل عن حقيقة سياسية مهمة، ألا وهي أن أية مواجهة عسكرية في البحر الأحمر لن يسمح بها من القوى الدولية الكبرى المسيطرة على النظام العالمي الجديد.

٢ ـ الأزمة الصومالية والتنافس العربي ـ الأفريقي على حلها

ما زالت الدولة غائبة في الصومال، والفصائل الرئيسية تتقاتل في مقديشيو وما حولها، والفصائل الثانوية تشكل إدارات إقليمية مستقلة للاستفادة من مساعدات الأمم المتحدة. ولم تغير وفاة الجنرال محمد فارح عيديد في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ من الأمر شيئاً، حيث ورثه في زعامة أنصاره ابنه حسين عيديد، الذي استمر ينهج سياسة والده في السعي إلى الاستيلاء على السلطة في الصومال. ويمكن تلخيص الوضع في الصومال خلال العام ١٩٩٦ في النقاط التالية:

أولاً: على المستوى المحلي الصومالي، أسفر الصراع العسكري بين الفصائل على تبلور تيارين رئيسيين:

١ ـ تيار حسين عيديد، رئيس التحالف الوطني الصومالي، ويضم بعض الفصائل الثانوية الموالية له.

٢ ـ تيار علي مهدي، رئيس التحالف الوطني للإنقاذ، وعثمان عاتو، رئيس الاتحاد

الصومالي للتحالف الوطني، الذي انضم إلى علي مهدي ضد عيديد. ويضم هذا التيار المزدوج أيضاً بعض الفصائل الثانوية الموالية له.

ثانياً: على المستوى الإقليمي، ارتبط هذان التياران المحليان بقوى إقليمية مختلفة، وذلك في سعيهما لإيجاد حل للأزمة الصومالية:

١ ـ يميل تيار عيديد إلى الوصول إلى المصالحة الصومالية عن طريق الوساطة الأفريقية وينسق في تحركه مع كينيا تارة، ومع أديس أبابا تارة أخرى، غير أنه يعترض على استقبال اثيوبيا للفصائل المعادية له.

٢ ـ يميل تيار علي مهدي وعثمان عاتو إلى التوصل إلى الحل المنشود للأزمة عن طريق الوساطة العربية، ويحاول التنسيق مع القاهرة وجامعة الدول العربية، غير أنه لا يستبعد الوساطة الأفريقية.

ثالثاً: يخشى أن يؤدي هذا الاستقطاب العربي ـ الأفريقي للأزمة الصومالية إلى منافسة خفية بين الجانبين، تؤدي إلى تأجيل الحل المنشود. ويظهر هذا الموقف من خلال التنافس على استضافة مؤتمرات للمصالحة الصومالية. ففي ١ آب/اغسطس ١٩٩٦ توجه مبعوث علي مهدي وعثمان عاتو إلى اليمن لإجراء محادثات مع المسؤولين اليمنيين تمهيداً لعقد مؤتمر للمصالحة الصومالية في صنعاء، بحضور ممثلي الدول العربية (ويذكر أن جامعة الدول العربية كانت قد رحبت من قبل باستضافة هذا المؤتمر في القاهرة). وفي الوقت نفسه، وصل وفد صومالي إلى أديس أبابا لإجراء محادثات مع المسؤولين الاثيوبيين. وبعد شهرين من هذه المساعي، اجتمعت الفصائل الصومالية الثلاثة الرئيسية في نيروبي في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، وتوصل الاجتماع إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، أثبتت الأحداث بعد ذلك أنه كان اتفاقاً هشاً.

رابعاً: يلاحظ أن الدبلوماسية الأفريقية أنشط وأكثر مرونة من الدبلوماسية العربية في السعي لحل هذه الأزمة. فعلى سبيل المثال، رفض الجانبان المصري والعربي، المتمثلان في وزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية، مقابلة مبعوث محمد فارح عيديد في مطلع عام ١٩٩٦ في القاهرة، بدعوة عدم اعترافهم بعيديد كرئيس للدولة. وما لبث الجانبان بعد ذلك أن قابلا وفدي محمد علي مهدي وعثمان عاتو، رغم أن زعامة علي مهدي مطعون أيضاً في شرعيتها. في هذا الوقت نفسه، نجد أن اثيوبيا تتفاوض مع جميع الفصائل الصومالية بغض النظر عن ميولها المتباينة. ففي ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ جرت مباحثات بين عثمان عاتو ومسؤوليه في الحكومة الاثيوبية في أديس أبابا لحل القضية الصومالية. وكانت اثيوبيا قد أجرت مباحثات مماثلة قبل شهر مع ممثلي مجموعتي حسين عيديد وعلي مهدي حول الموضوع نفسه. كما بدأت في اثيوبيا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه مباحثات بين ٢٦ فصيلاً صومالياً للاتفاق على تشكيل «مجلس الإنقاذ الوطني». وقد شارك في هذه الاجتماعات التي انتهت في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ جميع قادة الفصائل الصومالية، باستثناء الفصيل الذي يتزعمه حسين عيديد.

وجدير بالملاحظة أن السفير الأمريكي قد شارك في هذه الاجتماعات، وتشير هذه الأحداث إلى:

١ ـ تحيز عربي مصري لفريق علي مهدي وعثمان عاتو.

٢ ـ نقص في المرونة الواجبة للتعامل مع الفصائل الصومالية على اختلاف أهوائها، مما يساعد على أن تتولى اثيوبيا حل الأزمة الصومالية بدلاً من مصر وجامعة الدول العربية، رغم عضوية الصومال في هذه الجامعة.

خامساً: لوحظ أن مؤتمر المصالحة الصومالي الذي عقد في نيروبي، قد موّله الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حرص السفير الأمريكي على حضور مؤتمر المصالحة الأخير في أديس أبابا. وقد يشير ذلك إلى أن الغرب يشجع الحل الأفريقي للأزمة، مستغلاً في ذلك التباطؤ العربي في هذا الاتجاه. وقد يدخل هذا التكتيك ضمن استراتيجيا أوروبية ـ أمريكية نشطة لتحجيم الدور العربي في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، عن طريق إقامة حكومة في الصومال يكون ولاؤها لدول الجوار الأفريقي، وليس لجامعة الدول العربية. وجدير بالملاحظة أن هذه المحاولات الغربية ليست وليدة الساعة، بل تعود في حقيقة الأمر إلى بداية الأزمة الصومالية في ١٩٩١.

٣ ـ الخلاف السوداني مع دول القرن الأفريقي

بدا النظام العسكري للبشير، عند توليه السلطة في السودان، وكأنه يخطط لتولي القيادة في منطقة القرن الأفريقي. فسرعان ما ارتبط بعلاقات سياسية ممتازة مع جيرانه من الدول الأفريقية. غير أن المشروع الإسلامي الذي حاول السودان أن يعبر به الحدود إلى آفاق إقليمية أرحب، سرعان ما أوقعه في نزاعات مع جيرانه تصاعدت أخيراً إلى حد الاشتباكات المسلحة. وتتهم كل من اثيوبيا واريتريا وأوغندا ومصر الحكومة السودانية بالتدخل في شؤونها الداخلية، عن طريق دعم الجبهات الإسلامية داخل كل دولة من هذه الدول وأهمها: تنظيم الجهاد الاريتري، وجبهة تحرير الأوروميا جاتا، وجبهة الاتحاد الإسلامي في اثيوبيا، والاتحاد الإسلامي الصومالي الذي يهاجم اثيوبيا من حدودها الجنوبية الشرقية. كما يتهم السودان بدعم المعارضة الأوغندية ضد الرئيس موسفيني. ويبدو أن الوساطة الإيرانية لم تفلح حتى الآن في تهدئة الأمور بين السودان وأوغندا.

من ناحية أخرى، تأوي اريتريا المعارضة السودانية الشمالية والشرقية وتدعمها فنياً وعسكرياً وإعلامياً. كما تساعد اثيوبيا المعارضة السودانية الجنوبية على العمل ضد النظام السوداني، عبر حدودها في ولاية النيل الأزرق. كذلك تتهم أوغندا بإيواء قطاع من الجبهات السودانية الجنوبية المعارضة. وبصفة عامة، استمر هذا التوتر يشكل السمة الرئيسية في علاقات السودان مع جيرانه في عام ١٩٩٦.

من ناحية أخرى، لا يمثل المشروع الإسلامي السوداني قلقاً فقط للأنظمة الأفريقية

المجاورة له، بل إنه تخطاها إلى الدول الكبرى. فقد اتخذت الولايات المتحدة في البداية موقفاً حذراً ثم معادياً للنظام الحالي في السودان. ومن ثم حدث نوع من وحدة الهدف بين القوى الدولية الفاعلة ودول القرن الأفريقي، فيما يختص بحصار النظام الإسلامي في السودان، ومنعه من التسرب عبر الحدود في هذه المنطقة الحساسة من أفريقيا الواقعة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، والقريبة من إيران وبترول الخليج. لذا، تدعم الولايات المتحدة الجانب الأفريقي في هذه الأزمة، وتركز على اثيوبيا حيث ترشحها لقيادة القرن الأفريقي.

واستناداً إلى هذا المنطق، حدث تصعيد في الموقف الدولي ضد السودان، خلال عام ١٩٩٦، فأعلن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عن مساعدات عسكرية ومالية تبلغ عشرين مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة إلى المعارضة السودانية وإلى الدول الأفريقية المجاورة للسودان. ويبدو أن الذي عجّل بهذا التصعيد كانت زيارة الرئيس رافسنجاني بعض دول شرق أفريقيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما أن هذه الجولة الإيرانية قد أسفرت عن عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية كان أهمها مع جنوب أفريقيا وموزمبيق والسودان وأوغندا، مما يهدد مباشرة المصالح الأمريكية في المنطقة.

٤ ـ الخلاف العربي ـ الأفريقي في منابع النيل

انحصرت أهم هذه الخلافات، خلال العام المنصرم، في الأحداث التالية:

أولاً: الخلاف بين اثيوبيا ودول المصب العربية وهي مصر والسودان، حول عزم اثيوبيا على بناء سدين على النيل الأزرق. وذلك بموافقة وتمويل البنك الدولي. والخطير في هذا الشأن أن البنك الدولي قد أعطى موافقته دون اشتراط موافقة دول المصب على هذا المشروع، كما جرى العرف الدولي. فبينما هاجمت الحكومة السودانية هذا المشروع، واتهمت اثيوبيا بالتسبب في تقليل حصتها وحصة مصر من مياه النيل، كان لمصر موقف مختلف. فبينما امتنعت رسمياً عن مهاجمة اثيوبيا، حملت المؤسسات الدولية تبعة سياساتها المائية في حوض النيل. فقد نفى وزير الري المصري د. عبد الهادي راضي وجود تأثير لمشاريع السدود الاثيوبية على حصة مصر في مياه النيل، وأبدى استعداد بلاده لتقديم مساعدات لاثيوبيا في تنفيذ مشاريعها التنموية. غير أنه هاجم بعنف البنك الدولي لسببين: **أولهما**، أنه وافق على تمويل السدين الاثيوبيين، دون موافقة دولتي المصب مصر والسودان، وهذه سابقة خطيرة في التعاملات المائية الدولية، **وثانيهما**، أن البنك الدولي كان قد اتهم مصر بإلقائها ١٣ مليار متر مكعب من مياه النيل في البحر الأبيض المتوسط. وأكد الوزير أن هذا الاتهام هو محض افتراء، حيث إن جملة المنصرف للبحر سنوياً لا يتجاوز ٣٠٠ مليون متر مكعب، وهو قضية ضرورية للحفاظ على الاتزان الملحي بين البحر والدلتا لمنع تغلغل مياه البحر فيها. وقد حذر الدكتور راضي من وجود مافيا دولية تمارس ضغوطاً شديدة على مصر لنزع حقوقها التاريخية في مياه النيل.

من ناحية أخرى، ألغت الحكومة المصرية رسمياً اعتراضاتها للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على إقامة مثل هذه المشروعات، مطالبة هذه الهيئات بالالتزام بالقانون الدولي الذي يشترط موافقة دول الحوض على أية مشروعات تقام من هذا النوع.

وفي ضوء هذه المعطيات، يبدو واضحاً أن المصدر الحقيقي للخطورة على منابع النيل هو الدول الكبرى المانحة والمؤسسات المالية الدولية، التي تعمل وفق خطة دولية للضغط على مصر والسودان، وهي أكبر كثيراً من النطاق الإقليمي المحدود للصراع العربي - الإسرائيلي.

ثانياً: ما نشرته المخابرات الفرنسية عن خطة إسرائيلية تعمل على إثارة القلاقل في منابع النيل الاستوائية، وذلك بتقديمها الأسلحة مجاناً إلى قبائل الهوتو والتوتس. وقد فسرت هذه السياسة على أنها موجهة ضد مصر والسودان للضغط عليهما من منابع النيل الاستوائية. تدعونا هذه الحادثة إلى استبيان الأمر في منابع النيل الاستوائية. في حقيقة الأمر، لا تكاد تكون هناك مشكلة مائية جادة بين دول الحوض الاستوائية ومصر والسودان، على الأقل في الوقت الحاضر، وذلك لأن زائير ورواندا وبوروندي وأوغندا تتمتع كل منها بأمطار غزيرة يمكن أن تساعدها في التنمية. أما كينيا فقد بدأت مصر بالفعل بالتعاون معها في بعض مشاريعها المائية التنموية.

من ناحية أخرى، صحيح أن عدم الاستقرار قد يؤدي إلى عرقلة المشروعات المستقبلية الممكنة بين الجانبين العربي والأفريقي، ولكنه في الوقت نفسه يعرقل المشروعات المائية الخاصة بدول المنبع، إذا ما فكرت أن تقيم سدوداً تقلل من الحصة المائية لمصر والسودان. وبالتالي يكون هناك توازن بين إيجابية وسلبية عدم الاستقرار السياسي في البحيرات الاستوائية بالنسبة إلى مصلحة دول المصب. هذا بالاضافة إلى أن المياه الاستوائية التي تغذي نيل مصر لا تتعدى ١٥ بالمئة سنوياً. ومن ثم تقل أهميتها كثيراً عن مياه النيل الأزرق التي تشكل ٨٥ بالمئة من إيراد مصر المائي من النيل.

أما بالنسبة إلى التقرير الذي نشرته المخابرات الفرنسية مؤخراً عن هذه الخطة الإسرائيلية، فيجب على الجانب العربي المعني بالأمر أن يتوخى الحذر إزاءه، إذ لماذا تحرص فرنسا في هذا التوقيت بالذات على فضح إسرائيل، وهي التي طالما خططت معها للنيل من استقرار الدول العربية ؟

على ذلك، يبدو لي أن إثارة هذا الموضوع تدخل في نطاق المنافسة الأمريكية - الفرنسية في منطقة البحيرات العظمى، حيث يهدد الوجود الأمريكي المتزايد في هذه المنطقة النفوذ الفرنسي التقليدي في وسط القارة وغربها. ولا تعدو إسرائيل في هذه الحالة أيضاً، أن تكون أداة في أيدي الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة في القارة.

هذا لا ينفي بطبيعة الحال أن تكون الولايات المتحدة لها أغراض ثانوية أخرى في

المنطقة، وهي، على سبيل المثال، تكتيل دول منابع النيل الاستوائية ضد مصر والسودان. ولكن في هذه الحالة يكون الأقرب إلى الصواب تنفيذ هدفها من خلال مساعدة الحركات الانفصالية في السودان على اقتطاع الجنوب وإلحاقه بدول منابع النيل الأفريقية، وليس عن طريق استخدام قبائل الهوتو والتوتس في المنطقة، وبخاصة في رواندا وبوروندي.

أخيراً، يجدر بالتحليل السياسي المتأني أن يضع إسرائيل في حجمها الطبيعي بالنسبة إلى قدراتها الفاعلة في القارة الأفريقية. فهي في نهاية الأمر دولة صغيرة. فمن الممكن أن تبذل بعض المحاولات لتشغل الرأي العام في مصر والدول العربية، ولكن الأهم، هل ستسفر تلك المحاولات عن تهديدات فعلية ممكنة؟

ثانياً: التعاون العربي ـ الأفريقي

يتعدد التعاون بين الكتلتين العربية والأفريقية في شتى المجالات المهمة. وقد شهدت عواصم هذه الدول خلال عام ١٩٩٦ عديداً من المؤتمرات والاجتماعات العربية الأفريقية التي تهدف إلى تعزيز التعاون العربي ـ الأفريقي ودفعه إلى آفاق أوسع على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

١ ـ التعاون على المستوى السياسي

أولاً: عقد في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، في عمان، المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي السابع بحضور رؤساء برلمانات ونواب ثلاث وثلاثين دولة. وقد نوقشت في هذا المؤتمر كيفية حل النزاعات العربية ـ الأفريقية، وفي مقدمتها النزاع اليمني ـ الاريتري.

ثانياً: اجتمع مؤتمر القمة الأفريقي الثاني والثلاثين في ياوندي، عاصمة الكاميرون، في ٨ تموز/يوليو ١٩٩٦. واتخذ عدة قرارات تشير إلى التعاطف الأفريقي مع القضايا العربية على المستوى الدبلوماسي والسياسي.

١ ـ قرار بالإجماع بالتمسك بالدكتور بطرس غالي، بوصفه المرشح الوحيد لأفريقيا لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة لمدة ثانية. فقد لعبت شخصية د. غالي العربية الأفريقية دوراً مهماً في إبراز التعاون العربي ـ الأفريقي في أكمل صوره، حيث أجمعت الدول العربية من ناحيتها هي أيضاً، على اعتباره مرشحها الوحيد لهذا المنصب. وقد اختبر هذا التلاحم بين الكتلتين على أرض الواقع عندما واجه المحاولات المكثفة للولايات المتحدة للضغط على هذه الدول وشق هذا الإجماع. وقد برزت هذه المحاولات في الجولة الأفريقية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية للمرة الأولى والأخيرة في مدة توليه منصبه.

٢ ـ قرار بالدعم الكامل للدول العربية في سعيها لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي،

وإقرار السلام الشامل والعادل المتمثل في انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان. كما طالبت القمة إسرائيل بوقف بناء المستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلة. وقد بادرت حكومة جنوب أفريقيا بتأكيد موقف المنظمة، عندما أجّل الرئيس نيلسون منديلا زيارته لإسرائيل ثلاث مرات، إلى حين إحراز تقدم في عملية السلام المتعثرة بينها وبين الجانب العربي.

٣ ـ طلبت القمة رفع العقوبات الموقعة على ليبيا وأيدت اقتراح الجامعة العربية بمحاكمة المشتبه فيهم في قضية لوكربي في محكمة العدل الدولية في لاهاي.

٤ ـ ساندت القمة دعوة مصر لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار.

٢ ـ التعاون على المستوى الاقتصادي

أولاً: يلاحظ بشكل عام أن جنوب أفريقيا هي الدولة الأفريقية الأنشط في التحرك نحو التعاون الاقتصادي العربي ـ الأفريقي. وتشير إلى هذه الحقيقة اتصالاتها الرسمية المستمرة بالحكومات العربية، الآسيوية منها والأفريقية، وحضورها المكثف للمؤتمرات الاقتصادية والمعارض التجارية التي تقام في عواصم تلك الدول. وتخص جنوب أفريقيا دول الخليج، وبخاصة السعودية والإمارات، ودول الشمال الأفريقي العربية، وبخاصة مصر بالجانب الأكبر من مشاريع التعاون الاقتصادي. فحاجة جنوب أفريقيا إلى نفط الخليج من ناحية، وإنتاجها الأسلحة التي تحتاج إليها الأوضاع الأمنية في الخليج في الوقت الحاضر من ناحية أخرى، يخلق لها مجالاً واسعاً للتبادل التجاري بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي.

أما إمكاناتها في النقل والسياحة فتلاقي مجالاً طيباً للتعاون مع مصر ثم تونس. هذا، إلى جانب بعض محاولات لرجال الأعمال المصريين في النفاذ إلى السوق الجنوب أفريقية.

ونذكر هنا أهم الاجتماعات التي عقدت لإنجاز هذه الأهداف:

١ ـ عقد في دولة البحرين في شهر نيسان/ابريل منتدى الخليج الاقتصادي الرابع، وحضره وفد من جنوب أفريقيا، برئاسة فريديرك دي كليرك نائب رئيس الجمهورية، وقد حدد أساس العلاقات الاقتصادية بين بلده ودول مجلس التعاون الخليجي في الأسس التالية:

أ ـ التجارة والآفاق الواسعة في الأسواق والصادرات.

ب ـ التقدم التكنولوجي الذي تتصف به دولة جنوب أفريقيا، والتي تبدي دول الخليج الاستعداد لاستقباله والإفادة منه.

ج ـ النقل والسياحة المتبادلة بين الجانبين.

٢ ـ في الشهر نفسه انعقد مؤتمر ملتقى السياحة في دولة الإمارات (دبي). وقد حضرته وفود من جنوب أفريقيا وزمبابوي وكينيا وتنزانيا ونيجيريا وأوغندا من قطاعات خاصة بالنقل والسياحة. ولعل التقرير الذي أصدرته غرفة تجارة وصناعة دبي يُعد دليلاً على تزايد التعاون بين الدول الأفريقية والدول الخليجية. ويقول هذا التقرير إن التجارة البيئية بين دولة الإمارات والدول الأفريقية في مختلف المجالات النفطية وغير النفطية قد حققت نمواً كبيراً في الأعوام السابقة.

٣ ـ أثير في شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٧ احتمال بيع جنوب أفريقيا إلى سوريا أنظمة إلكترونية للتحكم في نيران الدبابات. وقد هددت الولايات المتحدة جنوب أفريقيا بقطع المعونة عنها إذا ما تمت هذه الصفقة. كما تواجه حكومة منديلا معارضة داخلية شديدة لهذه الصفقة من حزبين سياسيين محافظين. ومن ثم، لم يتقرر حتى كتابة هذه السطور موقف الحكومة الجنوب أفريقية النهائي من هذه المسألة.

ثانياً: هناك مجالات عدة لتنشيط التعاون الاقتصادي والفني والأمني على مستوى القارة الأفريقية بشكل عام والكتلة العربية. ونذكر هنا أهم هذه الاجتماعات:

١ ـ في ٤ آذار/مارس عقد للمرة الأولى في القاهرة مؤتمر المائدة المستديرة الذي ضم ثلاثين وزيراً من دول عربية وأفريقية وكان هدف هذا المؤتمر إصلاح الخدمة المدنية في أفريقيا والاستفادة من تجربة الخصخصة المصرية.

٢ ـ في إطار التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل، شاركت مصر في ٢٣ أيلول/سبتمبر في لجنة التجارة الاستشارية لدول البحيرات العظمى في كنشاسا. وقد طرح القطاع الخاص المصري عدة مشروعات للتعاون مع زائير ودول البحيرات العظمى، وبخاصة مشروعات الكهرباء التي ستقوم على المشروع الرئيسي للربط الكهربائي بين مصر وزائير، الذي اتفقت عليه الدولتان في ١٩٩٥، والذي سيسمح بربط بعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء بالدول العربية، الأفريقية والآسيوية.

٣ ـ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر استضافت موريتانيا اجتماعاً تحضيرياً للمؤتمر الثاني العربي الأفريقي للأعمال، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين ورجال الأعمال على اللقاء والعمل في العالمين العربي والأفريقي.

٤ ـ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر انعقد لقاء القمة في هراري لمجموعة الخمس عشرة، وهي منبثقة من حركة عدم الانحياز. وتضم، إلى جانب الدول الآسيوية، دولاً عربية هي مصر والجزائر، ودول أفريقية هي زمبابوي والسنغال ونيجيريا. وقد ركزت قرارات هذا المؤتمر على ما يلي:

أ ـ اندماج جميع البلدان اندماجاً إيجابياً في النظام الاقتصادي العالمي، وتدعيم القطاع الخاص.

ب ـ بحث مشكلة الديون وأسعار الصادرات.

ج ـ مواجهة الإرهاب الدولي والتعاون لاستئصاله، نظراً لما له من تأثير سلبي على مجالات التعاون الدولي وجهود التنمية.

٥ ـ في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، عقد لقاء عربي ـ أفريقي في مدينة الإسكندرية. وقد ركز هذا الاجتماع على تنمية الصادرات بين دول الكتلتين وفتح أسواق غير تقليدية أمام هذه الصادرات.

٦ ـ في ٢٥ من الشهر نفسه عقد في مرسيليا المؤتمر الرابع لوزراء مياه دول أوروبا وحوض البحر المتوسط. وقد شاركت فيه مصر ودول حوض النيل، وقدمت مصر عدة مشروعات تعاون مائي بين دول حوض النيل، كما قدمت مشروعاً لزيادة حصتها من الموارد المائية بمقدار عشرة مليارات متر مكعب.

٧ ـ في ٢٧ ومن الشهر نفسه تم في تونس لقاء بين رجال الأعمال السنغاليين ونظرائهم التونسيين، وذلك من أجل تنشيط التبادل التجاري بين الدولتين. ويذكر أن هناك سبع شركات تونسية تعمل بنجاح في السنغال.

ثالثاً: بدأ في شهر كانون الأول/ ديسمبر تنفيذ اتفاقية تعاون بين مصر وكينيا، كانت قد أبرمت سنة ١٩٩٥. وبموجب هذه الاتفاقية، تقدم مصر إلى كينيا منحة مالية تبلغ ٢ر٤ مليون دولار لتنفيذ أول مشروع في مجال استغلال المياه الجوفية. كما تقدم مصر الخبرة التكنولوجية في هذا المشروع لحفر مائة بئر جوفي لأغراض الشرب، واستصلاح وزراعة ٢٠ ألف فدان في مناطق هذه الآبار.

ترتيباً على ما سبق، يبدو أنه رغم المحاولات العديدة الهادفة إلى التقريب بين الدول العربية والأفريقية، ما زال التعاون بينهما يفتقر إلى كثير من الهمة، ولا سيما في مجال التنفيذ. ويكفي أن يشار في هذا المجال إلى الحقيقة التالية، وهي أن مصر ـ وهي الشقيقة الكبرى المشتركة للدول العربية والأفريقية ـ لم تنضم حتى الآن إلى أي من التجمعات الاقتصادية في القارة الأفريقية وهي: اتحاد المغرب العربي ويضم خمس دول، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتضم خمس عشرة دولة، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتضم إحدى عشرة دولة، والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا وجنوبها وتضم ثلاثاً وعشرين دولة، ومجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي وتضم اثنتي عشرة دولة. وتحاول مصر الآن الانضمام إلى تجمع دول المحيط الهندي الذي يضم دولاً عربية هي عُمان واليمن، ودولاً أفريقية هي جنوب أفريقيا وموريشيوس وكينيا ومالي ومدغشقر وموزمبيق وتنزانيا، ولم تعرف حتى الآن نتيجة المساعي المصرية في هذا الشأن.

من ثم، يبدو وكأن النزاعات بين الدول العربية والأفريقية ما زال يشغل حيزاً أكبر من التعاون بينهما، على الأقل خلال عام ١٩٩٦. ومما يزيد من خطورة الموقف أن التكتلات الاقتصادية تتشكل من حولنا في القارة الأمريكية وفي أوروبا وآسيا، ونحن العرب والأفارقة لم نصل بعد إلى صيغة تعاونية تحمينا، وتساعد على التوازن السياسي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك رغم امتلاكنا عناصر الإنتاج المهمة، ألا وهي المال العربي والأيدي العاملة والمواد الأولية الأفريقية والخبرة الفنية المصرية والجنوب أفريقية.

من ناحية أخرى، برز على الساحة الأفريقية عامل دولي مهم سيكون له آثار سلبية على التعاون العربي ـ الأفريقي، وهو المحاولة الأمريكية لإزاحة النفوذ الفرنسي من بعض المناطق الاستراتيجية في أفريقيا، ثم الهيمنة عليها. فبعد أن انفردت الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بعد الحرب العراقية ـ الكويتية، وتولت بالكامل ـ من الناحية الواقعية ـ عملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية، لم يبق لاستكمال السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط والدوائر المحيطة به سوى بعض المناطق في أفريقيا، وبخاصة الواقعة على البحر الأحمر والمحيط الهندي وفي وسط القارة. وتقع بعض دول هذه المناطق تحت النفوذ الفرنسي. فإذا ما استطاعت الولايات المتحدة أن تحل تدريجياً محل الوجود الفرنسي، إلى جانب استقطابها بعض الدول الأنغلوفونية في شرق القارة، فقد تمت لها السيطرة المنشودة على هذه المناطق.

ظهرت هذه المحاولات الأمريكية، كما ذُكر سابقاً، في تمويل بعض الحركات والأنظمة المعارضة للسودان، وفي الاشتراك في تمويل مشروعات السدود في اثيوبيا، وفي الوجود الفعال في مؤتمرات المصالحة الصومالية على نسق ما حدث قبل عام ١٩٩١ بالنسبة إلى مؤتمرات المصالحة الاريترية ـ الاثيوبية، وفي التباطؤ في المشاركة في إقرار الأمن في رواندا وبوروندي وزائير. وقد ظهرت خلال عام ١٩٩٦ الحلقة الجديدة في تلك الاستراتيجيا الأمريكية، عندما طرحت الولايات المتحدة مشروعاً بتشكيل قوة من الدول الأفريقية للتدخل في مناطق الصراعات في القارة، تتولى هي تمويلها. وقد قوبل هذا المشروع في البداية بالرفض، وذلك لأن الدول الأفريقية تفضل أن تقوم هذه القوة المقترحة بإشراف من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وليس برعاية دولة عظمى كالولايات المتحدة يخشى من سيطرتها. وكان للرئيس نيلسون منديلا موقف حاسم في رفض هذا الاقتراح. غير أنه تحت الإلحاح الأمريكي والتلويح بالمساعدات العسكرية، قبلت بعض الدول الفكرة، مثل مالي وتونس (من الدول الفرنكوفونية) وأوغندا واثيوبيا (من دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا). ويبدو أن هذا التحرك الأمريكي يهدف إلى هذه الغايات الأساسية:

١ ـ ضرب النفوذ الفرنسي في معقله الذي يتمثل في الدول التي فيها أهم القواعد العسكرية الفرنسية التي تحمي النفوذ الفرنسي في القارة؛ ألا وهي: جيبوتي في القرن الأفريقي، وأفريقيا الوسطى في المنطقة الاستوائية، وداكار في غرب أفريقيا (قام الجنرال

جيمس جامرسون مساعد قائد القوات الأمريكية في ألمانيا خلال زيارته إلى السنغال، بمحاولة إقناع الحكومة السنغالية بالموافقة على الانضمام إلى القوة المقترحة).

٢ ـ حصار إيران ومنعها من التحرك في شرق القارة الأفريقية وجنوبها، وذلك لاستكمال الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تمارسها الولايات المتحدة عليها، حيث تشكل إيران القوة الإقليمية الشرق أوسطية التي ترفض التدخل الأمريكي في المنطقة وتدعم الأنظمة والجبهات الإسلامية فيها. وجدير بالملاحظة أن الرئيسين البشير ورافسنجاني اتفقا أثناء زيارة الأخير للخرطوم، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، على تنسيق الجهود بينهما لمواجهة السياسات الأمريكية في المنطقة وفي المحافل الدولية.

٣ ـ الانفراد بالتأثير على القرن الأفريقي، همزة الوصل بين العالم العربي والأفريقي وحيث توجد منابع النيل الأزرق، الانفراد بالتأثير على المنطقة الاستوائية حيث منابع النيل الأبيض، ومن ثم الضغط على مصر في تسويات الشرق الأوسط، وفصل جنوب السودان وقلب نظام الحكم الإسلامي فيه، والضغط على جيبوتي في تسويتها الحدودية مع اريتريا، وأخيراً تشكيل حكومة موالية للولايات المتحدة في الصومال.

هذه هي الصورة المتوقعة لحال الأمة العربية والأفارقة، على الأقل في المستقبل المنظور. وإذا ما تحققت هذه الاستراتيجيا الأمريكية، سيكون من العسير توقع نمو في التعاون العربي ـ الأفريقي، بل من المنتظر أن تعمل الولايات المتحدة جاهدة لعزل العالمين، كما سبق وأن فعل الاستعمار البريطاني والفرنسي. وقد يساعدها على ذلك ضعف قنوات الربط بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٤ ــ العرب وآسيا

محمد السيد سليم (*)

المقصود بآسيا في هذا الجزء من التقرير هو القارة الآسيوية بحدودها الجغرافية المعروفة مع استثناء الأجزاء العربية وتركيا وإيران. وبهذا التعريف، فنحن إزاء منطقة جغرافية شاسعة متفاوتة جغرافياً، وثقافياً، وحضارياً، وسياسياً، بل ومتفاوتة أيضاً في علاقاتها العربية. ولهذا، فإننا سنقسم القارة الآسيوية إلى ثلاث مناطق جغرافية هي:

(أ) شرقي آسيا، وتضم جنوب شرق وشمال شرقي آسيا، وأبرز الدول المنتمية إليها هي اليابان، والصين، والكوريتان، ودول الآسيان (رابطة دول جنوب شرقي آسيا).

(ب) جنوبي آسيا، وأبرز دولها الهند وباكستان وبنغلاديش.

(ج) آسيا الوسطى (قازاخستان، وتركمنستان، وأوزبكستان، وقيرغيزيا، وطاجيكستان)، والجمهوريات القوقازية الثلاث (أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا)، بالإضافة إلى أفغانستان.

أولاً: ضرورة الاهتمام العربي بآسيا

أصبح الصعود الآسيوي (وبالذات الشرق آسيوي) أحد أهم العلامات الكبرى لتطور النظام الاقتصادي العالمي في العقد الأخير. فطبقاً لإحصاءات سنة ١٩٩٥، بلغ متوسط النمو السنوي للدول الآسيوية ٧,٨، بينما كان المتوسط العالمي ٢,٦. وتشكل تلك الدول حوالى ٢٣,١ من الناتج القومي العالمي بينما كانت تلك النسبة حوالى ١٥,٨ سنة ١٩٧٤. ومع استمرار معدلات النمو تلك يتوقع أن تشكل دول شرقي آسيا بمفردها حوالى ٤٠ من الناتج القومي العالمي، وأن خمساً من الدول الصناعية السبع الكبرى ستكون دولاً آسيوية مع حلول سنة ٢٠٢٥، وهي اليابان، والصين، وكوريا، والهند، واندونيسيا.

(*) مدير مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ولعل هذا الصعود يفسر تحول القوى الصناعية الغربية نحو بناء العلاقات مع دول شرقي آسيا في إطار «منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ المحيط الهادي» APEC الذي أنشئ سنة ١٩٨٩، و«مؤتمر القمة الأوروبي الآسيوي» ASEM الذي عقد في «تايلاند» سنة ١٩٩٦.

١ ـ إن آسيا تشكل بالنسبة للعرب نماذج مهمة للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي تستحق الدراسة. ففي خلال السنوات الثلاثين الأخيرة استطاعت دول شرقي آسيا أن تحقق معدلات هائلة للتنمية سبقت بها العرب. وعلى سبيل المثال، بينما كان متوسط الناتج القومي المصري والكوري الجنوبي سنة ١٩٦٠ حوالى ٢٠٠ دولار، ٨٠ دولاراً على التوالي، أصبح هذا المتوسط سنة ١٩٩٦ حوالي ٦٧٠ دولاراً، ٨٥٠٠ دولار على التوالي أيضاً. ويهم العرب التعرف على الأساليب التي حققت من خلالها دول شرقي آسيا تلك المعدلات، خاصة أن تلك الأساليب تتميز بأنها مختلفة عن النماذج الغربية في التنمية في نواحٍ متعددة لعل أهمها التأكيد على دور الدولة في التنمية (بمفهوم معين لدور الدولة)، وعلى محورية الاعتماد على الموارد الذاتية للتنمية. كذلك، فإن نموذج التكامل الإقليمي الناجح الذي تقدمه دول رابطة جنوب شرقي آسيا (الأسيان) يطرح دروساً مهمة بالنسبة للتكامل العربي. ومن المؤكد أن نماذج التنمية والتكامل ليست قابلة للنقل، ولكن يمكن استخلاص نتائج عامة فيما يتعلق بالتنمية والتكامل العربيين.

٢ ـ من ناحية ثانية، فإن هناك حاجة إلى التواصل الحضاري والثقافي مع آسيا. فمن ناحية، فإن للعرب رصيداً ثقافياً إسلامياً في آسيا يتمثل في الدول الإسلامية المحورية كأندونيسيا وماليزيا وباكستان، ورغم عمق الهوية الإسلامية في أندونيسيا وماليزيا، فإن العرب لم يستثمروا ذلك الرصيد بشكل كاف لتحسين وضعهم العالمي. من ناحية ثانية، فإن هناك مجالاً للتواصل مع الحضارات الهندوسية والكونفوشيوسية، والبوذية، والشنتوية، أو على الأقل عدم التصادم معها. وقد أشار أحد قادة التيارات الإسلامية إلى أهمية التواصل مع الحضارة الهندوسية والاستفادة من تقدمها التكنولوجي في مواجهة الهجوم الأمريكي على الحضارتين.

٣ ـ ويقودنا ذلك لأهمية آسيا كميدان لتنويع وتوسيع البدائل المتاحة أمام العرب في إطار التحولات العالمية نحو الأحادية القطبية. ومن المؤكد أن آسيا لا تشكل في الوقت الراهن بديلاً متكاملاً أمام العرب. فالدول الآسيوية منشغلة بقضايا التنمية والاستفادة من الغرب أو على الأقل عدم الاصطدام به. ولكننا نقصد أن آسيا تشكل ميداناً للتنويع الاقتصادي للتجارة والاستثمارات، والاستفادة التكنولوجية. وفي الوقت الحالي تبلغ نسبة الصادرات العربية إلى آسيا ٤٣ من إجمالي الصادرات العربية. بيد أن ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى الصادرات النفطية بصفة أساسية. كذلك فإن آسيا يمكن أن تشكل بديلاً سياسياً إذا ما نجح الاتجاه الآسيوي الراهن نحو تشكيل ائتلاف سياسي عالمي صيني ـ روسي ـ هندي، وهو الاتجاه الذي بدأ منذ شباط/فبراير سنة ١٩٩٣ حينما زار الرئيس الروسي يلتسين الهند.

٤ ـ من ناحية رابعة، فإن آسيا تشكل ميداناً لتطوير العلوم الاجتماعية في العالم العربي. فهذه العلوم تكاد تكون امتداداً للعلوم الغربية وتستمد معظم نظرياتها من الخبرات العربية. وتشكل آسيا ميداناً لاختبار مقولات العلوم الاجتماعية، وبالتالي توسيع نطاق تلك المقولات أو تعديلها. ونستطيع أن نجزم بأن العرب لم يستفيدوا بشكل كاف من التقدم الذي أحرزته العلوم الاجتماعية في بعض الدول الآسيوية كالهند واليابان.

ثانياً: العرب وشرقي آسيا

تعتبر الصين واليابان من أهم الدول الشرق آسيوية بالنسبة للعرب نظراً لمركزهما الاقتصادي المتنامي. وقد بلغ حجم التبادل التجاري العربي مع هاتين الدولتين سنة ١٩٩٦ حوالى ٦ مليارات دولار، و٣٨ مليار دولار على التوالي. ويأتي النفط في مقدمة السلع التي يشملها التبادل التجاري العربي مع الدولتين، إذ تستورد الدولتان حوالى نصف وارداتهما النفطية من منطقة الخليج. ولذلك تعد السعودية والإمارات والكويت أبرز الدول العربية المتعاملة مع اليابان والصين سواء على مستوى تصدير النفط أو استيراد السلع المصنعة اليابانية والصينية. وتصدر السعودية وحدها ٤ ملايين برميل يومياً من النفط إلى دول شرقي آسيا. وفيما عدا الدول النفطية العربية، فإن الميزان التجاري للدول العربية مع الدولتين في حالة عجز شديد لصالحهما. وعلى سبيل المثال، فبينما تصل الصادرات المصرية للصين إلى حوالى ١٣ مليون دولار، فإن الواردات منها حوالى ٥٤٠ مليون دولار. ونظراً للنمو الاقتصادي الهائل لدول شرقي آسيا، فإن الدول العربية النفطية تركز على توثيق التعاون معها في مجال تصدير النفط العربي، وفي مجال تكرير هذا النفط في مصافي بعض الدول. وعلى سبيل المثال، فإن شركة «أرامكو» السعودية تتفاوض مع شركة «سينوكيم» الصينية في شأن إقامة محطة لتكرير النفط بطاقة ٢٢٠ ألف برميل يومياً في إقليم شانتونج. كما أنها تمتلك بالفعل ٤٠٪ من رأس مال شركة «بتروكورب» الفليبينية العاملة في ميدان تكرير النفط (وقيمة هذه النسبة ٥٠٢ مليون دولار)، ولها حصة في شركة «سانجيونج أويل» في كوريا الجنوبية. وللدول النفطية استثمارات في ميدان تكرير النفط في الصين.

وتشكل الاستثمارات العربية في الصين حوالى ٠,١٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تلك الدولة، ويتركز معظمها في ميدان تكرير النفط.

وتقدم اليابان والصين معونات فنية ومالية للدول العربية غير النفطية. ففي عام ١٩٩٦ وافقت اليابان على الإسهام في بناء جسر يربط ضفتي قناة السويس، كما أنها تقدم مساعدات تنموية لليمن سنوياً تتراوح ما بين ١٥ ـ ٢٠ مليون دولار. ففي سنة ١٩٩٦ قدمت اليابان مساعدات لليمن قيمتها ٤٠ مليون دولار، تشمل منحة قيمتها ٢٢ مليون دولار لتشجيع إنتاج الغذاء، ١٤ مليون دولار لإقامة مشروعات تحتية، بالإضافة إلى تمويل مشروعات سمكية قيمتها ٩ ملايين دولار. كذلك وقّعت الصين ومصر بروتوكولات

للتعاون الفني في مجالات القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية.

بالإضافة إلى الاستثمارات العربية في شرقي آسيا، فإن الدول العربية النفطية استمرت في سياسة منح عقود مشروعات التشييد والبناء للشركات الكورية. ففي نيسان/ أبريل سنة ١٩٩٦ حصلت شركة «دونج ـ أه كونستركشن إندستريال كومباني» الكورية الجنوبية على عقد قيمته ١٠ مليارات دولار في ليبيا لتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة من مشروع «النهر العظيم».

وقد شهد عاما ١٩٩٥ و١٩٩٦ تركيزاً مصرياً على إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع كوريا الجنوبية. وكانت مصر حتى نيسان/أبريل سنة ١٩٩٥ تتبادل العلاقات القنصلية فقط مع كوريا الجنوبية تحت ضغط من حكومة كوريا الشمالية التي ساعدت مصر في السبعينيات لصيانة المعدات الحربية السوفياتية. وبناء على تفاهم مصري ـ كوري جنوبي لتبادل العلاقات الدبلوماسية مقابل زيادة الاستثمارات الكورية في مصر، قررت الدولتان تبادل العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارة، وأعقب ذلك نشاط مكثف لزيادة التعامل التجاري (وهو أيضاً مختل لصالح كوريا الجنوبية)، والاستثمارات الكورية.

من ناحية أخرى، فإن استثمارات شرقي آسيا في العالم العربي تتركز في القطاع النفطي وتبلغ استثمارات اليابان في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي حوالي ٤,٥ مليار دولار، منها حوالى ٢,٥ مليار في دول مجلس التعاون الخليجي. وما عدا ذلك، فإن استثمارات اليابان وغيرها من دول شرقي آسيا محدودة في الوطن العربي. وطبقاً لإحصاءات سنة ١٩٩٥ بلغ حجم استثمارات اليابان، وهونغ كونغ، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، والصين، وكوريا الجنوبية في مصر حوالى ١٠٥ ملايين دولار بلغ نصيب اليابان منها ٣٩ مليون دولار، وماليزيا ٢٥ مليون دولار.

من ناحية ثالثة، فإن السياستين اليابانية والصينية تجاه القضية الفلسطينية تتسم بقدر كبير من التحفظ. فهما بصفة إجمالية يدافعان عن التسوية السلمية في إطار المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية دون استعداد للمشاركة بشكل فعال في وضع تصور لتلك التسوية أو ممارسة نفوذ فعلي لتحقيقها. وقد شاركت الدولتان في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الشرق أوسطي. وفي اعتقادنا، فإنه لا يمكن الاعتماد على أي من الدولتين كفاعل مؤثر في التسوية العربية ـ الإسرائيلية في الوقت الراهن، نظراً للعلاقة الخاصة اليابانية ـ الأمريكية من ناحية، وتأثير الصين على البناء الداخلي وعدم تحدي الدور الأمريكي من ناحية أخرى. وقد تبادلت الصين العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل سنة ١٩٩٢. ومنذ ذلك الوقت نمت العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية نمواً هائلاً على كافة المستويات. وعليه، تقوم إسرائيل في الوقت الراهن بتحديث الطائرات الحربية الصينية وبناء نماذج للمزارع في الصين. ويكفي أن نشير إلى أن خط الطيران تل أبيب ـ بكين هو خط الطيران المباشر الوحيد بين الشرق الأوسط والصين. هذا بالإضافة إلى العلاقات الثقافية الوثيقة التي

أقامتها إسرائيل مع المعاهد والمراكز البحثية الصينية، وأهمها «معهد بحوث السلام والتنمية» في شنغهاي.

وبالمثل، يبدو أن العرب غير مهتمين بالقضايا السياسية في شرقي آسيا، كقضايا الوحدة الكورية والخلاف بين الكوريتين، وقضية تيمور الشرقية، وقضية الوحدة الصينية (الصين الشعبية وتايوان)، وقضايا الجزر الجديدة كجزر سبراتلي بين الصين ومعظم دول جنوب شرقي آسيا، وجزر كوريبل بين اليابان وروسيا. كذلك، يبدو العرب غير مهتمين بدراسة نماذج التنمية والتكامل الإقليمي في شرقي آسيا. وقد أنشأت مصر مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ومعهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق للتوفر على دراسة تلك النماذج. ومن المهم أن تنشأ مراكز عربية أخرى للتوفر على دراسة آسيا.

ثالثاً: العرب وجنوبي آسيا

تتميز منطقة جنوبي آسيا بقربها الجغرافي من الوطن العربي. ومن المعروف أن منطقة الخليج كانت تتبع الإدارة السياسية البريطانية في دلهي إبان الحقبة الاستعمارية، مما خلق أشكالاً عديدة من الارتباط بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج.

وخلال عام ١٩٩٦، سيطرت ثلاثة موضوعات على التعامل العربي مع دول جنوبي آسيا، وهي النفط والغاز الطبيعي، وقضية كشمير، وإنشاء تجمع لدول المحيط الهندي. وعلى غرار الحال مع دول شرقي آسيا، فإن النفط والغاز الطبيعي يشكل حيزاً أساسياً في التعامل العربي مع جنوبي آسيا. وقد ركزت الهند خلال سنة ١٩٩٦ على الدخول في شراكة نفطية مع الدول الخليجية العربية النفطية. فعرضت على قطر الحصول على حصة في شركة «رأس لفان» القطرية للغاز الطبيعي المسيل (رأس غاز) مع حصول قطر على حصة تصل إلى ٥٠٪ من تجمع هندي لإنشاء سلسلة من منشآت معالجة الغاز ومحطات للغاز الطبيعي في الهند. وعرضت شراء حوالى ٥ ملايين طن من الغاز سنوياً على مدى ٢٥ سنة اعتباراً من سنة ٢٠٠١. كذلك حصلت شركة «ديلانيس أندسترز» ومؤسسة «أويل أند نانشورال غاز» العامة الهنديتان على موافقة العراق للاستثمار في حقل نفطي في العراق مساحته ١٤ ألف كم٢. كما اتفقت الهند مع السعودية على أن تشارك الأخيرة في إقامة محطة تكرير نفط بطاقة ١٢٠ ألف برميل يومياً بالاشتراك مع شركة هندستان بتروليم في الهند.

ولهذا، فقد سعت الهند إلى ضم دول شبه الجزيرة العربية إلى التجمع الجديد الذي تسعى بالتعاون مع أستراليا وجنوب أفريقيا ودول أخرى في المحيط الهندي إلى إنشائه باسم «تجمع دول المحيط الهندي». وقد عقد المؤتمر الحكومي الأول لهذا التجمع في موريشيوس في آذار/مارس سنة ١٩٩٥ وشاركت فيه سلطنة عمان، كما أعلنت اليمن الانضمام إليه سنة ١٩٩٦، كذلك تشارك دول شبه الجزيرة العربية في المسار غير الحكومي لتجمع المحيط الهندي. إن أهمية هذا التطور هو أنه يمكن أن يربط الدول

العربية الخليجية بجنوب آسيا على حساب علاقات تلك الدول بباقي الدول العربية. والواقع أن منطقة الخليج يتنازعها تياران استراتيجيان الأول هو تيار تجمع المحيط الهندي، والثاني هو تيار الشراكة الخليجية مع دول الاتحاد الأوروبي، وكلاهما لا بد من أن تكون له انعكاساته على مجمل العلاقات العربية. وتسعى مصر بدورها إلى الدخول في عضوية تجمع المحيط الهندي حماية لمصالحها في الخليج والمحيط الهندي.

وأخيراً، فقد احتلت قضية كشمير مكانة محورية في علاقات العرب بجنوبي آسيا سنة ١٩٩٦، خاصة أن تلك السنة قد شهدت إجراء انتخابات اتحادية ومحلية في ولاية كشمير الهندية. وتنقسم الدول العربية انقساماً شديداً تجاه قضية كشمير. فبينما تؤيد السعودية والكويت الموقف الباكستاني الداعي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بكشمير وتتعاطفان مع الانتفاضة المسلحة في كشمير، فإن سوريا تؤيد الموقف الهندي. وقد عبّرت عن هذا الموقف خلال زيارة شيفراي باتل رئيس «اللوك صابحا» إلى سوريا في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٥ حين طالب بتسوية لمشكلة كشمير في إطار تفاوض ثنائي هندي ـ باكستاني طبقاً لاتفاقية «سيملا». أما مصر فإنها ترى ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية بين الدولتين دون تدخل خارجي مع احترام حقوق الإنسان في كشمير.

رابعاً: العرب وآسيا الوسطى والقوقاز

فوجىء العرب بسقوط الاتحاد السوفياتي، وظهور الجمهوريات الجديدة الثماني في آسيا الوسطى والقوقاز. وكانت إسرائيل أسبق من العرب في التعامل مع تلك الجمهوريات حين فتحت مع أذربيجان خطاً جوياً مباشراً قبيل سقوط الاتحاد السوفياتي، وبرر مطاليبوف، رئيس أذربيجان السابق، لمندوب جامعة الدول العربية في موسكو قبوله التعامل مع إسرائيل بأن العرب لم يقدموا لأذربيجان المساعدة الكافية. وبمجرد استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز بدأت الدول العربية الخليجية ومصر في محاولة بناء علاقات مع تلك الدول. ولكن كان، وما زال، الطابع العام للمحاولات العربية هو الطابع القطري، بمعنى أن تقوم كل دولة عربية على حدة بدور مستقل في تلك المنطقة، هذا بالرغم من أن الدول العربية لا تتمتع بمزايا استراتيجية (على غرار تركيا وإيران) فيما يتعلق بالتعامل مع آسيا الوسطى (القرب الجغرافي، أو الميراث الثقافي/اللغوي المشترك).

وتركز مصر على النواحي المتعلقة بتنمية الموارد البشرية في آسيا الوسطى، وخصوصاً التدريب ونقل الخبرات في ميدان الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا الإطار، نظمت مصر العشرات من الدورات التدريبية في مجال البنوك والزراعة والسياحة والشرطة والجمارك وغيرها لأبناء دول آسيا الوسطى. ويقوم الصندوق المصري للمعونة الفنية لدول الكومنولث بتغطية نفقات تدريبهم في مصر في تلك الجمهوريات. وتقوم مصر حالياً ببناء مركز ثقافي إسلامي في ألماآتا عاصمة قازاخستان يضم جامعة إسلامية ومدينة جامعية ومستشفى وغيرها.

وفي الميدان الاقتصادي تشارك سلطنة عُمان (شركة نفط عمان) وقازاخستان وثماني شركات نفطية في بناء مجموعة خط أنابيب بحر قزوين لنقل النفط القازاخستاني من حقل «تنجيز» إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي الواقع على البحر الأسود ومنه إلى أوروبا. ويضم الحقل المذكور حوالى ٦ مليارات برميل بترول. وتسهم عمان بحوالى ٧٪ من أسهم المشروع. وقد تم التوقيع على الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٦ بعد مفاوضات شاقة عكست محاولة قازاخستان التراجع عن اتفاقاتها وإخراج عمان من الصفقة. كذلك تسهم شركتا «دلتا» و«نمر» السعوديتان في مشروع استثمار وتطوير وإنتاج النفط في أذربيجان الذي وقع في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٤، وتبلغ حصتها في المشروع حوالى ٢٪ من رأسماله. كما تقوم شركة دلتا السعودية بالتعاون مع شركة «يونوكال» الأمريكية بدراسة بناء خط أنابيب لنقل الغاز التركماني إلى الأسواق العالمية بنسبة ٤٪ للشركة السعودية. وقد وقعت الإمارات اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمارات مع طاجيكستان في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٥. وتعتبر الإمارات أنشط الدول الخليجية في التعامل التجاري مع دول آسيا الوسطى، وخاصة في مجال إعادة التصدير الإماراتي (إمارة دبي) إلى أسواق تلك الدول.

بالنسبة إلى أفغانستان، فقد ارتبط عرب المشرق بقضية أفغانستان نتيجة دعمهم لحركات «المجاهدين الأفغان» إبان الحقبة السوفياتية ثم خروج المجاهدين و«الأفغان العرب» للانتشار في الدول المحيطة (آسيا الوسطى وكشمير)، وبعض الدول العربية للتأثير في نظمها السياسية. وقد لعبت السعودية دوراً نشيطاً، بالتعاون مع باكستان ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لتسوية القضية الأفغانية. بيد أن تلك الجهود باءت بالفشل نتيجة حدة الصراعات بين قوات المجاهدين، وأدوار بعض القوى الإقليمية.

خامساً: العرب وآسيا.. اتجاهات المستقبل

لعل من أهم القضايا المطروحة بالنسبة للتعامل العربي ـ الآسيوي هو بناء إطار مؤسسي لهذا التعامل في إطار مؤتمر قمة عربي ـ آسيوي ينعقد بشكل دوري، ربما على غرار مؤتمر القمة الأوروبي الآسيوي الذي تم اتخاذ قرار بأن ينعقد سنوياً في آسيا وأوروبا على التوالي. إن مثل هذا الإطار المؤسسي يمكن أن يشكل أساساً لوضع العرب على الأجندة الاقتصادية لدول شرقي آسيا.

من ناحية أخرى، فإنه من المهم أن يزداد الاهتمام العربي بفهم آسيا. ويقصد بذلك الاهتمام بالدراسات الآسيوية في الجامعات والمراكز البحثية، وإدخال اللغات الآسيوية في الجامعات، بهدف بناء أجيال من الباحثين قادرة على التواصل الثقافي الأكاديمي مع الدول الآسيوية وعلى فهم آسيا من منظور عربي.

من ناحية ثالثة، فإنه من المهم زيادة وتغيير نمط التعامل غير المتكافئ، حيث يصدر العرب مواد أولية إلى شرقي آسيا، ويستوردون مواد مصنعة، وذلك من خلال زيادة البعد

المتعلق بنقل التكنولوجيا، والمساعدة في بناء صناعات عربية (بتروكيماويات والكترونيات)، هذا بالإضافة إلى إحداث توازن في الموازين التجارية العربية ـ الآسيوية، ويتسم معظمها (ما عدا الدول النفطية) بالاختلال لصالح الدول الآسيوية، ويشمل ذلك إنشاء بنوك عربية ـ آسيوية مشتركة لتمويل التبادل التجاري، وتنظيم خطوط النقل البحري بين الدول العربية والدول الآسيوية.

من ناحية رابعة، فإن العرب لم يبلوروا سياسة عربية تجاه معظم القضايا الآسيوية، وبعض هذه القضايا مرشح للانفجار في المستقبل القريب، ونقصد بذلك القضايا الكورية، وقضايا تيمور الشرقية، والتبت، وسينكيانغ، وكشمير، هذا بالإضافة إلى أفغانستان.

من ناحية خامسة، فإنه يجب أن يطور العرب «مشروعاً عربياً» نحو آسيا الوسطى. ففي إطار التنافس الدولي الحالي حول آسيا الوسطى (أو ما يسمى «المباراة الكبرى الجديدة») لا توجد دولة عربية واحدة قادرة على أن تضطلع بدور فعال في آسيا الوسطى. ويشمل ذلك فتح الدول العربية سفارات في دول آسيا الوسطى، وتنسيق المشروعات العربية في تلك المنطقة.

وموجز القول، ان القرن الحادي والعشرين مرشح بقوة لأن يكون «القرن الآسيوي»، بمثل ما كان القرن العشرين هو القرن الأمريكي. ومن الواضح أن التعامل مع تلك القارة ما زال يتسم بالطابع القطري، مع التركيز على المصالح النفطية، أو تلك المتعلقة بالمعونات الفنية لكل دولة على حدة، دون أن يكون هناك تصور عربي لمستقبل العلاقات العربية ـ الآسيوية وتصور لكيفية الاستفادة من النماذج الآسيوية، والتعامل مع القضايا السياسية الآسيوية.

ثالثاً: الصراع العربي ـ الصهيوني
العرب والتسوية والتغيرات في إسرائيل

الصراع العربي ـ الصهيوني
العرب والتسوية والتغيرات في إسرائيل

محجوب عمر(*)

مقدمة

في عام ١٩٩٦ وقعت عدة أحداث كبرى كان موقف الجماهير العربية فيها بمثابة رسائل مباشرة لإسرائيل ولأمريكا، وللمجتمع الدولي، وللحكومات العربية أيضاً.

لقد ظل دور الجماهير العربية موجوداً وإن توزع على الأقطار العربية دون أن تشمله أي موجة عفوية عامة أو تنسيق تنظيمي بين قياداتها غير الحكومية، كما أن القيادات الرسمية الحاكمة بقيت تحسب حساب موقف هذه الجماهير في قراراتها واتفاقاتها حتى وان لم تعلن ذلك أو تعترف به. وأبرز مثال على ذلك هو تصريح الرئيس حسني مبارك عدة مرات أثناء تأزم المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وحكومة نتنياهو، وخاصة عندما رفض الرئيس مبارك تلبية دعوة الرئيس الأمريكي كلينتون لحضور قمة في واشنطن بالاشتراك مع نتنياهو والملك حسين والرئيس عرفات، وكانت حجته ـ أي الرئيس مبارك ـ أنه لا بد أن يحترم الرأي العام العربي.

كذلك استمر الصراع العربي ـ الصهيوني حاكماً سواء في تحركات القيادات الحاكمة ـ سلباً أو إيجاباً ـ أو في تحركات العدو الصهيوني تراجعاً أو هجوماً، واعترف الجميع في خطابهم السياسي بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وان هذا الصراع القاصر بحكم التعريف على مواجهة إسرائيل دون المواجهة العالمية ضد الصهيونية وقد تحول في العقود الثلاثة الماضية إلى صراع ثنائي بين هذه الدولة العربية أو تلك وبين دولة إسرائيل، ما يزال صراعاً قومياً بالمعنى الذي يشمل الأمة العربية كلها دولاً وشعوباً،

(*) كاتب متخصص بقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مصر.

وهو أيضاً حوار/ صراع يومي مستمر على مستوى الحكومات من الطرفين يغيب دور الجماهير فيه إلا قليلا، وبشكل عفوي في الغالب.

ولكن «الرأي العام العربي» يفتقد الأدوات التنظيمية غير الرسمية لتعبئة قواه والتعبير عن مواقفه، مع استمرار حساسيته الأصلية لكل استفزاز تقوم به إسرائيل لينطلق في موجات عفوية تفاجئ كل من يتصور أن الجماهير قد أدارت ظهرها لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ورغم دخول كل عمليات الصراع المنفردة والثنائية والجماعية في مصيدة «الشرعية الدولية» فقد ظلت عوامل التوتر والعنف ظاهرة وكامنة على كل الجبهات في دول الطوق وبخاصة لبنان ومعها سوريا، وفلسطين ومعها الأردن، وقد شهد الأول حرباً مستمرة طوال العام بلغت قمتها في حرب عناقيد الغضب، وشهدت الثانية صدامات عنيفة ـ لم تكن متوقعة ـ كما حدث في انتفاضة نفق الأقصى. كما أن المفاوضات على المسارين السوري واللبناني لم تتقدم وان لم تتجمد تماماً.

وكان للجماهير في هذا المستوى من الحوار/ الصراع دورها البارز، وكان من نتائج ذلك مع التغير في مواقف الدول العربية وبخاصة الموقف المصري وزيادة ما تنقله وسائل الإعلام من مواد عن فلسطين ولبنان والصراع كله، أن أنباء الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم تغب أبداً عن مقدمات وسائل الإعلام، ونتج عن ذلك أن اجيالاً شابة من العرب تعرفت على هذا الصراع وعلى عدوها الصهيوني وطبيعته بصدامات عنيفة دفعت فيها الجماهير العربية ثمناً غالياً.

والحال ان أيام عام ١٩٩٦ لم تخل يوماً من خبر أو معلومة عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي تجذب انتباه المشاهدين والسامعين والقراء إلى أهمية هذا الصراع وأطرافه وخطره.. وتاريخه أحياناً، وهذا كسب كبير.

١ ـ القمة العربية والتضامن العربي

كانت أهم النتائج التي ترتبت على دعوة العرب منفردين إلى مؤتمر مدريد ان تحركت مسارات التفاوض بشكل ثنائي منفصل حرم المفاوضين العرب من وزن عامل التنسيق فيما بينهم واستعماله في الضغط على المفاوض الإسرائيلي، وفتح إطار المفاوضات المتعددة الباب أمام الدول العربية لإقامة علاقات مع دولة إسرائيل وخاصة عندما أعطت الجامعة العربية شرعية لعملية مدريد كلها، فبعدها تسابقت بعض الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل دون أي تنسيق فيما بينها ولا فيما بينها وبين الأطراف العربية المفاوضة، ناهيكم عن التنسيق مع مصر ذات الخبرة السابقة في التطبيع المسيطر عليه (السلام البارد) مع إسرائيل.

بنظرة قومية يمكن اعتبار عام ١٩٩٦ عاماً قومياً، ففي هذا العام انعكس اتجاه

الريح بشكل كبير وبعد أن كان تحرك الدول العربية بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية يمضي في مسارات منفردة تفاوضاً أو اتفاقاً أو توقيعاً، أدى انتخاب بنيامين نتنياهو، على غير ما كانت ترغب فيه الدول العربية بل والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ورغم كل ما بذلته هذه الدول لإنجاح بيريز، أدى إلى عقد قمة عربية غير عادية في ٢١ ـ ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بدعوة تقررت من قمة ثلاثية ضمت مصر وسوريا والسعودية وهي الدول العربية الثلاث التي سبق لها أن عقدت قمة عربية في الاسكندرية ١٩٩٥، كانت اختراقا للاعتراض الأمريكي على آلية القمم العربية، وقام الرئيس مبارك بتوجيه الدعوة إلى الرؤساء والملوك العرب، وشاركت بالفعل كل الدول العربية باستثناء العراق الذي لم يدع. واتخذت قرارات موحدة اعتبرها كل المراقبين بمثابة عودة إلى حالة التضامن العربي المفتقدة. وبذلك انتهت مرحلة كانت فيها الدول العربية تلتقي في إطار الجامعة العربية ولكنها تتصرف كل على حدة على أساس أنها وحيدة أمام أزماتها ومشاكل اقليمها الداخلية والخارجية وتخشى في معظم الأحيان من قوة وعداء دولة عربية أخرى مجاورة أو محور عربي يضم عدة دول.

وقد قيل في هذه القمة العربية غير العادية إنها جاءت كرد فعل على نجاح اليمين الإسرائيلي المتشدد بقيادة بنيامين نتنياهو، وأجاب على ذلك مسؤولون عرب كثيرون بأن القمة لم تلتئم لتكون ضد إسرائيل وإنما هي «فعل» يهدف إلى توحيد جهود العرب والاتفاق على استراتيجيا عامة في المنطقة، للتحرك بتنسيق مسبق سواء فيما يتعلق بالتحديات السياسية أو التحديات التنموية، وأكد أكثر من مسؤول عربي التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وتأكيد الربط بين عملية التسوية والموقف من العلاقة مع إسرائيل، أي ربط عمليات التطبيع الدبلوماسي والاقتصادي وخطواتها بعملية التفاوض بين إسرائيل والأطراف العربية وبخاصة الطرف الفلسطيني. وقد انعكس هذا الموقف العربي الجديد فيما بعد على الموقف في مؤتمر القاهرة الاقتصادي، كما خفف من حدة الخطاب السياسي العدائي تجاه العراق بل وحتى إيران وتركيا. وشاعت أجواء متفائلة بعودة الدور المصري العربي في جمع شمل الدول العربية والتنسيق بينها في حالة صعوبة جمعها وتأكدت محورية التنسيق المصري ـ السوري ـ السعودي الثلاثي في دفع التحرك العربي خاصة ومواجهة إسرائيل.

ولقد اعتبر نتنياهو الدعوة إلى القمة العربية وعقدها وقراراتها تصعيداً لا مبرر له من وجهة نظره واتهم القيادة المصرية، بالإضافة إلى القيادة السورية أيضاً، بالعمل على تصعيد حدة التوتر في المنطقة.

٢ ـ التغيرات في إسرائيل

منذ بدء الغزوة الصهيونية اقتصر اهتمام المفكرين العرب بشكل عام على دراسة ونشر ما يثبّت جانب الحق والعدالة في الموقف العربي أو ما يؤكد عنصرية الفكرة الصهيونية وخططها التوسعية، وظل موقف عدم الاهتمام بالتطورات الداخلية في الكيان

الصهيوني (إسرائيل) شائعاً حتى زمن قريب عندما أدى دخول الصراع العربي ـ الإسرائيلي كله في أنفاق عمليات التسوية وزيادة الاقتراب من العدو الإسرائيلي ودراسة وقائع حياته الداخلية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. ومع هذا الاقتراب تبين أن صورة العدو عندنا ظلت في إطارها المجرد كما قدمها هو، وأجهزة دعايته هو، منذ أكثر من خمسين عاماً رغم التغيرات الكبيرة التي جرت بالفعل والتي لا تزال تجري.

ولكي لا يؤدي الاهتمام بما يجري داخل صفوف العدو إلى الاعتراف التاريخي به، لا بد من التأكيد أن المنطلق القومي العربي يظل صحيحاً وهو أن الكيان الصهيوني المسمى إسرائيل هو كيان دخيل ومصطنع ومزروع داخل الوطن العربي، وأن مآله إلى الزوال الكلي ككيان سياسي عنصري مهما تعددت السبل والطرق إلى هذه النهاية الأكيدة والحتمية. والحتمية هنا ليست من قبيل الحتميات الايديولوجية المعروفة وإنما هي النتيجة المؤكدة لحقيقة وجود تناقضات محورية عامودية يواجهها ذلك التجمع البشري الإسرائيلي منذ تأسيس الدولة.

أ ـ تناقضات داخلية

من هذه التناقضات، ما بين اليهود (المستوطنين منهم والمولودين في فلسطين) والعرب الذين يشكلون ٢٠ بالمئة من مجموع سكان دولة إسرائيل الآن، والتناقض المحوري الثاني هو بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين وهم يتقاسمون تقريباً عدد اليهود في الدولة ويختلفون فيما بينهم بشكل فشلت في استيعابه الأعوام الخمسون الماضية وكل آليات الاستيعاب والاذابة المصطنعة بما في ذلك تعليم لغة عبرية غريبة جديدة على المجموعتين معا. ومحور التناقض الثالث هو بين اليهود المتدينين، واليهود غير المتدينين وهؤلاء يختلفون أيضاً فيما بينهم بل ويتناقض وجود اليهود المتدينين بحكم التعريف مع وجودهم في دولة إسرائيل التي تصورتها الحركة الصهيونية والدول الإمبريالية الغربية، دولة علمانية، وهو ما جعل هذا التناقض المحوري بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل اليوم تناقضاً حاكماً للدولة، خاصة وقد التحم بتناقض سياسي آخر هو التناقض بين اليمين واليسار الذي يختلف عن مثيله في الظواهر السياسية الدولية الأخرى بأنه تناقض ممزق للظاهرة لا يوحدها، لكون هذا التقسيم لا يستند إلى تناقض اجتماعي (أغنياء وفقراء، أو رأسماليين وعمال) وانما يستند إلى تناقض ثقافي حضاري عقيدي، فاليمين أغلبه متدينون صهاينة متعصبون بينما اليسار أغلبه علمانيون غربيون ليبراليون.

ويلعب عامل الهجرة والمهاجرين دوراً هاماً في تشكيل الكيان الإسرائيلي، فمن ناحية يتأثر المجتمع البشري بدرجات الاستقرار، كما أنه يتأثر بمصدر الهجرة، وليس غريباً ان يهتم المحللون للانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بالأصل العرقي للوزراء وأعضاء الكنيست وتأثير ذلك على مواقفهم. وقد شهدت الانتخابات الأخيرة تشكيل أحزاب على أساس مصدر الهجرة وحداثته كما هو الحال مع حزب المهاجرين الروس، كما أن حزباً كحزب الطريق الثالث وله ثلاثة نواب في الكنيست يقوم على أساس عرقي شرقي يرفض

نوابه الانسحاب من الجولان لكون أهليهم مستوطنين هناك.

بل إن كلمة «مستوطنين» التي تستعمل الآن لوصف اليهود الذين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة لها دلالة كافية، فلم يعد أحد يتحدث عن الإسرائيليين الباقين باعتبارهم مستوطنين مع أنهم كذلك بالفعل. وتشهد الحكومات الإسرائيلية منذ مجيء الليكود إلى الحكم منتصف السبعينيات وزيادة حركة الاستيطان، صراعاً بين المستوطنين القدامى داخل ما يسمى بالخط الأخضر، أي في داخل إسرائيل، وبين الجدد الذين اعطيت لهم امتيازات اجتماعية كبيرة تشجيعاً لهم على المجيء والاستيطان ولكنهم غرباء متمايزين عن الإسرائيليين القدامى، وعندما اعترض البعض على هذه الامتيازات باعتبار أن الاستيطان يتم على حساب ميزانيات التطوير للمجتمعات القديمة ذكّره المستوطنون الجدد بماضي هذه العملية كله منذ مطلع القرن.

هذا الكم الهائل من التناقضات فرض على القيادات اليهودية الصهيونية الحرص على استمرار حالة الحرب التي تضمن الوحدة الداخلية والاجماع الوطني، وكانت القوى السياسية المنظمة التي تتصارع تحت سقف هذا الاجماع تسرع بتشكيل حكومات الوحدة الوطنية عندما يتعرض النسيج الداخلي للتجمع الإسرائيلي للتمزق، وكانت الحرب تعالج هذا التمزق، ولكن الجديد الملحوظ منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، ان كل حرب دخلتها إسرائيل أدت إلى انهيار الاجماع الوطني على عكس الحروب السابقة. هذا واقع ويحتاج إلى دراسة أسباب الحالة السابقة وأسباب الحالة الراهنة وتبين مصادرها الاجتماعية وظروفها الاقليمية والدولية.

ب ـ إسرائيل بعد مقتل رابين

كان اغتيال اسحق رابين (٤ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٩٥) على يد متطرف يهودي هو إيغال عامير زلزالاً كشف كل ما في داخل التجمع الإسرائيلي من هشاشة وتنافر، وما تزال تداعيات اغتيال اسحق رابين مستمرة.

في البداية كان رد الفعل الطبيعي هو استنكار هذا الفعل، وهو استنكار صدر في الأسابيع الأولى من جميع القوى السياسية الإسرائيلية ليس فقط للجماعات الدينية اليهودية بل ولحزب الليكود ممثل اليمين الإسرائيلي، وبلغ الأمر درجة اتهام ليئا رابين ارملة الجنرال المغدور لبنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود بالمسؤولية عن اغتيال زوجها. وقد تحولت موجة الاستنكار الإسرائيلي والعالمي لهذا الاغتيال إلى مكاسب للرجل الثاني بعد اسحق رابين وهو شيمون بيريز، الذي لم يضيع وقتاً في محاولة ارتداء عباءة رابين ليس فقط كرئيس وزراء مؤقت ثم انتقالي لحين الانتخابات وانما أيضاً كأحد صقور إسرائيل، وساعد بيريز في ذلك التجمع الدولي في جنازة رابين وقد أشرف عليه بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بنفسه، وتم استدعاء رؤساء دول عربية أو ممثلين عنهم للاشتراك في الجنازة التي احتشدت بهم وبرؤساء أوروبيين وغطتها وسائل الاعلام

العالمية. كان من الواضح أن الرضا الأمريكي مرهون بالاشتراك في الجنازة والتباري في ابداء الحزن والأسى.

وحرص بيل كلينتون على أن يلبس بيريز عباءة رابين السياسية والتنظيمية والرسمية قبل أن يغادر إلى بلاده. واجتمع معه منفرداً. وتبين فيما بعد أنه أبلغه في هذه الدقائق المختلسة من وقت الجنازة بما التزم به رابين شفاهة أمامه بالانسحاب من كل هضبة الجولان السورية. واطمأن بيريز على مستقبله وتحول إلى ترتيب وزارته فأعاد إليها حاييم رامون الذي كان قد اختلف مع رابين ونجح في رئاسة الهستدروت، وأعطى وزارة الخارجية للجنرال السابق ايهود باراك ليضفي بصورته العسكرية طابعاً «رابينيا» ويكسب الأصوات المعارضة له في حزب العمل نفسه.

هكذا بدأ العام ١٩٩٦ وأسهم بيريز السياسية داخل إسرائيل عالية، واختار أن يعلن عزمه على تنفيذ اتفاق طابا (سبتمبر ١٩٩٥) حسب الجداول الزمنية المحددة فيه وخاصة فيما يتعلق بإعادة الانتشار خارج المدن الفلسطينية الكبرى لعله يدفع الليكود ونتنياهو إلى ابراز رفضهم للتسوية ومعارضتهم للسلام فيصعب عليهم الحصول على رضى الغرب وكلينتون. ولكنه على أي حال لم يجرؤ على تنفيذ البند الخاص بإعادة الانتشار في مدينة الخليل لحساسيتها عند المتدينين اليهود والمستوطنين منهم هناك بشكل خاص، ولأنها تنفرد بين المدن الفلسطينية بأنها الوحيدة التي دخلها المستوطنون اليهود وأقاموا فيها بالإضافة إلى اقامة مستوطنة ملاصقة هي مستوطنة كريات أربع التي خرج منها الارهابي باروخ غولدشتاين الذي أطلق نيران مدفعه الرشاش على المصلين في فجر يوم ١٥ رمضان الأسبق فيما عرف بمذبحة الحرم الإبراهيمي.

كانت نقطة الضعف عند بيريز في عملية التسوية كلها هي حساسية المسار السوري والمسار اللبناني، وقد سارع بالسير على خطين: **الأول** هو اتهام ايران بتشجيع الارهاب في جنوب لبنان بسبب العمليات التي تقوم بها المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله وتحميل سوريا مسؤولية وقف هذا النشاط، **والثاني** بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتهدئة مواقف القيادة السورية وبدء جولة أخرى جديدة من التفاوض معها منفردة. وبينما بدأت بالفعل المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية مجدداً خارج واشنطن باشتراك كريستوفر ومندوبي الخارجية الأمريكية في واي بلانتيشن (مريلاند) استمرت العمليات في جنوب لبنان.

وأعلن شيمون بيريز في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ تقديم موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية من شهر تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦، وكان يهدف إلى الاستفادة من موجات الحماس لعملية التسوية التي دفعتها عمليات تنفيذ إعادة الانتشار في ست مدن فلسطينية وما رافقها من احتفالات ساهمت فيها الدول وأجهزة الاعلام العالمية وخاصة بوقوعها في أوقات الأعياد المسيحية، وكذلك إجراء أول انتخابات فلسطينية لرئيس السلطة ولأعضاء المجلس النيابي.

ولقد كان متوقعاً منذ بداية العام أن ينفجر العنف مجدداً، إذ إن أجهزة

الاستخبارات الإسرائيلية الشين بيت قامت في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ باغتيال الشهيد يحيى عياش الملقب بالمهندس في مكمنه في قطاع غزة بعبوة ناسفة ربطت بجهاز التليفون المحمول الذي كان يستعمله، وقد أعاد مشهد تشييع جنازته في مظاهرة حاشدة في مدينة غزة ـ اشتركت فيها كل القوى بما فيها رموز السلطة الوطنية الفلسطينية ومعهم عرفات ـ وهج الوحدة الوطنية الفلسطينية والانتفاضة التي كانت قد تراجعت، مع تحول الانظار من الحجارة والزجاجات الحارقة إلى العمليات المسلحة المنظمة والكبيرة. وتوقع الجميع أن تقوم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالثأر للشهيد يحيى عياش، وقد تم ذلك بالفعل في سلسلة من العمليات بدأت بتنفيذ عملية استشهادية في القدس في ٢٥ شباط/فبراير سقط فيها ٢٤ إسرائيلياً وجرح فيها ثمانون، وفي اليوم نفسه وقعت عملية أخرى في عسقلان سقط فيها ٣ جنود إسرائيليين، وفي يوم ٣ آذار/مارس وقعت عملية أخرى في مدينة القدس أيضاً قتل فيها ١٨ تلتها عملية يوم ٤ آذار/مارس قتل فيها ١٤ شخصا وجرح مئة.

ج ـ تحول الناخب الإسرائيلي

أدت العمليات الاستشهادية، كما أدى تنفيذ الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية وبعدها عمليات التصعيد في جنوب لبنان وشمال فلسطين المحتلة إلى أن أصبح السؤال المطروح على الناخب الإسرائيلي ماذا يريد: أهو أمن دولة إسرائيل أم هو أمن الفرد الإسرائيلي الشخصي؟ كان بيريز هو صاحب سياسة «الشرق الأوسط الجديد» الذي تقبل في إطاره دولة إسرائيل مع الدول العربية وتقيم معها علاقات تطبيعية، حتى لو كان ذلك بتقديم تنازلات في الأراضي للأطراف العربية. وعلى هذا الوتر الحساس عزف نتنياهو، فقدم نفسه باعتباره معنياً بالأمن الشخصي للفرد الإسرائيلي، أما أمن دولة إسرائيل فيراه متحققاً بالتفوق العسكري الساحق على كل الدول العربية وعلى الفلسطينيين وبالتمسك بالأراضي كلها بما في ذلك أرض الجولان.

واستخدم نتنياهو في حملته الانتخابية كل التهم التي تصور بيريز متنازلاً عن الأمن الشخصي للإسرائيليين سواء باتفاقه مع منظمة التحرير الفلسطينية (الارهابية) ومع عرفات (الارهابي) أو بتعديل برنامج حزب العمل واسقاط اعتراض الحزب على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أو بالاستعداد عن التخلي عن المستوطنين والمستوطنات، ولكن أخطر الاتهامات كان هو استعداد بيريز من وجهة نظر نتنياهو للتخلي عن القدس.

ومن المفارقات ان الخط الداعي للحفاظ على أمن دولة إسرائيل (بيريز) كان يدعو إلى «الفصل» بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل وبدأ بالفعل في اقامة سور إلكتروني على الخط الأخضر (بين إسرائيل ومناطق الضفة الغربية) بينما كان الخط الداعي للحفاظ على الأمن الشخصي للإسرائيليين يدعو إلى «ضم» كل أراضي فلسطين المحتلة واخضاع أهلها للحكم الإسرائيلي (الأمن والسيادة) مع تقديم درجة أو أخرى من الحكم الذاتي (أعلى من سلطة البلديات وأقل من سلطة الحكومة المركزية). ومع ذلك فقد جرت الانتخابات لا

بين خطي الضم والفصل، وانما بين سلام أو لا سلام مع العرب والفلسطينيين.

النتيجة على أي حال أن الناخبين الإسرائيليين اختاروا الأمن الشخصي باعتباره حاجة مباشرة وملحة ولم يختاروا أمن دولة إسرائيل المستقبلي باعتباره رؤية مستقبلية استراتيجية معقدة، وكان بيريز قد طرح هذه الرؤية التي قد تتضمن الانسحاب من الأراضي كالجولان على سبيل المثال والمستوطنات في الضفة الغربية، وقد تتضمن تخلي إسرائيل عن استراتيجيتها النووية الحالية، كما أن سياسة بيريز كانت مربوطة برباط وثيق مع إدارة كلينتون الحالية بشكل لم يسبق له مثيل.

وكان من معاني هذا الاختيار أن نصف الإسرائيليين على الأقل لم يرضهم ما اعتبر تدخلاً أمريكياً في شؤون دولتهم، وهو اتجاه ليس جديداً ولكنه لم يكن بهذا الحجم، فمنذ ما بعد حرب ١٩٧٣ برز تيار كبير داخل الجيش والأحزاب الإسرائيلية يقول باسرائيل قوية ولو على حساب خلاف مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والجالية اليهودية هناك، بينما ظلت رموز القيادات القديمة تؤمن بضرورة وجود راع وحام دولي لإسرائيل هو في المرحلة الحالية الولايات المتحدة الأمريكية ولو كان ذلك على حساب ضعف إسرائيلي مؤقت. لذا سعى هذا التيار الذي حكم إسرائيل منذ بدايتها باستثناء سنوات قليلة والذي جمع وسطاً وليبراليين ويساريين لضمان رضا أمريكا على المواقف الإسرائيلية، مذكرين بموقف ابن غوريون في عام ١٩٥٦ عندما سحب الجيش الإسرائيلي من سيناء نزولاً على رغبة ايزنهاور. أما في هذه المرة وعلى الرغم مما قدمته الادارة الأمريكية لحماية هذا التيار من تصاعد يميني ملموس، فإن نتيجة الانتخابات جاءت مغايرة لما كانت تتمناه.

د ـ تعديلات أساسية في النظام الانتخابي

أدى تعديل قانون الانتخاب الإسرائيلي إلى تداعيات وتغيرات أساسية سواء في تركيب الوزارة أو الهيئة البرلمانية، وما تزال انعكاسات هذا التعديل تتوالى. في الماضي كان الناخبون الإسرائيليون يدلون بأصواتهم لقوائم حزبية تحدد مسبقاً ترتيب أسماء مرشحيها، ويكلف رئيس الدولة الأول من أكثر القوائم حصولاً على المقاعد بعد تحديد عدد الأصوات للحصول على مقعد، ويقوم هذا الرئيس المكلف بتشكيل حكومة من قائمته أو بالتحالف مع قوائم أخرى. هذا ما كان يحدث دائماً.

لقد تمت الانتخابات بقانون جديد لم يكتمل به التغيير المطلوب بعد، ويسلم المحللون الإسرائيليون بأن ما كان مقصوداً بهذا التعديل الجديد لم يتحقق، فقد كان مبرر التعديل هو التخلص من ابتزاز القوى الحزبية الصغيرة. وأثبتت النتائج أن القانون الجديد يتيح لها الفرصة أكثر من القانون القديم، اذ إن الناخب الإسرائيلي كان فيما مضى مضطراً لاختيار قائمة حزبية لا تتفق مع آرائه كلها لكي يضمن اختيار رئيس وزراء يرضيه، أما الآن فهو يستطيع أن يختار رئيس وزراء لا يتفق معه في التفاصيل السياسية بينما يدلي بصوته في الاقتراع للقائمة الخاصة بحزبه هو، وهكذا ذهبت أصوات كثيرة من

حزب الليكود ومن حزب العمل لصالح أصوات أحزاب أخرى أصغر على اليمين واليسار.

كذلك وجد المرشحان لرئاسة الوزارة نفسيهما مضطرين إلى التخلي عن تشددهما في الخطاب السياسي وإلى التحرك نحو الوسط. فشيمون بيريز تحرك يميناً نحو الوسط بمواقفه بفرض الحصار على مناطق السلطة الوطنية وقصف جنوب لبنان ومذبحة قانا، وطلب من عرفات التقليل من التصريحات الخاصة بالمستقبل وبالذات الخاصة بالقدس، ومن الناحية الأخرى كان على نتنياهو أن يتحرك يساراً وان لا يتحدث كثيراً بلغة الصقور، وأسرع نتنياهو في الاسبوعين الأخيرين من المعركة الانتخابية إلى الاعلان عن أنه رغم اعتراضه على اتفاقات أوسلو فإنه ملتزم بتنفيذها، إذ أصبحت اتفاقاً دولياً، واستعمل كل براعته الاعلامية في تقديم صياغات غامضة يسترضي بها المتدينين والمستوطنين وصقور حزبه الليكود، واستعمل قضية القدس بكثافة إلى درجة اتهامه شيمون بيريز بالتخلي عنها، وكان أحد أسلحته هو توزيع صورة بيريز مع عرفات.

وقد أدى تعديل القانون الانتخابي إلى أن يجري الاقتراع في صندوقين أحدهما لانتخاب رئيس الوزارة مباشرة والآخر لانتخاب قائمة «ما»، وقد حدث ما كان متخوفاً منه وهو ان يختار الناخبون رئيساً من حزب معين وألا يختاروا قائمة هذا الحزب مما يضعف هذا الرئيس عند تشكيله للوزارة من قوائم مختلفة قد تكون متعارضة تعارضاً كبيراً. وقد حدث ذلك بالفعل، فقائمة الرئيس الذي انتخب وهو بنيامين نتنياهو لم تحصل على عدد المقاعد الأكبر في الكنيست وإنما حصل عليها حزب العمل الذي سقط مرشحه في رئاسة الوزارة وهو شيمون بيريز. خلق هذا الوضع مشاكل للحزبين معاً، فمن ناحية لم يتمكن نتنياهو من تشكيل حكومة منسجمة فيما بينها لاعتماده على أصوات النواب من الأحزاب الدينية ومن أحزاب يمينية أخرى متشددة لكل منها شروطه ومطالبه السياسية والاجتماعية، ومن الناحية الأخرى فإن حزب العمل الذي ارتبط اسمه بعملية التسوية أصبح، سواء رضي أم لم يرض، حليفاً لكل خطوة عملية يقدم عليها نتنياهو في اتجاه تسوية يرفضها المتشددون في حزبه الليكود أو في الأحزاب الدينية الأخرى.

خسر الحزبان الكبيران، العمل والليكود، مقاعد حصل عليها عدد من التكوينات الصغيرة. وأصبحت الأحزاب التي تمثل مصالح قطاعات خاصة من السكان أو حتى مصالح عرقية، أصبحت فجأة أطرافاً رئيسية في اللعبة السياسية.

في يسار الطيف السياسي تراجعت حركة «ميريتس» ـ حركة حقوق المواطنين ـ في حين فازت حركة «الطريق الثالث» الوسيطة التي انفصلت عن حزب العمل، فازت بأربعة مقاعد. وفازت الأحزاب الدينية والمهاجرين الروس بأكبر فوز. فقد فاز حزب الروس بسبعة مقاعد. وزاد عدد مقاعد الأحزاب الدينية إلى ٢٣ مقعداً. وقد خفف الحزب القومي الديني من مطالبته بإسرائيل الكبرى، وفضل أن يخوض الحملة داعياً إلى القيم اليهودية، ويبدو أنه أخذ ناخبين كثيرين من الليكود. وخاض خصمه الديني الشرقي

السيفارديم، وهو حزب شاس، حملة ركز فيها بقوة على القضايا الاجتماعية، مثل الإسكان، وظهر باعتباره أكبر تكوين ديني. ربما تعكس الأصوات التي حصل عليها شاس احتجاج الأقسام الأكثر فقراً في المجتمع التي تشعر بأن عمليات التحديث تهددها. واستفادت الأحزاب العربية أيضاً من عملية التمايز السياسي هذه. وقد ساند أكثر من ٦٠ بالمئة من الناخبين العرب ما يمكن أن يسمى الأحزاب غير الصهيونية. واستغل حداش، وهو الحزب الشيوعي السابق، مشكلات حزب العمل مع الناخبين العرب، فارتفع عدد المقاعد التي فاز بها من ثلاثة إلى خمسة. وفازت القائمة العربية الموحدة بأربعة مقاعد، من بينها أول عضو في الكنيست يمثل رسمياً حزباً إسلامياً مع نائب آخر مناصر للتيار الإسلامي. كان من الممكن أن تفوز الأحزاب العربية بعدد أكبر من المقاعد، في حال اتحادها في قائمة واحدة. وقد بينت هذه الانتخابات صعوداً كبيراً في الوعي بالهوية العربية الفلسطينية بين من عرفوا بعرب إسرائيل، حتى ان أحد النواب طرح مطلب الحكم الذاتي الخاص بهم. وهو أمر يستحق الدراسة.

وكان من مشكلات رئيس الوزراء نتنياهو عند توزيع المناصب الوزارية، أن يرضي كبار قادة الليكود دافيد ليفي ورافائيل إيتان وأرييل شارون، الذين كانوا في قائمة الليكود. وتمسكت الأحزاب الدينية والمغالية في تشددها الديني بما قد يكون أكثر من نصيبها (العادل) من المناصب الوزارية. وكان تفضيل نتنياهو في البداية أن يترك شارون جانبا، ولكن ذلك أحبطه رفض ليفي تولي منصب وزير الخارجية إلا إذا عرض على شارون منصب هام. وهو المنصب الذي أنشئ حديثاً ـ وزارة البنية الأساسية القومية ـ وقد تشكل بالفعل من عدد من الإدارات الأخرى، أخذت من وزارات كان قد تم التفاوض مع الأحزاب حولها.

ليس من المبالغة القول بحدوث تحول داخلي في إسرائيل في السنوات العشر الماضية، ومن العوامل التي حفزته وصول آلاف المهاجرين الروس، كما عجل به (أي التحول) الانتعاش الاقتصادي الذي صاحب عملية التسوية. ويشكك كثيرون في فعالية المؤسسات القديمة التي ساعدت على دمج المهاجرين القادمين، حتى الجيش الإسرائيلي لم يعد بعيداً عن الشكوك، فالسياق الأمني المتغير، وازدياد تعقد نظم الأسلحة، وزيادة العبء على ميزانية الدفاع، وحرب لبنان ٨٢ والانتفاضة الفلسطينية التي حولت الجيش إلى قوة شرطة، كل ذلك أضعف هيكل الجيش وصورته الداخلية.

ويمثل انتخاب بنيامين نتنياهو تغيراً يأتي بالجيل الجديد في السياسة الإسرائيلية، مع غياب آخر الشخصيات السياسية، التي وجهت مصير البلاد منذ إنشاء الدولة.

وفي الواقع، فإن خيارات نتنياهو محدودة، وأضيق بكثير مما ورد في خطبه أثناء الحملة الانتخابية. فأوسلو واقع، ووضع إسرائيل الدولي وحالتها الاقتصادية الآن تحسنا كثيراً نتيجة لعملية التسوية، وهذا عامل له قيمة فعلية كبيرة إلى حد لا يمكن معه التضحية به على مذبح الايديولوجيا.

هـ ـ حكومة نتنياهو والتسوية

وقد بينت الأشهر الستة الماضية أن نتنياهو الذي نجح بـ ٥٠,٥ بالمئة من أصوات الناخبين الإسرائيليين وتحت شعار الأمن والتشدد لا يستند داخل إسرائيل على قوى منظمة لها نفس الوزن ولا حتى داخل حزب الليكود، بل إن استطلاعات الرأي تبين أن ما يقرب من ثلثي الإسرائيليين يرغبون في استكمال التسوية. أما القوى المنظمة التي يستند إليها نتنياهو والتي تشترك معه في وزارته فهي مختلفة فيما بينها ومختلفة معه أيضاً، فأحزاب المتدينين تتوزع بين المتدينين الاشكيناز (المفدال) وبين المتدينين السفارديم (شاس)، وبينما يعلن المفدال (الحزب القومي الديني) تمسكه بضم أراضي فلسطين كلها، أي إسرائيل الكبرى، فإن حزب شاس (اليهود الشرقيين) مستعد للقبول بالسلطة الفلسطينية وفكفكة بعض المستوطنات شريطة حصوله على امتيازات اجتماعية، كذلك فإن حزب المهاجرين الروس ولهم ٧ مقاعد في الكنيست ووزيران ونائب وزير يختلف عن حزب الليكود ويرى أن الليكود مؤسسة قديمة ومهترئة وصاحبة الامتيازات التي يستحقها المهاجرون الروس، ثم هو لا يرحب كثيراً بالمستوطنات القديمة أو الجديدة لكون الأولوية لناخبيه هي العثور على عمل ولكون عمليات البناء الواسعة تستنزف المصادر المالية وتزيد من قطاع التشييد على حساب قطاع الصناعة، أما حزب الطريق الثالث وهو منشق من حزب العمل فإنه يقبل بالتسوية مع الفلسطينيين ويرفضها مع سوريا لكون قسم كبير من أنصاره يقيم في مستوطنات الجولان.

حتى داخل حزب الليكود يواجه نتنياهو خلافات شديدة، فمن ناحية لم يكن يريد ضم شارون إلى وزارته، وعندما ضمه أبقى بين يديه القرارات الخاصة بالتمويل والميزانية، كما أنه مختلف مع زئيف بيغين ابن مناحيم بيغين الذي يرى نفسه أحق بزعامة الليكود، وعندما اعترض هذا الأخير على مقابلة نتنياهو لعرفات رد نتنياهو أن على من لا يعجبه ذلك أن يستقيل ويرحل. يبقى رافائيل إيتان ودان مريدور، ومن الواضح أن نتنياهو يتجنب الاشتباك مع الجنرال إيتان الذي يتحاشى بدوره انتقاد نتنياهو علناً، أما دان مريدور وهو المعروف بتطرفه فإنه يؤثر السلامة بالوزارة التي يتولاها، وقد كان في الماضي وزيرا للعدل في حكومة الليكود السابقة ثم هو وزير المالية الحالي، وكان من المحتمل أن يستبعده نتنياهو الذي يفضل عليه محافظ بنك إسرائيل يعقوب فرانكل. ونتنياهو يحتاج لدان مريدور خاصة وهو يقدم الميزانية الجديدة إلى الكنيست التي تم خفضها بمقدار ١,٨ مليار شيكل (٥٦٠ مليون دولار) وفي ظل توقعات بانخفاض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٢ بالمئة عام ١٩٩٧ مقابل ٥,٦ بالمئة عام ١٩٩٥.

٣ ـ على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي

ما حدث للطرف الفلسطيني على هذا المسار التفاوضي يستحق دراسة تفصيلية أطول، خاصة للمؤسسات التي ظهرت والتي جرى الاتفاق على اقامة بعضها نصاً وظهر

بعضها بدون نص محدد رسمي توافق عليه إسرائيل. فقد تحقق قيام مؤسسات لسلطة الحكم الذاتي على الأراضي الفلسطينية المحتلة وانسحب الجيش الإسرائيلي المحتل من قسم كبير من قطاع غزة ومن مدينة أريحا ومن ست مدن فلسطينية أخرى، وأربعة أخماس مدينة الخليل في مطلع عام ١٩٩٧، وعاد ألوف من العناصر المسلحة تحت اسم الشرطة ومن العناصر التنظيمية والسياسية في إطار انتقال مؤسسات منظمة التحرير إلى الأراضي المحتلة، بمبرر انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني. كما جرت أول انتخابات فلسطينية تختلف عما سبقها من أي انتخابات شارك فيها أبناء الشعب الفلسطيني بأنها تتعلق بمؤسسة كيانية خاصة به، كما شارك فيها مرشحون وناخبون من أبناء مدينة القدس. وتطلق مصادر السلطة الفلسطينية اسم المجلس التشريعي على الهيئة المنتخبة وهو ما يرفضه إعلام إسرائيل التي تراها مجرد هيئة معاونة للسلطة التنفيذية وليست تشريعية.

بعد عام ١٩٩٥ الذي اقتصرت فيه التحركات الجماهيرية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني على ما تنظمه المنظمات الفلسطينية شبه الحكومية، بدأ عام ١٩٩٦ بتظاهرة كبرى حاشدة عند تشييع جنازة الشهيد المهندس يحيى عياش الذي اغتالته المخابرات الإسرائيلية في مكمنه في قطاع غزة، وجرى تشييع الجثمان بتظاهرة ذكّرت العالم كله بالحشود الفلسطينية الهادرة عند تشييع جنازات الشهداء من القادة. ويلاحظ أن هذه المظاهرة تمت حراستها بالشرطة الفلسطينية كما اشتركت فيها جميع الفصائل العلنية الرسمية واشتركت فيها أيضاً قيادة السلطة الفلسطينية ممثلة في الرئيس عرفات وقيادات حركة المقاومة الإسلامية حماس التي تعتبر معارضة، ولكن أغلب المشاركين جاؤوا بوازع عفوي. كما يلاحظ أيضاً أن هذه المظاهرة الكبرى التي اقتربت من ربع مليون شخص لم تستعمل أية أساليب عنفية ملبية في ذلك نداء السلطة الفلسطينية وكذلك نداءات قيادات حماس التي أعلنت عن عزمها الثأر لاغتيال الشهيد يحيى عياش من إسرائيل.

في الأشهر التالية وقعت العمليات الاستشهادية الكبرى في مناطق داخل أراضي فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ولكن السلطات الإسرائيلية ادعت أن القائمين بها جاؤوا من مناطق السلطة الفلسطينية كما أنها اعتقلت المئات من المخيمات الفلسطينية الموجودة خارج مناطق السلطة، وعادت الحركة الجماهيرية المباشرة إلى التراجع والانحسار خاصة وأن الإجراءات الإسرائيلية وجهت أساساً ضد جموع الجماهير بفرض الحصار على حركة انتقال العمال، وعلى حركة البضائع والسلع، وهو إجراء شديد الوقع على الحياة اليومية للناس ولمؤسسات السلطة الفلسطينية وأي تنظيمات حكومية أو غير حكومية قائمة.

ولم تشهد عمليات التفاوض على مسارات التسوية تحركاً إلا بالاتفاق على تنفيذ إعادة الانتشار من مدينة الخليل، وهو اجراء تأخر لمدة سبعة أشهر كاملة وكان من المفروض أن تنفذه حكومة شيمون بيريز قبل رحيلها، إلا أن الأخير تركها لحكومة نتنياهو الذي جمدها أشهراً قبل أن ترغمه أحداث انتفاضة نفق الأقصى على العودة إلى المفاوضات بعد قمة واشنطن الطارئة مع الملك حسين والرئيس عرفات والتي اعتذر الرئيس مبارك عن

حضورها لتوقعه فشلها، كما حدث بالفعل. واستمرت المفاوضات بعد ذلك أربعة أشهر ساهمت فيها الوساطة والمشورة المصرية ثم الأردنية وباشتراك المبعوث الأمريكي دنيس روس ومبعوث الاتحاد الأوروبي ميغيل موراتينوس سفير إسبانيا في تل أبيب، إلى أن تم توقيع اتفاق جديد سمي بروتوكول التنفيذ، أبقى حسب تصريح عرفات، أربع وعشرين نقطة معلقة دون اتفاق، منها الممرات الآمنة والموانئ والمطار والافراج عن المعتقلين، كما ارجئ تنفيذ المرحلة ب من الاتفاق الانتقالي حتى صيف عام ١٩٩٨ وكان من المفروض أن ينتهي في ربيع ١٩٩٦.

انتفاضة نفق الأقصى

في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن فتح نفق قديم كان قد تم الكشف عنه منذ سنوات من ناحية الجدار الغربي لباحة المسجد الأقصى المعروف بحائط المبكى، فقامت بفتح مخرج له من الناحية الأخرى داخل منطقة الحرم بحجة استخدامه سياحياً، وقد أدى هذا الإجراء إلى انفجار انتفاضة كبيرة اتسمت بما يلي: اشتراك قيادات من السلطة الفلسطينية في قيادة المصلين وأهل القدس في مظاهرات داخل منطقة الحرم القدسي. وقد هاجم الجيش الإسرائيلي المظاهرة وأصيب الكثيرون وفي اليوم التالي اقتحم الجيش الإسرائيلي منطقة الحرم القدسي الشريف وسقط أربعة شهداء وأحد عشر جريحاً، وانتشر العنف في كافة مناطق السلطة الفلسطينية، وانطلقت المظاهرة تذكر بأيام الانتفاضة، وعندما حاول جيش الاحتلال الإسرائيلي مطاردة المتظاهرين الذين تقدموا من داخل المدن لمهاجمة مخافره على مداخلها تصدت لهم الجماهير ومن بينها قوات الشرطة الفلسطينية، ووقعت عدة مواجهات أدت إلى سقوط ٦٣ شهيداً فلسطينياً وثلاثة عشر قتيلاً إسرائيلياً من الجنود. وفي اليوم التالي انتشرت المظاهرات حتى وصلت أقصى جنوب قطاع غزة. وحيثما وجد جنود الاحتلال الإسرائيلي داخل مناطق الحكم الذاتي جرت مهاجمتهم بالحجارة والزجاجات الحارقة وبالبنادق أيضاً. وكان هذا تطوراً جديداً للشكل الانتفاضي الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ولوحظ كذلك أن المظاهرات قد توقفت يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر بنداء من قيادة السلطة الوطنية بعد أن بدأت الولايات المتحدة اتصالاتها بطلب من نتنياهو لترتيب عقد قمة شرق أوسطية في واشنطن وجهت الدعوات لها إلى الرئيس حسني مبارك والملك حسين والرئيس عرفات ونتنياهو. وقد رفض الرئيس مبارك السفر إلى واشنطن ونصح عرفات بحضور القمة حتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم يعرقلون التسوية على حد التصريحات المصرية الرسمية مع تأكيد رأي القاهرة بأن القمة لن تحقق شيئاً، وبالفعل اجتمعت القمة في واشنطن ولم تتمكن حتى من ترتيب مؤتمر صحفي مشترك، واكتفى كلينتون بإلقاء كلمة أعلن فيها استئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول تنفيذ الانسحاب من الخليل. وأطلقت وسائل الإعلام عبارة انتفاضة نفق الأقصى على هذه الانتفاضة الجماهيرية.

خلال العام أيضاً تطور شكل جديد للعمل الجماهيري الانتفاضي حيث يتصدى

أهل كل منطقة لعمليات الاستيطان الجديد في منطقتهم باعتراض المستوطنين وآليات الاستيطان والبناء، وقد تطورت بعض هذه المواجهات إلى مواجهات عنيفة وإن لم تستعمل الأسلحة النارية. وبعضها كذلك تم بمبادرات منظمة من منظمات غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية.

٤ ـ على المسار السوري والمسار اللبناني

وفي مطلع عام ١٩٩٦ ومع إعلان شيمون بيريز تقديم موعد إجراءات الانتخابات الإسرائيلية بعد مقتل اسحق رابين، أصبح جناحه الشمالي معرّضاً، وقد كان في الإمكان أن يضغط على قيادة السلطة الفلسطينية في الداخل كما كان في إمكانه أن يرتب اتفاقات مع دول الطوق الأخرى، وبقي أن يضمن عدم تصعيد المواجهات على جبهة جنوب لبنان/ شمال فلسطين خاصة وأن المستوطنين اليهود هناك ذوو صوت عالٍ في الانتخابات الإسرائيلية كما أن خصوم بيريز كان لا بد أن يستغلوا أية خسائر تحققها عمليات المقاومة الإسلامية لإحراج بيريز في الانتخابات.

في كل الأحوال شهد مطلع نيسان/ أبريل ١٩٩٦ تصعيداً بدا فيه بيريز متردداً أو غير قادر على السيطرة وسواء كان هذا التصعيد قد تم بأمر منه أو هو موقف من المقاومة الإسلامية اللبنانية فإن النتيجة كانت تصاعداً متتالياً خاصة بعد انفجار عبوة أرضية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في سيارة لبنانية مدنية في قرية برعشيت راح ضحيتها صبي لبناني وأصيب ثلاثة، واتهم حزب الله المخابرات الإسرائيلية والوحدات الخاصة بزرع هذه العبوة واعتبرها خروجا على اتفاق تموز/ يوليو ١٩٩٣ وردّ على ذلك بإطلاق صاروخ كاتيوشا على مستوطنة كريات شمونة. وفي اليوم التالي أعلن بيريز صراحة أنه يربط أمن بيروت بأمن الجليل وقامت المروحيات الإسرائيلية بالهجوم على الضاحية الجنوبية لبيروت وأصابت مواقع للجيش السوري مع قصف متصاعد للجنوب سقط خلاله ١٤ شهيداً و٥٦ جريحاً من بينهم ١٣ عسكرياً سورياً منهم ضابط.

كان ذلك اعلاناً لما سمي بعملية عناقيد الغضب التي استمر إطلاق النار فيها حتى يوم ٢٧ نيسان/ أبريل والتي أدت سياسياً إلى تعديل اتفاق تموز/يوليو ١٩٩٣ ليصبح اتفاقاً مكتوباً، وكذلك تشكيل لجنة متابعة تشترك فيها إلى جانب إسرائيل ولبنان، سوريا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وكان شيراك قد أرسل وزير خارجيته دوشاريت إلى المنطقة، أيضاً فعل كلينتون بعد أن كانت المروحيات الإسرائيلية قد قصفت موقعاً لقوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان احتمى في ملجئه بعض سكان قرية قانا وانهار الملجأ المقصوف واستشهد أكثر من مائة من النساء والشيوخ والأطفال.

كل ذلك يمكن حسابه في إطار الشكل شبه الرسمي في إدارة الصراع على المسار السوري اللبناني/الإسرائيلي، ولكن واقعة عملية عناقيد الغضب كما سميت ومذبحة قانا كشفت عن الحالة الجماهيرية اللبنانية التي ظنت إسرائيل وأمريكا أنها بمواصلة العدوان

والضغط على سوريا ولبنان قد دفعت بجماهير لبنان إلى الانكفاء. فقد شهد العالم كله اشتراك جميع «الطوائف» اللبنانية ليس فقط في تشييع جنازات شهداء مذبحة قانا وإنما أيضاً وهذا هو المهم اندفاع مجموعات عديدة، منظمة وغير منظمة، من جميع الطوائف اللبنانية لايواء ونجدة المهجرين من الجنوب واسعافهم دون انتظار للمعونات المرسلة من الخارج والتي أعلن عن بعضها دون أن يصل. وبذلك أفشل هذا الصمود الجماهيري الخطة الإسرائيلية لتفريغ منطقة جنوب لبنان من سكانه عملاً بتكتيك تجفيف المياه لتسهيل اصطياد السمك، خاصة وقد عاد المهجرون بسرعة إلى قراهم المهدمة فور الإعلان عن وقف إطلاق النار، كما أن هدف إسرائيل من العدوان لم يتحقق لا أثناء القتال ولا بعده، فقد ظلت قوات المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله تقصف المستوطنات شمال الجليل المحتل على رغم التفوق العسكري والتقني الإسرائيلي الساحق. كذلك لم تقع القيادة السورية في مصيدة الاستفزاز التي كان من الممكن أن يؤدي إلى حرب محدودة في تلك المنطقة.

وبعد أن زار كلينتون إسرائيل لطمأنة «الإسرائيليين» ولتشجيع بيريز وتحريك عملية التسوية اندلعت في الاسبوع الأول من نيسان/ أبريل مواجهات واسعة على جبهة جنوب لبنان/ شمال فلسطين المحتلة. كان التوتر قد تزايد عندما انتهكت إسرائيل اتفاق تموز/ يوليو ١٩٩٣ مع حزب الله بعملية وقصفت مناطق خارج الشريط الحدودي في جنوب لبنان (في نهاية شهر آذار/ مارس) بعملية اعتذر عنها بيريز بل وأحال القائد الذي أمر بها إلى التحقيق. وبدأت جولة جديدة من القصف المتبادل واضطرت القيادة الإسرائيلية إلى مطالبة سكان منطقة الحدود باللجوء إلى المخابىء. كان ذلك في يوم ٩ نيسان/ أبريل الذي اعتبر بداية لعملية «عناقيد الغضب».

وعلى المسارين السوري - الاسرائيلي، واللبناني - الاسرائيلي، اختار نتنياهو الاستمرار في وقف المفاوضات الذي بدأته حكومة بيريز في اواخر شباط/ فبراير الماضي واستمر يردد باستفزاز وعناد اصراره على عدم الانسحاب من الجولان المحتل بأي شكل، وشجع المستوطنين الاسرائيليين على التوجه الي الاقامة في المستوطنات هناك بتسهيلات مادية كبيرة، وكرر فكرته عن السلام مقابل السلام مع رفضه البدء بالتفاوض من حيث انتهى في شباط/ فبراير الماضي، ثم واصل اتهام سوريا برعاية الارهاب محرضاً امريكا والمجتمع الدولي عليها، ثم اشاعت أجهزته الاعلامية اخباراً عن تحريك ونشر قوات سورية في لبنان معتبرة ذلك دليلاً على استعداد سوريا للحرب.

أ - لبنان أولا

وما ان هدأت هذه الزوبعة بتطمينات أمريكية معلنة، حتى خرج وزير دفاعه اسحق موردخاي بتصريح صعّد فيه المواجهة إلى التهديد بحرب «نووية» عندما اتهم سوريا بالاستعداد لحرب كيماوية وهدد بالرد بما هو أخطر منها.

في الوقت نفسه، ردد نتنياهو ووزراؤه أقوالاً عن استعداد اسرائيل الانسحاب من

جنوب لبنان على ان يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية. وكان رهان نتنياهو بطرحه لهذا الاقتراح الذي اطلقت عليه الصحافة الاسرائيلية والامريكية مشروع «لبنان اولا»، هو أن يرفضه الرئيس الأسد وان يؤدي ذلك إلى دق اسفين في العلاقة السورية ـ اللبنانية، وان يعود لبنان الى حالة الاقتتال الداخلي التي استمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً، ولكن رد الفعل السوري واللبناني افقد هذه الورقة تأثيرها، فقد اكد وزير الخارجية فاروق الشرع ان سوريا لا تمانع، كما لا يمانع اي عربي، من ان تنسحب اسرائيل من جنوب لبنان بدون شروط مسبقة او لاحقة. وقد اكد الشيخ حسن نصر الله امين عام حزب الله اللبناني انه في حالة انسحاب اسرائيل فان قواتها لن تتعرض للهجوم. واعلن رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري رفض الفصل بين سوريا ولبنان في عملية التفاوض واكد وقوف لبنان الي جانب سوريا في قضية الانسحاب من الجولان، كما أكدت سوريا وقوفها الي جوار لبنان بشأن انسحاب اسرائيل من الجنوب.

لم تكن هذه هي المحاولة الاسرائيلية الأولى لفصل لبنان عن عملية التفاوض الاسرائيلية ـ السورية، بل والاسرائيلية ـ العربية بشكل عام. فمنذ بدء عملية التفاوض في مدريد توقف العنف إلا فيما يعرف اسرائيلياً بـ«الشريط الامني» في جنوب لبنان، وأصبح «الشريط الحدودي» عبئاً على العسكرية الاسرائيلية، إذ يشكل جنود الجيش الاسرائيلي هناك اهدافا سهلة امام المقاومة اللبنانية وبخاصة من حزب الله الذي يعتمد جماهيرياً على الاغلبية الشيعية من السكان اللبنانيين هناك. وقد حاولت اسرائيل عدة مرات التخلص من مأزق النشاط العنفي الجماهيري في لبنان بتصعيد عملياتها العسكرية بغية القضاء على المقاومة وعزلها عن السكان وارغام الحكومة اللبنانية المركزية على مواجهتها تحت وطأة الهجرة الجماعية من الجنوب إلى بيروت. وقد فشلت هذه الخطة من قبل مرات ومرات وتراوحت الاعتداءات الإسرائيلية من الاغارات الجوية والقصف المدفعي إلى الغزو الجزئي، بل والكامل بلغ درجة الحرب الشاملة ثم الانسحاب في كل مرة إلى منطقة الشريط الحدودي. وتبلور اسلوب للحوار «بالعنف» يتداخل مع أشكال الحوار الأخرى المعلنة وغير المعلنة على مسار الصراع المتصاعد.

وكان لبنان هو الباب الذي دخل منه وبقوة الدور الأوروبي وبخاصة فرنسا. وقد نجح لبنان في تحويل اتفاق تموز/يوليو ١٩٩٣ الذي كان يقضي بتوقف إسرائيل وقوات المقاومة الإسلامية عن قصف المدنيين والأهداف المدنية (شمال حدود الشريط الجنوبي المحتل وجنوب حدود هذا الشريط في شمال فلسطين المحتلة لاسرائيل)، وحوّله إلى اتفاق مكتوب ليس فقط بين هذين الطرفين وليس فقط برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما باشتراك سوريا وفرنسا، وهو اتفاق له آلية تنفيذية تمثلت في تشكيل لجنة من هذه الأطراف الخمسة لمتابعة تنفيذ وقف إطلاق النار فيما عرف باتفاق نيسان/ابريل. وقد حاولت إسرائيل أن يكون تشكيل لجنة المتابعة هذه بديلا لمسار التفاوض الإسرائيلي اللبناني ومن ثم بديلا لمرجعية مدريد، وهي محاولة فشلت، وإن لم تتوقف إسرائيل عن انتهاك هذا الاتفاق مرارا فيما بعد.

ب ـ الموقف السوري

الطرف السوري ظل على ما هو في جوهره وإن حرص على طول مرحلة التفاوض قبل توقفها في شباط/ فبراير الماضي، مع التأكيد بأن الاستراتيجيا السورية تهدف إلى تحقيق السلام العادل والدائم، وظل الطرف السوري يشترط تسليم إسرائيل بالانسحاب من كل الجولان المحتلة قبل أن يتفاوض بشأن الإجراءات والاتفاقات التفصيلية الأخرى المصاحبة لأي اتفاق سلام في المستقبل. وفي الوقت نفسه عملت القيادة السورية على تقوية علاقاتها العربية وخاصة مع مصر وساهمت بنشاط في عقد مؤتمر القمة العربي الأخير ولم تخفِ استمرار استعداداتها العسكرية، وهدأت من توتر علاقاتها مع العراق وتركيا وأكدت علاقاتها الوثيقة مع إيران، واستمر الخطاب السياسي للقيادة السورية معتمداً في جوهره على مقولاته التي طرحها عند قبوله الاشتراك في مؤتمر مدريد، بل ان الرئيس الأسد طالب بعد وصول نتنياهو إلى الحكم بالعودة إلى صيغة مدريد، وهو قول لم يتكرر كثيراً عندما تبين أن نتنياهو يريد العودة بالمفاوضات مع سوريا مبتدئاً من الصفر دون أن يعترف أو يقر بما سبق أن توصلت إليه المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية أثناء المسار السابق، وخاصة بعد ما أعلنه كلينتون بأن اسحق رابين وافق شفاهياً على الانسحاب من الجولان.

وعلى المسارين السوري ـ الاسرائيلي، واللبناني ـ الاسرائيلي، اختار نتنياهو الاستمرار في وقف المفاوضات، وهو موقف اتخذته حكومة بيريز في اواخر شباط/ فبراير الماضي، واستمر يردد باستفزاز وعناد اصراره على عدم الانسحاب من الجولان المحتل بأي شكل، وشجع المستوطنين الاسرائيليين على التوجه الى الاقامة في المستوطنات هناك بتسهيلات مادية كبيرة، وكرر فكرته عن السلام مقابل السلام مع رفضه البدء بالتفاوض من حيث انتهى في شباط/ فبراير الماضي، ثم واصل اتهام سوريا برعاية الارهاب محرضاً امريكا والمجتمع الدولي عليها، ثم أشاعت أجهزته الاعلامية اخباراً عن تحريك ونشر قوات سورية في لبنان معتبرة ذلك دليلاً على استعداد سوريا للحرب.

في الوقت نفسه ردد نتنياهو ووزراؤه اخباراً عن استعداد اسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان على ان يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية. وكان رهان نتنياهو بطرحه لهذا الاقتراح الذي اطلقت عليه الصحافة الاسرائيلية والامريكية مشروع لبنان اولاً، أن يرفضه الرئيس الأسد وان يؤدي ذلك إلى دق اسفين في العلاقة السورية ـ اللبنانية، وان يعود لبنان الى حالة الاقتتال الداخلي التي استمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً، ولكن رد الفعل السوري واللبناني افقد هذه الورقة تأثيرها، فقد اكد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ان سوريا لا تمانع، كما لا يمانع اي عربي، من ان تنسحب اسرائيل من جنوب لبنان بدون شروط مسبقة او لاحقة. وقد اكد الشيخ حسن نصر الله امين عام حزب الله اللبناني انه في حالة انسحاب اسرائيل فان قواتها لن تتعرض للهجوم. وأعلن رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري رفض الفصل بين سوريا ولبنان في عملية التفاوض وأكد وقوف لبنان الي جانب سوريا في قضية الانسحاب من الجولان، كما أكدت سوريا

وقوفها الي جوار لبنان بشأن انسحاب اسرائيل من الجنوب.

ليست هذه هي المحاولة الاسرائيلية الأولى لفصل لبنان عن عملية التفاوض الاسرائيلية - السورية، بل والاسرائيلية - العربية بشكل عام. فمنذ بدء عملية التفاوض في مدريد لم يبق مشتعلاً إلا ما يعرف اسرائيلياً بـ «الشريط الامني» في جنوب لبنان، وأصبح «الشريط الحدودي» عبئا على العسكرية الاسرائيلية، إذ يشكل جنود الجيش الاسرائيلي هناك اهدافا سهلة امام المقاومة اللبنانية وبخاصة حزب الله الذي يعتمد جماهيريا على الاغلبية الشيعية من السكان اللبنانيين هناك. وقد حاولت اسرائيل عدة مرات التخلص من هذا المأزق بتصعيد عملياتها العسكرية بغيه القضاء على المقاومة وعزلها عن السكان وإرغام الحكومة اللبنانية المركزية على ضرب حزب الله تحت وطأة الهجرة الجماعية من الجنوب إلى بيروت، وقد فشلت هذه الخطط وجاءت النتائج على عكس ما قد تتبعته القيادة الإسرائيلية، اذ ووجهت بموقف لبناني موحد وراء المقاومة وموقف دولي رافض لتوسيع العمليات.

وقد أفشل اللبنانيون ومعهم السوريون والفرنسيون المحاولات الاسرائيلية لتحويل لجنة مراقبة وقف اطلاق النار، التي تم تشكيلها بعد عملية عناقيد الغضب، الى اطار للتفاوض الاسرائيلي - اللبناني بديلاً لاطار مدريد. هذه الرؤية هي التي تطورت فيما بعد لما أصبح يعرف بخيار «لبنان أولا» الذي طرحه نتنياهو على كلينتون أثناء زيارته الأولى لواشنطن وأبلغته واشنطن للبنان وسوريا ومصر، ورفضه الجميع على الفور، فتحول نتنياهو الى التصعيد العسكري خروجاً على اتفاق نيسان/ابريل. وفي المقابل شن حزب الله هجماته على الدوريات الاسرائيلية المشتركة مع جيش لبنان الجنوبي العميل، وسقط من الجيش الاسرائيلي عدد من القتلى والجرحى، فردت مدفعيته وطائراته بقصف القرى اللبنانية الجنوبية عشوائياً، مما دفع بلجنة مراقبة تنفيذ وقف اطلاق النار الى اصدار بيان في اجتماعها (٢٥ أيلول/سبتمبر) تطالب فيه الجانبين بالكف عن القصف «العشوائي» الذي يطال المدنيين. وهو ادانة ضمنية لإسرائيل.

لم يبقَ امام نتنياهو سوى التصعيد الكلامي للتحريض على سوريا ولبنان مع الاستمرار في موقف عدم تنفيذ اتفاق الخليل الذي وقع عليه.

٥ ـ المفاوضات متعددة الأطراف

من الناحية الرسمية توقفت المفاوضات متعددة الأطراف التي انبثقت عن إطار مؤتمر مدريد، ولم يشهد عام ١٩٩٦ أي نشاط على مسارات المياه أو السلاح أو اللاجئين. وسرعان ما توقفت اللجان المشكلة لمناقشة القضايا التي أحيلت إلى إطار المفاوضات المتعددة، ولم يبق منها إلا لجنة شؤون اللاجئين التي لم تتقدم أبعد من محاولة تحديد معنى «الكلمة لاجئ»، وقاطعت فرنسا اجتماعها الأخير في عمان (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) لعدم الجدية، أما باقي الموضوعات وهي الأمن والتسليح والمياه والاقتصاد فقد

طرحت على جداول أعمال مؤتمرات أخرى وبخاصة على مستوى القمة. وقد شهد عام ١٩٩٦ من هذه المؤتمرات ثلاثة، تتعلق مباشرة بالصراع العربي - الإسرائيلي.

استمرت لجنة اللاجئين تجتمع مع تغير موضوع الاهتمام من اللاجئين عموماً إلى النازحين الذين خرجوا أو أبعدوا أو لم يسمح لهم بالعودة إلى فلسطين بعد عام ١٩٦٧، ولم تتمكن اللجنة الخاصة باللاجئين قبل توقف عملها من الاتفاق على تحديد من هو اللاجئ ومن هو النازح، وأصرت إسرائيل على تعطيل أعمال هذه اللجنة، حتى ان فرنسا أبلغت مجموعة العمل الخاصة باللاجئين مقاطعتها الاجتماع الأخير الذي انعقد في الاسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في عمان احتجاجاً على الموقف الإسرائيلي، كما أصرت إسرائيل من ناحية أخرى على عرقلة عودة الكثيرين الذين تقدموا بطلبات لم الشمل وعلقت موافقتها على أي طلبات جديدة للم الشمل على خروج الأعداد التي تدعي وصولهم بتصريحات زيارة خاصة ولم يخرجوا بعد، وهي أعداد غير محددة، وتتراوح الأرقام التي تدعيها إسرائيل من ٣٠ ألفاً إلى ٨٠ ألفاً، ومؤخراً لوحظ أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي توافق على تصاريح بلم الشمل تقارب في عددها ما تسجله من خروج لأشخاص كانوا يحملون تصريحا للزيارة.

وكان من نتيجة سياسة نتنياهو أيضاً أن تجمدت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا، وتوترت مع عمان، وتوقفت الزيارات الإسرائيلية العلنية للدول العربية الأخرى في منطقة الخليج، وأعلنت قطر عن تجميد المشاريع الاقتصادية مع إسرائيل واغلاق مكتبها التمثيلي هناك. أما الأردن فإنه بعد أن أبدى استعداداً كبيراً للتعامل مع نتنياهو وحكومته، عاد واستجاب لنداءات السلطة الوطنية وللنداءات المصرية بضرورة مواجهة سياسة نتنياهو، وعبّر عن ذلك باستقباله للرئيس عرفات عدة مرات، كما عبّر عنه بزيارة الملك حسين لمدينة أريحا للمرة الأولى منذ احتلالها في عام ١٩٦٧ ثم زارها فيما بعد رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي الذي زار غزة كذلك. بل إن الإفراج عن ليث شبيلات الإسلامي الأردني المعارض بالصورة التي تم بها واصطحاب الملك حسين له من السجن إلى بيته ليس بعيداً عن هذا التحول إلى الضغط على نتنياهو.

وقد أدى الربط ما بين اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل وموقف الأخيرة من الاتفاقات مع السلطة الوطنية ومن المفاوضات مع سوريا إلى أمرين: **أولهما** تجميد التطبيع إلى درجة كبيرة، **والثاني** طرح موضوع التطبيع كله على النقاش العام بين النخب العربية وبخاصة المصرية.

أ - مؤتمر شرم الشيخ

في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ أعلن شيمون بيريز عن تقديم موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية من تشرين الثاني/نوفمبر إلى أيار/مايو من العام نفسه. أصبح مستقبل بيريز وحزب العمل مرهوناً بأصوات الناخبين وكان نجاحه حسب استطلاعات الرأي مضموناً في ذلك الوقت. ولكن هذا الاختبار المقبل جعل حزب العمل واستمراره في الحكم في

موقف ضعيف أمام عمليات المقاومة سواء داخل فلسطين المحتلة أو في جنوب لبنان التي توالت وتصاعدت.

حاول بيريز الافلات من هذا المأزق، فمن ناحية فرض الحصار تلو الحصار على مناطق الحكم الذاتى الفلسطيني، ومن ناحية أخرى عاد إلى المفاوضات مع سوريا (٢٩ شباط/ فبراير) في ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، كما استعان بكريستوفر وزير الخارجية الذي زار دمشق للتهدئة، ولكنه اختار بعد ذلك وقف المفاوضات وتجميدها على المسار السوري، كما كانت قد تجمدت على المسار الفلسطيني وتأجل تنفيذ الانسحاب من مدينة الخليل.

في اسبوع واحد تمت أربع عمليات استشهادية في مدينة القدس وعسقلان، وتصاعد الاشتباك على جبهة جنوب لبنان، وتراجعت اسهم بيريز حسب استطلاعات الرأي، وتحرك كلينتون لانقاذه بسرعة داعياً إلى مؤتمر دولي «لمكافحة الارهاب»، وهي دعوة حولتها القاهرة خلال ساعات إلى مؤتمر دولي لإنقاذ السلام، وهما تسميتان انعكستا على اجراءات الدعوة والانعقاد ثم على البيان الصادر عن المؤتمر.

شارك في أعمال مؤتمر قمة «انقاذ السلام» بمنتجع شرم الشيخ ملكان وستة رؤساء دول وتسعة رؤساء حكومات وولي عهد واحد وثلاثة من نواب رئيس الوزراء وممثل شخصي وخمسة من وزراء الخارجية.. بالإضافة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ونائب رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي.

والملكان هما العاهل الأردني الملك حسين، والملك الحسن الثاني عاهل المغرب، واما رؤساء الدول الستة المشاركون في القمة فهم الرئيس حسني مبارك، والأمريكي بيل كلينتون، والروسي بوريس يلتسين والفرنسي جاك شيراك، والتركي سليمان ديميريل، والفلسطيني ياسر عرفات. كما شارك في القمة تسعة رؤساء حكومات هم المستشار الألماني هيلموت كول، وجون ميجور رئيس الوزراء البريطاني، وشيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي، وجون كريتيان رئيس الوزراء الكندي، وفيليب دي غونزاليس رئيس الوزراء الإسباني، ولامبرتوديني رئيس الوزراء الايطالي، وغروهالم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج، وجون بروتون رئيس وزراء ايرلندا، والشيخ عافية ولد محمد رئيس وزراء موريتانيا. وولي العهد هو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين.

أما نواب رئيس الوزراء فهم الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، والدكتور عبد الكريم الايرياني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني، والشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القطري. والممثل الشخصي هو السيد تويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان. أما وزراء الخارجية الخمسة الذين شاركوا في القمة فهم الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، والحبيب بن يحيى وزير الدولة التونسي للشؤون الخارجية، وأحمد عطاف وزير خارجية الجزائر، وراشد النعيمي وزير الدولة للشؤون

الخارجية في دولة الامارات، واكيهيكو ايكيدا وزير خارجية اليابان. كما شارك في القمة الدكتور بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة ومانويل مارين نائب رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي.

يلاحظ الحضور الأمريكي المكثف. وقد أعقب المؤتمر الذي استمر يوماً واحداً (١٤ آذار/ مارس) زيارة ثالثة لبيل كلينتون لإسرائيل حيث حضر اجتماعاً لمجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر وأعلن فيه عن تخصيص مائة مليون دولار أمريكي لإسرائيل لمكافحة الارهاب في الوقت الذي أعلنت فيه الصحافة الإسرائيلية عن غضبها لكون البيان الختامي قدم الحديث عن السلام والتسوية على موضوع الأمن والارهاب.

واختارت سوريا ولبنان عدم الحضور على أي مستوى، مع التشديد على تحميل السياسة الإسرائيلية مسؤولية تصاعد العنف وتمسكها بخيار التسوية ومطالبتها باستئناف المفاوضات.

يلاحظ من مواقف الدول المشتركة أن مؤتمر شرم الشيخ شهد قطبين داخل إطاره، احدهما ضم أمريكا وإسرائيل، والثاني ضم مصر وفلسطين وتوزعت الدول الأوروبية والعربية بينهما، ويمكن تمييز المواقف بقراءة الخطابات والكلمات وكذلك مستوى التمثيل. فالفريق الأمريكي ـ الإسرائيلي تحدث عن الارهاب أساساً، بينما تحدث الفريق المصري ـ الفلسطيني عن السلام وعملية التسوية أساساً، أما باقي الدول فكانت تعبر عن انحيازها لهذا الطرف أو ذلك بترتيب ما جاء في الحديث، فمن قدم الارهاب عد منحازاً لأمريكا وإسرائيل، ومن قدم السلام عد منحازاً لمصر وفلسطين، وكانت كلمات ومواقف الدول العربية كلها منحازة للقطب العربي الفلسطيني، كذلك مواقف دول كبرى مثل فرنسا التي زار رئيسها ـ فيما بعد ـ المنطقة، وكذلك موقف ألمانيا وايرلندا وكندا وبريطانيا.

وفي المحصلة، جاء مؤتمر شرم الشيخ فشلاً كاملاً من زاوية النظر الإسرائيلية ـ الأمريكية، وخطوة هامة نحو مزيد من تقريب المواقف العربية، ومشاركة الدول الأوروبية وهو اتجاه تزايد فيما بعد طوال العام.

ب ـ مؤتمر القاهرة الاقتصادي

كان مؤتمر قمة عمان الاقتصادي قد حدد موعداً للاجتماع الثالث لهذا الاطار في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١. وقبل حلول موعد الاجتماع بأسابيع أعلنت القاهرة أنها قد لا تدعو للمؤتمر بسبب التطورات التي حدثت على مسارات التسوية السياسية، ولكن القاهرة عادت وأعلنت أنها ملتزمة بعقد المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في موعده وأنها ستوجه الدعوة إلى الدول المشاركة وتطلب ممن يريد المشاركة من رجال الأعمال في تلك الدول تسجيل رغبته. وبدا واضحاً أن إدارة كلينتون تريد عقد المؤتمر لأسباب عدة منها أن هذه السلسلة من المؤتمرات الاقتصادية

بدأت منذ عملية مدريد للتسوية السياسية التي أطلقت عمليات تطبيع متسارعة في مجال العلاقات الاقتصادية، وانعقد بعد ذلك المؤتمر الاقتصادي الأول في الدار البيضاء ثم الثاني في عمان، والأخير اختار موعد ومكان الاجتماع الثالث في القاهرة. كذلك كان لعدم عقد المؤتمر الاقتصادي سيسجل باعتباره فشلاً لكلينتون المقدم على انتخابات الرئاسة الأمريكية بعد أقل من شهر، وسيظهر عدم انعقاد المؤتمر بمثابة عقاب لإسرائيل نتنياهو على مواقفها السياسية.

القيادة المصرية اختارت عقد المؤتمر، ولكن الدعوات وجهت إلى الدول لتختار من يمثلها، وذلك قطع الطريق على اشتراك نتنياهو كمدعو شخصياً، وحتى الأيام الأخيرة لم يكن مؤكدا أن رئيس الدولة المضيفة، مصر، سيحضر الافتتاح، لذا انخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي وحضر من الولايات المتحدة وارين كريستوفر، ومن إسرائيل دافيد ليفي، واقتصر الاشتراك الدولي والعربي على مستوى الوزراء المتخصصين.

من ناحية أخرى، تحدث كثير من رجال الأعمال المصريين المشاركين في المؤتمر عن ربط عقد الصفقات مع رجال الأعمال الإسرائيليين بما يتحقق على مسار التفاوض الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وكذلك أعلنت دول عربية مشاركة أخرى أهمها الدول التي سبق وأقامت علاقات دبلوماسية أو تجارية مع إسرائيل مثل تونس والمغرب وعمان وقطر وموريتانيا. واجتمع المؤتمر في القاهرة في ظل توتر سياسي دبلوماسي شديد بين مصر وإسرائيل خاصة وقد اختارت الأولى الاعلان عن كشف مجموعة تجسس إسرائيلية وألقت القبض على إسرائيلي عربي من الجليل بهذه التهمة، وغطت أخبار هذه الأزمة على أخبار المؤتمر الاقتصادي الذي اختلفت تقديرات نجاحه من فشله حسب اختلاف زاوية الرؤية والأهداف المتوقعة. فهو من زاوية النظر الإسرائيلية فشل في أن يكون استمراراً للمؤتمرين الاقتصاديين الآخرين، ومن زاوية النظر العربية كان ذلك نجاحاً في عزل نتنياهو وإسرائيل خاصة مع تصاعد الدعوة إلى ضرورة بناء السوق العربية الموحدة وإلى ضرورة التنسيق العربي بين رجال الأعمال.

انعقد المؤتمر في موعده [١٢ ـ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر] بحضور ٧٨ دولة و٥٢ منظمة دولية وعربية واقليمية يمثلها ٤٦٠٠ مشارك منهم ٢٦٠٠ من رجال الأعمال. ومنذ البداية شدد رئيس الوزراء المصري على أن إسرائيل في هذا المؤتمر شأنها شأن كل مشارك آخر لن تكون لها معاملة خاصة، وهو ما يختلف عن المؤتمرين السابقين. ومن المهم الإشارة إلى أن الشكوى الإسرائيلية جاءت أساساً من جانب رجال الأعمال الإسرائيليين الذين لاحظوا أن سياسة نتنياهو تضيع عليهم الفرص التي وفرتها لهم من قبل سياسة بيريز واستراتيجيته الخاصة بالشرق الأوسط الجديد.

٦ ـ احتمالات الصدام العسكري

بعد وصول نتنياهو إلى الحكم وترديده مع وزير الدفاع اسحق موردخاي الاقتراح الذي عرف بخيار لبنان أولاً دفعت القوات الإسرائيلية بحشود من الجيش الإسرائيلي نحو

الشمال، وصرح اسحق موردخاي باحتمال قيام حرب مع سوريا، وسربت القيادة الإسرائيلية تقارير استخبارية تفيد بذلك، وكان لا بد للقيادة السورية أن تعيد ترتيب قواتها لمواجهة أي احتمال، وتزايد الحديث عن احتمال وقوع حرب على الجبهة الشمالية.

صرحت القيادات المصرية والسورية الرسمية عدة مرات بأن نشوب الحرب الشاملة غير وارد في هذه المرحلة رغم تجمع الغيوم السوداء في سماء المنطقة بسبب تصرفات نتنياهو وتصريحاته الاستفزازية العنصرية وبسبب وصول كل عمليات التفاوض على كل المسارات إلى طريق مسدود وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الملحة العاجلة الحساسة والمتفجرة بطبيعتها. إلا انهم جميعاً لم يستبعدوا لجوء القيادة الإسرائيلية إلى شن عمليات عسكرية كبيرة تحاول بها قلب ميزان القوى السياسية في عملية التفاوض الجارية، وقد تؤدي هذه العمليات إلى انفجارات عسكرية كبيرة نسبياً، وتقتضي الفطنة والحكمة الاستعداد لها، والاستعداد لاحتمال انتشارها لتصبح حرباً شاملة. فبعض الحروب يندلع دون تخطيط مسبق من أطرافها الفاعلين.

إن الحرب الشاملة في المنطقة ليست واردة الآن وفي المستقبل المنظور لأسباب عدة، ولكن العوامل الدافعة لقيام حرب بين الأطراف المباشرين في الصراع العربي ـ الإسرائيلي تظل قائمة، بل هي متجهة إلى التصاعد بشكل يجعل الصراع محتدماً وعنيفاً؛ ولو أخذنا بقياس حجم العنف المحتمل في الصدامات المقبلة القريبة بمؤشرات حجم الخسائر البشرية والمادية مثلاً لأمكن لنا استنتاج أن ما كان سيحققه قيام حرب شاملة يمكن أن يتحقق ـ والأرجح أنه سيتحقق ـ في مواجهات عنيفة ومكثفة وجزئية قد يزيد مجمل عدد ضحاياها عن ما أدت إليه الحروب الشاملة السابقة.

٧ ـ توصيات

من الضروري ابلاغ ادارة نتنياهو برسائل عملية بأن العرب جادون في مطالبهم وذلك باتخاذ خطوات عملية لتجسيد ما تم الاتفاق عليه بشكل عام في مؤتمر القمة. ويمكن تحقيق ذلك بالاسراع في تشكيل لجنة للتنسيق بين المتفاوضين، أو القيام بلقاءات وزيارات ثنائية بين قادة الأطراف المتفاوضة وبينهم وبين الدول العربية الأخرى، مع تقديم دعم معنوي وإعلامي ودبلوماسي ومادي لهذه الأطراف. وسيكون الدور المصري مطلوباً بشدة في هذا الشأن لعلاقة مصر مع كل الأطراف العربية خاصة المفاوضة ولثقلها الاستراتيجي على الساحة الدولية وفي العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أساساً، وكذلك بحكم علاقتها الرسمية مع إسرائيل التي يتأثر الرأي العام فيها بشدة بما يحدث مع مصر التي كان الصلح معها والحفاظ عليه من أهم انجازات الحكومات الإسرائيلية وبخاصة حزب الليكود الحاكم.

ولكي يمكن تنشيط التضامن العربي والسير به خطوة أبعد، من المفيد الدعوة إلى تشكيل آلية لاجتماع دول الطوق بالإضافة إلى مصر والسعودية، فإذا لم يتيسر ذلك، فإن من الضروري تعزيز الاتصالات الثنائية بين الأطراف العربية.

رابعاً: الأمن القومي العربي

١ ـ الأبعاد العسكرية

طلعت مسلم(*)

أ ـ حال الأمن الدفاعي ومصادر تهديده

ظلت حال الأمن القومي العربي خلال العام استمراراً لما كانت عليه في الأعوام السابقة، وظلت المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالدفاع العربي المشترك والأجهزة المختصة به معطلة تماما، وظلت الدراسة التي قامت بها جامعة الدول العربية عن الأمن القومي رهينة أدراج المكاتب دون أن تجد طريقا إلى التنفيذ.

من جهة أخرى، فقد ظلت العقوبات والحصار المفروضة على كل من العراق وليبيا قائمة بما يعنيه ذلك من خطورة على الأمن القومي العربي، ولكنه اتجه إلى مزيد من الحصار بصدور قرار من مجلس الأمن بإيقاف الطيران السوداني وإن كان قد تأجل تنفيذه حتى نهاية العام، أما مشكلة أرخبيل حنيش فبالرغم من الاتفاق على حلها بواسطة التحكيم الدولي، فإن العام قد انصرم دون الوصول إلى تنفيذ التحكيم، والأكثر من ذلك فإن اريتريا قد احتلت جزيرة حنيش الصغرى، ولكنها قد اضطرت إلى الانسحاب منها بطلب من فرنسا، وقد عكس ذلك ضعف، بل وشلل، الموقف العربي.

يشكل تطور العلاقات العسكرية الأردنية ـ الإسرائيلية تحولاً خطيراً في التوازنات الإقليمية حيث يشكل اختراقاً للأجهزة العسكرية العربية، في حين أن التعاون بين قوى الجوار، وبين بعضها وإسرائيل مصادر جديدة محتملة لتهديد الأمن القومي العربي.

(١) توازنات القوى الإقليمية

(مع إسرائيل وتركيا وإيران واريتريا)

استمر توازن القوى الإقليمية مائلاً لصالح القوى الإقليمية بغض النظر عما يمكن

(*) لواء أركان حرب متقاعد، مصر، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

تشير إليه البيانات الرقمية عن القوى العسكرية العربية أولاً نتيجة لاستمرار الحصار
ى العراق طوال السنة رغم صدور قرار «النفط مقابل الغذاء» وقبول العراق به مؤخراً
لذي بدأ تنفيذه مع نهاية السنة، ولاستمرار تعهد الولايات المتحدة بالمحافظة على تفوق
رائيل على كل الدول المجاورة، ولضيق فرص الحصول على أسلحة ومعدات من خارج
لايات المتحدة والغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولإطلاق حرية تركيا في تعقب
ناصر الكردية في شمال العراق بالإضافة إلى ما حصلت عليه تركيا من معدات.

لكن الأهم من كل ذلك أن الدول العربية ظلت تتجاهل معاهدة الدفاع المشترك،
تعمل على تحقيق حد أدنى من التعاون العسكري، ورغم انعقاد مؤتمر القمة العربي في
اهرة في حزيران/ يونيو من العام إلا أنه يكاد لا يذكر شيئاً عن الدفاع المشترك.

كذلك فقد شهد العام تعاوناً إسرائيلياً مع دول الجوار، وخاصة الاتفاقات العسكرية
ركية ـ الإسرائيلية، والتعاون العسكري الإسرائيلي التركي رغم وصول حزب الرفاه
ركي إلى الحكم وتصور إمكان تقلص التعاون العسكري بين البلدين، إلا أنه يبدو أن
ازين القوى الداخلية في تركيا تفرض على رئيس الوزراء التركي أن يتعاون عسكرياً مع
رائيل ولو في حدود ضيقة، كما أن ذلك يعني أن تنتشر عناصر عسكرية إسرائيلية في
كيا الأمر الذي يمكن أن يضر كثيراً بسوريا والعراق بصفة خاصة، وبالأمن القومي
ربي عموماً، وقد نجح المسؤولون الأتراك في طمأنة القادة العرب من هذه الإجراءات،
د عبر بعض القادة العرب عن اطمئنانهم صراحة.

استطاعت إسرائيل خلال العام تطوير قدراتها العسكرية من خلال الاستمرار في
راء تجارب على نظام الصواريخ المضاد للصواريخ البالستية «حيتس»، كما بدأت برنامجا
لوير نظام لمقاومة الصواريخ التكتيكية من أمثال صواريخ الكاتيوشا الذي تطلقه المقاومة
بنانية يدعى نظام «نوتيلوس»، واستطاعت أن تتفق مع الولايات المتحدة على أن تزودها
لايات المتحدة بمعلومات أجهزة إنذار الولايات المتحدة المستقاة من الأقمار الاصطناعية
اشرة وفي اللحظة نفسها، كما استمرت في تنفيذ الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين
لايات المتحدة في مجالات التعاون الاستراتيجي واجتماع اللجنة المشتركة بانتظام،
حصلت على معونة عسكرية أمريكية لمواجهة الأعمال الفدائية التي تقوم بها عناصر
اومة العربية في لبنان وفلسطين.

وقد ظل التفوق الإسرائيلي في مجال أسلحة التدمير الشامل والأسلحة فوق
قليدية، وخاصة الأسلحة النووية، مطلقاً في مواجهة الدول العربية، وخاصة بعد ما
هضت المحاولات العراقية للحصول على التكنولوجيا النووية، وإنتاج الأسلحة الكيميائية
بيولوجية.

في المقابل، فإن ما أعلن عنه من حصول سوريا على صواريخ بالستية من طراز
كود سي»، بل والقدرة على تصنيعها، وأن هذه الصواريخ يمكنها أن تصيب جميع

المدن الرئيسية التي تسيطر عليها إسرائيل يشكل نوعاً من التوازن في الميزان العربي الإسرائيلي، ويحقق درجة دنيا من الردع لإسرائيل.

حصلت مصر على فرقاطة وعلى دبابات قتال رئيسية من الولايات المتحدة ومركبات قتال للمشاة من هولندا، كما حصلت دول الخليج على سفن حربية مختلفة مسلحة بأسلحة متطورة، وعلى دبابات قتال رئيسية وطائرات وعربات مدرعة ومدفعية، ورغم أن دول الخليج العربية تتعاقد على أسلحة متطورة من الولايات المتحدة ودول غربية أخرى وروسيا تم استلام بعضها وجار استلام الباقي إلا أن هذه المعدات لا تضيف كثيراً إلى قدرات دول الخليج العسكرية نظراً لضعف القوة البشرية فيها، ويبدو هذا عند تقييم توازن القوى بين العرب وإسرائيل وبينهم وبين إيران.

من أخطر ما حدث خلال العام في توازن القوى هو ما حدث من تعاون عسكري أردني - إسرائيلي في مجالات التدريب المشترك، وإنشاء غرفة عمليات جوية مشتركة، والقيام بعرض جوي مشترك فوق مدن الأردن وفلسطين، حيث يمكن للقوات الإسرائيلية اختراق المجال الجوي الأردني بسهولة يمكن أن تعرض أمن الدول العربية المجاورة وليس الأردن فقط للخطر.

كذلك فإن التعاون الإسرائيلي - الاريتري يشكل خطرا أكبر، إذ إنه مع احتلال اريتريا لجزيرة حنيش الكبرى، وثبوت وجود عسكري بحري إسرائيلي متعاون مع إريتريا، يصبح الأمر شديد الخطورة في حال نشوب صراع مسلح عربي - إسرائيلي على نطاق واسع مرة أخرى. ولايتوقف خطر التعاون الإسرائيلي - الاريتري على البحر الأحمر، إذ إنه يشكل خطورة أيضا على السودان ووحدة أراضيه، حيث تؤوي اريتريا عناصر تمرد سودانية تعمل على الانفصال تحت ستار المطالبة بحق تقرير المصير، وقد حدث أن أسقطت القوات الاريترية هليكوبتر سودانية بالقرب من الحدود المشتركة، وتعلن تأييدها لحركات التمرد السودانية.

تزداد أهمية الوضع في السودان مع اتخاذ السلطات الاثيوبية موقفاً معادياً للسودان، الأمر الذي يجعل السودان محاصراً واقعياً إلا من المنفذ البحري الضيق على البحر الأحمر في المنطقة الشرقية.

استمرت إيران في تحسين قدراتها الدفاعية خلال العام، وخاصة في المجال البحري بالتعاون مع روسيا، وبتنمية صناعتها الدفاعية، وهي بذلك تحسن من قدراتها العسكرية رغم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، الأمر الذي تبدو قيمته بصورة أوضح في حال انسحاب القوات الأجنبية من الخليج، وهو أمر وارد وإن كان في المدى البعيد، وقد استكملت إيران خلال العام استلام غواصاتها الثلاث من روسيا في نهاية العام. ومع ذلك فإن القوة العسكرية الإيرانية تعتبر بشكل عام خلال السنة مساندة للقوات العسكرية العربية وخاصة وفقاً لتصريحات المسؤولين السوريين، لكن العلاقات العربية - الإيرانية

يكدرها النزاع بين إيران والإمارات حول الجزر الثلاث في الخليج، وقد أثر ذلك على العلاقات السورية ـ الإيرانية نتيجة للبيان الختامي لاجتماع وزراء دول إعلان دمشق.

تميز العام بالتقارب التركي ـ الإيراني في المجال الاقتصادي والذي اعتبر تحدياً لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يمتد إلى التعاون العسكري، وهو ما يشكل دعماً محتملاً للقوة العسكرية والأمن العربيين في حال ما أمكن الوصول إلى اتفاق مع هاتين القوتين، في حين يمكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي العربي.

(٢) حدود الانتشار العسكري الأمريكي والأجنبي في الوطن العربي

لم يطرأ جديد بالمعنى المفهوم على الانتشار الأمريكي في الوطن العربي، لكن هناك عوامل أثرت على هذا الوجود ومدى فاعليته أثناء العام.

من جهة، كانت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على شمال العراق عاملاً كاشفا للوجود العسكري الأمريكي هناك، حيث اتضح وجود نسبة كبيرة من عملاء المخابرات الأمريكية في المنطقة التي كان يسيطر عليها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب هؤلاء العملاء من العراقيين ومن العاملين في وكالات الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة أو مناطق أخرى عن طريق تركيا.

كذلك فإن الأزمة أوضحت أن الوجود العسكري الأمريكي والسياسة العسكرية الأمريكية تفقد التأييد الذي كانت تتمتع به بعد حرب الخليج سابقاً إذ لم تجد الولايات المتحدة دولة يمكن أن تنطلق منها طائراتها لضرب العراق سوى الكويت.

وقد قامت هذه القوات بضرب الأهداف العراقية في جنوب العراق لعدم إمكان استخدام القواعد العسكرية في تركيا في الشمال ضد العراق في هذه الأزمة، كما اضطرت إلى استخدام الصواريخ كروز جو ـ أرض لتحقيق أهدافها.

لكن الولايات المتحدة قد انتهزت الفرصة لتعلن عن تمديد منطقة الحظر الجوي الجنوبية إلى جنوب بغداد، وإن كانت لم تستطع أن تحصل على تأييد فرنسا في هذه الخطوة، إذ امتنعت فرنسا عن المشاركة في عملية «المراقبة الجنوبية» شمال خط العرض السابق، بينما استمرت بريطانيا في التعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال.

من جهة أخرى، فإن وصول حزب الرفاه التركي إلى تولي السلطة في تركيا يشير إلى تقلص النفوذ الأمريكي نسبيا، مما يوحي باحتمال تقلص القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا وتقييد استخدامها، كما يوحي باحتمال إنهاء عملية «توفير الراحة» التي تقوم بتنفيذ منطقة الحظر الجوي في شمال العراق في المستقبل، على أن هذا لم يتحقق خلال عام ١٩٩٧.

لا شك أن ما تعرضت له القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية سواء في الخرج بالقرب من الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أولاً، وفي قاعدة الخبر في حزيران/يونيو ١٩٩٦ بعد ذلك، واضطرار الولايات المتحدة لبحث نقل الأفراد الأمريكيين إلى أماكن أكثر أمنا يشكل قيدا على القوات الأمريكية وانتشارها في المنطقة.

لكن الوجود العسكري الأمريكي ظل يجد له مجالاً في التدريبات المشتركة بين القوات الأمريكية في الخليج وقوات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ أجريت مناورات مشتركة عدة بين القوات الأمريكية وقوات إماراتية وقطرية وعمانية وكويتية، وكذا بين القوات الأمريكية والقوات المصرية والأردنية والإسرائيلية.

وقد تمركزت ٣٠ طائرة أمريكية في الأردن في نيسان/أبريل ولمدة شهرين، كما قد اتفق في زيارة قائد القيادة المركزية الأمريكية لقطر في ٢٨ أيار/مايو على نشر ٣٤ طائرة حربية أمريكية لمدة شهرين اعتباراً من آخر حزيران/يونيو في قطر.

كذلك اتسع نطاق العلاقات الأجنبية العسكرية مع الدول العربية خلال العام، حيث عقدت اتفاقات دفاعية بين دول عربية وكل من بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى الاتفاقات التي سبق توقيعها مع الولايات المتحدة من أغلب، إن لم يكن كل، دول الخليج العربية. كذلك جددت اتفاقات بين الولايات المتحدة وعمان توفر تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية.

لوحظ خلال العام إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين قوات سعودية وقوات باكستانية، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان استعانة المملكة العربية السعودية بقوات باكستانية لأغراض الدفاع.

ظلت القوات الأمريكية والغربية يتذبذب حجمها وفقا لما تراه هذه الدول من الظروف الإقليمية، ولا يمكن حسم حجم هذا الوجود العسكري الأجنبي، لكنها قد تزايدت في الفترة التي أعقبت استيلاء الحزب الديمقراطي الكردستاني على منطقة شمال العراق والسيطرة عليها، وقد أحضرت إلى المنطقة قاذفات استراتيجية حتى يمكنها أن تقوم بتوجيه ضربات جوية إلى أهداف عراقية من خارج أراضي الدول العربية المحيطة بالعراق.

(٣) الوضع الأمني في البحر الأحمر

استمر الوضع الأمني في البحر الأحمر في اتجاه التدهور رغم ما قامت به فرنسا لمحاولة محاصرة النزاع حول أرخبيل حنيش، حيث قامت اريتريا رغم الاتفاق على حل النزاع حول جزيرة حنيش الكبرى عن طريق التحكيم بالاستيلاء على جزيرة حنيش الصغرى، وقد عكس هذا الوضع ضعف الموقف اليمني عسكرياً على ضوء الحرب الأهلية اليمنية، وضعف الموقف العربي الذي لم يتخذ موقفاً عملياً إيجابياً من الأحداث.

كذلك فقد ثبت وجود عسكري إسرائيلي في الموانئ الاريترية على هيئة خبراء في الموانئ وزوارق هجومية سريعة وتنطلق منها دوريات بحرية إلى جزيرة حنيش الكبرى التي تتحكم في الممر الملاحي في جنوب البحر الأحمر، الأمر الذي يعني أن إسرائيل أصبحت قادرة على تهديد خطوط المواصلات البحرية العربية في البحر الأحمر عند مضيق باب المندب، فإذا أضيفت إلى ما سبق المزاعم الاريترية في أراضي جيبوتي عند مدخل مضيق باب المندب من الجنوب، والوجود العسكري الأمريكي والفرنسي في البحر الأحمر، فإن الوضع الأمني في البحر الأحمر ليس لصالح العرب.

تزداد خطورة الوضع الأمني في البحر الأحمر بازدياد حدة الخلاف بين مصر والسودان، حيث يستحيل التعاون العسكري بين البلدين في الوقت الحاضر نتيجة للأزمة الحالية، في حين يتعرض السودان لهجمات من الجنوب والشرق، الأمر الذي يهدد مصالح الدولتين وليس السودان فقط.

ب ـ التهديدات الخطيرة خلال العام

كانت أهم التهديدات التي واجهت الأمن القومي العربي خلال العام هي عملية «عناقيد الغضب» ضد لبنان، والتهديدات الإسرائيلية لسوريا، والعمليات التركية لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني داخل أراضي العراق، والقصف الأمريكي للعراق.

كانت عملية «عناقيد الغضب» محاولة من إسرائيل للتغلب على المقاومة اللبنانية في الجنوب وعلى أثر إصابة مدنيين لبنانيين، حيث استخدمت المقاومة صواريخ كاتيوشا للرد، وقد أدت العملية الإسرائيلية إلى تهجير الكثيرين من السكان في جنوب لبنان، كما أدت إلى خسائر مادية وبشرية ملموسة.

إلا أن العملية أدت أيضا، وفي الوقت نفسه، إلى التأثير على أمن المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين نتيجة لاستمرار انطلاق صواريخ الكاتيوشا من المقاومة اللبنانية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اضطرار إسرائيل إلى الموافقة على شروط اتفق عليها مع حزب الله.

ورغم ذلك فقد استمرت الاشتباكات بين عناصر المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله والقوات الإسرائيلية والميليشيا العميلة المعروفة بجيش لبنان الجنوبي، وقامت القوات الإسرائيلية أكثر من مرة بقصف مواقع تعتبر أنها مراكز لحزب الله، وقد طلب من لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاق التحقيق في هذه الأحداث.

تصاعدت التهديدات الإسرائيلية لسوريا في نهاية العام وبعد وصول تجمع الليكود إلى الحكم في إسرائيل، وقد تعللت السلطات الإسرائيلية بعدة ذرائع منها الحشود السورية على الحدود الجنوبية، وحصول سوريا على صواريخ بالستية وأسلحة كيميائية، بالإضافة إلى علاقتها مع إيران التي تتهمها إسرائيل والولايات المتحدة بامتلاك أسلحة نووية أو أنها في الطريق إلى ذلك.

استمرت العمليات التركية في انتهاك الحدود والأراضي العراقية لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني رغم الاحتجاجات العراقية، ويبدو أن أي تغيير في السلطات التركية لن يغير من موقفها من عناصر حزب العمال الكردستاني واستعدادها للتدخل داخل الأراضي العراقية.

مثلت الضربات الصاروخية الأمريكية لجنوب العراق ومد منطقة الحظر الجوي الجنوبية إلى خط العرض ٣٤° شمالاً ذروة التوتر العسكري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن الضربات الأمريكية لم تلق تأييداً دولياً حتى من حلفاء الولايات المتحدة باستثناءات قليلة، وقد أكدت هذه الضربات عزم الولايات المتحدة على مقاومة بسط سلطة الدولة في العراق على المنطقة الكردية، وبالتالي انتهاك وحدة الأراضي العراقية.

ج ـ نشاط لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية

استمرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية في أداء دورها في تعطيل رفع العقوبات الدولية عن العراق بتقديم معلومات توحي بأن العراق ما زال يحتفظ ببعض أسلحة الدمار الشامل أو أنها ما زالت ليست متأكدة من تدميرها، في حين أن اللجنة أصبحت تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لاستمرار عملها، وقد لجأت إلى دول عربية لتغطية تكاليف استمرارها، وقد حصل رئيس اللجنة على وعد واضح من الكويت، بينما كانت الإجابة في الإمارات وأماكن أخرى غامضة.

تعمدت اللجنة أن تقوم بتفتيش بعض المناطق الحساسة لدى العراق في رئاسة الجمهورية والحرس الجمهوري وهو ما أثار مشاكل نتيجة لاعتراض العراقيين عليها، وقد تم اللجوء إلى حل الخلافات حول هذه القضايا عن طريق اللقاءات الثنائية بين رئيس اللجنة ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز.

أثارت اللجنة في نهاية العام أزمة حول رغبتها في نقل بعض بقايا الصواريخ العراقية خارج العراق حتى يمكنها فحصها والتأكد من خلال الفحص من أن العراق قد دمر جميع الصواريخ البالستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كم، وقد عارض العراق هذه العملية باعتبار أنها انتهاك لسيادته، ولم يمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة قبل انتهاء السنة.

٢ ـ الأبعاد الاقتصادية:
قضايا المياه والغذاء والنفط
من منظور الأمن القومي

هيثم الكيلاني (*)

كان العام ١٩٩٦ عاماً عادياً مستقراً، بصورة عامة، بالنسبة إلى الاقتصاد العربي وتطوره. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الاقتصادات العربية سجلت في العام ١٩٩٦ نمواً متواضعاً. ويعود ذلك إلى عوامل تتعلق بالسياسات التي تنتهجها معظم الدول العربية لاصلاح وتحرير اقتصاداتها، وبخاصة سياسات الاستقرار والاصلاحات الهيكلية وتنويع القاعدة الانتاجية وتحفيز القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في الحياة الاقتصادية.

أ ـ المياه

ـ تجري في الأرض العربية أنهار دائمة الجريان يبلغ عددها ٦٥ نهراً، أغزرها صبيباً نهر النيل (٨٥ مليار متر مكعب / سنة) وأضعفها نهر مليان بتونس (٥٠ مليون م^3/ سنة). ومصدر ٦٧٪ من الموارد المائية التي تجري في الأرض العربية هو من خارج حدود تلك الأرض. ولا تسدّ هذه الشبكة من الأنهار سوى جزء من حاجة الوطن العربي إلى المياه. وهي حاجة تتزايد باطراد متسارع. وتشير الدراسات إلى أن الموارد المائية المتاحة في العام ١٩٩٣ قدرت بحوالى ٣٣٨ مليار م^3، وأن العجز المائي العربي في العام ٢٠٠٠ سيبلغ ٣٠ مليار م^3، وفي العام ٢٠١٠ سيبلغ ٦٦، وفي العام ٢٠٢٠ سيبلغ ١٥٥، وفي العام ٢٠٣٠ سيبلغ ٢٨٢ مليار م.^{3}

ـ لا يزيد نصيب الفرد العربي من المياه على ١٧٤٤ م^3 سنوياً، في حين يبلغ المعدل العالمي ١٢٩٠٠ م.^{3} وتبرز هذه الاحصاءات فقر الوطن العربي بالماء. وهو فقر سيبلغ في وقت قريب حد الخطر، وبخاصة أن عدد سكان هذا الوطن سيبلغ الأرقام التالية: في

(*) رئيس تحرير مجلة شؤون عربية، القاهرة.

العام ٢٠٠٠ حوالى ٢٩٥ مليون نسمة، في العام ٢٠١٠ حوالى ٤٠١ مليون، في العام ٢٠٢٠ حوالى ٥٤٦ مليوناً، في العام ٢٠٣٠ حوالى ٧٤٣ مليوناً.

ـ تشير تقديرات البنك الدولي للعام ١٩٩٥ إلى أن سبع دول في منطقة الشرق الأوسط تستخدم كامل مواردها المائية غير المتجددة كل عام. وتستخدم دولتان ٩٠٪ من مواردهما المائية غير المتجددة.. وتبلغ حصة الفرد السنوية من المياه في ثماني دول أقل من ٥٠٠ م٣، وهي حصة تعتبر عقبة في سبيل النمو الاقتصادي، أو حائلاً دون هذا النمو. وتؤكد تقديرات البنك الدولي أنه خلال السنوات الثلاثين المقبلة ستكون معظم دول المنطقة قد وصلت إلى هذا المستوى من قلة المياه.

ـ دأبت مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الدولية منذ مطلع الثمانينيات على التحذير من تفاقم أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط ومن التلكؤ في وضعها داخل اطار الاهتمام الدولي والاقليمي والقطري لإيجاد الحلول المناسبة لها والحؤول دون حدوث توترات وتهديدات وصدامات مسلحة قد تقوض استقرار المنطقة وأمنها، وتهدد السلام العالمي، لكون المنطقة تختزن ثلثي مصادر الطاقة العالمية، وتعاني من التزايد المطرد في النمو السكاني، مقابل الانخفاض المتواصل في منسوب المياه في الأحواض الجارية والجوفية، واحتمال حصول تغييرات مناخية وبيئية غير مناسبة.

وتشير الدراسات والتقارير الدولية إلى أن الدول المعرضة لأزمات المياه في المنطقة أكثر من غيرها هي الأردن وفلسطين وسوريا والعراق ومصر وإسرائيل. وقد وضعت تلك الدراسات سيناريوهات قسمت دول المنطقة إلى ثلاث دوائر: دائرة الخطر وتضم الأردن وفلسطين وإسرائيل. والدائرة المحفوفة بالخطر، وتضم سوريا والعراق، والدائرة القابلة للتحول إلى الخطر، وتضم مصر والسودان.

ـ يلاحظ أن التعاون الأوروبي ـ المتوسطي دخل أول مرة العام ١٩٩٦ إلى قضية المياه في المنطقة. فقد دعت فرنسا إلى عقد مؤتمر في مرسيليا تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦) حضرته ٢٧ دولة أوروبية ومتوسطية، منها ٨ دول عربية (مصر، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان، الجزائر، المغرب، تونس) وإسرائيل. ولم يبحث المؤتمر الجانب السياسي لقضية المياه في دول جنوبي المتوسط، وإنما دعا إلى ضرورة تحويل هذه القضية إلى «عنصر تعاون» بين هذه الدول. وقرر تبادل المعلومات بين المشاركين بهدف «تطوير وتنسيق الأساليب المعتمدة لديهم في مجال المياه». ولم يبحث المؤتمر الخلافات والنزاعات بشأن المياه، وبخاصة في منطقة المشرق العربي.

(١) نهر النيل

ـ نهر النيل شريان الحياة في مصر، حتى ان الحياة لا تستقيم فيها إذا ما اضطرب جريانه بأي شكل من أشكال الاضطراب. لهذا كان من الطبيعي أن يمتد حزام الأمن المائي الاستراتيجي لمصر إلى المنابع الرئيسية في حوض النيل. وتنطبق هذه الحقيقة نفسها على السودان أيضاً.

ـ حاولت اثيوبيا في بداية السبعينيات تشييد منشآت على النيل الأزرق. وهو ما دفع مصر إلى التهديد باستعمال القوة ضد المشروع. والثابت أن الادارة الأمريكية وضعت في بداية الستينيات دراسات اقترحت فيها على اثيوبيا اقامة ٢٦ سداً وخزاناً من شأنها أن تنقص صبيب النيل ما مقداره ٥,٤ مليار م.[٣] ورغم أن هذه المشروعات لم تر النور، اعتبر التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٨) هذه المشروعات تذكيراً أميركياً لمصر بنقاط ضعفها الجغراسياسي (الجيوبولوتيكي).

ـ أعلنت اثيوبيا عن برنامج لانشاء خزانين على النيل الأزرق ونهر عطبرة لأغراض الري وتوليد الكهرباء. وقد اعتبر هذا الاعلان وكأنه بدء مواجهة بين السياسة المائية الاثيوبية والسياسة المائية المصرية. وهو، في جميع الأحوال، ليس تهديداً أو مخطراً، وانما هو حافز على التفاوض بين الطرفين، والتعرف على مواقف الأطراف الأخرى في حوض النيل.

وكان سبق لمصر واثيوبيا أن وقعتا في العام ١٩٩٣ على اطار للتعاون بشأن استخدام مياه النيل، على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي، مع الامتناع عن أي نشاط يضر بمصالح الطرف الآخر. وثمة اتفاقية بين مصر والسودان وقعت العام ١٩٥٩، وأخرى بين مصر وأوغندا العام ١٩٥٣، وهما تتعلقان بنهر النيل واستخدام مياهه.

وما يجدر ذكره هو أن القسم الأكبر من الاتفاقيات المنظمة لتدفق وسريان مياه النيل وقعت بين الدول الاستعمارية التي حكمت المنطقة من العام ١٨٩١ حتى الحرب العالمية الثانية، وان دولاً عديدة في أعالي النيل أعلنت عدم التزامها بهذه الاتفاقيات، وطلبت اعادة التفاوض بشأنها.

ـ نضيف إلى هذه المشروعات الاثيوبية محاولات إسرائيل الدائبة لاختراق الأمن المائي لمصر والسودان من خلال بعض دول الحوض في قسمه الأعلى (يضم الحوض عشر دول هي: مصر، السودان، اوغندا، كينيا، زائير، اثيوبيا، رواندا، بوروندي، تنزانيا، اريتريا)، سعياً إلى الحصول على موافقة مصر على تزويد اسرائيل قناة من مياه النيل، وهو مطمع اسرائيلي قديم تركز اسرائيل على تحقيقه.

ـ تخشى مصر أن تنال المشروعات الاثيوبية من حصتها من النيل. وتشير المعلومات إلى أن اثيوبيا تخطط لمختلف الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة. وتتطلع اثيوبيا، في ذلك ـ وحالها كحال اريتريا ـ إلى العلاقة مع اسرائيل في اطار بناء المحاور وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والاستعانة بخبرات اسرائيل الفنية والتكنولوجية.

ـ يبلغ الصبيب السنوي لنهر النيل ٩٢ مليار م^{٣}، وحصة مصر من مياهه ٥٥,٥ مليار م^{٣} في السنة. وسترتفع حاجتها من المياه في العام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ مليار م^{٣}.

ويخطط السودان لزيادة مساحته الزراعية المروية من ٤,٥ مليون فدان في الوقت الحاضر إلى ٩,٥ مليون فدان. وهي مساحة تحتاج إلى ٤١,٨ مليار م^{٣} في السنة، في حين

أن حصة السودان من مياه النيل تبلغ في الوقت الحاضر ١٨,٥ مليار م^{3}.

(٢) نهرا الفرات ودجلة

ـ ثمة مشكلة مائية بين تركيا وكل من سوريا والعراق، بشأن نهري الفرات ودجلة. وهذه المشكلة مرشحة للتعقد، بسبب اصرار تركيا على اعتبار نهر الفرات مجرى مائياً تركياً عابراً للحدود، وليس نهراً دولياً يمر في ثلاث دول، متجاهلة بذلك حقوق كل من سوريا والعراق. ولهذا خططت لمشروع ضخم «مشروع غاب» يتضمن بناء ٢١ سداً، منها ١٧ سداً على نهر الفرات، و٤ على نهر دجلة. ومن المنتظر أن تؤدي سدود دجلة هذه إلى حجز حوالى ٥٠٪ من مياهه عن العراق.

تقدر السعة التخزينية لسدود الفرات بـ ١٨٦ مليار م^{3}. ويعتبر سد أتاتورك (١٩٨٩) أكبرها. ويروي مشروع غاب ١,٧ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، ويشغل ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، ويوفر ٣ ملايين فرصة عمل، وتبلغ تكاليفه ٣٢ مليار دولار حين انتهائه في العام ٢٠٠٥.

ـ ونظراً إلى تجاهل تركيا حقوق سوريا والعراق بمياه الفرات، وإلى الأضرار التي أنزلها مشروع غاب بكل من سوريا والعراق، وتجاهل تركيا القواعد والمبادئ القانونية الناظمة للأنهار الدولية، وقعت سوريا وتركيا العام ١٩٨٧ «بروتوكولاً مؤقتاً» يقضي بخفض منسوب المياه المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق إلى حدود ٥٠٠ م^{3} في الثانية لغاية الانتهاء من ملء سد أتاتورك، على أن يعاد النظر في الحصص من المياه على أساس المثالثة بعد ملء الخزان. لكن تركيا لا تزال ترفض مبدأ المشاركة في الحصص وترفض اعتبار سوريا والعراق صاحبي حق في مياه الفرات، وتصر على أن «مياه الفرات تعود للشعب التركي» وأن المقاسمة في المياه يجب أن تواكبها مقاسمة في النفط والغاز اللذين تنتجهما سوريا والعراق.

ـ وبالرغم من وجود لجنة ثلاثية فنية تشكلت منذ العام ١٩٨٣ بغرض «اقتسام عادل» لمياه دجلة والفرات، لم يتحقق الغرض المطلوب، اذ لم تستجب تركيا للطلب السوري ـ العراقي بزيادة معدل الصبيب الحالي (٥٠٠ م^{3}/ ثانية) لنهر الفرات بالرغم من امتلاء سد أتاتورك، ولم تأخذ بوجهة نظرهما القائلة ان مشروع «غاب» عرّض مشروعات الري وتوليد الطاقة في سوريا والعراق للضرر والخطر. وتسعى سوريا والعراق الى حل مسألة اقتسام المياه من خلال الاتفاق على اسس ومعايير تستطيع اللجنة الثلاثية على اساسها تحقيق هدفها وهو التوصل الى قسمة عادلة لمياه النهرين، تصاغ في اتفاقية ثلاثية، وتكون بديلاً للبروتوكول السوري ـ التركي (١٩٨٧) وللاتفاقية السوريا ـ العراقية (١٩٩٠). وهذا ما عبر عنه مجلس جامعة الدول العربية بقراره (٢١/٣/١٩٩٦) حين دعا الدول الثلاث الى التفاوض فيما بينها بغية التوصل الى اتفاق نهائي لقسمة عادلة تضمن حقوق سائر الاطراف وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي المنظمة للمياه الدولية، وتساعد على توطيد علاقات حسن الجوار مع تركيا.

ـ ويمكن القول ان ما تقوم به تركيا عند حدودها مع سوريا والعراق يتعدى الابعاد التنموية المعلنة الى ابعاد جغراسياسية مبطنة. فهي، اذ تستخدم سلاح المياه، تهدد الأمن القومي العربي من خلال ضربها قوام الخطط التنموية في كل من سوريا والعراق. وسيكون من غير المنطقي نفي تأثير العلاقة التركية ـ الاسرائيلية في المسلك التركي حيال أزمة الفرات، واستخدام تلك العلاقة والأزمة للضغط على سوريا في المرحلة الراهنة من المفاوضات الخاصة بالمسار السوري ـ الاسرائيلي. ومن بين الأدلة على ذلك التأثير تصريح السفير الاسرائيلي في واشنطن (١٩/١/١٩٩٦) بأن هناك بعداً تركياً للسلام مع سوريا، وان تركيا ذات اهمية بالنسبة الى موارد المياه في المنطقة.

ـ اضافة إلى ذلك، يمكن القول ان تركيا خلطت القضية الكردية بقضية المياه في العلاقات بين تركيا وسوريا، بحيث لم تعد تتحدث عن احديهما دون الأخرى. وفيما كانت تركيا تواصل استخدام مياه الفرات كورقة ضغط سياسية على سوريا والعراق، تصاعدت اتهامات تركيا لسوريا بشأن ما سمعه «الارهاب الكردي» وبخاصة قبيل الاعلان عن الاتفاق العسكري التركي ـ الاسرائيلي في آذار/مارس ١٩٩٦. وجاء هذا التصعيد مع بدء إنشاء تركيا سدين جديدين على الفرات «بيرجيك ـ قرقاميش»، ورفضها مذكرتي احتجاج تقدمت بهما دمشق وبغداد كل على حدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على التوالي، احتجاجاً على انخفاض وتلويث مياه الفرات، واتجاه مصادر وصحف تركية عديدة آنذاك إلى القول بأن «مشكلة الفرات في طريقها إلى أن تصبح موضوعاً لنزاع مسلح بين تركيا وجارتيها».

ـ ويبدو، حتى الآن، ان تركيا غير راغبة في الوقت الحالي في أي «حل نهائي» لاقتسام مياه النهرين مع سوريا والعراق، انتظاراً منها لاكتمال جميع أجزاء مشروع «غاب»، حتى اذا انجزت المشروع، أصبحت أكثر قدرة على التفاوض والمساومة استناداً إلى الأمر الواقع المحقق على الأرض.

ـ يضاف إلى ذلك أن تركيا تنقل موضوع نهر الفرات من اطاراته الفنية والقانونية والسياسية إلى اطار آخر يرسمه تقرير أعدته رئاسة أركان الجيش التركي حول العلاقات مع سوريا واحتمالات الحرب، جاء فيه أن موازين القوى العسكرية بين البلدين متكافئة نسبياً، مع رجحان واضح في النواحي التكنولوجية والجغرافية والطوبوغرافية لصالح تركيا. ويتطرق التقرير إلى مسألة بالغة الخطورة، وهي أن سلسلة السدود التي بنتها تركيا على نهر الفرات، في اطار مشروع «غاب»، ستكون عاملاً حاسماً لمنع أي تقدم بري للقوات السورية، إذ ان أقنية الري المتصلة بالسدود المذكورة والممتدة آلاف الكيلومترات في طول السهول وعرضها، ومئات البحيرات الصغيرة، ستكون عاملاً حاسماً في تغيير «البنية الجغرافية» للمنطقة، يعيق تحرك الدبابات والمدرعات السورية. وإذ ينسحب هذا العائق على الدبابات التركية نفسها، فإن العامل الحاسم في تقرير نتيجة الحرب سيكون لسلاح الجو والصواريخ الذي تتمتع فيه تركيا، في ظل موازين القوى الحالية، بتفوق على سوريا.

- على رغم كل المحادثات التي جرت ويمكن أن تجري بين سوريا والعراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى، فإن التوتر بين سوريا وتركيا يشهد مزيداً من التفاقم. والمناخ الذي يحيط بالتدهور الحالي للعلاقات الثنائية، والتهديدات التركية المتصاعدة، تسهم في دفع الأمور إلى مزيد من التعقيد. وما من شك في أن جانباً من عوامل التوتر الحالية على صلة وثيقة بالمسار السوري - الاسرائيلي، وبحركة التمرد الكردية، وبرفض سوريا التنازل عن لواء الاسكندرونة، وبمطالب تركيا الاقليمية في الموصل وكركوك وشمالي العراق.

- من المستبعد في الظروف الراهنة، أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا من جهة، وسوريا أو العراق، أو كليهما معاً من جهة ثانية، إلى صراع مسلح، ذلك أن النزاع على مياه الفرات ودجلة لم يرق بعد إلى عتبة الصراع المسلح، ولم تتوفر له العوامل اللازمة والكافية لذلك. يضاف إلى هذا ان تركيا منهمكة في شؤونها الداخلية المستعصية في بعض جوانبها، وأن العراق يعاني الحصار وتدمير بنيته العسكرية والاقتصادية، وأن سوريا مشدودة بقدراتها السياسية والدفاعية إلى تحرير الجولان المحتل.

- ثمة أوراق عدة ومتنوعة بيد العرب، تشكل عوامل ضغط على تركيا، كمثل الصادرات التركية التي يذهب منها نحو ٢٠٪ إلى البلدان العربية، وهو ما يعادل ٤ مليارات دولار، وخط النفط العراقي الذي يعود على أنقرة سنوياً بمثل هذا المبلغ.

(٣) مياه الأراضي المحتلة (١٩٦٧)

- ان استعراض خرائط التوضع البشري الصهيوني والاحتلالات الاسرائيلية للأراضي العربية تثبت ارتباط تلك الخرائط بمنابع المياه ومجاريها. ويقدر أحد الباحثين الأمريكيين أن انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة (١٩٦٧) يعني التنازل عن ١٦٣٠ مليون م^{٣} سنوياً، أي أكثر من ضعفي ما لدى اسرائيل من مصادر مائية في أرض ١٩٤٨. وعلى هذا يمكن تفسير جميع الاحتلالات الاسرائيلية تفسيراً مائياً.

- تعاني اسرائيل منذ ١٩٤٨ أزمة مياه ملحة ضاغطة، ولا حل لهذه الأزمة إلا على حساب المياه العربية (١٩٦٧). ومن المنتظر أن تستخدم اسرائيل مسارات التفاوض الثنائية ومتعددة الأطراف من أجل تحقيق مطامعها في المياه العربية.

وكان معهد جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب أعدّ في العام ١٩٩٢ دراسة عن المياه، لم تنشر وإنما أذيع منها أنها تضمنت خرائط لحدود نصحت الدراسة بعدم الانسحاب إلى ما وراءها حتى لا تتعرض مصادر المياه في اسرائيل للنقصان، وبخاصة في الضفة الغربية والجولان.

- تستغل اسرائيل من مياه الضفة الغربية ٨٥٠ مليون م^{٣} سنوياً، ومن قطاع غزة ٨٠ مليون م^{٣}، وهو ما يعادل ٩٥٪ من موارد المياه فيهما، في حين تترك للفلسطينيين في الضفة والقطاع الباقي وهو ٥٪. وتأخذ من مياه الجولان السورية ٢٠٠ مليون م^{٣}، ومن

نهر الليطاني اللبناني ٥٠٠ مليون م^{3}. وبذلك يبلغ مجموع ما تنهبه اسرائيل من مياه الأراضي المحتلة ١٦٣٠ مليون م^{3}، تضمها إلى ما في اسرائيل ١٩٤٨ من مياه، ومقداره ٦٨٠ مليون م^{3}، وبذلك تبلغ حصيلة مواردها المائية الاجمالية ٢٣١٠ ملايين م^{3}. وتنهب اسرائيل هذه الكمية من المياه (١٦٣٠ مليون م^{3}) من الأراضي المحتلة: الخزان الجوفي والآبار في الضفة والقطاع، نهر الأردن، نهر اليرموك، الجولان.

ـ في الضفة الغربية، ثمة شريط من الأرض على الحدود بين الضفة واسرائيل، تنوي اسرائيل الاحتفاظ به ضماً إلى أراضيها، بدعوى أنها منطقة هيدرولوجية مهمة، تحتوي على مئات الملايين المكعبة من المياه الجوفية. يضاف إلى ذلك أن هناك دعوة واضحة للسيطرة على منطقة وادي الأردن في الضفة الغربية «إلى الأبد»، وهو ما يعطي اسرائيل وضع «الطرف المشاطئ» في حوض نهر الأردن، وما يترتب على ذلك من حقوق مائية وادارية فيه.

ـ خططت إسرائيل أيضاً للاحتفاظ بالربع الشمالي الغربي من البحر الميت، وهو جزء من الضفة الغربية. وإذا ما ضمته إسرائيل إليها فسيحرم الفلسطينيون من استغلال الثروات الطبيعية فيه.

ـ عندما نجمع مساحات مناطق المصادر المائية فسنجد أنها تشكل جزءاً مهماً من مساحة الضفة الغربية والجولان. ومن الملاحظ أن جميع مناطق المصادر المائية في الضفة لم تقع حتى الآن تحت ولاية السلطة الفلسطينية، وإنما لا تزال تحت الاحتلال.

ـ ثمة عوامل تشجع اسرائيل على استخدام القوة المسلحة للوصول إلى أغراضها في تحقيق أمنها المائي، إذا ما توفرت لها التغطية الضمنية من الولايات المتحدة. من هذه العوامل امتلاك اسرائيل القوة المسلحة المتفوقة، والقوة النووية التي لا يمتلكها العرب، وتفكك الموقف العربي السياسي وانحلال البنية العسكرية، وعدم اعتبار المياه جزءاً حيوياً من الأمن القومي العربي حتى اليوم.

ب ـ الغذاء

ـ أصبح موضوع الأمن الغذائي قضية محورية من قضايا الأمن القومي العربي، وبخاصة بعد أن تحول الوطن العربي من منطقة وفرة غذائية امتدت من قديم الزمان حتى مطلع السبعينيات، إلى منطقة عجز غذائي، وظهر ما يسمى ظاهرة الانكشاف الغذائي العربي. وبذلك أصبحت مشكلة توفير الغذاء العربي قضية رئيسية وهدفاً أساسياً مرتبطاً بالأمن القومي العربي.

ـ وليست مشكلة الأمن الغذائي محصورة في المنطقة العربية. فقد قدرت «منظمة الزراعة والأغذية (الفاو)» في التقرير الذي قدمته إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٣ ـ ١٩٩٦/١١/١٧) أن عدد الجائعين في العالم يبلغ ٨٤٠ مليون انسان، وأن عدد

الذين لا ينالون كفايتهم من الغذاء في بلدان الشرق الأدنى وشمالي أفريقيا بلغ ٣٧ مليوناً في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢. ويتوقع التقرير أن يصل العدد إلى ٥٣ مليوناً في العام ٢٠١٠.

ـ كشفت وثائق قمة روما أن ٨٢ دولة لا تزال تعتبر ضمن فئة بلدان العجز الغذائي، منها ٩ دول عربية هي: مصر والأردن وسوريا واليمن والمغرب وموريتانيا والسودان وجيبوتي والصومال. وخلت الوثائق من معلومات حول الأوضاع في العراق الذي يعاني أوضاعاً غذائية صعبة، وبخاصة أن نسبة وفيات الأطفال من سوء التغذية بلغت ٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ طفل شهرياً، بسبب الحصار المفروض على العراق.

وتصنف تقارير الفاو ٦٤ دولة، منها بعض الدول العربية، على أنها في حالة «خطرة»، من حيث أنها تعاني جزئياً من المجاعة، أو هي مهددة بها في الأمدين المتوسط أو البعيد.

ـ تشير خريطة توزيع الواردات الغذائية في الوطن العربي إلى الاعتماد على استيراد الغذاء في مجموعتين رئيسيتين من الدول، وهما: مجموعة الدول المصدرة للنفط، ومجموعة الدول كثيفة السكان. وتستوردان حوالى ٨٥٪ من اجمالي واردات الغذاء في الوطن العربي.

ـ يعزو تقرير أعدته «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ اسكوا» وقدمته إلى قمة روما زيادة الفجوة الغذائية في المنطقة العربية إلى ثلاثة عوامل: انخفاض الرقم القياسي للانتاج الغذائي، واستمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وأشار التقرير إلى أن المنطقة لا تزال مستورداً رئيسياً للمنتجات الزراعية والغذائية، بالرغم من الجهود التي بذلت فيها لتنمية القطاع الزراعي.

ـ تمثلت أهم الجهود المبذولة لتحسين أوضاع انتاج الغذاء، والتي تم تطبيق بعضها في بعض الأقطار العربية، في ثلاثة محاور رئيسية: (أ) العمل على زيادة الموارد الزراعية وترشيد استخدام المتاح منها وذلك باستصلاح واستزراع المزيد من الأراضي، أو التكثيف الزراعي، أو توفير مصادر إروائية جديدة، (ب) استخدام وتطبيق التقنيات الخدمية والأصناف والسلالات المحسنة بالنسبة إلى مختلف المحاصيل، (ج) تنفيذ مشروعات بالاشتراك مع أطراف عربية أخرى، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والهيئة العربية للاستثمار الزراعي، والشركات الخاصة.

اتجهت الواردات والصادرات الزراعية نحو التزايد، فقد بلغتا ١٩٩٦٩ مليون دولار للواردات، و٧٣٨٥ مليون دولار للصادرات. وكانت نسبة الزيادة في الصادرات ٦,٥٣٪ وفي الواردات ٠,٣٧٪ عن العام السابق. كما اتضح تزايد الصادرات الغذائية في مقابل انخفاض الواردات منها، اذ بلغت الزيادة في الصادرات الغذائية ٤٦٦٨ مليون دولار، أي بنسبة ٦,٢١٪ عن العام الماضي، في مقابل انخفاض الواردات ١٧٠٨٦ مليون دولار، أي بنسبة ٢,٩٣٪. وهو ما يعني تحسن أوضاع انتاج الغذاء العربي لسد احتياجات

المواطنين من هذه السلع.

ـ بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي في العام ١٩٩٥ نحو ٦٥,٥٠٩ مليون هكتار، بزيادة قدرها ٣,٩٠٪ عن العام السابق. وتضم هذه المساحات المحاصيل الموسمية (أي المحاصيل المطرية والمروية والمتروكة) وتشغل نحو ٩٠,٨٪ من الرقعة المزروعة. أما المساحة الباقية فتخص المحاصيل المستديمة. وقد طرأ تحسن بالنسبة إلى اجمالي الرقعة الزراعية على حساب الأراضي المتروكة (بور) مقداره ٩,٦٩٪.

وتستثمر الزراعة بعض الموارد المائية المكونة من المياه السطحية والمياه الجوفية والأمطار والموارد غير التقليدية. وتشكل الأمطار المصدر الرئيسي للزراعة، اذ يعتمد عليها ٨٠٪ من الانتاج الزراعي. ويقدر حجم الموارد المائية المتاحة من مختلف المصادر بحوالى ٢٤٥ مليار متر مكعب في السنة، يستغل منها حوالى ١٥٨ مليار متر مكعب لكافة الأغراض، أي ما يعادل ٦٤٪ من اجمالي المياه المتاحة. وتستخدم الزراعة من المياه المستغلة حوالى ٨٩٪ أي ما يقدر بنحو ١٤٠,٤٤ مليار متر مكعب. اما الاستخدامات الأخرى فقد بقي لها ١٧,٥٦ مليار متر مكعب.

ـ سجل الناتج الزراعي الاجمالي ارتفاعاً ليصل إلى ٦٨٤٨٤ مليون دولار، بزيادة قدرها ٥,١٨٪ عن العام السابق. ويتركز الناتج الزراعي المحلي في ثماني دول هي: السودان، العراق، سوريا، المغرب، موريتانيا، اليمن، مصر، تونس، حيث تسهم هذه الدول بنحو ٧٥٪ من الناتج الزراعي المحلي الاجمالي للأقطار العربية، في حين تسهم باقي الدول العربية في النسبة الباقية (٢٥٪).

يقدر الناتج الزراعي في الدول العربية بحوالى ٦٩ مليار دولار، أي بزيادة تقدر بحوالى ٦,١٪ عن العام السابق. ويمثل هذا الناتج حوالى ١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية. ويرجع هذا التحسن إلى زيادة المساحة المحصولية بنسبة ١٢٪، والظروف المناخية المناسبة التي سادت بعض الدول العربية، وإلى عوامل أخرى مثل الخدمات الارشادية وأساليب التقانة الحديثة.

وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية بحوالى ١٩٨ مليون هكتار. زرع منها حوالى ٦٤ مليون هكتار، بزيادة ١٪ عما كانت عليه في العام السابق.

ـ بلغ عدد سكان الوطن العربي ٢٤٩ مليون نسمة، منهم حوالى ١١٩ نسمة من الريفيين، أي ما يعادل ٤٧,٨٪ من جملة السكان. ويلاحظ زيادة أعداد السكان الريفيين بنحو ١,٩٣٪ عن العام السابق. ويتفاوت أعداد السكان الريفيين وتوزيعهم على مستوى الوطن العربي، فتزايد أعدادهم في الدول ذات الموارد الزراعية الكبيرة، في حين أنها تقل في الدول ذات الموارد الزراعية المنخفضة. ففي مصر ٥٦,٦٪ من السكان يعيشون ويعملون في الريف، في حين أن نسبة الريفيين في الكويت لا تتجاوز ١,٤٪ من السكان.

ـ اتجه العجز في الميزان التجاري الزراعي والغذائي للعام ١٩٩٦ الى الانخفاض قليلاً، اذ انخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي بنحو ٣٧٩,٩ مليون دولار، أي بما يوازي ٢,٩ من العام الماضي، في حين انخفض العجز في الميزان الغذائي بحوالى ٣٤٤ مليون دولار، أي بما يوازي ٢,٧٪. وحققت بعض الأقطار، وهي المغرب وموريتانيا وتونس، فائضاً في الميزان الغذائي. أما باقي الدول العربية فقد حققت عجزاً بلغ حده الأعلى في مصر بنحو ٢٥٥٩,٩٧ مليون دولار، وحده الأدنى في سوريا بنحو ٢,٣٩ مليون دولار. وقد وصلت الفجوة الغذائية في الوطن العربي في العام ١٩٩٢ إلى مبلغ ٩,٧٧٦ ملايين دولار، هابطة في العام ١٩٨٥ من مبلغ ١٢,٥٣٥ مليون دولار، وفي العام ١٩٨٨ من مبلغ ١٢,٦٤٣ مليون دولار.

ـ أوضحت المؤشرات تزايد انتاج المجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، مقارنة بالعام السابق. فارتفع انتاج الحبوب بنسبة ٢,٠٦٪، والبقوليات ١١,١٣٪، والخضر ٥,٠٢٪، والفواكه ١١,١٣٪.

ويتركز انتاج الحبوب البالغ نحو ٤٣٦٩٣ ألف طن في مصر والمغرب وسوريا والسودان والسعودية، بما يعادل ٨٦,٨٥٪ من الانتاج العربي. ولقد ارتفع انتاج الحبوب في المغرب والسودان، وانخفض في مصر وسوريا والسعودية مقارنة بالعام السابق.

تحتل الحبوب مقدمة الواردات العربية من المجموعات الغذائية الرئيسية، وتليها الألبان فاللحوم والزيوت والسكر. وقد بلغت واردات الحبوب نحو ٤٩١٧ مليون دولار، منخفضة عن العام السابق، وذلك نتيجة الجهود القطرية المبذولة لتقليل الاعتماد على الواردات من الحبوب. وتمثل واردات القمح الجزء الأكبر من واردات الحبوب، اذ بلغت نسبتها ٤٣٪ وقيمتها ٢١١٦ مليون دولار، بزيادة ١٠,٦٪ عن العام السابق. وتعد مصر والجزائر من أكثر الدول المستوردة للحبوب والدقيق.

نخص القمح، باعتباره أهم محاصيل الحبوب، بإحصاء خاص. فقد بلغ انتاجه حوالى ١٩,٨٥٣,٥٨ مليون طن. وازدادت المساحة والانتاجية الخاصتان به. وتمثل المغرب ومصر وسوريا والسعودية الدول الرئيسية المنتجة للقمح، فهي تنتج ٨٤,٦٨٪ من الانتاج العربي. وتحقق مصر والسعودية أعلى مستوى للانتاجية.

ولا تزال غالبية الدول العربية تستورد القمح من الخارج، حتى ان بعضها يستورد حوالى ٩٠٪ من حاجته، مثل الأردن ولبنان واليمن، وبنسبة أقل مصر والجزائر. وقد بلغت قيمة ما استوردته الدول العربية من القمح في العام ١٩٩٥ حوالى خمسة مليارات دولار.

ـ على الرغم مما شهده انتاج معظم تلك المجموعات الغذائية الرئيسية من تزايد، ما زالت هذه الزيادات غير كافية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي. كما أن الانتاجية الهكتارية على المستوى الاجمالي ما زالت منخفضة عن نظيراتها في كثير من المناطق

الانتاجية الأخرى في العالم، مع الاشارة إلى أن هذه الانتاجية مرتفعة في المناطق التي تستخدم نمط الزراعة المروية، وهي مناطق محدودة، إذ ان أغلب الأقطار العربية تعتمد على الزراعة المطرية إلى جانب استخدام أساليب وتقنيات تقليدية تؤدي إلى تخفيض كبير في الانتاجية.

ـ استمر الحظر الاقتصادي المفروض على العراق منذ ست سنوات، ما أدى إلى تعطيل مسيرته التنموية، ومعاناة شعبه في مختلف مجالات حياته اليومية، وبخاصة في المجالين الغذائي والدوائي. وليس قرار مجلس الأمن ٨٩٦ بشأن «النفط للغذاء» الذي بدأ تنفيذه في أواخر العام ١٩٩٦، سوى حل جد جزئي لحق العراق الطبيعي في موارده وثرواته، وحقه في التصرف بها، ذلك أن القرار المذكور لن يؤثر في تعطيل مسيرة العراق التنموية أو في تطوير اقتصاده المنهك إلا في حدود جد ضيقة.

وكان يفترض بالدول العربية أن تبدأ في اطار جامعتها بحثاً جدياً في المستوى القومي، تمهيداً لنقله إلى المستوى الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، من أجل التحقق مما تم تنفيذه من قرارات مجلس الأمن، حتى لا يبقى تفسير تلك القرارات ـ وبخاصة ما نفذ منها وما لم ينفذ ـ مرتبطاً بارادة وحيدة، هي ارادة دولة عظمى مسيطرة على المنظمة الدولية، وحتى لا يخرج تنفيذ تلك القرارات عن الحدود التي رسمها مجلس الأمن نفسه، وعن الهدف الجوهري منها.

ـ ذكر تقرير أصدره مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في فلسطين أن متوسط الدخل الحقيقي للعامل الفلسطيني انخفض بنسبة ٢٠٪ خلال النصف الأول من العام ١٩٩٦. وعزا التقرير هذه التطورات السلبية إلى سياسة الاغلاق التي تطبقها اسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وأدت إلى انخفاض حجم العمالة الفلسطينية، وانخفاض تدفق الحركة التجارية بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم بينها وبين العالم الخارجي. وفي الوقت نفسه انخفض الدخل القومي الفلسطيني في الضفة والقطاع بنسبة ٢٢,٧٪ في العام ١٩٩٦. وتراجعت قيمة الصادرات من نحو ٤٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٠ إلى قرابة نصف هذه القيمة في العام ١٩٩٦. وارتفعت نسبة البطالة من ١٨٪ في مطلع التسعينيات (وكان ذلك ابان الانتفاضة) إلى ٥٠٪ في الضفة و٦٠٪ في غزة.

ـ أشارت دراسة لهيئة الصناعات الغذائية الفلسطينية إلى أن حجم هذه الصناعات في السوق المحلية يقل عن ٢٥٪، وأن نسبة ٧٥٪ منها صناعات اسرائيلية أو مستوردة بواسطة وكلاء إسرائيليين. ويشتري الفلسطينيون من اسرائيل ما قيمته ٢,٤ مليار دولار سنوياً، في حين أنها لا تسمح لهم بحرية التصدير.

ـ يتراوح حجم ما تنفقه الأسرة الفلسطينية على غذائها بين ٣٧٪ و٣٨٪ من دخلها. وهي من أعلى النسب في العالم، نظراً إلى تدني مستوى دخل الفرد الفلسطيني من ١٢٠٠ دولار في العام ١٩٩١ إلى ٨٠٠ دولار في العام ١٩٩٦، في حين يبلغ دخل الفرد الاسرائيلي حوالى ١٩٠٥٠ دولاراً في العام ١٩٩٥. وتشير الاحصاءات إلى أن الفقر بات

راعياً لنحو ٦٥٪ من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ـ من أهم العوامل التي أثرت في ضمور الاقتصاد الفلسطيني، ظاهرة اغلاق الضفة والقطاع، وكأنهما سجن كبير محاصر. وقد تكررت ظاهرة الاغلاق هذه مرات كثيرة ولمدد زمنية طويلة. لقد كان الاغلاق في آذار/مارس ١٩٩٦ من نوع جديد لم يسبق له مثيل، ومختلفاً عن جميع الممارسات التي طبقتها اسرائيل خلال ٢٩ عاماً من الاحتلال. فبدلاً من الاكتفاء باغلاق معابر الضفة والقطاع إلى اسرائيل، قامت سلطات الاحتلال بفرض أطواق على ٤٨٦ تجمعاً سكنياً في الضفة، الأمر الذي قطع الصلات بين هذه التجمعات وعزلها عن العالم الخارجي. لقد كانت الضفة والقطاع سجنين كبيرين، فأصبحا مئات من السجون المنفصلة. لقد أدى الاغلاق إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى ٧٨٪، وألحق أذى بالغاً بالزراعة، وأوقف استيراد المواد التموينية أو تصديرها. وتستخدم اسرائيل حصار الضفة والقطاع وسيلة لتجويع الشعب الفلسطيني وإفقاره وتدمير اقتصاده. وقد كان يفترض أن تتوصل الدول العربية، بمساعدة المجتمع الدولي وبخاصة الدول المتقدمة اقتصادياً، إلى ايجاد الحل المناسب لهذا الارتباط الحياتي اليومي بين الاقتصاد الفلسطيني وممارسات الاحتلال الاسرائيلي، وهو الحل الذي يحفظ للشعب الفلسطيني كرامته وينقذه من حالة التبعية هذه.

ج ـ النفط

ـ لا يزال النفط يشكل القيمة المؤثرة الكبرى في المنطقة العربية، ولا يزال المطمع الأول للقوى الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وثمة آراء في أدبيات الاستراتيجيين الأمريكيين لا تزال ترى أن الجزيرة العربية تشكل، في مرحلة زمنية، قلب العالم، ومن يسيطر على العالم. فأمن الجزيرة، في رأي هؤلاء الاستراتيجيين، يؤثر إلى حد كبير، في الأمن الغربي بعامة، والأمن الأوروبي بخاصة. ولقد جاءت حرب ١٩٧٣، والحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). ثم حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) لتؤكد قيمة هذه الآراء. وإذا كانت هناك أسباب عدة تكمن في القاعدة التي انطلقت منها هذه الآراء، فإن النفط في الجزيرة والخليج العربي يعتبر أهمها على الاطلاق.

٢ ـ تشير التوقعات إلى أن الاستهلاك العالمي من النفط سوف يستمر في اتجاهه نحو التزايد خلال السنوات القادمة، نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي في مختلف المجموعات الدولية.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب على النفط من مستواه الحالي وهو ٦٨ مليون برميل يومياً، لكي يتراوح بحلول العام ٢٠١٠ ما بين ٩٢ و٩٥ مليون ب/ي، وأن الطلب على نفط أوبك سوف يتراوح بحلول العام المذكور بين ٤٧ و٥٠ مليون ب/ي، وأن ست دول فقط من أعضاء أوبك سيكون في مقدورها الوفاء بنصف احتياجات العالم من النفط بحلول العام ٢٠١٠. وهذه الدول هي السعودية والكويت والامارات

والعراق وإيران وفنزويلا، أي أن أربع دول منها عربية، والدولة الخامسة اسلامية خليجية من منطقة الشرق الأوسط. وتبلغ احتياطيات النفط في هذه الدول الخمس نحو ٦٣٠ مليار برميل أو ما يعادل ثلثي الاحتياطيات العالمية (ولا يدخل في ذلك نحو ٣٠ مليار برميل من احتياطيات ليبيا والجزائر).

ـ في مجال الغاز تضم المنطقة العربية نحو ٢١,٧٪ من الاحتياطيات العالمية. واذا أضيفت إليها احتياطيات ايران التي تبلغ نحو ١٥٪ فإن اجمالي تلك الاحتياطيات يصل إلى حوالى ٣٦٪، وهي نسبة يمكن أن تكون ذات وزن مؤثر إذا ما قرر منتجو الغاز تنسيق سياساتهم الانتاجية والتسويقية على النحو الذي يحقق مصالحهم المشتركة.

ـ نستخلص مما تقدم أن المنطقة العربية، وبخاصة منطقة الخليج، لا تزال ممسكة ـ نظرياً ـ بمفاتيح المستقبل بالنسبة إلى احتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي، وإن لم تكن حرة الارادة في التصرف بثروتها المهمة هذه، في الوقت الراهن ولمدى زمني منظور.

ـ كانت أسعار النفط شهدت في منتصف الثمانينيات ما سمي حرب أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من ٢٥ ـ ٢٦ دولاراً في العام ١٩٨٤ إلى ٩ دولارات في العام ١٩٨٦، بعد أن صعد في العام ١٩٧٤ إلى ٤٠ دولاراً. وهكذا انحفضت قيمة الصادرات النفطية العربية من ٢٣٣ مليار دولار في العام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٠٠ مليار دولار في العام ١٩٨٥. وقد أخذ سعر البرميل يسترد بعض ما فقده، بانتظار أن يصل إلى السعر المستهدف من قبل أوبك وهو ٢١ دولاراً للبرميل، والذي يعتبر الحد الأدنى الذي يمكن أن يلبي الحاجات التنموية للبلدان المصدرة للنفط.

ـ كان اجمالي العائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع في العام ١٩٩٦ بنسبة ١٥٪ عن العام الماضي، نتيجة التحسن الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام ١٩٩٦ وازدياد الطلب على النفط ٣٪. وقد بلغ اجمالي العائدات النفطية لدول المجلس ٩٠ مليار دولار مقابل ٧٨ مليار دولار في العام السابق.

ـ وبالرغم من ذلك، تعاني ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي عجزاً بلغ مقداره ٩,٦١ مليارات دولار في العام ١٩٩٥، اذ بلغ العجز في الميزانية السعودية ٤ مليارات دولار، وفي الامارات ٢٩٠ مليون، وفي الكويت ٣,٣ مليارات، والبحرين ٣٢٠ مليون، وعُمان ٨٠٠ مليون، وقطر ٩٠٠ مليون دولار.

ـ بلغ انتاج النفط الخام في الدول العربية في العام ١٩٩٥ نحو ١٨٢٦٠ ألف برميل يومياً، أي ٢٧,٨٪ من الانتاج العالمي. في حين بلغ الاحتياطي النفطي العربي ٦٦٠ مليار برميل، أي ٦١,٦٪ من الاحتياطي العالمي.

ـ أدت الاكتشافات النفطية الحديثة في اليمن إلى تقدير مجمل الانتاج النفطي اليمني في نهاية العام ١٩٩٨ بحوالى نصف مليون برميل يومياً.

ـ جدّ عامل جديد على الانتاج النفطي العربي في الشهر الأخير من العام ١٩٩٦، حين بدأ تنفيذ قرار مجلس الأمن (رقم ٩٨٦ وتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٩٥) الخاص بالسماح للعراق بتصدير ما قيمته مليارا دولار كل ستة أشهر. وتخصص القيمة، حسب نص القرار، لشراء «الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والامدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية». وقد تأخر تنفيذ القرار أكثر من عام ونصف العام بسبب العراقيل التي كانت الولايات المتحدة تضعها في طريق التنفيذ، بالرغم من مواقف جميع أعضاء مجلس الأمن ـ باستثناء الولايات المتحدة ـ المؤيدة لتنفيذ القرار ذي الطابع الانساني الصرف.

خامساً: النظام العربي

١ ـ التفاعلات الصراعية
حال النزاعات العربية ـ العربية

أحمد يوسف أحمد[*]

لم يشهد عام ١٩٩٦ تطورات بنيوية في خريطة النزاعات العربية ـ العربية، غير أن انعقاد القمة العربية في شهر حزيران/ يونيو من ذلك العام كان له، دون شك، أثره الواضح على عدد من النزاعات العربية، بقدر ما افترض منطق القمة التي انعقدت للنظر في التحدي الذي مثله صعود اليمين الإسرائيلي إلى السلطة في أيار/ مايو تحقق حدٍ أدنى من التضامن العربي، وعليه يمكن القول بأن قمة حزيران/ يونيو قد ساعدت على تهدئة عدد من النزاعات العربية ـ العربية، وإن كان هذا قد تم في إطار عدة قيود نبرز منها ما يلي:

١ ـ أن التطورات على الساحة الاسرائيلية والتي سبقت الإشارة إليها، فضلاً عن أنها تعتبر السبب المباشر في انعقاد القمة، قد وقعت في شهر أيار/ مايو، ولم تنعقد القمة إلا في شهر حزيران/ يونيو، ومن ثم فقد كان تأثير القمة زمنياً قاصراً على النصف الثاني من عام ١٩٩٦، ويعني هذا أن النزاعات العربية ـ العربية قد تطورت خلال النصف الأول من العام، وفقاً لآلياتها الذاتية وليس وفقاً لضوابط أو كوابح عربية عامة.

٢ ـ أن ارتباط انعقاد القمة العربية كالعادة ببروز تهديد أو تحدٍ خارجي جعل أثرها على النزاعات العربية ـ العربية أوضح ما يكون، فيما يتعلق بتلك النزاعات المرتبطة مباشرة بهذا التهديد أو التحدي الخارجي، وهو في حالتنا ـ كما كان في أغلب الحالات ـ التهديد والتحدي الإسرائيلي، ولذلك كان تأثير القمة مباشراً وواضحاً على النزاع الأردني ـ الفلسطيني، والأردني ـ السوري، والسوري ـ الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، كان تأثير

(*) أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير معهد الدراسات والبحوث العربية في القاهرة.

القمة مؤقتاً في حالة النزاع المصري ـ السوداني التي شهدت إجراءات فعلية للتهدئة لم تصمد في أعقاب القمة طويلاً. لكن تأثير القمة على النزاعات العربية ـ العربية غاب أصلاً بالنسبة إلى نزاع في الخليج حيث كانت الكيفية التي انعقدت بها القمة في حد ذاتها اعترافاً بالعجز عن حل هذا النزاع، إذ لم يُدع العراق أصلاً لحضور القمة، وبالتالي لم يكن للقمة دور في النزاع العراقي ـ الكويتي وآثاره على علاقات الكويت بعدد من الدول العربية كالأردن وفلسطين واليمن والسودان. كذلك، فإن القمة لم تمارس تأثيراً على توتر العلاقات في المغرب العربي بين الجزائر والمغرب بصفة خاصة أو على النزاع داخل مجلس التعاون الخليجي بين قطر والبحرين.

٣ ـ أن انعقاد القمة على الرغم من الإطار العام لتأثيرها على النزاعات العربية ـ العربية كان في حد ذاته مصدراً لبروز خلافات ثانوية مؤقتة، كما في حالة الخلاف العراقي مع الداعين للقمة الذين استبعدوه منها، أو حالة العلاقات المصرية ـ المغربية التي ذكرت بعض التقارير أن الدوائر المصرية الرسمية لم تكن راضية عن رد الفعل المغربي تجاه القمة التي لم يحضرها الملك الحسن الثاني، وإنما أوفد رئيس وزرائه نيابة عنه، وأشير في هذه التقارير إلى أن الدوائر الرسمية المغربية لم تكن راضية بدورها عن طريقة الإعداد للقمة أو عن محتوى الورقة التي أعدتها الخارجية المصرية بخصوص قضية الصحراء.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن عرض حال النزاعات العربية ـ العربية، في عام ١٩٩٦، في ثلاث شرائح:

ـ شريحة تتضمن البؤر النشطة لهذه النزاعات.

ـ وثانية تتضمن تلك البؤر التي تمت تهدئتها.

ـ وثالثة تتضمن بؤراً ساكنة للنزاعات.

١ ـ البؤر النشطة للنزاعات

وتتضمن هذه الشريحة كلاً من النزاع المصري ـ السوداني، والأردني ـ العراقي، والقطري ـ البحريني.

أ ـ النزاع المصري ـ السوداني

تمثل النموذج العام لهذا النزاع في ١٩٩٦ في استمراره ـ وإن لم يصل إلى مستوى شدة العام السابق ـ مع وجود خطوات من الطرفين باتجاه التهدئة، غير أن هذه الخطوات لم تفلح في كل مرة في تحقيق الهدف منها، بحيث كان الموقف يتفجر من جديد في أعقاب فشلها؛ الأمر الذي يشير من جانب الى أن النزاع يدور حول قضايا جوهرية (تتعلق بشرعية واستقرار النظامين)، وربما من جانب آخر إلى وجود قوى في النظامين ـ مع تفاوت في الدرجة ـ لها إدراكاتها التي تشجع على استمرار النزاع، وقد ركز الجانب

المصري كثيراً على وجود ازدواجية في نظام الحكم في السودان بين المؤسسة التنفيذية وقمتها المتمثلة في مؤسسة الرئاسة، وبين الجبهة القومية ذات التوجه الإسلامي المعلن، والتي أصبحت تسيطر رسمياً على المؤسسة التشريعية، فضلاً عن نفوذها في النظام إجمالاً، وعلى أن مثل هذه الازدواجية لا تمكن من المضي قدماً باتجاه تسوية النزاع.

ومن الخطوات التي تسببت للجانب السوداني في اتجاه التهدئة ما أُعلن عن مذكرات توقيف بحق المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس المصري في عام ١٩٩٥، وتوزيع صورهم لإظهار التعاون الرسمي في محاولة القبض عليهم، وما أعلن كذلك عن طرد الأفغان العرب من السودان، ومغادرة أسامة بن لادن أراضيه، وهو الذي ينسب إليه القيام بدور رئيسي في تمويل الأنشطة التخريبية ضد عددٍ من نظم الحكم في المنطقة؛ ومنها النظام المصري، وما أعلن أيضاً عن طلب السودان لوساطة أطراف عربية كسوريا وليبيا في خلافه مع مصر.

كذلك حمل الموقف المصري من فرض العقوبات على السودان في مجلس الأمن مضامين إيجابية محتملة بالنسبة إلى العلاقات بين البلدين، إذ أصرت مصر في مجلس الأمن على ألا تشمل هذه العقوبات فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الحكومة السودانية، باعتبار ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من خلل في ميزان القوى بينها وبين حركات المعارضة المسلحة، مما قد يفضي إلى تهديد السلامة الإقليمية للسودان.

وفي الإطار السابق، شهد عام ١٩٩٦ أكثر من لقاء مصري ـ سوداني رسمي على كافة المستويات، بما في ذلك مستوى القمة أثناء انعقاد قمة القاهرة، ولكن المواقف الأساسية للأطراف ظلت كما هي؛ ولذلك لم تفض هذه اللقاءات إلى أي تطور نوعي باتجاه تسوية الصراع أو حتى تهدئته، إذ كانت الأمور تعود سيرتها الأولى من تبادل للاتهامات وللحملات الإعلامية في أعقاب انهيار كل خطوة باتجاه التهدئة.

ب ـ النزاع الأردني ـ العراقي

استمرت في عام ١٩٩٦ ممارسات التدخل الأردني في الشؤون الداخلية العراقية سواء بالعمل ـ وفقاً لتصريحات رسمية أردنية ـ على لم شمل المعارضة العراقية، أو باستمرار السماح لبعض فصائل المعارضة العراقية باتخاذ مقر لها في الأردن، وقد حملت محاضرة نُسبت للملك حسين في المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن تبريراً لهذا السلوك، مؤداه أن ثمة حدوداً لعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى مشيراً إلى خطورة ما يجري في العراق.

وفي شهر آذار/مارس، تصاعد التوتر بين القطرين مع اتهامات رسمية أردنية للعراق بممارسة أعمال تخريبية داخل الأردن، وفي أعقاب هذه الاتهامات تم طرد دبلوماسي عراقي ورد العراق بالمثل، وهو الأمر الذي تكرر على نحو آخر عندما اتهمت

السلطات الأردنية حزب البعث الأردني الموالي للعراق بتحريك أحداث الشغب في الكرك في شهر آب/أغسطس.

ويلاحظ أن غياب العراق عن قمة القاهرة التي انعقدت في شهر حزيران/يونيو لم يتح الفرصة لحدوث لقاءات أردنية ـ عراقية تهدئ من حدة التوتر كتلك التي حدثت مع الطرفين السوري والفلسطيني.

ج ـ النزاع القطري ـ البحريني

تظهر متابعة تطورات هذا النزاع في عام ١٩٩٦ أنه حافظ على كونه واحداً من أكثر النزاعات العربية ـ العربية إثارة للجلبة، وإن كان لحسن الحظ أقلها تأثيراً على مجمل النظام العربي، وقد كانت مؤشرات استمرار النزاع وتطوره عديدة في عام ١٩٩٦؛ ومن أهمها غياب البحرين عن حضور القمة الخليجية في الدوحة، وإعلانها عن اكتشاف «شبكة تجسس»! قطرية على البحرين اتُهم فيها مواطنان قطريان (رجل وإمرأة) ولجوء أحد طياري البحرين إلى قطر.

ومن ناحية أخرى، باءت كل محاولات تسوية النزاع داخل مجلس التعاون الخليجي بالإخفاق، وفي مواجهة مطالبة بعض الأطراف لقطر بأن تسحب القضية المرفوعة من قبلها، بخصوص النزاع أمام محكمة العدل الدولية، فقد أصرت على ربط سحب القضية بالتقدم في الوساطة السعودية خاصة، والخليجية عامة، وهو الأمر الذي لم تظهر مؤشرات واضحة بشأنه حتى نهاية عام ١٩٩٦.

٢ ـ بؤر للنزاعات تمت تهدئتها

بالإضافة إلى استمرار التطورات الإيجابية الوئيدة في العلاقات المصرية ـ العراقية وبعض علامات الرغبة في التفاوت في العلاقات السورية ـ العراقية (والتي حدث فيها انقطاع مؤقت بمناسبة عدم دعوة العراق لحضور قمة القاهرة)، وكذلك في العلاقات السعودية ـ اليمنية، شهدت النزاعات بين سوريا والأردن، وبين الأردن وفلسطين، وبين سوريا وفلسطين تطورات مهمة باتجاه التهدئة في سياق قمة القاهرة.

أ ـ النزاع السوري ـ الأردني

كان هذا النزاع قد أخذ في التصاعد بشكل ينذر بتدهور خطير في العلاقات في النصف الأول من عام ١٩٩٦، وكان العامل المباشر الواضح وراء هذا التدهور هو مجمل التطور الذي ألم بالسياسة الخارجية الأردنية في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في ١٩٩٤، والذي كشف عن تقارب أردني سريع مع إسرائيل، وتوثيق ظاهر للعلاقة الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى حد سماح الأردن بمرابطة طائرات أمريكية على أراضيه.

وقد ووجهت هذه الموافقة الأردنية بانتقادات من قبل أوساط عربية عديدة، بصفة عامة، ومن الدوائر السورية بصفة خاصة، حيث اعتبرت هذه الدوائر أن الوجود العسكري الأمريكي في الأردن يهدف إلى الضغط على الشعب الأردني المعارض لمعاهدة السلام مع إسرائيل من جانب، وإرهاب البلدان التي تقاوم الانصياع للسياسة الإسرائيلية من جانب آخر.

وقد وصل التدهور في العلاقات السورية ـ الأردنية الى ذروته، في بداية شهر حزيران/يونيو، عندما نُسبت تصريحات إلى وزير الدفاع السوري، مؤداها أن الكيان الأردني قد خُلق في المنطقة كي يكون فاصلاً بين السعودية أرض الرسالة الإسلامية وبين سوريا أرض الفتوحات العربية، وأنه خلق أيضاً حتى يحمي إسرائيل ويكون درعاً واقياً لها، وقد ألمح الملك حسين بدوره إلى أن سوريا تقف خلف مجموعات مسلحة تسللت الى الأردن بهدف زعزعة أمنه واستقراره، وطالب في تصريحات صحفية بعدم السكوت على أية حكومة تدعم الإرهاب، وذلك في معرض إجابته عن سؤال عن معلومات بشأن اعتقال عشرات من المتسللين من سوريا، بهدف القيام بأعمال إرهابية داخل الأردن، كما ذكرت التقارير أن الأردن يتخوف من مشروعات مائية سورية جديدة على نهر اليرموك سوف تفضي إلى منع الأردن من الاستفادة من مياهه.

وقد بلغ التدهور حداً خشي معه أن يؤدي إلى تخريب القمة العربية حين عقدها، غير أن القمة شهدت خطوات للتهدئة بين القطرين حيث التقى كل من ملك الأردن والرئيس السوري بحضور الرئيس المصري في الجزء الأول من اللقاء، وقد اعتبر هذا اللقاء بداية لوقف تصعيد التوتر في العلاقات باتفاق على خطوات إجرائية محددة لمعالجة الخلاف، وإن لم يؤدِّ اللقاء في حد ذاته بطبيعة الحال إلى حل أو تسوية هذا الخلاف، ومن الواضح أن تغير إدراك كل من القطرين للموقف الإقليمي بعد صعود اليمين الإسرائيلي إلى السلطة قد لعب الدور الحاسم في اتجاه حدوث هذه التهدئة.

وقد شهد تموز/يوليو معارضة أردنية لسوريا بمعلومات لدى الأردن عن عمليات التخريب التي تعرض لها، وتعتقد سلطاته أنها تنطلق من تنظيمات موجودة في سوريا، وذكرت التقارير أن تعاوناً أمنياً ما قد بدأ بين الطرفين بعد ذلك، وقد استمر تطور العلاقات باتجاه إيجابي عبر الزيارة التي قام بها الملك حسين لسوريا في شهر آب/أغسطس، واستقر نموذج العلاقات بين القطرين على هذا النحو حتى نهاية العام.

ب ـ النزاع الأردني ـ الفلسطيني

شهد هذا النزاع تطورات مشابهة لتلك التي شهدها النزاع السوري ـ الأردني، حيث كان النصف الأول من العام قد شهد تصعيداً في التوتر في العلاقات بين الطرفين إثر تصريحات نسبت إلى الرئيس ياسر عرفات اتهم فيها الأردن بإيواء قيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بغية شن هجمات على السلطة الفلسطينية، وهو اتهام استنكرته

السلطات الأردنية التي أكدت التزامها بعدم السماح لأي نشاط ضد السلطة الفلسطينية ينطلق من أراضيها.

وقد تم اجتماع إثر هذه التطورات بين السيد محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسيد عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء الأردني نفى فيه الأول علمه بصدور مثل هذه التصريحات عن الرئيس عرفات، وفي الوقت نفسه صرح الملك حسين للصحفيين بأنه لم يسمع هذه التصريحات حتى يعلق عليها.

وعلى أية حال، فإن الأجواء التي سادت المنطقة العربية في أعقاب نتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على عملية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي قد تكفلت بالتمهيد للتقارب بين الطرفين، خاصة وأن الدعوة للقمة قد اقتضت عدداً من الخطوات التمهيدية التي تضمنت لقاء بين القيادات المصرية والأردنية والفلسطينية. وفي سياق القمة وما تلاها من تطورات تم احتواء المظاهر الرئيسية للتوتر في العلاقات، وبرز نموذج تعاوني بين الطرفين طيلة الجزء المتبقي من عام ١٩٩٦.

ج ـ النزاع السوري ـ الفلسطيني

تطور هذا النزاع بدوره، وفقاً لآليات مشابهة للنزاعين السابقين، فقد بدأ عام ١٩٩٦ كما هو معروف بمبررات للخلاف بين الطرفين، نتيجة اعتراض سوريا على ما تم في مسار التسوية الفلسطيني ـ الإسرائيلي من خطوات حتى ذلك الوقت، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى استجدت التطورات التي دعت إلى انعقاد القمة العربية، والتي شهدت اتخاذ خطوات للتهدئة بين الطرفين، بما في ذلك لقاء تم عقده بين الرئيسين السوري والفلسطيني، وإن لم تؤدّ هذه الخطوات إلى تغيير الموقف السوري من عملية التسوية على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

٣ ـ بؤر ساكنة للنزاعات

تضم هذه الشريحة عدداً من النزاعات العربية ـ العربية المهمة التي يشهد عام ١٩٩٦ حلاً أو تسوية لها من جانب، ولكنه من ناحية أخرى لم يشهد مظاهر تفجر أو توتر جديدة أو غير عادية بالمقارنة مع السنوات السابقة، ومن أهم النزاعات في هذه الشريحة النزاع العراقي ـ الكويتي، والجزائري ـ المغربي.

أ ـ النزاع العراقي ـ الكويتي

من المعلوم أنه لا يمكن الادعاء بأن هذا النزاع قد يحرّك أية خطوة في طريق الحل أو التسوية أو حتى التهدئة، بدليل أنه ألقى بظلاله على انعقاد القمة العربية في حزيران/ يونيو التي لم توجّه الدعوة أصلاً إلى العراق لحضورها، تحسباً لرفض معظم دول مجلس التعاون الخليجي حضور القمة العربية حال حضور العراق لها، ويعطي هذا مثالاً واضحاً على الأثر الضار للنزاعات العربية ـ العربية على التضامن العربي.

ومع ذلك، فإن هذا النزاع لم يشهد من ناحية أخرى أية تطورات جديدة نوعياً في عام ١٩٩٦، وينسحب التحليل نفسه بدرجة أو بأخرى على النزاعات المتضمنة لعلاقات الكويت مع ما أسمته بدول الضد؛ أي الدول التي تضعها الكويت في شريحة الدول المؤيدة للغزو العراقي لها في عام ١٩٩٠، حيث لم تشهد هذه العلاقات من ناحية أي تحسن، بما في ذلك في إطار القمة العربية، لكنها لم تشهد من ناحية أخرى مزيداً من التدهور في عام ١٩٩٦.

ب ـ النزاع الجزائري ـ المغربي

يقدم هذا النزاع حالة مشابهة للحالة السابقة، حيث بقيت الخلافات المغربية ـ الجزائرية على ما هي عليه دون حل أو تسوية، سواء فيما يتعلق بقضية الصحراء، أو تجاه المسألة الجزائرية التي يبدو أن السلطات الجزائرية تتهم المغرب ضمناً بعدم التعاون كما ينبغي في مواجهة العنف الموجود في الساحة الجزائرية، بل وربما السكوت ضمناً على تسلل عناصر محسوبة على حركات المعارضة المسلحة من الحدود المغربية إلى الجزائر، ومع ذلك فلم تستجد مؤشرات خطيرة في العلاقة بين البلدين أثناء العام، على الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقات بصفة عامة. كما لم يستجد، من ناحية أخرى، ما يفيد بحدوث تقدم من أي نوع في تسوية الخلافات بين البلدين على الرغم من تعدد الاتصالات الثنائية على مستويات عليا في بعض الأحيان بين البلدين العضوين في اتحاد المغرب العربي.

والخلافات التي يمكن أن ينتهي إليها التحليل السابق هي أن التغير الأساسي الذي شهدته خريطة النزاعات العربية ـ العربية في ١٩٩٦ كان تغيراً إيجابياً ارتبط بانعقاد القمة العربية في حزيران/يونيو، غير أنه من الواضح أن هذا التغير لم يكن شاملاً أو جذرياً، فضلاً عن التوقع الدائم بأن يكون تغيراً مؤقتاً نتيجة طبيعية كرد فعل لتدبيرات خارجية للنظام العربي. كما أن هذا التغير لم يمس العوامل المسببة لضعف تماسك النظام العربي. ويتضح هذا سواء من استمرار التوتر في العلاقات في حالات النزاع المعروفة، أو على الأقل عدم وجود نموذج تعاوني واضح للعلاقات بين القطرين العربيين الأكبر في كل إقليم من الأقاليم الفرعية للوطن العربي: الجزائر والمغرب، مصر والسودان، سوريا والعراق، السعودية واليمن، أو من استمرار معاناة التجمعين الفرعيين المتبقيين في النظام العربي من مشكلات واضحة في العلاقات بين أعضائهما تنعكس على مدى تماسك كل منهما، كما في المشكلة الصحراوية في حالة الاتحاد المغاربي، ومشكلة الحدود القطرية ـ البحرينية في حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢ ـ التفاعلات التعاونية

مجدي حماد (*)

جاء عام ١٩٩٦ والنظام العربي يتعرض لضغوط متعددة وأزمات ومشكلات حادة، قائمة وكامنة، إلى درجة تهدد «وجود» ذلك النظام من أساسه؛ لأنها تتصل بكيانه وعقيدته، فضلاً عن فعاليته وشرعيته.

فإذا تابعنا «المحصلة» التي يكشف عنها مسار التفاعلات العربية ـ العربية، عند الإحساس بوجود **«خطر حقيقي»** من مرحلة لمرحلة، كما تراكمت عام ١٩٩٥، لاتضح لنا أن نهاية ذلك العام قد شهدت تدافع مجموعة من **«متغيرات الخطر»**، فرضت على بعض الدول العربية، وخاصة الدول الفاعلة في النظام العربي ـ ولنذكر مصر وسوريا والسعودية على سبيل التحديد ـ إعادة تقدير مواقفها ومصالحها. وربما تمثلت أبرز تلك المتغيرات في ثلاثة مصادر أساسية للتهديد والمخاطر:

أولها: ظاهرة «الهرولة» تجاه «التطبيع» مع إسرائيل. . من عمان إلى موريتانيا، ومن جيبوتي إلى جزر القمر!

وثانيها: قضية الاحتكار النووي الإسرائيلي، وقد دخل طور الإعلان عنه من قبل قيادات العدو الصهيوني، مع قصور الآخرين حتى عن مقدرة الدفاع عن النفس، فضلاً عن التمسك بالحق!

وثالثها: موضوع «نظام الشرق الأوسط»، الذي بدا وكأنه عملة ذات وجهين: تهميش الدول الفاعلة في النظام العربي. . وهيمنة إسرائيل!

لقد كانت عملية إعادة التقدير تلك بمثابة عودة إلى الحقيقة؛ فقد عبرت تلك الدول بسلوكها، عند لحظة **«الخطر الحقيقي»**، عن إدراكها العميق خطورة الخلل الذي يعاني منه الوطن العربي، على مستويات الكيان والمعتقد. وأن **«الحل الحقيقي»** يكمن في **«الأمن**

(*) دبلوماسي من مصر، ورئيس فريق البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة الدول العربية.

القومي العربي». وهكذا تبقى الحقيقة **«قومية»**. . والتنبه إلى ذلك ـ مهما طال الأجل. . وتاهت الخطى ـ يؤكد أنه دائماً لا يصح إلا الصحيح. . فحقيقة **«وحدة المنطقة»** تفرض نفسها على التطورات الداخلية في الأقطار العربية، مهما تحصنت وراء متاريس التجزئة، والتفاعلات **«القومية»** تخترق جدران الحدود القطرية، تحركها قوى وعوامل موضوعية، متأصلة في التاريخ والجغرافيا، وفي الثقافة والحضارة، وفي المصالح والأمن.

فهل هي مصادفة أن يكون **العدو الصهيوني** والخطر الذي تمثله إسرائيل، هو الذي يدفع إلى ذلك النوع من **«التنبه القومي»**؛ إذ لا شك أن «دوافع التنبه» إلى طبيعة المخاطر والتحديات التي تواجه الأقطار العربية، منفردة ومجتمعة، إنما جاءت نتيجة الاختلال الفادح في موازين القوى في المنطقة؛ انعكاساً للتغييرات العالمية والإقليمية ـ من ناحية، ولعدم القدرة على التنسيق العربي بين «دول الطوق»، رغم وحدة الخطر، بعد الإعلان عن الاتفاقات السرية والعلنية معاً ـ من ناحية أخرى.

ولقد ضاعف من جسامة هذا الخطر الصهيوني، وربما كان سبباً من أسباب استفحاله، تصاعد العجز في قدرات **الدولة القطرية**، وخاصة في مجال «الأمن» ـ سواء أمن الوطن أو أمن المواطن، حيث تزايدت حدة **«الانكشاف»** الذي يلازم الدول القطرية، وأصبحت مستباحة من الخارج ومن الداخل، بفعل تراكم العديد من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهنا، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن **«الخطر الصهيوني»** هو امتداد مباشر لما يمثله **«الخطر الأمريكي»**، وخاصة بعد أن انفردت الولايات المتحدة بالقيادة والسيطرة على «النظام العالمي»، وأخذت تملي إرادتها من منطلق الاستعلاء وغطرسة القوة.

أ ـ مؤتمر القمة العربي

إن تدافع مجموعة **«متغيرات الخطر»** مع مطلع عام ١٩٩٦، حتى بلغت ذروتها بوصول «نتنياهو» إلى رئاسة الوزراء في الدولة الصهيونية، قد انطوى على قدر كبير من الاستفزاز، وربما الاستهزاء، بكل ما هو «عربي». وتكفي الإشارة إلى بيان «نتنياهو» أمام الكونغرس الأمريكي الذي وقف مبهوراً به. ولذلك، **فقد استثارت** قاعدة «القوة» في النظام العربي، ممثلة في مصر وسوريا والسعودية، مما دعاها إلى توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي شامل، بعد العديد من مؤتمرات القمة المصغرة.

إن من المهم تقدير الدور الذي تقوم به هذه الدول الثلاث في إدارة النظام العربي، رغم ما بينها من اختلافات عديدة في المصالح والتوجهات والظروف، والأكثر أهمية هو تقدير **«إدراكها» للخطر** ـ من ناحية، **ولمنهج المواجهة** ـ من ناحية أخرى، وهي على ما هي عليه من توجهات وما لها من مصالح وما يخصها من ظروف. لقد كانت في مقدمة الذين استجابوا لناقوس الخطر **«الاستجابة القومية»** نفسها التي تمليها الظروف الموضوعية التي سبقت الإشارة إليها، وخاصة منذ عقدت قمة الإسكندرية الثلاثية في نهاية عام ١٩٩٤،

وللأسباب نفسها إلى حد بعيد. ولهذا الأمر دلالته الهامة، لأنه يعني أن قيادات هذه الدول الثلاث، ومن ثم الدول التي استجابت لدعوتها، قد تأكدت من سلامة المنهج الذي يتبناه أنصار **«القومية العربية»** لمواجهة مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة، باعتبارها المدخل الصحيح لمواجهة الصهيونية والإمبريالية، التي تعمل على تعميق هذه المشكلات وزيادة حدتها، الذي يتلخص في أن مقياس القوة السياسية للأقطار العربية، الذي يحقق مصالحها ويصون أمنها - حتى بالمعنى القطري الضيق - هو الاختيار بين «العزلة الإقليمية».. أو الانتماء القومي. لقد جاء انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة، (٢١ - ٢٣/٦/١٩٩٦)، وإن كان قد استبعد العراق، لكي يؤكد ببساطة على **جدارة «الحل القومي» وشرعيته**. ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترتيب لانعقاده جاء تعبيراً عن «فعل أصيل» أو رد «فعل» لصعود «نتنياهو». وإذا كان القادة الذين وجهوا الدعوة إلى انعقاد المؤتمر قد أكدوا على الإرادة الذاتية والترتيب المسبق.. فذلك يمثل «بعد نظر» باتجاه الإدراك القومي، وإذا كان «نتنياهو» هو الذي حرك الدعوة للمؤتمر، فإن «الاستجابة السريعة» للخطر الجسيم تضاف إلى «بعد النظر».

ثم يجيء عنصر **«الإدراك»**، كما عبرت عنه القيادات الرسمية العربية، في البيان الختامي للمؤتمر، بالإضافة إلى مقرراته، حيث يتضمن فقرات لها مغزاها، ومنها على سبيل المثال:

«**استجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وإيماناً بالمصير الواحد، واستناداً إلى روابط الأخوة العربية**، وفي ضوء دقة المرحلة التي تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط، اجتمع القادة العرب لتدارس الأوضاع التي استجدت في المنطقة، **وإحياء العمل العربي المشترك**، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربي وتدعيم فعاليته، سعياً لاستنهاض الأمة ولم شملها، وبناء **التضامن العربي** باعتباره السبيل إلى تحقيق مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط».

«إن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل هدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل بجدية ودون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام، بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة، ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، وفقاً للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد؛ وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدمة إلى الأطراف. ويؤكد القادة العرب أن أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، أو المماطلة في تنفيذها، من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر، مما يضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة

الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه».

«وإيماناً من القادة بأهمية دعم **الأمن القومي العربي** الشامل في مواجهة التحديات التي تهدد سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها ومواردها الطبيعية، وانطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل بوصفه وحدة لا تتجزأ، وبين الأمن الوطني لكل دولة من الدول العربية، يؤكد القادة العرب عزمهم على بناء التضامن العربي باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك، الذي يستند إلى احترام المرتكزات الأساسية للنظام العربي. . . كما يؤكدون على أن ضمان الأمن القومي العربي بمعناه الشامل هو أفضل سبيل للحفاظ على كيان الأمة العربية وصيانة مصالحها».

«**وانطلاقاً مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل في كيانات أكبر**، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية إسهامها ومشاركتها على النطاق الدولي يتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات **العمل الاقتصادي العربي المشترك** وتنفيذ القرارات الصادرة عنها. ولذا، وجه القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن».

«وحرصاً من القادة العرب على تعزيز دور **جامعة الدول العربية**، فقد أكدوا عزمهم على تعزيز مكانتها وتفعيل دورها، وضرورة الالتزام بميثاقها وقراراتها صوناً للمصالح العليا للأمة العربية. وفي هذا الصدد، أكد القادة العرب على ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها».

وإلى جانب هذه التوجهات الكلية، هناك التأكيد على سيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث، ودعوة إيران إلى إنهاء احتلالها هذه الجزر، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة فيها، ودعوة تركيا إلى إعادة النظر في الاتفاق العسكري مع إسرائيل، بما يمنع المساس بأمن الدول العربية، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق، وتوفير الظروف الملائمة لاستعادة دوره في النظام العربي، والتعبير عن القلق البالغ إزاء الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي من الإجراءات القسرية المفروضة عليه، ودعوة الدول الغربية المعنية إلى قبول اقتراح جامعة الدول العربية بإجراء محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيهم من قبل قضاة **اسكتلنديين في** مقر محكمة العدل الدولية، وأن استمرار العقوبات من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيداً من الأضرار.

وفضلاً عن ذلك، وافق مؤتمر القمة ـ من حيث المبدأ ـ على المشروعات الثلاثة الآتية:

١ ـ محكمة العدل العربية.

٢ ـ ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي.

٣ ـ آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

مع تكليف وزراء الخارجية العرب باستكمال الصياغات الخاصة بكل مشروع.

وكذلك تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتفق عليهما.

إن كل ما تقدم يمثل بلا شك نوعاً من «الإدراك الصحيح»، كما أن انعقاد القمة، يدل على أن هناك ـ على أقل تقدير ـ نوعاً من التنبه، خصوصاً على مستوى القمة. لأن ما يجب أن نتحسب له هو أن الأمة تساق سوقاً إلى طرق تجهلها، والغريب أنها تمشي في هذه الطرق بهمة وكأنها تحاول استباق الزمن، فالكل يهرول بأقصى سرعة في طريق لا تبدو له غاية أو نهاية.

ولكي لا تبدو أية مبالغة فيما تقدم، خاصة مع ما هو معروف عن توجهات هؤلاء القادة وقدراتهم وظروفهم وارتباطاتهم، فإن المشكلة تبدأ في **«السلوك»** بعد الإدراك حتى إذا كان صحيحاً من ناحية، وأن **«الحل القومي»** لديهم، رغم جدارته وشرعيته، بل وبما يوفره لهم من جدارة وشرعية، يستخدم باعتباره مجرد **«تكتيك»** لا **«استراتيجية»** من ناحية ثانية.. والآخرون يعرفون!!.

وتتضخم جسامة هذا «السلوك» نتيجة لتغلب **«سياسة النفس القصير»**، بينما نحن إزاء صراع تاريخي ممتد بالغ التعقيد بطبيعته ومواريثه وأطرافه. فضلاً عن أن محصلة ذلك كله، مع «غواية» منطق **«الواقعية»**، جعلت سقف المطالب العربية يتدنى باستمرار... والآخرون يعرفون أيضاً!!.

وفي مجال رصد وتحليل **«الإدراك الصحيح»**، أيضاً، للآخرين، يتضح مغزى «الفيتو» الأمريكي على انعقاد مؤتمر القمة، والهجوم الصهيوني الإسرائيلي على نتائج مؤتمر القاهرة، فكلاهما ضد «العروبة» كمبدأ وعقيدة، وضد «التجمع العربي» كاستراتيجيا، وضد «جامعة الدول العربية»، مع ما هي عليه، كمؤسسة.

ولننظر ـ على سبيل المثال ـ إلى رد الفعل الأمريكي السريع الذي استثارته المبادرة التي قام بها عدد من وزراء الخارجية وبعض السياسيين البارزين في الولايات المتحدة، في شكل كتاب إلى «نتنياهو» حول موضوع المستعمرات؛ فقد قام رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب «بنيامين جيلمن» ـ وهو يهودي ـ ورئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الشيوخ جيسي هيلمز ـ وهو أحد اليمينيين المتزمتين، بتوجيه كتاب علني مضاد إلى «نتنياهو» جاء فيه:

«ثمة أصوات تقول وتؤكد أن على إسرائيل تقديم كل التضحيات من أجل السلام. نحن لا ننتمي إلى هذا الموقف، ولسنا من بين هذه الأصوات. فإسرائيل هي حليف استراتيجي سياسي ومعنوي لأمريكا في الشرق الأوسط. وهي صديق ثابت وموثوق لنا في منطقة معروفة بإيواء الإرهاب، وتسودها النعرات المعادية لأمريكا، وهذه حقائق لا تتغير بتغير الحكومات في واشنطن أو القدس»!

ولا يعني ما تقدم أن هناك فعالية حقيقية للعمل العربي المشترك، حتى عندما تكون القرارات على مستوى القمة، أو أن جامعة الدول العربية ـ التي تعتبر خصماً للولايات المتحدة وإسرائيل لا بد من التخلص منه ـ يمكن أن تكون فاعلة في تغيير الواقع العربي الراهن، أو الحد من مظاهر التدهور وتداعيات التردي، أو أن الجامعة لا تواجه مشكلات حقيقية ـ لعل في مقدمتها اتخاذ قرارات أساسية ـ لها انعكاساتها «القومية» المؤكدة ـ خارج الجامعة؛ بدأت بقضايا قد تكون ذات طابع إقليمي، ولكنها تجاسرت مؤخراً على قضايا قومية، مثل المقاطعة العربية لإسرائيل، فضلاً عن مشكلة التمويل، التي تتزايد حدتها عاماً بعد عام، وبطريقة توحي وكأن المقصود هو تصفية الجامعة من الداخل. ولكن التحليل ينصب هنا على متابعة خريطة التفاعلات العربية ـ العربية، وخاصة عند مواجهة أخطار حقيقية أو متصورة.. وبالتالي على رصد البدائل والضرورات والاختيارات الممكنة. ولهذا التحليل أهميته في كشف «الإدراك» و «الإدراك المضاد».

ولذلك، أليس من اللافت للنظر أن مجرد وجود **جامعة الدول العربية** يؤرق قوة عظمى أو القوة الأعظم ـ وهي **الولايات المتحدة**، وقوة إقليمية كبرى ـ وهي **إسرائيل**؟ فالتخطيط الأمريكي ـ الإسرائيلي للمنطقة ـ وهو يضع في اعتباره القوى والعوامل الموضوعية التي تقف وراء التطورات الجارية فيها، فضلاً عن خبرات الماضي والنظرة الاستراتيجية لاحتمالات المستقبل ـ يريد تعاملاً فردياً للدول العربية مع «نظام الشرق الأوسط»، الذي يستبعد هذا ويقبل ذاك، أي يتعامل مع النظام العربي بهدف تمزيق أوصاله، وتصفية هويته وعقيدته، ومن ثم إلغاء وجوده؛ بوصفه إطاراً للتفاعلات العربية ـ العربية. وبهذا المعنى تبدو جامعة الدول العربية خارج التصور الأمريكي ـ الإسرائيلي للمنطقة. فوجودها يعني استمرار **الرابطة القومية العربية**، بل إن قيمتها الرمزية تبدو أهم بكثير. إنهم يتصورون أنهم كسبوا المعارك السياسية والاستراتيجية وربما الاقتصادية، ولم يعد أمامهم سوى «معركة الوعي والعقل». وفي هذه المعركة يبدو بقاء الجامعة فكرة مزعجة، بقدر ما تذكّر العرب بمراحل ماضية من تاريخهم المعاصر، استطاعوا فيها أن يتجمعوا وأن ينجزوا. وبالتالي ففي ظل متغيرات معينة يمكن استعادة التضامن العربي، الذي أثبت أنه أداة فعالة وضرورية لتعامل عربي ناجح مع التحديات الخارجية. خاصة إذا وضع في الاعتبار «لامعقولية العرب» التي تجعلهم ينتقلون من النقيض إلى النقيض، من التطاحن إلى التضامن، بين عشية وضحاها! والتحليل الاستراتيجي الصحيح لا بد من أن يدخل في حسبانه الاعتبارات غير العلمية وغير المنطقية، حتى يستخرج نتائج علمية ومنطقية؛ ومعنى ذلك أنه حتى هذه «اللامعقولية

العربية» ـ رغم كل ما تسببه من خسائر وكوارث ونكبات ـ يمكن أن تكون لها نواح إيجابية! والمهم أن خطة «اغتيال» المستقبل العربي، التي تتبناها الولايات المتحدة وإسرائيل، تتضمن في جانب منها إلغاء جامعة الدول العربية.

ولذلك، ورغم كل التحفظات الواجبة، فإن بقاء الجامعة ـ رمزاً ومؤسسة ـ قد يكون نافعاً ذات يوم؛ إذا عادت العقول إلى الرؤوس، وعاد البصر إلى العيون، وعادت البصيرة إلى القلوب!

ب ـ جامعة الدول العربية

(١) مجلس الجامعة

عقد مجلس الجامعة العربية دورتيه العاديتين في آذار/ مارس (الدورة ١٠٥) وأيلول/ سبتمبر (الدورة ١٠٦)، كما عقد (٧) دورات غير عادية.

وفي الدورتين العاديتين، اتخذ مجلس الجامعة النوع نفسه من «القرارات العادية» التي تتخذ في كل دورة حول الموضوعات نفسها تقريباً. وعلى الرغم من أن مؤتمر القمة العربي غير العادي ـ بكل الدواعي التي دعت إليه وبكل الآمال التي علقت عليه ـ قد عقد بين الدورتين العاديتين لمجلس الجامعة، إلا أن «الروح» التي سادت أعمال القمة كانت غائبة عن أعمال الدورة التي عقدها مجلس الجامعة بعد انعقاد مؤتمر القمة بأقل من ثلاثة أشهر!

ولقد كان من المفهوم ـ في إطار إدراك «لا معقولية السلوك العربي» ـ أن يحيل وزراء الخارجية العرب، خلال دورة آذار/ مارس (١٠٥)، ملفات محكمة العدل العربية، وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي، وآلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية ـ إلى لجان سياسية وقانونية بدعوى المزيد من الدراسة، و«العرض في الدورة القادمة للمجلس». كما أفصح بعض الوزراء بعدم الاختصاص، وطلب إرجاء الموافقة على هذه المشروعات إلى أن يحين انعقاد مؤتمر قمة عربي.

ولكن ليس من المفهوم ـ حتى في إطار «اللامعقولية العربية» ـ أن يقرر وزراء الخارجية في دورة أيلول/ سبتمبر (١٠٦) إحالة هذه المشروعات الثلاثة، من جديد، إلى اللجان السياسية والقانونية نفسها، وللمزيد من الدراسة أيضاً، في ضوء قرار مؤتمر القمة العربي بالموافقة على هذه المشروعات الثلاثة ـ من حيث المبدأ ـ وتكليف وزراء الخارجية باستكمال الصياغات الخاصة بكل منها. مع العلم بأن موقف العراق، التي لم تُدع إلى القمة، لم يختلف في الدورتين، حيث كان مُصراً على أن الموافقة على هذه المشروعات الثلاثة من اختصاص القمة.

وهكذا، تُرجأ ملفات المشروعات العربية الطموحة والعاجلة دورة بعد دورة ـ رغم كل المتغيرات العالمية والإقليمية، السياسية والاقتصادية ـ حيث سبقتها ملفات أخرى حيوية جرى تأجيلها في دورات سابقة، وفي مقدمتها: ملف المصالحة القومية، وملف المياه

العربية، وملف استراتيجية الأمن القومي العربي.

إن تراكم الملفات العربية الحيوية في أدراج الجامعة، دون مناقشة أو قرار، يعد مسؤولية وزراء الخارجية العرب، في المقام الأول، باعتبار أنهم يسيرون مجلس الجامعة، وهو الهيئة العليا في الجامعة، ويختص بكل ما يتصل بأهدافها ومبادئها وأصول العمل فيها. كما أنه يشكل قمة الهرم في بنيان الجامعة بالنسبة إلى قرارات المراجع الأدنى.

ويعني هذا أن مسؤولية نجاح أو إخفاق أية دورة لمجلس الجامعة تقع على وزراء الخارجية العرب وحدهم، بل إن نجاح أو إخفاق أي مؤتمر للقمة العربية يقع عليهم أيضاً، من واقع توليهم الأعمال التحضيرية للقمة. حتى إن مؤتمر القمة العربي غير العادي، الذي عقد في بغداد (أيار/مايو ١٩٩٠) قد اتخذ قراراً «يهيب» بمجلس الجامعة، والمجالس الوزارية الأخرى ومجالس المنظمات العربية المتخصصة، كل فيما يخصه، أن يباشر مهامه في اتخاذ القرارات فيما يعرض عليه، ولا يرفع إلى القمة إلا ما يتعذر اتخاذ قرار بشأنه! ومن ثم تتضح المسؤولية القومية الملقاة على عاتق هؤلاء الوزراء.

ولقد اتضح مدى تواضع «حال الأمة» و «حال العمل العربي المشترك»، كما عبر عنه مجلس الجامعة، فيما صدر عنه في الدورتين من «بيانات».

فقد أصدر المجلس بيانين بشأن **النزاع اليمني ـ الاريتري**؛ **الأول** ـ في دورة آذار/ مارس بعد احتلال جزيرة حنيش الكبرى، يؤكد فيه على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية! ويدعو إلى استكمال إقرار وثيقة اتفاق المبادئ المقدمة من الجانب الفرنسي. **والثاني** في دورة أيلول/ سبتمبر بعد احتلال جزيرة حنيش الصغرى، حيث أشاد بالمواقف اليمنية التي اتسمت بأقصى درجات ضبط النفس! كما أشاد بموقف مجلس الأمن و«الدور الذي قام به لحث طرفي النزاع على الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس»، وأكد دعمه لاتفاق المبادئ، و«للمساعي الفرنسية الرامية لحل الخلاف سلمياً». إلى هذه الدرجة تجري استباحة الأمن القومي العربي، وليس مجرد احتلال بعض الجزر اليمنية، ويجري التأكيد دونما سبب واضح، على ضرورة حل النزاع سلمياً، وتفوض الأطراف الأجنبية والدولية للإشراف على التسوية، بل وتستبعد أطراف عربية ـ صراحة ـ أي دور لإسرائيل في تحريك اريتريا ودعم عدوانها.. دون أن يطالبها أحد بذلك!

كما أصدر المجلس بياناً في دورة أيلول/ سبتمبر بشأن **«الوضع في العراق»**، حيث استعرض المجلس «الوضع الخطير نتيجة لما تتعرض له الأراضي العراقية من انتهاكات تركية... وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي». وأعرب عن قلقه الشديد حيال تطور الأوضاع، نتيجة للتدخلات الأجنبية الإقليمية التي تهدد وحدة وأمن وسلامة أراضي جمهورية العراق. ورغم أن مجلس الجامعة قد أكد «الحرص الشديد على استقلال وسيادة العراق، ووحدة أراضيه وسلامتها الإقليمية، وعدم تعرضها لأية محاولات تهديد...» إلا أنه في توجهه كان مقصوراً على «التهديد التركي»، ـ كما تعبر عن ذلك بدقة الصياغات السابقة، كما أن العراق قد عبر بوضوح أنه يقصد الخطر التركي نفسه

صراحة، وأنه لا يستهدف أية إشارة، ولو ضمنية، إلى الولايات المتحدة وتهديداتها!

أما **الدورات السبع غير العادية** التي عقدها مجلس الجامعة، فقد كانت اثنتان منها مخصصة لمعالجة «**الأزمة المالية**» التي تتعرض لها الجامعة، بينما عقدت الدورات الخمس الأخرى لمعالجة جوانب مختلفة من «**الخطر الإسرائيلي**».

فقد عقدت دورتان في شهر نيسان/ ابريل: **الأولى** ـ بطلب من دولة فلسطين بشأن «المفاعل الذري الإسرائيلي ـ ديمونة»، وما يمثله من مخاطر جسيمة على الدول العربية، وطالب المجلس بتصفية ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية. **والثانية** ـ بطلب من لبنان بشأن «إدانة ومواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان».

كما شهد شهر أيلول/ سبتمبر انعقاد دورتين أخريين: **الأولى** ـ بطلب من دولة فلسطين، ثم سوريا، بشأن «المخاطر التي تتعرض لها عملية السلام»، وقد تحدث فيها ياسر عرفات بمرارة شديدة، عن السلوك الإسرائيلي، تجاه الشعب الفلسطيني و«السلطة الوطنية الفلسطينية» ورموزها ورئيسها... وكان رد وزير خارجية سوريا: ألم نقل لكم لا تنفردوا بالسعي إلى حل»، ورغم ذلك فإن مجلس الجامعة لم يصدر لا قراراً ولا بياناً! **والثانية** ـ بطلب من دولة فلسطين بشأن «الإجراءات الإسرائيلية التي تهدد المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة». وقد أدان المجلس هذه الإجراءات واعتبرها «جزءاً من مؤامرة صهيونية هدفها تدمير المسجد الأقصى، وإقامة هيكل سليمان، وطمس المعالم العربية الإسلامية، وخلق المزيد من الحقائق التي تضر بالمركز القانوني لمدينة القدس تمهيداً لتهويدها». وذهب المجلس إلى «**أن هذه الانتهاكات تفرغ عملية السلام من مضمونها**»!

أما الدورة غير العادية الأخيرة فقد عقدت في ١/ ١٢/ ١٩٩٦ بطلب من دولة فلسطين ثم سوريا أيضاً، بشأن «التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة»، وذلك بعد أن قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي، في ٢/ ٨/ ١٩٩٦، إلغاء قرار تجميد الاستيطان، الذي كانت قد اتخذته حكومة «رابين» في حزيران/ يونيو ١٩٩٢، خاصة وأن وتيرة الاستيطان تسارعت بشكل لم يسبق له مثيل فعلياً، منذ وصول ائتلاف الليكود وأحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة. وقد أكد المجلس أن مواقف الحكومة الإسرائيلية باتجاه التوسع في إقامة المستعمرات يشكل «خرقاً صريحاً، ليس فقط للمبادئ التي قامت على أساسها عملية السلام، بل لكافة المبادئ والقوانين الدولية». كما اعتبر «**أن تلك الممارسات من شأنها أن تخلق أمراً واقعاً جديداً يفرغ عملية السلام من مضمونها**»!

إن هذه البيانات تعبر عن «**الإدراك الرسمي**» لمسؤولين عرب كبار، يشغلون مراكز مهمة في قمة السلطة في الدول العربية، وهم يدركون ما يقولون. فهي ليست «**شعارات**» يرددها أولئك الذين يدمغون بعدم إدراك «**الواقعية**»، أو إدراك «**المتغيرات العالمية الجديدة**». وهي لا توضح فحسب مدى الفجوة بين الإدراك والسلوك، وإنما أيضاً مدى تدني «**سقف**» المطالب العربية باستمرار.

(٢) المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورتيه العاديتين، في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر. ويعتبر المجلس تطويراً وتعديلاً لنصوص **«معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية»**، للتذكرة.

وحيث تتخذ كل دورة من دورات المجلس «محوراً» لأعمالها، فقد دارت أعمال الدورتين (٥٧ و٥٨) حول موضوع: **«تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى»**.

وقد استعرضت الدورة (٥٧) تقرير اجتماع فريق الخبراء الحكوميين وممثلي غرف التجارة العربية المشكل بقرار من المجلس، وكذلك الدراسات التي أعدتها بعض المنظمات والمؤسسات العربية، وأحيلت إلى الدول الأعضاء لدراستها من قبل الجهات المعنية. كما قرر المجلس عقد اجتماع ثالث لفريق الخبراء الحكوميين وممثلي غرف التجارة العربية خلال شهر تموز/يوليو لدراسة الموضوع.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن مؤتمر القمة العربي في حزيران/يونيو قد قرر ـ استناداً إلى القرار رقم ١٢٧٢ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (٥٧) ـ تكليف المجلس «باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما».

ولذلك، عندما عقد المجلس دورته (٥٨) في أيلول/سبتمبر، كان أمامه قرار مؤتمر القمة، وكذلك تقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن مشروع البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بهدف تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، وتتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً، ومع أحكام منظمة التجارة العالمية. ومن ثم فقد اتخذ المجلس قراراً بتشكيل لجنة وزارية ـ تضم الأردن والإمارات والسعودية وسوريا ومصر والمغرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ لإجراء الاتصالات اللازمة والتنسيق مع الدول العربية للوصول إلى برنامج تنفيذي وجدول زمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، لعرضه على الدورة القادمة للمجلس.

وبالإضافة إلى هذا «المحور الأساسي»، تضمنت الدورة (٥٧) تعديل اتفاقية اتحاد إذاعات الدول العربية، باعتماد تطبيق التمويل الذاتي الكامل اعتباراً من ١/١/١٩٩٦ ـ تمويل مشروعات الدعم التربوي والثقافي لجمهورية البوسنة والهرسك ـ الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة ـ دعم الاقتصاد الفلسطيني ـ دعم وتنمية قطاع السياحة في الدول العربية ـ حث الدول العربية على الانضمام إلى اتفاقية التعاون العربي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ـ حصر الكفاءات العربية المهاجرة.

كذلك اطلع المجلس على **«إعلان تونس للأمن الغذائي العربي»** ـ الصادر عن **مجلس**

وزراء الزراعة العرب في ١٥/ ١/ ١٩٩٦ ـ وقرر تأييد التوجهات الواردة به، ليكون أساساً يتبع في مجال تحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي.

أما جدول أعمال الدورة (٥٨) فقد تضمن، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات التي سبق عرضها على الدورة (٥٨) ـ عدداً من الموضوعات المهمة مثل: إنشاء اتحاد عربي للمناطق الحرة ـ الخطاب العربي الموحد في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦ ـ أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ١٩٩٥.

(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورتيه العاديتين (٦٣) في شهر حزيران/ يونيو، و (٦٤) في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وقد تركزت أعمال هاتين الدورتين حول موضوعين:

الأول: وضع استراتيجية وبرنامج عمل لمجلس الوحدة الاقتصادية، بما يتماشى مع أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة.

والثاني: تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة. . وقد تضمن ذلك:

١ ـ دعوة الدول الأطراف في الاتفاقية إلى النظر في تنفيذ جميع التزاماتها المقررة، وذلك لتحقيق تحرير التبادل التجاري فيما بينها بالكامل.

٢ ـ دعوة الدول الأعضاء في المجلس، غير الأطراف، في اتفاقية السوق العربية المشتركة، إلى الانضمام إلى تلك الاتفاقية، في أقرب وقت ممكن.

٣ ـ الموافقة على إنشاء آلية انتساب إلى السوق العربية المشتركة، يتاح بمقتضاها للدول غير الأعضاء في المجلس، الدخول في ترتيبات خاصة لتحرير التجارة مع الدول الأطراف في الاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذ المجلس في دورتيه قرارات بشأن: رفع المعاناة عن الشعب العراقي ـ الوقوف إلى جانب ليبيا بسبب الحصار الاقتصادي الجائر المفروض عليها ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.

ويلاحظ مما تقدم أن أهم محاور جدول أعمال **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** قد دارت حول تحرير التجارة العربية البينية، ومحاولة تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، التي أبرمت عام ١٩٨١، وانضمت إليها حتى الآن (١٦) دولة، وذلك بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة (الدول التي لم تنضم بعد هي: مصر ـ الجزائر ـ موريتانيا ـ عمان ـ جيبوتي ـ جزر القمر).

أما **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** فقد عاد من جديد يطرح مشروع السوق

العربية المشتركة، مبتدئاً بإقامة منطقة التجارة الحرة، التي كان قد توصل إليها - من قبل - بالعديد من قراراته، وحدد موعد بدء تنفيذها في ١/١/١٩٧١ أي منذ ربع قرن مضى!! وإذا كانت النيات صادقة هذه المرة لتركيز الجهود العربية المشتركة من أجل تحرير التجارة العربية البينية، فإن المدى الزمني المحدد سيكون في موعد أقصاه عشر سنوات. بيد أن هناك بعض المؤشرات التي لا تؤيد التزام الدول العربية بإخراج هذا المشروع، الذي استغرق أكثر من ثلاثة عقود، إلى حيز التنفيذ. فقد اجتمعت لجنة الخبراء الحكوميين، المتفرعة عن اللجنة الوزارية السداسية التي شكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة أيلول/ سبتمبر، وذلك في أوائل كانون الأول/ ديسمبر، ولوضع البرنامج الزمني لتحرير التجارة العربية، في غضون عشر سنوات. وقد أوصى الخبراء - في خطوة تمثل تراجعاً عما تم الاتفاق عليه من تحرير القائمتين السلعيتين (٥٢ سلعة) تحريراً كاملاً - بخضوع البنود السلعية المحررة بموجب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار لجنة المفاوضات التجارية، منذ النصف الثاني من الثمانينيات - إلى التحرير الذي سيتم جزئياً ومرحلياً خلال عشر سنوات. ويحار المراقب في فهم هذه الخطوة التي تعكس بوضوح عقلية الأجهزة البيروقراطية في الدول العربية، وعدم قدرتها على استيعاب دروس الماضي، وفهم ما يجري على الساحة الاقتصادية العالمية، بعد إقرار اتفاقية الغات بهدف تحرير التجارة العالمية.

أما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، فهو يواجه أخطر أزمة مالية لخمس سنوات متتالية، نتيجة عدم التزام الدول الأعضاء بتسديد أنصبتها، حتى بلغ العجز عن دفع مرتبات الموظفين مدة (٤٦) شهراً. إن تفسير هذا الموقف من قبل الدول الأعضاء لا يخرج عن أمرين: **الأول**، احتجاج هذه الدول على أداء المجلس، حيث يلاحظ أنه وصل إلى مرحلة لا يحسد عليها، ولكن نتيجة لسلوك الدول الأعضاء نفسها. **والثاني** أن هذه الدول لم تعد قادرة على تبني مواقف قومية للوصول إلى السوق العربية المشتركة، ومن ثم السعي إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. ويبدو أن مستقبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سوف يتحدد في ضوء خطوة قادمة، تمثل تراجعاً جوهرياً، باتجاه دمجه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولقد تم تضمين هذا التوجه في «وثيقة العمل العربي المشترك التي أقرها وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» في اجتماعاتهم بالقاهرة ٣٠/١٢/١٩٩٦.

ج - التجمعات الفرعية

يمكن القول إن نشأة التجمعات الفرعية العربية قد لازمها نوع من الإحساس الخفي بعدم «الشرعية». ولذلك، فقد حرصت جميعها على التأكيد - في مواثيق إعلان إنشائها - على أنها تقوم في إطار جامعة الدول العربية، وإعمالاً للمادة (٩) من ميثاقها، التي تنص على ما يلي: «لدول الجامعة العربية الراغبة في ما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه في هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض».

وعلى الرغم مما كان يحركها من «عوامل ظرفية»، فإنها كانت تؤكد باستمرار حرصها

على دعم الجامعة، وانها بمثابة روافد للعمل العربي المشترك، وإن تعزيز التكامل في ما بينها يعد إضافة إلى التكامل العربي المنشود، وربما جرت الإشارة حتى إلى أنها خطوة على الطريق إلى إنجاز الوحدة العربية الشاملة.

ولكن تطور حركة هذه التجمعات كان يغلب «كفة الشك»، وأصبح من الواضح من المنظور القومي، أن هذه التجمعات ليست «كيانات وحدوية» في طور التكوين، حتى من المنظور الوظيفي، حيث ارتبط عدم الشرعية والانعزالية بقصور الفعالية وضعف المؤسسات، وبالتالي تواضع النتائج.

(١) مجلس التعاون الخليجي

لم تكن مسيرة مجلس التعاون، منذ إنشائه الرسمي عام ١٩٨١، خالية من التوترات والأزمات، بل صادفتها في أكثر من منحنى في طريقها واحدة أو أكثر من الأزمات التي تنوعت مع اختلاف مراحل المسيرة.

ولقد انعقدت القمة السابعة عشرة لدول المجلس في الدوحة (٧ ـ ٩/١٢/١٩٩٦)، في ظل تحديات إضافية أو من نوع جديد. فإلى جانب التهديدات الخارجية المعتادة والمستمرة، عقد المؤتمر في مناخ تخيم عليه بعض التهديدات الداخلية، التي أصبحت تلقي بالشكوك حول وحدة الصف الخليجي، التي دأب قادة المجلس على ترسيخها في أذهان شعوبهم، وحرصوا على تأكيدها للآخرين.

وكانت قضية النزاعات الحدودية بمثابة حجر الزاوية في التهديدات الداخلية المطروحة على المجلس، خصوصاً وأنها كانت وراء قرار مقاطعة البحرين للقمة. فللمرة الأولى تتخلف دولة من دوله ـ نهائياً ـ عن الحضور، وهذا يعني دفع الأمور بين أعضاء المجلس إلى المستوى الحرج ونقطة اللاعودة.

ولعلنا نتذكر أن مؤتمر قمة الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، شهد الأزمة الكبرى في مسيرة المجلس، عندما نشب الخلاف حاداً وطويلاً بين قطر والبحرين ـ أيضاً ـ حول جزيرتي حوار وفشت الديبل، الأمر الذي كاد أن يعصف باجتماع القمة في أحرج وقت لها، حيث كانت الكويت تحت الاحتلال العراقي، ومع ذلك تغلبت القضايا الثانوية على القضايا الجوهرية.

وعموماً، فقد كان مسار عمل المجلس ـ كما تأكد في القمة الأخيرة ـ مثار جدل، خصوصاً من حيث تسليط الضوء على قضايا تبدو هامشية قياساً إلى القضايا التي تمس صميم التعاون الخليجي. ففي حين تحظى قضايا، مثل قضية البوسنة أو الصومال، باهتمام واضح في جدول أعمال المجلس، وفي بيانه الختامي، لم تجد «القضايا الثنائية» عموماً بين دول المجلس القدر نفسه من الاهتمام.

ورغم أن البحرين تدرك خطورة قرار المقاطعة، الذي يعد أول سابقة من نوعها في

تاريخ المجلس، ورغم إبداء بعض دوله تفهمها دوافع ذلك القرار المرتبطة بمكان انعقاد القمة، فإن مقاطعتها ألقت بظلال الشك حول مستقبل العمل الخليجي المشترك، إلى حد وصف القمة بأنها «قمة مفترق الطرق»!

وتكفي إشارة إلى الفقرة الأخيرة في البيان الرسمي الذي أعلنته وزارة خارجية البحرين حول موقفها من القمة، حيث تشير إلى «أن دولة البحرين، ومن خلال عدم مشاركتها، تريد أيضاً أن تنبه إلى ما قد يؤول إليه حال المجلس، إذا ما استمرت القضايا العالقة فيه دون الحل المرتجى النابع من داخل البيت الخليجي».

لقد جاءت «إنجازات» القمة نمطية إلى حد كبير، ولم تستجب لكثير من المستجدات والمتغيرات التي كانت جديرة بأن توضع في الاعتبار. وإذا كانت قد نجحت بإخفاء الانقسامات الداخلية بين دول المجلس، فلن يحسب ذلك لصالح مسيرة التعاون الخليجي. كما أنها لم تنجح بإخفاء محدودية هذه الإنجازات، قياساً إلى ما هو متوقع من المجلس، وخاصة على الصعيد الشعبي.

ولعل ذلك يثير العديد من القضايا المتعلقة بمسيرة التعاون الخليجي، وما تواجهه من تحديات، وأثر ذلك على مستقبل المجلس. ويمكن في هذا الصدد طرح القضايا الآتية:

أولاً: التباين في الرؤى السياسية وانعكاساته على إمكان بلورة رؤية موحدة وتصور مشترك للمجلس. صحيح أن هذا التباين لم ينعكس على الإجماع الخليجي، وأن المجلس يستخدم آلية أقرب إلى «الحلول الوسط»، إلا أن ثمة إشكالية في حالة تأثير السياسات الفردية للدول على كيان المجلس، سواء نتيجة إمعان بعض الأطراف في تبني توجهات معينة كوسيلة للضغط على المجلس، أو لتناقض هذه التوجهات مع الرؤية العامة للمجلس بحيث يصعب التوصل إلى «الحل الوسط». ويلاحظ أن احتمالات ذلك واردة إلى حد كبير، وذلك لأن دول المجلس أسيرة مخاوف تهدد «أمنها»، وبالتالي تدفعها إلى تبني منطق خاص ورؤية ذاتية لمصلحة الدولة، بحيث يصعب التخلي عنها لأنها تتعلق بقضية الأمن. وهنا، يتضح سبب التباين في المواقف، الذي شهده اجتماع القمة من العراق وإيران ورغبة اليمن في الانضمام إلى المجلس.

ثانياً: أولويات العمل الخليجي المشترك، التي أصبحت بحاجة إلى إعادة نظر، في ظل تصاعد التوتر بين بعض دول المجلس بسبب القضايا الثنائية، وخاصة مشكلات الحدود، والتي لم تحظ باهتمام على جدول أعمال المجلس، على اعتبار أنه ليس مكاناً لحلها، إلا إذا أراد الطرفان ذلك وحسنت نياتهما. وإذا لم تحدث إعادة ترتيب الأولويات - لمراعاة هذه الخصوصية الخليجية - فمن المحتمل أن يزداد عدم الثقة في القدرة الذاتية للمجلس وفي جدواه.

ثالثاً: ضرورة تطوير آلية لحسم الخلافات بين دول المجلس، حيث من الواضح أن

العلاقات بينها ليست على ما يرام دائماً، وأن ثمة خلافات جوهرية لم تنجح بإخفائها البيانات الختامية التي تصدر في ختام أعمال القمة والمجالس الوزارية. وإذا كانت قمة الدوحة قد واجهت، للمرة الأولى، تحدياً علنياً لم تفلح في إخفائه، فإن هذه النتيجة تعد امتداداً طبيعياً لتراكم الضغوط بسبب غياب آلية لحسم الخلافات، بحيث يبدو وكأن قرار البحرين بالمقاطعة لا ينشئ واقعاً جديداً، وإنما يكرس واقعاً قائماً منذ قيام المجلس، وأن الأمر الجديد هو «الإعلان الرسمي» عن هذا الواقع. وبالتالي قد تصبح «المقاطعة» تقليداً جديداً لتعزيز «القدرة التفاوضية» لمن يمارسها.

رابعاً: تواضع الإنجازات إلى ما كان متوقعاً من المجلس. فلم يزل واقع التجارة بين دول المجلس، بعد خمسة عشر عاماً من التعاون الاقتصادي وعلى توقيع الاتفاقية الاقتصادية المشتركة، قريباً من واقع التجارة البينية العربية. كذلك، فإن المشروعات المشتركة لا تزال محدودة، وفي الأغلب كانت مشروعات قائمة أصلاً فأصبح رأسمالها مشتركاً. وهناك المنافسة القائمة في بعض المجالات، وخاصة حين تكون في مجالات مثل إقامة حوض جاف لبناء وإصلاح السفن أو مصنع لإنتاج الحديد والصلب. كذلك لم يتم إقرار التعريفة الجمركية الموحدة، وهناك شكاوى من استثمار البعض أموالهم في عواصم غربية، دون استثمارها في دول المجلس؛ أي أن ثمة تنافساً سلبياً، وتوجهاً نحو الاستئثار والمصلحة الخاصة، على صعيد السياسات الاقتصادية والمالية. وعلى الصعيد العسكري لا تزال قوات «درع الجزيرة» مجرد تدريبات موسمية تكاد تكون عديمة الجدوى. وحتى من الناحية الأمنية يغيب التنسيق بين الأجهزة المعنية.

لهذه المؤشرات ـ وهي جزء من كل ـ فإن المجلس الذي أريد له عند انطلاقه أن يكون **«القوة الثالثة»** في الخليج، كي يمكنه تحقيق التوازن بين القوتين الإقليميتين المتصارعتين على النفوذ في الخليج ـ وهما إيران والعراق ـ أخذ يفقد قوة اندفاعه السياسية. وكلما تراكمت هذه المؤشرات السلبية فقد المجلس قدرته، بل ورغبته، في تشكيل هذه القوة الثالثة، وفتح بذلك مرحلة تنافس جديدة واستقطاب جديد وتحالفات جديدة في هذه المنطقة.

وفوق ذلك، فإن بعض **دول الخليج** أخذت تتخطى الجناحين التقليديين للمنافسة في الخليج، إيران والعراق، لتمد **رأس جسر مع إسرائيل**، على أساس مسايرة السياسة الأمريكية أو النظر إلى «حليف» خلف الأفق قد ينفع في القادم من الأيام!

ومن **«المفارقات»** أنه بينما قاطعت البحرين مؤتمر القمة، فإن **«الأسطول الخامس الأمريكي»**، الذي تستضيف البحرين قيادته، قد تولى مهمة تأمين سواحل قطر خلال فترة انعقاد المؤتمر، حيث قام بتحريك قطع بحرية لتأمين سلامة الوفود المشاركة في المؤتمر، وذلك كإجراء وقائي وتحسباً لأية أخطار محتملة، ولإعادة التأكيد على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها في دول الخليج.

ومن **«المفارقات»** أيضاً أن قيام **القوات الإيرانية** بمناورات شاملة، في موعد انعقاد

المؤتمر، وتحرك وحدات الأسطول الخامس الأمريكي، قد ركزا الأضواء مجدداً على ضرورة احتواء الخلافات الداخلية، وحل القضايا المعلقة بين دول المجلس، وذلك كأولوية قصوى جتى تتفرغ لمواجهة الأخطار الخارجية، وتهيئة الظروف لبناء قاعدة حقيقية «عربية» للأمن القومي.. ولكن اختيارات القادة كانت مختلفة!!

(٢) اتحاد المغرب العربي

أصيب اتحاد المغرب العربي بحالة من الشلل الكامل، عام ١٩٩٥، نتيجة للسياسات والمواقف الرسمية لأعضاء الاتحاد تجاه مشكلتين أساسيتين: **الأولى**: الحظر الجوي الدولي المفروض على ليبيا، الذي تلتزم به كافة الدول المغاربية، بمقتضى القرار الصادر عن مجلس الأمن بهذا الشأن في سياق **«أزمة لوكيربي»**. ففي عام ١٩٩٥ رفضت ليبيا، احتجاجاً على سلوك الدول المغاربية حيال هذه المشكلة، أن تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد التي تقع على عاتقها بموجب ميثاقه، ومن حينها تتولى الجزائر تلك الرئاسة. **والثانية**: الخلاف الجزائري المغربي **وقضية الصحراء الغربية**، حيث طلبت المغرب من الجزائر رسمياً تجميد عمل مؤسسات الاتحاد احتجاجاً على سلوك الجزائر الداعم للبوليساريو، وإخلالها بمبدأ الحياد إزاء النزاع، مع العلم بأن الحدود بينهما لا تزال مغلقة منذ عام ١٩٩٤. وقد ترتب على ذلك بالفعل تجميد العديد من أنشطة الاتحاد ومؤسساته، وعدم عقد قمته التي كانت مقررة في مطلع العام ١٩٩٦، وللعام الثالث على التوالي.

ولذلك، فإن **«التكامل»** الذي استهدفته المؤسسات والاتفاقيات التي عقدت في الاتحاد، لم تظهر أية بشائر على جديته، إذ لا يمكن أن يتحقق في ظل القطيعة، وإيقاف المؤسسات، وإغلاق الحدود، والإضراب عن اجتماعات الاتحاد وتسيير مؤسساته ورئاسة دوراته، والشك الذي يساور البعض من البعض الآخر، وعدم الوضوح في الرؤية المستقبلية للاتحاد ولأطرافه. ومن ثم، فقد ظل الاتحاد حيث هو، تتراوح مسيرته بين الفشل والخيبة، وظل المغرب العربي حيث هو يملى عليه القرار، ولا يملي على نفسه قراراً. وليس أدل على ذلك من أن التجارة البينية بين دول الاتحاد لم تتجاوز ـ منذ التوقيع على اتفاق مراكش عام ١٩٨٩ بتأسيس الاتحاد ـ سوى نسبة ٤٪ من إجمالي تجارة هذه الدول مع العالم. وفي وقت يتجه فيه العالم نحو التكتلات الكبرى، فإن المنطقة تنشغل بمشكلة «مصطنعة» خلقت حالة من التوتر في محيطها لأكثر من عقدين، مما أدى إلى التشرذم بدلاً من التوحد، وإلى إضعاف البنيان المغاربي، والحيلولة دون قيام الصرح الكبير الذي تريده الأمة العربية على أسس متينة من التفاهم والتنسيق.. وصدق النيات!

ومع ذلك، فقد شهد عام ١٩٩٦ عدة تطورات في محيط دول الاتحاد، أفرزت مجموعة من «المتغيرات الإيجابية» الجديدة، وإن لم تؤد إلى «تغييرات» حاسمة في الاتجاه نفسه، ولكنها تعطي مؤشرات على تفعيل العلاقات الداخلية بين دول الاتحاد، بعد عام كامل من الجمود. وفي هذا السياق، يمكن رصد التطورات والمتغيرات التالية:

أولاً: شهدت «قضية الصحراء الغربية» عدة تطورات هامة من أبرزها ما يلي:

١ ـ إعلان معظم دول أفريقيا (بصفة خاصة) وأمريكا اللاتينية تراجعها عن **الاعتراف** بما يسمى «**الجمهورية الصحراوية**»، وهو ما يمثل إقراراً بالتناقض بين «الاعتراف» وبين نتائج الاستفتاء على تقرير المصير، لأن الاعتراف يتنافى مع الالتزام بخطة التسوية السلمية التي ترعاها الأمم المتحدة ويقبلها المجتمع الدولي.

٢ ـ إعلان الملك الحسن الثاني، بمناسبة مرور ٢١ عاماً على مسيرة الشعب المغربي السلمية للصحراء، أن المغرب أجرى مفاوضات مباشرة مع «البوليساريو»، بعد ٢٣ عاماً من رفض المغرب ذلك المبدأ، مع تأكيده «أن المغرب قد اتخذ هذا القرار اعتباراً واحتراماً لتقاليد عريقة، في مقدمتها أن باب القصر مفتوح لجميع المغاربة، حتى المغرور بهم. كما أن الاتصال بجماعة من أبنائنا ليس للتفريق بل لإقناعهم بالرجوع عن غيهم». وقد لاقى ذلك الإعلان تشجيعاً جزائرياً.

٣ ـ إزاء تطور «الوقائع» على أرض النزاع، والنتائج الإيجابية التي حققها المغرب على الصعيدين العالمي والعربي بشأن «القضية»، أكد الملك الحسن على تمسك المغرب بمبدأين جوهريين: **الأول** ـ رفض طرح فكرة التقسيم أو الانفصال، **والثاني** ـ هو الالتزام بخطة التسوية السلمية تحت إشراف الأمم المتحدة. وكان قوله حاسماً: «إننا موجودون في صحرائنا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأن على من يتعب أن يذهب لحال سبيله». وكان يشير بذلك إلى سيطرة المغرب على أكثر من ٨٥٪ من الصحراء، بما فيها من بشر وثروات، وإلى وضع المغرب المريح بالمقارنة مع وضع «البوليساريو» في مخيمات «تندوف» الجزائرية.

ثانياً: سجل الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر حدثين مهمين على صعيد العلاقات الجزائرية ـ المغربية، يتجاوزان بآثارهما تلك العلاقات إلى حيز أوسع هو مجموعة دول المغرب العربي الأعضاء في «الاتحاد»: **الحدث الأول** ـ هو افتتاح المرحلة الأولى من المشروع العملاق لتصدير الغاز من الجزائر إلى أوروبا عبر المغرب. ومن المعروف أن المراحل اللاحقة ستنقل الغاز إلى كل أوروبا، ولذلك سيمثل دخله عائداً كبيراً للجزائر في السنوات المقبلة، يساعدها على توفير احتياجاتها من العملة الصعبة لسداد ديونها (٣٠ مليار دولار)، ودفع خطة الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها منذ ٣ أعوام، علماً بأن عائدات النفط والغاز تمثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي عائدات الجزائر من الصادرات. وفي ضوء هذه الحقائق، فإن الجزائر قد لا ترغب في قيام «دولة صحراوية» يمكن أن تؤدي إلى سلسلة من عدم الاستقرار والاضطرابات المسلحة في المنطقة. أما **الحدث الثاني** ـ فهو الزيارة المفاجئة والخاطفة التي قام بها وزير الداخلية الجزائري للرباط حيث بحث مع نظيره المغربي عدداً من الملفات الأمنية التي تهم البلدين، وعلى رأسها مسألة تنامي الموجات الإرهابية المتطرفة في الجزائر منذ عام ١٩٩٢ وأثرها على المغرب، وهروب بعض الإرهابيين الجزائريين عبر الحدود المغربية الكبيرة، وعمليات تهريب السلاح إلى داخل الجزائر عبر الحدود المغربية، والتنظيمات المتطرفة التي تضم جزائريين ومغاربة في بعض

الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، وإذا كان «أنبوب الغاز» سوف يذيب الجليد المتراكم حول العلاقات الجزائرية ـ المغربية، فإن التحديات الأمنية المشتركة سوف تجبر الحكومتين على العودة إلى التعاون والتنسيق، رغم اختلاف وجهات النظر (وكان وزير التربية الجزائري قد حمل رسالة، في الشهر السابق، من الرئيس زروال إلى الملك الحسن تتضمن توجهاً أساسياً ناحية الانفراج في العلاقات الثنائية والمغاربية).

ثالثاً: من الملاحظ أن الجزائر لا تريد خلق بؤرة جديدة للتوتر والاستنزاف العسكري في وقت ما زالت تواجه فيه بضراوة الجماعات الإرهابية المسلحة. ولا شك في أن فتح المجال لتوتر مسلح جديد قد يمثل ضربة لجهودها في هذا المجال، كما أنه قد يؤدي إلى تنشيط تجارة السلاح عبر المخيمات الصحراوية، وتغذية مصادر الصراع الداخلي. ولعل تخفيف الحملة الإعلامية ضد المغرب يستهدف إيجاد صيغة لتسوية مشكلة الصحراء، خاصة بعد التعديلات الدستورية في البلدين: فقد أقرت التعديلات الدستورية، في المغرب، تقسيم البلاد إلى جهات تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي، كما كرست التعديلات الدستورية، في الجزائر، سلطات الرئيس، مما قد يسمح له بالتخلي عن الكثير من المواقف التي ورثها عن حكام الجزائر السابقين، وخاصة الرئيس بومدين.

رابعاً: يمكن القول إن المبادرة المغربية بإجراء مفاوضات مباشرة مع «البوليساريو» لم تنطلق من فراغ، فقد سبقتها إرهاصات دبلوماسية في المنطقة، وصلت إلى مبادرات وتصريحات سياسية صدرت من رؤساء الدول لإحياء الاتحاد المغاربي. ففي مطلع العام كانت هناك **مبادرة تونسية ـ ليبية** لتنشيط الاتحاد تبلورت في لقاء قمة بين الرئيسين بن علي والقذافي، حيث أوضح البيان الرسمي الصادر بعد اللقاء أن الرئيسين «أكدا تعلقهما بالكيان المغاربي باعتباره خياراً استراتيجياً يجسد تطلعات شعوب المنطقة إلى التكامل والتضامن والوحدة». وجاء ذلك ضمن حرص الرئيسين على تحقيق المصالحة العربية، حيث أوليا موضوع **«إعادة ترتيب البيت العربي»** مكانة مهمة تعادل النصيب الذي خصصاه للعلاقات الثنائية والمغاربية. ولقد جاءت زيارة القذافي بعد أسابيع من اجتماع **اللجنة العليا المشتركة التونسية ـ الليبية** في تونس برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين، والتي توصلت إلى اتفاقات عدة لتنشيط التعاون الثنائي. كذلك فقد سبقها بثلاثة أيام استقبال الرئيس بن علي وزير الداخلية المغربي، وقد تسلم منه رسالة من الملك تتصل بمصير الاتحاد المغاربي.

وقبل نهاية العام كان **الرئيس القذافي** يعلن عن **مبادرة وساطة للصلح بين المغرب والجزائر**، بهدف إعادة الحياة إلى الاتحاد المغاربي. ولكن المؤشرات المتاحة أكدت أن مبادرته لم تحقق أهدافها، خاصة وأنه قد اعتبر قضية الصحراء قضية فرعية يجب ألا تحول دون قيام الاتحاد بمهامه ومسؤولياته. كذلك تنبغي الإشارة إلى الجولة التي قام بها مبعوث ليبي إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، سعياً إلى تعزيز تضامن مضاد لتشكيل **«قوة التدخل السريع الأوروبية»** في شمال أفريقيا.

كذلك، فقد عقدت الدورة الخامسة **للجنة الكبرى التونسية ـ المغربية**، برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين، حيث أسفرت اجتماعاتها عن إبرام العديد من الاتفاقيات وإحكام الصيغ الكفيلة بدفع التعاون الثنائي «بما يدعم المسيرة المغاربية ويجعل من الفضاء المغاربي قطباً فاعلاً يستجيب لطموحات شعوبنا وتطلعاتها نحو التكامل والتضامن، والقدرة على التفاعل مع متطلبات الوضع الجهوي والدولي وما يشهده هذا الوضع من تكتلات ومستجدات اقتصادية وسياسية».

ومع كل ما تقدم، فإن كل تلك المتغيرات والتطورات، التي شهدها عام ١٩٩٦، لم تفلح في إحداث «التغيير» الذي يتصدى لأهداف القوى التي تكرس مبدأ الانقسام والانفصال في ضرورة استمرار التوتر والصراع في هذه المنطقة، لضمان عدم قيام تكتل اقتصادي مغاربي يطل على المحيط الأطلسي.. وكانت «قضية الصحراء» هي «الورقة الرابحة» الأساسية التي سلمها العرب لأعدائهم!

(٣) دول «إعلان دمشق»

حافظت دول «إعلان دمشق» على معظم **«عناصر الاستمرار»** المتواترة في اجتماعاتها ـ وخاصة منذ جرى «إفراغ» الإعلان من مضامينه الجوهرية الاستراتيجية والاقتصادية ـ سواء من حيث تكرار اجتماعات وزراء الخارجية ـ على هامش اجتماعات مجلس الجامعة والاجتماعات المستقلة ـ أو تناول الموضوعات ذاتها، أو إصدار البيانات نفسها مع تغير هنا أو هناك.. وليس ذلك كله سلبيًا على أي حال.

وعقد وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» اجتماعهم الثالث عشر في القاهرة (٢٨ ـ ١٩٩٦/١٢/٢٩). وعبروا عن دعمهم الكامل لسوريا ومساندتهم للبنان، وأهمية استئناف المفاوضات، من النقطة التي وصلت إليها، على جميع المسارات، مع تحميل إسرائيل مسؤولية تقويض عملية السلام. وشددوا على ضرورة «الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة»؛ باعتباره أساساً لاستقرار السلام، ومن ثم أكدوا على أهمية إخلاء المنطقة من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وكرروا مواقفهم من العراق: «ضرورة الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت»، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم، مع التعاطف مع الشعب العراقي والترحيب بتنفيذ قرار «النفط مقابل الغذاء». واتخذوا موقفاً ضد الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات واستنكار عدم استجابتها للدعوات المتكررة من دولة الإمارات، ودول مجلس التعاون، ودول إعلان دمشق، وجامعة الدول العربية. وكذلك أكدوا على أهمية تحقيق تطور إيجابي في العلاقات السورية ـ التركية مع الحفاظ على الحقوق العربية في المياه، مع الأمل في أن تعيد تركيا النظر في اتفاقاتها العسكرية مع إسرائيل. كما أدانوا الإرهاب بجميع أشكاله ومصادره مع الإشارة إلى ضرورة التعاون بين دول الإعلان في مواجهته.

وقد اتفق الوزراء على الإجراءات اللازمة لوضع **«وثيقة العمل العربي المشترك»**

ـ التي سبق إقرارها في الاجتماع الثاني عشر لهم ـ موضع التنفيذ. كما اتفقوا على جملة من الإجراءات الخاصة بإسهام دولهم من أجل تعزيز العمل العربي المشترك.

ومن اللافت للنظر أن بعض دول الإعلان لا تتحمس لإقرار وثائق تدعيم فعالية جامعة الدول العربية وتطوير آلياتها، المعروضة حالياً على مجلس الجامعة، وهي محكمة العدل العربية، وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي، وآلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها!

ويلاحظ أن البيان لم يتطرق إلى عدة موضوعات كانت قد وردت في البيانات السابقة، ويأتي في مقدمتها إغفال موضوع «المصالحة العربية»، على العكس مما كان متوقعاً، ورغم تصريحات الشيخ زايد بشأنها. كما أن تصريحات وزير خارجية مصر قبل الاجتماع أوحت بذلك. كذلك أغفل البيان قضايا الصومال، البوسنة، الشيشان.

ويبدو أن الموضوعات التي تناقش في اجتماعات دول «إعلان دمشق» أصبحت موضوعات تقليدية لا جديد فيها، وأن «الاجتماعات المغلقة» لم تنته إلى إقرار شيء من الموضوعات «الساخنة».

د ـ العلاقات الثنائية

يمكن القول إن عام ١٩٩٦ قد شهد نوعاً من التأثير المتبادل بين التفاعلات التعاونية على المستويين الجماعي (مؤتمر القمة وجامعة الدول العربية)، ومتعدد الأطراف (مجلس التعاون ـ اتحاد المغرب العربي ـ دول إعلان دمشق ـ القمم المصغرة) من ناحية، والعلاقات الثنائية من ناحية أخرى، بحيث يمكن القول إن العلاقات الثنائية ـ في جانب أساسي منها ـ كانت تمهد للتفاعلات متعددة الأطراف، وأن هذه وتلك قد أبرزت بعض النتائج الإيجابية، التي بلغت ذروتها بانعقاد مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة.

كذلك فقد شهد عام ١٩٩٦ كثافة ملحوظة في اللقاءات على مستوى القمة، حيث تعددت لقاءات القمة الثنائية والثلاثية، بما لها عادة من فعالية، وخاصة في تحقيق «المصالحات» أو تطوير العلاقات. وهنا تبرز، بصفة خاصة، أهمية لقاءات القمة في محيط الثلاثي: الأردن وسوريا وفلسطين، التي أدت إلى التقليل من التوترات التي شهدها العام ١٩٩٥، فيما بينها، بشأن الموقف من التسوية. كما استمرت اجتماعات «اللجان الثنائية المشتركة»، التي تدور اجتماعاتها في أغلبية الأحيان، حول الموضوعات الاقتصادية والفنية، والتبادلات التجارية والمالية، والمشروعات المشتركة، خاصة وأن هذه الاجتماعات تعقد عادة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين المعنيين، وبمشاركة الوزراء المختصين بهذه الشؤون. ولذلك، يتمخض عنها إبرام العديد من الاتفاقيات. ورغم أن فعالية هذه الاجتماعات لا تتناسب ومستوى التمثيل السياسي والتنفيذي، فإن استمرار هذه الاجتماعات ووجود هذه الاتفاقيات يمثل رصيداً إيجابياً، يحافظ على العلاقات العربية ـ العربية بعيداً عن التوتر، كما أنه قد يدخل حيز التنفيذ في أجواء سياسية معينة.

ولقد سبقت الإشارة إلى اجتماعات القمة واجتماعات اللجان المشتركة العليا في محيط دول المغرب العربي. كذلك، فقد حافظت مصر على معدل عالٍ من اجتماعات القمة واللقاءات الثنائية بمستوياتها المتعددة، كما تبرز في حالة العلاقات المصرية ـ الليبية.

كذلك، فإن تنامي الدعوة إلى المصالحة العربية، وتجاوز التدخل الأمريكي والإقليمي كل الحدود تجاه العراق، فضلاً عن إقرار صيغة «النفط مقابل الغذاء» ـ كل ذلك ساعد على إحياء شبكة العلاقات العراقية ـ العربية، وخاصة مع الأردن ومصر وبعض دول الخليج، إلى حد دعوة صحيفة عراقية «الشقيقة سوريا» إلى إعادة تشغيل خط أنابيب النفط وفتح الحدود المشتركة بين البلدين. كما نجح العراق ـ للمرة الأولى ـ باستصدار بيان من مجلس جامعة الدول العربية يدين التدخل التركي في شمال العراق.

فضلاً عما تقدم، فقد نجحت قطر باستعادة مكانتها في محيط دول مجلس التعاون بعد المظاهر السلبية التي شهدها عام ١٩٩٥، سواء عزل «أمير البلاد» أو الانسحاب من مؤتمر قمة مسقط، وذلك لتهيئة الظروف لانعقاد القمة في الدوحة، ولمواجهة البحرين نتيجة تصاعد التوتر بينهما إلى درجة يستحيل معها إخفاؤه، وكذلك للتغطية على العلاقات القطرية ـ الإسرائيلية المتنامية.

وخلاصة ما تقدم، أن اللقاءات الثنائية لم يكن لها انعكاسها المباشر والواضح على صعيد العلاقات الثنائية من ناحية الإنجازات المحددة للاتفاقيات والمشروعات، بشكل عام، بينما كان لها تأثيرها المباشر على صعيد العلاقات العربية ـ العربية ككل، وعلى تماسك النظام العربي ومستويات أدائه، وخاصة بعد أن أكد صعود «نتنياهو» للجميع أن إسرائيل هي ـ كما يقول أنصار القومية العربية منذ قيامها ـ كيان استيطاني عدواني عنصري، ترغب في الأمن والسلام والأرض معاً، وأنها عازمة على تحقيق ذلك، مما يضعها في تناقض كلي مع النظام العربي بدوله وشعوبه وعقيدته وأمنه ومصالحه.

هـ ـ المصالحة العربية

استمرت الدعوة من أجل المصالحة العربية طوال العام ١٩٩٦، وأخذت تنتشر بصفة خاصة في أوساط الحكام العرب. وإذا كان الشيخ زايد قد حافظ على دوره في تبني تلك الدعوة، وخاصة حيث تسبق انعقاد مؤتمرات القمة الخليجية، فإن أكثر من حاكم من حكام الخليج بدأ يتبنى الدعوة نفسها مثل البحرين. كذلك، فقد شهد العام عدة تطورات مهمة يمكن أن يكون لها آثارها الواضحة على الدعوة للمصالحة القومية الشاملة. لعل من أبرزها ما يلي:

١ ـ انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة ـ بكل الدلالات التي يمثلها مجرد انعقاده، فضلاً عن الدواعي الحقيقية لذلك، وكذلك النتائج التي تمخضت عنه ـ والذي جاء تتويجاً لمجموعة من «المصالحات الجزئية»، كما كان انعقاده فرصة مناسبة لإتمام مصالحات أخرى، أو على الأقل فتح الباب لإمكان إتمامها.

٢ ـ وصول «نتنياهو» إلى السلطة، وتعبيره بجلاء ووضوح، وفي الحقيقة تعبير «الشعب الإسرائيلي» الذي انتخبه، عن «المشروع الصهيوني» الذي يضع نفسه، بلا مواربة ولا رتوش، موضع التناقض الكامل مع الأمة العربية، ويعتبر الصراع معها «صراع وجود» لا «صراع حدود». ولقد كان «نتنياهو»، وليس أي أحد غيره، بسياساته وتصريحاته ومواقفه التي بلورت حقيقة «الخطر الصهيوني»، هو الذي وجه ضربة حقيقية إلى أصول «منطق السلام» وليس فقط إلى قواعد «عملية السلام»، وهو الذي «جمد مسيرة الهرولة» نحو التطبيع مع إسرائيل، وهو الذي عجّل بتوجيه الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي.

٣ ـ موجات الإرهاب التي تتدافع بلا انقطاع، رغم تصريحات المسؤولين في أكثر من قطر عربي عن أن تلك الظاهرة أصبحت «تحت السيطرة»، وأن هناك مطاردة ـ فقط ـ لفلول العناصر الإرهابية، وخاصة حين يؤكد أولئك المسؤولون أن هناك «قواعد إرهابية» في الخارج، تتولى التدريب والتنظيم والتخطيط والتمويل. ولا شك في أن تخفيف حدة التوتر في العلاقات الجزائرية ـ المغربية يرجع، في جانب منه أساسي، إلى ما فرضه الإرهاب من ضرورة التنسيق والتعاون المشترك من أجل «تطهير الحدود المشتركة» و«الخطر المشترك». كذلك هناك تنسيق وتعاون أمني يربط مصر بمعظم دول المغرب العربي، امتد هذا العام بصفة خاصة إلى المشرق، وخاصة مع الأردن والكويت واليمن. كذلك تنبغي الإشارة إلى الدور البارز الذي يلعبه **«مجلس وزراء الداخلية العرب»** في هذا المجال، وكذلك في مجال التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية من أجل مكافحة المخدرات، حيث يعتبر من أكثر المنظمات العربية فعالية في أعماله، وانتظاماً في دوراته، وفي تمويله.

٤ ـ بدء تنفيذ اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، فلقد كان توقيع الاتفاق بمثابة استجابة لنداءات عربية قوية دعت إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي، وإلى أن يفتح النظام الباب أمام عودة العراق إلى موقعه في الأمة العربية، وأن يدلل على التزامه بالقرارات الدولية.

ويمكن القول إن بدء تنفيذ ذلك الاتفاق ستكون له آثار واسعة فيما يتصل بالمصالحة العربية، فقد فتح الباب للعراق لإعادة صياغة علاقاته مع دول المنطقة؛ لأنه من الطبيعي أن يحصل على إمداداته من خلال تركيا والأردن وسوريا. ومن ثم يكون الاتفاق قد ساعد على تخفيف حدة التوتر مع عدد من الدول المجاورة. وقد زار وفد من رجال الأعمال العراقيين الأردن لبحث سبل تحسين العلاقات التجارية بين البلدين (فضلاً عن زيارة طارق عزيز ذات الطابع السياسي الأشمل). كما أعرب اتحاد غرف التجارة العراقية عن ترحيبه باشتراك الصناعات الأردنية والفلسطينية في معرض بغداد الدولي المقبل. وجاء في بيان صدر عن اجتماع الغرف التجارية في فلسطين والأردن والعراق: «أن المجتمعين قد أوصوا بالعمل على توثيق العلاقات الاقتصادية بين الأقطار الشقيقة الثلاثة في المجالات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً عن طريق تبادل السلع والخدمات والخبرات وفتح الأسواق التجارية بينها».

كذلك، فإن وفداً مصرياً من رجال الأعمال قد زار العراق مع نهاية العام لبحث احتياجات الشعب العراقي، وخاصة من الغذاء والدواء. وذكرت مصادر عراقية ان العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر قد شهدت تحسناً ملحوظاً.

وفي تصريح لوسائل الإعلام العراقية جاء فيه أنه تم إنشاء خط بحري مع قطر لتسليم المواد الغذائية والحاجات الإنسانية. وفي الكويت توقع نائب رئيس لجنة تعويضات حرب الخليج أن يدفع العراق التعويضات لضحايا غزو الكويت، خلال عام ١٩٩٧.

ويضاف إلى كل ما تقدم، أن اتفاق «النفط مقابل الغذاء» يعني عودة العراق، بشكل رسمي، إلى منظمة «الأوبك» ومنظمة «الأوابك»، بما يمكن أن يترتب على ذلك من انعكاسات إيجابية، ويمكن بالطبع أن تكون سلبية، في محيط العلاقات العربية ـ العربية.

ويتبقى أن مسألة التدخل في الشؤون الداخلية ـ من ناحية، وقضايا الحدود ـ من ناحية أخرى، من أبرز العوامل التي تترك آثارها السلبية على عملية المصالحة العربية. وتعبر كل من الحالة المصرية ـ السودانية والحالة القطرية ـ البحرينية عن المخاطر الكامنة لتلك العوامل، خاصة وأن كلاً منهما تجمع الخطرين معاً.

و ـ حال الجماهير العربية

في إطار تحليل الأزمة الاستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي، تبدو **«الجماهير العربية»** غائبة عن «الفعل السياسي»، بل وغائبة حتى عن «رد الفعل»، كما توضح سلسلة الأحداث الجسيمة التي يتعرض لها الوطن العربي، منذ منتصف السبعينيات. ولا شك في أن توقع استمرار هذا «الغياب» يمثل عنصراً أساسياً في تأسيس فترة الانحسار العربي.

إن التوصيف السابق لا يحوي في طياته أي «إدانة» للجماهير العربية، وإنما هو **«وصف حال»**. فلهذا الموقف الجماهيري السلبي أسبابه الموضوعية، التي سيسجلها التاريخ ضمن **«إنجازات»** الأنظمة، التي استفادت فيها، بكفاءة وفاعلية، من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية، إضافة إلى **«الإبداع المحلي»**، وخاصة في مجالي الأمن والإعلام. ويعبر هذا الموقف، في جانب منه، عن **مأزق الدول القطرية** وعجزها عن الوفاء بوظائفها الأساسية. وكلما اشتد العجز تعاظم استئسادها على مواطنيها. لقد أصبح العنف والعنف المتبادل هو لغة الخطاب السياسي بين الحكام والشعوب. كما أصبحت الهيمنة الخارجية والتبعية للغرب هي لغة الخطاب الدولي بين كل نخبة حاكمة قطرية والولايات المتحدة، حتى من قبل «انفرادها» بقيادة النظام العالمي.

وفي استشراف آفاق المستقبل، يمكن القول ان تغييراً جوهرياً لهذه الأوضاع لا بد من أن ينبع من جذور جماهيرية. وإذا كانت الجهود الدؤوبة لتغييب الجماهير العربية عن

من أن ينبع من جذور جماهيرية. وإذا كانت الجهود الدؤوبة لتغييب الجماهير العربية عن الفعل ورد الفعل السياسي قد نجحت، فإن هذا وضع قد لا يتغير بسرعة، ولكنه لا بد من أن يتغير، وإن كان هذا يحتاج إلى تطوير اجتماعي ـ سياسي يستغرق عدة سنوات.

وفي ضوء المحددات الأساسية السابقة، يمكن القول إن «**حال الجماهير العربية**» على مدار عام ١٩٩٦، شهد مجموعة من المؤشرات والتوجهات ذات الأهمية في مجال «عودة» الجماهير العربية إلى المسرح السياسي.

بداية يمكن رصد **توجه رسمي** هام ينطوي على «**رد الاعتبار**» إلى الجماهير العربية، ودورها، حتى في مساندة سياسات الحكام أنفسهم. ففي مصر أخذ الرئيس مبارك يكرر، في أكثر من مناسبة، أنه **لا بد من أن يحترم توجهات الرأي العام المصري، والعربي** أحياناً، إلى حد طرح سؤال جاد: وماذا أقول للشعب المصري؟ ولقد ساق الرئيس هذه الحجة بمناسبة الربط بين انعقاد المؤتمر الاقتصادي في القاهرة وسلوك حكومة «نتنياهو» تجاه «عملية السلام»، ثم عاد إلى تقديمه كسبب لعدم تلبية دعوة الرئيس الأمريكي لحضور مؤتمر واشنطن مع كل من الملك حسين والرئيس عرفات و «نتنياهو».

ومن الملاحظ أن هذا المؤتمر المفاجئ قد استفز العرب في معظمهم، من حيث الدعوة إليه ومن حيث نتائجه. وبقدر ما إن موقف الرئيس مبارك ـ الرافض للاستجابة لنظام «الدعوة بالنداء الآلي» التي مارسها الرئيس «كلينتون» ـ قد لقي ترحيباً ودعماً من الرأي العام المصري والعربي، بقدر ما ترجم هذا الموقف اتجاهاً جديداً، حيث عبر عن قرار سياسي له قدرة الاختيار وحرية التصرف، بصرف النظر عن الضغوط والإغراءات.

كذلك فإن «**السيناريو**» الذي عمد إليه **الملك حسين** في الإفراج عن «**ليث شبيلات**» لا يخلو من دلالات عديدة؛ لقد ذهب الملك بنفسه، واصطحب «المتهم بالعيب في الذات الملكية»، في سيارته الخاصة إلى منزله. وفي ذلك السلوك، بعد رد الاعتبار للرجل وكل ما يمثله من مواقف معادية للصهيونية والتطبيع، إشارة واضحة إلى إسرائيل، وإن كان من الفطنة عدم المبالغة في استخلاص نتائج عملية منها.

وفضلاً عما تقدم، فإن **توجهات «نتنياهو» وسياساته** ـ بما تمثله من استفزاز واستنفار للجماهير العربية ـ **دفعت الحكومات** العربية دفعاً في أكثر من قطر، إلى إطلاق قوى المجتمع المدني ومنظماته للتعبير عن رفضها للصهيونية وللمستوطنين وللتطبيع، ولذلك النوع من «السلام»! وبعد أن كان الأردن قد منع مؤتمراً عربياً لمقاومة التطبيع، فإن مؤتمراً مماثلاً عقد في اليمن وكانت له أصداء واسعة. وفي الداخل لم تعد الحكومات العربية تمانع أو تضع العراقيل في طريق اجتماعات مماثلة، بل إن «صحف» تلك الحكومات لم تجد مفراً من الاستجابة، ليس فقط لتوجهات الرأي العام، وإنما أيضاً للمأزق الذي يتعرض له الحكام أنفسهم.

وفي ذلك المناخ، فإن قوى المعارضة العربية القومية، المنظمة وغير المنظمة، وجدت

فرصة أفضل لعرض أفكارها، وتقديم نقدها الشامل لمناهج «الحكام» ومخاطر السياسات الجارية، بحكم النتائج التي تمخضت عنها، سواء في المجال السياسي أو في المجال الاقتصادي. ولذلك يلاحظ أن القوى غير الرسمية العربية ـ اتحادات ونقابات وأحزاب وجمعيات ـ وجدت في تطورات ومتغيرات عام ١٩٩٦ تأكيداً للمواقف العربية القومية.

ومن المهم أن يلاحظ في هذا الإطار أن حركة الجماهير العربية ـ المنظمة وغير المنظمة ـ تعطي مؤشرات هامة من زاوية النظرة المستقبلية للنظام العربي. وأساس ذلك أنها أخذت تلعب «أدوار البطولة» على الساحة السياسية، مهما كانت جزئية أو محدودة أو محددة بظروف خاصة.

وهل هي مصادفة أن يرفض «فنان سوري» الغناء في قاعة المركز الثقافي الملكي، في عمان، بحضور السفير الإسرائيلي لدى الأردن، فيغادر السفير القاعة «بناء على طلب الجمهور الأردني»، وسط تصفيق للفنان السوري؟!

وهي هي مصادفة أن يتم انتخاب ليث شبيلات نقيباً للمهندسين في الأردن بينما هو في السجن محكوماً عليه بتهمة «العيب في الذات الملكية»؟!

إنها نماذج بسيطة.. ولكنها تعطي مؤشرات كبيرة. فإذا ما أمكن النظر إلى الصورة الكبيرة على امتداد الوطن العربي، لحركة الجماهير العربية، في أقطارها وعلى المستوى القومي، لكانت أمامنا «حقيقة كبيرة» أيضاً، تتمثل في أن هذه الحركة في مجموعها كانت تنتهي إلى مجموعة من «التوجهات» الأساسية، تدور بمعنى أو آخر، حول عنصر أو أكثر من عناصر المشروع القومي العربي الست المعروفة، بغير ترتيب مسبق ولا اتفاق. وربما يؤكد الرصد الدقيق لمثل هذه المؤشرات، قطرياً وقومياً، أن هذه العناصر الستة ليست مجرد «أفكار مثالية» تدور في أوساط مجموعة من المثقفين والمفكرين، وإنما هي تعبير عن مطالب جماهير حقيقية لأنها تلبي لديها احتياجات حقيقية.. بغير زيف ولا ادّعاء.. ولا مبالغة ـ أيضاً ـ دون داعٍ.

إن رصداً عاماً لحركة منظمات المجتمع المدني العربي ـ سواء على شكل ندوات ومؤتمرات، أو على شكل حركات سياسية وتنظيمات حزبية، أو على شكل اتحادات ونقابات ومنتديات وجمعيات، أو على شكل تكتلات وتحالفات سياسية ـ يفصح «من عناوينها» عن التوجهات التالية:

أولا: قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني: مقاومة الصهيونية ـ مقاومة التطبيع ـ مقاومة الاستسلام ـ لا بد من تحرير القدس ـ الصهيونية والإرهاب.

ثانياً: النظام العربي: الأمن القومي العربي ـ التكامل العربي قاعدة للتنمية ـ المشروع النهضوي العربي ـ لا للشرق أوسطية وللمتوسطية ـ المصالحة القومية الشاملة ـ التضامن العربي.

ثالثاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان: دعم حرية الصحافة ـ حرية المرأة ـ إنشاء محكمة خاصة لقضايا العنف ضد النساء ـ لا للإرهاب نعم للديمقراطية!

وإذا اقتصر الرصد ـ في هذه المرحلة الأولية ـ على «العناوين» أساساً، تمكن الإشارة إلى المظاهر والأشكال التالية:

١ ـ **الندوات:** التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي، مركز البحوث العربية بالقاهرة ـ الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، المؤتمر الدولي الرابع، بالدار البيضاء ـ مؤتمر دعم حرية الصحافة يصدر «إعلان صنعاء» ـ المصالحة والتضامن العربي، اللجنة المصرية للتضامن بالقاهرة ـ استراتيجية إسرائيل المائية ونموذج المفاوضات مع الأردن، الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع ببيروت ـ المشروع النهضوي العربي، المنتدى القومي العربي ببيروت ـ العدوان الصهيوني: الأهداف والنتائج، المنتدى القومي العربي ببيروت ـ الميثاق الوطني الفلسطيني: الأهمية التاريخية ومخاطر الإلغاء، اتحاد كتاب وصحافيي فلسطين في لبنان ـ المؤتمر القومي العربي السادس ببيروت ـ الصهيونية: الإرهاب، اتحاد الكتاب العرب بدمشق ـ العالم العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، دار الفكر المعاصر ببيروت، مؤتمر التنمية والاستثمار واستراتيجية الأمن الغذائي العربي والقطاعات المكملة له بطرابلس لبنان. وهذه مجرد عينة.

٢ ـ **التحالفات:** أحزاب المعارضة المغربية من أجل الإصلاح الدستوري ـ جبهة العمل الإسلامي بالأردن ـ الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان ـ المؤتمر الدائم لمقاومة الغزو الثقافي الصهيوني في لبنان ـ المنظمات الشعبية والنقابات السورية تصدر بياناً في الذكرى الثامنة والثلاثين للوحدة المصرية ـ السورية ـ اللقاء الوحدوي اللبناني يدعو الحكومة إلى الانفتاح على المعارضة ـ نواب المعارضة بالأردن يطالبون بطرد سفير إسرائيل ـ رؤساء الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في مصر تطالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف حاسم ضد العدوان الصهيوني على لبنان ـ اجتماعات المؤتمر القومي ـ الإسلامي والمؤتمر الإسلامي ـ المسيحي ـ لجان التضامن القطرية ـ اجتماع المنظمات العربية غير الحكومية لتنسيق الحركة ضد التطبيع ـ أحزاب المعارضة الأردنية تطالب بإلغاء المعاهدة مع إسرائيل وطرد سفيرها.

٣ ـ **منظمات جديدة:** انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية بالقاهرة ـ انعقاد المؤتمر القومي العربي الشعبي الأول لمقاومة الاستسلام والتطبيع بصنعاء ـ انعقاد المؤتمر الأول للأحزاب العربية بعمان ـ إنشاء رابطة المثقفين المصريين لمحاربة الأفكار المتخلفة والدعوة إلى حرية الفكر والتعبير بالقاهرة ـ اجتماع عدة منظمات نسائية لبحث إنشاء محكمة عربية دائمة تعنى بقضايا العنف الذي تتعرض له النساء.

٤ ـ **ضد التطبيع:** تعتبر مقاومة التطبيع هي المؤشر «الواقعي» المتاح لدى قبول الشعوب العربية لاتفاقيات «السلام» مع العدو الصهيوني، وبالتالي لمدى «شرعية» تلك الاتفاقيات. ونظرة عامة على «جمعيات مقاومة التطبيع» تعطي دلالة هامة في هذا السياق.

أيضاً من خلال العناوين: الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ترفع دعوى قضائية من أجل منع النشاط الثقافي والسياحي الإسرائيلي في المغرب ـ مجلس نقابة المهن التمثيلية بمصر يصدر قراره بمقاطعة التطبيع مع إسرائيل ـ نقابة الأطباء الأردنيين تقاطع مؤتمراً طبياً دولياً بالأردن لمشاركة وفد إسرائيل ـ جمعية رجال الأعمال الأردنيين ترفض مشروع إقامة «مجلس أعمال إقليمي»، يضم مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل، اقترحه مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالطبع إلى جانب ذلك هناك المواقف الثابتة لعدد كبير من النقابات القطرية والقومية التي تتخذ مواقف ثابتة ضد الصهيونية وكل ما يترتب عليها، مثل: اتحاد المحامين العرب ـ اتحاد الصحفيين العرب ـ الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب ـ المؤتمر العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ منظمات حقوق الإنسان القطرية والعربية ـ النقابات المصرية العمالية والمهنية ـ الاتحاد العام لنقابات العمال العرب. كذلك قرر اتحاد الصيادلة العرب مقاطعة مؤتمر اتحاد الصيادلة الدولي الذي تستضيفه إسرائيل بالقدس، بناءً على توجيهات مجلس جامعة الدول العربية باعتبار القدس مدينة عربية محتلة ويجب إحباط أية محاولة لتثبيت الهيمنة الإسرائيلية عليها.

ثم لنلقِ نظرة أخيرة على فتوى دينية تبيح العمليات الاستشهادية ضد إسرائيل أصدرها عدد من علماء الدين الإسلاميين ونواب البرلمان الأردني، بالإضافة إلى مجموعة من أساتذة كليات الشريعة في الجامعات الأردنية ـ من ناحية، وعلى البيان الصادر عن كل من فضيلة شيخ الأزهر ونيافة بابا الأقباط بالدعوة إلى تجاوز الخلافات العربية، والوقوف بكل قوة إلى جانب الشعب الفلسطيني، لأن المسؤولين الإسرائيليين لا يفهمون سوى لغة القوة.

إن كل ما تقدم يمثل «عينة» من مجموعة «عناوين» عامة، فهي لا تمثل حصراً، ولا تدخل في تحليل المضمون، وإنما تكتفي بهذين الحدين ـ العينة والعناوين ـ باعتبارهما مؤشراً هاماً لتوجه مستقبلي، لا بد من التنبه إليه، ورعايته وتطويره. فحركة المستقبل ترتبط بحركة الجماهير، وإذا كانت المؤشرات واضحة، من الخليج إلى المحيط، فهل نرتفع إلى مستواها؟! مع التأكيد على أن الحديث يدور حول مؤشرات، وبالتالي احتمالات وإمكانيات، وهي ميدان مفتوح لفعل المثقفين القوميين ومسؤولياتهم.

سادساً: التنمية الاقتصادية
والعدالة الاجتماعية

التنمية العربية وبعض إشكالياتها

محمد الأطرش(*)

أهداف هذه الدراسة(1):

- استعراض بعض مكونات أداء الاقتصاد العربي عام ١٩٩٦، وذلك بإيجاز شديد.
- التعرض باختصار لبعض إشكاليات التنمية العربية.
- تحليل بعض التحديات الإضافية.
- تقديم بعض المقترحات.

١ ـ الأداء الاقتصادي العربي

لا تتوفر ـ حسب علمي وحين كتابة هذه الدراسة ـ احصاءات نهائية رسمية عن الأداء الاقتصادي العربي عن عام ١٩٩٦. لذلك استعنت بمصادر اقتصادية تعتبر موثوقة ومذكورة في الهامش أدناه. وهذه الأرقام تقديرية. وقد تكون الأرقام النهائية أقل أو أكثر قليلاً، ولكنني أرى بأن الاتجاه العام الذي تكشفه الأرقام التقديرية هو بعامة صحيح.

يبدو بأن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد العربي عام ١٩٩٦ أفضل

(*) اقتصادي عربي من سوريا، وعضو الامانة العامة للمؤتمر عند إعداد الدراسة.

(١) أُعدت هذه الدراسة كخلفية موسعة لذلك الجزء من تقرير **حال الأمة العربية** عام ١٩٩٦ والمتعلق بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولقد تم استخلاص وحساب الإحصاءات المذكورة في الدراسة ـ وحيث لا يُحدد مصدر آخر ـ من التقارير الفصلية التي تصدرها **وحدة المعلومات** التابعة لمجلة **الأيكونوميست** (*Economist*) البريطانية عن الأقطار العربية منفردة، وذلك عن عام ١٩٩٦ ومن بعض منشورات صندوق النقد الدولي وبخاصة كتابه السنوي **الإحصاءات المالية الدولية** عن عام ١٩٩٦. وجميعها باللغة الانكليزية. كما تمت الاستعانة بـ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥** والذي تصدره الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. وتجدر الإشارة هنا بأننا لم نشمل العراق في هذه الدارسة نظراً لعدم توافر معطيات تمكن من تقدير التغيير في ناتجه الحقيقي بسبب ظروفه الاستثنائية المعروفة. كما لم نشمل موريتانيا وجيبوتي لعدم توافر المعلومات الضرورية عنهما عن عام ١٩٩٦. وعلى كل فالناتج المحلي الحقيقي لكل منهما ضئيل نسبياً ولا يغير الصورة المعطاة أعلاه بدرجة مهمة.

ـ رغم تواضعها ـ من نسبة نموه الحقيقي عام ١٩٩٥. إذ بلغت النسبة عام ١٩٩٦ حوالى (٣,٥) بالمائة مقابلة بنسبة (١,١) بالمائة في العام الذي سبقه. وكان السبب الرئيسي لارتفاع نسبة النمو عام ١٩٩٦ هو الارتفاع في أسعار النفط الخام ذاك العام ليصل وسيطاً إلى حوالى (٢٠) دولاراً للبرميل الواحد مقابل حوالى (١٧) دولار خلال العام السابق. وينعكس الأثر المهم لارتفاع أسعار النفط بدرجة أوضح على نسبة نمو الأقطار العربية النفطية[٢] والتي تشكل ناتجها المحلي الاجمالي الحقيقي عام ١٩٩٤ ما يفوق عن ثلثي الناتج المحلي الحقيقي للأقطار العربية مجتمعة، إذ ارتفعت نسبة نمو الأقطار العربية النفطية من واحد بالمائة عام ١٩٩٥ الى حوالى (٢,٥) بالمائة عام ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بالأقطار العربية غير النفطية فقد ارتفع ناتجها المحلي الحقيقي عام ١٩٩٦ بنسة (٦,٥) بالمائة مقابلة بنسبة (١,٣) بالمائة في العام السابق. ومن الواضح بأن النسبة الأخيرة متدنية جداً. وأهم أسباب ذلك الانخفاض من الناتج المحلي للمغرب (الذي يشكل ناتجه الحقيقي حوالى ربع ناتج الأقطار العربية غير النفطية) بنسبة (٧,٦) بالمائة أساساً بسبب الجفاف. ولقد بلغت نسبة النمو عام ١٩٩٦، وكما ذكرنا، (٥,٦) بالمائة، وهي نسبة مقبولة. ومن أهم أسباب تحسن نسبة النمو في ذلك العام التوسع في الإنفاق الوطني على الاستهلاك والاستثمار، وزيادة التصدير، واستعادة المغرب لوضع سويّ عام ١٩٩٦. إذ بلغت نسبة نموه الحقيقي في ذلك العام مقدار (٩) بالمائة.

وعلى كل، فإن نسبة النمو الحقيقي للأقطار العربية ككل عام ١٩٩٦ متواضعة ولا تزيد إلا قليلاً عن نسبة نمو السكان. فالمستوى المتواضع ناجم إلى حدّ بعيد عن الوزن المهم للأقطار العربية النفطية في الاقتصاد العربي، وعن المستوى المتدني لأسعار النفط الحقيقية، وعن الأعباء المالية التي ترتبت على عدد من هذه الأقطار نتيجة حرب الخليج الثانية وتداعياتها وبخاصة في حقل سياسات كبح الإنفاق العام الداخلي.

ولقد ترافقت نسبة النمو مع تحسن وضع ميزان المدفوعات على الحساب الجاري للأقطار العربية موضع الدراسة، إذ انخفض العجز في هذا الميزان من (١١,٣) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالى (٥) مليارات دولار عام ١٩٩٦. وعكس هذا التحسن بجملة وضع ميزان المدفوعات الجاري للأقطار العربية النفطية. فبينما اتصف حساب هذه الأخيرة بعجز مقداره (٢,٦٥) مليار دولار عام ١٩٩٥، انقلب إلى فائض مقداره (٣,٨٦) ملياراً عام ١٩٩٦. هذا بينما ازداد قليلاً عجز الحساب الجاري للأقطار العربية غير النفطية من (٨,٦٦) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى (٨,٩) مليار عام ١٩٩٦.

---

(٢) تشمل الأقطار العربية النفطية تلك الأقطار التي يشكل فيها قطاع النفط ومشتقاته أهم مكون نسبي للناتج المحلي الإجمالي وهي في هذه الدراسة: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا.

كما ترافقت نسبة النمو خلال ١٩٩٦ وبعامة مع ارتفاع غير كبير في أسعار السلع الاستهلاكية، باستثناء التضخم الكبير الذي حصل في السودان واليمن.

ففي السودان ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بمقدار (٨٣) بالمائة عام ١٩٩٥، ومن ثم ارتفعت عام ١٩٩٦ بحوالى (١٢٠) بالمائة. أما في اليمن فلقد بلغ الارتفاع (٧٥) بالمائة و (٨٥) بالمائة على التوالي في العامين المذكورين.

وبطبيعة الحال، ليس هنا مجال استقصاء أسباب التضخم الكبير في هذين القطرين العربيين. ونكتفي بالإشارة بإيجاز إلى أهمها. ففيما يتعلق بالسودان كانت الأسباب ـ وهي متداخلة:

ـ التزايد الكبير في الإنفاق الوطني والذي تجاوز بنسبة كبيرة جداً نسبة النمو الحقيقي في عرض السلع والخدمات عبر تزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفائض الاستيراد بالنسبة إلى التصدير. فالتزايد الكبير في الإنفاق كان إلى حدّ بعيد بسبب الحرب ضد المتمردين الانفصاليين في الجنوب.

ـ الانخفاض المروّع في سعر صرف الجنيه السوداني[٣] والذي نجم جزئياً عن السبب الأول أعلاه وعن العقوبات المفروضة على السودان والتهديدات التي توجهها إليه من وقت إلى آخر أمريكا وبريطانيا.

ـ رفع الدعم عن أسعار المحروقات وبعض السلع الغذائية عام ١٩٩٦ كأحد وسائل تقليص عجز الموازنة.

وتشبه أسباب التضخم الكبير في اليمن وإلى درجة كبيرة أبرز أسبابه في السودان، علماً بأن التضخم في الأول أقل حدة منه في القطر الثاني. وأهمها في اليمن عام ١٩٩٦:

ـ التزايد الكبير في الإنفاق الوطني وبخاصة بسبب أزمة جزيرة حنيش الكبرى وبسبب الفيضانات التي حدثت في منتصف ذلك العام.

ـ التدهور الكبير في سعر صرف الريال اليمني مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المستوردات اليمنية مقومة بالعملة المحلية[٤].

---

(٣) انخفض سعر الصرف السنوي الوسطي للجنيه السوداني من (٢٨٩,٦) جنيه مساوياً للدولار الأمريكي الواحد عام ١٩٩٤ إلى (٦١٢,٥) جنيه و (١٥٠٠) جنيه مساوياً للدولار الواحد في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي.

(٤) انخفض سعر الصرف السنوي الوسطي للريال اليمني بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الواحد من (٨٠,٦) ريال إلى (١١٥) ريال فإلى (١٤٠) ريال في الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي.

٢ ـ بعض إشكاليات التنمية العربية

حقق الاقتصاد العربي في السنين الماضية وحتى الوقت الراهن نسب نمو أكبر أو أقل. ولكن ليس كل نمو في الناتج المحلي الحقيقي يمثل تنمية مرغوبة أو تنمية طيبة[٥]. وهذا لا يعني أن النمو غير ضروري ولكن يعني بأنه يجب توجيهه لتحقيق أهداف مرغوبة. وفي كثير من الحالات تؤدي التنمية الطيبة إلى رفع نسبة النمو واستمراره في المستقبل. وسأقدم أدناه بعض الأمثلة الموجزة جداً لما يمكن اعتباره تنمية مشوهة.

ـ قد ينمو الناتج المحلي الحقيقي ولكن أغلب الناس أو شريحة كبيرة منهم قد لا تستفيد منه. كما ينجم عن نمط النمو سوء توزيع كلي أو نسبي في الدخل القومي وانحسار الطبقة المتوسطة وتزايد الفقر، مما قد يؤدي إلى ظهور توترات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ـ قد ينجم عن النمو تلوث البيئة وتزايد الأمراض و / أو تشوه الريف وجمال المدن وشواطئ البحار والأنهار. وهنا، يصبح العائد الاجتماعي أو العائد من منظور الرفاه الاقتصادي أقل ـ وربما بكثير ـ من العائد الاقتصادي البحت الذي تعكسه نسبة النمو.

ـ قد تتضمن نسبة النمو تزايداً كبيراً في إنتاج سلع استهلاكية بسيطة ذات تقانة منخفضة أو سلع كمالية وخدمات تجارية باهظة التكاليف وخدمات ترفيهية، وهنا تفشل في إرساء قاعدة صلبة لتحقيق نمو أفضل ومستمر في المستقبل، كما قد تفشل في إشباع الحاجات الأساسية للناس.

ـ كما قد يحدث النمو ضمن إطار من الاندماج الكبير في النظام الرأسمالي العالمي عبر درجة كبيرة من حرية التجارة الخارجية، وعبر حرية حركة الرساميل، والاعتماد الكبير على الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء أهمية قصوى للتصدير على حساب إشباع حاجات السوق الوطنية، مما يؤدي إلى تبعية الاقتصاد الوطني أو تفاقمها، وإلى ارتفاع درجة الاقتصاد الوطني أو تفاقمها وإلى تزايد سيطرة الأجانب عليه، وإلى ارتفاع درجة انكشافه وتزايد تأثره بالركود الاقتصادي الخارجي[٦] وبالأزمات الاقتصادية الخارجية وبالإجراءات التي تتخذها المراكز الرأسمالية لادارة اقتصاداتها. كما قد ينجم عن الاندماج المذكور انحسار الهوية القومية وآثار ثقافية سلبية أخرى.

سأنتقل الآن لمناقشة بعض اشكاليات التنمية العربية.

---

(٥) للإطلاع على مناقشة تاريخية معمقة لـ «الطيب والخبيث من التنمية»، انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٦).

(٦) من المعلوم بأن صادرات بلدان العالم الثالث التي كانت خاضعة للاستعمار قد تعرضت في أوائل ثلاثينيات هذا القرن إلى انخفاض مروّع بسبب أزمة الكساد العالمي التي بدأت عام ١٩٢٩ أساساً في أمريكا، ومن ثم انتشرت إلى بقية بلدان العالم المندمجة في النظام الرأسمالي العالمي.

أ ـ سوء التوزيع في الثروات والدخول وتفاقمه

على الرغم من عدم وجود إحصاءات ـ حسب علمي ـ على صعيد الوطن العربي تظهر توزيع الدخل القومي بين الطبقات أو الشرائح الاجتماعية إلا أنني أرى بأن سوء التوزيع المذكور قائم ومتفاقم أساساً نتيجة العوامل المتداخلة التالية:

• ـ التوسع الكبير في العشرة أعوام الأخيرة في دور القطاع الخاص والمتمثل جزئياً في بيع العديد من منشآت القطاع العام له وتحرير القطاع الخاص من العديد من القيود الاقتصادية المفروضة على نشاطه. وتم كل ذلك تحت شعار ما يسمى «الخصخصة» وحرية الأسواق. ونجم هذا التوسع عن عوامل داخلية وضغوط خارجية. وتمثلت العوامل الداخلية في ضغوط الفئات الكمبرادورية التي حققت تراكمها الأولي للثروة نتيجة العمولات التي قبضتها على مستوردات الدولة من الأسلحة وعلى مستوردات القطاع العام؛ وفي الاعتقاد الناجم إلى حدّ بعيد عن مصالح خاصة قوية بأن القطاع العام غير كفؤ؛ وفي شعور الأقطار العربية المستلمة للمساعدات الخارجية بالحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص فيها لإعادة رساميله من الخارج واستثمارها داخلياً، نظراً لانخفاض المساعدات المقدمة من الأقطار العربية النفطية منذ ١٩٨٥. أما العامل الخارجي فتمثل في الضغوط التي مارستها المراكز الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا وفي ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تسيطر عليهما هذه المراكز، إذ تم استغلال حاجة العديد من الأقطار العربية لجدولة ديونها أو إسقاط بعض الدين كوسيلة لتحقيق التوسع المذكور في دور القطاع الخاص. كما يجب ألا يغرب عن البال في هذا المجال بان أمريكا استغلت بعد حرب ١٩٧٣ الصراع العربي ـ الصهيوني كوسيلة لتحقيق تغيير جذري في السياسة الاقتصادية المصرية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية باتجاه الانفتاح وإعطاء القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية دوراً أكبر بكثير في اقتصاد مصر.

فالانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي يؤدي منطقياً إلى سوء التوزيع المذكور وإلى تفاقمه. وهذه الظاهرة موجودة في المراكز الرأسمالية(٧) وعلى الصعيد

---

(٧) إن ظاهرة سوء التوزيع المذكورة موجودة في الدول الرأسمالية المتقدمة على الرغم من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعلى الرغم من التأمينات والخدمات الاجتماعية المقدمة. ويعود فشل المراكز الرأسمالية في تحقيق توزيع أقرب للعدالة إلى أن كل ما قامت به من تدخل ومن تقديم تأمينات وخدمات اجتماعية لم يؤثر جذرياً في نمط النمو الرأسمالي. وحين استفحل هذا النمط في أمريكا وبريطانيا مثلاً منذ أوائل الثمانينيات تفاقم سوء التوزيع فيهما. ولقد ذكر الاقتصادي الأمريكي المعروف روبرت هلبرونر بأن عقد الثمانينيات في أمريكا اتصف «بانخفاض متواصل في الدخول الحقيقية لكل العائلات ما عدا تلك المتربعة على أعلى القمة... فحوالى سبعين بالمائة من الزيادة في الثروة القومية خلال عهد (رئاسة) ريغان ذهبت إلى أغنى الواحد بالمائة من العائلات، بينما انخفضت الدخول الحقيقية لحوالى سبعين مليون عائلة تشكل الأربعة أخماس الأدنى من العائلات». انظر: Robert Hilbroner, «The Deficit: A Way Out,» *New York Review of Books* (19 November 1992).

العالمي[٨]. فالأغنياء أقدر بكثير على تحقيق زيادة كلية في ثرواتهم ودخولهم تتجاوز بمقادير كبيرة الزيادة الممكن أن تحققها بقية الناس، وبخاصة نتيجة إمكانات الأغنياء الأكبر بكثير في الحصول على التمويل الضخم من الأسواق المالية. كما أنهم أقدر على إزاحة الأضعف منهم اقتصادياً من سوق المنافسة والاستحواذ على ما يملكه الضعفاء اقتصادياً. فضلاً عن ذلك، ونتيجة لما سبق، فإن إمكاناتهم أقوى في زيادة حصتهم النسبية في الدخل القومي. باختصار يؤدي النظام الرأسمالي إلى سوء التوزيع المذكور، كما أن نمط النمو الرأسمالي يعيد إنتاج هذا السوء ويفاقمه في حال عدم تدخل الدولة الفعّال ـ إذا أمكن ذلك ـ لتحقيق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية.

وكأحد المؤشرات الإحصائية على سوء التوزيع في الوطن العربي يمكن أن نذكر بأنه في الوقت الذي توجد فيه شريحة قليلة من الناس تتمتع بثروات ضخمة، وعلى الرغم من نمو الدخل الفردي الوسطي بحوالى (٣) بالمائة سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٣، إلا أنه يوجد في السنة الأخيرة حوالى (٧٣) مليون إنسان عربي يعيشون دون خط الفقر، ويعاني أكثر من عشرة ملايين من نقص التغذية[٩]. ولقد ذكرت دراسة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي للسكان والمنعقد في القاهرة في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ بأن نسبة الفقر في الوطن العربي قد زادت بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ بحيث أصبح (٣٦,٦٤) بالمائة من السكان العرب ـ أي حوالى (٩٢) مليون عربي ـ يعيشون تحت عتبة الفقر. وذكرت الدراسة بأن تزايد نسبة الفقر «ترافق مع زوال الأنظمة الاجتماعية التي قامت بعد الاستقلال وحتى نهاية السبعينيات تحت ضغط برامج الإصلاح الاقتصادي»[١٠].

إن طبيعة الرأسمالية في الوطن العربي هي إلى درجة معتبرة رأسمالية طفيلية غير منتجة؛ أي رأسمالية وكلاء حصريين، وسماسرة، ووسطاء، وتجار سلاح، ومستوردين احتكاريين. فهذه الفئات تجني ثروات وأرباحاً خيالية نتيجة مركزها الاحتكاري ونتيجة علاقاتها ببعض أجهزة السلطة. فالفعاليات المنتجة ضمن إطار من التنافس الفعال لا تؤدي

---

(٨) تضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أرقاماً مذهلة لسوء توزيع في الثروة والدخول على مستوى العالم. ونكتفي هنا بذكر ما يأتي «فاليوم يعادل صافي قيمة أغنى ٣٥٨ شخصاً في العالم، وهم أصحاب البلايين الدولارية، دخل أفقر نسبة ٤٥ بالمئة من سكان العالم مجتمعين ـ وعددهم ٢,٣ بليون نسمة. وهذه بالطبع مقارنة للثروة والدخل. ولكن المقابلة بين الثروة وحدها، إذا تسنت، ستكون صارخة بدرجة أكثر، نظراً لأن ثروة أشد الناس فقراً تكون أقل عموماً بكثير من دخلهم». انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، ص ١٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٠) الدراسة مقدمة من مؤسسة ضمان الاستثمار الكويتية وكما لخصتها صحيفة: **السفير** (بيروت)، ١٠/١٢/١٩٩٦.

إلى ثروات أو دخول خيالية. فالأرباح الخيالية التي تجنيها الفئات الطفيلية في الوطن العربي تفاقم من سوء التوزيع المذكور.

يوجد في الأقطار العربية التي تطبق أنظمة ضرائبية على مواطنيها درجة عالية من التهرب من دفع الضرائب من قبل القطاع الخاص. أما في الأقطار العربية النفطية في الخليج العربي فلا توجد ضرائب تذكر. فالتهرب من الضرائب ناجم إلى درجة كبيرة عن انخفاض مستوى الحس المدني من جهة، وعدم كفاءة الأجهزة المحصلة للضرائب من جهة أخرى. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الرواتب الهزيلة التي تدفع للعاملين في أجهزة تحصيل الضرائب مع وجود دخول عالية جداً يجنيها أصحاب الفعاليات الرأسمالية، وبخاصة الطفيلية منها، تعرّض الفئة الأولى لإغراءات الرشاوى والفساد. ولكن يمكن فهم سببه ضمن إطار من التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخول وضمن نمط من الاستهلاك التفاخري تحدده الفئات الغنية، يجاري، وفي كثير من الأحيان يتجاوز، نمط استهلاك هذه الفئات في المراكز الرأسمالية.

يقوم العديد من الأقطار العربية بمنح استثمارات القطاع الخاص أو استثماراته في مجالات معينة إعفاءات من الضرائب والرسوم لفترة طويلة من الزمن نسبياً. كما يمنح هذه الاستثمارات إعفاءات من أنظمة التجارة الخارجية وأنظمة العملات الأجنبية. وهذا كله يفاقم من سوء التوزيع.

تتصف مراقبة الأجهزة الحكومية لفعاليات القطاع الخاص بالضعف، وفي العديد من الأحيان بالفساد، مما يؤدي في العديد من الحالات إلى عدم التزام هذا الأخير بالإطار القانوني لفعالياته، فمخالفات البناء في عدد من العواصم العربية، كما نجم في بعض الأحيان انهيار عدد من العمارات السكنية.

ب ـ البطالة

عجزت التنمية العربية عن التخفيف بدرجة معتبرة من حدة البطالة المنتشرة في الوطن العربي. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات تدل على نسبتها للقوة العاملة العربية إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على وجود بطالة عالية. ومن هذه المؤشرات تزايد هجرة الكثيرين من المواطنين العرب إلى خارج الوطن العربي بحثاً عن الرزق. ومن المعلوم أن الحقبة النفطية التي بدأت قبيل منتصف السبعينيات خففت من حدة البطالة في الوطن العربي ككل، عبر هجرة عدة ملايين من العاملين العرب من الأقطار العربية ذات البطالة الفائضة إلى الأقطار العربية النفطية التي ازداد طلبها على قوة العمل البشري. ولكن هذه الحقبة بدأت بالانحسار منذ ١٩٨٥، وبالتالي بدأت مشكلة البطالة تتفاقم. أما المؤشر الثاني على وجود بطالة عالية فيكمن في الملاحظة التالية: ان أية مسابقة تعلن عنها مؤسسة أو جهاز من أجهزة الدولة في عدد من الأقطار العربية، وبخاصة غير النفطية بهدف توظيف عدد معين من الناس، يتقدم إليها عشرات أضعاف العدد المطلوب توظيفه.

ولعل أهم اسباب ارتفاع مستوى البطالة في الوطن العربي ما يأتي:

ـ المستوى المتدني لنسبة النمو الاقتصادي الحقيقي. فخلال الأعوام الستة ١٩٩١-١٩٩٦ بلغت نسبة النمو الوسطي السنوي (٢,٨) بالمائة. وهذه النسبة ضئيلة وغير قادرة على امتصاص جزء كبير من قوة العمل العربي الراغب في العمل.

ـ الانتقال في العديد من الأقطار العربية ـ كما ذكرنا أعلاه ـ إلى ما يسمى «الخصخصة» والتخلي عن التخطيط، وإلى تطبيق درجة عالية من حرية الأسواق الداخلية والانفتاح الكبير على الاستيراد، إذ أثبتت النظرية الاقتصادية الماركسية والنظرية الكينزية والتجربة التاريخية بأن نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة والمدفوع بحافز تعظيم الأرباح الخاصة غير قادر على تحقيق التشغيل الكامل أو شبه الكامل لعوامل الإنتاج[11]. فتجربة نمو بعض المراكز الرأسمالية الغربية في القرن التاسع عشر أظهرت ـ إضافة إلى تعرضها للأزمات الاقتصادية المتكررة ـ بأن هذه المراكز قد صدرت بطالتها إلى المستعمرات وبلدان الاستيطان الجديد التي كانت فعلاً مستعمرات للأوروبيين، وهذه العملية ساهمت في الحيلولة دون حدوث تفجير اجتماعي في تلك المراكز. ولكن بينما أصبح المهاجرون الأوروبيون أسياداً في البلدان والمناطق التي استعمروها، نجد بأن هجرة الكثيرين من العمال العرب إلى البلدان الأجنبية تضمنت قبولهم أعمالاً وضيعة كما هي حال المهاجرين الجزائريين في فرنسا.

إضافة إلى ما ورد أعلاه فإن تزايد الإنفاق الوطني في الأقطار العربية والذي تتضمنه نسبة النمو يتسرب جزء كبير منه نحو الاستيراد الاستهلاكي الباذخ، وبالتالي لا يؤدي التزايد في الإنفاق إلى تنمية تكاملية تمكن من تحقيق نسبة نمو أفضل ولا يعظم من إمكانات استخدام قوة العمل العربية.

ـ كون جزء كبير من البطالة العربية ذا طبيعة هيكلية أو بنيوية. وهذا يعني ـ ضمن أشياء أخرى ـ بأن التزايد العام في الإنفاق القومي عبر عجز الموازنات و/أو التزايد في الكتلة النقدية لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض البطالة الهيكلية بدرجة كافية، إذ قد يخلق التزايد في الإنفاق تزايداً في الطلب على مهارات غير متوافرة بشكل كاف، بينما لا يخلق طلباً مؤثراً على نوع العمل البشري المتوافر والعاطل عن العمل. كما قد لا يخلق التزايد في الإنفاق القومي طلباً في مناطق محرومة تتصف بالفقر وبوجود نسبة عالية من البطالة. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي التزايد في الإنفاق الوطني أو القومي وفي حال وجود درجة عالية من الاحتكار أو شبه الاحتكار إلى تزايد الأسعار بدلاً من تزايد الانتاج بدرجة كافية، وبالتالي انخفاض نسبة البطالة. فمعالجة البطالة الهيكلية تتطلب درجة كبيرة من

(١١) كما أن اشتراكية السوق التي لا تلجأ إلى التخطيط غير قادرة على تحقيق ذلك، كما أظهرت تجربة يوغسلافيا منذ ١٩٥٢ وحتى انهيارها في أوائل التسعينيات.

التخطيط - التي تتخلى عنها العديد من الأقطار العربية لصالح حرية الأسواق - تتجاوز الإجراءات المالية والنقدية كقيام الدولة بمشاريع إنتاجية مثلاً في المناطق المحرومة والتي تتصف بوجود درجة عالية من الفقر والبطالة، وإعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة بشكل ينسجم مع المتغيرات الهيكلية التي يرغب فيها المجتمع في الاقتصاد. كما تتطلب هذه المعالجة فرض رقابة على بعض الأسعار الأساسية بهدف الحيلولة دون أن ينعكس التزايد في الإنفاق في رفع الأسعار إلى درجة كبيرة بدلاً من أن ينعكس أساساً في تزايد الإنتاج وانخفاض مستوى البطالة.

- وجود درجة معتبرة في الاقتصاد العربي من الفعاليات الطفيلية التي يجني أصحابها دخولاً خيالية، دون القيام بأعمال إنتاجية. وهذا يتضمن ضعف أو انعدام مساهمة هذه الفعاليات في خلق فرص عمل. وربما المساهمة الأساسية التي يقوم بها أصحاب هذه الفعاليات عبر انغماسهم في البذخ الاستفزازي هي خلق توترات اجتماعية واقتصادية.

ج - الفشل في إشباع الحاجات الأساسية للناس

تتألف حاجات الناس الأساسية عادة من الحد الضروري من المأكل والملبس والمسكن، والرعاية الصحية، والتعليم، والمواصلات. كما يتضمن مفهوم الحاجات الأساسية توافر الأمن الداخلي والخارجي. وهذا العنصر الأخير مهم جداً، إذ لا معنى لتوافر بعض حاجات الإنسان العربي من مأكل وملبس ومسكن مثلاً إذا كانت حياة قسم كبير من العرب نتيجة الخطر الخارجي أو العدوان الخارجي معرضة للموت أو التجويع، وإذا كانت بعض الأرض العربية محتلة، وإذا كان جزء من الوطن العربي (كالعراق والسودان) معرضاً للتقسيم، وإذا كانت كرامة الإنسان العربي معرضة للمهانة والإذلال. فالأمن القومي ضروري لحماية مكتسبات التنمية، كما أن التنمية الطيبة والهادفة ضرورية لبناء مرتكزات الأمن القومي. وعلى كل، فلن نناقش هنا الأمن القومي العربي لأنه سيكون - كما أظن - موضوع مقال منفصل.

ويتصف الوضع الاقتصادي العربي بوجود درجة كبيرة من الفشل في إشباع العديد من الحاجات الأساسية للناس. ويتضح ذلك في ارتفاع درجة الفقر في الوطن العربي والمشار إليها أعلاه، وفي نسبة البطالة العالية التي هي من أسباب الفقر، ومن نتائجه أيضاً. كما أن سوء التوزيع الفادح في الثروات والدخول يؤدي إلى إنتاج واستيراد تشكيلة كبيرة من السلع والخدمات لا تفي بحاجات الناس الأساسية. ففي السوق السياسية، لكل فرد - شكلياً - صوت واحد في انتخاب متخذي القرار؛ أما في السوق الاقتصادية فللأغنياء تأثير نسبي أكبر بكثير من الفقراء في اتخاذ قرارات ما يتم إنتاجه واستيراده. لذلك نجد بسبب سوء التوزيع المذكور انتاج واستيراد سلع رفاهية أو سلع باهظة الثمن، بينما هناك نقص في إنتاج بعض حاجات الناس الأساسية بأسعار يمكن أن يدفعوها. فمثلاً هناك تزايد في إنتاج دور السكن في عدد من العواصم العربية، بل إن هناك فائضاً في إنتاجها يتجلى في وجود عمارات سكنية غير مشغولة أو غير مكتملة، ومع ذلك فان

أسعار الشقق السكنية أو أجرتها السنوية (جزئياً بسبب وجود درجة من الاحتكار في إنتاجها) تتجاوز بكثير إمكانات غالبية الناس أو شريحة كبيرة منهم. كما أن محاولات بعض الحكومات العربية، عبر مؤسسات الإسكان التابعة لها ومحاولات الجمعيات التعاونية السكنية في إنتاج مساكن تتناسب أسعارها أو أجرتها السنوية مع دخول غالبية الناس، لم تحقق النجاح المطلوب جزئياً بسبب ارتفاع تكلفة استيراد بعض مستلزمات إنتاجها مقومة بالعملة المحلية. وعلى كل، فليس هنا مجال للدخول في تفاصيل الموضوع، وإنما نكتفي بالقول بأن هناك أزمة إسكان في العديد من الأقطار العربية وبخاصة في عواصمها. وهذه إحدى الأسباب التي تدفع بالكثيرين من الشبان العرب (والذين لا ينتمون إلى عائلات غنية) إلى تأجيل زواجهم أو العيش هم وأزواجهم مع ذويهم.

كما أن هناك نقصاً كبيراً في تأمين الرعاية الصحية في العديد من الأقطار العربية غير النفطية بأسعار يمكن لشريحة كبيرة من الناس أو لغالبيتهم دفعها. فتكلفة الرعاية الصحية في القطاع الخاص تفوق إمكانات هذه الشريحة. ويتجلى هذا النقص الكبير في انخفاض نسبة الدعم الحكومي لهذا القطاع الحيوي. ففي عام ١٩٩٠ بلغ الإنفاق العام على الرعاية الصحية في الوطن العربي كنسبة لناتجه المحلي الإجمالي (١,٦) بالمائة، بينما بلغت النسبة المقابلة لجميع البلدان النامية (٢,٢) بالمائة. والنسبة العربية المذكورة هي نسبة وسطية تخفي فروقاً كبيرة في نسب الإنفاق القطري على الرعاية الصحية. ففي العام ذاته بلغت النسبة (٩) بالمائة في الإمارات العربية المتحدة، و (٣,١) بالمائة في المملكة العربية السعودية، بينما كانت منخفضة في عدد من الأقطار العربية غير النفطية. إذ بلغت مثلاً واحد بالمائة في مصر، و (٠,٩) بالمائة في المغرب، و (٠,٤) بالمائة في سوريا[١٢]. ومما لا ريب فيه أن النسبة المرتفعة في الأقطار العربية النفطية تعكس إلى حد بعيد برامجها في تقديم الرعاية الصحية مجاناً لجميع مواطنيها. ولا توجد برامج كهذه في الأقطار العربية غير النفطية.

د ـ التبعية

تعاني التنمية العربية من عدة تبعيات ناجمة، إلى درجة كبيرة، عن بنية الاقتصاد العربي وعن أنظمته الاقتصادية. ومن أهم العوامل المسببة:

- ضآلة مساهمة كل من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك وقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي.

- سوء التوزيع الكبير في الثروات والدخول والذي يساهم في نزوح الرساميل

---

(١٢) مصدر الأرقام هو: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، الجدول رقم (١٢). كما وردت في: «الملف الإحصائي (٧١): التنمية البشرية في الوطن العربي (القسم الثاني)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٣ (آذار/ مارس ١٩٩٥)، الجدول رقم (١٧)، ص ١٨٣.

العربية الخاصة إلى الخارج وبالتالي في انخفاض موجودات الأقطار العربية من العملات الأجنبية، مما يدفع العديد منها إلى الاقتراض من الخارج.

ـ المستوى المنخفض لإيرادات الموازنات العربية من الضرائب كنسبة للناتج المحلي العربي الإجمالي. وهذا يدفع بالكثير من الحكومات العربية إلى الاقتراض من الخارج.

ـ انغماس الفئات الثرية في البذخ الاستهلاكي الذي يُنفق جزء كبير منه على الاستيراد من الخارج.

ـ الضغوط التي تمارسها الكمبرادورية العربية لزيادة الاستيراد حتى في حال توافر بدائل منتجة محلياً.

نتيجة لهذه العوامل، وعوامل أخرى، نشأت في الوطن العربي عدة تبعيات للعالم الخارجي:

أ ـ تبعية عربية في مجال الاقتصاد بشكل عام تمثلت في مديونية رسمية للخارج، وبخاصة للغرب ولمؤسساته المالية.. وبلغت هذه المديونية عام ١٩٩٥ حوالى (٢٢٠) مليار دولار، متضمنة مديونية العراق، بينما تقدر الرساميل العربية الخاصة الموظفة والمستثمرة في الخارج بحدود (٧٥٠) مليار دولار.

ب ـ تبعية في حقل الغذاء تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه. فخلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء (٧٠) بالمائة، بينما تم استيراد (٣٠) بالمائة من الحاجات الاستهلاكية الغذائية من الخارج. ولقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى (٥٢) بالمائة، خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. وتبعث هذه الدرجة المتدنية على الشعور بالمرارة، نظراً **أولاً** للإمكانات الكبيرة المتوافرة في الوطن العربي وغير المستخدمة لإنتاج الغذاء، **وثانياً** لأن نسبة الاكتفاء الذاتي العربي أقل بكثير من نسبة الاكتفاء الذاتي في مجموعة البلدان النامية. فخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في هذه الأخيرة (٨٩,٥) بالمائة، كما بلغت هذه النسبة في البلدان النامية المصنفة أقل نمواً (٨٨,٧) بالمائة[١٣].

ج ـ تبعية أمنية ناجمة أساساً عن حالة التمزق العربي وعن وجود درجة من التخلف التقني النسبي لدى بعض الأقطار العربية في استعمال أنظمة السلاح المتطورة. وتمثلت هذه التبعية في اعتماد هذه الأقطار على استيراد أمنها من الخارج وبخاصة من أمريكا لقاء ثمن فادح تدفعه لها. فالتكلفة العالية للتبعية الأمنية ساهمت بدورها في تخفيض نسبة النمو العربي.

د ـ تبعية في حقل المياه تتمثل في تهديد الأمن المائي العربي.

---

(١٣) مصدر الأرقام هو: «الملف الإحصائي (٧٢): التنمية البشرية في الوطن العربي (القسم الثالث)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٤ (نيسان/ ابريل ١٩٩٥)، الجدول رقم (٢١)، ص ١٥٨. وتجدر الإشارة هنا بأن سوريا قد حققت في العامين الاخيرين اكتفاء ذاتياً في انتاج الحبوب وفائضاً معداً للتصدير.

هذه التبعيات متشابكة ويؤثر بعضها في بعضها الآخر، وتنعكس سلبياً على استقلالية القرارين السياسي والاقتصادي العربيين. كما أضعفت هذه التبعيات، وبخاصة في مجال الأمن القومي، العرب منذ أواخر السبعينيات في صراعهم مع إسرائيل، وهي التي دفعت ببعض الأقطار العربية منذ توقيع اتفاق «أوسلو» البائس إلى الهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل.

٣ ـ بعض التحديات الإضافية

إن إشكاليات التنمية العربية التي تمت مناقشتها بإيجاز في القسم الثاني من هذا المقال تمثل تحديات فعلية يتعين معالجتها بهدف تحقيق تنمية عادلة ومتكاملة، وبهدف زيادة قوة الوطن العربي والتخفيف من حدة تبعياته. ولكن هناك بعض التحديات الإضافية التي تتمثل في: (أ) برامج التصحيح الهيكلي؛ (ب) المشروع الأوسطي؛ (ج) المشروع المتوسطي.

وتشترك هذه المشاريع الثلاثة في محاولتها فرض نظام اقتصادي على الوطن العربي يتصف بالمزيد من الخصخصة وبدرجة عالية من حرية الأسواق الداخلية وحرية التجارة وحركة الرساميل الخارجية. وكل ذلك يتضمن انحسار دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيهه. وكما هو معلوم، فهذا النظام قائم إلى درجة كبيرة في الوطن العربي. وقد تمت مناقشة بعض آثاره السلبية على التنمية العربية في القسم الثاني من هذا المقال. كما أن نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة على مستوى العالم قد أفرز آثاراً سلبية واضحة، تمثلت في تزايد الاستقطاب العالمي من منظور تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وفي انتشار الفقر والبطالة، وفي استغلال الأطفال، وتفشي ظاهرة الدعارة بين القاصرات[١٤]. كما أن نتائج هذا النظام على جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ـ وبخاصة روسيا الاتحادية ـ وعلى العديد من بلدان أوروبا الشرقية تبدو كارثية. لذلك من العجيب أمام كل هذه الأدلة عن فشل النظام بالنسبة إلى غالبية البشر في أن تستمر الدعوة إلى تطبيقه.

ومن الواضح بأن ضغوط المراكز الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا والمؤسسات المالية الدولية المسيطرة عليها لنشر وتعميق هذا النظام في الوطن العربي لا تهدف إلى تأمين

---

(١٤) ذكر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** بأنه خلال «الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩١ زادت حصة أغنى نسبة ٢٠ بالمئة (من سكان العالم) من ٧٠ بالمئة من الدخل العالمي إلى ٨٥ بالمئة. بينما انخفضت حصة أفقر نسبة ٢٠ بالمئة من ٢,٣ بالمئة إلى ١,٤ بالمئة». انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦**، ص ١٣. فضلاً عن ذلك «دعا صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف) في تقريره لعام ١٩٩٧... إلى تحرير (مئات الملايين) من الأطفال الذين لا يلعبون ولا يذهبون إلى المدرسة بل هم (مجبرون على العمل) في مصانع أو ورشات أو مزارع أو مناجم أو بيوت للدعارة في جميع القارات»، كما وردت في: **السفير**، ١٢/١٢/١٩٩٦.

مصلحة هذا الأخير. فالمراكز تتصرف بهدي من مصالحها، وليس بهدف تأمين مصالح دول أخرى. وهذا امر طبيعي، فمصالح المراكز هي تحقيق درجة عالية من حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رساميلها. ولتحقيق ذلك يتعين توافر ثلاثة شروط على صعيد الوطن العربي؛ وهي:

المزيد من الخصخصة: إذ إن إعطاء الدور الأكبر للقطاع العام في حقل التجارة الخارجية وبخاصة في حقل الاستيراد، يمكّن الدولة المستوردة حتى في حال إزالة جميع القيود على الاستيراد من التحكم في استيرادها عبر القطاع العام. فحاكم مصر محمد علي باشا الذي بدأ خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بتنمية صناعية واعدة في مصر، حاول التخفيف كثيراً من الآثار السلبية الناجمة عن إخضاع مصر لحرية التجارة. ولقد تمكّن من تحقيق ذلك أساساً عبر احتكار الدولة للجزء الأكبر من التجارة الخارجية بهدف الحماية وبهدف تعبئة جزء أكبر من الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية وبخاصة الصناعية[(١٥)]. ولكن الدول الاستعمارية آنذاك وعلى رأسها بريطانيا أجهضت هذه التجربة الواعدة.

حرية الأسواق الداخلية: أي إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص وبخاصة حريته في تحديد أسعاره. ومن الواضح بأنه يمكن للدولة المستوردة حتى في حال إزالة جميع القيود على المستوردات أن تتحكم في جزء كبير من استيراداتها إذا لم تطبق بالكامل حرية الأسواق الداخلية، إذ يمكن مثلاً أن تحدد الأسعار الداخلية للسلع المستوردة التي تعتبرها ذات آثار سلبية على تنميتها على مستوى أكثر انخفاضاً من تكاليف استيرادها مما يدفع المستوردين في القطاع الخاص إلى عدم استيرادها.

انتشار تعميق ثقافة السوق: أي أن يكون الاعتبار الوحيد في استيراد سلعة هو سعرها ونوعيتها وجودتها، وليس أي اعتبار آخر وطني أو سياسي أو ثقافي أو إنساني. ومن المعلوم أن الكثير من الدول والملايين من الأفراد قاطعوا منتجات جنوب افريقيا إبان ممارستها سياسة التمييز العنصري، انطلاقاً من اعتبارات مناقضة لثقافة السوق. فأمريكا مثلاً تفرض عقوبات اقتصادية على عدد من الأقطار العربية وعلى إيران انطلاقاً من اعتبارات هيمنتها الامبريالية. أما اليابانيون فيفضلون على الأغلب منتجاتهم الوطنية على المنتجات الأجنبية، انطلاقاً من اعتزازهم بمنتجاتهم ومن الاعتقاد بأن استمرارية وظائفهم تعتمد على ذلك. ومن الواضح بأن ضغوط أمريكا لنشر رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة في الوطن العربي تهدف - ضمن أشياء أخرى - إلى نشر ثقافة السوق، وبخاصة في مجال التعامل الاقتصادي مع إسرائيل بقطع النظر عن اغتصابها فلسطين واستمرار احتلالها أراضي عربية أخرى.

---

(١٥) حول تجربة محمد علي باشا بهذا الخصوص، انظر: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٢٦١.

سبق أن ذكرنا بأن التحديات المذكورة أعلاه تشترك في محاولة تأمين درجة عالية من حرية التجارة وحركة الرساميل في الوطن العربي. ومن الواضح بأن الأقطار العربية في الخليج العربي تمارس ذلك. فالشق الاقتصادي للمشروع الأوسطي يتضمن أيضاً قيام درجة من التعاون و/أو التكامل بين إسرائيل والأقطار العربية عبر مشاريع مشتركة. أما الشق الاقتصادي للمشروع المتوسطي فيتضمن أيضاً إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والأقطار العربية المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من جهة أخرى، تكون مستكملة بحلول عام ٢٠١٠.

وسنحاول، أدناه، وباختصار شديد مناقشة آثار ما تشترك فيها التحديات الثلاثة على التنمية العربية.

ستؤدي درجة عالية من حرية التجارة بين الدول الأجنبية وأغلبها أكثر تقدماً وقوة من الناحية الاقتصادية (فالاتحاد الأوروبي يعتبر أول قوة اقتصادية في العالم) من جهة، وبين الأقطار العربية المتفرقة والأقل تقدماً بكثير من الناحية الاقتصادية، من جهة أخرى، إلى تكريس التخلف النسبي للأخيرة وإلى تفاقمه. بكلمات أكثر تحديداً سيؤدي الانفتاح الكبير على الاستيراد[(١٦)] و / أو إزالة جميع القيود الجمركية والإدارية والنقدية على استيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على أغلب الصناعات العربية التمويلية وإلى استفحال البطالة[(١٧)]، وإلى تزايد هجرة المواطنين العرب إلى البلدان الغربية، وبخاصة أوروبا. وتجدر الإشارة بأن من أهداف مشروع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية في الحقل الاقتصادي هو الحيلولة بالتحديد، دون هذه الهجرة، وبخاصة من الأقطار العربية في شمال أفريقيا.

أما من حيث التصدير من الأقطار العربية، فالأهداف الأساسية للتحديات المذكورة تتضمن إعطاء أولوية قصوى للتصدير، وأن يكون المحرك الأساسي لعجلة النمو بدلاً من

---

(١٦) إن ما يسمى بالنمور الأربعة: أي كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، لم تعتمد نموذج درجة عالية من رأسمالية الحرية الاقتصادية في تنميتها وإنما اعتمدت النموذج الياباني. فالدولة في هذه البلدان الأربعة تتدخل بصورة فعالة في الاقتصاد. وتضمن ذلك بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بالتعليم، العمل على رفع نسبة الادخار الوطني وتشجيع الصناعات الأساسية والمستقبلية ودعمها وحمايتها من المنافسة الأجنبية. ففي العقود الأولى لمراحل تنمية هذه البلدان اتخذت الدولة إجراءات فعالة لزيادة نسبة المدخرات الوطنية عبر تقييد استيراد السلع الكمالية وسلع أخرى وعبر تقييد نزوح الرساميل إلى الخارج. حول هذه الناحية، انظر: Paul Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (New York: Random House, 1993), pp. 197-200.

كما لاقت هذه «النمور» دعماً من أمريكا التي هدفت إلى مساعدة نموذج في التنمية ينافس النموذج الصيني.

(١٧) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر: محمد الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٠ (آب/أغسطس ١٩٩٦).

إعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين العرب. فإعطاء أولوية قصوى للتصدير على حساب إشباع حاجات السوق المحلية يتضمن استراتيجيا تنموية غير مأمونة العواقب على الأقل فيما يتعلق بكل من المدى المتوسط والمدى الطويل. ولا يتسع المجال هنا للخوض في هذا الموضوع.

باختصار، يمكن القول بأن درجة عالية من حرية التجارة تطبقها الأقطار العربية ستتضمن أن يكون الضرر من ناحية الاستيراد أمراً مؤكداً، أما الاستفادة من ناحية التصدير فأمر محتمل في أحسن الأحوال. إضافة الى ذلك، ستتضمن استراتيجية النمو المعتمدة أساساً على التصدير ضغوطاً لتخفيض تكاليف الإنتاج، وبخاصة الأجور الحقيقية للعمال العرب، بهدف تأمين مقدرة تنافسية في الأسواق العالمية، إذ إن إحدى الوصفات المتكررة لصندوق النقد الدولي هي العمل على ابقاء الأجور الحقيقية منخفضة. ومن شأن هذه الوصفة أن تؤدي إلى إضرابات عمالية وتوترات اجتماعية واقتصادية أخرى يمكن أن تؤثر سلبياً على عملية التنمية العربية في المستقبل وعلى المردود الاجتماعي منها.

وعلى الرغم من أن حرية تدفق الرساميل الأجنبية الخاصة على الوطن العربي قد تؤدي إلى زيادة نسبة نموه في الأجل القصير، إلا أن المستفيد الأساسي من ذلك سيكون الأثرياء ومن يملكون والوكلاء المحليون للمستثمرين الأجانب. كما أن التنمية العربية ستتعرض للانكشاف بدرجة كبيرة على الأزمات الخارجية وستتأثر بالإجراءات التي تتخذها المراكز الرأسمالية لإدارة اقتصاداتها، وستعتمد على ثقة المستثمرين الأجانب[١٨]، فضلاً عن ذلك ستؤدي الاستثمارات الأجنبية المكثفة إلى سيطرة الأجانب، وبخاصة رعايا الدول الغربية، على الاقتصاد العربي وممارستهم نفوذاً اقتصادياً وسياسياً متنامياً، وإلى بروز ظاهرة الاستكبار الأجنبي البغيضة، وإلى تفاقم إضعاف الهوية العربية.

أما فيما يتعلق بالآثار الخاصة بالمشروعين الأوسطي والمتوسطي، فلا يتسع المجال لمناقشتهما بإسهاب هنا، إذ كُتب الكثير في الوطن العربي حول المشروع الأوسطي. وأرى بأن كلاً من المشروعين سيؤدي - في حال تطبيقه - إلى تفاقم تفكك النظام العربي وإلى الحيلولة دون قيام درجة معتبرة من التكامل الاقتصادي العربي الجزئي والكلي، مما سيؤثر سلبياً على الأمن القومي العربي، وعلى مستقبل التنمية العربية. كما أن تفكك النظام العربي، وبخاصة في حقل الأمن القومي، سيحول دون تمكّن الأقطار العربية النفطية من استعادة السيطرة على أسعار نفطها. فخسارة هذه الأقطار لسيطرتها منذ عام ١٩٨٥

(١٨) إن تخوف المستثمرين الأجانب في المكسيك في نهاية ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ من ثورة الفلاحين المكسيكيين من أصل هندي أدى إلى أزمة حقيقية تمثلت في نزوح الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة وفي نزوح الرساميل المكسيكية، مما استنفر احتياطيات المصرف المركزي المكسيكي من العملات الأجنبية. ولم يتم إنقاذ الاقتصاد المكسيكي إلا عبر قرض مشروط بمبلغ (٥٠) مليار دولار قدمته أمريكا مع صندوق النقد الدولي مناصفة. ولو لم تكن المكسيك تدور في فلك النفوذ الأمريكي لما تم تقديم القرض.

ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار النفط الحقيقية والنقدية، وبالتالي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العربي.

باختصار ـ وفيما يتعلق بموضوعنا هنا ـ لا معنى لقيام كتلة اقتصادية شرق أوسطية أو كتلة متوسطية ـ أوروبية إلا إذا تضمنت حرية انتقال قوة العمل البشري بين الدول الأعضاء. وهذا الانتقال غير ممكن بدرجة فعالة إلا بين أقطار متجانسة حضارياً أو ثقافياً؛ أي بين الأقطار العربية.

٤ ـ بعض المقترحات

يتضح مما سبق أن التنمية العربية في أزمة تتمثل ليس في ضعف نسبة النمو في السنوات الأخيرة فحسب، وإنما في الإشكاليات المذكورة أعلاه أيضاً والتي ساهمت بدورها في تخفيض نسبة النمو. كما تواجه التنمية العربية تحديات خارجية تم ذكرها.

فبرنامج العمل يجب أن يهدف إلى معالجة الإشكاليات المذكورة أعلاه؛ وبالتالي تحقيق تنمية عربية أقرب إلى العدالة، وتتصف بدرجة عالية من التكاملية والاستقلالية. فهناك إجراءات يتعين اتخاذها على المستوى القطري وأخرى على المستوى القومي.

أ ـ المستوى القطري

من الضروري التراجع عن النظام المتصف بدرجة عالية من رأسمالية الحرية الاقتصادية؛ إذ أظهرنا أعلاه أن هذا النظام قام بدور أساسي في خلق إشكاليات التنمية العربية وتفاقمها. ويتضمن هذا التراجع العمل على إعطاء القطاع العام الدور الأكبر والرائد في التنمية مع إعطاء دور للتخطيط وللأسواق المنظمة والموجهة في إدارة الاقتصاد. ومن الشروط المسبقة لتحقيق ذلك يتعين إخضاع القطاع العام للمحاسبة الديمقراطية، وأن يتم اختيار إدارته استناداً إلى اعتبارات الأمانة والكفاءة، وأن يوضح للعاملين فيه رواتب وأجور مقاربة لما يحصل عليه زملاؤهم في القطاع الخاص، إذ ليس هناك أسوأ من «فلتات القطاع الخاص» من أية مراقبة أو محاسبة سوي «فلتات» القطاع العام. فضلاً عن ذلك يتعين في مجالات عديدة أن يكون معيار كفاءته تحقيق فائض يرفد فيه الموازنة لاستعماله في عملية التنمية أو يستعمل جزءاً منه مباشرة في هذه العملية، وإذا طلب من منشأة من منشآت هذا القطاع بيع منتجاتها أو استيرادها بأسعار مدعومة، فيجب تحديد مقدار الدعم في موازنة الدولة، وأن تتم محاسبة هذه المنشأة على أساسه. ومن المفروض أن تكون العلاقات بين منشآت القطاع العام مستندة إلى اعتبارات تجارية بحتة، وبخاصة في مجال تسديد ديون إحدى المنشآت على منشأة أخرى في الوقت المحدد، إذ إن التأخير في تسديد الديون أو عدمه وتحميل الجهاز المصرفي ذلك يؤدي ليس إلى التضخم فحسب وإنما إلى التسيب والهدر.

ومن مبررات إعطاء القطاع العام الدور الأكبر في عملية التنمية هو أنه أقدر على تحقيق ما يأتي:

ـ تجهيز جزء أكبر من الفائض الاقتصادي لغرض التنمية والحيلولة دون نزوحه إلى الخارج، مما يؤدي إلى استفحال التبعية، ويجدر بنا هنا أن نذكر بأن حجم الرساميل العربية الخاصة في الخارج يقدر بمبلغ (٧٥٠) مليار دولار.

ـ تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الإنتاج، ومنها قوة العمل البشري. فالدولة أقدر على توجيه استثمارات القطاع العام من توجيه استثمارات القطاع الخاص.

ـ تحقيق توزيع أفضل في الثروات والدخول.

ـ القيام بمشاريع إنتاجية وبخاصة في مجال الصناعات الفعلية والتي لا تعطي أُكلها إلا في الأجلين المتوسط والطويل وذات المردود الإنمائي المرتفع.

ـ تأمين بعض الحاجات الأساسية للناس إما مجاناً أو بأسعار أقل من الممكن أن تسود في السوق، وتمويل ذلك عبر الفائض الاقتصادي، كالتعليم المجاني في جميع مراحله والرعاية الصحية المجانية أو شبه المجانية والمساكن رخيصة الأجر أو الثمن. فالقطاع الخاص المدفوع بحافز تعظيم الربح الخاص لا يقوم بتأمين هذه الحاجات بأسعار يمكن دفعها من قبل شريحة كبيرة من الناس.

ـ القيام بمشاريع ذات ربح خاص منخفض وعائد اجتماعي مرتفع كالاستثمارات في تحسين البيئة وتجميل المدن.

ـ القيام ببناء البنية الاقتصادية التحتية.

وسأنتقل الآن إلى المناقشة، باختصار، للدور المقترح للقطاع الخاص في التنمية العربية. وتمهيداً لذلك أود إبداء الملاحظتين التاليتين:

ـ القطاع الخاص إلى درجة كبيرة قطاع محتضن وليس ذلك القطاع الذي يقوم بالمجازفات الاستثمارية التي تعتبر المبرر الأساسي للربح الخاص، أي تلك المجازفات التي لا يمكن التأمين عليها مسبقاً[١٩]، ففي الأقطار العربية النفطية تطور القطاع الخاص ونما نتيجة إنفاق الدولة من عائدات النفط، كما أن قسماً كبيراً منه تحوّل تجار وسطاء بين الإنفاق النفطي من جهة، والمصدرين الأجانب للسلع والخدمات من جهة أخرى. كما أن القطاع الخاص الذي نما مثلاً في مصر وسوريا بعد الفورة النفطية المُبررة اعتمد إلى درجة كبيرة على إنفاق الدولة على الأمن والتنمية وحقق تراكمه الأولي نتيجة ذلك. وكدليل آخر على أنه يرغب في استمرار احتضانه يتمثل في مطالباته المستمرة وفي ضغوطه للحصول

(١٩) من أوائل الاقتصاديين الغربيين حسب علمي ـ الذين برروا الربح استناداً إلى القيام بمجازفات استثمارية لا يمكن التأمين عليها مسبقاً، الاقتصادي الأمريكي فرانك نايت. انظر: Frank H. Knight, *Risk, Uncertainty and Profit* (New York: Houghton Mifflin, 1921).

على إعفاءات وامتيازات لاستثماراته غير موجود شبيه لها في المراكز الرأسمالية.

ـ هناك اعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة على مستوى المنشأة الاقتصادية من القطاع العام، بسبب أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تخلق حافزاً للكفاءة، نتيجة أن الأرباح تعود إلى المالكين، كما أن الخسارة تقع عليهم. وإذا استبعدنا هنا لغرض النقاش والإيجاز موضوع فصل الملكية عن الإدارة في المنشآت الاقتصادية الكبيرة، يمكن القول بأن معيار الكفاءة في السوق هو الربح. ولكن الربح يشكل معياراً للكفاءة الإنتاجية فقط ضمن إطار المنافسة الكاملة حيث لا يقدر المنتجون بمفردهم على تحديد أسعارهم، وحيث يصبح الربح نتيجة تخفيض التكاليف و/أو ازدياد الإنتاج. ولكن المنافسة الكاملة غير موجودة على الأغلب في الاقتصاد العربي إلا في قطاع الزراعة وربما في قسم كبير من تجارة التجزئة، إذ يتمتع القطاع الخاص في الكثير من فعالياته بالاحتكار أو شبه الاحتكار[٢٠]، فالأرباح في هذه الحالة ليست دليلاً على الكفاءة الإنتاجية. فضلاً عن ذلك ان الذين يهاجمون القطاع العام ويشنّعون عليه مشيرين إلى خسائر بعض منشآته لا يتحرون أسباب ذلك، علماً بأن عدداً من منشآت القطاع العام غير قادر على رفع أسعاره المحددة من قبل الدولة (أو يتأخر في القيام بذلك) نتيجة تزايد الطلب عليه، أو نتيجة انخفاض سعر صرف العملة المحلية، بينما القطاع الخاص قادر على القيام بذلك. كما يتجاهل المدافعون عن القطاع الخاص خسائر وإفلاسات هذا القطاع[٢١]. وعلى كل وحتى لو افترضنا بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة على مستوى المنشأة الاقتصادية، فإن النظام الذي يتربع عليه ـ أي النظام الرأسمالي ـ يفرز إشكاليات ذكرنا بعضها أعلاه، كما يتضمن تكاليف اجتماعية وإنسانية باهظة تقزّم من أهمية الكفاءة الإنتاجية البحتة.

---

(٢٠) يرد بعض المدافعين عن القطاع الخاص على الانتقاد بأن أرباحه ناجمة إلى درجة كبيرة عن الاحتكار أو شبه الاحتكار بالتذكير باحتكارات القطاع العام. ولكن يغفلون فرقاً جوهرياً بين هذين النوعين من الاحتكار. فالأرباح الاحتكارية للقطاع العام تصب في موازنة الدولة وتعود إلى المجتمع بينما الأرباح الاحتكارية للقطاع الخاص تعود إلى جيوب مالكي هذا القطاع، وتؤدي إلى سوء توزيع في الثروة والدخول. باختصار، إن الأرباح الاحتكارية هي بمثابة ضريبة مفروضة على الشعب، وللدولة وحدها الحق في فرض الضريبة.

(٢١) لا يجادل أحد بأن الرأسمالية الأمريكية أكثر تقدماً وكفاءة من الرأسمالية العربية. ففي الثمانينيات أفلست في أمريكا حوالى (١٢٠٠) شركة من منشآت الادخار والتسليف وتدخلت الحكومة الأمريكية لإنقاذ المودعين والمدخرين فيها. كما أنقذت شركة كرايزلر للسيارات من الإفلاس في السبعينيات. وعقب أزمة انهيار البورصات العالمية ابتداءً من يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ أنقذت الحكومة الأمريكية عبر التدخل الفعال لمصرفها المركزي القطاع المصرفي الأمريكي من الانهيار. فضلاً عن ذلك كان من أهداف القرض الضخم المقدم إلى المكسيك من قبل أمريكا وصندوق النقد الدولي في أوائل ١٩٩٥ تمكين المصارف الأمريكية من تحصيل بعض ديونها على المكسيك. وكل هذا يشير إلى أن القطاع الخاص في دولة متقدمة اقتصادياً كأمريكا ليس على ذلك القدر من الكفاءة الذي يتصوره المدافعون بصورة عامة عن القطاع الخاص.

كل ما ذكر أعلاه، وبخاصة في القسم الثاني من هذا المقال، يشير الى أن الدور الأكبر والرائد في عملية التنمية يجب أن يكون للقطاع العام. ولكن هذا لا ينفي وجود دور للقطاع الخاص، وبخاصة في قطاع الزراعة، إذ يتعين الاستفادة من جميع الطاقات العربية المنتجة في عملية التنمية. وضمن هذا الإطار يتعين فيما يتعلق بالقطاع الخاص:

- توجيهه إلى القيام بمشاريع ذات أهمية بدلاً من تركيز جزء كبير منه على القيام بتلك الفعاليات ذات الربح العالي والسريع، وعلى المضاربة في العقارات، وعلى إقامة صناعات استهلاكية خفيفة يمكن اعتبار جزء منها ذا فائدة محدودة أو دون فائدة على الإطلاق.

- إزالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة لأصحاب الاستثمارات، إذ لا أرى مبرراً لإعطائهم معاملة تفضيلية ولا أعطى المعاملة ذاتها للمدرس، والعالم، والطبيب، والجندي مثلاً. وإذا تم ذلك فالتساؤل هو من أين ستأتي الموازنة بمواردها؟ وضمن هذا الإطار يمكن القول بأنه قد آن الأوان لأن تقوم الأقطار العربية النفطية في الخليج العربي بتطبيق نظام ضرائب على مواطنيها. فهي ليست أغنى من أمريكا أو ألمانيا أو اليابان مثلاً. فلو فعلت ذلك لما اضطر بعضها إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي ولكانت مقادير نزوح الرساميل منها أقل مما حدث فعلياً.

- إخضاعه للرقابة وبخاصة الرقابة التموينية للحيلولة دون تقاضي أسعار احتكارية وتشجيع المنافسة بين عناصره. كما يتعين محاربة ظاهرة التهرب من دفع الضريبة المتفشية.

- التخفيف من الروتين الحكومي واستئصال الفساد الإداري لأنهما يشكلان أهم عقبة في وجه الاستثمارات الخاصة.

- تحجيم الفئات الكومبرادورية والطفيلية التي تجني ثروات هائلة دون جهد إنتاجي.

- تغيير نزوح الرساميل الخاصة إلا بمقدار تسديد أقساط ديون. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن المادة السادسة من اتفاقية صندوق النقد الدولي تسمح له بألا يمول عجزاً في ميزان المدفوعات سببه نزوح الرساميل إلى الخارج، وأن يطلب من الدولة المعينة وضع قيود على نزوح الرساميل.

ب ـ المستوى القومي

تستند دواعي العمل العربي الموحد، وبالتالي العمل على تحقيق اتحاد عربي جزئي أو كلي، إلى اعتبارات الهوية العربية، والانتماء القومي، وإلى متطلبات الأمن القومي العربي وضرورة تحقيق قوة عربية، والي المصلحة العربية المشتركة بمفهومها الواسع: ومن الواضح أن هذا الاتحاد الجزئي أو الكلي يجب أن يتضمن درجة متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي تؤدي إلى إقامة كتلة اقتصادية عربية تمنح أعضاءها العرب معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء. ويمكن أن تكون هذه الكتلة محدودة العضوية في البداية على أن يفتح المجال للأقطار العربية غير المنضمة إلى الانضمام إليها لاحقاً. المهم هو إقامة نواة

فعلية لكتلة اقتصادية عربية تشكل عامل جذب لأقطار عربية أخرى. فإقامة كتلة كهذه تتطلب توافر الارادة السياسية لدى العديد من الأنظمة العربية لتحقيق ذلك. فبيان القمة العربية المنعقدة في حزيران/يونيو من العام السابق أظهر اهتماماً بالعمل الاقتصادي العربي المشترك تمثل - ضمن أشياء أخرى - في الموافقة على إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. ولكن العبرة ليست في البيانات وإنما في التطبيق على أرض الواقع. فالتجربة التاريخية تبرر إلى درجة كبيرة عدم قناعة المواطن العربي في نيات معظم الأنظمة العربية في هذا المجال. فضلاً عن ذلك، فإن إقامة منطقة تجارة حرة بحد ذاتها وبدون الاتفاق على مرحلة أخرى متزامنة كإقامة اتحاد جمركي وعلى مراحل لاحقة، وبدون الاتفاق على ضرورة إحداث درجة متقدمة من التكامل في البنية الاقتصادية العربية تشكل مشروعاً لا معنى له، وتشير إلى عدم الجدية، إذ يتعين أن تتفق الأطراف المنشئة للكتلة الاقتصادية على الهدف النهائي الذي تبغي الوصول إليه، لأن البدء في مرحلة أولية من مراحل التكامل الاقتصادي كإقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي يخلق ضرورات للانتقال إلى مرحلة أعلى، إذ تشكل هذه الأخيرة حلاً اقتصادياً للإشكاليات التي تعترض، ويُتوقع أن تعترض، المرحلة الأولى. فعدم جدية معظم الأنظمة العربية يشير إلى أنه لا يمكن الركون إليها فحسب، بل يجب الاعتماد أيضاً على الضغوط الشعبية وعلى انتشار الديمقراطية وعلى توسيع وتعميق ثقافة الوحدة العربية.

ومن الضروري أن يتصف النظام الاقتصادي للكتلة بتبني استراتيجية التنمية المستقلة، وأن يكون للقطاع العام الدور الرائد والأكبر في عملية التنمية للأسباب الواردة أعلاه. كما يتضح مما سبق ذكره بأنه يتعين على الكتلة أن تبني جداراً جمركياً تجاه الخارج يؤمّن حماية فعالة. ومن أهم مبررات ذلك بأنها ستكون في البداية ذات مستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدنى بكثير من مستوى المراكز الرأسمالية وبقية القوى الاقتصادية في العالم[٢٢].

وليس من الضروري، هنا، مناقشة الخطوات التفصيلية لإقامة الكتلة الاقتصادية المذكورة وإنما نكتفي بالقول بأنه من الضروري تفعيل وتعديل قرار السوق العربية لعام ١٩٦٤ والذي هو قرار إقامة منطقة تجارة حرة، بحيث نجعله فعلياً قرار إنشاء سوق عربية مشتركة. وهذا يتضمن إضافة إلى التحرير التدريجي للتجارة والمدفوعات بين الأقطار الأعضاء الإقامة التدريجية، وفي المرحلة الزمنية نفسها، لجدار جمركي موحد للأقطار المذكورة تجاه العالم الخارجي، فضلاً عن السماح بحرية انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها.

وبما أن تطبيق قرار السوق العربية المشتركة قد لا يكفي لتحقيق زيادة معتبرة في نسبة التبادل التجاري بين الأقطار الأعضاء، نظراً لتشابه البنى الإنتاجية فيها، لذلك يتعين

---

(٢٢) حول ذلك انظر: J.H. Clapham, *The Economic Development of France and Germany, 1815-1914* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1961) pp. 96-103.

أن تتفق على دعم مشاريعها المشتركة الراهنة بإقامة مشاريع مشتركة تنموية تكاملية فيما بينها. وقد يسبق إقامة هذه المشاريع تطبيق قرار السوق المشتركة. وعلى كل، فمدخل تحرير التجارة وعوامل الإنتاج من جهة، ومدخل التخطيط الإنمائي التكاملي المسبق من جهة أخرى، متكاملان وليسا متنافسين.

وستؤدي الكتلة الاقتصادية العربية إلى إنعاش التنمية العربية، عبر اتساع السوق وعبر إقامة المشاريع الإنمائية التكاملية. كما ستدعم المركز التفاوضي للعرب في النظام الاقتصادي الدولي، وستمكن بدرجة أكبر من إقامة صناعات ثقيلة، وبخاصة في مجال التسلح، وتخفف بدرجة معتبرة من حدة التبعيات والإشكاليات التي يعاني منها حالياً الوطن العربي. ومن الواضح بأن العمل لإقامة هذه الكتلة يتضمن أن يكون من أهداف التصحيح الهيكلي ليس المزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وإنما تحقيق تكامل اقتصادي عربي وتنمية أفضل تتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية.

بعض المؤشرات الاقتصادية للأقطار العربية

	نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي ١٩٩٥	نسبة النمو في الناتج المحلي الحقيقي ١٩٩٦	النسبة المئوية لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ١٩٩٦	رصيد ميزان المدفوعات على الحساب الجاري ١٩٩٦ (مليار دولار)	الدين العام الخارجي ١٩٩٥ (مليار دولار)
الإمارات العربية المتحدة	٠,٩	١,٦	٤,٥	٥,٠	١١,٥٦
البحرين	٢,٧	١,٦	- ١,٠	٠,٣٥	٢,٧
الجزائر	٤,٠	٥,٥	٢٦,٠	- ١,٧٦	٣٤,١٨
السعودية	- ٠,٨	٢,٠	غ.م.	- ٢,١	غ.م.
عمان	٣,٩	٥,٧	١,٥	٠,٣٧	٢,٧
قطر	٢,٠	٢,٥	٢,٢	- ٢,٨	٥,٦٥
الكويت	٢,٥	٢,٠	٣,٠	٤,٦٥	١٤,١
ليبيا	٢,٠	١,٥	١,٥	٠,١٥	غ.م.
العراق	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٢٢,٧١
الأردن	٦,٤	٤,١	٦,٤	- ٠,٣٥	٧,١٣
تونس	٣,٥	٦,٥	٦,٠	- ٠,٤٦	١٠,٠
السودان	٣,٥	٥,٠	١٢٠,٠	- ٠,٤٨	١٨,٢
سوريا	٥,٨	٥,٥	غ.م.	- ٠,٧٥	٢٢,٢
لبنان	٧,٠	٤,٠	١٢,٠	- ٥,٤	٢,٥
مصر	٣,٢	٣,٩	٧,٥	- ٠,٧٨	٣٤,٦
المغرب	- ٧,٦	٩,٠	٧,٠	- ١,١	٢٢,٧
اليمن	١,٠	٢,٥	٨٥,٠	٠,٤١٨	٨,٨
وسطي نسبة النمو المثقلة	١,١	٣,٥		- ٥,٠٤٢ (مجموع)	٢١٩,٧٣

المصدر: انظر الهامش رقم (١) من هذا الدراسة. ولقد تم احتساب وسطي لنسبة النمو المثقلة بإعطاء نسبة النمو لكل قطر عربي وزناً يتناسب مع حجم ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي (عن عام ١٩٩٤).

سابعاً: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي

الديمقراطية وحقوق الإنسان
في الوطن العربي

محسن عوض (*)

مقدمة

ظلت عوامل الاستمرار، تطبع الصورة العامة لحالة حقوق الانسان والمسار الديمقراطي في الوطن العربي خلال العام ١٩٩٦. فقد ظلت الضمانات الدستورية والقانونية محجوبة إما بقرارات إلغاء أو تجميد أو بقوانين الطوارئ المفروضة رسمياً أو عملياً، ولم تسهم التعديلات الدستورية والقانونية التي أجرتها ست بلدان عربية خلال العام في تقديم أي دعم جوهري لضمانات حقوق الانسان فيها رغم ما قد تكون قدمته من عناصر ايجابية في بعض المجالات.

كذلك استمر المسار العام لممارسة الحقوق الأساسية باتجاه التدهور تحت وطأة الاجراءات القمعية التي لجأت إليها بعض الحكومات في مواجهة الحركات الاحتجاجية على رفع أسعار الضروريات، أو الحركات المطلبية، وربما بدرجة أكبر تحت وطأة «مثلث العنف» الذي تجذر في الساحة العربية بالصراع بين الحكومات والمعارضة المسلحة في عدة مواقع، وبينها وبين الجماعات السياسية «الإسلامية» في مواقع أخرى، وبالتدخل الأجنبي العميق تحت شعارات حقوق الانسان والاغاثة من ناحية ثالثة.

أما المسار الديمقراطي، فلم يشهد سوى دورية الانتخابات، التي تجرى، ان وجدت، في هذا البلد العربي أو ذاك، وفق معايير قانونية وادارية، تعتمد مبدأ الاستبعاد لقوى أو فئات، وتقلل من شأن صناديق الانتخاب ومن شأن القانون، ويستحيل في ظلها تداول السلطة أو المشاركة فيها كلياً أو جزئياً. فيما ظلت المرتكزات الرئيسية للتطور الديمقراطي من حريات الرأي والتعبير، وحرية التنظيم والتجمع السلمي هدفاً مستمراً لضغوط الحكومات.

(*) الأمين العام المساعد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أما عناصر «التغيير» التي شهدتها الساحة العربية خلال العام فقد انبثق الجانب السيئ منها من تفاعل التراكمات السابقة في قضايا مثل «التدخل الدولي الإنساني» في العراق، واتفاقيات التسوية التي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية في ظل تغيير الحكومة الاسرائيلية، وغيرها من القضايا المزمنة على الساحة العربية، اذ أفضت التراكمات في هذه الحالات وغيرها إلى انتهاكات عميقة للحقوق الجماعية والفردية في عدد من البلدان العربية، فيما بقي الجانب المضيء منها مجرد اصلاحات جزئية متفرقة لامتصاص صور الاحتجاجات لا تربطها برامج ملموسة، ولا تحقق تراكماً اصلاحياً.

١ ـ ممارسة الحقوق الأساسية: نمط ثابت من الانتهاكات

ظلت أعمال القتل على الساحة العربية تمثل أخطر انتهاكات الحقوق الأساسية، وقد تعددت أبعادها ـ كما أصبح مألوفاً ـ في ثلاثة أبعاد متداخلة، الصراعات الداخلية المسلحة، والصراعات بين الجماعات السياسية «الاسلامية» والحكومات، والاعتداءات العسكرية الأجنبية.

وقد استمرت النزاعات الداخلية المسلحة تمزق ثلاثة بلدان عربية هي العراق والسودان والصومال. فشهد كردستان العراق موجة جديدة من أسوأ موجات العنف بين الحزبين الكرديين الرئيسيين التي بدأت منذ أواخر العام ١٩٩٤، وتفاوتت حدتها من وقت إلى آخر، وأفضت إلى طلب الحزب الديمقراطي الكردستاني تدخل القوات العراقية، الذي أفضى تدخلها بدوره في ٣١ آب/اغسطس الى تدخلات اقليمية ودولية، كان أبرزها القصف الصاروخي الأمريكي للعراق في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وتوسيع نطاق الحظر الجوي على الطيران العراقي، الذي تفرضه قوات التحالف، إلى جنوب خط العرض ٣٢° جنوباً بدلاً من خط العرض ٣٣°.

وقد أفضت هذه التطورات الى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فعلاوة على الخسائر الفادحة في الأرواح رافقت الاشتباكات انتهاكات متبادلة من جميع الأطراف منها القصف العشوائي للمناطق المدنية، والاعدام خارج القانون، وقتل الأسرى، وانتهاك حقوق المدنيين، وتخريب المنشآت. وطالت الاتهامات جميع الأطراف المتحاربة والقوى المتحالفة معها، وهددت وحدة التراب الوطني العراقي، كما أفضت إلى تدفق جديد لعشرات الآلاف من اللاجئين قدرتهم مصادر الأمم المتحدة بنحو ٢٠ ألفاً تشردوا داخل شمال العراق، ونحو ٣٩ ألفاً لجأوا الى ايران، كما طالت الانتهاكات القوى السياسية العراقية المعارضة المتمركزة في الاقليم في أعقاب تدخل الجيش العراقي والسيطرة على أربيل، واتهمت مصادر المعارضة القوات العراقية بإعدام عدد كبير من أعضاء المؤتمر الوطني العراقي، والاتحاد الوطني الكردستاني، بمساعدة من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقد توصل الحزبان الكرديان الرئيسيان في نهاية تشرين الأول/اكتوبر، إلى اتفاق

مبادئ بمشاركة ممثلين عن تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة يهدف إلى تثبيت وقف اطلاق النار والبدء بعملية مصالحة سياسية. وأكد الاتفاق على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وضمان حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨، كما أكد على ضرورة الأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية لتركيا وبلدان مجاورة، وعدم طلب تدخل أي قوى أخرى (في اشارة إلى العراق وإيران) ورحيل أي قوى كهذه موجودة في المحافظات الشمالية. وتضمن الاتفاق كذلك تعهدات بوقف الهجمات الاعلامية المتبادلة، واطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وتسليم رفات القتلى، وعدم عرقلة الخدمات المدنية والتعاون في اعادة مرافقها، كما التزم الطرفان الكرديان مبدئياً بعمل «ادارة محلية مؤقتة» في شمال العراق بمشاركة كل الأطراف والجماعات الإثنية على أساس عادل، وتنظيم انتخابات جديدة في وقت مناسب، وتقاسم مناسب لعائدات الرسوم الجمركية والضرائب. وقد تحفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني على اتفاق المبادئ وأعلن موافقته على خمس نقاط منها فحسب، وظل الاتفاق حتى نهاية العام هشاً.

أما المواجهة العسكرية في السودان، فقد أخذت أبعاداً جديدة خلال العام ١٩٩٦ بإعادة صياغة التحالفات العسكرية بين أطراف الصراع، وفتح جبهة جديدة لعمل المعارضة المسلحة للنظام من الشرق.. في الوقت الذي استمرت فيه العمليات في الجنوب مصدراً لإهدار الأرواح وإراقة الدماء، وتبادلت الأطراف المتحاربة الاتهامات بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

فعلى صعيد اعادة صياغة التحالفات، وقعت الحكومة في نيسان/ ابريل ١٩٩٦ اتفاقاً للسلام مع فصيلين في حركة التمرد في الجنوب، وهما حركة استقلال جنوب السودان بقيادة د. رياك مشار، والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة كاربنتو كوانين، واللذين يمثلان المعارضة الرئيسية لجون قرنق منذ انشقاقهما عن جيش تحرير الشعب السوداني قبل خمس سنوات. وقد أقر الاتفاق، الذي جاء أقرب إلى اعلان مبادئ، بوحدة السودان، وكذا بالتنوع الثقافي فيه، وتعهد الطرفان بالعمل سوياً لاستقرار الأوضاع وتحسين الوضع المعيشي في المناطق المتأثرة بالحرب، وتنفيذ الترتيبات الأمنية وإعادة التوطين والتعمير والتنمية.. كما تم الاتفاق على اجراء استفتاء، بعد فترة انتقالية لتحقيق التطلعات السياسية للمواطنين.

وعلى الجانب المقابل دعمت المعارضة من أنشطتها من اريتريا، وشرعت في العمل العسكري من شرق السودان، بشكل مستقل ومشترك، وأعلنت جماعات منها عن تنفيذ عمليات منفردة اعتباراً من نيسان/ ابريل ١٩٩٦ بينما صدر أول بيان عن تنفيذ عمليات مسلحة مشتركة باسم لجنة الارتباط العسكري في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦. وجاء في البيان الذي أطلق عليه «البلاغ العسكري الأول» أن تنفيذ العملية أسفر عن قتل ١٥ جندياً سودانياً وإصابة آخرين، كما أوضح أن القوات التي نفذت العملية هي من قوات

مؤتمر البجة، وقوات التحالف السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان. كما دشنت المعارضة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تحالفاً بين المعارضة العسكرية الشمالية والجنوبية. وشكل «مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي» لجنة رباعية لقيادة العمل العسكري برئاسة رئيس التجمع، وتولى جون قرنق رئاسة القيادة العسكرية المشتركة وأنيط به تنسيق العمليات العسكرية شرق السودان.

وقد شهدت المواجهة العسكرية بين المعارضة المسلحة والحكومة تطوراً دراميا في بداية العام ١٩٩٧ فشنت المعارضة سلسلة من العمليات العسكرية الناجحة اعتباراً من الثاني عشر من شهر كانون الثاني/يناير في اطار ما أسمته المرحلة الأولى من خطة العمليات في منطقة جنوب النيل الأزرق. وطبقاً لبيان وزعه الجيش الشعبي لتحرير السودان فقد امتدت هذه المرحلة الأولى من ١٢ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير واستولت قواته على ٨ حاميات هي الكرمك وقيسان وسالي والكيلي وديم منصور وأورا وشالي الفيل ويونج، كما تمكنت قوات مشتركة للمعارضة من الاستيلاء على ثلاث حاميات في شمال النيل الأزرق هي ياغوروا ويابشرا ومنزا.. وأوضح البيان أن مجموع القتلى الذين تم حصرهم من قوات الجيش السوداني بلغ ١٢٦٠ شخصاً اضافة إلى جرحى ومصابين لم يمكن حصرهم، وأن خسائر المهاجمين كانت ٩٢ قتيلاً، وأضاف ناطق باسم جون قرنق في ٢٠ كانون الثاني/يناير أن مقاتلي المعارضة تقدموا باتجاه مدينة الدمازين عاصمة النيل الأزرق التي تمد الخرطوم بمعظم طاقتها من الكهرباء.

وفي المقابل طرحت الحكومة الأمر باعتباره غزواً من جانب اثيوبيا واريتريا، وحذرت في وقت لاحق من حشودٍ أوغندية أخرى، وأغلقت الجامعات، وأعلنت في ٢٠ كانون الثاني/يناير أنها تعد لهجوم مضاد واسع النطاق في جنوب شرق السودان واعتبر ناطق باسم القوات المسلحة أن الأعداد الكبيرة من القتلى التي تتحدث عنها المعارضة «جزء من حملة الدعاية»، كما أعلن والي ولاية النيل الأزرق أن القوات الحكومية تسيطر على الموقف وتستعد للهجمة الأخيرة لطرد «الخونة». كذلك اتهمت الحكومة اثيوبيا في ٢٠ كانون الثاني/يناير بقتل أسرى مدنيين اعتقلوا في منطقة الكرمك، وأوردت صحف حكومية أن القوات الأثيوبية اعتقلت ١٦٠ طالباً ثانوياً ومحافظ الكرمك وعدداً من المدنيين وقتلت عدداً منهم فوراً، كما منعوا المدنيين من مغادرة الكرمك لاستخدامهم كدروع بشرية.

وقد نفت اثيوبيا قطعياً اتهامات السودان، وتفاوتت ردود فعل البلدان العربية، فاعتبرت مصر أنه لا يوجد غزو خارجي، وأن ما يحدث صراع بين النظام الحاكم وقوى المعارضة السودانية ولا دخل لمصر به، بينما أعلن الأردن مؤازرته للسودان، ودعمه «فيما يتعرض له من مؤامرة تستهدف وحدة شعبه وأراضيه». فيما حذرت هيئات الاغاثة الدولية من أن عشرات الآلاف من السودانيين في جنوب النيل الأزرق يواجهون «كارثة انسانية بشعة» مع استمرار المعارك بين قوات الحكومة والمعارضة، إذ أصبح عشرات

الآلاف من الأشخاص مشردين لا يجدون الطعام الذي يمكنهم من البقاء على قيد الحياة نتيجة «احراق القوات الحكومية للقرى» التي تقع حالياً تحت سيطرة المتمردين. لكن نفى دبلوماسي سوداني مسؤولية الحكومة عن هذه الكارثة وقال ان ما يحدث حالياً هو بسبب قوات المتمردين التي تسيطر على المناطق التي تخشى هيئات الاغاثة الدولية من حدوث كارثة فيها.

وفي الصومال استمرت خريطة الصراع خلال العام ١٩٩٦ دون تغيير يذكر، رغم غياب واحد من أبرز القيادات المتصارعة وهو الجنرال محمد فارح عيديد الذي توفي في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ متأثراً بجراح أصابته من قذيفة طائشة. وقد اختار حزب المؤتمر الصومالي الموحد نجله حسين عيديد (٣٥ سنة) خلفاً له، وذكر أنصار عيديد أنهم سوف ينهجوا نهج الزعيم الراحل. وأكد حسين عيديد أنه سيعمل على تثبيت الهوية القومية الصومالية، وأنه سيقضي على خصوم والده في الداخل والخارج. وتجاهل المؤتمر الصومالي الموحد دعوات بعض القوى المنافسة بوقف اطلاق النار والأعمال العسكرية، وإجراء حوار لتحقيق الأمن والاستقرار.

وقد سجلت المصادر العديد من الاشتباكات بين أنصار اللواء محمد فارح عيديد، وحليفه السابق علي عثمان عاتو جنوب مقديشيو من ناحية، وبينهم وبين ميليشيات علي مهدي محمد جنوب غرب العاصمة من ناحية أخرى، كما سجلت اشتباكات في وسط الصومال بين قبيلة هبرجدر بزعامة حسين عيديد، وعناصر من جيش المقاومة التابع لقبيلة راحنوين.

من ناحية أخرى استمر ركود مساعي المصالحة الوطنية، لكن استضافت اثيوبيا محاولة مهمة في نهاية العام، التقى خلالها ٢٦ فصيلاً اعتباراً من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في محادثات استغرقت بضعة أسابيع وانتهت في الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وأعلن علي مهدي محمد في أعقابها التوصل إلى اتفاق بتشكيل «مجلس انقاذ وطني» يضم ٤١ عضواً يمثلون الفصائل المشاركة في المحادثات أنيط به التحضير لتأليف حكومة مركزية مؤقتة، والعمل على اعادة الأمن والاستقرار والنظام إلى البلاد، والمساعدة في إنهاء النزاعات القائمة بين القبائل في مناطق معينة من الصومال، وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب الصومالي وضمان مشاركته في عملية صنع القرار في البلاد، والعمل على وضع مسودة لميثاق وطني انتقالي يحكم البلاد، وتنسيق البرامج الموجودة للاغاثة وإعادة تأهيل البلاد، وبرامج الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم والبيئة. لكن تظل هذه المحاولة قاصرة بغياب بعض القوى الرئيسية عنها مثل حسين عيديد، ورئيس جمهورية أرض الصومال محمد ابراهيم عقال، وآخرين، الذين تظل المحاولة بغيابهم مجرد تشكيل لتحالف سياسي جديد في اطار الصراع المزمن القائم.

أما البعد الثاني لانتهاك الحق في الحياة، فتندرج فيه الصراعات بين الحكومات والجماعات السياسية «الإسلامية»، وقد استمرت الجزائر تمثل أخطر مراكز هذا الصراع،

وأشد بؤره حدة. ورغم استمرار ادعاء الجهات الأمنية بتحسن الحالة الأمنية على نحو ما درجت على ترديده منذ خمس سنوات، فقد استمرت عمليات القتل العمد، والاعدام خارج نطاق القضاء، والاختطاف والتهديد بالقتل تمثل جزءاً لا يتجزأ من الواقع اليومي في الجزائر، وأظهرت قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة استخفافاً شديداً بالحق في الحياة، وكثيراً ما تشابه مسلكهم حتى أصبح التعرف على هوية المسؤولين عن أعمال القتل ودوافعهم أكثر صعوبة.

وتلجأ قوات الأمن الى استخدام الاعدام خارج نطاق القضاء كبديل للقبض على المطلوبين أو التخلص من الأشخاص المعروف أنهم على صلة بجماعات المعارضة المسلحة أو من أنصارها، أو المشتبه في صلتهم أو تعاطفهم معها، كما يستخدم في الانتقام من الجماعات المسلحة بسبب ما تقوم به من أعمال القتل والعنف. وفي كثير من الأحيان لم تنشر أية أنباء عن مثل هذه الاعدامات، وفي بعض الأحيان كانت الأنباء تشير إلى مقتل هؤلاء الضحايا على أيدي قوات الأمن خلال مصادمات مسلحة، كما ذكر في حالات أخرى أنهم قتلوا على أيدي إرهابيين.

وقد تزايد ظهور فرق الميليشيات التي تساندها الحكومة ويطلق أفرادها على أنفسهم اسم «الوطنيين» أو «جماعات الدفاع الذاتي»، ولا سيما في المناطق الريفية التي أدى عدم تواجد قوات الأمن فيها إلى جعل السكان المدنيين هدفاً سهلاً لجماعات المعارضة المسلحة. كما تزايد اشتراك هذه الميليشيات، التي لا تخضع لأي قدر من الرقابة أو المحاسبة، في عمليات «مكافحة الارهاب». وكانت مسؤولة عن عدد من أعمال القتل المتعمد التعسفي. وتتكون هذه الميليشيات من متطوعين مدنيين من أهالي المناطق التي تتواجد بها، مزودين بأسلحة توفرها لهم قوات الأمن. وقد ظلت السلطات حتى أواخر عام ١٩٩٥ تنفي وجود هذه الميليشيات أو تقلل من شأن الدور الذي تقوم به، إلا أنها بدأت تميل بصورة متزايدة إلى الاعلان صراحة عن تأييدها لوجود هذه الميليشيات، التي أدى تشكيلها إلى تزايد دفع المدنيين إلى أتون المواجهة.

في الجانب المقابل واصلت جماعات المعارضة الإسلامية المسلحة قتل المدنيين وارتكاب أعمال اختطاف وتعذيب. وكانت هذه الجماعات تركز هجماتها حتى منتصف العام ١٩٩٣ على أفراد قوات الأمن لكنها أخذت منذ ذلك التاريخ تتجه بشكل مطرد إلى استهداف المدنيين سواء عن طريق الهجمات المتعمدة أو العشوائية، وتفشت منذ العام ١٩٩٤ عمليات قتل المدنيين على أيدي هذه الجماعات. واستهدف بعضهم بسبب الوظائف التي يشغلونها، أو بسبب آرائهم السياسية أو سلوكياتهم أو صلاتهم العائلية أو رفضهم التعاون مع الجماعات المسلحة.

كذلك استمرت المواجهة بين الحكومة و«الجماعات الاسلامية المسلحة» في مصر، ولقي نحو ٢٠٠ شخص حتفهم في أعمال العنف السياسي خلال العام ١٩٩٦. وقد وقع معظم أعمال العنف في الصعيد، وكان معظم الضحايا من ضباط الأمن وأعضاء

الجماعات المسلحة أو المشتبه في انتمائهم إليها، إلا أن بعض الضحايا كانوا من المدنيين الذين تصادف وجودهم في مواقع الاشتباكات، ورغم ما تذكره السلطات المصرية من أن أعمال القتل التي ارتكبتها قوات الأمن قد وقعت خلال اشتباكات مع أفراد الجماعات المسلحة، فإن بعض أعمال القتل اتسمت بالطابع المميز لعمليات الاعدام خارج نطاق القضاء، كما اتسم أداء السلطات الأمنية في مواجهة ظاهرة العنف بتجاوز القانون خلال اجراءات القبض أو الاحتجاز، وعدم الاعتداد بقرارات الافراج التي تصدرها المحاكم.

ومن ناحيتها استأنفت الجماعة الاسلامية استهداف السياح الأجانب في مصر وارتكبت في ١٨ نيسان/ابريل أسوأ حادثة منذ بداية هذا النوع من العمليات في العام ١٩٩٢، أفضت إلى مقتل ١٨ سائحاً يونانياً (بينهم ١٤ سيدة) وأعلنت في نيسان/ ابريل مسؤوليتها عن الحادث وذكرت انها كانت تستهدف فوجاً سياحياً من اليهود، وأن «كل مصالح اليهود على أرض مصر مستهدفة حتى يتوقف الهجوم القائم الذي تقوم به طائرات العدو الصهيوني على أرض لبنان».

كما نشطت الجماعة الاسلامية من أعمال العنف والارهاب التي ترتكبها داخل محافظة أسيوط بعد حالة من الهدوء النسبي استمرت لمدة عامين، وارتكبت في شهر شباط/ فبراير عدداً من أعمال العنف في مدينة البداري، وقرى تاسا، وقرى البداري، وعزت المصادر هذا التطور إلى رغبة الجماعة في الانتقام لمقتل ثلاثة من قيادييها على أيدي «قوات الأمن يومي ١٤، ٢٢ شباط/ فبراير».

وفي ليبيا تطورت المواجهة التي بدأت خلال العام ١٩٩٥ بين النظام والجماعات «الإسلامية» واتخذت أبعاداً جديدة خلال العام ١٩٩٦، وقد أعلنت «الجماعة الاسلامية المقاتلة» في ٦ آذار/ مارس مسؤوليتها عن محاولة اغتيال قائد الثورة الليبية. وأوضحت أن المحاولة جرت في مدينة سرت وأن القوة المهاجمة اشتبكت مع قوات الأمن وسقط قتلى من الجانبين: وشهدت مدينة درنة موجة من العنف في شهر آذار/ مارس جراء اشتباكات بين قوات الأمن والاسلاميين راح ضحيتها العديد من القتلى، كما أوردت المصادر وقوع مواجهة أخرى بين قوات الأمن و«الجماعة الإسلامية المقاتلة» في وادي الانجيل شرق البلاد في ٢٥ آذار/ مارس، وذكر بيان أصدرته الجماعة أن الاشتباكات استمرت بضعة أيام وشملت هجوماً على مركز للشرطة في منطقة رأس الهلال، وآخر في منطقة القبة، كذلك أعلنت «حركة الشهداء الإسلامية» عن اشتباكات مع قوات الأمن قرب بنغازي في ٢ آب/ أغسطس، كما رصدت مصادر المعارضة أن السلطات قصفت مخابىء الاسلاميين المسلحين في جبل شرق ليبيا في منتصف شهر آب/ أغسطس، وأن القصف استمر لمدة أسبوع في المنطقة الجبلية بين درنة والجبل الأخضر، وهي المنطقة التي يتحصن فيها الاسلاميون، وقد أنكرت السلطات حدوث هذا الاجراء واكتفت بالقول إن الاشتباكات حدثت مع المهربين.

وفي السعودية أعلنت السلطات في ٢٢ نيسان/ ابريل إلقاء القبض على مرتكبي

حادث تفجير مقر البعثة الامريكية لتطوير الحرس الوطني في الرياض في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ والذي راح ضحيته ٨ أشخاص وجرح ستون آخرون، وبث التلفزيون السعودي اعترافات المتهمين وهم أربعة شبان ممن يطلق عليهم «العرب الأفغان» الذين شاركوا في القتال مع المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وقد ذكروا في هذه الاعترافات أنهم تأثروا خلال وجودهم في أفغانستان بتيارات فكرية تدعو الى تكفير الحكام والعلماء، كما تأثروا بعد عودتهم بما اطلعوا عليه من منشورات تصدر من محمد المسعري وأسامة بن لادن وبعض الجماعات الاسلامية التي تدعو الى تكفير الحكومة السعودية، كما أوردت الاعترافات أنهم حصلوا على الأسلحة بمعونة يمني مقيم بالمملكة، وأنهم اشتروا الأسلحة من اليمن وتم تهريبها عبر الحدود، وأنهم كانوا يعتزمون القيام بعمليات مماثلة أخرى.

كذلك أعلنت السلطات السعودية في ١٨ نيسان/ ابريل عن احباط محاولة لتهريب ٣٨ كيلو غراماً من المتفجرات إلى المملكة كشفها مسؤولو الجمارك عند منفذ الحديثة الحدودي مع الأردن في سيارة قادمة من لبنان كان يقودها مواطن سعودي قبض عليه في ٢٩ آذار/ مارس، كما أعلنت المصادر الأمنية أنه قبض لاحقاً على أشخاص آخرين تبين من التحقيقات أن لهم علاقة بالمتفجرات.

كذلك شهدت المملكة للعام الثاني على التوالي عملية تفجير خطيرة من خلال سيارة ملغومة في مجمع سكني في الخبر أفضت إلى قتل ١٩ عسكرياً أمريكياً، ولم يمكن كشف مرتكبي الحادث حتى نهاية العام. من ناحية ثالثة استمرت الاعتداءات العسكرية الأجنبية وإساءة استخدام «التدخل الدولي الانساني» تمثل مصدراً متزايداً لانتهاك الحق في الحياة على الساحة العربية. وبينما استمرت الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبناني تمثل نمطاً متكرراً على مدار العام، فقد أقدمت اسرائيل على عدوان شامل على لبنان فيما سمي بعملية «عناقيد الغضب» في شهر نيسان/ ابريل.

شملت العملية، التي بدأت في ١١ نيسان/ ابريل واستمرت ٧١ يوماً، قصف العشرات من القرى والبلدات في الجنوب والبقاع، ومدن بيروت وصور والنبطية وصيدا وبعلبك، واستهدفت قصف مواقع حزب الله والقصف المتعمد للمدنيين والمنشآت المدنية، وراح ضحية هذا العدوان طبقاً للسجلات العسكرية اللبنانية ١٥٤ مدنياً وخمسة عسكريين في لبنان وجرح ٣٥١ مدنياً، وشرّد نحو نصف مليون مواطن لبناني، ووقعت أسوأ المذابح في قرية قانا حيث قصفت القوات الاسرائيلية مقراً للأمم المتحدة لاذ به الأهالي للاحتماء من العدوان.

وكالمعتاد وفرت الولايات المتحدة لاسرائيل الحماية اللازمة لمنع ادانتها دولياً على مذابحها ضد المدنيين باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وحاولت منع نشر تقرير أعده ممثلون للأمين العام للأمم المتحدة حول مذبحة قانا، بينما كفل تضامن الشعب اللبناني، واصراره على حق المقاومة اللبنانية للاحتلال، إفشال أهداف العدوان، وتوصلت

اسرائيل وحزب الله في ٢٦ نيسان/ابريل الى اتفاق «تفاهم» كتابي جديد عرف باسم «تفاهم نيسان» وتضمن بنوداً بشأن حماية المدنيين كما نص على تشكيل «مجموعة مراقبة» مؤلفة من ممثلين من كل من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا ولبنان وإسرائيل للإشراف على تنفيذ ما اتفق عليه.

وشهدت سوريا في نهاية العام ١٩٩٦، ومطلع العام ١٩٩٧، عمليات اعتداء وتخريب، استهدفت الأولى حافلة ركاب سورية في منطقة طبرجا شمال بيروت يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ راح ضحيتها شخصان بين قتيل وجريح، واستهدفت الثانية حافلة ركاب وسط دمشق وراح ضحيتها ١٥ قتيلاً و٤٤ جريحاً، واتهم مصدر سوري رسمي «الموساد» بالوقوف وراء العملية «لقتل عملية السلام» ونفى احتمالات تورط تركيا واختلاف هذه الانفجارات عن الانفجارات التي حدثت في شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٦ واتهمت فيها أجهزة المخابرات التركية، وقد نفت اسرائيل صلتها بهذه الانفجارات، وذكر ناطق باسم الخارجية الأمريكية أنه من انعدام المسؤولية أن توجه اتهامات ما لم تكن مدعومة ببراهين، وأعربت سوريا عن استغرابها من عدم ادانة واشنطن للحادث.

وقد رافقت هذه الصراعات العنيفة انتهاكات جسيمة للحق في الحرية والأمان الشخصي في العديد من البلدان العربية، وجرى احتجاز آلاف المعتقلين السياسيين تعسفياً بتجاوز القوانين الوطنية والمعايير الدولية. وقد ارتكبت معظم الانتهاكات في اطار المواجهة مع الجماعات الاسلامية في مصر والجزائر وليبيا أو خلال مواجهة صور الاحتجاج السلمي، على غرار ما جرى في الأردن والسودان، أو خلال اجراءات القمع السياسي على غرار ما وقع في السودان والعراق أو في أعقاب عمليات تخريب كما جرى في لبنان والسعودية.

وبخلاف ما جرى في العام ١٩٩٥ من صدور عدد كبير من قرارات العفو عن السجناء السياسيين شمل بضعة آلاف في عدة بلدان عربية، لم يصدر خلال العام سوى قرارات محدودة، صدر إحداها في العراق في ٥ آب/أغسطس بوقف تطبيق بعض فقرات من قرار مجلس قيادة الثورة التي تقضي بقطع صوان الأذن للفارين من الجيش أو الهاربين من التجنيد أو من يأويهم، أو وشمهم، وصدر الثاني في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر بعفو ملكي عن ليث شبيلات والمعتقلين الذين احتجزوا إثر اضطرابات الخبز وإسقاط التهم الموجهة إليهم، وقدر عددهم بنحو ثلاثمائة معتقل، وصدر الأخير في تونس، وشمل إفراجاً مشروطاً عن السيدين محمد مواعدة رئيس حزب الاشتراكيين الديمقراطيين وخميس الشماري نائب رئيس الحزب اللذين قضت المحاكم خلال العام بسجنهما ١١ عاماً وخمسة أعوام على التوالي، كما شملت الافراجات عدداً من نشطاء حقوق الانسان المسجونين بدعوى التورط في قضايا حق عام.

أما قضية المفقودين الكويتيين في العراق والذين يزيد عددهم عن ٦٠٠ شخص،

وتتهم حكومة الكويت العراق باحتجازهم منذ حرب الخليج كأسرى ومرتهنين، فلم تشهد تقدماً يذكر خلال العام بعد أن كان العراق قدم في العام السابق معلومات عن ١٣٠ منهم وأكد أنه أطلق معظمهم بعد الحرب. كما استمر انكار العراق احتفاظه بأي أسرى أو محتجزين منهم.

كذلك استمر إهدار ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية بالتوسع في احالة المدنيين للقضاء العسكري، والأخذ بأشكال من القضاء الاستثنائي إذ استمرت محاكم أمن الدولة العليا طوارئ في مصر، وأمن الدولة في مصر وسوريا والعراق والأردن والبحرين، والمحاكم الخاصة في السودان والمحاكم العرفية في الصومال. وسجلت دوائر حقوق الانسان والمراقبون اهدار شروط العدالة في عشرات من القضايا.. من اهدار حقوق المتهمين الى انتهاك حقوق الدفاع، إلى الاستناد الى اعترافات نتيجة الإكراه، كما استمرت السلطات الأمنية في تجاوز قرارات الافراج الصادرة عن المحاكم.

وقد تركزت الشكاوى في مصر بوجه خاص من احالة المدنيين للقضاء العسكري الذي لا يعد «قاضيهم الطبيعي» وافتقاد القضاة العسكريين للاستقلال والحصانة فضلاً عن عدم توافر درجة أعلى للمراجعة القضائية بالاستئناف أو النقض في القضاء العسكري. كما تركزت الشكوى في الجزائر من غياب شرط العدالة في قضايا العنف والتخريب رغم إلغاء المحاكم الخاصة في شباط/فبراير ١٩٩٥، وإحالة قضايا العنف والتخريب للمحاكم الجنائية العادية، فلم يسمح هذا التطور بتدعيم الضمانات اللازمة للمحاكمة العادلة والمنصفة حيث تنظر هذه المحاكم في هذه القضايا في سرعة وفي جلسات مغلقة، ويقبل القضاة أدلة قائمة على اعترافات انتزعت تحت الاكراه. كما رفضت المحاكم أو تجاهلت في عشرات الحالات طلبات الفحص الطبي وشكاوى التعذيب.

كذلك استمرت اساءة معاملة السجناء والمحتجزين تمثل ظاهرة عامة في البلدان العربية، وتزايدت الشكوى من تحول التعذيب الى ممارسة منهجية في مراكز الاحتجاز والسجون في عدد من البلدان العربية، ووفاة العديد من الضحايا من جراء التعذيب، وتقاعس السلطات المختصة عن اجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في شكاوى التعذيب.

وقد اصدرت لجنة «مناهضة التعذيب» التابعة للأمم المتحدة تقريراً في أيار/مايو ١٩٩٦ لخصت فيه اجراءات تحقيق أجرته في سرية تامة منذ العام ١٩٩١ عن ادعاءات التعذيب في مصر، وخلص الى أن قوات الأمن في مصر، ولا سيما مباحث أمن الدولة، درجت على ممارسة التعذيب بصورة منظمة، كما استمر صدور أحكام قضائية خلال العام بثبوت التعذيب. كما تزايدت الشكوى في ليبيا من تفشي التعذيب مع تصاعد المواجهة مع الاسلاميين، وأوردت تقارير منظمات حقوقية ليبية أن القوات الأمنية شنت موجة من أعمال العنف في السجن المركزي في منطقة أبو سليم في طرابلس يوم ٥ تموز/يوليو راح ضحيتها ٢٨ مواطناً فقدوا حياتهم نتيجة الاستخدام المفرط للعنف. كما استمرت الشكوى بصورة مماثلة عن تفشي ظاهرة التعذيب في الجزائر، وأنه أصبح

يمارس بصورة معتادة منذ العام ١٩٩٢. وكذا في المغرب، وشنت منظمات حقوقية غير حكومية حملة مشتركة لمكافحة هذه الظاهرة، بعد وفاة أكثر من خمس ضحايا قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب. كما رافق عمليات الاعتقال والتوقيف لقمع الحركة الاحتجاجية على رفع أسعار الخبز في الأردن العودة إلى ممارسات التعذيب، وشملت الاهانات بعض القادة السياسيين المعتقلين.

٢ ـ ممارسة الحريات الأساسية.. تراجع مطرد

استمرت انتهاكات حرية الرأي والتعبير تمثل نمطاً ثابتاً في البلدان العربية وشمل ذلك وقف صحف، وتوقيف صحفيين، وإحالة بعضهم للمحاكمة، كما تعرضت مقار صحف عربية لاعتداءات متنوعة.

وقد شكت الدوائر الصحفية في المغرب من وقوع أكثر من ٤٠ حالة من الانتهاكات والخروقات خلال عام ١٩٩٦، وشمل ذلك انتهاك حقوق صحفيين عاملين في الصحافة والاذاعة والتلفزيون، ومراسلي الصحف الأجنبية، ووصلت معظم الحالات الى القضاء الذي أنصف بعض الصحفيين فبرأ ساحتهم. كما ماطلت السلطات في تسليم وصل التصريح لاصدار جريدة لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، ومنع أسبوعية **الأسبوع الصحفي والسياسي** من الصدور بدون أي تعليل.

تراجعت نسبياً موجة اغتيالات الصحفيين الجزائريين خلال العام ١٩٩٦، لكن استمرت المخاطر تحيط بالصحفيين سواء من جانب الجماعات المسلحة أو السلطات، كما تفاقمت الأزمات التي تحيط بأوضاع الصحف من حيث مشاكل الطباعة والتمويل والاصدار أو من حيث الحصول على المعلومات والنشر في ظل ضغط الرقابة العسكرية على بعض المواد التحريرية مما يؤدي إلى مصادرات مختلفة.

وشهدت مصر انفراجية نسبية بإسقاط القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذي استهدف تقييد حرية الصحافة وأثار جدلاً ومعارضة شديدة من نقابة الصحفيين وكافة مؤسسات المجتمع المدني في مصر. وتميز القانون الجديد رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بأنه أكثر تحرراً من سابقه، وإن ظلت بعض القيود قائمة في وجه حرية الصحافة خصوصاً حق اصدار الصحف والتحكم في مصادر المعلومات.

تعرضت الصحافة والصحفيون في الأردن خلال العام لأزمة مزدوجة تمثل طرفها الأول في استمرار الخلاف بين نقابة الصحفيين ووزارة الاعلام حول مشروع القانون الجديد للنقابة الذي أعدته الوزارة دون التشاور مع الصحفيين أصحاب الشأن، ورغم أن اقرار المشروع مؤجل إلا أن المخاوف من آثاره لا تزال قائمة مهددة للنقابة وطبيعة العضوية فيها والانتساب إليها. وتمثل الطرف الثاني من الأزمة في حملة الاعتقالات التي طالت عدداً من الصحفيين في ظل الأحداث والصدامات التي وقعت بسبب الاجراءات الاقتصادية وزيادة الأسعار، ورغم الافراج عن معظم الصحفيين المعتقلين، إلا أن

الحكومة ظلت تشن حملة انتقادات شديدة للصحفيين وتهاجم مواقفهم.

وفي لبنان ظهرت أبرز انتهاكات حرية الرأي والتعبير في تطبيقات قانون الاعلام المرئي والمسموع الذي أثار انتقادات كبيرة في الأوساط الاعلامية والسياسية، وتضاعفت الانتقادات مع قرار الحكومة فرض الرقابة المسبقة على نشرات الأخبار والبرامج السياسية التلفزيونية المعدة للبث الفضائي الذي اعتبره الناقدون حلقة جديدة تقيد الحريات الاعلامية والسياسية. اذ ينص القرار على تشكيل جهاز من وزارة الاعلام تكون مهمته المراقبة المسبقة على الأخبار والمواد والبرامج السياسية المعدة للبث الفضائي، وله الحق في وقف أي خبر أو مادة سياسية من شأنها المساس بأمن الدولة أو إثارة النعرات الطائفية أو زعزعة الاستقرار العام، ووضع القرار عشر مجالات للحظر، كما استمرت الشكوى من احالة بعض الصحفيين للمحاكمة في جرائم رأي على صلة بأداء واجباتهم المهنية.

ألغت قطر وزارة الاعلام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وحولت مؤسساتها كالاذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء إلى مؤسسات عامة، مما اعتبره بعض المراقبين مبشراً بتحول ايجابي يضاف إلى ما سبق من اعلان إلغاء الرقابة المباشرة على الصحف، لكن من ناحية أخرى أقدمت الحكومة على اجراء سلبي مفاجئ بإيقاف صحيفة «الشرق» لمدة ثلاثة أشهر عقاباً على مقال نشر بها.

ومع مطلع العام الجديد (١٩٩٧) تلقت صحيفة **الحياة** رسائل مفخخة على مكاتبها في واشنطن ونيويورك، ولندن، وأمكن إبطال مفعول معظمها لكن انفجر أحدها في مكتبها في لندن وأسفر عن اصابة اثنين من حراس الجريدة. وذكر مصدرها بريد الاسكندرية في مصر، لكن لم يمكن تحديد أي جهة وراء الرسائل. فلم تتلق **الحياة** أي تهديد قبل الرسائل ولم تتلق أي اعلان مسؤولية بعدها. وترك الجناة للصحيفة وللرأي العام العربي البحث في الجرم الذي ارتكبته واستحقت عليه هذا العقاب، وهو لن يخرج في كل الأحوال عن ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير.

كذلك استمر حظر العمل الحزبي قطعياً في بلدان الخليج (عدا الكويت) والسودان وليبيا، ومقيداً بشكل صارم في كل من سوريا والعراق، بينما تعرضت معظم البلدان الأخرى التي تأخذ بالتعددية الحزبية من الناحية القانونية لضغوط متفاوتة، كما استمر الجميع في تقييد حرية التنظيم النقابي والحق في تشكيل الجمعيات.

ففي مصر استمرت لجنة الأحزاب ـ شبه الحكومية ـ في أسلوبها في رفض ترخيص أحزاب جديدة، ورفضت خلال العام تأسيس حزب الوسط بزعم عدم تمايز برنامجه عن برامج الأحزاب القائمة.. ولم تكتف اللجنة بالشروط الصارمة التي وضعها القانون لتيسير مهمتها في رفض الأحزاب الجديدة بل ابتدعت لنفسها شروطاً اضافية، فتحفظت على برنامج حزب الوسط باعتبار أن بعض نقاطه منقولة عن آراء كتاب، وهو ما قادها في النهاية إلى اعتبار أنه لم يأت بجديد عن غيره من برامج الأحزاب القائمة، كما اعترضت على ما تضمنه برنامج الحزب من مطالبة بإلغاء القيود المفروضة على انشاء الجمعيات

والنقابات معتبرة أن ذلك لا يتفق مع طبائع الأشياء فضلاً عن مخالفته للدستور، وهو ما يعني في نظر اللجنة أن الأحزاب السياسية ليس لها الحق في المطالبة بتعديل الدستور.

وجدير بالذكر أن محاولة تأسيس حزب الوسط لم تقابل بالرفض فقط من جانب لجنة شؤون الأحزاب السياسية بل كانت أيضاً هدفاً للملاحقات الأمنية والاحالة للقضاء العسكري حيث ألقت السلطات القبض في نيسان/ابريل على وكيل مؤسسي الحزب المهندس أبو العلا ماضي، واثنين من المشاركين في التأسيس إلى جانب عشرة أشخاص آخرين، ووجهت لهم تهمة الانضمام الى جماعة سرية غير مشروعة تهدف إلى محاولة قلب نظام الحكم، والالتفاف على الشرعية من خلال تشكيل حزب الوسط للتعبير عن جماعة الاخوان المسلمين وممارسة نشاط حزبي دون تصريح بذلك. وقد أحيلوا إلى المحاكمة العسكرية التي قضت بعقوبات بالسجن بين سنة إلى ثلاث سنوات لسبعة من المتهمين بينما قضت ببراءة الآخرين بينهم مؤسسي الحزب بعد أن استبعد قرار الاتهام التهمة المتعلقة بالتحايل على الشرعية.

وفي تونس، بينما استمر حظر حزبي «النهضة» و«العمال الشيوعي التونسي» وسجن أو اعتقال العديد من قياداتهما، واصلت السلطات ضغوطها على حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، فقدمت السيد محمد مواعدة رئيس الحزب للمحاكمة (كان قد ألقي عليه ليلة العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إثر نشره رسالة مفتوحة موجهة إلى السيد رئيس الجمهورية تنتقد بعض الأوضاع السياسية) في قضيتين مستقلتين بدأت الأولى في مطلع شباط/ فبراير ١٩٩٦ بتهمة خرق قوانين الصرف وامتلاك عملات أجنبية دون مسوغ قانوني، وقضت عليه المحكمة بالسجن لمدة عامين خفضتها محكمة الاستئناف الى سنة واحدة، وجرت الثانية في شباط/ فبراير بتهمة ارتكاب جرائم التورط مع أعوان بلد أجنبي (ليبيا) بهدف الاضرار بمصالح البلاد الاقتصادية والسياسية والحصول على مبالغ مالية من جهة أجنبية، وقضت المحكمة بسجنه ١١ عاماً. كما قدمت السيد خميس الشماري نائب رئيس الحزب الى محاكمة أخرى بتهمة افشاء أسرار التحقيق في «قضية مواعدة» وقضت في شهر تموز/ يوليو بسجنه خمس سنوات. كما عملت على اسقاط عضويتهما في البرلمان، واعلان خلو الدائرتين اللتين كانا يشغلانها. ثم أطلقت سراحهما بعفو مشروط.

وفي المغرب التي استمرت تحظر جمعية العدل والاحسان، وتضع زعيمها قيد الاقامة الجبرية، ما زالت كثير من الجمعيات التي قامت بالاجراءات الشكلية المنصوص عليها في القانون ممنوعة من الاشتغال بشكل عادي بسبب رفض النيابة العامة تسليمها وصل التصريح بشكل تحكمي، ومن بين هذه الجمعيات الجمعية المغربية لمناهضة الرشوة، وجمعية النساء التقدميات، والجمعية الوطنية لحاملي الشهادات العليا، ومؤسسة عبد الكريم الخطابي.

وفي اليمن استمر الحظر على ممتلكات ومقار ونشاط الحزب الاشتراكي اليمني، كما

تكرر توقيف الصحف الحزبية، حيث تم توقيف صحيفة الشورى التابعة لاتحاد القوى الشعبية، وصحيفة التجمع الناطقة بلسان حزب التجمع الوحدوي اليمني مرتين خلال شهر حزيران/ يونيو، وامتناع لجنة شؤون الأحزاب عن تسجيل وإشهار أحزاب المعارضة التي تزاول نشاطها قبل اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب السياسية الصادرة في آب/ أغسطس ١٩٩٥ بالمخالفة لأحكام القانون الصادر منذ عام ١٩٩١، وقد أفضى الموقف المتعنت من قبل لجنة شؤون الأحزاب الى قيام حزب البعث العربي الاشتراكي باليمن برفع دعوى قضائية أمام محكمة غرب صنعاء ضد قرار اللجنة بتجميد نشاط الحزب. ويطالب الحزب بإلغاء هذا القرار لصدوره بعد مرور أكثر من سبعة أشهر ثم تقديم الحزب لأوراق كاملة إلى لجنة الأحزاب دون أن تبت فيها على حين يقضي القانون بحق اللجنة في الاعتراض على تأسيس الحزب بقرار معلل وموثق خلال ٤٥ يوماً ويعتبر القانون عدم الاعتراض خلال المهلة المذكورة بمثابة موافقة على تأسيس الحزب.

وقد تقدم مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة اليمنية بمذكرة إلى رئيس الجمهورية للنظر في الضمانات السياسية والقانونية التي ينبغي توافرها لتعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات المقبلة والمقرر لها ٢٧ نيسان/ ابريل المقبل. وقد شددت المذكرة على ضرورة تطبيع الحياة السياسية وتجاوز آثار ومخلفات الحرب والانفصال، وانهاء الاجراءات الاستثنائية الناجمة عنها وذلك من خلال ممارسة وتطبيق العفو العام الشامل، واعادة المبعدين بسبب الحرب الى وظائفهم، وإنهاء الحظر القائم على مقار وممتلكات بعض أحزاب المعارضة، ومنع الحظر عن صحيفة **الشورى**، ورفع كافة القيود على نشاط أحزاب المعارضة والمنظمات الجماهيرية وتسجيل أحزاب المعارضة من قبل لجنة الأحزاب وفقاً للدستور والقانون، ومنح الأحزاب مخصصاتها المالية ووقف حملات التكفير والتخويف والتهديدات الموجهة ضد أحزاب المعارضة والشخصيات الديمقراطية المستقلة والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب، كما دعت المذكرة إلى ضرورة التوصل لاتفاق على آلية؛ وطنية شعبية ورسمية لتحقيق الوفاق الوطني والتحضير للانتخابات القادمة كما أكدت على أن رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً لجميع اليمنيين لا ينبغي أن يوظف نشاطه لصالح حزب معين.

٣ ـ الحق في المشاركة وتطور الممارسة الديمقراطية

شهد العام ١٩٩٦ اجراء انتخابات رئاسية في اثنين من البلدان العربية، واجراء انتخابات نيابية في خمسة منها، واجراء انتخابات بلدية في احداها وحل المجالس الشعبية ـ بحكم قضائي ـ في واحدة أخرى. جرت أول الانتخابات الرئاسية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتنافس على منصب الرئيس كل من الرئيس ياسر عرفات، والسيدة سميحة خليل (٧٣ سنة) رئيسة جمعية انعاش الأسرة في البيرة. وأسفرت النتائج عن فوز الرئيس ياسر عرفات بنسبة ٨٨,١٠٪ من الأصوات، مقابل ٩,٠٣٪ للسيدة سميحة خليل، وبطلان ٢,٦٪ من الأصوات.

وقد أجريت الانتخابات في ظل رقابة دولية واقليمية ومحلية، وانصبت معظم الانتقادات على انتخابات المجلس الفلسطيني التي رافقتها على نحو ما سيرد ذكره، وعلى الاطار العام الذي سمح بإغفال فلسطينيي الشتات، لكن لم تصدر انتقادات جوهرية على انتخابات الرئاسة.

وشهد السودان اجراء أول انتخابات رئاسية وبرلمانية منذ انقلاب حزيران/يونيو ١٩٨٩، وجرت الانتخابات في الفترة من ٦ ـ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦ وخاضها الى جانب الرئيس الفريق عمر البشير ٤٠ مرشحاً غالبيتهم شخصيات لا صلة لها بالعمل السياسي، وذلك بعد أن أعلنت القوى السياسية المعارضة مقاطعتها الانتخابات سواء على المستوى الرئاسي أو البرلماني، واعتبرتها محاولة بائسة لإضفاء نوع من الشرعية الدستورية على النظام، الذي لا يزال يدير شؤون البلاد من خلال مراسيم دستورية منذ العام ١٩٨٩.

وقد أقام عشرة من المرشحين للانتخابات الرئاسية دعوى قضائية أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ضد هيئة الانتخابات، ورئيس الجمهورية وأجهزة الاعلام الرسمية طالبوا فيها بإيقاف الانتخابات وإعادة اجراءات تسجيل الناخبين، وركزوا على عدم تسجيل السودانيين المعنيين بالخارج ضمن قوائم الناخبين، كما اتهموا الهيئة العامة للانتخابات وأجهزة الاعلام بعدم اتاحة الفرصة المتكافئة للمرشحين ومحاباة الفريق عمر البشير. كما طالبوا بضرورة توقف الرئيس البشير عن القيام بمهامه الرسمية خلال فترة الانتخابات، لما في ذلك من تأثير على وضعه كمرشح منافس. لكن قررت المحكمة الدستورية في ١٢ آذار/مارس رفض الدعوى وأوضحت أنها استندت في ذلك الى أحكام قانون القضاء الدستوري إلغاء الدعاوى المقدمة للدائرة الدستورية إذا تبين أن أصحابها لم يستنفدوا كل طرق التظلم المتاحة لدى المحاكم الأخرى. وأشار رئيس المحكمة إلى أن المحكمة رأت أن الدعوى لم تتضمن أية أمور صالحة للفصل فيها، وأن الطاعنين لم يطلبوا في دعواهم اصدار قرار يقضي بتنازل الفريق عمر البشير عن الترشيح.

وقد سجلت النتائج النهائية للانتخابات فوز الفريق عمر البشير بنسبة ٥٧,٧٪ من أصوات الناخبين.

أما الانتخابات النيابية فقد جرت أولاها ـ كما سبق الاشارة ـ في مناطق الحكم الذاتي في فلسطين. وتنافس على مقاعد المجلس الفلسطيني البالغة ٨٨ مقعداً، ٦٧٢ مرشحاً من الحزبيين والمستقلين، من بينهم ٢٨ سيدة. وأسفرت النتائج الرسمية عن فوز قوائم «فتح» بأغلبية المقاعد حيث حازت ٥١ مقعداً، بينما حصل المستقلون على ٣٦ مقعداً من بينهم العديد من أنصار «فتح» الذين خلت قوائمها من أسمائهم، وقد لوحظ أن حزب «فدا» الذي حصل على مقعد واحد في دائرة رام الله، كان هو الحزب الوحيد الذي دخل المجلس إلى جانب «فتح».

وقد قاطع الانتخابات القوى السياسية الموقعة على صيغة «الفصائل العشرة» ومن

بينها حركة حماس، وحركة الجهاد الاسلامي، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة، وفتح ـ الانتفاضة، والصاعقة.

وقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت ـ طبقاً للمصادر الرسمية نحو ٧٠٪ وصلت أقصاها في أريحا حيث بلغت ٨٠٪، وأدناها في مدينة الخليل حيث بلغت ٣٨٪ وذلك من اجمالي عدد الناخبين المسجلين البالغ ١١٣٢٣٥.

وقد زامن الانتخابات الرئاسية في السودان الانتخابات النيابية أيضاً، لشغل مقاعد المجلس الوطني الذي يتكون من ٤٠٠ مقعد، وقد خاضها أكثر من ٩٠٠ مرشح في شمال السودان، و٩٠ مرشحاً في جنوب السودان الذي خصصت له ٣٠ دائرة انتخابية. ومع ذلك فإن المنافسة الفعلية قد انحصرت في ٢١٣ مقعداً ـ أي نحو ٥٣٪ من مقاعد البرلمان ـ إذ سبق شغل ١٢٥ مقعداً بالانتخاب غير المباشر من قبل المؤتمر الوطني الحاكم، الذي يتشكل معظم أعضائه من مؤيدي الحكومة من الجبهة الاسلامية القومية، وبعض العناصر المنشقة من الأحزاب السياسية «المحظورة»، وأفضت مقاطعة الأحزاب السياسية المحظورة الى فوز ٥١ مرشحاً بالتزكية، كما أفضت تداعيات الحرب الأهلية بدورها إلى تأجيل الانتخابات في ١١ دائرة انتخابية.

سجلت النتائج الرسمية أن ما يقرب من ٦٠٪ من المواطنين الذين يحق لهم التصويت والذين يقدر عددهم بنحو ٥,٩ مليون نسمة قد أدلوا بأصواتهم، لكن لاحظ المراقبون أن اقبال المواطنين على الادلاء بأصواتهم اتسم بالضعف والفتور مقارناً بآخر انتخابات أجريت في السودان على أساس تعددي. كما شاب العملية الانتخابية العديد من المطاعن أبرزها في الدائرة الخامسة بالعاصمة التي كان د. حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الاسلامية مرشحاً فيها، واضطر منافسه الى تجميد ترشيحه في ٧ آذار/مارس احتجاجاً على ما وصفه بوقوع تجاوزات ادارية منها تهديد مندوبيه ورفض تسجيل شكواهم ومنعهم في ١٣ مركزاً من أصل ١٦ مركزاً من وضع أختامهم على صناديق الاقتراع خلال نقلها، كما أشارت بعض التقارير إلى انسحاب أربعة مرشحين احتجاجاً على ما وصفوه بانحياز اللجان الفرعية في دوائرهم لمنافسيهم، وأن أعداداً كبيرة من الناخبين لم يتمكنوا من الادلاء بأصواتهم بعد أن اكتشفوا أن أسماءهم لم تدرج في قوائم الناخبين.

على أنه بعيداً عن أية مطاعن اجرائية شابت العملية الانتخابية، تظل هذه الانتخابات قاصرة عن الوفاء بمقتضيات الحق في المشاركة في ادارة الشؤون العامة للبلاد. ولا ترقى لأن تكون تعبيراً عن الادارة الحرة للمواطنين في ظل إلغاء التعددية السياسية الحزبية والقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، وغياب الحق في تشكيل الجمعيات والأحزاب والنقابات.

وفي شهر آذار/مارس أيضاً جرت الانتخابات النيابية في العراق لاختيار ٢٢٠ نائباً للمجلس الوطني، في أول انتخابات نيابية يجريها العراق منذ العام ١٩٨٩ فيما أرجئت الانتخابات في المحافظات الشمالية الثلاث (دهوك والسليمانية وأربيل) التي تخضع للادارة

الذاتية الكردية المخصص لها ٣٠ مقعداً. وقد ضمت قوائم المرشحين لعضوية المجلس الوطني ٦٨٩ مرشحاً من بينهم ٣٠ سيدة. وأسفرت النتائج عن فوز ١٦٠ نائباً ينتمون إلى حزب البعث، و٦٠ نائباً مستقلاً، و٣٠ نائباً منهم الرئيس لتمثل المحافظات الشمالية، فيما ادعت مصادر أن النواب الستة المستقلين الذين اختيروا للجمعية الوطنية هم أعضاء مشكوك في استقلاليتهم.

وقد وُصفت العملية الانتخابية بأنها صورية وذُكر أن أسماء المرشحين الذين جرى انتخابهم في نهاية المطاف كانت قد وضعت أمامها علامة الاختيار بالفعل في بطاقة التصويت المسلمة للناخبين، ورغم أن التصويت لم يكن اجبارياً فإن الادلاء بالأصوات كان «فريقاً» خوفاً من احتمالات التعرض، اذ كان الناخبون ملزمين بإيضاح عناوينهم على جزء منفصل من بطاقة التصويت على غرار ما جرى في استفتاء العام الماضي على اختيار الرئيس.

لكن ظل الخلل الأساسي في الاطار القانوني والاجرائي الذي تقوم عليه الانتخابات، اذ كرس قانون المجلس الوطني رقم ٢٦ الصادر في نهاية عام ١٩٩٥ نهج الاستبعاد الكامل للمعارضين واقصائهم عن المشاركة السياسية، وكذا المستقلين فكرياً أو سياسياً أو تنظيمياً عن حزب البعث، إذ فرض شروطاً سياسية على الترشيح لعضوية المجلس. وتفتح هذه الشروط باباً واسعاً للجنة العليا المشرفة على الانتخابات - وهي لجنة يهيمن عليها حزب البعث الحاكم ويرأسها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، لإقصاء جميع العناصر غير الموثوق في ولائها المطلق. كما يقيد القانون صور الدعاية الانتخابية للمرشحين كإقامة الندوات وعقد الاجتماعات ويقصر تنظيم هذه الأمور على اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات، التي تحدد كيفية استخدام المرشحين لوسائل الدعاية. ويعاقب القانون كل مرشح تسلم دعماً مالياً من أسرته أو عشيرته لاغراض الدعاية، أو نظم اجتماعاً للتداول والبحث في أمر ترشيحه.

وفي لبنان أجريت الانتخابات النيابية خلال الفترة من ١٨ آب/ اغسطس إلى ١٥ أيلول/ سبتمبر لاختيار أعضاء مجلس النواب الجديد وعددهم ١٢٨ نائباً (مناصفة بين المسلمين والمسيحيين) وقد جرت الانتخابات على خمس مراحل، بدأت الأولى في جبل لبنان يوم ١٨ آب/ اغسطس لانتخاب ٣٥ نائباً، والثانية يوم ٢٦ آب/ أغسطس لانتخاب ٢٨ نائباً عن محافظة الشمال، والثالثة في العاصمة بيروت يوم ١ أيلول/ سبتمبر لانتخاب ١٩ نائباً، والرابعة في جنوب لبنان يوم ٨ أيلول/ سبتمبر لانتخاب ٢٣ نائباً.

وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن استمرار النمط السياسي الحاكم منذ توقيع اتفاق الطائف، ورغم سقوط المقاطعة المسيحية التي ميزت انتخابات المجلس السابق ومشاركة قطاعات منها في الانتخابات، فقد تعرضت الانتخابات لانتقادات واسعة من هذه المعارضة تركزت على قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر مما اعتبرته اضعافاً لمركزها الانتخابي، كما تلاحظ ضعف المشاركة الشعبية في الاقتراع حيث اقتصرت - وفقاً

للاحصاءات الرسمية ـ الانتخابات على نحو ٤٤٪ فقط من الناخبين المسجلين، مما برره بعض المراقبين بفقدان الثقة، أو عدم الاكتراث، أو الانشغال بتدبير الأمور المعيشية.

وفي الكويت أجريت ثاني انتخابات نيابية بعد التحرير في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر لانتخاب خمسين مرشحاً لشغل مقاعد مجلس الأمة. تنافس على الفوز فيها ٢٣٠ مرشحاً من مختلف التيارات السياسية والمستقلين. شهدت الانتخابات اقبالاً على الاقتراع بلغت نسبة حوالى ٨٠٪، وازداد عدد الناخبين إلى ١٠٧ ألف ناخب بعد أن كان ٨١ ألفاً في انتخابات ١٩٩٢ بعد التعديلات التي أجريت على قوانين الجنسية خلال العام ١٩٩٥. لكن استمر حرمان المرأة من المشاركة في الانتخابات، وحرمان فئات أخرى من المتجنسين والبدون.

وقد أسفرت النتائج الرسمية للانتخابات عن تجديد نصف مقاعد المجلس، لكنها لم تسفر عن تغيير كبير في التوازن السياسي داخل المجلس. وتتمثل أبرز النتائج في حدوث تعزيز محدود لمواقع التيار الاسلامي مع تعديل الأوزان النسبية لبعض تنظيماته. بينما عانى التيار الليبرالي من خسائر، وفقد فريقاً كبيراً من رموزه. وتمكنت القبائل من تعزيز وجودها بالبرلمان. وحافظ من يعرفون بنواب الخدمات على عددهم تقريباً.

واقتصرت الملاحظات المثارة على العملية الانتخابية على بعض الظواهر التقليدية المعتادة بشأن عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية والتي تفاوتت أصوات الناخبين فيها بين نحو ألف ناخب في بعضها إلى تسعة آلاف ناخب في بعضها الآخر. وظاهرة الانتخابات الفرعية وبخاصة في المناطقة القبلية، كما شكا البعض من شراء الأصوات الانتخابية وحدوث مشاحنات بين مندوبي بعض المرشحين داخل بعض الدوائر. وطعن اثنان من المرشحين في نتائج الانتخابات في دائرتين.

وشهدت موريتانيا جولتين انتخابيتين نيابيتين، جرت الأولى في ٢١ نيسان/ ابريل لتجديد ثلثي مقاعد مجلس الشيوخ وعددها ١٨ مقعداً. تنافس على الفوز بها ٤٣ لائحة تمثل أربعة أحزاب وعدداً من المستقلين المنشقين عن الحزب الحاكم. ولم يشارك في الانتخابات من أحزاب المعارضة الرئيسية سوى حزبي «اتحاد القوى الديمقراطية» (الذي يتزعمه أحمد ولد داده) وحزب العمل من أجل التغيير (الذي يتزعمه مسعود ولد بلخير) بينما قاطعت باقي أحزاب المعارضة الانتخابات «لعدم صلاحية النظام الانتخابي وعدم استقلالية الادارة والقضاء».

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الحزب الجمهوري (الحاكم) بـ ١٧ مقعداً بينما فاز أحد المستقلين المنشقين عن الحزب الحاكم بالمقعد المتبقي. وجرت انتقادات واسعة للانتخابات منها اتهام الحزب الحاكم بممارسة ضغوط شديدة على المستقلين المنشقين لسحب ترشيحهم، كما أدان نتائجها حزب اتحاد القوى الديمقراطية.

أما الجولة الثانية للانتخابات فقد جرت يوم ١١ تشرين الأول/ اكتوبر لشغل ٧٩

مقعداً في مجلس النواب، وتنافس فيها حوالى ٤٠٠ مرشحاً يمثلون ١٣ حزباً اضافة الى الحزب الحاكم. وحوالى خمسين قائمة مستقلة يمثل معظمها انشقاقات على الحزب الحاكم. وأسفرت النتائج عن «اكتساح» الحزب الجمهوري الحاكم لمنافسيه اذ حصل على ٦٢ مقعداً حسمت نتائجها في الدورة الأولى للانتخابات، وتقاسم حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة وأحد المستقلين المقعدين المتبقيين وأعيدت الانتخابات على ١٦ مقعداً.

وقد شكا كثير من الناخبين المعارضين من أنهم فشلوا في الحصول على بطاقة الناخب، واتهمت المعارضة الحزب الجمهوري الحاكم بالاستعانة بالادارة في الحصول على لوائح الناخبين مسحوبة من الكمبيوتر المركزي في وزارة الداخلية وزعمت أن هذا الاجراء لم يكن متاحاً لها، وأنها كانت مضطرة الى توجيه أنصارها الى القوائم التي تعلق على المكاتب الادارية والتي كانت عرضة للتمزيق، وأعلن حزب «اتحاد القوى الديمقراطية» مقاطعة الدورة الثانية للانتخابات احتجاجاً على تزويرها. بينما نفى الحزب الحاكم هذه التهم، واتهم بدوره المعارضة بممارسة التزوير على نطاق واسع، واثارة هذه الشكاوى لتغطي ضعفها.

وقد أجريت انتخابات الاعادة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر وفاز فيها الحزب الحاكم بـ ٩ مقاعد ليحتل ٧١ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة ٧٩ مقعداً، وحصل حزب العمل من أجل التغيير على مقعد واحد، ونال مستقلون مقربون من الحزب الحاكم المقاعد الستة المتبقية، مما يؤدي عملياً الى هيمنة الحزب الحاكم على البرلمان. ويلغي عملياً التعددية المسموح بها قانونياً.

وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية والمحلية، كان أبرز تطور هذا العام هو حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر في ٣ شباط/فبراير ببطلان تشكيل المجالس الشعبية المنتظمة طبقاً لقانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنظيم قواعد الانتخابات لهذه المجالس، لأن القانون المطعون فيه انحاز انحيازاً كاملاً لصالح المدرجين في القوائم الحزبية على حساب المرشحين المستقلين رغم تساويهم في الحقوق السياسية وفقاً للدستور. وعلى ذلك تم وقف العمل في المجالس المحلية وتشكيل لجان تتولى ادارة المسائل الضرورية لحين انتخاب المجالس الجديدة، وتعديل القانون ليتوافق مع الدستور، كما تقرر اجراء الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٧. وتعد هذه هي المرة الرابعة التي تحل فيها مؤسسات دستورية منتخبة في مصر بسبب عدم اتساق أنظمتها الانتخابية مع الدستور.

من ناحية أخرى حسم حكم المحكمة الادارية العليا في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر بعدم اختصاصها في نظر أحكام مجلس الدولة التي تقضي ببطلان الانتخابات في ١٠٥ دوائر في انتخابات مجلس الشعب التي أجريت في العام ١٩٩٥، وبالتالي بطلان عضوية ٢١٠ نواب، حسم الجدل القانوني حول النظر في صحة عضوية هؤلاء، لكنه فتح جدلاً سياسياً حول جدوى الانتخابات، واستقلال السلطات خاصة أن المجلس،

الذي يعتبر نفسه «سيد قراره» ثبت عضوية المطعون في صحة فوزهم.

كذلك جددت الحركة المطلبية في البحرين في بداية العام دعوتها للعودة للعمل بالدستور، وعودة المجلس الوطني، وحثت «لجنة العريضة الشعبية» التي تضم أعضاء من المجلس الوطني المنحل وعلماء دين وقطاعات فكرية مختلفة، على فتح أبواب الحوار واطلاق سراح المعتقلين، كما استنكرت أعمال العنف، والاتهامات بوجود ارتباط بين رموز المعارضة المعتقلين وبعض الدول الأجنبية.. لكن استمر رفض الحكومة لأي من المطالب الشعبية، وصعدت من اجراءاتها القمعية دون تفرقة بين أعمال العنف والاحتجاجات السلمية، وشنت سلسلة من الاعتقالات، وأحالت العديد من المواطنين الى محكمة أمن الدولة ذات الطابع الاستثنائي.

٤ ـ حصار الشعب العراقي

كشفت المصادر الوطنية والدولية هذا العام أرقاماً مفزعة عن حجم الضحايا الذين سقطوا من جراء استمرار حصار التجويع على الشعب العراقي لستة أعوام على التوالي. ومنذ بداية العام كشفت مذكرة مقدمة من الحكومة العراقية للجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة، لم يلتفت إليها بشكل جدي في بادئ الأمر، عن وفاة مليون شخص من جراء الحصار نصفهم من الأطفال.. لكن بعد ذلك درجت تقارير الأمم المتحدة على اذاعة أرقام مفزعة عن عدد الضحايا، فأورد تقرير المقرر الخاص المعين من قبل الأمم المتحدة لمتابعة حالة حقوق الانسان في العراق تقديرات لعدد الأطفال الذين لقوا حتفهم منذ نهاية حرب الخليج بسبب الحصار بنحو ٥٠٠ ألف طفل، كما قدرت منظمة يونيسيف متوسط الوفيات بين الأطفال بنحو ٤٥٠٠ طفل شهرياً.

وقد سجلت التقارير الدولية المتخصصة تدهوراً اضافياً في الحالة الغذائية والصحية للشعب العراقي خلال العام ١٩٩٦. فذكر تقرير نشرته منظمة الصحة العالمية في آذار/ مارس ١٩٩٦ بعنوان «الظروف الصحية للسكان في العراق منذ أزمة الخليج» أن الحصص التموينية الغذائية التي تصرفها الحكومة منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ توفر ثلث الحد الأدنى المطلوب يومياً من السعرات الحرارية، وأن المرافق الصحية العراقية لا تزال عاجزة، ولا يتوافر الحد الأدنى من مرافق الرعاية الصحية والمعدات واللوازم الصيدلية، ولا تزال اللوازم الطبية نادرة، وأصبح سوء التغذية عاملاً رئيسياً في عدد كبير من المشاكل الصحية، وأدى نقص اللوازم وقطع الغيار اللازمة لمحطات توليد الكهرباء ومحطات تنقية المياه ومحطات معالجة مياه المجاري الى زيادة ضخمة في الأمراض الانتقالية، وعادت أمراض كان قد قضي عليها تماماً في عام ١٩٩١ مثل الكوليرا والتيفوئيد والملاريا، وبمستويات وبائية.

وذكرت ادارة الشؤون الانسانية في الأمم المتحدة في تقييمها الذي أجرته في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ لاحتياجات الطوارئ الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الموحد المشترك

بين الوكالات للتعاون الانساني في العراق ما يلي: «ان الحالة الإنسانية في جميع أنحاء العراق مدعاة للحزن، فأغلبية السكان المدنيين يعتقد أنها تعيش تحت خط الفقر، وأدى عدم تزويد الأسواق بالسلع الغذائية الأساسية واللوازم الصحية الأساسية، الراجع أساساً الى التوقعات المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسب تتراوح بين ٥٠ و١٠٠٪ أثناء الفترة من أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد أسهمت الآثار التراكمية للجزاءات الاقتصادية والتضخم الجامح والبطالة، وانخفاض انتاجية المحاصيل هذا العام بنسبة ٣٠٪، اسهاماً كبيراً في المصاعب والمعاناة التي تتعرض لها الفئات الضعيفة من السكان العراقيين والتي وصلت الآن إلى مستويات تدعو للقلق».

وقد استمر التمديد الدوري لسريان قرار مجلس الأمن بفرض حصار التجويع على الشعب العراقي على مدار العام، لكن شهدت نهاية العام ١٩٩٦ تطوراً مهماً ببدء تنفيذ اتفاق «النفط مقابل الغذاء» والذي أتاح تصدير أول شحنة من النفط العراقي للخارج يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بعد أكثر من ست سنوات من الحصار الشامل، بما يسمح بتحسين امدادات الغذاء والدواء بالبلاد، والتخفيف من حدة المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي.

ويتضمن الاتفاق، الذي كانت الحكومة العراقية قد توصلت إليه مع الأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، تفاصيل الترتيبات العملية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) بما في ذلك مدة الاتفاق، وقابليته للتجديد، وخطة التوزيع، وانشاء حساب ضمان مجمد، وبيع النفط ومنتجاته، وعملية الشراء، وتأكيد الاجراءات، وتوزيع المواد الانسانية. لكن ظل تطبيق الاتفاق يتعثر منذ ذلك الوقت بضغط من الولايات المتحدة أحياناً، أو نتيجة رغبة العراق في تحسين شروط وآليات تنفيذه أحياناً أخرى، كما علق أمين عام الأمم المتحدة تطبيقه في ١ أيلول/سبتمبر بسبب انعدام حالة الأمن في المنطقة الشمالية. وقد ظلت الأمور موضع مراوحات حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حين أمكن التوصل إلى آلية في شأن تنفيد الاتفاق.

ويسمح الاتفاق للعراق ببيع نفط قيمته بليوني دولار على مدى ستة أشهر لتأمين الغذاء والدواء والمعدات الطبية للسكان في كل أنحاء العراق، ويفرض رقابة دولية على صادرات النفط، وتوزيع الغذاء، ويبلغ عدد مراقبي الأغذية والأدوية ١٥١ مراقباً في كل أنحاء العراق، عدا المحافظات الشمالية، و٣٢ من عناصر الجمارك للتحقق من وصول البرامج الغذائية، و١٤ مفتشاً نفطياً يشرفون على عمليات التصدير بالاضافة الى ٨ مسؤولين يبقون في مركز الأمم المتحدة في نيويورك، وستراقب شركة لويدز شحن المواد الغذائية للعراق، كما ستشرف شركة سيبورت الهولندية على شحن النفط.

وقد خصص الاتفاق ٣٠٪ من العائدات النفطية لصندوق تعويضات حرب الخليج، ونسبة أخرى لتمويل برامج الأمم المتحدة في العراق، ونسبة ثالثة لتمويل نشاطات اللجنة

الخاصة المكلفة بإزالة الأسلحة العراقية المحظورة.

ويثير اتفاق النفط مقابل الغذاء وأسلوب تطبيقه العديد من التساؤلات المهمة، لكن يظل أهمها ـ من منظور حقوق الانسان ـ هو علاقته بالاجراء الذي طال انتظاره نحو إنهاء الحصار على الشعب العراقي، وكذا القدر الذي سوف يسهم به في تخفيف حدة المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي من جراء الحصار.

وقد بينت ردود الفعل الأولية للاتفاق، في مراحل اقراره النهائية، وبداية تطبيقه تبايناً كبيراً في تقدير صلته أنه «خطوة مهمة على طريق الوضع النهائي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق». أكدت تصريحات مسؤولين في بعض الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة، أن القرار ليست له علاقة برفع الحظر النفطي بموجب القرار ٦٨٧، وليس بديلاً عن تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار التي تربط بين الحظر الشامل وامتثال العراق للجنة الخاصة بنزع السلاح المحظور.

ومن ناحية أخرى يفيد العديد من التقديرات أن حجم الموارد التي يوفرها الاتفاق للامدادات الانسانية للعراق لا يستطيع أن يفي بمواجهة الاحتياجات الملحة من الغذاء والدواء والمتطلبات الانسانية للمواطنين، خاصة بعد خصم النسب المتعددة التي يتضمنها القرار.

ويضع هذا على عاتق الرأي العام العربي استمرار الدعوة بإلحاح لوضع حد نهائي للحصار الاقتصادي المفروض على العراق.

٥ ـ حقوق الشعب الفلسطيني

شهدت القضية الفلسطينية خلال العام ١٩٩٦ تطورات متلاحقة على صعيد ممارسات الاحتلال، وعلى صعيد التسوية السياسية، باتجاه ما يمكن أن نسميه «لحظة مواجهة الحقيقة» فاستهلت سلطات الاحتلال العام باغتيال قائد «حماس» العسكري بعد أن أنجزت المهمة ذاتها تجاه قائد «الجهاد» في العام ١٩٩٥، وأخلّت الحكومة بالتزاماتها تجاه «اعادة الانتشار» في الخليل التي كان مقرراً لها ٢٨ آذار/مارس، ومن ثم بالنسبة للخطوات التالية في الضفة، ودفع الناخبون الاسرائيليون الى سدة الحكم بمتطرفين شككوا في «جدية» المعاهدات بعد أن شكك أسلافهم في «قدسية» الآجال الواردة فيها، وأصروا على اعادة التفاوض على ما سبق الاتفاق عليه. أما مفاوضات المرحلة النهائية التي اقتصرت على افتتاح رمزي في أيار/مايو، لم يدّع أحد جديته، فقد وضع الاسرائيليون لها نهايات حتمية بالسياسات المنفردة التي انتهجوها إزاء قضايا التفاوض المرجأة وفي مقدمتها القدس والاستيطان.

وأسفر المخاض الصعب لاعادة التفاوض عن اتفاق في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أكثر غبناً لحقوق الشعب الفلسطيني مما سبقه، أطلق عليه «البروتوكول الخاص

بإعادة الانتشار في الخليل» واقتصر اعلانه على نشر فحواه دون نصه في المصادر الاعلامية العربية، وتضمن ما يلي:

- انسحاب الجيش الاسرائيلي من أربعة أخماس مدينة الخليل في الضفة الغربية.

- ينفذ الجيش الاسرائيلي ثلاثة انسحابات من مناطق ريفية في الضفة الغربية فيما بين آذار/مارس ١٩٩٧ ومنتصف سنة ١٩٩٨.

- بدء المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهرين.

وقد أعلن بالتوازي مع الاتفاق رسالة ضمان أمريكية، ومذكرة بالمسؤوليات الفلسطينية والاسرائيلية دونها السفير الأمريكي دنيس روس بناء على طلب رئيس وزراء اسرائيل، والرئيس الفلسطيني.

تضمنت رسالة وزير الخارجية الأمريكية تأكيد أن سياسة الولايات المتحدة تبقى قائمة على تقديم الدعم والتقدير الكامل للاتفاق المؤقت بكل أجزائه، ومواصلة الجهود للمساعدة مع ضمان تنفيذ الالتزامات العالقة من قبل كلا الطرفين، وأكد الوزير الأمريكي أنه شدد للرئيس عرفات أن من الضروري للسلطة الفلسطينية أن تبذل كل جهد لضمان النظام العام والأمن الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن النهوض بهذه المسؤولية بفاعلية سيشكل أساساً حاسماً لاستكمال تنفيذ الاتفاق المؤقت بالاضافة لعملية السلام ككل... وطمأن الوزير الأمريكي رئيس وزراء اسرائيل إلى أن التزام الولايات المتحدة أمن اسرائيل هو التزام صارم ويمثل حجر الزاوية الرئيسي في العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل.

وتشمل المسؤوليات الاسرائيلية والفلسطينية، كما أوردتها المصادر الصحفية، ما يلي:

أولاً: المسؤوليات الاسرائيلية:

- تنفيذ المرحلة الأولى من اعادة الانتشار خلال الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٩٧.

- التعامل مع قضايا اطلاق السجناء وفقاً لمواد الاتفاق المؤقت واجراءاته بما في ذلك الملحق رقم (٧).

- استئناف التفاوض فوراً على القضايا التالية المعلقة: العبور الآمن، مطار غزة، ميناء غزة، المعابر، القضايا الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية، التعامل بين الشعبين.

- استئناف مفاوضات الوضع النهائي في غضون شهرين من تنفيذ بروتوكول الخليل.

ثانياً: المسؤوليات الفلسطينية:

- اكمال عملية مراجعة الميثاق الوطني الفلسطيني.

ـ مكافحة الارهاب ومنع العنف.

ـ تقوية التعاون الأمني.

ـ منع التحريض والدعاية المعادية حسب ما هو منصوص عليه في المادة ٢٢ من الاتفاق المؤقت.

ـ مكافحة المنظمات الارهابية وبنيتها التحتية في صورة منظمة وفعالة.

ـ توقيف ومحاكمة ومعاقبة الارهابيين.

ـ التعامل مع طلبات نقل المشتبه بهم والمتهمين وفقاً للمادة ٢ (٧) (ف) من الملحق ٤ بالاتفاق المؤقت.

ـ مصادرة الأسلحة النارية غير القانونية.

ـ عدد الشرطة الفلسطينية سيكون وفقاً للاتفاق المؤقت.

ـ تكون ممارسة النشاط الحكومي الفلسطيني ومواقع المكاتب الحكومية الفلسطينية كما هو محدد في الاتفاق المؤقت.

وقد تعرض الاتفاق لانتقادات واسعة من جانب الدوائر الفلسطينية. ويرى ناقدوه أنه تجاوز اتفاق أوسلو، وأعطى شرعية لوجود ٤٠٠ مستوطن في الخليل، ومنح اسرائيل اليد الطولى في الحرم الابراهيمي، وأجل الانسحاب المقرر للمرحلة الثالثة عاماً كاملاً. وتكشف رسالة الضمانات الأمريكية لكل من رئيس وزراء اسرائيل، والرئيس الفلسطيني بوضوح أن التعهدات الفلسطينية أكثر بكثير من الاسرائيلية، فكل ما تعهد به رئيس وزراء اسرائيل الالتزام بإعادة الانتشار اللاحقة، وبحث موضوعات المعتقلين والممر الآمن ومطار وميناء غزة. أما الرئيس الفلسطيني فقد تعهد بإلغاء البنود المناوئة لاسرائيل في الميثاق، وبمكافحة فعالة للارهاب وبنيته التحتية وجمع الأسلحة المرخصة الموجودة بحوزة السكان العرب، وبألا يتجاوز حجم الشرطة الفلسطينية ما نص عليه في أوسلو، وألا يكون للسلطة الفلسطينية أي نشاط في القدس.

فإذا انتقلنا الى الممارسات اليومية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، نلاحظ أن الانتهاكات تفاقمت عن الأعوام السابقة، واكتسب بعضها أبعاداً جديدة فتزايدت أعمال القتل والاعتقالات وسوء المعاملة والتعذيب، والجور في المحاكمات وانتهاك الحريات الأساسية وشيوع العقوبات الجماعية.

وقد استهلت اسرائيل العام باغتيال يحيى عياش أبرز قيادات المقاومة العسكرية لحركة حماس في قرية بيت لاهيا، بعد ثلاثة أشهر من اغتيال فتحي الشقاقي زعيم حركة الجهاد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

وعندما شنت جماعات المقاومة هجمات انتقامية استشهادية في شهر شباط/ فبراير

فرضت سلطات الاحتلال عقوبات جماعية على الشعب الفلسطيني، شملت غلق القطاع والضفة في ٢٥ شباط/ فبراير، وفرض حصار بحري على قطاع غزة اعتباراً من ٨ آذار/ مارس، وشن حملات مداهمات واعتقالات عشوائية وتشكيل فرق قتل للناشطين من حركتي «حماس» و«الجهاد».

وقد استمرت أعمال القتل في الأشهر التالية عند معدلاتها السابقة في الأعوام الماضية، لكن بلغت ذرى غير مسبوقة في مواجهة انتفاضة الأقصى، فإثر الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في عدة مدن فلسطينية في ٢٥ ايلول/ سبتمبر احتجاجاً على فتح نفق يمر بجوار حائط المسجد الأقصى، واجه الجيش الاسرائيلي أعمال الاحتجاج بدرجة عالية من العنف وبادر بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، من أسلحة مختلفة، كما استخدم طائرات الكوبرا العمودية ذات الطابع الحربي التي أطلقت النيران بدورها من الأسلحة الاوتوماتيكية وألقت بالقذائف على المتظاهرين والمنازل في العديد من المناطق ولا سيما في رفح وخان يونس، كما حاول الجيش مطاردة المتظاهرين الى داخل المدن التي سبق له الانسحاب منها، فتصدت له الشرطة الفلسطينية الى جانب المتظاهرين.

وقد راح ضحية أعمال القمع الاسرائيلية ٦٣ قتيلاً وأكثر من ١٦٠٠ جريحاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة إلى مقتل مواطن فلسطيني من مخيم كندا في رفح المصرية، وضابط مصري يخدم على الحدود المصرية على قطاع غزة.

وقد رافقت سلسلة الأحداث هذه، حملات اعتقال عشوائية واحترازية، ففي أعقاب الهجمات الاستشهادية في شباط/ فبراير أوردت المصادر اعتقال ما بين ٧٠٠ و١٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية. وضعت مئات منهم قيد الاعتقال الاداري دون محاكمة لمدة ستة أشهر، كما شنت سلطات الاحتلال حملة مماثلة في أعقاب المظاهرات الاحتجاجية في انتفاضة الأقصى. . وقد جاءت هذه الاعتقالات الجديدة في الوقت الذي تحتفظ فيه اسرائيل بنحو ٣٥٠٠ معتقل وسجين فلسطيني في سجون ومراكز اعتقال داخل أراضيها محرومين من الاتصال بذويهم ومحاميهم بعد قرار حظر للزيارات أصدرته في ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٦.

ويتعرض المعتقلون الفلسطينيون للتعذيب وسوء المعاملة بشكل منهجي في مراكز الاحتجاز والسجون الاسرائيلية، وبخاصة خلال مرحلة التحقيقات. وتقر الحكومة الاسرائيلية بالتعذيب من حيث المبدأ تحت مسمى «الضغط البدني المعتدل» وفقاً للتوجيهات السرية الواردة في تقرير لانداو في العام ١٩٨٧، ثم سمحت لجنة وزارية خاصة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤ «بالضغط البدني الشديد». لكن اكتسب هذا الانتهاك بعداً اضافياً خلال العام ١٩٩٦ بإقرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية لجهاز الأمن الداخلي «الشين بيت» باستخدام «الضغط البدني الشديد» على مواطنين فلسطينيين في قضيتين مستقلتين في ١٤، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، كانا قد تعرضا للتعذيب «بالحرمان من النوم» و«الهز الشديد» وابقائهم في أوضاع مؤلمة لفترات طويلة، وحصلا على قرار من

محكمة أول درجة بحظر استخدام الضغط البدني عليهما، لكن التمس جهاز «الشين بيت» أمام المحكمة العليا التي أقرت له باستخدام الضغط البدني الشديد.

كذلك رافقت الأحداث فرض سلطات الاحتلال الاسرائيلية حصاراً شاملاً على جميع الاراضي الفلسطينية منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، يعد الأسوأ من نوعه سواء من حيث مدته الزمنية أو من حيث حجم الاجراءات والقيود الاسرائيلية المفروضة. وشمل ذلك سد جميع منافذ الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الاسرائيلية ومنع حركة الأفراد والبضائع عبر هاتين المنطقتين سواء فيما بينها أو مع اسرائيل أو العالم الخارجي، وعزل القدس الشرقية عن بقية مدن الضفة. وحظر دخول الفلسطينيين من القطاع والضفة إلى المدينة. وعاش الأهالي في قطاع غزة على وجه الخصوص فيما يشبه «سجناً جماعياً» معزولاً عن العالم الخارجي من جراء الحصار على حد وصف منظمات حقوقية فلسطينية.. وقد أفضى الحصار الى رفع نسبة البطالة الى ٧٠٪ في قطاع غزة، و٥٥٪ في الضفة الغربية من حجم القوة العاملة حسب مصادر وزارة العمل الفلسطينية، كما قدرت المصادر الرسمية الفلسطينية الخسائر الناتجة عن الحصار بين ٧ و٩ ملايين دولار يومياً.

وشهدت قضية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أبعاداً جديدة وخطيرة، فرغم قرار حكومة اسحق رابين في حزيران/يونيو ١٩٩٢ بتجميد الاستيطان في الضفة وقطاع غزة (باستثناء عشرة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات كانت في مراحل متقدمة من البناء في حينه) فقد كشفت تقارير اسرائيلية عن زيادة عدد المستوطنين في الضفة والقطاع بشكل ملحوظ في عهد الحكومة العمالية (رابين - بيريز) إذ ارتفع عدد المستوطنين بنسبة ٣٩٪. كما أعطيت تراخيص لبناء ٣٩٤٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة بما فيها القدس، وارتفعت استثمارات حكومة حزب العمل بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦ لصالح الجهد الاستيطاني في الأراضي المحتلة الى ١,٤ مليار شيكل مقابل ٥٠٠ مليون شيكل استثمرتها حكومة الليكود التي سبقتها في الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٢. ولم يمنع قرار تجميد الاستيطان مصادرة آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين لشق طرق التفافية للمستوطنين خلال المرحلة الانتقالية بعد اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي. وقد أصبحت هذه الطرق مشكلة استراتيجية خطيرة.

ومع وصول ائتلاف الليكود وأحزاب اليمين المتطرف الى سدة الحكم في اسرائيل في ايار/مايو تسارعت وتيرة الاستيطان بشكل لم يسبق له مثيل، فقرر مجلس الوزراء في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٦ إلغاء قرار تجميد الاستيطان الذي اتخذته الحكومة السابقة. وكشفت الصحف الاسرائيلية النقاب عن خطة واسعة للاستيطان أعدتها وزارة الاسكان تتم على مراحل، وتعتمد على تنفيذ صيغة لرئيس الوزراء الجديد تعرف باسم «الكتل» وتشمل بناء كتل استيطانية على طول الطرق الالتفافية التي شرعت في تنفيذها الحكومة السابقة لتأمين تنقل المستوطنين في الأراضي المحتلة وتهدف إلى خلق تواصل يهودي في هذه الأراضي. وقد كشفت الحكومة الجديدة من حملتها لمصادرة الاراضي لفرض الاستيطان

وشق الطرق الالتفافية، فخصصت لهذه الغاية ٢٥٠ مليون شيكل في السنة الأولى من ولايتها.

كذلك كثفت الحكومة الاسرائيلية الجديدة منذ توليها الحكم في أواخر أيار/مايو من حملتها نحو تهويد القدس، واستكمال الخطوات التي كانت الحكومة السابقة قد بدأتها. كما استمرت سلطات الاحتلال في عزل القدس عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين، بإجراءات مثل فتح النفق الأرضي تحت الحرم القدسي الشريف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بكل ما أثاره وترتب عليه من مذابح للمدنيين.

وقد شهدت مناطق الحكم الذاتي أيضاً قدراً مؤسفاً من الانتهاكات، وقع بعضها تحت ضغط سلطات الاحتلال الاسرائيلية، فيما وقع بعضها الآخر بتجاوزات من جانب الأجهزة الأمنية المتعددة. وقد وقعت أوسع هذه الانتهاكات في أعقاب العمليات الاستشهادية في شهر شباط/فبراير تحت ضغط الحكومة الاسرائيلية للقضاء على نشاطات المقاومة فشنت السلطة الفلسطينية اعتقالات جماعية للناشطين الاسلاميين، واعتقلت ما يزيد على ١٢٠٠ شخص، منهم أكثر من ٤٠٠ في قطاع غزة، وأكثر من ٨٠٠ في الضفة الغربية. وقد أبدت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية قلقها من أن هذه الاعتقالات استندت الى اعتبارات سياسية بدلاً من الاستناد الى أدلة على ارتكاب جرم محدود، كما تمت بشكل غير قانوني، ووقع بعضها على أفراد أسر المطلوبين لإجبارهم على تسليم أنفسهم، ورافقتها تجاوزات في استخدام القوة، ولم يعرض معظم المعتقلين على القضاء أو النيابة العامة. وقد استمر بضع مئات من هؤلاء المحتجزين قيد الاحتجاز حتى نهاية العام دون اتهام أو محاكمة.

كذلك استمرت الشكوى من اساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم، وأصبحت هذه الممارسة أمراً معتاداً، وقد توفي ثلاثة أشخاص على الأقل قيد الاحتجاز بشبهة تعرضهم للتعذيب، وأمر الرئيس الفلسطيني بالتحقيق في احدى هذه الحالات، وأحيل المسؤولون الى محكمة أمن الدولة، التي ادانتهم وقضت بسجنهم.

ورغم تحسن اجراءات محكمة أمن الدولة، حيث أصبحت جلساتها علنية وتعقد نهاراً، إلا أن محاكماتها استمرت تخل بالحد الأدنى للمعايير الدولية، ولا تزال اجراءاتها تفتقد لشروط العدالة، فقضاتها من الضباط العاملين في قوات الأمن، ويتم الدفاع عن المتهمين عن طريق محامين تعينهم المحكمة من الموظفين التابعين لقوات الأمن.

كذلك تعرضت الحريات الأساسية لانتهاكات متعددة، وشمل ذلك اغلاق صحيفة **الاستقلال** التابعة لحركة الجهاد في ١٨ شباط/فبراير واعتقال مدير تحريرها، وحظر عقد اجتماعات (من بينها منع حاكم نابلس اجتماع شعبي دعا اليه نواب في المجلس الفلسطيني في حزيران/يونيو، ومنع أنصار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اقامة مهرجان جماهيري للاحتفال بذكرى انطلاق الجبهة الـ ٢٩ في غزة) وكذا حظر توزيع

مطبوعات مثل كتاب د. ادوارد سعيد عن السلام. كما أثار القلق بوجه خاص تكرار اعتقال الدكتور أياد السراج المفوض العام للهيئة الفلسطينية لحقوق الانسان، واعتقال محمد دهمان مدير مكتب غزة لمنظمة «الضمير» في ١٢ آب/أغسطس بعد أن أصدر بياناً دعا فيه إلى التحقيق في وفاة أحد المحتجزين، واحتجازه لأكثر من أسبوعين قبل الافراج عنه بدون محاكمة، فضلاً عن تحقيقات أجريت مع آخرين.

الخلاصة

استمر مسار حقوق الانسان في الوطن العربي خلال العام ١٩٩٦ يحمل طابع الأزمة، لكنه ينطوي في الوقت نفسه على نذر مخاطر بتدهور جسيم في عدد من المواقع خلال العام الجديد، وبخاصة في مواقع الأزمات الكبرى، فحقوق الشعب الفلسطيني مرشحة لمزيد من الضغوط، وبالمثل سوريا ولبنان اللتان تلقتا بشائر هذه الضغوط جراء التمسك بمبدأ تحرير كامل التراب الوطني وحق المقاومة اللبنانية في العمل في المناطق المحتلة بتعرضهما للهجمات العسكرية وأعمال التخريب التي استهدفت المدنيين. أما السودان الذي كان يعاني من أزمة حريات في الشمال وحرب أهلية في الجنوب، فقد أصبح مرشحاً بدوره لكارثتين على الأقل باحتمالات امتداد الحرب الأهلية للشمال والتي بدأت بوادرها بفتح «الجبهة الشرقية» وبانتشار المجاعة في مناطق العمليات العسكرية فيما يحذر بعض السياسيين السودانيين من مخاطر «الصوملة».

وتنطوي ملامح التطورات في العراق والجزائر على طابع أكثر تعقيداً، ففي الأولى حيث تتيح صيغة «النفط مقابل الغذاء» تحسين امدادات الغذاء والدواء، فإنها أيضاً تفرغ شحنات الضغط الدولي القائمة على أسس انسانية من قوة دفعها الأساسية من أجل رفع الحصار ومن ثم ينتظر أن تطيل أمد الحصار، وفي الثانية حيث قامت المبادرة السياسية للمصالحة الوطنية على تكريس نتائج المبادرات الأمنية، وليس تجاوزها، فتكرس «سياسة الاستئصال» وهي سياسة لم تنجح في السنوات الخمس الماضية إلا في زيادة أعمال العنف المتبادل، وتدعم تطورات بداية العام الجديد هذا الاستنتاج.

وفي غياب أسس دستورية وتقاليد راسخة للمشاركة وتداول السلطة تبدو مخاطر فتح ملف «الخلافة» الذي يتأهب له عدد من البلدان العربية منطوية على مصادر قلق جمة.

وتنطوي هذه المخاطر على تداعيات جسيمة على حقوق الانسان والديمقراطية في عدد من البلدان العربية في غياب روح المبادرة، وسيادة النزاعات نحو انكار الآخر، وتجذر المواقف الحدية لبعض الحكومات والقوى السياسية والاجتماعية المتصارعة، ويبدو أن بعضها لن يمكن تفاديه في المدى القصير وفي بعض المواقع، لكن جسامة المخاطر تفرض بدورها ضرورة المحاولة لتجنب هذه المنزلقات.

ثامناً: حال العلم والتقانة
في الأمة العربية

حال العلم والتقانة في الأمة العربية

أنطوان زحلان(*)

مقدمة

إن الأنشطة العلمية والتقانية الجادة هي جزء لا يتجزأ من الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية. وهذا التقرير لعام ١٩٩٦ عن وضع العلم والتقانة يبرز أمثلة من الحياة اليومية ليصور هذا الجانب. أما تقرير عام ١٩٩٥ عن حالة العلم والتقانة في الأمة العربية، وهو الأول في هذه السلسلة، فقد قدم معلومات عن الخلفية، وهذه المعلومات لن تكرر في هذا التقرير[١].

هناك ثلاثة قطاعات تهيمن على الاقتصاد في الأقطار العربية هي الإنشاءات والنفط والزراعة. ويجري الاستثمار الأكبر في قطاع الإنشاءات من بنية تحتية ومبان صناعية ومشاريع إسكان، بالإضافة إلى أعمال الترميم والصيانة. ويبلغ مجموع هذا الاستثمار نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً. ومع أن الأقطار العربية لديها أعداد كبيرة من المهندسين المحترفين ومن الأيادي العاملة إلا أنها لم تزل تعتمد كثيراً على استيراد الخدمات الأجنبية في حقلي الاستشارة والمقاولات وعلى استيراد عمال البناء كذلك. إن العبء المالي لهذه الاستيرادات على الاقتصاد العربي يتراوح من ٦٠ إلى ٧٠ مليار دولار سنوياً.

كان مستوى استيراد الخدمات والعمالة المتصلة بالإنشاءات مستقراً تقريباً. ويرجع عدم قدرة المقاولين والاستشاريين العرب على الحصول على نصيب أكبر من سوق الإنشاءات العربي إلى عدم قدرة الحكومات العربية على تطوير ما هو مطلوب من الخدمات

(*) خبير عربي في العلوم والتقانة.

(١) لن نكرر هنا المعلومات المفصلة عن التعليم والتعليم العالي وإنتاجية العمال، وغير ذلك من القضايا المهمة الأخرى. نحيل القارىء المهتم بذلك إلى مراجعة تقرير عام ١٩٩٥ للاطلاع على معلومات عن خلفية هذه المسائل.

المالية والتأمين ضد المخاطر ومنظومات العلم والتقانة الداعمة. إن الشركات العربية لا تستطيع العمل إقليمياً في نطاق المشاريع الكبرى من دون الدعم.

إن صناعة النفط والغاز هي المصدر العربي الرئيسي، إنما لم يزل أمامها أن تغدو المحرك للاقتصاد العربي. ومع أن صناعة النفط العربية تبلغ من العمر أكثر من مئة وعشرين عاماً، فلم يزل العرب يستوردون المدخلات الفنية المطلوبة كلها تقريباً: من خدمات التنقيب إلى تقانات الإنتاج والتصنيع. وتتباين نفقات هذه المستوردات كثيراً، لكنها قد تناهز عشرات المليارات من الدولارات سنوياً.

إن الأقطار العربية تمتلك القوى البشرية، الهندسية منها والعملية، اللازمة لتطوير القدرات الصناعية التي تتطلبها الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

إن النداء الذي أطلقته إدارة أوابيك من أجل مساندة البحث العلمي[٢] ينبىء بموقف بناء نحو أهمية العلم والتقانة في الصناعة النفطية. إن موقفاً إيجابياً من هذا الموضوع من قبل أقطار الأوابيك قد يجعل صناعة النفط بمثابة المحرك للتطور الاقتصادي والثقافي في العالم العربي.

إني أقدر أن الصناعة النفطية العربية تستخدم في الأقطار الأجنبية نحو مليون شخص مهني لتزويدها بالمنتجات والخدمات التي تتطلبها. وهؤلاء يمكن استخدامهم في داخل الاقتصاد العربي، وهو ما قد يساعد على تحويله من سجله الرديء في النمو إلى سجل آخر دينامي ومتوسع. ولن يأخذ الأمر أكثر من خمس سنوات لتجذير صناعة النفط العربية في اقتصاد الوطن العربي.

أما القطاع الزراعي العربي فهو المستخدم الأكبر لليد العاملة، حيث يتمتع الوطن العربي بكميات كبيرة من المياه، وبمناخ جيد، وبالأرض والقوى البشرية. كما أن الخبرة العربية في قطاع الغذاء والزراعة هي خبرة كبيرة. وقد قام العلماء العرب خلال القرن كله بالبحث والتطوير بشكل واسع في هذا القطاع. مع هذا، فإن الناتج الزراعي أدنى مما يمكن تحقيقه وأدنى من طلب الأسواق العربية.

إن قطاع الغذاء والزراعة قطاع معقد ويعتمد على الارتباط الناجح بين عدد كبير من العوامل منها: المزارع، السياسات المالية، تطوير البنية التحتية والنقل، ترويج نشر القدرات التقانية في المناطق الريفية، وضع برامج ذات معنى للتوسع، نشر التقانات الخاصة بمكافحة الحشرات الضارة بشكل لا يضر بالبيئة، تطوير مسائل التصنيف والخزن، تطوير تقانات البقالة في المنطقة، تسهيل المتاجرة بالمنتجات الزراعية الطازجة داخل الأقطار العربية فيما بينها. إن الخبرة الخاصة بهذه الميادين كافة متاحة بشكل واسع النطاق، أما ما

---

(٢) انظر: «دور أوابك في دعم البحث العلمي،» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)**، السنة ٢٢، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٩٦).

هو غير متوفر فهو السياسات والإجراءات الحكومية الشفافة لتطبيق الخبرة.

هناك في معظم الدول العربية نمو سكاني سريع وظروف تغذية سيئة مع وجود هوّة واسعة (تقدر بنحو عشرين مليار دولار سنوياً) بين الإنتاج والطلب في السوق، فضلاً عن الحالة المتردية في المناطق الريفية. وكل هذا يدعو إلى توجيه الاهتمام الشديد نحو قطاع الغذاء والزراعة.

١ ـ الحال الحاضر

لم يحدث تغيير أساسي خلال عام ١٩٩٦ في مواقف الناس نحو السياسة الخاصة بالعلم في الأقطار العربية. وهناك أمثلة تصور طبيعة الأحوال الحاضرة. ومما يثير الاهتمام أن المرء لا يجد حركة «خاصة» واحدة لدعم التغيير في السياسات العامة الخاصة بالعلم والتقانة. إن من الممكن أن تنشأ مثل هذه الحركات الخاصة في الجمعيات المهنية أو في الصحافة أو في الجامعات. وحالة الركود هذه تلفت النظر؛ لأن الخسائر الواقعية كبيرة جداً.

إن توفير السكن هو نشاط بشري أساسي. وعلى الرغم من إدراك الناس والحكومات أهمية الاسكان فلم يتم بعد تشخيص سلسلة واسعة من المسائل الجوهرية المتصلة بهذا النشاط تشخيصاً تاماً.

لم يزل أمام الأقطار العربية أن تسن التشريع المناسب لتطبيق مجموعة المبادىء والمستويات القياسية الخاصة بالبناء. مثلاً، لا يطلب من المناطق المعرضة للزلازل أن تتبع مستويات قياسية في البناء تكون مقاومة للهزات الأرضية. كذلك، يبقى على الأقطار العربية أن تبني مجموعة مبادئ تأخذ بالاعتبار أمر المعوقين في تصميم البنية التحتية ومشاريع الإسكان.

في خلال عام ١٩٩٦ انهارت بنايات متعددة في عدد من المدن العربية مما سبّب حدوث وفيات وإصابة عدد من الأشخاص بجروح. وأشهر ما حدث هو انهيار عمارة متعددة الطوابق في القاهرة أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والصحة والممتلكات. إن الخبرة اللازمة لمنع مثل هذه الكوارث موجودة أصلاً في الأقطار العربية كلها.

تعمل مجموعة المبادئ الخاصة بالبناء على حماية أرواح السكان والزائرين وممتلكاتهم. وفي حالة كارثة القاهرة جرى تحديد المخالفات التي ارتكبها مالك العمارة المنهارة، وظهر أنه كان قد حذّر من انتهاكه لمبادئ البناء وأنذر بشأن ذلك. غير أنه لم يكن لدي الموظفين السلطة لتنفيذ القانون، أي أن القدرة التقانية لمنع وقوع الكارثة كانت متوفرة، أما القدرة على تطبيق القانون فكانت مفقودة.

كانت معظم الحكومات العربية قد أصدرت تشريعات لتطبيق المستويات القياسية في البناء. بيد أن هناك في مدينة عربية رئيسية واحدة ما يقدر بسبعة آلاف مالك عقاري

قاموا بتحاشي تطبيق قواعد الأمان. وهكذا، فإن ما يقدر بسبعمائة ألف مواطن في تلك المدينة هم معرضون للأخطار بسبب هذه الانتهاكات إما عن طريق استخدام الصلات السياسية أو عن طريق الموظفين الحكوميين الفاسدين.

وهكذا، فإن مباني في الوطن العربي تنهار في عصر تتوفر فيه التقانة لتشييد مبانٍ يمكنها الصمود في وجه زلازل قوتها سبع درجات بمقياس ريختر! ليس من المعروف على نطاق واسع في الأقطار العربية أن البناء المقاوم للزلازل لا تزيد كلفته سوى بمقدار ١٠ بالمئة عن تكلفة البناء مأمون العواقب الاعتيادي. إن معظم الأقطار العربية تقع في مناطق زلزالية نشطة؛ كما أن المصلحة الذاتية تملي على المجتمعات وعلى الحكومات أن تطبق طرق الإنشاء مأمونة العواقب. غير أن هذا لم يتم بعد!

والكمال الذي يطبَّق به مجتمع ما مستويات قياسية مختلفة له عدد من النتائج الإيجابية. إن القسم الشرقي من الولايات المتحدة معرض للزوابع والأعاصير، وساحل كاليفورنيا معرض للزلازل؛ لهذا فمن المفهوم أن تكون شركات التأمين من الأطراف المهمة في تطبيق مستويات قياسية عالية في البناء.

بلغت التكلفة التي تحملتها شركات التأمين عن إعصار أندرو في عام ١٩٩٢ ١٥,٥ مليار دولار. وقد ظهر من البحوث أنه ما من شيء يمكن عمله لمنع حدوث الأعاصير، ولكن من الممكن عمل الكثير لتقليل الأضرار التي تسببها. وأشارت البحوث إلى أنه كان من الممكن أن تكون تكلفة الإعصار المذكور أقل بنسبة ٤٠ بالمئة لو جرى التمسك بالمستويات القياسية للبناء في ولاية فلوريدا(٣).

واستجابة لهذه النتائج أخذ عدد من شركات التأمين يصر الآن على تطبيق مستويات قياسية عليا في البناء وذلك لتقليل مسؤوليتها. فإذا ما طوّر العرب تأسيس شركات تأمين سليمة فلعلهم سيشجعون على بناء مساكن أكثر سلامة.

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦ اندلعت النيران في شاحنة مارّة بنفق القنال الذي يربط فرنسا ببريطانيا، وقد جرى تطبيق إجراءات السلامة النافذة فلم تقع خسائر في الأرواح. أما الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها شركة نفق القنال فقد كانت فادحة وتقدر بنحو خمسمائة مليون دولار. وأدى الحريق إلى إرباك حركة السفر في هذه السكة الحديد الجديدة التي تربط البلدين مما سبب مشاكل اقتصادية إضافية.

من المفيد إجراء مقارنة بين انهيار عمارة في القاهرة واشتعال النار في شاحنة في نفق القنال. ففي حالة انهيار العمارة كان هناك انتهاك للتعليمات. إن القدرة على تحاشي تطبيق التعليمات يعكس التلاعب في الصلاحيات. كان ضحايا الحادث من سكان العمارة

---

(٣) John Authers, «US Insurers Take a New Look at Catastrophes,» *Financial Times,* 30/12/1996, p. 17.

لأبرياء ومن زوارهم. يضاف إلى هذا أن عدداً من سكان القاهرة لا بد أنهم يعيشون لآن في خوف دائم من احتمال وقوعهم ضحايا في انهيار عمارة أخرى. أما حالة نفق قنال فقد كانت نتيجة حادث حقيقي وقع في منظومة جرى إنشاؤها ويجري تشغيلها وفق ستويات قياسية محددة ومجموعة مبادئ معينة.

من المعروف جيداً أن نقل التقانة والتطوير التقاني إنما يجري تحقيقه بواسطة شركات مناعية كبرى. والسبب في ذلك بسيط، فالتقانة الصناعية أمر معقد ويعتمد اكتسابها على لمدرة منظمات كبيرة في الاشتراك بالعملية.

ومع أن بعض الشركات العربية هي اليوم بين أكبر الشركات في العالم، إلا أنها نظل تابعة تقانياً، ونادراً ما تشارك في نقل التقانة. وهذه الشركات الكبرى ذاتها قد ستمرت تقاوم الدخول في نشاطات العلوم والتقانة في الأقطار العربية والاندماج فيها. ويتضح هذا خصوصاً في ميادين النفط والفوسفات والألمنيوم والحديد والصلب والتعليم والسياحة والإنشاءات والشحن البحري والاتصالات. إن هذه الشركات، باستثناء عدد قليل منها، لا تكاد تسهم بشيء لا بالاستفادة من خدمات المكاتب الاستشارية المحلية ولا بتمويل البحث العلمي.

يضاف إلى هذا أن الاتجاه الذي يكاد يكون عالمياً والذي بدأته الولايات المتحدة واليابان في السبعينيات، نحو اعتماد مصادر خارجية (Outsourcing) لم يصل بعد إلى الوطن العربي. وتوزيع المصادر هذا يوفر للاقتصاد الوطني خدمات تقنية رفيعة المستوى لم تكن متوفرة في الأصل إلا للشركات الصناعية العملاقة.

ولهذا التقصي لمثل هذه الخدمات أثر مضاعف في الاقتصاد، فهو يقلل تكلفتها على الشركة المضيفة الأصلية، ومن شأن توفر هذه الخدمات لسائر نواحي الاقتصاد أن يولد أعمالاً جديدة، ثم إن الشركات التي تنتفع من تلك الخدمات تكون قادرة على توسيع إنتاجها وتحسين أدائها.

لم يهتم بهذه التطورات الجوهرية إلا عدد قليل من الأقطار العربية. هذا وإن اتباع هذا المقترب سيكون له أثر سريع وكبير في مسائل الاستخدام، وتحسين الأداء للمنظمات شبه الحكومية الكبيرة وأداء الاقتصاد القومي. ومن الممكن أن يصبح التقصي الانتقائي لمناشئ الخدمات خطوة تمهيدية ممتازة للخصخصة.

٢ ـ البحث والتطوير في الوطن العربي

يقاس مستوى الالتزام بأي نشاط يتولاه مجتمع ما بالأولوية التي يوليها لذلك النشاط. لهذا فإن الأموال المحدودة المخصصة للبحث والتطوير تعني ضمناً أن الأقطار العربية كلها تعتبر البحث والتطوير نشاطاً ذا فائدة محدودة. إن إمكانات البحث والتطوير في الأقطار العربية إمكانات كبيرة، ومن الممكن أن تتوسع بمعدل مرتفع إذا توافرت لها الأموال.

ومما يدل على الافتقار إلى الاهتمام بالبحث والتطوير عدم وجود معلومات عن الموضوع. في تقرير عام ١٩٩٥ اقتبست المعلومات المتاحة عن التخصيصات المالية للبحث والتطوير. كانت أحدث البيانات المتوفرة في العام الماضي تخص سنة ١٩٩٢. لم تكن هناك معلومات جديدة منذ تلك السنة.

وقد نشرت الأسكوا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تقريراً بعنوان «تفعيل البحث والتطوير في منطقة الأسكوا»، وظهرت فيه أيضاً الأرقام الخاصة بسنة ١٩٩٢ دون أن يضاف اليها أية معلومات جديدة. وقد ورد في نشرة الأوابيك المشار إليها سابقاً (انظر الهامش (٢)) أن الأقطار العربية تخصص مبلغ ٣,٢ مليار دولار للبحث والتطوير لكنها لا تعطي مصدراً ولا تذكر معلومات عن توزيع هذا المبلغ على الأقطار أو على المواضيع. إن هذا المبلغ أعلى بنحو ستة أضعاف المبلغ المذكور في تقرير عام ١٩٩٥ عن «حالة العلم والتقانة في الأمة العربية».

في عام ١٩٩٦ أسهم العلماء في الأقطار العربية بنحو ثمانية آلاف بحث علمي للمجلات الدولية المحكَمة. إن هذا أكثر مما أنتج في البرازيل، ويبلغ ٦٠ بالمئة مما أنتج في الصين، و ٥٠ بالمئة مما أنتج في الهند، ويزيد بنسبة ٣٠ بالمئة عما نشر في كوريا الجنوبية خلال العام نفسه. في عام ١٩٦٧ بلغ مجموع البحوث العلمية العربية ٤٦٥ بحثاً، وهكذا حصلت زيادة قدرها تسعة عشر ضعفاً في عدد البحوث خلال الثلاثين سنة الماضية. كان الإنتاج في الكويت والسعودية في عام ١٩٦٧ عبارة عن ورقتين فقط للأولى وثمانية أوراق للثانية. أما في عام ١٩٩٥ فكان العدد ٣٦٠ للأولى و ١٥٧٥ للثانية، أي بزيادة تعادل مئتي ضعف. إن معدل البحوث المنتجة بالنسبة إلى الفرد الواحد في كلا القطرين يضاهي الآن هذا المعدل في النمور الآسيوية.

إن إنتاج العلماء العرب المقيمين في أقطاره الـ OECD ربما يبلغ ضعفي إنتاج المقيمين منهم في الوطن العربي أو ثلاثة أضعافه. إنما لا يمكن بالطبع اعتبار عمل العلماء العرب في الخارج إنتاجاً عربياً لأنه يجري في مؤسسات علمية غير عربية فيعتبر من إنتاجها.

حدثت على مستوى البحوث تطورات عديدة تثير الاهتمام. إن أقطار مجلس التعاون الخليجي (يبلغ سكانها نحو ٥ بالمئة من سكان الوطن العربي) هي الآن في المقدمة في ميدان النشر في الوطن العربي، بل إن هذه الأقطار فاقت مصر في عام ١٩٨٩ (يبلغ سكانها ٢٠ بالمئة من سكان الوطن العربي) وذلك للمرة الأولى.

لكن غزو الكويت في عام ١٩٩٠ أربك نشاط البحث والتطوير هناك، مما سبّب نكسة محتمة. وبحلول عام ١٩٩٣ أصبحت أقطار مجلس التعاون الخليجي مساوية لمصر في إنتاج البحوث مرة أخرى ؛ ومنذ تلك الحين صارت تلك الأقطار في المقدمة. إن إنتاج السعودية وحده ازداد من نحو ٥ بالمئة من إنتاج مصر في عام ١٩٧٥ إلى ٧٠ بالمئة منه في عام ١٩٩٥.

يبلغ الإنتاج العلمى للوطن العربي الآن ٧٢ بالمئة من إنتاج إسرائيل، وكان يبلغ ٤٠ بالمئة في عام ١٩٦٧. ومع أن هذا يمثل تحسناً، إلا أنه جرى على مدى ثلاثين سنة تقريباً؛ ومثل هذا التقدم البطيء لا يبشر بخير بالنسبة إلى مستقبل الوطن العربي.

٣ ـ ازدياد التنوع في أنشطة البحث والتطوير

يبدو أن الكيمياء هي أنشط العلوم في معظم الأقطار العربية. ففي مصر تبلغ نسبة بحوث الكيمياء ٢٦ بالمئة من المجموع، تليها الفيزياء بنسبة ١٦ بالمئة منه. أما في الجزائر فالفيزياء هي أنشط العلوم فيها. وأكثر البحوث شيوعاً في مصر هي في ميادين التركيب الكيميائي التطبيقي والكيمياء الصناعية والكيمياء التحليلية.

والطب مهم كذلك في كل مكان تقريبا، ولو أن نصيب البحوث من العلوم الطبية والحياتية يتباين كثيراً. فالبحوث الطبية في السعودية تبلغ نسبتها ٤٦ بالمئة ؛ فإذا أضيفت إليها بحوث العلوم الحياتية تزداد النسبة إلى ٥٣ بالمئة.

تعتبر تقانة الهندسة المدنية ثانية التقانات طلباً في المنطقة، مع هذا فهي لا تحظى في البحوث الخاصة بها إلا بأقل الاهتمام. هناك في السعودية فقط بعض الاهتمام في هذا الحقل، إذ بلغت نسبة البحوث عن الهندسة المدنية ٧ بالمئة.

لا يوجد إلا القليل من النشاط في ميدان البحث والتطوير خارج الجامعات، وهو حتى أقل من ذلك في المنظمات الصناعية. ومن الاستثناءات الرئيسية مركز البحوث القومي في مصر ومعهد البحث العلمي في الكويت. لذا، فإن البحث والتطوير لم يندمج بعد بالنشاط الصناعي في الوطن العربي، الأمر الذي يلفت النظر كثيراً ولا سيما أن معظم البحث والتطوير في الجامعات العربية هو في الميادين التطبيقية بالذات.

إن كون الاهتمام بالبحوث في الدول العربية المختلفة آخذاً في التنوع هي حقيقة لم تشجع بعد الحكومات العربية على ترويج مستوى أعلى من التعاون والاتصال بين العلماء العرب. إن المعرفة العلمية والتقانية تتحسن بالاستخدام ؛ والتقانة يمكن استخدامها مرات عديدة دون أن تفقد شيئاً من قوتها ! لذا فإن المتاجرة بالتقانة تولد الدخل والوظائف وتسهم في تحسين الأعمال.

٤ ـ التعاون الدولي وتنقل العلماء في الوطن العربي

يبدو أن هناك تعاوناً متزايداً مع العلماء في أوروبا (في أوساط العلماء في الجزائر والمغرب) ومع العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية (في أوساط العلماء في أقطار المشرق). بالإضافة إلى ذلك هناك زيادة في تنقل العلماء المصريين في العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي واليمن.

كانت نسبة ما نشر من البحوث الناشئة عن تعاون مع علماء غير عرب كما يلي:

٢٣ بالمئة بالنسبة إلى مصر ؛ ٢٩ بالمئة بالنسبة إلى الأردن؛ ٣٤ بالمئة بالنسبة إلى السعودية؛ ٧١ بالمئة بالنسبة إلى الجزائر؛ ٧٢ بالمئة بالنسبة إلى المغرب؛ أما في تونس فقد تزايد هذا الرقم من ٢٩ بالمئة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ بالمئة في عام ١٩٩٥. والظاهر أن جماعة العلماء في المغرب العربي آخذة بالاندماج العميق في الجماعة العلمية الأوروبية.

هذا، وباستثناء بعض الزيادة في تنقل العلماء المصريين في أقطار مجلس التعاون الخليجي لا توجد هناك درجة محسوسة من التعاون بين العلماء العرب؛ كما لا يوجد أي نقل جدي للعلم والتقانة إلى الأقطار العربية أو فيما بينها.

والفارق الرئيسي بين النشاط العلمي في الوطن العربي وفي أقطار العالم الثالث الأخرى كالصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل هو أن هذه الأخيرة قد قامت بإنشاء منظومة قومية لنشر المعرفة في أرجاء القطر؛ ولم يتم بعد تطوير مثل هذه المنظومة في الوطن العربي.

يضاف إلى هذا أن أقطار العالم الثالث غير العربية قامت إبان تطويرها لاقتصاداتها بالسعي إلى دمج منظوماتها للعلم والتقانة في اقتصاداتها الوطنية. لهذا نجد في تلك الأقطار سياسات ترمي إلى دمج العلم في عملية التطوير الوطني.

إن هذا النمط من الإجراءات ينعكس في العمليات الحكومية كافة: في الأعمال الاستشارية والمقاولات والصناعة والدفاع والزراعة والبيئة وغير ذلك. ومن نافلة القول أن أقطار العالم الثالث كلها تعاني من عدد كبير من المشاكل الاقتصادية؛ والفرق بين هذه الأقطار يتجلى في الكفاءة التي يسعى فيها كل قطر منها إلى الانتفاع من قوى العلم. إن العرب هم أقل الأمم كفاءة في هذا المسعى؛ وهذا بالرغم من الموارد العلمية الكثيرة التي هي تحت تصرفهم.

إن وجود اثنين وعشرين قطراً عربياً يعني أن هناك اثنين وعشرين حاجزاً أمام انتشار تقدم علمي تحقق في أحد هذه الاقطار إلى اقطار أخرى. والمشكلة حتى أكثر خطورة من ذلك، فغالباً ما لا يجد المرء طرقاً مناسبة لبث نتيجة علمية توصل إليها حتى في داخل القطر الذي تم التوصل إليها فيه. وما من قطر عربي يوفر تسهيلات لانتشار وطني او قومي للتقانة.

ليست هناك قاعدة بيانات عربية عن النشاط العلمي الجاري؛ وليست هناك قاعدة بيانات عن المعاهدة التي تجري البحث والتطوير؛ وليست هناك وسائل لنشر النتائج التي يتوصل إليها العلماء أو نشر خبراتهم؛ وليست هناك وسائل لنقل الخبرة إلى الشركات الصناعية العربية، أو مكاتب الاستشارة العربية، أو شركات المقاولات العربية.

٥ ـ المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية

من المعروف جيداً منذ أكثر من ثلاثين سنة أن مشاركة العلماء في المؤتمرات المتخصصة، المحلية منها والإقليمية والدولية، هي ذات أهمية جوهرية للتقدم العلمي.

ويقدر أن العالم النشط يحتاج إلى الاشتراك في أربع فعاليات كهذه أو أكثر سنوياً. وتشير البيانات المحدودة المتوفرة إلى أنه لم تتح للعلماء العرب سوى فرص قليلة للقاء زملائهم من العلماء في داخل الوطن العربي أو في خارجه.

تنظم بعض الأقطار العربية الآن يوماً سنوياً للعلم يُدعى إليه العلماء؛ والغرض من ذلك هو إيجاد شيء من الاتصال بين الجماعة العلمية، وكذلك إعلام الجمهور بشأن الأنشطة الجارية. ومع أن مثل هذه المناسبات تكون مهمة للجمهور إلا أنها ذات قيمة محدودة لترويج البحث العلمي؛ فالعلماء يحتاجون إلى التفاعل مع أقرانهم في الميادين المتخصصة ذاتها. ومن البديهي أنه من الصعب جداً حدوث مثل هذا التفاعل في تجمعات كبيرة يحضر فيها عدد قليل من العلماء الذين يعملون في حقل علمي واحد متخصص جداً.

٦ ـ نوعية العلم والتقانة في الوطن العربي

لم يجر قط أي تحرٍ لنوعية العمل العلمي والتقاني الجاري في الأقطار أو المنظمات العربية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. إن قيمة مثل هذه المسوحات وأهميتها غنية عن البيان. ويشير عدم وجود مسوحات إلى فقدان الاهتمام بالبحث والتطوير وإلى الافتقار إلى استعمالات العلم والتقانة.

تعتبر مثل هذه المسوحات مهمة جداً في الأقطار الصناعية؛ إنها تجري بشكل دوري على مستويات عدة، وتقوم أرقى الجامعات ومعاهد البحث بتقييم أدائها سنوياً، وهذا يمكّنها من مقارنة هذا الأداء مع أداء المعاهد الأخرى. وتستخدم هذه المعاهد في أغلب الأحيان علماء مستقلين من معاهد أخرى لإجراء التقييم.

وتقوم الجمعيات المهنية كذلك بإجراء مسوحات للمهن الخاصة بها. ومن الواضح أن أية منظمة مهنية سليمة تكون توّاقة لتقييم أدائها ومرتبتها الدولية.

وتجرى كذلك مسوحات وطنية للقطر كله بهدف تقرير القوة والضعف لمجهودات البحث والتطوير في البلاد. ونتيجة لمثل هذه الاهتمامات توجد الآن شركات استشارية متخصصة تقدم مثل هذه الخدمات.

٧ ـ تطورات دولية في العلم والتقانة

حدثت تطورات دولية كثيرة في العلم والتقانة خلال عام ١٩٩٦، وسيكون لكل تقدم جرى أثره في الوطن العربي. والكثير من التطور التقاني الحالي يتعلق بعملية العولمة للاقتصاد العالمي الجارية الآن، ومن ذلك تسهيل الاتصالات والحركة والتجارة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة جرى تكريس معظم طاقات الأقطار الصناعية لتسريع

التغير العلمي والتقاني في العلوم الأساسية وعلوم الحاسوب والاتصالات ووسائل الإعلام والتقانة الحياتية والتحسين في منظومات النقل (السيارات، القطارات، المطارت، الخطوط الجوية، الملاحة البحرية) وغير ذلك.

ثمة مجهودات كثيرة جداً تبذل الآن لرفع مستوى الكفاءة في المنظمات والحكومات معاً. إن الضرائب في الأقطار الصناعية قد بلغت حدوداً مقبولة، لذا فإن الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بواسطتها الحكومات أن تحسن أداءها هو مزيد من الكفاءة في الإدارة. ولدى تقانة المعلومات الكثير مما تقدمه في هذا المضمار.

هناك تحسينات في تقانات النقل تجرى على نطاق واسع جداً وتتعلق بحسن استعمال الطاقة، وتخفيض التكلفة، وزيادة سرعة الحركة، وتقليل التلوث، وصناعة السيارات التي تتمتع بالسلامة مع زيادة الراحة فيها ورفع مستوى وظائفها، وتصميم الطرق الآمنة، وإنشاء مسارات لسير القطارات السريعة جداً، . . . إلخ.

ويجري البحث في التوسع في تسهيلات السفر الجوي في كل مكان الآن، إذ إن عدد المسافرين جواً قد تجاوز بكثير المليار مسافر سنوياً من الذين يستخدمون الخطوط الدولية. ويقوم عدد من المطارات بخدمة أكثر من عشرة ملايين راكب سنوياً، أما المطارات الكبرى فتقوم بخدمة أكثر من ثلاثين مليوناً منهم في السنة الواحدة.

تحتل المطارات الدولية الآن مساحات شاسعة وهي مدن مكتفية بذاتها. إن هذه التطورات تقود إلى خلق ميادين بكاملها في الهندسة والعمارة متخصصة في إنشاء هياكل هذه المرافق. وقد اتخذ الاهتمام بموضوع السلامة في الملاحة الجوية أشكالاً متعددة، ذلك أن ازدحام المطارات قد تسبب في عدد من حوادث التصادم بين الطائرات.

في ميادين الاتصالات ووسائل الإعلام المتعددة يحدث تقدم سريع في تطور شبكة إنترنت، وفي إحداث منظومات اتصال للتجارة والأعمال المصرفية وعقد المؤتمرات باستخدام أجهزة البث المتقدمة. إن التغييرات الجارية في وسائل الإعلام المتعددة ما فتئت تنشر التقانات الجديدة وتعمل على دمج منتجي المواد الترفيهية وشبكات البث في شركات الإعلام الكبرى دمجاً عمودياً.

كذلك فإن شركات التلفزة العربية التي تبث عن طريق الأقمار الصناعية من أوروبا (مثل MBC و ART) ومن الشرق الأوسط (مثل قنوات دبي وقطر ومصر) آخذة بالتوسع أيضاً. وثمة تخوف عام بأن المزيد من القنوات قد يعني معلومات قليلة الفائدة وضئيلة الجدوى. والمثل الكئيب على ذلك هو أن محطات التلفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية تثبت أن المزيد ليس هو الأحسن. والمهم بالنسبة إلى العالم العربي هو هل ستكون حصيلة هذه التطورات كلها غزواً للمجال الثقافي العربي وإحكام السيطرة عليه من قبل قنوات الأخبار الأجنبية، أم سيتمكن العرب من التنافس دولياً وفي الوقت عينه حماية ثقافتهم؟

وتتزايد أهمية البيئة مع نشر التقارير بانتظام عن طبقة الأوزون وثاني أوكسيد

الكربون وعواقب التلوث الصحية والطبية. وفي هذا المجال اتخذت أقطار أوابيك موقفاً سلبياً جداً بشأن عدد من القضايا المهمة، على افتراض أن القلق الدولي بشأن ارتفاع درجة الحرارة في كوكب الأرض أمر مبالغ فيه كثيراً.

وتواصل التقدم في سلسلة واسعة جداً من التقانات، من اكتشاف مواد جديدة (أبرزها ما اكتشف حديثاً من شكل جديد من غاز الكاربون يدعى فلورين، وهو ذو صفات غير اعتيادية) إلى الأنماط الجديدة من الرقائق ووسائل خزن الذاكرة. إن التطبيقات الجديدة لهذا التقدم تبشر بتسارع تطوير الحواسب وتصميمات السيارات التي تستعمل الهيدروجين وقودا لها.

وتمضي العلوم الطبية في تحقيق التقدم على جبهات السرطان وأمراض الجهاز العصبي. ومع زيادة معدل الأعمار وتزايد أثر الأمراض العصبية المختلفة أخذ اهتمام الباحثين وشركات المواد الصيدلية يتحول الى هذه المشاكل. وهناك ضجة كبيرة في الأوساط الطبية لوجود احتمال بأن بعض أمراض القلب ربما يكون سببها نوعاً من البكتيريا.

ويستمر تسليط الاهتمام على العلوم الأساسية من الفلك إلى الرياضيات، وقد أسفرت البحوث في هذه الميادين عن نتائج تتجلى باكتشافات جديدة باهرة. إن التقدم الكبير في علم الفلك يرجع إلى الاستثمارات الضخمة في العلوم الفلكية الخاصة بالأقمار الصناعية (مثلاً، تلسكوب هابل) وفي التحسينات المستمرة في التلسكوبات الأرضية وعلومها.

وثمة اكتشافات مهمة ومثيرة تجرى يومياً في ميادين شتى، مثل نشوء الكون والمادة الداكنة والثقوب السوداء وعمر الكواكب وتشكيل المجرات والبحث عن الحياة في مجموعات شمسية أخرى والفيزياء الخاصة بردود فعل النجوم.

تسعى المؤسسة الذرية، التي كانت تعيش خلال الحرب الباردة على صنع الصواريخ الذرية، إلى تبرير خلق نظام دفاعي لكوكب الأرض ضد المذنبات القادمة. ومن المعروف أن الأرض قد تلقت قبل ملايين السنين ضربة مباشرة من مذنب ضخم، وهو المذنب الذي يعتقد البعض أنه أنهى عصر الديناصورات. يقول العلماء إن على الإنسان أن يتهيأ لإمكانية حدوث اصطدام مباشر مع مذنب ثقيل وذلك بتعبئة صواريخ ذرية لتفجير المذنب القادم قبل وصوله إلى مدار الأرض.

إن الكثير من هذه التطورات حريٌ بأن يحدث أثراً فورياً على الثقافة والاقتصاد في الدول العربية التي تظل متلقية سلبية. ومن المعروف أن الأقطار العربية بغيابها عن الوسط العلمي العالمي، ومراكز البحوث العربية غير معنية بالبحث والتطوير أو بتصميم وتطويع وتطبيق التقدم العلمي. إن العملية التي لا هوادة فيها في عقد مقاولات المشاريع الجاهزة المسماة بمشاريع تسليم المفتاح هي عملية مستمرة، من شأنها أن تؤدي إلى ظهور دول

تسليم المفتاح، أي التي لا تعرف إلا استلام مشاريع جاهزة.

وحتى في ميدان التاريخ استطاعت شركة بريطانية ذكية مقدامة أن تخرج بفكرة مجزية تبيع إلى العرب «تاريخهم». إن الشركة تجهز نسخاً من الوثائق الرسمية البريطانية التي يجري اختيارها بشكل غير علمي وبصورة عشوائية تقريباً وتخص الدول العربية. وهذه النسخ مجلدة تجليداً رائعاً وتباع بأسعار عالية جداً إلى حكومات ومعاهد عربية مختلفة. وبهذه الطريقة تقوم بعض الأقطار بوضع مجلدات فاخرة على رفوفها بدلاً من قيامها بإجراء البحوث والدراسات عن تاريخها ذاته. إن نمط تسليم المفتاح قد امتد ليصل إلى المعرفة بالذات.

٨ ـ تعمق التبعية التقنية العربية

إن الهوة التقانية بين العرب وبقية العالم مستمرة بالتوسع سنة بعد أخرى. ففي عام ١٤٠٠م كانت الهوة بين العرب والغرب في صالح العرب، وصارت في عام ١٥٠٠ لصالح الغرب. وبظهور الثورة الصناعية ازدادت الهوة التقانية اتساعاً بشكل متسارع.

يشير الدليل التاريخي إلى أن مصر كانت منذ عام ١٨٢٠ على صلة وثيقة بالتقدم التقاني الأوروبي. ولو أن القيادة السياسية المعنية كانت قد قامت بعدد معين من الأعمال لكان من الممكن عندئذ ردم الهوة بجهد متواضع.

غير أنه لم يكن هناك مثل هؤلاء الأشخاص في مركز القيادة في أي قطر عربي. ومنذ ذلك الحين والهوة آخذة بالاتساع بشكل سريع لا يتوقف.

أما كيف ولماذا لم تستطع الأقطار العربية أن تغتنم الفرص المتاحة لتطوير قاعدتها في العلم والتقانة خلال قرنين ماضيين، فهو سؤال تتطلب الإجابة عنه إجراء بحوث موسعة في الجامعات العربية كلها.

في خلال المئة سنة الماضية كان التعقيد في منظومات العلم والتقانة التي يقوم عليها التغيير التقاني يتزايد كثيراً. وفي حين كان بوسع رجل غني واحد من رعاة العلم أن يموّل في عام ١٩٠٠ تجربة من أكثر التجارب العلمية تكلفة، نجد اليوم حتى أثرى الأقطار الصناعية غير قادرة على ذلك. يضاف إلى هذا أن العلم الجاد يعتمد على بنية تحتية واسعة ومعقدة لا يمكن تأسيسها بين ليلة وضحاها.

إن الهوة بين الأمم إنما يمليها نشاطها الاقتصادي والصناعي من جهة، ومستوى البحث والتطوير فيها من جهة أخرى. ومستوى البحث والتطوير يقرر القدرة على اختيار التقانة وابتداعها وتطويعها ونقلها ومراكمتها وتطبيقها بفاعلية، ويقرر أخيراً القدرة على اكتسابها. إن معدل التوسع في الهوة التقانية بين الأمم يتوقف على قدرة القطر على استغلال المعرفة المتاحة بشكل فعال وبنّاء.

وباختصار، فإن إجراء البحوث أمر مهم لأن ذلك يساعد المجتمع على أن يأخذ

بأفضل الخيارات وأن يتعلم مضاعفات هذه الخيارات. وفي المدى الطويل يعتبر إجراء البحوث مهماً لأنه يساعد المجتمع على أن يتهيأ للمستقبل.

لا تخصص الأقطار العربية سوى نحو ٦٠٠ مليون دولار سنوياً للبحث والتطوير. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتخصص ١٢٠ ملياراً (أي نحو ٢٣٠ ضعفاً). إن هذا التباين الصارخ بين الاثنين يعطي مقياساً ليس فقط للهوة الموجودة اليوم، بل مقياساً كذلك لمعدل اتساع الهوة التقانية.

إن شركة مايكروسوفت، وهي شركة صغيرة نسبياً، تنفق ملياري دولار سنوياً على البحث والتطوير في ميدان الـ Software. بعبارة أخرى إنها تكرس ثلاثة أضعاف ما يخصصه العالم العربي بأسره للبحث والتطوير (ويبلغ سكان هذا العالم ٢٨٠ مليون نسمة).

والذي حدث خلال القرن الماضي هو تحويل الهوة التقانية إلى تبعية تقنية حقيقية ومتفاقمة. والتخلص من هذه التبعية الآن يقتضي من الجهد والتعزيز والمشاورة بين الدول العربية أكثر بكثير مما فعلت قبل ثلاثين سنة فقط. بيد أن إمكانية تحقيق هذا التخلص من هذه التبعية، وما يتبعها من عبودية سياسية واقتصادية، تتقلص بمرور الأيام.

٩ ـ ثبات العقبات أمام التقدم

تستمر اقتصادات الدول العربية على جمودها الذي كانت عليه في أواسط الثمانينيات بالرغم من افتتاح أسواق الأسهم والسندات وبالرغم من الكلام الكثير الجاري عن ظهور أسواق أخرى في بعض تلك الدول. إن التوسع في السياحة والفنادق لا يؤدي إلى توسع اقتصادي جاد. إن أهم عقبة تواجه الأقطار العربية اليوم هي عجزها عن تعبئة قوة العلم والتقانة.

والحقيقة القائلة بوجود عدد كبير من المهندسين العرب لا تعني شيئاً كثيراً. وما لم يُستخدم هؤلاء المهندسون في صناعات مبدعة، ومكاتب استشارية، وشركات للمقاولات، وفي منظمات البحث، فإنهم لن يستطيعوا الإسهام كثيراً في رفاهية المجتمع. ولكي يجري استخدام المهندسين في مثل هذه المنظمات فمن الضروري وضع سياسات عامة بشأن اكتساب التقانة وتطويعها وتطبيقها. وعلى الرغم من الكلام الكثير عن هذا الموضوع لم تقم أية دولة عربية بتبني أبسط الإجراءات لترويج العملية.

لقد أسست الأقطار العربية أكثر من مئة وخمسين جامعة، وما يزيد على ألف من وحدات ومراكز البحث، والمئات من محطات البحث الزراعي، والمئات من المستشفيات ذات الموظفين المختصين بالبحث، إلخ. غير أن هذه الموارد الكبيرة لم تزل تنتظر التعبئة بطريقة تكون منتجة اقتصادياً واجتماعياً. إن العقبة أمام مثل هذه التعبئة إنما يجري تأبيدها بفعل الريع المهين الساعي إلى تقانة سياسية.

كان من جملة التطورات الدولية الرئيسية التي حدثت خلال عام ١٩٩٦ استمرار الحصار الاقتصادي على العراق، ومؤتمر برشلونة بين الاتحاد الأوروبي والأقطار العربية

المتوسطية، وتأسيس منظمة التجارة العالمية، والتقدم السريع الجاري في تطوير الأمم المحاذية للمحيط الهادي. وسيكون لهذه التطورات جميعها أثرها بعيد المدى في الأقطار العربية.

وعلى المستوى الإقليمي تستمر عملية السلام المزعومة في إنزال الكوارث بالفلسطينيين واللبنانيين. إن فلسطين اليوم هي دولة ذات تفرقة عنصرية أشد مما كانت عليه جنوب أفريقيا في أسوأ أيامها.

وعلى المستوى الداخلي نجد أن البيانات الخاصة بالأداء الاقتصادي للدول العربية المختلفة لا تكون متاحة إلا بعد سنتين أو أكثر من الحدث. هذا وإذا حكمنا على الأمور من ظواهرها فيمكن القول إنه ما من شيء جاد قد حدث خلال السنتين الماضيتين، إذ لم يقع أي تغير ذي بال في الممارسة أو في السياسة، ما كان يمكن أن يكون له أثر في التطوير طويل الأجل.

تواصل الأقطار العربية شراءها للأسلحة عديمة الفائدة بمعدل يثير الفزع، وهي تستمر في القيام بمشاريع بطريقة تسليم المفتاح الخالية من التقانة؛ وإنها لم تبدأ بمراقبة الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية العمالية؛ ولم تنشىء بعد أية وسائل ذات شأن للتعاون الإقليمى الفعال في ميادين المكاتب الاستشارية والمقاولات، وفي التجارة وغيرها.

ومع أن نشاط العلم والتقانة هو أمر شخصي جداً، غير أنه يتوقف كذلك على المستويات القياسية وإجراءات الضبط وتقييم أعمال الآخرين في الميدان ذاته، وعلى وجود مرافق وموارد كثيرة. ولا يمكن للعلم ولا للتقانة أن يمدا جذورهما دون أساس صلب يقوم على نظام التعليم وعلى الاقتصاد.

يتم الربط بين العلم والتقانة وبين الاقتصاد من خلال المكاتب الاستشارية وشركات المقاولات التي تخدم الصناعة والبنية التحتية، هذا من جهة. ويتم ذلك من جهة أخرى من خلال المحركات المختلفة للنشاط الاقتصادي كالصناعة والزراعة والخدمات الصحية. إن الحكومات العربية والمؤسسات العامة والمنظمات شبه الحكومية، كلها تقريباً، قد لجأت إلى خدمات الشركات الأجنبية دون أن تنظر بشكل جدي في أمر نقل التقانة.

وبالتالي فإن الأقطار العربية لم تكن قادرة على إنشاء المؤسسات والمنظمات الضرورية لتعبئة الخبرة العلمية والفنية. ومن دون مثل هذه التعبئة للخبرة ضمن هياكل توفر المرافق والفرص للتخصص يكون من المستحيل بناء الجسور الأساسية بين العلماء والتقنيين وبين التطبيقات الصناعية والتطبيقات الخاصة بالبنية التحتية.

ليس هناك نقص في العلماء والمهندسين العرب، لا بل يوجد منهم وفرة كبيرة بحيث لم يكن أمام الآلاف منهم سوى الهجرة لكسب الرزق وللبقاء في الوسط المهني.

لم تتمكن الثقافة السياسية العربية من أن تتولى التغيير من اقتصاد سياسي قائم تقليدياً

على الريع إلى اقتصاد صناعي يعتمد الأداء. كانت مصر في عهد محمد علي في القرن التاسع عشر هي القطر الأول في المنطقة الذي كان أمامه الخيار لفعل ذلك. كانت مصر آنئذ قطراً ينعم بالرخاء، وذلك لقدرتها على إنتاج القطن عالي النوعية وكان مطلوباً جداً، ولموقعها الاستراتيجي.

لقد فشل نظام التعليم في تخريج ذلك النوع من قادة الثقافة الذين بوسعهم قيادة مصر لدخول القرن العشرين. وبدلاً من تثقيف وتطوير اقتصاد صناعي خلال الفترة حتى عام ١٨٨٢ غرقت الحكومة أكثر فأكثر في الديون وفي التبعية التقانية. لم يكن هناك أي فهم للثورة الصناعية التي كانت تجري في أوروبا في ذلك الزمان، ولو أن مصر كانت مفتوحة للتطورات الأوروبية.

اكتشف النفط أول ما اكتشف في مصر في عام ١٨١٠، ثم اكتشف في إيران والعراق. لكن الدول العربية كانت في هذه الحالات جميعها بمثابة المراقب السلبي لظهور صناعة النفط العملاقة. كانت الحكومات العربية سعيدة بأن تصبح متلقية لدخل كبير يدره عليها التطور في مصادرها النفطية والغازية والجاري من قبل شركات أجنبية دون أن تلتفت تلك الحكومات إلى ضرورة إدخال التغيير التقاني.

قامت الدول العربية الكبيرة بإيماءةٍ ما، وذلك بإنشاء صناعة نفط بيروقراطية قائمة على ثقافة ريع سياسية. وقد أخفقت هذه البيروقراطيات في أن تتطور إلى منظمات قادرة على البقاء وتتمكن من أن تصبح مكاناً لرعاية العلم والتقانة لدعم الصناعات النفطية العملاقة.

واليوم، ومع أن بعض شركات النفط الوطنية العربية هي من بين العشر الكبار في العالم، إلا أنها تفتقر إلى عدد من القدرات التقانية الأساسية. هذه الشركات هي مالك شرعي، لكنها ليست الحائز الفخور على التقانات الضرورية لإدارة مواردها الوطنية.

يضاف إلى هذا أن الدول العربية، منفردة ومجتمعة، قد أخفقت في تطوير التقانات اللازمة لخدمة هذه الموارد الضخمة. ويترتب على هذا فقدان ما لا يقل عن مليون وظيفة عمل في العلم والتقانة ملحقة مباشرة بقطاع النفط وحده، وكذلك فقدان الفرصة لتطوير قاعدة صناعية لصنع السلع والتجهيزات الرأسمالية الضرورية لتشغيل صناعة النفط.

إننا نتحدث هنا عن صناعة تقدر بالمليارات. وكان ينبغي للدول العربية في واقع الأمر أن تكون في مرتبة أولى في العالم لتصدير هذه التقانات. لقد خرّجت الجامعات العربية وغير العربية نحو سبعمئة ألف مهندس وربما أكثر من مليون عالِم من حملة البكالوريوس والدكتوراه، وهذا عدد يكفي لخدمة الصناعة النفطية.

كانت هناك فرص مشابهة ومتاحة في الميادين كافة تقريباً كالزراعة والنقل والصحة والتعليم والصناعة. وفي الحالات كلها عمل اقتصاد الريع والثقافة السياسية ضد الانتفاع من الموارد الطبيعية الموجودة والفرص القائمة.

١٠ ـ المحاولات السابقة ولماذا فشلت ؟

تواجه الأقطار العربية عدداً من العقبات الكأداء التي لا تنفصل إحداها عن الأخرى. من الممكن إدراجها باختصار كالآتي: ثقافة الريع السياسية؛ الإدارة المركزية جداً التي لا تتيح مجالاً لتفويض الصلاحيات؛ غياب المساءلة والشفافية في صنع القرارات؛ عدم وجود قنوات جانبية للتنسيق والتعاون في الأنشطة المختلفة ذات القاعدة الاقتصادية والمعرفية؛ عدم إدراك معنى السياسة التقانية في اتخاذ القرارات التنموية وفي التخطيط للتطور.

لم تجر معالجة أي من القضايا والعقبات خلال عام ١٩٩٦. حدثت بعض المناقشات الفاترة لأمور مثل «تحسين الإدارة في مراكز البحث»، و «تدريب المديرين» و «رفع مستوى البيروقراطيات الوطنية» وغيرها. بيد أن هذا المجهود التجميلي كله لا يمكن أن يحل الصعوبات العويصة. لهذا فليس من الغريب أن تجد الأقطار العربية نفسها في نهاية عام ١٩٩٦ في حال أسوأ مما كانت عليه في بدايته.

لعل التحدي الأعمق الذي يواجه الأقطار العربية هو السؤال الآتي: كيف يتسنى الخروج من ثقافة سياسية تبتغي الريع إلى ثقافة سياسية تتجه نحو الأداء ؟ إنه لمن المستحيل دون مثل هذا التغيير أن يكون هناك تطوير اقتصاد صناعي.

إن التحول في الاقتصاد السياسي العربي هو الآن أمر تحتاج إليه الطبقة السياسية الحالية إذا أرادت أن تستثمر رأسمالها المكتسب في الأقطار العربية. فمن مصلحة النخبات السياسية الحاكمة أن تتجه الآن قدماً نحو ثقافة سياسية وجهتها الأداء.

والبديل هو أن يكون على هذه النخبات الاستمرار في استثمار ثرواتها في ثقافات سياسية أجنبية وجهتها الأداء. وهكذا سيستمر التعامل الحالي في الاستثمار في أقطار منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).

إن التنمية تحتاج إلى رأس مال كثيف. فبناء البنية التحتية لدولة عصرية يتطلب مبالغ طائلة. وعوائد الاستثمار في البنية التحتية لا تترتب خلال سنوات بل خلال عقود من السنين. ومن هنا، تأتي أهمية القروض طويلة الأجل[٤].

تعاني الأقطار العربية من عجزها في الحصول على مثل هذه القروض طويلة الأجل من الخارج؛ ومن عجزها في الإبقاء على أموالها في داخل البلاد؛ وكذلك من عجز بنوكها المركزية في تطوير هياكل وسياسات مالية تعالج هذه المسألة. ومن الواضح أن التغلب على هذه الصعوبات هو أمر أساسي لمستقبل العلم والتقانة في الوطن العربي.

---

(٤) William Arthur Lewis, *The Evolution of the International Economic Order*, Eliot Janeway Lectures on Historical Economics in Honor of Joseph Schumpeter, (Princeton, NJ: Princeton University Press, ©1978).

لم يزل هناك على المستوى العملي عدد من الخيارات المتاحة. ففي كل من صناعتي الإنشاءات والنفط تستطيع الأقطار العربية أن تجد مخرجاً سهلاً من أزماتها الاقتصادية الحاضرة وتلك المتعلقة بالاستخدام.

إن استيراد الخدمات والعمالة المتصلة بالإنشاءات هو أمر مستقر تقريباً بالنظر إلى عجز الحكومات العربية عن تطوير الخدمات المالية اللازمة لتمكين الشركات الوطنية من العمل في نطاق المشاريع الضخمة. ومن الغريب أن حكومة كوريا الجنوبية استطاعت أن تسن التشريعات وتطور الخدمات في أوائل السبعينيات وذلك لكي تمكّن مقاوليها من التغلغل في الأسواق العربية. وقامت الحكومتان الهندية والتركية بالشيء ذاته.

لكن الحكومات العربية لم تفعل ذلك حتى هذا التاريخ على الرغم من خسارة المقاولين العرب فرصاً كثيرة في هذه الأسواق. إن هذا يصور بجلاء طبيعة التفاعل بين التقانة والسياسة الاقتصادية.

والسمة المهمة هنا هي أن التشريعات والخدمات ينبغي أن يقدمها القطر المصدّر للخدمات الإنشائية لا القطر المستورد لها. ومن البديهي أن معظم الفوائد ستعود كذلك على القطر المصدّر إذا جرى تصميم الأمر بشكل صحيح.

إن المبالغ التي تنفقها الدول العربية في الخارج يمكن تخفيضها سريعاً، وذلك بتطوير خدمات مساندة في حقلي المالية والعمالة لتمكين الشركات العربية من المنافسة في السوق المفتوح مع الشركات الأجنبية للحصول على عقود في الأسواق. ومن المنافع التي ستعود على الدول العربية من جعل عقود المقاولات داخلية، أي أنها ترسو على مواطني القطر العربي، ما يلي: خلق أكثر من عشرين مليون فرصة عمل، وحدوث تطور تقاني، وزيادة الطاقة الاستيعابية للأسواق الداخلية العربية للمستوردات من الأقطار المنتجة للنفط.

من الممكن في الحال اتخاذ دور دينامي في التنمية الاقتصادية والتطوير التقاني إذا شجعت شركات النفط العربية على اكتساب الخدمات التقانية محلياً وإقليمياً. ويمكن ترويج هذه العملية عن طريق فتح قنوات شتى منها أن تقوم شركات النفط الوطنية بتخويل بعض دوائرها الفنية إجراء التقصي الانتقائي لمناشئ الخدمات الأساسية في العالم، وبذلك تعطى هذه الدوائر الحرية في التوسع في بيئة تنافسية. في الوقت عينه تستطيع الشركات ذاتها أن تجزّىء مشاريعها وبرامجها إلى عقود فرعية تحيلها على الشركات والمكاتب الاستشارية المحلية.

لدى الأقطار العربية عدد كبير من المهندسين الكيميائيين والنفطيين، ومن علماء الكيمياء الذين لديهم خبرة واسعة في تركيب المواد الكيماوية وفي العمليات الكيماوية. إن عدداً كبيراً من هؤلاء يعملون في الوقت الحاضر في أمريكا الشمالية وذلك للافتقار إلى فرص العمل في الأقطار العربية. إن هؤلاء هم لبنات البناء لصناعة نفطية وكيمياوية عصرية.

١١ ـ بناء مستقبل مستدام

قام ألوين يونغ بدراسة معمقة لتجربة النمو في النمور الآسيوية، وهي: هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان[٥]. لقد أراد أن يفهم أساس نجاحها، وتوصل إلى نتائج مهمة يجدر بالمخططين وصنّاع القرار العرب الاطلاع عليها.

وجد هذا الباحث أن أساس المعجزة في هذه الأقطار هو ببساطة أنها تمكنت من تعبئة مواردها البشرية والمالية بطريقة بنّاءة وتراكمية على مدى فترة طويلة من الزمن. وقد أسفر تراكم هذه الجهود عن النتائج المعروفة. لقد تبنت هذه الأقطار كلها اقتصاداً صناعياً.

إن معدل المشاركة لعمل المرأة، وما يصحبه من انخفاض في معدل الولادات (الأمر الذي غير من نسب الإعالة)، قد أدى إلى زيادة كبيرة في معدل المشاركة العام في هذه الأقطار كلها. كذلك أدى انخفاض الاستخدام في الزراعة إلى مزيد من انتقال العمالة إلى القطاع الصناعي. وقد وجد الكاتب أنه إذا أخذ في الحسبان انتقال العمالة إلى التصنيع فإن إنتاجية العمل في كل من سنغافورة وتايوان تقلل من أداء الاقتصاد ككل.

ووجد كذلك أن الـ GFCF في الأقطار المذكورة كان بنحو ٣٠ بالمئة خلال معظم الفترة موضوع البحث باستثناء سنغافورة، ولو أنه كان متبايناً، وكان في حالة كل من هونغ كونغ وسنغافورة يتجاوز ٤٠ بالمئة خلال فترات زمنية قصيرة.

وفي حالة سنغافورة تجاوز الـ GFCF نسبة ٣٫٥ بالمئة لمعظم الفترة الزمنية منذ عام ١٩٧٢.

كان تراكم رأس المال البشري عالياً أيضاً، ففي خلال الثلاثين سنة الماضية تضاعفت نسبة العاملين ذوي التعليم الثانوي في كل من الاقتصادات الأربعة ثلاث مرات تقريباً، وتضاعفت في سنغافورة أربع مرات تقريباً. يضاف إلى هذا أن نحو ١٨ إلى ٢٠ بالمئة من القوى العاملة قد تلقت شيئاً من التعليم الجامعي.

إن الأداء الباهر لهذه الأقطار هو نتيجة التعبئة والتحسين والاستثمار بطريقة محكمة وتراكمية. وهذه الأقطار لم تلجأ إلى عقود تسليم المفتاح وإنما إلى تجزئة التقانة، كما لجأت إلى المنافسة والتعليم.

هذه الأقطار كلها تعتبر الآن بمستوى أقطار المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية. وهي أقطار مصدرة رئيسية، وفي مقدمة الأمم التي تؤسس شركات عالمية ذات قاعدة صناعية في الأقطار الأوروبية والصين ودبي وبنغلاديش والولايات المتحدة الأمريكية! كانت نقطة الانطلاق فيها في أواخر الستينيات أدنى من نقطة الانطلاق في أية دولة

---

(٥) Alwyn Young, «The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience,» *Quarterly Journal of Economics* (August 1995), pp. 641-680.

عربية. وفي المقابل نجد أحد معدلات المشاركة في القوى العاملة العربية هي مجرد ٢٢ إلى ٢٥ بالمئة، وأن الانخراط في التعليم الثانوي لم يزل محدوداً وليس عاماً، وأن نسبة حاملي الشهادة الجامعية في القوى العاملة لا تتجاوز ٦ بالمئة.

من النتائج التي توصل إليها يونغ، وهي نتيجة تلفت النظر، أن العمل الدائم والمتماسك على مستوى أساسي يمكن أن يؤدي إلى تغيرات مذهلة خلال عشرين سنة. إن الأقطار العربية تمتلك ثروة طائلة وموارد كثيرة، فإذا ما قدر لها أن تعبىء هذه الموارد بطريقة مشابهة فلن تكون لديها أية مشكلة في التغلب على مصاعبها الحالية في التنمية والتطوير.

كان عليهم في شرق آسيا أن يلجأوا إلى تمويل تنميتهم من خلال الصادرات. أما الأقطار العربية فهي في وضع محظوظ، ففيها سوق داخلية للتقانة، ومن ميادينها على سبيل المثال الغذاء والزراعة والإنشاءات والصناعة وصناعة الفوسفات وصناعة النفط. مع هذا ورغم وجود سوق داخلية محمية فإن ذلك لم يشجعها على تطوير المؤسسات المناسبة تصدياً للتحدي الذي يواجهها.

إن تطبيق السياسات ذات العلاقة والخبرة المتاحة حالياً في العلم والتقانة تطبيقاً نظامياً وتراكمياً لا بد من أن يمكّن الأقطار العربية من التخلص من تخلفها والانتقال إلى القرن الحادي والعشرين تحدوها آمال أكيدة بمستقبل أفضل.

القسم الثالث

اللجان الفرعية

أولاً: تقرير «لجنة العلاقات العربية ـــ العربية»

انعقدت «لجنة العلاقات العربية ـ العربية» المنبثقة عن المؤتمر القومي العربي في دورته السابعة يومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧. وقد تشكل مكتبها من أ. كمال شاتيلا رئيساً، ومن د. علي بن محمد مقرراً.

إن لجنة «العلاقات العربية ـ العربية»:

بعد المناقشات الموسعة، والتطرق إلى كل المحاور التي تثيرها إشكالية العلاقات فيما بين سلطات الدول العربية، وما تسبّبه من ضعف مزمن للفعل العربي في مواجهة تحديات المرحلة، وما تفرزه كل يوم من تعقيدات ومضاعفات.

إن واقع التجزئة والتشرذم، وسيادة الحسابات القطرية الضيقة، وتغلب النظرة التكتيكية الآنية على الرؤية الاستراتيجية الشاملة للمصير العربي، قد أدت بصفة حتمية إلى تعطيل الارادة العربية الوحدوية، وتسببت في صراعات هامشية تفاقمت واحتدمت حتى عطلت طاقة العملاق العربي، وتسببت، بصفة مباشرة، في تلك الوقائع المحزنة المشؤومة التي يحفل بها التاريخ العربي المعاصر.

ولقد كان من نتائج ذلك أن تقدمت شوطاً بعيداً مشاريع التصفية الكلية لقضية العرب الأولى: فلسطين، ومحاولة إنهاء الصراع فيها لصالح الكيان الإسرائيلي الدخيل والقوى المتآمرة معه في الداخل والخارج. وكان من نتائجها أيضاً أن وضعت مصادر الطاقة العربية، وهي ثروة العرب الكبرى، تحت الهيمنة المطلقة للقوة العظمى، وجعلت الأنظمة العربية في وضعية من لا يستطيع أن يرد لتلك القوة طلباً، أو يعصي لها أمراً، أو يعترض لها على خطة.

وقد لاحظت إللجنة، من ناحية أخرى، أنه في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن «القرية العالمية»، والعولمة الكاسحة، والذوبان المزعوم للحدود في وجه البضائع الواردة، والمعلومات المتدفقة؛ في هذا الوقت بالذات يزداد بعاد الأقطار العربية بعضها عن بعض، وتتكاثر الحواجز المنتصبة بين الأقطار، ويضحي تنقل الأشخاص والمعلومات والمنشورات فيما بينها ضرباً من الرياضة المضنية والجهد الشاق...

وناقشت اللجنة أيضاً باستفاضة المشاريع الاقليمية الموجهة إلى الوطن العربي، والتي ترمي أساساً إلى استفراغه من محتواه القومي، وتكثيف ارتباطه باستراتيجية القوى العالمية والاقليمية بغية مسخ هويته، والقضاء على شخصيته، واستلحاقه بتلك القوى المهيمنة: لا ككتلة حضارية محفوظة المصالح والحقوق، ولا كطرف محترم في شراكة عادلة تتوازن فيها الأرباح والفوائد، وإنما يفرض عليه أن يسعى، وهو في صورة أجزاء متناثرة متصارعة، وفي حالة متقدمة من الوهن والضعف، يسعى مستجدياً شراكة لا يعدو أن يكون فيها بموقع التابع من المتبوع، وقصارى ما أصبحت تطمح إليه أقطارنا هو الحصول على تلك التبعية المعلنة للقوى المهيمنة لتكون بلداننا عمقاً استراتيجياً لمعاركها من أجل مصالحها، وسوقاً استهلاكية لمنتجاتها، ومستودعات فسيحة لنفاياتها الملوِّثة والملوَّثة.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات وغيرها تدعو اللجنة إلى ما يلي:

١ ـ على صعيد العلاقات الرسمية

أ ـ بعث التضامن العربي على أسس متينة راسخة، بحيث يكون اللقاء، والتنسيق، والتشاور بين القيادات العربية، بلا إقصاء ولا استثناء، هو القاعدة المطردة والمنهج المألوف، وليس ذلك الحادث الظرفي الشاذ الذي لا يحصل إلا بعد صعوبة وعسر مخاض.

ب ـ التحقيق الفعلي للمصالحة العربية، وتجميع الشمل العربي، والقضاء على كل الرواسب المترتبة عن حرب الخليج، والصراعات المختلفة التي تمتلئ بها الساحة العربية الرسمية.

وفي هذا الإطار تحيي اللجنة المبادرات العربية الساعية إلى تحقيق هذه المصالحة، ولا سيما مبادرة الشيخ زايد آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة. وقد عبرت اللجنة عن رغبتها في أن تخرج هذه المبادرة، في شكل خطة كاملة، إلى حيز التنسيق.

ج ـ العمل بكل الوسائل الممكنة على انهاء الحصار المفروض على العراق والجماهيرية العربية الليبية والمحاولات الجارية لفرضه على السودان، والتصدي بكل قوة لمحاولة فرضه كأسلوب للعلاقات الدولية والتعامل بين الأمم.

د ـ تفعيل منظمات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي يتعين تمكينها من تجديد نفسها، وتحديث مناهج عملها، وإضفاء قدر أكبر من النجاعة والفعالية على اجتماعاتها، وتطبيق ما يتخذ فيها من قرارات، ولا سيما تلك التي تمت المصادقة عليها مما يتصل بالسوق العربية المشتركة، ومنطقة التبادل التجاري الحر، وتيسير فرص التنقل بلا عوائق ولا ضغوط للأشخاص والممتلكات والانتاج الفكري والثقافي والتربوي. كما تدعو الحاجة إلى إيجاد صيغ جديدة من الدفاع المشترك لتحقيق الأمن القومي العربي.

هـ ـ دراسة المشاريع الاتحادية والتكاملية المطروحة في الساحة العربية؛ دراسة جدية،

والعمل على إشاعة روح الحوار والتضامن بين العرب بوصفها ثقافة راسخة في الضمير، وأسلوباً متميزاً لحل المشاكل من كل نوع، وتجاوز الصعاب المعترضة. ومن هنا يتعين استبعاد كل لجوء إلى القوة، أو التهديد بها، أو تبادل الحملات الإعلامية في معالجة الخلافات العربية كيفما كانت طبيعتها، والالتزام بحلها ضمن الأطر العربية.

وفي هذا السياق، تظهر قيمة ميثاق الشرف العربي وما قد يوفره تبنّيه، إذا ما تم التقيد به، من فرص للقضاء على أسباب التوتر والخصام.

و ـ الحرص على أن يتم تفعيل التجمعات العربية الجهوية (الاقليمية) بوصفها خطوات وحدوية على درب الوحدة العربية الشاملة، وادراج جهودها ضمن القوالب العربية وخطط الجامعة العربية.

٢ ـ على الصعيد الشعبي

أ ـ انطلاقاً من أن هذا المؤتمر القومي إحدى المنارات المشعة في مسعى الجماهير العربية نحو الوحدة، ونظراً إلى أن التحدي المتمثل في انعقاده كل سنة، بصفة منتظمة، منذ سبعة أعوام، يشكل وحده فعلاً إيجابياً جديراً بالتسجيل، فإن اللجنة تدعو إلى تقييم موضوعي لما تحقق فيه من نتائج، وتدعو إلى مواصلة تفعيل أشغاله، وإصدار انتاج دوراته في شكل مطبوعات ميسرة لتصل إلى شرائح عريضة من الشباب العربي، وطلاب الجامعات، ومختلف تشكيلات المجتمع المدني.

وفي هذا السياق طرحت فكرة البحث عن صيغة لتأسيس بعض هياكله في صورة أجهزة دائمة للبحث والتحليل والمتابعة المستديمة.

ب ـ السعي بكل قوة إلى تنسيق الجهد الوحدوي العربي المشتّت، الآن، عبر كثرة كثيرة من اللقاءات والتجمعات ذات الطابع الشعبي، مما يؤدي إلى استنزاف الطاقات والموارد في وقت يتعين فيه تنظيم عقلاني، واستغلال حكيم لذلك الجهد من أجل تحقيق أعلى مستوى ممكن من النجاعة والفعالية.

ج ـ حشد الطاقات القومية الوحدوية الموجودة في عدد هائل ـ عبر الوطن العربي ـ من الروابط الثقافية، والاتحادات المهنية، والمنظمات النسائية، والنقابات الحِرَفية، والتنظيمات الشبابية لإحياء الفكر القومي في أوساطها، وتنشيط فعالياتها ذات التوجه القومي الوحدوي، ومساعدتها على تجاوز آثار الإحباط والتثبيط ودواعي اليأس والقنوط التي ظللت دوائر الفكر الانعزالي، ومراجع التغلغل الصهيوني والهيمنة العالمية تعمل على نشرها في تلك الأوساط بلا كَلَل ولا انقطاع.

د ـ كما يتعين القيام بكل جهد ممكن في سبيل تضييق شقة الخلاف بين فصائل الفكر القومي العربي وتنظيماته، والحد من الصراع المتفاقم فيما بينها لما فيه من إهدار للطاقة وانشغال بما يعوق عن الهدف الرئيسي الذي هو التحرك الدائم نحو الوحدة.

٣ ـ مواجهة المخططات الغربية والمشاريع التغريبية

أ ـ تعبئة طاقات الأمة كلها، الفكرية منها والاعلامية، لمواجهة التطبيع بكل أشكاله وأنماطه، والتصدي للداعين إليه والقائمين به.

ب ـ التوعية الدائمة بالمخاطر الكبرى الكامنة وراء ذلك التسريب المحسوب للمصطلحات والمفاهيم التي يعمل الفكر الصهيوني وقوى الهيمنة العالمية على الترويج لها، مثل عبارات «الشرق أوسطية» و«المتوسطية» و«شمال افريقيا» و«الشرق الأوسط» كبدائل «للوطن العربي».

ج ـ اعتبار «الشرق أوسطية» و«المتوسطية» و«الفرانكوفونية، وغيرها من الهيئات التي يتم الترويج لها كمجلس التعاون الاقليمي الذي دعا إليه في الآونة الأخيرة وزير غربي، اعتبارها مخططات لا تقل خطورتها على الأمة العربية عن واقع التجزئة والتفتت نفسه، بل إنها لأخطر منه لما ترمي إليه من إلحاق التغيير العميق بملامح الكيان العربي لتشويهه ومسخه، وما تبتغيه من استلحاق مهين للوطن العربي وربطه بعجلة القوة العالمية المهيمنة والقوى الاقليمية الدائرة في فلكها.

إنها كلها مشاريع لا يقصد منها إلا جعل بلداننا العربية امتداداً لأبعادها الاقتصادية والاستراتيجية والفكرية والثقافية واللغوية، وإرغامنا على التعامل مع الكيان الصهيوني وفق شروطه ومطالبه، وإلغاء مقومات ثقافتنا العريقة، وحضارتنا الأصيلة، والتفريط في لغتنا التي هي عنوان وحدتنا وتواصلنا، وهي الجسر الذي يمر عليه الفكر العربي في كل زاوية من زوايا وطننا الفسيح، ويتنقل عبره من قطر إلى قطر حراً طليقاً رغم شراسة الحدود وكثرة السدود.

ثانياً: تقرير «لجنة المجتمع والدولة»

انعقدت «لجنة المجتمع والدولة» المنبثقة عن المؤتمر القومي العربي في دورته السابعة يومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧. وقد تشكل مكتبها من أ. سليم الزعبي رئيساً، ومن د. نيفين عبد المنعم مسعد مقرراً.

حازت قضية الديمقراطية كقضية ثلاثية الأبعاد: سياسية واقتصادية واجتماعية، على اهتمام الحضور وخضعت لمناقشات مستفيضة كونها تمثل مخرجاً للعديد من النظم العربية من أزماتها الداخلية التي أسلمتها لدائرة خبيثة من العنف والعنف المضاد، فضلاً عن علاقتها الوطيدة بقضية الوحدة العربية. فالوحدة لا تتحقق إلا في ظل الديمقراطية، كما لا تستقر الديمقراطية في ظل كيانات سياسية مجزأة. وفي هذا السياق، طرح على مائدة النقاش موضوعان أساسيان: **الأول** هو استعراض حال الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. **والثاني**: هو الحوار والمصالحة الداخلية في الأقطار العربية من حيث إمكانياتهما وآلياتهما ووسائلهما.

على **المحور الأول**، شخّص الحضور عوائق الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، ولخصوها في العناصر التالية:

١ ـ تأسيس النخب العربية لشرعياتها على غير أساس الرضاء الشعبي، واستعانتها على الاستمرار في السلطة برفع لافتة دينية، أو بالاحالة إلى انجازها الوطني أو القومي، أو بالارتكان إلى سند طائفي أو قبلي، أو الاستقواء بالخارج.

٢ ـ تسلط السلطة المركزية على مؤسسات المجتمع المدني.

٣ ـ افتقاد منظمات المجتمع المدني لآليات الممارسة الديمقراطية، وانعكاس ذلك على استنساخ صور بشرية شائهة لم تتمرس على الديمقراطية، ففاقد الشيء لا يعطيه.

٤ ـ تآكل الطبقة الوسطى التي يمكنها أن تلعب دور الرافعة للشأن الديمقراطي مع بعض استثناءات لا تنال من الاتجاه العام.

٥ ـ استغلال الخصوصية في تبرير انتهاك حقوق الإنسان، فيما هناك معايير عامة لم

يعد يثور خلاف حولها، كالدستور والتعددية الحزبية والنظام التمثيلي النيابي وسيادة القانون وحرية الصحافة.

٦ ـ التماهي بين مفاهيم الدولة والسلطة والفرد على نحو حال دون تبلور وتطور الدولة الوطنية العصرية. واتصل بذلك غياب الإرادة السياسية للدولة وإحلال تلك الإرادة بالبيروقراطية، وبين الاثنين بعد شاسع. فمع البيروقراطية يسود الحل الأمني، وتغلق قنوات الحوار، وتهمل الأبعاد الاجتماعية للسياسات العامة.

٧ ـ إرهاب المثقفين أو توظيفهم واتخاذهم أبواقاً لخدمة السلطة.

وعلى **المحور الثاني**، تعرض الحضور لقضية المرجعية المعتمدة في أعمال الديمقراطية والآليات المقترحة في هذا الخصوص:

ـ بداية بالمرجعية المعتمدة، برز كاتجاه عام التمسك بالمرجعية الدولية في ما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان. واعتُبر توقيع ثلاث عشرة دولة عربية على الشرعة الدولية إعلاناً عن حسن النيات لا ينقصه غير التطبيق.

ـ مروراً بآليات التطبيق، اقترحت الآليات التالية كضمانات لتأمين الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية:

١ ـ التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي حق العودة، وحق تقرير المصير، والحق في اقامة دولته المستقلة، والحق في انهاء الاحتلال عن جميع الأراضي، بما فيها القدس، واعتبار تلك الحقوق هي من صميم حقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها. كذلك أكد المشاركون على ضرورة وقف السلطة الفلسطينية لمختلف أشكال الملاحقة والاعتقال للمواطنين الفلسطينيين.

٢ ـ التأكيد على أن حق مقاومة الاحتلال هو حق مشروع، ومطالبة كافة الدول بدعم قوى المقاومة الوطنية على كافة الساحات العربية التي تعاني من وطأة الاحتلال.

٣ ـ عدم جواز تهديد التراب الوطني والتكامل الاقليمي لهذا البلد العربي أو ذاك تحت ذريعة عدم تطبيقه للديمقراطية على أهميتها. ومن هنا شدد المجتمعون على ضرورة التضامن مع العراق وليبيا والسودان في مواجهة الحصار الدولي الذي يصيب أول ما يصيب النساء والأطفال، والمطالبة بالرفع الفوري للحصار على أن تبادر الدول العربية بهذا الإجراء من دون أن يشكل ذلك مبرراً لتغييب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان.

٤ ـ ضرورة التنسيق بين المؤتمر القومي العربي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالحالات التي تتعرض فيها حقوق المواطنين العرب للخرق والانتهاك.

٥ ـ التأكيد على آلية الوفاق والحوار الوطني بين السلطة والمعارضة، ولا سيما في

الساحات التي تشهد مواجهات حادة بين الطرفين كالساحة الجزائرية، مع التشديد على وجوب مأسسة هذا الوفاق والاسترشاد ببعض الخبرات السابقة في جنوب أفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. وعلى هامش هذا الاقتراح أثيرت نقطتان أساسيتان: **أولاهما** أن الوصول إلى لحظة الوفاق بين السلطة والمعارضة في هذا البلد أو ذاك لا ينفصم عن كفاحية المعارضة عبر سنوات طويلة أسلمتها إلى وضع أفضل. **وثانيتهما** أن من المهم مراعاة الفروق في التطور الاجتماعي بين الدول العربية، والتي تؤدي إلى أن بعضها يطرح وفاقاً على معارضته ويلقى اقتراحها قبولاً، بينما بعضها الآخر لا تتقدم فيه السلطة بمثل هذا الاقتراح ولا ترحب به المعارضة إن طُرح على أساس أن تناقضها مع السلطة تناقض جوهري وضروري يصاغ في شكل إما/ وإما.

٦ ـ تعزيز الالتقاء بين التيارين القومي والإسلامي حول نقطة أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن حقوق المواطنة ينبغي أن ترتكز على المساواة الفعلية بما يضمن قيام مجتمع تكافؤ الفرص وسيادة القانون وتداول السلطة. ويدخل في هذا المجال انتظام انعقاد دورات المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

٧ ـ ضرورة فصل السلطات.

٨ ـ تفعيل دور كافة مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب والنقابات، مع ضرورة التزامها الديمقراطية على مستوى مناهجها، وسياساتها، وعلاقاتها الداخلية، وتفاعلاتها مع سائر القوى السياسية.

٩ ـ التأكيد على أهمية التنشئة السياسية على قيم الديمقراطية والحوار والتسامح وقبول الآخر من خلال الأسرة والمدارس والجامعات ودور العبادة والأحزاب السياسية ووسائل الاتصال.

١٠ ـ التأكيد على دور القضاء كآلية من آليات التوازن في المجتمع وحماية الديمقراطية.

١١ ـ الاهتمام بالانتخابات المحلية كمرتكز أساسي للبناء الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية على أساس أن الانتخابات على المستويين التشريعي والمحلي تتكامل في اتجاه تأكيد الممارسة الصحية للديمقراطية. وفي اتجاه الحفاظ على نزاهة الانتخابات، دُعي إلى تنقية القوانين الانتخابية من أي نصوص تخل بمبدأ المساواة أو تؤدي إلى إقصاء وتهميش بعض فئات المجتمع، وفتح وسائل الاعلام أمام كل القوى المتنافسة، اضافة إلى كفالة رقابة قضائية وشعبية على العملية الانتخابية.

١٢ ـ إزالة العقبات القانونية و/أو الفعلية التي تحول دون ممارسة المرأة العربية التي تمثل نصف المجتمع حقوقها السياسية، ودعوة كافة مؤسسات المجتمع المدني إلى زيادة التمثيل النسائي فيها. كما اقترح البعض الأخذ بمبدأ تخصيص حصة للمرأة في المجالس

التشريعية كإجراء مؤقت لتعزيز مبدأ المشاركة.

١٣ ـ توطيد اللحمة الوطنية بين المواطنين في البلدان العربية، وتعزيز مبدأ المساواة أمام القانون وإشاعة الثقافة التي تبرز إغناء وإسهام كافة مكونات المجتمع من أقوام وأديان وثقافات فرعية في الحضارة العربية الإسلامية، واحترام حقها في الاختلاف ضمن مقومات الأمة العربية.

١٤ ـ أورد بعض المشاركين بعض الخصوصيات في الدول العربية تتعلق بدور القبيلة في النسيج الاجتماعي، ودعا إلى التفاعل الايجابي معها بالعمل على تحويلها إلى مؤسسة مدنية تهتم بالتنمية المحلية، أخذاً في الاعتبار أن القبيلة في تلك الدول تكون بمثابة حلقة وسط بين السلطة من ناحية، والمواطنين من ناحية أخرى.

ثالثاً: تقرير «لجنة الأمن القومي العربي»

انعقدت «لجنة الأمن القومي العربي» المنبثقة عن المؤتمر القومي العربي في دورته السابعة يومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧. وقد تشكل مكتبها من اللواء طلعت مسلم رئيساً، ومن د. عبد الله السيد ولد أباه مقرراً.

تناولت لجنة الأمن القومي بالنقاش والتحليل المسهب التحديات المختلفة التي تواجه الأمن القومي العربي، وعلى الخصوص ما يمس منها موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني وحالات الحصار المفروض على بعض الأقطار العربية (العراق وليبيا والسودان)، بالاضافة إلى الأبعاد ذات الصلة بالأمن الغذائي والمائي والثقافي التي تدخل في صميم مسألة الأمن القومي في مفهومه الجامع.

وبخصوص الصراع العربي ـ الإسرائيلي، استعرضت اللجنة التطورات الأخيرة التي حدثت في الساحات العربية المعنية بالصراع، وعلى الخصوص في فلسطين، حيث بلغت ديناميكية التسوية أفقاً مسدوداً، وتقلصت المنجزات الهزيلة التي بنت عليها السلطة الوطنية آمالها في تحقيق الحد الأدنى من الحل المشرف الذي يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه. وهكذا في حين تواصلت إجراءات التصعيد من الجانب الإسرائيلي متمثلة في خطوات التهويد المتسارعة لمدينة القدس ومصادرة الأراضي العربية المحتلة، وإحكام الحصار على مناطق الحكم الذاتي، والقمع المتوحش لحركة المقاومة الوطنية، اكتفت السلطة الوطنية بالترتيبات الاستعراضية والتنازلات المتواصلة، التي تصل إلى حد التفريط في المكاسب القليلة التي ضمنتها اتفاقات أوسلو.

وتوقفت اللجنة طويلاً عند موضوع القدس بمناسبة اجراءات الاستيطان الأخيرة في جبل أبو غنيم، ودعت إلى حملة إعلامية وسياسية مسؤولة وحاسمة بقدر خطورة الموقف وأهمية المدينة المقدسة في الوعي القومي والإسلامي، ومنزلتها في سياق تفاعلات الصراع العربي ـ الصهيوني، وطالبت الحكومات العربية بتحمل مسؤولياتها التاريخية لانتشال ما تبقى من أراضي المدينة، والالتزام الواضح والصارم بأمانة تحريرها وإبقائها عاصمة موحدة لفلسطين. وفي هذا السياق دعت اللجنة إلى تحريك وتفعيل «لجنة القدس» التي يترأسها المغرب، ويكون ذلك بالخطوات التالية:

١ ـ ايقاف مسار التفاوض مع الكيان الإسرائيلي وإنهاء كل اجراءات التطبيع السابقة بما فيها قطع العلاقات الدبلوماسية القائمة بين بعض الأقطار العربية وإسرائيل، وإغلاق مكاتب الاتصال والمكاتب التجارية الإسرائيلية في العواصم العربية.

٢ ـ تجميد المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية ونبذ مقرراتها وتوصياتها والانسحاب من هياكلها المؤسسية.

٣ ـ تفعيل المقاطعة العربية الشاملة للكيان الصهيوني في المستويات الرسمية والشعبية، ودفع مكتب المقاطعة المسؤول عن هذه المهمة.

٤ ـ دعم المقاومة الشعبية المسلحة التي تخوضها القوى الفلسطينية في الداخل وحركة المقاومة في جنوب لبنان، ومدها بمختلف سبل الدعم العسكري والمادي والسياسي.

٥ ـ دعوة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وقف التفاوض مع اسرائيل وتحميل اسرائيل ـ بالاضافة إلى راعي السلام الأمريكي ـ مسؤولية المأزق الذي أفضت إليه عملية التسوية، بما في ذلك انفجار الوضع الأمني داخلياً وتجدد الانتفاضة الشعبية وتجدد مخاطر الحرب في المنطقة.

٦ ـ إقرار يوم عالمي للقدس، يخلد في الأقطار العربية والإسلامية والبلدان الصديقة.

٧ ـ المطالبة بوقف الدعم المالي والسياسي والدبلوماسي الأمريكي للاستيطان الصهيوني بوصفه رعاية للارهاب المسلط على الفلسطينيين في حياتهم وممتلكاتهم وأمنهم، وعلى حقوق العرب والمسلمين ومقدساتهم في القدس خاصة وفلسطين عامة.

وتطالب لجنة الأمن القومي العربي المؤتمر بدعوة السلطة الفلسطينية إلى رفع الضغوط الأمنية والسياسية عن التنظيمات التي تمارس حق المقاومة المشروع ضد الاحتلال، ودعتها إلى التنسيق مع القوى العربية الفاعلة، وخصوصاً سوريا ومصر والمغرب، لمواجهة التطورات الحالية بشأن القدس. وأوصت اللجنة بضرورة انعقاد قمة عربية عاجلة لتنسيق الجهود العربية بشأن موضوع الاستيطان والتهديد الخطير الذي تمثله السياسات العدوانية للنظام العنصري المتطرف الحاكم في اسرائيل، داعية في الوقت نفسه إلى اعادة النظر في العلاقة العربية بالولايات المتحدة، التي تتقدم كدولة راعية للسلام، في حين توفر التغطية السياسية وشتى أشكال الدعم لاسرائيل في استراتيجيتها المناوئة للعرب.

وأوصت اللجنة بأن يعمد المؤتمر القومي إلى تنسيق جهود ونشاطات جمعيات مناهضة التطبيع مع «إسرائيل»، بحثاً عن السبل الكفيلة بأن تحتضن الزخم الشعبي العربي الواسع الرافض لمنطق التسوية والتفريط في الحقوق الشرعية والثوابت القومية الراسخة.

وناقشت اللجنة بالتفصيل موضوع «حق العودة» الذي هو أحد أهم الحقوق الثابتة

للشعب الفلسطيني، فذكرت بأن هذا الحق يرتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهو حق سياسي وقانوني تضمنه القوانين العالمية وقرارات الشرعية الدولية، وسجلت اللجنة تفريط اتفاقات أوسلو ووادي عربة في هذا الحق المقدس، الذي اختزل الى مجرد موضوع انساني يخص إعانة وادماج لاجئين لا هوية لهم، أو حول إلى البحث في جدول الترتيبات النهائية بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأوصت اللجنة بهذا الخصوص بعقد مؤتمر عالمي لبحث حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التي تتعرض فيها حقوق الشعب الفلسطيني إلى التآكل والإلغاء، على أن يجري التحرك في اطار قومي عربي جامع، وليس في اطار فلسطيني ضيق، باعتبار أن حق العودة يؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن القومي العربي في سياق الصراع العربي ـ الصهيوني.

وتقترح اللجنة أن يتبنى المؤتمر القومي هذا الموضوع، وأن ينبثق عن هذا المؤتمر وتحت مظلته تحرك عربي وفلسطيني من خلال تشكيل لجنة تأسيسية لانعقاد مؤتمر حق العودة.

وأوصت اللجنة بضرورة ايجاد حلول سريعة لمشاكل العمالة العربية (الفلسطينية والمصرية خصوصاً) التي تساهم مضطرة في بناء المستوطنات على الأراضي العربية، كما أن بعض الجهات العربية تقدم المواد الأولية الأساسية لهذا البناء. ولذا لا بد من تعويض هذه العمالة عن الموارد الإسرائيلية، ووضع خطة لإدماجها في سياق الحركة الاقتصادية الفلسطينية.

وشددت اللجنة على موقف المؤتمر القومي العربي الراسخ في أن الصراع مع اسرائيل ليس نزاعاً على حدود، بل صراع وجود وأجيال، له عمقه التاريخي والحضاري والقومي، ولذا لا يمكن تسويته عن طريق المسار التفاوضي الحالي، الذي لا يمكن أن تنجم عنه سوى إضاعة الحقوق وهدر المصالح العميقة للأمة. وتطالب اللجنة بوضع استراتيجيا عربية بديلة لادارة الصراع وفق ثوابت ومرجعية المشروع الحضاري للأمة، ولا شك في أن الخطوة الأولى في هذا السياق تتمثل في إعادة التضامن العربي، وتفعيل النظام الاقليمي العربي بهيئاته ومؤسساته المختلفة، وتنقية العلاقات العربية ـ العربية من شتى الشوائب التي لحقت بها، كمرحلة أولى في سياق تحقيق اندماج عربي حقيقي وفاعل، هو الاستجابة المطلوبة للتحدي الصهيوني. وفي السياق ذاته، دعت اللجنة إلى اعطاء الأولوية للصناعة العسكرية العربية بإقامة المنشآت المتقدمة وتطوير التقنيات الحربية وترسيخها في الأرضية العربية.

وبخصوص الحصار المضروب على العديد من الأقطار العربية، رأت اللجنة أن هذه الظاهرة تندرج في سياق تقليم عناصر القوة العربية والالتفاف على مقدرات الأمة، وعزل بعض عناصرها الحيوية في معركة الصراع مع اسرائيل، كما تهدف إلى اختراق المنطقة عسكرياً وسياسياً وثقافياً.

وتوقفت اللجنة طويلاً عند الحصار الجائر على الشعب العراقي منذ سبع سنوات، ونبهت إلى آثاره المأساوية الخطيرة، التي هي في حقيقة الأمر إبادة بطيئة لهذا الشعب، باسم قرارات أممية محلية من الإدارة الأمريكية. ولقد وصل هذا الحصار إلى حد التأثير السلبي الخطير صحياً وتربوياً ونفسياً وثقافياً واجتماعياً على الأجيال القادمة، ولذا يمكن اعتباره جريمة نكراء ضد الانسانية، تستدعي أوضح وأصرم عبارات الشجب والإدانة.

ولذا أوصت اللجنة بالرفع الفوري واللامشروط لهذا الحصار، وخرقه رسمياً وشعبياً، ومطالبة البلدان العربية بتحمل أمانتها التاريخية ومسؤوليتها الشرعية والقومية تجاه هذه الظاهرة العدوانية.

وفي هذا السياق أوصت اللجنة بالاجراءات التالية:

١ ـ أن يقوم المؤتمر القومي العربي بإنارة الرأي العام العربي والدولي وتنبيهه لمخاطر وسلبيات هذا الحصار وآثاره المريعة الداخلية.

٢ ـ دعوة رؤساء الدول العربية إلى الشروع في الخرق الفوري لهذا الحصار.

٣ ـ مد الشعب العراقي بالغذاء والأدوية والوقوف الشعبي والرسمي إلى جانبه في محنته الأليمة.

٤ ـ تحريك الروابط والفئات والتنظيمات الشعبية للقيام بأدوار ملموسة في هذا السياق.

٥ ـ تبني مبادرة «باخرة عربية» تحمل إعانات للشعب العراقي المنكوب تخرق الحصار بإدارة من رموز المجتمع المدني العربي وبرعاية من المؤتمر القومي.

٦ ـ إدانة الاختراق الأجنبي للأراضي العراقية، وصيانة حدود العراق ووحدته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

كما أدانت اللجنة الحصار الظالم المضروب على ليبيا، الذي لا يستند إلى أي شرعية دولية أو قانونية، وطالبت برفعه الفوري، وطالبت باتخاذ اجراءات فورية كفيلة بذلك، ودعت الدول المجاورة إلى الشروع في خرق الحصار الجوي على الجماهيرية.

كما توقفت اللجنة عند الحصار المضروب على السودان، وأشارت إلى ضلوع الأيادي الأجنبية في مؤامرة تستهدف تقسيم السودان، ومن ورائه الأمن الاستراتيجي والمائي لمنطقة وادي النيل، ودعت إلى المواجهة الحاسمة لهذه المخططات الاقليمية المشبوهة، وطالبت الدول العربية المعنية، وخصوصاً مصر، بالتنسيق مع السودان من أجل درء هذه المخاطر. ودعت اللجنة الأنظمة العربية إلى القيام بإجراءات انفتاح سياسي حقيقية والحوار الجاد الديمقراطي مع صفوف المعارضة الوطنية، لقطع الطريق أمام محاولات الاختراق الأجنبي واستغلال الأزمات الداخلية فيها.

وتوقفت اللجنة عند أشكال أخرى متعددة من الحصار المضروبة على الأقطار العربية كالحصار الاقتصادي والعسكري الذي تتعرض له سوريا ولبنان، بغية الضغط عليهما لتقديم تنازلات مجحفة لصالح اسرائيل، بدعوى أنهما يدعمان الارهاب، في حين أنهما عرضة له، وأرضهما مغتصبة من العدو الإسرائيلي.

وتناولت اللجنة بالتحليل والتعليق الأمن المائي العربي في أوجهه الاستراتيجية والاقتصادية، وتوقفت مطولاً عند مخططات التحكم في المياه العربية في اطار التحالف بين بعض القوى والأطراف الاقليمية من بلدان الجوار الجغرافي وإسرائيل، فنبهت لخطورة هذه المخططات ودعت إلى مواجهتها بصرامة وفي اطار التنسيق العربي الفاعل، وطالبت تركيا واثيوبيا واريتريا بالنأي عن هذه الخطوات المشبوهة، والتعاون مع الجانب العربي في حل المشاكل العالقة بما يصون المصالح المشتركة ويضمن الحقوق العربية المعرضة للضياع. ونبهت اللجنة إلى خطورة المساعي الاسرائيلية لمصادرة الموارد المائية العربية في لبنان وسوريا والأردن، واعتبرت أن مواجهة هذه المساعي التي تجسدت عملياً تستدعي وقفة عاجلة وردّة فعل حاسمة.

وفي حين طالبت اللجنة الأطراف العربية التي وقعت اتفاقات أمنية وعسكرية مع إسرائيل بالتنصل الفوري من هذه المعاهدات المخلة بمقتضيات الأمن القومي العربي، دعت تركيا واريتريا إلى إنهاء تعاونهما العسكري والأمني مع الكيان الصهيوني، استجابة لوشائج التقارب الجغرافي والحضاري. وبهذا الخصوص دعت اللجنة إلى مطالبة اريتريا بالانسحاب من جزر حنيش اليمنية، وإلى اجراء حوار موضوعي وجاد مع اليمن لتنقية المشاكل العالقة بين البلدين، منبهة إلى خطورة التقارب الاريتري ـ الإسرائيلي وأثره المحتمل على الأمن القومي العربي في البحر الأحمر.

وتوقفت اللجنة طويلاً عند مقومات ومقتضيات الأمن الثقافي القومي، وشددت على أهميته الفائقة باعتباره جزءاً رئيسياً من مكونات الأمن القومي العام، ونبهت إلى المخاطر التي تستهدفه حالياً، في سياق محاولات الاختراق الفكري والاعلامي المتكررة من الجانب الصهيوني، في الوقت الذي يتكثف نشاط الجماعات المؤيدة للتطبيع عربياً (وآخرها مبادرة كوبنهاغن التي قوبلت برفض قوي من الشارع الثقافي العربي)، وطالبت اللجنة بإعطاء الأولوية للصناعات التقانية في اطار الأمن الثقافي القومي، بغية ضمان انتاج الأدوات الضرورية لهذا الأمن، باستغلال المصادر الطبيعية والذهنية المتوفرة له. وأوصت اللجنة بأن يكون موضوع «الأمن الثقافي» أحد الاهتمامات القارة في جدول أعمال المؤتمر القومي العربي.

واستعرضت اللجنة مطولاً الحضور العسكري الأجنبي في المنطقة العربية، ودعت إلى إنهائه وتعويضه بتنسيق دفاعي عربي، يتم من خلال معاهدة أمن مشتركة تقوم على أسس الثقة والائتلاف، بدل التنازع والتصادم والاحتماء بالقوات الأجنبية.

ودعت اللجنة إلى الانتباه لخطورة السلاح النووي الاسرائيلي على سلام وأمن المنطقة

العربية، ودعت إلى ضرورة النزع الشامل لجميع الأسلحة النووية، وأكدت على ضرورة وضع جميع المواد والمنشآت والنشاط الذري في اسرائيل تحت الرقابة الدولية، وطالبت الدول العربية إلى حين تحقيق ذلك بأن توفر الوسائل الكافية لتحقيق الأمن القومي في مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي.

وطالبت اللجنة بإعطاء أولوية خاصة للتصنيع والبحث العلمي، مؤكدة الارتباط العضوي بين الأمن القومي العربي والتطور الصناعي. وفي هذا الصدد تطالب اللجنة كل الدول العربية بإنشاء صناعة عربية متقدمة، وبأن تمتلك القدرة على تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما أنها تطالب بإنشاء مؤسسة عربية لعلوم الفضاء تتولى إدارة أبحاث علوم الفضاء، ووضع خطة عربية لاستغلال الفضاء الخارجي.

وفي الأخير، وليس آخراً، توقفت اللجنة عند موضوع الأقاليم العربية المحتلة، ومن بينها على الخصوص مدينتا سبتة ومليلة المغربيتان، فطالبت اسبانيا بالجلاء عنهما، والدخول مع المغرب في مفاوضات جدية لتحقيق هذا المسعى، بما يصون العلاقات العربية ـ الاسبانية المتميزة. ونبهت كذلك إلى وضع السكان العرب في تركيا وإيران والجاليات والأقليات العربية في أفريقيا، لما لها من وثيق الصلة بالأمن القومي العربي في مناطق التماس الاستراتيجي والجغرافي بين الدائرة العربية والقوى الاقليمية المحيطة بها.

رابعاً: تقرير «لجنة التنمية»

عقدت «لجنة التنمية» المنبثقة عن المؤتمر القومي العربي السابع المنعقد في الدار البيضاء اجتماعاتها يومي الأربعاء والخميس الواقعين في ١٩ ـ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، وقد تشكل مكتبها من د. محمد المسعود الشابي رئيساً، ود. منير الحمش مقرراً.

استعرضت اللجنة القسم المتعلق بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والثقافة والتقانة الوارد في تقرير حال الأمة، كما ناقش الأعضاء الأمور المطروحة على اللجنة، وتقدم عدد منهم بمداخلات ومناقشات أغنت الموضوع المطروح، وتم تبادل الآراء وتأمل الجوانب العملية والنظرية لمسألة التنمية. وتوقفت اللجنة خاصة عند العجز الذي تواجهه برامج التنمية القطرية في الوطن العربي، كما استعرضت المخاطر التي تواجهها الاقتصادات العربية من جراء تزايد التبعية التي تنخرط تلك الاقتصادات فيها، مع غياب التنسيق العربي في مواجهة التحديات الكبيرة التي تتعرض لها، والتي تزداد شراسة مع تزايد الهجمة على الوطن العربي من خلال مشروعات مشبوهة تزيد الضغوط الخارجية عليه، كي يقبل الرضوخ للهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية والاستسلام لها.

واستعرضت اللجنة أيضاً التحديات التي تواجهها عملية التنمية في مجال ادارتها واختيار البرامج الانمائية الملائمة والمنسجمة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، الملبية لطموحات الإنسان العربي، وكذلك في مجال نقل التقانة وتوطين التكنولوجيا، وتشجيع البحث العلمي ومكافحة الأمية. وتوقفت بوجه خاص أمام ضرورة تحصين الثقافة العربية ضد الاختراقات التي أخذت تنخر جسمها وتهدد لغتنا وتراثنا عبر اشاعة اليأس من مواجهة طروحات العولمة واقتصاد السوق والانفتاح والخصخصة. وتعليم مفردات تحل محل مفردات لغتنا وثقافتنا القومية.

وقد لاحظت اللجنة أن هناك قطيعة تكاد تكون كاملة بين ما يدعى بالعولمة أو الكوكبة، ومسيرة التنمية في البلدان العربية التي لم يكتب لها قدر من النضج يحميها، فوجد من يدعو إلى الانخراط في النظام العالمي للرأسمالية، قبل أن تحقق التنمية النجاح الذي يجعلها قادرة على التجذر في مجتمعاتنا.

لقد أفرزت عمليات التنمية المشوهة في البلدان العربية فئة من الوسطاء ورجال

الأعمال الجدد المرتبطين بمراكز الرأسمالية كوكلاء لها، والذين اقتصرت استشاراتهم في الوطن العربي على الصناعات الهامشية، في حين جمعوا الثروات من أعمال الوساطة التجارية وعلى حساب القطاع العام الذي أخذوا ينادون بتصفيته وفقاً لأساليب في الخصخصة تدعو إليها المؤسسات الدولية ومراكز القرار الرأسمالية بهدف تفكيك المجتمعات العربية وإضعاف دورها الاقتصادي في التنمية، مما أحدث قطيعة بين الازدهار التجاري والمالي التابع لمراكز الرأسمالية العالمية، وبين آمال وطموحات الشعب العربي في التطور والتقدم. وهذا الأمر بالذات يرتبط بوجه خاص بقضية الانتماء الوطني والقومي، كما يرتبط بالحريات وبإقامة نظام سياسي يعتمد على الديمقراطية والحرية والقيم التي يجب أن تعزز قبل طرح أي مشروع للتعامل مع الأجنبي، والانخراط في الأسواق العالمية، فالتنمية المدعمة بالقيم الوطنية والقومية وحدها هي التي تستطيع أن تلبي طموحات الشعوب، وهي التي تحقق أمنها الاقتصادي الذي يعتبر ركناً هاماً من أركان الأمن القومي العام، فتكسبه القوة التي تضمن له الندية أمام الآخرين، فما دامت العلاقات بين الدول علاقات قوة، فلا بد اذن من الوصول إلى تحقيق القوة التي تضعنا في الطريق السليم، وتضمن وقوفنا في وجه التحديات المختلفة التي نواجهها الآن وسنواجهها أيضاً في القرن الحادي والعشرين، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وخاصة تلك التحديات المتعلقة باستفحال البطالة وتفاقم سوء توزيع الثروة، والفشل في اشباع الحاجات الأساسية وازدياد التبعية، الى جانب ضغوط «المنظومة الرأسمالية العالمية» من أجل فرض نظامها البشع.

ان عناصر القوة الأساسية هي الإنسان، فلا بد من بذل الجهود لوضع التنمية في خدمة القوة الأساسية التي هي الإنسان، ولا بد من بذل الجهود لوضع التنمية في خدمة الإنسان العربي، وبذل الجهود الحقيقية من أجل القضاء على الأمية وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية، والتركيز على المحافظة على الثقافة العربية وإقامة مؤسساتها وتعزيزها، واتباع القواعد العلمية في تنشئة الجيل الجديد والاهتمام بالطفولة والأمومة وتقديم الرعاية للعجزة والمسنين، وهذه جميعها أهداف لا يستطيع الأفراد تحقيقها وحدهم، ولا بد للدولة من أن يكون لها الدور الأساسي في تقديم تلك الخدمات، وإقامة البنى الأساسية للمجتمع وللاقتصاد، بهدف تأصيل عزيمة التنمية، وعدم اهمال الجدوى البعيدة المدى، وعند ذلك فقط نستطيع محاورة ما يدعى بالنظام الاقتصادي العالمي من خلال تلافي التنميات القطرية في اطار التنمية القومية الشاملة.

وقد توقفت اللجنة أيضاً عند ظاهرة استخدام العمالة الأجنبية في دول الخليج وما يسببه ذلك من مضاعفات تمس الأمن العربي، وما يمكن أن يواجه تلك الدول من مشكلات مستقبلية، كما تعرفت اللجنة أيضاً على واقع المهاجرين العرب في الدول الغربية، وما يواجهونه من مشكلات، وأكدوا على ضرورة تنمية الصلة بين هؤلاء ووطنهم وأمتهم وثقافتهم.

وقد خلصت اللجنة إلى النتائج التالية:

١ ـ استحالة إحداث تنمية حقيقية في أي بلد عربي وحده، وفي ظل الواقع الحالي، وخاصة في ظل غياب الديمقراطية ومؤسساتها، وانتفاء حكم القانون، والادارة الاقتصادية العقلانية.

٢ ـ يعجز القطاع الخاص عن إحداث التنمية المرغوبة وحده، ولا بد من تضافر جميع الجهود وحشد جميع الامكانات المتاحة في القطاعات المختلفة ـ العام والخاص والتعاوني والمشترك.

٣ ـ من خلال النظرة التكاملية، لا بد من أن تتجه برامج التنمية إلى مراعاة حاجة بلدان عربية إلى اليد العاملة، وحاجة بلدان عربية ثانية إلى رؤوس أموال، وحاجة بلدان عربية أخرى إلى الحاصلات الزراعية، ووجود أراض شاسعة قابلة للزراعة في بلدان عربية أخيرة. ومن خلال هذه النظرة لا بد من الوصول إلى صيغة لتنسيق الجهود التنموية، بحيث تتكامل تلك الجهود لتنتج واقعاً تنموياً جديداً يستفيد منه مجموع الشعب العربي ويساعد الأمة العربية على مواجهة التحديات المقبلة في القرن القادم.

٤ ـ لقد حصل اختراق للثقافة العربية، وهناك عمل دؤوب تقوم به جهات مختلفة بهدف اشاعة ثقافة غازية، وهي الثقافة الغربية، والأسلوب الأمريكي في الحياة، ومفاهيم السوق والعولمة وانفتاح الأسواق. ان هذه الثقافة، واستخدام مفرداتها المصدرة لنا، إنما يعنيان القضاء على ثقافتنا الملتحمة بالهوية العربية، وإحلال ثقافة جديدة ونظام يهتم بمفردات وافدة تعمق من تبعيتنا، وتسهل عملية التطويع والتطبيع الحاصلة جنباً إلى جنبِ خلقِ مفاهيم وأنماط سلوك في اطار ما يدعى بعملية السلام.

وقد لاحظت اللجنة أن الاختراق الحاصل على الصعيد الثقافي ما كان ليحدث لو لم تساعد عليه طبيعة الأنظمة العربية السائدة التابعة والخاضعة لنفوذ الدول الغربية، وكذلك الأساليب القمعية والتضليلية التي تقوم بها أغلب الأنظمة واستجابات شريحة من النخبة المرتبطة بجهاز الدولة القطرية والمؤسسات الثقافية الأجنبية.

وإذا كان الشعب العربي يمتلك الأدوات القادرة على وقف هذا الاختراق ومنع انتشاره بما لديه من عزيمة وإيمان، فإن اللجنة ترى ضرورة إحداث مساهمة فعلية من قبل المهاجرين العرب في أوروبا وأمريكا من خلال تمسكهم بهويتهم الثقافية وتمتين الصلة بينهم وبين بلدانهم، بحيث يتمكنون بما لديهم من امكانات علمية وثقافية ولغوية من ايجاد الأدوات المناسبة للقيام بمهمة التواصل ما بين التراث القومي ومعطيات الحضارة المعاصرة، والعمل على تنمية البحث العلمي العربي والمساعدة في توطين التكنولوجيا المتقدمة بما يتلاءم مع احتياجات التنمية وتعزيزها في المجتمعات العربية.

٥ ـ ان مسألة مجابهة مساوئ النظام العالمي الجديد ونظام العولمة تحتاج إلى جهود واسعة وكبيرة لا تقتصر على البلدان العربية، وبما أن الظلم الناجم عن هذا النظام هو

ظلم سيصيب الجزء الأكبر من العالم، لذا لا بد من تكاتف جهود جميع الشعوب المتضررة والتي يتوجه النظام الجديد للنيل من مصالحها، وهنا تقع على الأمة العربية مسؤولية تكثيف الجهود مع باقي بلدان العالم الفقير والمضطهد من أجل الوقوف في وجه النظام الجديد ومنع اضراره.

في ضوء هذه النتائج، وبعد استعراض ما آلت إليه التنميات القطرية، ومعدلات النمو الاقتصادي فيها، ومؤشرات التنمية البشرية على مستوى الوطن العربي، توصي لجنة التنمية بما يلي:

١ ـ على المستوى القطري

أ ـ وضع نهاية للهرولة الحاصلة في مجال الخصخصة وبيع القطاع العام، وكبح جماح ما يعرف باقتصاد السوق وحرية التجارة، وإعادة النظر في سياسات الانفتاح الكبير على الأسواق، والعمل بحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، وفي حدود ما يخدم التنمية العربية ومصالح الأمة العربية.

ب ـ اعطاء القطاع العام، حيثما تتطلب عملية التنمية، الدور الأكبر والرائد شريطة اخضاعه للمحاسبة والديمقراطية. فهو أقدر على تحقيق تنمية أفضل تتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية واشباع حاجات المجتمع الأساسية.

ج ـ افساح المجال للقطاع الخاص وتوجيهه نحو اقامة مشاريع منتجة واخضاعه للرقابة الديمقراطية، وكذلك اخضاعه للضريبة العادلة الاقتصادية، وعدم المبالغة في منحه الاعفاءات والامتيازات، ومحاصرة اتجاهاته الطفيلية.

د ـ اللجوء في ادارة الاقتصاد وتوجيهه نحو التنمية المرغوبة التي ترتكز على التوجيه العقلاني بعيداً عن فوضى السوق المتوحشة.

هـ ـ اطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد والرشوة والعمل على اصلاح الادارة بمجموعة من الاجراءات، على رأسها مواكبة الأجور لمستويات الأسعار بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وتحصين الدولة من محاولات الاختراق الطفيلية الوطنية والأجنبية على حساب المال العام والمجتمع.

٢ ـ على المستوى القومي

أ ـ اقامة كتلة اقتصادية عربية قد تكون في البداية محدودة العضوية، على أن يفتح المجال لبقية الأقطار العربية للانضمام إليها لاحقاً، ولتحقيق هذا الهدف يجب تفعيل قرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) بدءاً من تنفيذ قرار اللجنة العربية الأخير بإقامة السوق الحرة العربية الكبرى.

ب ـ دعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة عبر اقامة مشاريع تنموية تكاملية تخلق

تكاملاً في البنية الانتاجية العربية.

ج ـ الضغط على الأنظمة العربية، باللجوء إلى الرأي العام العربي، من أجل اقامة التكتل الاقتصادي ونشر وتعميق ثقافة الوحدة العربية والقومية العربية.

د ـ تبني الكتلة الاقتصادية العربية استراتيجية التنمية المستقلة، وبذلك تنتعش التنمية العربية عبر اتساع السوق العربية، واقامة مشاريع انمائية تكاملية تتيح إقامة صناعات تكنولوجية متقدمة، وبخاصة في مجال التسلح، وتخفف بدرجة معتبرة من سوء التوزيع، ومن حدة التبعية التي يعاني منها الوطن العربي، كما ستدعم المركز التفاوضي العربي في النظام الاقتصادي الدولي.

ومن الواضح أن العمل لاقامة هذه الكتلة يتضمن أن يكون من أهداف التصحيح الهيكلي، ليس المزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وإنما تحقيق تكامل اقتصادي عربي وتنمية أفضل تتصف بدرجة عالية من العدالة والقدرة على الصمود أمام المنافسة الخارجية.

هـ ـ تكوين لجنة من الخبراء العرب في الاقتصاد والتنمية للبحث عن آليات نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع مستوى تطور البشرية في المرحلة الراهنة.

٣ ـ في المجال العلمي والثقافي

أ ـ بما أن الغرب يمتنع عن إمداد الأمة العربية بالتقنيات المتقدمة التي لم يقع تجاوزها تقنياً، فاللجنة توصي بضرورة:

(١) أن يعتمد الوطن العربي على قدراته الذاتية، وذلك بتخفيض نسب عالية من الدخل القومي لاغراض البحث العلمي وتشجيع الابتكار والابداع الذي يسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية.

(٢) اقامة مراكز ومؤسسات البحث العلمي في شتى المجالات وامدادها بالمخصصات المالية والبشرية اللازمة، وتنسيق أعمال هذه المراكز والمؤسسات على المستوى القومي.

(٣) اقامة مؤسسات عديدة للترجمة الآلية والبشرية لترجمة ما ينشر في مختلف اللغات في ميادين العلم والتكنولوجيا.

(٤) اعتماد اللغة العربية بصورة اساسية في مناهج التعليم المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى توطين ثم ابتكار التكنولوجيا المتقدمة التي تخدم مصالح الوطن العربي.

(٥) الاستفادة من المواطنين العرب المقيمين في الخارج من أجل الحصول على المعطيات العلمية والتكنولوجيا الصالحة للتنمية العربية المستقلة، والعمل على الاستفادة من أبحاثهم وابتكاراتهم في شتى الميادين.

(٦) اقامة جمعيات وندوات مهنية لذوي الاختصاصات المختلفة وتبادل التجارب والخبرة فيما بينها في مجال العلوم والتقنية.

(٧) العمل على المحافظة على الكفاءات العربية وفتح الأبواب أمامها كي لا تضطر إلى الهجرة إلى خارج الوطن العربي.

ب ـ القطيعة مع النظم التربوية والتعليمية التي أسسها الغرب الاستعماري في الوطن العربي لخدمة أغراضه، وخلق أجيال تابعة له لغوياً وثقافياً، وإقامة نظم تربوية وتعليمية تهدف إلى تحذير الأجيال المتعاقبة في لغتها وثقافتها القومية، وتستجيب لحاجات تنمية المجتمع.

ج ـ مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي بخلق المؤسسات الوطنية والعربية التي تنتج منتجاً ثقافياً يجذر المواطن في واقعه وفي تراثه ويمده بنظرة واضحة لمتطلبات مستقبله.

د ـ دعوة الأنظمة العربية بإلحاح إلى رفع الحواجز أمام المنتج الثقافي العربي وتسهيل تداوله، وتخفيض تكاليفه، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الاتصالات بين الأقطار العربية المختلفة.

هـ ـ الاهتمام بالتنمية العربية بتمكينها من الاستقلال اقتصادياً عن الدولة القطرية، وخلق مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على ذلك، كي تتمكن هذه النخبة من الانحياز نهائياً إلى صف المجتمع المدني والجماهير الشعبية.

و ـ ادانة اعتماد بعض المنتجين الثقافيين على التمويل الأجنبي المشبوه لانتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تهدم القيم العربية الأصيلة.

ز ـ الشجب والتشهير بمحاولات بعض المثقفين العرب الانتهازيين اجراء اتصالات مشبوهة ومدانة مع العدو تحت مختلف التسميات والذرائع.

القسم الرابع

دراسات مستقلة

١ ـ نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية العقل الأخلاقي العربي: الجزء الرابع من «نقد العقل العربي»(*)

محمد عابد الجابري(**)

عندما قررت المغامرة بالإعلان عن نيتي في تأليف كتاب **نقد العقل العربي** ـ وحدث ذلك عندما كنت أحرر مقدمة كتابي **نحن والتراث**، كانون الثاني/ يناير ـ كنت أتصور أن المشروع سيسعه كتاب واحد. ولكن ما إن تقدمت في العمل واقتربت من مرحلة تحرير المادة حتى تبين لي أنه سيكون من الأفضل جعله جزأين، أحدهما **تكوين العقل العربي**، والثاني **بنية العقل العربي**. وكنت أعتقد أنه بعد الفراغ من كتابة هذا الأخير سيكون المشروع قد تم وانتهى. غير أنني عندما أخذت في تحرير خاتمته وجدتني أكتب في نهايتها: «. . . لقد قصرنا تحليلنا على العقل اللغوي والعقل الفقهي والعقل العقدي والعقل المستقيل في تراثنا. . ويبقى العقل السياسي موضوعاً آخر».

لم يكن في نيتي آنذاك كتابة جزء ثالث عن «العقل السياسي العربي». ولكن ما إن ظهر الجزء الثاني وانتهى بعض القراء إلى العبارة السابقة حتى بدأوا يسألون الناشر، في المغرب وخارج المغرب، عن موعد صدور **العقل السياسي**. لقد فوجئت بالأمر، وأدركت أن العبارة السابقة كانت بمثابة التزام إزاء القراء وأنه ليس أمامي إلا الوفاء. . .

فعلاً بدأت أشتغل. ومرت خمس سنوات قضيتها في إعداد **العقل السياسي العربي**، من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٠، سنة صدوره. وكنت قد قضيت مثلها في تحضير الجزأين الأول والثاني.

(*) محاضرة ألقيت بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٧ على هامش المؤتمر القومي العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧.

(**) كاتب ومفكر من المغرب.

وعندما كنت بصدد كتابة السطور الأخيرة من خاتمة **العقل السياسي العربي**، الذي أصبح الجزء الثالث من المشروع، انتابني شعور عميق بأن موضوع البحث في العقل العربي سيبقى مفتوحاً. وكنت أفكر حينذاك فيما بقي ينتظر الإنجاز، فكتبت أقول: «الفكر العربي مطالب إذن بنقد المجتمع ونقد الاقتصاد ونقد العقل، العقل المجرد والعقل السياسي...». ثم أمسكت القلم، وفضلت وضع ثلاث نقط مكان الكلام. لقد كان علي في الحقيقة أن أضيف إلى القائمة المذكورة: **العقل الأخلاقي**، لكنني أحجمت خوف أن يفهم القارىء أن هناك جزءاً رابعاً قيد الإعداد يكون موضوعه «العقل الأخلاقي العربي»، وهكذا «أخذت حريتي» ـ كما نقول اليوم. لقد انتهيت من تحرير **العقل السياسي العربي** في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، وها نحن اليوم في آذار/ مارس ١٩٩٧. لقد مرت سبع سنوات صدرت لي فيها كتيبات ومقالات ومذكرات ـ أو سيرة ذاتية ـ بعنوان **حفريات في الذاكرة**. ولكن هذه المؤلفات لم تكن شاغلي الوحيد، لقد كان يدور في ذهني خلال هذه المدة مشروع كتابة جزء رابع في سلسلة **نقد العقل العربي**، جزء يكون بعنوان «العقل الأخلاقي العربي: نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية». وقمت بمطالعات واستكشافات، واليوم أستطيع أن أقول إنني أملك تصوراً عن الموضوع، ويسرّني أن أعرض عليكم خطوطه العامة في هذا اللقاء.

لا أحتاج إلى ذكر الأسباب والمبررات التي جعلتني أغامر في هذا الموضوع. لقد سبق لي أن أشرت في مقالات نشرت لي حديثاً إلى أن عصرنا الراهن، أعني أواخر القرن العشرين، يشهد نوعاً من «العودة إلى الأخلاق». إن التقدم الذي حصل في ميدان الطب والبيولوجيا أثار ويثير مسائل أخلاقية أصبح النقاش اليوم فيها ينمو ويتأطر ضمن ما يسمى بـ «أخلاقيات البيولوجيا». وإذا أضفنا إلى ذلك الظواهر اللاأخلاقية التي تنمو وتستشري في مجال معاملة الأطفال والنساء، سواء في مجال التشغيل أو غيره من المجالات التي تنتهك فيها الكرامة البشرية، فضلاً عن حقوق الإنسان الديمقراطية، أدركنا الأهمية البالغة التي تكتسبها المسألة الأخلاقية اليوم.

على أن طرح مسألة الأخلاق والقيم بصورة عامة، بعد الفراغ من البحث في المسائل النظرية التي تخص العقل والمعرفة، تقليد جرى به العمل في التأليف الفلسفي منذ أرسطو، أعني تصنيف الكتابة الفلسفية إلى صنفين: صنف يتناول العقل النظري أو المجرد، وصنف يتناول العقل العملي وموضوعه الأخلاق والسياسة، أو تدبير النفس وتدبير المدينة حسب تعبير القدماء. وإذا كان هذا الجانب الأخير يؤجل في الغالب إلى نهاية البحث، فليس ذلك لأن مسألة الأخلاق والقيم تأتي بطبيعتها في نهاية المطاف لكونها بمثابة «الثمرة» ـ حسب تعبير القدماء ـ بل أيضاً لأنها من القضايا الصعبة الشائكة لكون الأخلاق والقيم من الأمور التي ليس من الممكن دوماً اتخاذ موقف نيتشوي بصددها، أعني «التحرر» من سلطتها حين البحث فيها. إن نقد الأخلاق يأتي في الغالب بعد نقد العقل ـ بوصفه أداة المعرفة ـ كتتويج للعمل كله، خصوصاً إذا كان هذا العمل يطمح إلى المساهمة في التجديد.

لقد قلت في مقدمة **تكوين العقل العربي**: «كان المفروض أن يكون هذا الكتاب مجرد حلقة في سلسلة طويلة من الكتب والأبحاث» تتناول العقل العربي بالنقد والتحليل، «وفي هذه الحالة كان ـ هذا الكتاب ـ سيستفيد حتماً من الأعمال السابقة له. . . ولكن واقع الحال الآن عكس ما يجب أن يكون». وهكذا كان عليّ أن أغامر وأقوم بتدشين القول في **نقد العقل العربي**، النقد الابستيمولوجي، والشيء نفسه يصدق على كتاب **العقل السياسي العربي**، فلقد كان هو الآخر مغامرة، كان تدشيناً للقول في موضوع لم يكن فيه سلف.

واليوم أجد نفسي مضطراً لتكرار هذه الملاحظة نفسها. إن المكتبة العربية تخلو ـ حسب علمي ـ من كتاب أو دراسة في نقد العقل الأخلاقي العربي أو في تحليل نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية تحليلاً موضوعياً نقدياً. هناك كتاب واحد ـ حسب علمي دائماً ـ كان قد أثار ضجة في وقته، إذ هوجم صاحبه من طرف شيوخ الأزهر، هو كتاب **الأخلاق عند الغزالي** للدكتور زكي مبارك، وهو نص رسالته لشهادة العالمية والدكتوراه قدمها سنة ١٩٢٤ إلى الجامعة المصرية بإشراف الدكتور منصور فهمي أستاذ الفلسفة بها يومئذٍ. والملاحظ أن هذا الكتاب لم ينل من الشهرة ما ناله كتابان نقديان آخران صدرا بعده، هما كتاب **الإسلام وأصول الحكم** لعلي عبد الرازق، وقد صدر عام ١٩٢٥، والثاني هو كتاب **في الشعر الجاهلي** لطه حسين، وقد صدر سنة ١٩٢٦. ويبدو أن الضجة التي أثارها هذان الكتابان الأخيران قد غطت سريعاً على الضجة التي أثارها قبلهما كتاب الدكتور زكي مبارك.

والواقع أن هذا الكتاب، كتاب **الأخلاق عند الغزالي**، ليس فيه ما يبرر تهمة الزندقة والكفر التي رمي بها صاحبه. فكل ما فعله هو أنه تعرض بالنقد لبعض آراء الغزالي الأخلاقية التي بثها في كتبه، وبالخصوص منها في كتابه الشهير **إحياء علوم الدين**. وكل ما أنكره عليه زكي مبارك هو ما في تلك الأخلاق من نزعة اتكالية صوفية استسلامية، ليس غير.

ذلك هو الكتاب الوحيد الذي تناول الأخلاق عند مؤلف إسلامي من زاوية نقدية. نعم، هناك بضع مؤلفات تتناول «الأخلاق» في الإسلام، في هذا المجال أو ذاك، بمنهج يطغى فيه العرض والتعريف والتنويه. . . ونحن هنا، في هذا المشروع الذي نقترحه، لن ننحو هذا المنحى. إن طريقة عملنا ونوع التحليل والنقد الذي سنقوم به لنظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية ككل، هو امتداد مباشر لما قمنا به في الأجزاء الثلاثة التي صدرت في موضوع «نقد العقل العربي»؛ امتداد مباشر على صعيد طريقة العرض ومنهجية التحليل والنقد. . ولكن مع اختلاف في النمذجة.

في نقد «العقل المجرد» في الثقافة العربية الذي خصصت له الجزأين الأول والثاني، كان الأمر يتعلق بدراسة النظم المعرفية في الثقافة العربية، دراسة تحليلية نقدية. وقد صنفت هذه النظم إلى ثلاثة: بيان، عرفان، برهان. وذلك تصنيف يستجيب لنوع النقد

الممارس، أعني النقد الابيستيمولوجي. لقد اخترت هذا التصنيف لأنه مناسب ملائم، أعني أنه يفي بالغرض، ولأنه معمول به لدى بعض المؤلفين القدامى، مما يجعل منه تصنيفاً أصيلاً، لفظاً ومعنى.

وعندما بدأت أشتغل في إعداد كتاب **العقل السياسي العربي** وجدت نفسي أمام مشكل التصنيف والنمذجة، مرة أخرى. فالعقل السياسي غير العقل المجرد. لقد كان بالإمكان أن أتبنى التصنيف السابق نفسه، فأتحدث عن الجانب السياسي في كل من الفكر البياني والفكر العرفاني والفكر البرهاني. غير أني، لو فعلت ذلك، لكنت قد فرضت على موضوع البحث تصنيفاً لا يستوعبه تمام الاستيعاب، وبالتالي يشوهه تشويهاً.. لقد كان لا بد إذن من تصنيف آخر ونمذجة أخرى. وقد فرض علي الموضوع أن أنظر إلى العقل السياسي العربي من خلال مستويين: مستوى المحددات، ومستوى التجليات، وهما مستويان يعكسان بصورة ما بنية المجتمع العربي، بنيته العميقة (المحددات)، وبنيته السطحية (التجليات). وهكذا صنفت الموضوع، على المستوى الأولى إلى: القبيلة، الغنيمة، العقيدة، بينما تحدثت عن المستوى الثاني من خلال العناصر التالية: دولة الملك السياسي، ميثولوجيا الإمامة، حركة تنويرية، الإيديولوجيا السلطانية وفقه السياسة، وهي الموضوعات التي يدور الكلام فيها حول عناصر البنية السطحية للمجتمع العربي، أعني: الخليفة، الخاصة، العامة.

كان ذلك عن العقل العربي المجرد، والعقل العربي السياسي، فكيف سنعالج العقل الأخلاقي، العربي الإسلامي، أو ما نسميه هنا بـ «نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية»؟

كانت المهمة ستكون سهلة لو أننا اعتمدنا أحد النموذجين السابقين وصنفنا الأخلاق في التراث العربي الإسلامي إلى: الأخلاق البيانية، الأخلاق العرفانية، الأخلاق البرهانية، أو: أخلاق القبيلة، أخلاق الغنمية، أخلاق العقيدة، إننا لو فعلنا ذلك لكنا قد فرضنا على موضوعنا تصنيفاً لا يستوعبه ونمذجة لا تغطي جميع نواحيه. لا بد إذن من تصنيف آخر يستجيب لطبيعة الموضوع.

وهنا لا بد من إبداء ملاحظتين: الأولى هي أن صيغة المفرد في عبارة «نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية» هي في الحقيقة محصلة لعدة نظم، تماماً مثلما أن «نظام المعرفة في الثقافة العربية» هو عبارة عن مجموعة نظم تداخلت كما شرحنا ذلك في الجزء الثاني. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بمسألة «البداية». إن البداية التي سنختارها هنا في «العقل الأخلاقي العربي» هي نفس البداية التي اخترناها في الجزء الأول: وذلك لنفس الأسباب التي شرحناها في الفصل الثالث منه الذي جعلنا عنوانه «عصر التدوين: الإطار المرجعي للعقل العربي»، فلا داعي لتكرار ما قلناه هناك.

وإذن، فسيكون مجال بحثنا، في البداية، هو عصر التدوين: العصر العباسي الأول (أي ما بين سنة ١٠٠ وسنة ٢٠٠ أو ٢٥٠ هجرية). ففي هذا العصر سنبحث عن نظم

القيم التي كانت محايثة للموروث الثقافي المدون، أو الذي كان يجري تدوينه. سنترك جانباً مسألة نظرية وشائكة، قد نناقشها في ثنايا الكتاب، مسألة نظام أو نظم القيم التي وجهت عملية التدوين وتحكمت فيها. سنقتصر الآن على النظر إلى أنواع الموروث الذي كان يجري تدوينه. وفي هذا الصدد يفرض علينا الواقع التاريخي التمييز فيما كان يدون بين خمسة أنواع من الموروث الثقافي:

١ ـ الموروث الثقافي العربي السابق للإسلام، مع امتداداته في العصور الإسلامية، ويتمثل هذا الموروث فيما جمع ودون من أشعار العرب وأخبارهم وحروبهم ومفاخرهم ومكارمهم... الخ في الجاهلية والإسلام.

٢ ـ الموروث الإسلامي، ويتمثل خاصة في البحث في معاني القرآن وتفسيره وفي الحديث وأخبار السيرة النبوية... الخ.

٣ ـ الموروث الفارسي، وكان منه كتب ترجمت إلى العربية ترجمة نصية أو مع تصرف، إضافة إلى نقول وأخبار و «عهود»... الخ.

٤ ـ الموروث اليوناني سواء منه الهيلينستي، الذي ينتمي إلى العصر اليوناني ـ الروماني، أو الذي ينتمي إلى العصر الهيليني الإغريقي الخالص.

٥ ـ الموروث الصوفي...

وغني عن البيان القول إن كل واحد من هذه الأصناف كان يمثل ثقافة بأكملها، وإن ما تتميز به كل ثقافة وما يشكل جانباً أساسياً من خصوصيتها هو وجود نظام للقيم خاص بها، نظام للقيم الأخلاقية والسياسية والاجتماعية يحكم على السلوك والتصرفات بالحسن أو بالقبح، وعلى أساسها يحدد الخير والشر... الخ.

سيكون علينا إذن أن نبحث في خمس منظومات للقيم ساهمت بصورة أو بأخرى، وبهذه الدرجة أو تلك، في تأسيس ما نطلق عليه هنا: «العقل الأخلاقي العربي». وهذه المنظومات هي: منظومة القيم العربية قبل الإسلام، منظومة القيم الإسلامية، منظومة القيم التي من أصل فارسي، منظومة القيم التي من أصل يوناني، منظومة القيم الصوفية، لننتقل بعد ذلك إلى البحث في تداخلها وتشابكها.

لا يتسع المجال هنا لعرض مفصل لخصائص ومكونات هذه النظم جميعها، ولذلك سنقتصر على رسم خطاطة عامة، أو قل نوعاً من النمذجة، لهذه القيم، مع التركيز على ما نعتبره القيمة المركزية التي تتمحور حولها سائر القيم. وسنسمي كل واحدة من هذه المنظومات باسم القيمة المركزية فيها، مع استعمال «أخلاق» بدل منظومة القيم، تخفيفاً فقط، مع الاحتفاظ لكلمة «أخلاق» بمعناها الاجتماعي السياسي، لأن الأمر يتعلق هنا بالقيم التي تنظم العلاقة بين الناس في المجتمع، وليس فقط بالأخلاق الفردية وحدها.

١ ـ أخلاق المروءة

لقد تبين لنا بعد البحث الاستكشافي الذي قمنا به في هذا المجال أنه من الممكن النظر إلى القيم العربية التي تنتمي إلى الموروث العربي الخالص بوصفها منظومة تحتل **«المروءة»** فيها مكان القيمة المركزية. وباسمها سنسمي منظومة القيم تلك، فنقول: «أخلاق المروءة».

فما هي المروءة؟

تمدنا المعاجم العربية وفي مقدمتها **لسان العرب** بالمعطيات التالية: المروءة «كمال الرجولية». وهي من «المرء»، أي الرجل، أو الإنسان. وبالتالي فالمروءة هي كمال إنسانية الإنسان. وهذا التعريف يكفي وحده لتبرير اتخاذها قيمة مركزية. وهل هناك من قيمة تعادل في وزنها وأهميتها القيمة التي تعبر عن «كمال إنسانية الإنسان»؟. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق هنا بقيمة مرجعيتها عربية محض. ذلك أن جميع من تحدث عن المروءة من المؤلفين القدامى قد رووا ما رووا، ونقلوا ما نقلوا، عن شخصيات عربية من العصر الجاهلي وصدر الإسلام والعصر الأموي. ونادراً ما تجد أحدهم ينقل عن مرجع فارسي أو يوناني، وذلك على العكس تماماً من القيم الأخلاقية الأخرى التي تحتل المرجعيات الفارسية واليونانية فيها المقام الأول. ومما يلفت الانتباه أن بعض المراجع القديمة تقرر أن «من أخلاق المروءة عدم التكلم بالفارسية في مصر عربي»، وكأن المروءة مفهوم قومي عربي، أو كأن الشعور القومي عنصر من عناصرها.

هذا وتميز المراجع التي اهتمت بهذه القيمة الأخلاقية الكبرى بين جانبين في مضمونها: فالمروءة من جهة هي خصال سلوكية ظاهرة وفضائل أخلاقية نفسية ومعنوية، ومن جهة أخرى المروءة ليست مجرد اتصاف المرء بهذه الخصال والفضائل، بل إنها أكثر من ذلك مراعاة ورغبة، وبعبارة أخرى ليست المروءة مجرد موقف أخلاقي يقفه المرء بينه وبين نفسه، بل هي أيضاً تعامل أخلاقي يصدر عن إرادة واختيار: إرادة حسن السلوك وحسن المعاملة مع النفس ومع الناس.

ويكاد الماوردي ينفرد بالكتابة عن المروءة بصورة منظمة لا تخلو من جهد تنظيري، وذلك في كتابه **أدب الدنيا والدين**. وهو يؤكد على جانب إرادة حسن السلوك مع الناس في معنى المروءة فيقول: «اعلم أن من شواهد الفضل ودلائل الكرم: المروءة، التي هي حلية النفوس وزينة الهمم. فالمروءة مراعاة الأحوال التي تكون على أفضلها حتى لا يظهر منها قبيح عن قصد ولا يتوجه إليها ذم باستحقاق». ويقول أيضاً: «إن من حقوق المروءة وشروطها ما لا يتوصل إليه إلا بالمعاناة ولا يتوقف عليه إلا بالتفقد والمراعاة، فثبت أن مراعاة النفس على أفضل أحوالها هي المروءة». ثم يورد حديثاً نبوياً يقول: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت مروءته وظهرت عدالته ووجبت أخوته»، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن المروءة قيمة اجتماعية

أساساً، وليست مجرد خلق فردي. ويعزز هذا المعنى ما ينقله الماوردي عن مرجعيات عربية أخرى. يقول: قال بعض البلغاء «إن من شرائط المروءة أن يتعفف عن الحرام ويتصلف عن الآثام (يعرض عنها) وينصف في الحكم ويكف عن الظلم ولا يطمع فيما لا يستحق، ولا يستطيع على من يسترق (لا يستكبر على الضعيف) ولا يعين قوياً على ضعيف ولا يؤثر دنياً على شريف ولا يُسِرّ (يخفي ويضمر) ما يعقبه الوزر والإثم ولا يفعل ما يقبح الذكر والاسم». ويذكر أن «بعض الحكماء» سئل عن الفرق بين العقل والمروءة فكان جوابه: «العقل يأمرك بالأنفع والمروءة تأمرك بالأجمل».

من هنا كانت المروءة مرتبطة بعلو الهمة وشرف النفس، وكانت شروط تحققها صنفين، صنف يخص شرف النفس، وهي ثلاثة: العفة عن المحارم والمآثم، والنزاهة عن المطامع الدنية والمواقف المريبة، والصيانة بالتماس كفاية النفس وصيانتها عن تحمل المنن؛ وشروط تخص علو الهمة وهي ثلاثة كذلك: المؤازرة بالإسعاف بالجاه والإسعاف في النوائل، والمياسرة بالعفو عن الهفوات والمسامحة في الحقوق، ثم الافضال بتقديم الفضل جوداً وكرماً واتقاءً لأذى الغير.

وباختصار: المروءة هي ملتقى مكارم الأخلاق، وبالتالي فهي أحق أن تعتبر «القيمة المركزية» في منظومة القيم العربية الخالصة، وهي تكسب صاحبها احتراماً وتقديراً وتجعله قدوة وذا كلمة مسموعة مع ما ينتج عن ذلك من سلطة ونفوذ معنويين. ومن هنا كان شيخ القبيلة، الجامع لصفات المروءة، يتحول إلى سيد. فالمروءة من هذه الناحية هي الطريق الملكية نحو السؤدد الذي هو أسمى مرتبة اجتماعية في المجتمع العربي.

٢ ـ أخلاق العمل الصالح

لقد اخترقت الدعوة المحمدية القبيلة عمودياً وأفقياً: اخترقتها عمودياً بأن جعلت قمتها تمتد إلى أعلى نحو بعد ميتافيزيقي ما ورائي، نحو الله... واخترقتها أفقياً بأن جعلتها تمتد على السطح كله لتشمل **الناس جميعاً**. وغني عن البيان القول إن قيمة القيم في كل دين هي الإيمان به وبتعاليمه. غير أن الإيمان في الإسلام ليس هدفاً في ذاته، فالله غني عن العالمين، بل هو أيضاً، وربما بالدرجة الأولى، من أجل الإنسان. ومن هنا كان لفظ «الإيمان» وما اشتق منه مقروناً في القرآن، في الأغلب الأعم، بألفاظ وعبارات أخرى تشير إلى وجهته الاجتماعية ومضمونه الإنساني. ومن العبارات التي تتكرر في القرآن بعد لفظ «الإيمان» وكأنها ترتبط معه بعلاقة شرط بمشروط عبارة **«العمل الصالح»**. إن استعراضاً سريعاً للخطاب القرآني يدلنا على أن عبارة **﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾**[1]، التي تتكرر مراراً بهذه الصيغة أو بصيغ أخرى، ترمز حقاً إلى أن «العمل الصالح» هو محور القيم الإسلامية القرآنية. واجتماع «الإيمان» و«العمل الصالح» ينتج عنه

---

(١) انظر مثلاً: **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥.

قيمة دينية أخرى تعتبر من أسمى القيم في كل دين هي «التقوى»، ولها في القرآن مكان أسمى. ف «التقوى» ليست مجرد قيمة تدل على فضيلة تربط المؤمن بالله، بل هي أيضاً فضيلة متجهة نحو الآخرين، نحو الناس. ومن استقراء الآيات القرآنية التي وردت فيها هذه القيمة الأخلاقية الكبرى ندرك بسهولة أن العمل الصالح مقوم أساسي فيها، وبعبارة أخرى يمكن القول إن الإيمان وحده ليس تقوى، بل لا بد أن يصاحبه العمل الصالح. وقديماً فرق المتكلمون بين «الإيمان» و «العمل»، فكان منهم من جعل «العمل» شرطاً في الإيمان وضمنه معنى سياسياً، وكان منهم من قال بالعكس، ربما لاعتبارات سياسية كذلك.

ومن المفاهيم القرآنية التي تفيد معنى أعم من «الإيمان»، وتجمع بينه وبين العمل الصالح، مفهوم «البر»، ففي القرآن الكريم: **﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين، وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب، وأقام الصلاة وآتى الزكاة، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾**[٢].

من هنا يمكن أن نلتمس فرقاً دقيقاً بين المروءة و«العمل الصالح». فبما أن المروءة هي «كمال الرجولية» فهي تخدم صاحبها، ترفع من شأنه وتجعله محط تقدير واحترام، فهي بهذا المعنى قيمة ينعكس أثرها الأخلاقي على الشخص المتصف بها. أما «العمل الصالح»، الذي هو جوهر البر والتقوى، فهو عمل في صالح الناس، عمل يجعل منهم كياناً يتجاوز القبيلة، زماناً ومكاناً ورؤية وأفقاً ورسالة، هذا الكيان هو المعبر عنه بـ «الأمة». وفي القرآن: **﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾**[٣]. فعلاً، إن القرآن، مثله مثل الكتب السماوية الأخرى، كتاب دين وأخلاق، قبل أن يكون شيئاً آخر. والأخلاق الإسلامية القرآنية هي أخلاق من أجل الأمة. ومن المؤسف أن يتعرض هذا الجانب لكثير من الإهمال على مر العصور، وأن توظف آياته توظيفاً سياسياً لا يخدم الأمة ولا الملة، توظيفاً يلبس القيم الاجتماعية الاستبدادية والقيم الانعزالية الفردية في الموروث القديم، غير العربي، لباساً إسلامياً، والإسلام منها براء.

أجل، لا يملك المرء إلا أن يلاحظ بأسف شديد أن التراث العربي الإسلامي يخلو أو يكاد من دراسات ومؤلفات في أخلاق المروءة وأخلاق العمل الصالح التي هي بحق الأخلاق العربية الإسلامية. لقد اتجه الفقهاء إلى العبادات والمعاملات واهتموا بالجانب القانوني فيها وأهملوا إهمالاً شبه تام فقه الأخلاق العربية الإسلامية. وعندما انتبه الغزالي

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٠٤.

إلى ذلك كان تيار التصوف هو السائد، فألف في الأخلاق الإسلامية كتابه الشهير **إحياء علوم الدين** من منظور يبالغ في التوكل ويدعو إلى الإعراض عن الدنيا. والنتيجة هي أن القيم الأخلاقية، الفردية والاجتماعية والسياسية المنتمية إلى الموروثين الفارسي واليوناني الهيلينستي هي التي احتلت الساحة الثقافية العربية الإسلامية، ليس فقط لدى كتّاب السلاطين وفقهائهم، بل أيضاً لدى المؤلفين في الآداب والأخبار، كما لدى الفلاسفة ومن نحا نحوهم. وهكذا رُوّج في الثقافة العربية الإسلامية، وعلى نطاق واسع، لقيم تكرس الاستبداد والاتكالية والانعزالية تنتمي أصلاً إلى مرجعيات غير عربية ولاإسلامية. والكشف عن أصولها وفصولها هو من جملة المهام النقدية التي لا بد من الاضطلاع بها على طريق إعادة بناء الفكر العربي وتجديده.

٣ ـ أخلاق الطاعة

إذا كان الشعر الجاهلي والأمثال وقصص العرب وأخبارهم، قبل الإسلام وبعده، قد شكلت المرجعية التي إليها يؤول أمر «أخلاقيات المروءة»، وإذا كان القرآن والحديث هما مرجعية «أخلاقيات العمل الصالح»، فإن المرجعية الأخلاقية الأولى في الموروث الفارسي التي فرضت نفسها في عصر التدوين والعصور التالية هي كتابات ابن المقفع. لقد ترجم ابن المقفع من الفارسية عدة نصوص، تارة ترجمة حرفية أو يدّعي أنها كذلك، ككتاب **كليلة ودمنة**، وتارة بتصرف كما في كتبه الأخرى وخاصة منها: **الأدب الصغير والأدب الكبير**. الأول في الأخلاق بمعنى تدبير النفس ـ حسب التعبير القديم ـ والثاني في السياسة بمعنى تدبير المدينة أو بالأحرى **مرايا الأمراء**. هذا إضافة إلى نصوص أخرى، وفي مقدمتها **رسالة الصحابة** التي هي عبارة عن تقرير سياسي رفعه إلى أبي جعفر المنصور.

كيف نمثل نظام القيم في الموروث الفارسي؟ يقول ابن المقفع في مقدمة كتابه **الأدب الصغير**: «إن المؤلف في الأدب ـ أي الأخلاق ـ ليس من مهمته ولا بمقدوره وضع أخلاق من عنده، بل كل ما يمكن أن يفعله هو أن يجمع ويصنف القيم التي يرثها الناس من الحكماء والعقلاء الذين سبقوهم»، وهو هنا يقصد الفرس والناطقين بـ «الحكمة» من رجالاتهم. يقول: «فليعلم الواصفون المخبرون (بالقيم الأخلاقية) أن أحدهم، وإن أحسن وأبلغ، ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتاً وزبرجداً ومرجاناً، فنظمه قلائد وسموطاً وأكاليل، ووضع كل فص موضعه وجمع إلى كل لون شبهه، مما يزيده بذلك حسناً...». نظام القيم حسب هذا التصور نظام على شكل عقد[٤]، والعقد مجموعة من الجواهر ـ وهي هنا القيم. والعقد يوضع على عنق. والعنق هنا يمثل كسرى أو الخليفة.

---

(٤) قارن: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه، **العقد الفريد**.

نحن هنا إذن أمام قيمة مركزية هي «كسرى» (أو الخليفة)، تحيط به طبقة «الخاصة»، وذلك في مقابل «العامة». ولكل من الطبقتين منزلة خاصة، وبالتالي موقف «أخلاقي» خاص بها. يقول ابن المقفع: «وعلى العاقل أن يجعل الناس طبقتين متباينتين، ويلبس لهم لباسين مختلفين، فطبقة من العامة يلبس لهم لباس انقباض وانحجاز وتحفظ في كل كلمة وخطوة، وطبقة من الخاصة، يخلع عندهم لباس التشدد ويلبس لباس الأنسة واللطف والبذلة والمفاوضة. ولا يدخل في هذه الطبقة إلا واحد من ألف كلهم ذو فضل في الرأي، وثقة في المودة، وأمانة في السر، ووفاء بالإخاء»[٥].

وواضح أن «العاقل» المخاطب هنا طرف ثالث فوق الخاصة والعامة، وهو كسرى، فهو الذي عليه أن يلبس لباس انقباض من العامة ولباس الأنس واللطف من الخاصة، وذلك من أجل أن تخافه الأولى وتطيعه الثانية. يقول ابن المقفع: «وحاجة الخواص إلى الإمام الذي يصلحهم الله به كحاجة العامة إلى خواصهم وأعظم من ذلك، فبالإمام يصلح الله أمرهم، ويكبت أهل الطعن عليهم ويجمع رأيهم وكلمتهم، ويبين لهم عند العامة منزلتهم ويجعل لهم الحجة والأيد في المقال على من نكب عن سبيل حقهم»[٦].

تلك هي الأخلاق التي كان يروجها الموروث الفارسي في الثقافة العربية الإسلامية، وهي التي كانت لها الهيمنة فيها منذ قيام الدولة العباسية. يتجلى ذلك واضحاً في المؤلفات العديدة التي تعرض للآداب ونصائح الملوك والسير والحكم والأمثال والأخبار، ابتداءً من ابن المقفع الذي قلنا إنه كانت له الريادة في التأليف في هذا المجال، ترجمة ونقلاً من النصوص الفارسية، إلى آخر من كتب في الأخلاق والسياسة، سواء في المشرق أو في الأندلس والمغرب. والناظر إلى هذه الأدبيات الأخلاقية السياسية التي قوامها أقوال مأثورة ونصوص مقتضبة يجدها تتمحور حول موضوعين رئيسيين يرجع فيهما بصورة أساسية إلى ملكين كانا من أعظم ملوك الفرس.

أما الموضوعان فهما العلاقة بين **الدين والملك** ـ أو الدولة ـ من جهة، والعلاقة بين **الطاعة والعدل** من جهة أخرى. وأما العاهلان الفارسيان فهما أردشير الأول مؤسس الدولة الساسانية وهو المرجع في الموضوع الأول، وكسرى أنوشروان، آخر كبار ملوك الفرس، وكان المرجع في الموضوع الثاني. واستحضار العلاقة التاريخية بين هذين الملكين والموضوعين ضروري للكشف عن أبعاد «الأخلاق» التي كان يكرسها كتاب السلاطين وفقهاؤهم والمؤلفون في **الآداب السلطانية** أو ما يعرف في الغرب بـ **مرايا الأمراء**... وفيما يلي تذكير بالظروف التاريخية التي أنتجت هذا النوع من الأخلاق:

عرفت الامبراطورية الفارسية عهداً من التفكك والانحلال قبيل فتوحات الإسكندر

---

(٥) عبد الله بن المقفع، «الأدب الصغير،» في: عبد الله بن المقفع، **المجموعة الكاملة لمؤلفات عبد الله بن المقفع**، ص ٢٧.

(٦) عبد الله بن المقفع، «رسالة الصحابة،» في: المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

المقدوني وبعدها. لقد استولى الإسكندر على معظم بلاد فارس، ثم اقتسمها قواده العسكريون من بعده فدخلوا فيما بينهم في حروب ومنافسات طاحنة انتهت بقيام ما عرف بـ «عصر ملوك الطوائف»، وهو العصر الذي استمر يكرس التمزق والانحلال إلى أن قامت دولة بني ساسان، فأعادت للامبراطورية الفارسية وحدتها ومجدها. كان ساسان رجل دين وكان ابنه أحد ملوك الطوائف يحكم مدينة صغيرة، وعندما خلفه ولده أردشير الأول سنة ٢٢٦ ميلادية عمل على توحيد فارس وبناء دولة قوية أعاد لها مجدها، فكان المؤسس الفعلي للدولة الساسانية، وكان يلقب بالملك «الجامع» أو «الموحد» لأنه جمع الفرس وأعاد إليهم وحدتهم، ليس بتوحيد البلاد عسكرياً وحسب، بل أيضاً من خلال **تحالفه مع رجال الدين** من أتباع الديانة الزرادشتية التي جمع نصوصها وجعل منها الدين الرسمي للدولة فأشرك الموابذة والكهنة في السلطة تحت إمرته ورقابته، وجعل من **وحدة الدين والدولة** أساساً لملكه. ومع أن ولايته لم تدم سوى خمس عشرة سنة (توفي سنة ٢٤٠ ميلادية) فإن إحياءه للامبراطورية الفارسية من خلال فتوحاته وانتصاراته العسكرية وإصلاحاته الإدارية والسياسية والدينية جعلت منه في وجدان الفرس المرجع الأول والنموذج والمثال. وقد اشتهر بوصيته السياسية إلى الملوك من بعده والمعروفة بـ «عهد أردشير»، والتي تدور كلها حول الأساس الذي يجب أن تبنى عليه الدولة والذي يضمن لها القوة والاستمرارية. هذا الأساس هو: **الدين**.

يقول أردشير مخاطباً خلفاءه ملوك بني ساسان من بعده: «واعلموا أن الملك والدين أخوان توأمان، لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه، لأن الدين أس الملك وعماده، ثم صار الملك بعد حارس الدين، فلا بد للملك من أسه ولا بد للدين من حارسه، لأن ما لا حارس له ضائع وما لا أس له مهدوم». ويكاد لا يخلو من هذه العبارة ـ بالصيغة نفسها أو مع تعديل طفيف ـ كتاب من كتب **الآداب السلطانية** والأخلاق والنوادر والأخبار، وهي الكتب التي تزخر بها المكتبة العربية والتي تكرر نفسها مع نوع من التضخم لدى كل عصر.

وبمراجعة وقائع ما يعرف بـ «العصر الفارسي» في الدولة العباسية يتجلى واضحاً أن هذه النصيحة كانت بالفعل «المبدأ الدستوري»، النظري والعملي، الذي طبقته الدولة العباسية في ذلك الوقت، وخاصة منذ ثاني ملوكها أبي جعفر المنصور باني صرحها. فالعلاقة بين الدين والدولة أيام العصر الأموي لم تطرح بهذه الصورة. فلم يكن الخليفة الأموي يدّعي أن ملكه قام على أساس الدين، ولا كان يعتبر نفسه حارساً للدين، بل لقد كان الدين يتمتع باستقلال شبه تام عن الدولة: فالقضاة كانوا مستقلين، والعلماء بالكتاب والسنة كانوا مرجعيات مستقلة (إلا من كان منهم في خدمة الأمويين متحزباً لهم). كان كل قاض وكل إمام يجتهد ويفتي حسب اجتهاده. ولم يكن للخليفة أو عماله أية سلطة عليه إلى أن قامت الدولة العباسية وكلف أبو جعفر المنصور ـ فيما يبدو ـ الكاتب السلطاني المعروف ابن المقفع بوضع تقرير يقترح فيه ما يراه ضرورياً لتوطيد أركان الدولة (وقد يكون ابن المقفع قد اتخذ المبادرة من عنده ـ لا فرق)، فكتب رسالته الشهيرة المعروفة

بـ **رسالة الصحابة** يقترح فيها، من بين أمور أخرى، تنظيم القضاء على أساس المركزية، بحيث ترفع جميع الأحكام إلى الخليفة ليستخلص منها، ومن الأسس والحيثيات التي بنيت عليها، قانوناً عاماً يسير عليه جميع القضاة. . . لقد كان ابن المقفع بحق المنظر الأول للدولة العباسية، فقد نقل إليها من خلال كتبه العديدة التي ترجمها عن الفارسية النموذج الفارسي في الحكم والسياسة، فصارت الخلافة العباسية تبدو وكأنها تستنسخ بنية الدولة الساسانية.

وإن المرء لا يملك إلا أن يسجل ملاحظتين لهما دلالة في هذا الصدد: **الأولى** تتعلق بلقب «**المنصور**» الذي اختص به أبو جعفر، ولم يسبق لأي خليفة أموي أن خلعه على نفسه كلقب رسمي. إن الربط بين هذا اللقب السياسي/الديني وبين الموروث الفارسي يحمل على الاعتقاد بأن الأمر يتعلق هنا بترجمة حرفية للقب «ابرويز» الذي يعني «المنصور» (بعض الكتب القديمة تتحاشى هذه الكلمة وتستعمل بدلها «المظفر»)، وكان ذلك هو اللقب الذي كان يحمله كسرى أبرويز، خليفة كسرى أنوشروان. «أما الملاحظة **الثانية** فتتعلق بتعريف الماوردي للخلافة أو الإمامة بكونها: «موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا». وواضح أن عبارة «**حراسة الدين**» مستقاة مباشرة من عهد أردشير كما رأينا. ولم تستعمل هذه العبارة قبل الماوردي، ولم نعثر في النصوص السابقة عليه على أي أثر يفيد أن مهام الدولة «حراسة الدين». فالدين في الإسلام وفي وعي المسلمين يحفظه الله، لا غيره، وذلك بنص القرآن ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾[7].

بعد تسجيل هاتين الملاحظتين اللتين تتطلبان مجالاً أوسع لبيان دلالتهما كاملة ننتقل إلى كسرى أنوشروان (أي صاحب النفس الخالدة). فقد تولى الملك هو الآخر في ظروف كانت فيها الدولة الساسانية تعاني من الضعف والانحلال، خصوصاً بعد أن **تحالف والده قباذ**، الذي تولى الملك سنة ٤٨٨ ميلادية، **مع أتباع المزدكية** ضداً على الارستقراطية الفارسية التي كان يشك في ولائها وإخلاصها. كان مزدك رجل دين من أتباع الزرادشتية، وقد مال إلى جانب الفقراء والمستضعفين ضداً على ملاك الأراضي والنبلاء وطبقة الخاصة المترفهة. وكان يرى أن أصل الداء في المجتمع، أصل الاستغلال والحروب، هو الجري وراء الثروة من جهة، والتعصب للنسب والحسب من جهة أخرى، ولذلك دعا إلى الشراكة في المال والنساء، وذلك بجعلهما من الأمور المشاعة بين الناس كالماء والنار والكلأ. تحالف الملك قباذ، إذن، مع أتباع المزدكية وقطع أشواطاً في تطبيق الشراكة في الأراضي والنساء وكاد يقضي على النبلاء والارستقراطية الفارسية، لولا أن ثار عليه أخوه «جاماسيف» الذي كان خصماً للمزدكية حليفاً للارستقراطية. ومع أن قباذ قد تمكن من استرجاع عرشه، فإن ابنه كسرى أنوشروان، الذي تولى الملك بعده، قد

(٧) القرآن الكريم، «سورة الحجر،» الآية ٩.

عدل عن سياسة والده فقضى على المزدكية وأعاد للارستقراطية ممتلكاتها ونفوذها.

كان كسرى أنوشروان يلقب أيضاً بـ «دادجر» أي «**العادل**»، وتطنب **الآداب السلطانية** في الثناء على عدله. ولا بد أن يكون هذا اللقب قد خلعته عليه الطبقة الارستقراطية من النبلاء وملاك الأراضي وغيرهم ممن أعاد لهم مكانتهم ونفوذهم. ويبدو أن تحالفاً، على هذا الأساس، قد قام بين الطرفين. وتؤكد النصوص التي تتحدث عن سيرته «العادلة» أنه أعاد ترتيب الطبقات كما كانت عليه من قبل وأصلح نظام الضرائب و«أنزل الناس منازلهم»، وذلك هو معنى «العدل» في الفكر القديم. ومن هنا المحور الثاني الذي تمحورت حوله الأخلاق والسياسة في الموروث الفارسي، محور «**الطاعة والعدل**» وهو يعكس النموذج الساساني على عهد كسرى أنوشروان كما كان محور «الملك والدين» يعكس النموذج ذاته على عهد أردشير، مع العلم أن ربط الدولة بالدين بجعلها حارساً له إنما كان الهدف منه فرض طاعة كسرى باسم الدين. ولكي يكتسب المحور الثاني ـ أعني **الطاعة** ـ شرعية تاريخية ربط باردشير فنسبت إليه أقوال في هذا الموضوع منها: «سعادة الرعية في طاعة الراعي وسعادة الراعي في طاعة الله».

ومما له دلالة في هذا الصدد أن ابن المقفع قد أثار هذه القضية في **رسالة الصحابة**، أعني قضية ربط طاعة الراعي بطاعة الله، أثارها ليرد على فريق من الناس كانوا يناقشون في زمن أبي جعفر المنصور مسألة «الطاعة» من خلال تأويل خاص للحديث المشهور: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، فقالوا، حسب ما يرويه ابن المقفع: «إذا كان الإمام يعصى في المعصية وكان غير الإمام يطاع في الطاعة، فالإمام ومن سواه على حق الطاعة سواء»، ويرد ابن المقفع على ذلك بالقول: «لو أن الإمام نهى عن الصلاة والصيام والحج أو منع الحدود وأباح ما حرم الله، لم يكن له في ذلك أمر»، أما غير ذلك من «الرأي والتدبير والأمر الذي جعل الله أزمته وعراه بأيدي الأئمة»، يعني شؤون الدنيا كلها، فـ «ليس لأحد من الناس فيها حق إلا الإمام، ومن عصى الإمام فيها أو خذله فقد أوتغ نفسه»[(٨)].

فعلاً، لقد روج ابن المقفع في الساحة الثقافية العربية الإسلامية لايديولوجيا الطاعة، ونقل عنه المؤلفون في **الآداب السلطانية** والنوادر والأخبار حتى جعلوا منها قيمة أخلاقية ودينية تكاد تعلو على أية قيمة أخرى، مما لا يتسع المجال هنا لتفصيل القول فيه.

٤ ـ أخلاق «السعادة»

نظام القيم في الموروث اليوناني يتمحور كله حول قيمة مركزية واحدة هي «السعادة»، والمقصود «السعادة القصوى» التي هي «الخير على الإطلاق»، حسب تعبير

(٨) ابن المقفع، «رسالة الصحابة،» ص ١٩٨.

الفارابي، والسبيل إلى هذا النوع الأسمى من السعادة هو الحكمة، و «الحكمة هي أفضل علم لأفضل الموجودات»، وتحصل للإنسان عندما تبلغ نفسه كمالها وتصير جوهراً بسيطاً لا تحتاج في قوامها إلى مادة، لا إلى جسد ولا إلى حواس، فتصير من جملة «الجواهر المفارقة» فتتصل بالعالم العلوي، عالم العقول السماوية، وهذا «الاتصال» هو السعادة الحقيقية.

والطريق إلى هذه السعادة القصوى تبدأ أولاً بمعرفة النفس على حقيقتها، وذلك بالتمييز فيها ـ كما فعل أفلاطون ـ بين ثلاث قوى، أو نفوس: القوة الشهوانية التي تحرك الإنسان إلى ما يشتهيه أو يجذبه من الملذات والخيرات. والقوة الغضبية التي تحركه إلى «الغضب» عدواناً أو دفاعاً أو نجدة. والقوة الناطقة العاقلة، وهي التي يحصل بها التمييز والروية والتفكر. ولكل من هذه القوى فضيلتها: ففضيلة النفس الشهوانية العفة، وفضيلة النفس الغضبية النجدة، وفضيلة النفس العاقلة الحكمة. ومن اعتدال هذه الفضائل الثلاث، ومن نسبة بعضها إلى بعض، تحدث فضيلة رابعة هي كمالها وتمامها، وهي العدالة. وتحت كل واحدة من هذه الفضائل الأربع فضائل متفرعة عنها، وتقابلها رذائل أربع، وما تفرع عنها، وهي مضاداتها.

والفضيلة كما حددها أرسطو هي وسط بين رذيلتين: فالحكمة وسط بين السفه والبله. والعفة وسط بين الشره وخمود الشهوة. والشجاعة وسط بين الجبن والتهور. والعدالة وسط بين الظلم والانظلام. وتأتي السعادة في القمة، إذ هي تمام الفضائل والخيرات وغايتها.

هناك طريقان في الموروث اليوناني لبلوغ السعادة: طريق «الاتصال» بواسطة الفلسفة كما هو عند الفارابي وابن سينا وابن باجه وابن طفيل (على ما بينهم من فروق واختلافات)، وطريق «الإشراق» كما هو عند الفلاسفة الإشراقيين من أمثال ابن عربي والسهروردي، وهو طريق يمزج بين الفلسفة والتصوف. وفي كلتا الحالتين تكتسي السعادة طابعاً فردياً. ومع أن الفارابي يربط السعادة بالمدينة الفاضلة، فإنها تبقى مع ذلك فردية، وأخلاقها فردية كذلك.

٥ ـ أخلاق «الفناء»

أخلاق «الفناء» مثل أخلاق «السعادة» من حيث غايتها وطابعها الفردي. والفرق بينهما أن السعادة طريقها الارتقاء على سلم المعرفة العقلية، بينما تنبني أخلاق «الفناء» على مدى الرقي بالنفس. . . أخلاق «الفناء» هي أخلاق التصوف. والتصوف بوصفه تجربة روحية تقوم على «تطهير النفس»، وليس على المعرفة، له نظام من القيم خاص به يشكل «الفناء» القيمة الأسمى فيه. ونظام القيم عند المتصوفة بهذا المعنى «مقامات وأحوال». أما المقامات فهي آداب السلوك وأنواع الرياضات التي يمارسها المتصوف على طريق تصفية نفسه وتطهيرها، مثل مقام التوبة ومقام الزهد ومقام الورع. . . الخ. أما

الأحوال فهي جملة الحالات النفسية الوجدانية التي يعيشها المتصوف دون اختيار أو اكتساب، وهي تتفاضل بترقي السالك في طريقه إلى أن يبلغ حال الوصال، أو المكاشفة، أو الفناء: فناء السالك (المتصوف) في الذات الإلهية. ويلخص المتصوفة هذه الأحوال في حديث ينسبونه إلى النبي بالصيغة التالية: «إن لله تعالى وتبارك شراباً لأوليائه، إذا شربوا سكروا، وإذا سكروا طربوا، وإذا طربوا طابوا، وإذا طابوا ذابوا، وإذا ذابوا خلصوا، وإذا خلصوا وصلوا، وإذا وصلوا اتصلوا، وإذا اتصلوا لا فرق بينهم وبين حبيبهم». قد يكون «الاتصال» مجرد «وصال»، وقد يتحول إلى «حلول» أو «وحدة وجود» مما لا مجال هنا لتفصيل القول فيه.

تلك كانت نظرة إجمالية عن النمذجة التي نقترحها لتحليل ونقد منظومات القيم في الثقافة العربية الإسلامية في إطار مشروعنا **نقد العقل العربي**. وغني عن البيان القول إن هذه النمذجة غير مقصودة لذاتها، وإنما هي وسيلة منهجية للتحكم في الموضوع والإمساك بتلابيبه. ولست أدعي أنها النمذجة الوحيدة الممكنة، ولكنها فيما يبدو لي مناسبة وملائمة. لقد اعتمدنا تصنيف القيم في الثقافة العربية الإسلامية حسب الموروث الثقافي الذي انحدرت منه والذي إليه تنتمي، وذلك من أجل إبراز أصولها ووظيفتها ودلالتها الأصلية، وبالتالي الكشف عن نوع الرؤية التي تحملها معها عن الإنسان والمجتمع والدولة. إن نظام القيم ليس مجرد خصال حميدة أو غير حميدة يتصف بها الفرد، فتكون خلقاً له، بل هو بالدرجة الأولى معايير للسلوك الاجتماعي والتدبير السياسي ومحددات لرؤية العالم واستشراف المطلق.

صحيح أن منظومات القيم التي ذكرنا قد تداخلت في الثقافة العربية على مر العصور نوعاً من التداخل، ولكنها مع تداخلها لم تندمج في نظام واحد، بل بقيت، وما زالت، تشكل مرجعيات متباينة متمايزة ومتنافسة. إن بعضها ما زال مستقلاً بنفسه يؤكد وجوده وحضوره في شتّى المناسبات في هذه الجهة أو تلك من الأرض العربية. فالقيم البدوية ما زالت نظاماً يحافظ على استقلاله ونفوذه، كما أن أخلاق الطاعة ما زالت تمارس تأثيرها بعد أن ألبست لباساً إسلامياً. وإذا كانت القيم الغربية الحديثة تفعل فعلها في النخبة العربية العصرية، فإن القيم المنتمية إلى الموروث اليوناني والهيلينستي الصوفي ما زالت تحتفظ بمواقع لها في رؤى وسلوك أوساط عديدة من المثقفين العرب، تقليديين وعصريين.

ولا بد من الإشارة إلى أن اهتمامنا هنا منصب فقط على القيم الأخلاقية الاجتماعية والسياسية (بالمعنى الذي كانت تفهم به العلاقة بين الأخلاق والسياسة في الفكر القديم). أما القيم الجمالية من جهة، والقيم الشفوية التي تقع خارج الثقافة العالمة من جهة أخرى، فهي تقع خارج اهتمامنا واختصاصنا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأنا أول من يدرك ما في العرض الذي قدمته أمامكم من نقص، ولو سبق لي أن عرضت كتاب **بنية العقل العربي**، أو **العقل السياسي العربي** قبل كتابتهما، هذا النوع من العرض والنمذجة، وقلت

إني سأمحور عملي على ثلاثة مفاهيم هي البيان والعرفان والبرهان، بالنسبة للأول، أو القبيلة والغنيمة والعقيدة، بالنسبة للثاني، لما تصور المستمع نوع الجهد الذي تطلبه هذان الكتابان، قبل أن يطلع عليهما. إن النمذجة تقوم دوماً على نوع من الإفقار للموضوع بقصد تعرية بنيته والإمساك بتلابيبه، فعسى أن لا يخيب الظن في مشروع الجزء الرابع بسبب هذا الاختزال النمذجي الذي كان لا بد منه في عرض محدود كهذا.

* * *

وبعد، إن الإنسان لا يهتم بالماضي إلا من أجل الحاضر والمستقبل. لقد أشرنا في مقدمة هذه العجالة إلى الأهمية التي تكتسيها مسألة القيم والأخلاق في أيامنا هذه. وبما أن القيم القديمة تبقى حاضرة تزاحم القيم الجديدة، في كل عصر، فإن قيم الماضي لا تسمح بانبثاق قيم جديدة من داخلها بفعل التطور والاحتكاك مع الثقافات الأخرى إلا إذا تم الفصل فيها بين ما يلائم العصر وما لا يلائمه. وغني عن البيان القول إننا في عصرنا هذا نحتاج إلى كثير من المروءة وإلى كثير من العمل الصالح... أما قيم «الطاعة» والخنوع، ونشدان «سعادة» فردية موهومة أو «الفناء» في المطلق والهروب من الدنيا، فلست أظن أنها قادرة على جعلنا أكثر قوة واستعداداً لمواجهة التحديات التي يطرحها عصرنا.

ولكي يكون لهذا الكلام ما يبرره أمامكم، أنتم أعضاء المؤتمر القومي العربي المحترمين، اسمحوا لي أن أقترح عليكم تعريفاً للقومية العربية مستوحى من نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية. هذا التعريف هو: **القومية العربية هي المروءة والعمل الصالح لفائدة الأمة.**

٢ ـ الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات(*)

عبد الإله بلقزيز(**)

مقدمة

دخلت إشكالية الانتقال الديمقراطي ميدان الفكر السياسي المعاصر، في العقدين الأخيرين، بقدرٍ هائل من القوة والكثافة لا يوازيه سوى غيابها التام من مجال التأمل السياسي قبل ربع قرن! يتعلق الأمر ـ إذاً ـ بانعطاف فكري حاد في أنماط مقاربة السياسي والمسألة السياسية في وعي النخب التي انصرفت إلى إنتاج معرفة نظرية بهما. لكنه يتعلق ـ بالقوة نفسها ـ باكتشاف غير مسبوق لمنطقة جديدة من الرهانات من لدن المشتغلين في حقل السياسية من فاعلين (سياسيين) شبّوا وترعرعوا على أفكار لم تكن تتسع ـ في ما مضى ـ للفكرة السلمية عن التغيير والبناء الديمقراطي. في الحالين، نحن أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، وأمام أسلوب جديد لممارسة السياسة وللسعي إلى السلطة. ومن النافل القول إن هذه الجدّة ـ في الصعيدين معاً: النظري والعملي ـ تتصل، حصراً، بمجتمعات الجنوب التي لم يسبق أن جرّبت السير في استراتيجيا سياسية من النوع الذي يفتحه الإيمان بامكانية تحقيق الانتقال السياسي الديمقراطي السلمي، وهو ما لا ينطبق على قسم عظيم من مجتمعات الغرب عَبَر إلى الديمقراطية عبوراً طبيعياً، ودون صدمات. . .

إزاء هذا الموضوع، سنكون مدعوين ـ ابتداء ـ إلى تعريف معنى الانتقال الديمقراطي، وما ينطوي عليه استعماله ـ اليوم ـ من دلالات، مثلما سنكون مدعوين إلى

(*) ورقة قدّمت إلى المؤتمر القومي العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧.

(**) أستاذ جامعي وأمين عام المنتدى المغربي العربي، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر.

تعيين الشروط التحتية التي تؤسس لإمكانية تحققه التاريخي، فضلاً عن جملة العوامل التي تبرّر القول بأن آلية الانتقال الديمقراطي باتت تفرض نفسها كآلية حاكمة ـ أو ناظمة ـ لمسار التطور والاشتغال في الحقل السياسي داخل قسم من البلاد العربية المعاصرة. يتعلق الأمر ـ إذاً ـ بتعريف الجغرافيا الدلالية لمفهوم الانتقال الديمقراطي، وتعيين الجيولوجيا السياسية لذلك الانتقال، ثم تبرير تاريخية هذا الانتقال في المجال العربي. . .، قبل أي حديث ممكن عن عوائق وممكنات ذلك الانتقال عربياً.

أولاً: في سؤال الانتقال الديمقراطي: مدخل نظري

١ ـ في معنى الانتقال الديمقراطي

أول ما يتداعى إلى الذهن، عند الحديث عن الانتقال الديمقراطي، أن فكّاً مّا للارتباط بين الديمقراطية والثورة قد جرى التصديق عليه بمجرد ما ارتضينا استعمال مفهوم الانتقال الديمقراطي. وهذه ملاحظة يحمل عليها الاعتقاد الجازم في تلازم عضوي ـ جرَت صيانته معرفياً لفترة تاريخية طويلة ـ بين بناء النظام الديمقراطي: نظاماً سياسياً واجتماعياً، وبين انجاز هدف الثورة؛ وهو اعتقاد عاشت عليه جميع التيارات التي رأت في العنف الثوري قابله للتاريخ ومَعْبَراً للطوبى: منذ اليعقوبية، حتى الفكرة الجهادية الإسلامية، مروراً بالماركسية. والواقع أن إهدار الصلة بين استراتيجية الثورة وبين هدف الديمقراطية ـ بمناسبة التشغيل الإجرائي لمفهوم الانتقال الديمقراطي ـ ليس مؤكّداً ولا شرعياً على نحو تام. نعم، لا سبيل إلى الشك في أن مجرد الاعتراف بامكانية الانتقال الديمقراطي يضع أكثر من علامة استفهام على استراتيجية العنف الثوري التي نُظِر إليها طويلاً ـ في ما مضى ـ بوصفها المدخل السياسي الوحيد إلى مرحلة بناء النظام الديمقراطي، بسبب مصادقته على احتمال تحقيقه كانتقال سلمي لا يستدعي العنف بالضرورة. ومع ذلك، من قال إن الثورة مرادفة للعنف دائماً؛ ومن في وسعه أن ينفي أن إنجاز هدف الديمقراطية هو ـ بجميع المقاييس ـ ثورة، حتى ولو كانت ثورة بيضاء لا تجري في أَنْهرِها الدماء؟! وعليه، إن الانتقال الديمقراطي، إذ يعيد النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعييناً نظرياً لمنهج التغيير وأدواته الوظيفية، يُبْقي على معنى الثورة ومضمونها في تصوّره للهدف الديمقراطي. وإذاً، في وسعنا أن نحسب استراتيجية الانتقال الديمقراطي قطيعة مع استراتيجية الثورة في أدواتها وأساليبها وفي منهجها، واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي ـ السياسي، بوصفها تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

٢ ـ في شروط الانتقال الديمقراطي

ها هنا ـ إذن ـ تكمن تلك التي دعوناها بالجغرافيا الدلالية لمفهوم الانتقال الديمقراطي: القطيعة مع أسلوب الثورة، والتواصل مع مضمونها المجتمعي. غير أن

صيرورة هذا الانتقال إمكانية تاريخية مفتوحة وواردة التحقّق، في مجتمع ما، رهنٌ بتوافر شروط تحتية عميقة لا مجال لإفتراض إمكانه دونها. إن هذه الشروط ـ التي دعوناها بالجيولوجيا السياسية للانتقال ـ هي، على نحوٍ حصري، قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع، وليست تلك الثقافة الجديدة، التي نعني، سوى ثقافة الانتقال الديمقراطي ذاته.

تعبر هذه الثقافة السياسية عن نفسها من خلال مَنْحيينْ: المنحى **الأول** من خلال جنوحها إلى تصوّر العملية السياسية (عملية الصراع السياسي) بوصفها منافسة اجتماعية سلمية، ثم من خلال إعلائها مبادئ التوافق والتراضي قاعدة للصراع السياسي بين أطراف الحقل السياسي، وبين السلطة والمعارضة على نحوٍ خاص. فأما المنحى الأول، فهو ذاك الذي يمنح الثقافة السياسية إياها صفة السياسة، إذ يحرر مفهوم السياسة ذاته من معناه الوحشي الذي يماهي بينها وبين الحرب، أو يتصور التناقض بين المصالح ـ وهو قاعدة كل عمل سياسي ـ مبرّراً لممارسة العنف والإفناء دفاعاً عن المصلحة. . .، لكي يعيده (المفهوم) إلى وضعه الطبيعي، أي إلى تعريف السياسة كمنافسة مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح. وأما (المنحى) الثاني، فهو ما يمنح الثقافة السياسية تلك، صفة الجِدّة، من حيث هو يُطَوِّق غريزة التفرّد والاحتكار في السياسة بواجبات مراعاة مصالح الأطراف الأخرى في الحقل السياسي، والاعتراف بها، وتقديم بعض التنازل الموضوعي لها عند الاقتضاء، إنه المنحى الذي تعيد فيه الثقافة السياسية مراجعة تقاليدها التسلطية والشمولية، كي تتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة.

الثقافة السياسية الجديدة، التي تفترضها استراتيجية الانتقال الديمقراطي، هي ـ باختصار ـ الثقافة التي تُحِلّ النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (أي التوتاليتارية)، وتُحِلّ التوافق، والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط، والاحتكار، والإلغاء. . . الخ، فتفتح المجال السياسي ـ بذلك ـ أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها. هذا يعني أن في قاع هذه الثقافة السياسية النظري مفهوماً مركزياً تأسيسياً للسياسة والسلطة: إنهما ـ معاً بِحَسبها ـ ملكية عمومية للمجتمع برمّته يلتقي معها أي سُلّم معياري تتوزع بموجبه أقساط ومستحقات السياسة والسلطة على قواعد الامتياز أوّ الأفضلية أو ما في معناها من أسباب السطو على الرأسمال الجماعي السياسي. وغني عن البيان أن مفهوم السياسة والسلطة، بهذا المعنى، يعيد تعريف الشرعية السياسية بوصفها تلك التي تتحصّل برضا الشعب وحرية اختياره، من حيث هو مصدر السلطة والتشريع في النظام المدني الحديث، وليس بوصفها حاصل امتياز ما: عرقي، أو فئوي، أو ثيولوجي، أو إيديولوجي. . . الخ.

* * *

قد يقال ان توصيف الانتقال الديمقراطي، وتعيين شروطه على النحو الذي سلف، هو مما يصحّ أمره على مجتمعات نضجت فيها العملية السياسية، والتراكم الثقافي السياسي، إلى الحد الذي يفترض أن تتحقق معه إمكانيته، وأن ذلك ـ بالتالي ـ مما لا يصح افتراضه في حالة المجتمعات العربية شديدة التأخر في مكانيزمات السياسة، وشديدة التخلف في بنى السلطة فيها. ونحن من جهتنا، إذ نأخذ هذا التحوّط المشروع في الاعتبار، لا نشاطر أصحابه الاعتقاد في عدم أهلية المجتمعات العربية المعاصرة، أو في عدم أهلية الحقل السياسي فيها، لأن يَشْهدا تجربة طبيعية من الانتقال الديمقراطي ـ بل نحن ـ على العكس من ذلك نتبيّن كثيراً من الأسباب الموضوعية الحاملة على الاعتقاد في أن هذا الانتقال ليس مجرد ضرورة، اليوم، فحسب، بل امكانية واقعية في بعض البلدان العربية. وهو ما سنحاول بيانه في الفقرة التالية.

ثانياً: في أن آلية الانتقال الديمقراطي مفتوحة عربياً: الأسباب

أربعة أسباب تدعونا إلى الاعتقاد في أن هذه الآلية تفرض نفسها، على نحو موضوعي، في قسم كبير من البلدان العربية. وليس معنى ذلك ـ إطلاقاً ـ أن شروط ذلك الانتقال نضجت بما يكفي لتعبّد طريق تحقّقه، بل هو يعني أنه بات إمكانية واردة على الرغم من كل العوائق والمصاعب المحفوف بها مسارُه. وهي عوائق إذا كان من شأنها أن تفرض عليه سياقاً متعرجاً من التطور وعُسْراً في الولادة، إلا أنها لا تهدر إمكانية انطلاقه. وتتوزع تلك الأسباب الأربعة بين أسباب سياسية، وأخرى اجتماعية، وثالثة عالمية، وأخيرة ثقافية.

١ ـ الإخفاق السياسي

استندت النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي إلى شرعية القوة عموماً لحفظ سلطتها وإعادة انتاجها. لكنها حاولت، إلى جانب ذلك، بناء تلك الشرعية سياسياً وبعيداً عن العنف المادي ما أمكن. ولم يكن ذلك شأن النظم السياسية المدنية حصراً ، بل شمل النظم العسكرية أيضاً. وقد تنوعت عناوين محاولات بناء هذه الشرعية من انجاز المشروع التنموي، إلى النضال من أجل الوحدة القومية، إلى مواجهة الخطر الصهيوني، إلى تحرير الأرض من الاحتلال والثروة من الاستغلال الأجنبي. وليس من شك في أن بعضاً قليلاً من هذه النظم نجح نجاحاً نسبياً في تحصيل قدر من الشرعية، وفي تمديد حالة ما من الرضا الجمعي بسلطته، إما بسبب مبدئية موقفه الوحدوي القومي، أو بسبب تماسكه الوطني في وجه الإغتصاب الصهيوني... الخ. غير أن ذلك البعض سيشهد، في ما بعد، اخفاقاً ذريعاً في تحقيق المشروع الذي أقام عليه أركان شرعيته: سيتعرض البرنامج التنموي الوطني (الاشتراكي إلى الفشل الذريع، وستنكسر شوكة جيشه ـ ومعها هيبته ـ أمام الصهيونية، وسيتمخض مشروعه الوحدوي القومي عن دفاع سلبي عن حدود دولته القطرية! و ـ بكلمة ـ سترتفع عنه جميع الأسباب التي صنعت شرعية قيادته. وحين

يضاف إلى ذلك أن قسماً آخر من النخب الحاكمة ـ وهو الأكثر عدداً ـ لم يكن يملك في بنية سلطته حتى هذه الأسباب، يتبيّن إلى أي حد وضعت سلطة النخب الحاكمة أمام حالةٍ صريحة من الانكشاف والافتضاح غير القابلين لأي نوع من التغطية.

ولقد عمّق من واقع هذا الإخفاق السياسي العام، الفشل الذريع في إنجاز الحدود الدنيا البدائية من التنمية السياسية الديمقراطية، الأمر الذي لم يُتح معه لهذه النخب التعويض عن خسارة شرعيتها الوطنية والقومية بشرعية ديمقراطية دستورية! وفي امتداد غيابِ هذا البناء الديمقراطي المطلوب، لم يكن ثمة بدٌّ من الاعتراف باستحالة مواجهة هذا الانسداد السياسي العام والمُطبق بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي، وخصوصاً حين بات في حكم الثابت أن أيّاً من الأهداف الوطنية والقومية ممتنع عن التحقق دون انجاز حلقة التحول الديمقراطي. وعلى ذلك، نزعم أن ظرفية الإخفاق والانسداد هذه تؤسس شروطاً تحتية لقيام عملية الانتقال الديمقراطي بوصفها عملية سياسية سلمية لا تهدد سلطة النخب الحاكمة بالتقويض الفوري والمباشر. ولعلّ ذلك ما يفسر ـ إلى حد ما ـ لماذا بدأت هذه النخب تنتقل من التغاضي عن تداول المطالب الديمقراطية، في أوساط المجتمع والمعارضة، إلى التعاطي معها من مدخلِ القبول ببعضها. . .، ولو في حده الأدنى (إقرار حرية الصحافة والتعددية السياسية والنظام التمثيلي. . .)

٢ ـ نُذُر الحروب الأهلية

لم يقدم التسلط والقمع وتعميم الإرهاب من قبل السلطة ضمانة لحمايتها من الغضب الاجتماعي، عكس ما أوهمت النخب الحاكمة نفسها به طويلا، بل أنجب هذا كله ردات فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذي أدخل المجالين السياسي والاجتماعي في مغامرات غير محمودة العواقب! ذلك أن إقفال المجال السياسي على نخبة السلطة، بشكلٍ حصري، دفع جماعات اجتماعية عديدة ـ مثلاً ـ إلى أن تستعير المجال الديني مجالاً بديلاً لممارسة السياسية وللتعويض عن غياب أو عن مصادرة المجال (الطبيعي) الأول، مثلما فرض على أخرى اللجوء إلى أساليب العنف في التعبير عن مطالبها. في كل الأحوال، قاد ذلك التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسي للتصدع والوحدة الوطنية للانفراط، ورفع ـ في حالات أخرى ـ درجة الاحتقان السياسي إلى المدى الذي انفجرت فيه غرائز الاصطراع الأهلي منفلتة من كل عقال. هكذا لم تعد السياسة تعبر عن نفسها على نحو طبيعي، بل باتت تستعير القاموس العسكري وتقاليد العراك غير المدني! وعلى ذلك، لم يعد ثمة بدٌّ من تنفيس التعبئة النفسية العامة، وإرجاع الصراع السياسي إلى قواعده الطبيعية، طريقاً للخروج من منطقة الفتنة والحرب الأهلية. وليس من شك في أن ضغط هاجس الحرب الأهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطي ويفرضها مخرجاً من النفق المُعتِم.

٣ ـ الضغط الدولي

كانت النخب الحاكمة تستطيع، في ما مضى، أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية فلا تعيرها أي انتباه؛ بل كانت تستطيع حتى الإقدام على ممارسة جميع أنواع الانتهاك، للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. وقد اطمأنت طويلاً إلى صمت الحكومات الغربية التي بادلتها التواطؤ، المعلن والخفي، بتعلّة مواجهة الشيوعية واستئصال قواها المحلية. أما اليوم، فيبدو أن هذه المرحلة من الراحة الدولية الممنوحة انصرمت، إذ باتت الدول الكبرى مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان الجنوب ـ ومنها الوطن العربي ـ تحت وطأة ضغط رأيها العام ومنظمات حقوق الإنسان فيها، وتحت وطأة ضغط المؤسسات المالية العالمية. ومع أنه من باب الأمانة القول إن نضال وضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان في الوطن العربي أثمر نتائج مادية مؤكدة من جنس إجراءات تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان في قسم كبير من البلاد العربية (في السنوات العشر الأخيرة) إلا أننا لا نستطيع أن ننفي أن ذلك الضغط الداخلي لم يؤت ثماره إلا بسبب توافر سندان خارجي لمطرقته، وليس ذلك السندان سوى الظرفية العالمية الجديدة، التي نشأت منذ انطلاق برنامج البيريسترويكا السوفياتي، وما كان له من تداعيات على الصعيد الكوني، لتفرض على السلطة العربية الإفراج عن الحدّ الأدنى من المطالب الديمقراطية . وهي ظرفية زادها أهمية في التأثير جنوح معظم مؤسسات الإقراض المالي العالمية إلى فرض شروط سياسية على الدول العربية لقاء حصولها على قروض، وفي قائمة تلك الشروط تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان بوصفها ضمانة ضرورية لها في وجه أية مفاجآت دراماتيكية. وعلى ذلك، لم يعد ثمة ما يسمح لأي نظام سياسي عربي بأن يتفاوض بحرية على إعادة جدولة ديونه، أو قصد الحصول على قروض جديدة، إلا بالرضوخ إلى هذه الشروط السياسية التي قد تفتح إمكانية ما من إمكانيات تحقيق الانتقال الديمقراطي.

٤ ـ نموّ ثقافة سياسية ديمقراطية

من النافل القول إن توسّع التعليم، وتطوّر برامجه، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي ـ البصري، فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، رفع من معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات العربية، وحسّن من إدراك الناس لحقوقهم الطبيعية. ومن نتائج ذلك أنهم باتوا يمتلكون رصيداً معيناً من الأفكار السياسية الحديثة يسمح بالحديث عن بدايات تكوّن وتوسّع الثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي. ولا يملك أي منصف أن يتجاهل الدور الهام الذي نهضت به الثقافة الحزبية والنقابية في ذلك، على الرغم من كل مظاهر العطب والخلل التي بدت ـ وتبدو ـ على أداء مؤسساتها التنظيمية. وهو الأمر نفسه الذي يصدق على دور فئة المثقفين الديمقراطيين، من باحثين وجامعيين وكتاب وصحفيين، التي أدت مهمة انتاج وتعميم ثقافة حقوقية ومدنية في أوساط شرائح واسعة من فئة المتعلمين. وعموماً، يسمح هذا النمو المتعاظم للوعي الديمقراطي في المجتمع

العربي المعاصر بالاعتقاد في أنه يوفر شرطاً ذاتياً لتسهيل ولادة إمكانية الانتقال الديمقراطي.

* * *

ليس من مشمولات هذا العرض، عن الأسباب الأربعة ـ الموضوعية والذاتية ـ الحاملة على افتراض انفتاح امكانية الانتقال الديمقراطي، في الدول العربية المعاصرة، أن يكرس الاعتقاد بأن طريق هذه الإمكانية سالك اليوم، بل هدفه ـ حصراً ـ التنبيه على أن هذه الإمكانية ليست مستحيلة أو ممتنعة امتناعاً مطلقاً، كما قد يدور في خلد وعي سياسي عدمي. أما القول بأنها إمكانية صعبة ومحفوفة بالمخاطر والعوائق، فهو مما لا يرقى إليه شك في ما نزعم. ونحن سنحاول في الفقرة التالية ان نقف على بعض مصادر تلك الإعاقة التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.

ثالثاً: في عُسر الانتقال الديمقراطي وعوائقه

إذا كان هذا الانتقال الديمقراطي ـ في مظاهره الأولية الدنيا ـ على جدول الأعمال السياسي لبعض الأقطار العربية، فإنه يعيش مخاضاً عسيراً في بعضها الآخر، وامتناعاً مرحلياً في بعض ثالث منها (وهو ما يقارب نصفها!)، لذلك، فإن استعراض عوائقه سيكون هنا متفاوتاً، بحيث يبدأ من تلك التي تحتسب أقطاراً مغلقة على إمكانيته إلى تلك التي يتسع مجالها السياسي لاحتمالاته. وفي الحالين، ثمة عنوان عام لتلك العوائق هو: أزمة أنماط الشرعية التي تقوم عليها سلطة النخب الحاكمة في مجموع البلاد العربية بوصفها الأزمة التي تجعله انتقالاً محجوزاً هنا وعسيراً هناك... الخ.

١ ـ أزمة الشرعية

بسبب من أن الشرعية السياسية للسلطة في البلاد العربية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية الحديثة، فإنها (شرعية) تعاني من أزمة مزمنة تلقي بذيولها على مجموع الحياة السياسية الداخلية، وتضع الكوابح في سيرورة التطور والتقدم في المجال السياسي. ولعل استعراضاً سريعاً لجغرافية المصادر التي تنهل منها النظم القائمة شرعيتها، يلقي بعض الضوء على نوع تلك الكوابح العاملة ضد آلية التطور الديمقراطي في الوطن العربي:

أ ـ الشرعية العصبوية

تمثل العصبية الأهلية (القبلية، والعشائرية، والطائفية) واحدة من أكثر مصادر الشرعية سيادة في الدول العربية اليوم! فهي سندان ثمانية نظم سياسية على الأقل، وهي قوام الحياة السياسية في اثني عشر دولة! بها تقوم السلطة، وبها تنحل متى اهتزت توازنات النظام الاجتماعي والسياسي العصبوي، وتتزود من طاقتها الاجتماعية حركية

الصراع السياسي الداخلية، وتنطبع بها، على النحو الذي تتحول معه العصبيات الى بنى ومؤسسات سياسية مباشرة في حالات، أو إلى مصدر توليد وإفرازات المنظمات والأحزاب الممثلة لعصبياتها في حالات أخرى. حتى التمثيل المؤسساتي نفسه يخضع لهذا التكوين: تنشأ البرلمانات، وأشباه البرلمانات، ومجالس الشورى ومجالس الأعيان من معين ذلك النظام العصبوي وتُفَصل على مقاسه!

لا نضيف جديداً حين نقول إن النظام السياسي العصبوي نظام مغلق، يعيد انتاج مجاله السياسي الضيق من داخل الرافعة العصبية التي تمثل قوامه. وهو يكبح ـ بذلك ـ حركية التطور والتراكم والتحول في المجال الاجتماعي وفي المجال السياسي. وليس من شك في أن نظاماً سياسياً ينهل شرعيته من امتياز فوق ـ اجتماعي، مزعوم، لقبيلة أو عشيرة أو طائفة هو نظام متخلف، يفرز كل شروط الكبح والحجز أمام إمكانية التطور الديمقراطي، بل هو يؤسس البنى التحتية الناجزة للتسلط السياسي والدكتاتوري. وهذا ما لا نجد أدنى صعوبة في معاينته من تجربة حكم العصبيات في البلاد العربية، على الرغم من محاولة المال الفائض والتقانة المستوردة سَتْر عورته!

ب ـ الشرعية الدينية

مع أن قوام الدولة في البلاد العربية قوام زمني صريح، من واقع ما هي عليه بناها والسلطات المختلفة فيها، ومن واقع القوانين والتشريعات المعمول بها (ما خلا الأحوال الشخصية)، إلا أن السلطة السياسية في بعضها تحاول شرعنة نفسها بالدين، على نحوٍ يفهم منه أن مبدأ الحكم فيها هو تطبيق تعاليم الإسلام. لا يتعلق الأمر هنا بالنص الدستوري على أن الإسلام هو دين الدولة، على ما نجد في الأغلب الأعم من الدساتير العربية، ولا يتعلق بالنص (الدستوري) على أن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع المدني، على ما نجد ـ أيضاً ـ في غير نص دستوري. . . بل يتعلق بتبرير وتسويغ السلطة القائمة بالقول إنها مستمدة من حق ديني.

يشرّع ذلك القول لقيام نظام سياسي ثيوقراطي حتى وإن هو جنح ـ في الممارسة ـ إلى أن يكون نظاماً زمنياً. ومن النافل القول إن بناء شرعية السلطة على الدين، يضع المجال السياسي خارج أي نوع من أنواع التعاقد الذي يقوم عليه كيان الدولة الحديثة، ويقضي ـ حكماً ـ باخضاعه إلى فئة تستأثر به دون غيرها بحجة إفرادها بهذا الحق الديني. وإذا كان الأمر يتعلق ـ هنا ـ بنظم سياسية معدودة ـ انضاف إليها النظام السوداني أخيراً ـ فهو يتعلق ـ أيضاً ـ بفريق كبير من المعارضة السياسية يكاد برنامجه يُختصر في شعار بناء الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة. وهكذا، إذا كانت السلطة الثيوقراطية تصنع عوائق في وجه أي انتقال ديمقراطي باسم الدين، فإن بعضاً من المعارضة يساعدها في تغذية تلك العوائق وإعادة انتاجها بالتّعلّة نفسها! وفي الحالين، فإن الخاسر الأكبر هو إمكانية تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي في الوطن العربي يكون محط توافق من الجميع، ويكون الدين حافزاً عليه لا حائلاً دونه.

ج ـ الشرعية الوطنية

في محاولة مكشوفة للتعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المُفتَقَدة يجنح قسم من النظم العربية إلى تبرير شرعيته باسم الوطنية والقومية العربية، وبدعوى أن نهوضه بمهمة انجاز برنامج وطني ـ سياسي وتنموي ـ تحرري، وانجاز برنامج قومي في مواجهة الصهيونية والنفوذ الأجنبي والدفاع عن مطلب الوحدة العربية. . .، يمنحه (أي النهوض بتلك المهمات) الشرعية الثورية بديلاً من سواها من أنماط الشرعية. ومع أن من الإنصاف القول إن بعض تلك النظم قام بأدوار غير هيّنة في مضمار التنمية ومواجهة الخطر الصهيوني، واجتراح سياسة عالمثالثية مستقلة، إلا أن الحقيقة الفاقعة التي تعصى على أي تجاهل أن معظم تلك النظم ـ وقد كانت في مجموعها ستة نظم منذ عقود أربعة حتى اليوم ـ جاء الى السلطة من طريق الانقلاب العسكري، و ـ أحياناً ـ من خلال الانقضاض على تجربة ديمقراطية، كائنا ما كان أمرها وتشوّه خِلْقتها، كما حصل في حالتين سياسيتين على الأقل! الأمر الذي يضع أكثر من استفهام على شرعيةٍ وطنية لا تخرج إلا من رحم الثكنات!

ولسنا في حاجة إلى كبير شرح لبيان أن الشرعية الوطنية إياها تعني ـ في ترجمتها المادية ـ إقامة التلازم الضروري بين أية شرعية وبين الوطنية منظوراً إليها من زاوية مصالح الطبقة الوسطى وشريحتها العسكرية على وجه الحصر، مثلما لسنا في حاجة الى جهد لبيان عقم اية شرعية وطنية لا تكون محط اجماع ديمقراطي، ولا تخرج إلى الوجود الا بملحمة قتالية ينجزها الضباط وضباط الصف نيابة عن الشعب والأحزاب! وتكفي السيرة الذاتية للأنظمة الوطنية تجاه الملف الديمقراطي لتقيم الدليل على مقدار ما يمكن أن تتعرض له الديمقراطية من محن باسم الشرعية الوطنية. وما زال بعيداً عن التوقع ـ حتى اليوم ـ كيف يمكن لنخب سياسية حاكمة، تقدم نفسها للجمهور بصفتها نخباً وطنية وثورية ذات رسالة قومية، أن تضع سلطتها ـ أو مجال الحكم ـ محط منافسة سياسية، أو ـ حتى ـ كيف تقبل أن تفتح المجال السياسي المغلق على إمكانية المشاركة من طرف أحزاب وقوى لا تشاطرها الرأي في مشروعها الوطني! وعلى ذلك، نعتقد جازمين أن الشرعية الوطنية تمثل ـ اليوم على الأقل، وفي طبعتها العسكرتارية ـ عائقاً حقيقياً أمام إمكانية الانتقال الديمقراطي.

د ـ مقاومة الطابور التسلطي والمنتفع

من العوائق التي تعترض عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد العربية عمليات المقاومة الشرسة التي تنظمها قوى سياسية واجتماعية عديدة ـ داخل المجتمع السياسي ـ المنتفعة من بقاء واستمرار نظام الشيوخ والخلفاء والانكشارية. وهي كناية عن قوى أفرزها التطور السياسي والاقتصادي المستمر في ظل سلطة النخب الحاكمة منذ الميلاد الحديث للدولة الوطنية في الوطن العربي. ومع أن كثيراً من هذه القوى نما وترعرع على الهامش، وفي الهامش، إلا أنه يمثل ـ اليوم ـ ما يشبه اللوبي السياسي الضاغط ضد اي

اصلاح سياسي ديمقراطي، والقادر - في الحد الأدنى - على إرباك أي توافق ممكن بين الدولة والمجتمع، بين النظام والمعارضة. وقد يكون من سوء التقدير - في مضمار العمل السياسي - أن يستصغر المرء قوة هذا اللوبي أو هذا الحزب السري - على نحو ما يسميه قسم من المعارضة السياسية المغربية - بسبب تغلغله في نسيج السلطة والإقتصاد، وَقُدْرات التأثير النافذ لديه على مراكز القرار. وهو يمثل - بجميع المقاييس - الاحتياطي الاستراتيجي القوي، والذخيرة الحية الضاربة، لإرادة التملص من ضرورات الانتقال الديمقراطي الآخذة في تكريس نفسها.

٢ ـ عُسر ولادة الشرعية الديمقراطية الدستورية

من السياق السابق، تجتمع لدينا كل الأسباب للاعتقاد في أن طريق الانتقال الديمقراطي ليست معبراً سالكاً بسهولة ، ولا تفتح المرحلة الراهنة إمكانيته على نحوٍ فوري على الأقل. أما السبب، فهو أن الشرعية السياسية التي تقوم عليها سلطات النخب الحاكمة لم يجر تحصيلها بوسائط التمثيل والاقتراع الديمقراطيين. وعلى ذلك، فإن آلية ذلك الانتقال الديمقراطي لن تكون سوى آلية صناعة الشرعية الديمقراطية الدستورية للنخب - والنظم السياسية - الحاكمة. والمسألة - هنا - ليست سفسطة أنطولوجية: من يسبق من ومن يصنع من: الشرعية أم الإنتقال؟ بل هي مسألة وعي الترابط الجدلي والعضوي بين العمليتين: لا مجال لوعي إمكانية انتقال ديمقراطي حقيقي دون أن تتمتع السلطة بقسط ما من الشرعية يفرض على خصومها (المعارضين) قبول صفقة سياسية مع النخب الحاكمة (وهي الشرعية التي تمتنع عن التحقق البدائي دون انجاز برنامج من الانفتاح الديمقراطي. . .)، ولا مجال لافتراض إمكانية قيام شرعية سياسية لهذه النخب والنظم السياسية في غياب إجراءات مادية فعلية على طريق تحقيق الانتقال الديمقراطي نفسه.

تضعنا هذه الجدلية أمام حقيقة سياسية لا سبيل إلى تجاهلها: إن عملية الانتقال الديمقراطي محكومة بأن تكون محط توافق اجتماعي حتى تصير ممكنة، مثلما هي مدعوة إلى أن تصير استراتيجية كاملة لكل المجتمع السياسي لا مجرد رهان سياسي تكتيكي فهلوي. لقد انتهت الحقبة التي كان يمكن النظر فيها إلى الديمقراطية والبرلمان بوصفها لعبة سياسية تحمل عليها ضرورات التكتيك والمرحلية من جانب المعارضة عملاً بالموقف البلشفي من دخول الدوما القيصري، مثلما انتهت معها الحقبة التي كان يمكن النظر فيها إلى التنازل من قبل السلطة في الملف الديمقراطي بوصفه خياراً اضطرارياً تحمل عليه الحاجة إلى امتصاص النقمة، واحتواء المعارضة، وانجاز تكيّف ناجح مع ضغوط المرحلة. في المقابل، تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى اعادة وعي خيار الانتقال الديمقراطي على نحو جديد، أي بوصفه مخرجاً تاريخياً من الانسداد السياسي العام، بل مخرجاً مشرفاً - للسلطة والمعارضة على السواء - من واقع الاخفاق الذي منيت به سياسة السيطرة وسياسة الثورة على حد سواء. ولعل موطن الإعضال في الموضوع أن هذا

النوع من الوعي ليس حاصلاً بالحد والمستوى المطلوبين، على الرغم من أنه ضرورة موضوعية، وهو ما يعني، أن غيابه، أو ضموره وضعفه، يمثل ـ اليوم ـ عائقاً حقيقياً أمام عملية الانتقال الديمقراطي.

* * *

لا تقدم الصورة السابقة دليلاً نهائياً على استحالة الانتقال الديمقراطي، بل تسوق ملاحظات احترازية على فرضية الانتقال استناداً إلى ما يبدو لها وكأنه كوابح وعوائق تقوم دون إمكانية تحققه. على أن الوجه الآخر للمسألة جدير بأن يُعْرَض هنا، ونعني به ما نعتقد في أنه يمثل علامات على وجود ممكنات حقيقية أمام ذلك الانتقال.

رابعاً: في ممكنات الانتقال الديمقراطي

ثمة قاعدة فقهية مأثورة تقول: إن ما لا يدرك كلّه لا يترك بعضُه. وهي ـ هنا ـ مناسبة لواقع الحال: ذلك أن الانتقال الديمقراطي إذا كان معاقاً ومحجوزاً أو عسيراً في قسم من المجتمعات العربية، فهو ممكن في قسم آخر منها، كائنة ما كانت الصعوبات التي تعترضه. ومعنى ذلك، أن الفكر مدعو إلى أن ينصرف إلى البحث في ممكناته، وفي الضرورات الحاملة على وجوب اختيار استراتيجيا من قبل جميع قوى المجتمع السياسي، أو ـ على الأقل ـ من قبل أطرافه الأساسية الفاعلة. إن من طقوس الواجب العلمي والسياسي الإعتراف بحقيقة التطور المتفاوت بين المجتمعات العربية في ميدان التراكم السياسي، فهو المدخل الوحيد إلى وعي الفارق بين الممكن والمستحيل في مجال الاستراتيجيات والاختيارات السياسية، ثم هو المدخل إلى إدراك الأسباب الحاملة على سوْق فرضيتنا القائلة بأن الانتقال الديمقراطي آلية قابلة لنوع ما من أنواع التحقق في بعض المجتمعات العربية. غير أن هذا الاعتراف لا يكفي إذا لم نردفه ببناء تصورات عن عملية الانتقال تلك: عن معنى ضرورتها، وعن آليتها ومحطاتها المطلوبة. ها هنا ـ أي في سياق التفكير من داخل فرضية الانتقال الديمقراطي ـ نحن أمام حاجتين: أمام الحاجة إلى بناء وتكريس هدنة سياسية مستديمة، تمثل شرطاً لانطلاق عملية الانتقال تلك، وأمام الحاجة إلى استيلاد صفقة سياسية تاريخية بين السلطة والمعارضة، تمثل الإطار الضروري لتوليد حقائق ذلك الانتقال.

١ ـ في الحاجة إلى الهدنة السياسية

شهد المجال السياسي، في البلاد العربية الحديثة، تراكما هائلاً من وقائع التدمير والتقويض نتيجة جنوح التناقضات السياسية إلى التعبير عن نفسها من خلال العنف المادي والعنف الرمزي، إذ صنعت جدلية القمع الرسمي والنضال الثوري العنيف كل الشروط الموضوعية لإدخال السياسة والصراع السياسي منطقة الإستنزاف. وكان ثمن ذلك فادحاً بالنسبة الى السلطة والمعارضة على السواء: عمّقت السلطة من شرخ شرعيتها

في وجه مواطنيها وقدمت نفسها للرأي العام الخارجي على نحو سيء للغاية، مثلما عرّضت المعارضة قواها للإنهاك، و ـ أحياناً ـ للتصفية المادية الشاملة، بسبب ضعف مركزها في ميزان القوى الداخلي. وفي الحالين، باتت السياسة مركباً محفوفاً بمخاطر الانقلاب الى القعر، وبات الصراع السياسي أشبه ما يكون بعملية انتحار! وقد يكون من أبلغ الأدلة على درجة الخراب الذي لحق المجال السياسي العربي الحديث، ونتج عن تدمير قواه السياسية، أن مؤسسات العمل السياسي التي باتت تصنع ـ اليوم ـ وقائع الحياة السياسية، وتحتكر رسم بعض مشاهد المستقبل، هي: الثكنة العسكرية والمسجد! ومعها بات الضباط وصغار الفقهاء هم رجال السياسة في هذه المرحلة!

في امتداد هذه الحقيقة الصارخة: حقيقة الانهيار الذي أصاب الحقل السياسي العربي، تنشأ ـ اليوم حاجة ضاغطة إلى وقف هذا النزيف الرهيب من خلال إقرار هدنة سياسية بين القوى السياسية المحترِبة: قوى السلطة والمعارضة، والعمل الجاد على إطالة عمرها الى الحد الذي تصبح فيه ـ فعلاً ـ هدنة سياسية مستديمة ومستقرة، ومعه العمل على حمايتها من أية انتكاسة قد تعيد الصراع السياسي إلى نقطة الصفر، حيث التهيّب، والاحتقان النفسي، والتربّص، والتحيّن. . . فالاحتراب. . . الخ.

لقائل أن يقول إن هذه الدعوة إلى بناء هدنة سياسية تمثل استسلاماً من الشعب والمعارضة للسلطة، أو حجزاً للصراع الطبقي، أو اعترافاً بشرعية الأمر الواقع. . .، وما في معنى ذلك من أبعاد. لدينا، حول هذا الاعتراض، ملاحظتان، أو ـ بلغة رجال القانون ـ دَفْعان شكليان: **أولهما** أن الهدنة السياسية ـ أية هدنة ـ لا تلغي التناقض بين الأطراف، بل توفر إمكانية تنظيم أو ترشيد التعبير عنه حتى لا يجنح إلى تقويض الاستقرار (وهو مطلوب في كل مجتمع وطني). **وثانيهما** أن القائلين بأن هذه الهدنة تمثل استسلاماً وتفريطاً يتصرفون وكأن الثورة على الأبواب، أو كأن هذه الدعوة التفاف عليها يوصد الباب أمامها! وفي الظن أن هذه الثورةلإلم تبرح منطقة الحلم والأمل، أما الواقع الدامغ، فهو أن قواها في العراء، مجردة من المخالب والأسنان! وعليه، لا نرى في ذلك الاعتراض أكثر من كونه مكابرة. . . حتى لا نقول مزايدة من غير طائل.

بعيداً عن تينك الملاحظتين الشكليتين، ثمة حاجة إلى إدراك الوظيفة السياسية ـ والتاريخية ـ لهذه الهدنة التي ندعو إليها: إنها ليست استراحة محارب، كما قد يتخيل البعض، تمهيداً لجولات قتال سياسي جديدة، بل هي أكثر من ذلك بكثير، هي تعاقد على حماية المجال السياسي من التبديد، وعلى ترشيد عملية الصراع السياسي. وتقع تحت هذه الوظيفة العامة أهداف مرحلية ضرورية للسلطة وللمعارضة معاً: هدف الاستقرار والتمالك الذاتي لسلطة أنهكتها ضروب التمرد الداخلي المختلفة عليها (والتي ينتمي بعضها إلى تقاليد عصيان العصبيات المحلية على الدولة المركزية!)، وأنهكها الضغط الخارجي الذي بات خانقاً إلى الحد الأقصى، ثم هدف إعادة البناء لمجتمع دمّره القمع الأعشى وجفف مصادر القوة فيه. تملك السلطة، في هذه الهدنة أن تعيد الاعتبار إلى

نفسها بصفتها سلطة قد تكون موطن تقدير مختلف من الجمهور، وليست سيفاً مسلطاً على الرقاب، وهو ما يعزز صورتها في الخارج أيضاً. وتملك المعارضة، في الهدنة إياها، أن تلتقط أنفاسها فتعيد بناء قواها المدمّرة من جديد. وفي الحالين، يملك المجال السياسي أن ينعم بالحد الأدنى من الاستقرار الذي يحوّله من ساحة قتال دموي إلى ميدان منافسة سلمية نظيفة.

إن ضرورة هذه الهدنة مما ليس يقبل التردد أو الإرجاء اليوم بسبب ضغط التحديات الداخلية والخارجية الداهمة. وعلى أطراف الحقل السياسي: نعني النخب الحاكمة والمعارضة، أن تختار بين أمرين: بين احتراب طاحن من اجل الظفر بسلطة، أو الاحتفاظ بها، من طريق دموي مكلف، وبين حيازة استقرار سياسي انتقالي يكون إطاراً للحوار الوطني من أجل بناء سياق جديد من التطور السياسي: الديمقراطية. إن الأمر - هنا - يتعلق بوعي الأولويات، ونوع ذلك الوعي: السلطة بأي ثمن، أم الاستقرار الذي يدرأ خطر الحرب الأهلية ويسمح بتوزيع عادل للسلطة؟ وغني عن البيان ان الجواب عن هذا السؤال المفصلي يقرر - إلى حد بعيد - في نوع المستقبل الذي نروم تشييده.

ثمة، في هذا المعرض، مسألة أخرى لا سبيل إلى تجاهلها: نحتاج إلى هذه الهدنة السياسية - أيضاً - من أجل انجاز هدف وظيفي ضروري: هو - باللغة السياسية الأمريكية المعاصرة - بناء الثقة بين الخصوم: بين السلطة والمعارضة. ليست هذه الثقة ترفاً أو غزلاً سياسياً مرتجلاً، بل هي إجراء سياسي انتقالي ضروري نحو إطلاق توافق سياسي وطني على تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي.

٢ - في الحاجة إلى صفقة سياسية

لا قيمة لأية هدنة سياسية، من قبيل هذه التي ندعو إليها، إن لم تكن متبوعة بإجراءات سياسية تمنحها مضمونها، أي تنتقل بها من مجرد كونها هدنة شكلية وتكتيكية. وفي الظن أن تلك الإجراءات لا يمكن أن تكون ذات موضوع أو أهمية إذا هي جانبت سبيل البناء الديمقراطي: بوصفه الخيار السياسي الوحيد الممكن أمام نزع فتيل الانهيارات الداخلية، وأمام تحقيق هدف التنمية السياسية الشاملة والمتوازنة في المجتمع الوطني وفي المجتمع القومي. وعليه، إذا أخذنا في الاعتبار جملة المقدمات - التحليلية والفرضية - التي سقناها سابقاً، يسوغ لنا أن نفترض أن هذا الإجراء السياسي المطلوب انجازه - على قاعدة تلك الهدنة السياسية - هو بناء صفقة سياسية تاريخية بين السلطة والمعارضة تؤسس لعملية انتقال ديمقراطي تحظى بالتوافق والإجماع بين القوى المختلفة - والأساسية - للمجتمع الوطني. إن تلك الهدنة تصبح - بهذا المعنى - ضرورة انتقالية لا محيد عنها، وتشكل إطاراً سياسياً مناسباً لاجتراح هذا التواطؤ الإيجابي المطلوب الذي دعوناه بالصفقة السياسية التاريخية. مثلما تصبح هذه الصفقة هدفاً لا سبيل إلى الزوغ عنه لإسباغ مضمون تاريخي حقيقي على تلك الهدنة الانتقالية.

لا يمكن لهذه الصفقة السياسية أن تكون تاريخية، وأن ترادف ـ على الصعيد المادي ـ معنى التغيير السياسي إلا إذا أمكن، في ظلها، التواطؤ على انجاز مهمات ثلاث: دقرطة المجال السياسي، تصحيح بنى النظم السياسية القائمة، وإعادة صوغ مصادر شرعية السلطة:

أ ـ فتح المجال السياسي المغلق

الهدف الأول المطروح على جدول أعمال هذه الصفقة السياسية هو إرساء البنى الارتكازية (التحتية) لإنجاب النظام الديمقراطي، أي اجتراح تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة على انجاز انتقال سياسي سلمي ـ ودون صدمات ـ نحو النظام الديمقراطي، والاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح من الالتزام القطعي، بعيداً عن جميع أشكال التحايل والخداع التي قد يضمرها فريق لآخر، متحيناً فرصة الانقضاض على الإتفاق، أو إفراغه من محتواه كصفقة سياسية تاريخية ضرورية لاختصار ولادة النظام الديمقراطي وتخفيف أوجاعها .

تتفاوت هذه الحلقات المرحلية، أي هذه الإجراءات السياسية الهادفة إلى إرساء البنية التحتية للنظام الديمقراطي، من مجتمع عربي إلى آخر، تبعاً للتفاوت في تطور الدينامية السياسية الداخلية، وللتفاوت في تطور العلاقة بين أطراف المجال السياسي، و ـ خاصة ـ بين السلطة والمعارضة. على أنها لا يمكن ـ في كل الأحوال ـ إلا أن تنطلق من مقدمات بدائية وبديهية: إقرار حقوق الإنسان واحترامها، وإصدار التشريعات التي تحيطها بالضمانات القانونية، ويدخل في ذلك طي ملف المعتقلين والمنفيين بالإفراج عنهم، وتسوية حقوقهم المدنية والسياسية، إقرار حرية الرأي والتعبير والتنظيم، ويدخل في جملتها إقرار حرية الصحافة، والبحث العلمي، والانتماء النقابي والسياسي، وحق التعددية الحزبية، والتجمع، والإضراب السلمي دفاعاً عن الحقوق، وسواها مما يمكن أن يساهم في إعداد تربة المجال السياسي لاستنبات أسس التحول الديمقراطي.

عبرنا عن هذه الإجراءات بعبارة المقدمات البدائية، أو الابتدائية، وذلك لأنها ليست كل شيء في مضمار إرساء تلك البنى التحتية، إذ إن استواء هذه لا يتم إلا باستكمال سائر عناصرها وهي ثلاثة: إقرار النظام الدستوري، وإقرار النظام التمثيلي النيابي، ثم فتح مجال السلطة أمام التداول السياسي عليها. فأما النظام الدستوري، فيجري إرساء أسسه على قاعدة تعاقد سياسي، مكتوب أو شفهي، يحصل فيه إتفاق جمعي (إجماع سياسي) على مبادئ تصبح قانوناً أساسياً للدولة، تتوزع السلطات بمقتضاه وتتعزز على نحو متوازن، وبما يقدم الضمانات الكفيلة بتقييد السلطة وإخضاعها للرقابة الشعبية، ثم بما يعلي سلطة القانون على الجميع: حاكمين ومحكومين، ويجعل الدولة ـ فعلاً ـ دولة الحق والقانون. وأما النظام التمثيلي، فيجري إقراره بقوانين خاصة تفصّل ما جرى النص عليه مجملاً في الدستور، وتكون (القوانين إياها) محل توافق سياسي بين الجميع. وفي امتداده، يجري إقرار نظام الاقتراع الديمقراطي الحر لإفراز مؤسسات تمثيلية محلية (بلدية

قروية) ووطنية (برلمان ومجالس عليا) على قاعدة احترام صوت الناخب وإرادته، دون ضغط او تزوير، وبما يجعل تلك المؤسسات منبثقة بشكل نزيه وشفاف عن إرادة المواطنين وذات مصداقية من وجهة نظر الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية. وأخيراً مثل إقرار نظام التداول على السلطة التتويج، الطبيعي والدستوري، لهذا المسلسل بسبب ارتباط حلقاته: فالدستور الذي لا يؤسس لحياة تمثيلية ونيابية حقيقية وذات مصداقية لا معنى له ولا قيمة، ولا يمثل أكثر من وثيقة شكلية قد يزدان بها الديكور السياسي للسلطة من باب المباهاة لا غير. والحياة التمثيلية ـ بدورها ـ غير ذات هدف إن لم ترتبط بحق ممارسة السلطة لمن ظفر بثقة المواطنين في المنافسة الانتخابية. واختصاراً، تمثل هذه الصفقة حاجة تاريخية عزيزة ونفيسة من اجل فتح شرايين المجال السياسي المختنقة أمام دماء التحول الديمقراطي لتزويد المجتمع الوطني والاستقرار السياسي أسباب الحياة.

ب ـ تصحيح هياكل النظم السياسية القائمة

ثمة ثلاثة أنماط من النظم السياسية القائمة في الوطن العربي هي: النظم الجمهورية، والنظم الملكية، والنظم الأميرية. الجامع بينها ـ على اختلاف اشكالها ـ هو ضعف قوامها الديمقراطي. تتفاوت درجة الضعف بين نظم تعادي أبسط مظاهر الحياة الديمقراطية (غياب دستور، غياب حياة نيابية، إهدار حقوق الإنسان...) وهي الأغلب عدداً، وبين أخرى تتمتع ببعض ـ متفاوت هو أيضاً ـ من تلك المظاهر (مثل لبنان، والمغرب، والأردن، واليمن، ومصر). وإلى جانب هذا الورم السياسي الخبيث في جسم معظمها (أي انعدام أبسط مظاهر الحياة الديمقراطية)، ثمة ورم خبيث آخر لا يقل عنه خطورة وفداحة في الحال والمال: استئثار مؤسسة الجيش والمخابرات بالسلطة في بعض الدول (الجمهورية بالتحديد)، و ـ معه ـ تحويل السياسة من شأن مدني عمومي ـ بل حتى خاص وفئوي ـ إلى شأن ينفرد به الانكشارية الجدد دون سواهم!

واحدة من أهداف تلك الصفقة السياسية، التي ذكرنا آنفاً، تصحيح هذه الصورة غير المناسبة للنظم السياسية العربية القائمة، أو ـ للدقة ـ تصحيح أوضاع قسم منها من ذلك الذي تتوافر فيه شروط الانفتاح الإيجابي على منطق التطور الديمقراطي، والاستجابة لأحكامه وموجباته. ولعل عنوان هذا التصحيح هو إسباغ المعنى الجمهوري الفعلي على النظم الجمهورية بتحريرها من مضمونها الأوتوقراطي وقوامها الأوليغارشي، ومنزعها الملكي المطلق، لتصير ـ فعلاً ـ نظماً جمهورية، وتحويل النظم الملكية المطلقة إلى ملكيات دستورية، وتحرير النظم الأميرية من مرتعها العائلي المغلق لفتحها على الدينامية الاجتماعية والسياسية، ثم تحرير النظم الجمهورية العسكرية من نزعتها العسكرتارية الدكتاتورية.

لا نتصور ـ من داخل فرضية الانتقال الديمقراطي ـ أن يجري هذا التصحيح من مدخل ثوري صدامي، بل من مدخل التوافق على ترتيبات سياسية ينتظم بها أمر النظام

السياسي. وهذا التوافق لا يمكن اجتراحه الا بحوار وطني سياسي صريح حول نوع النظام السياسي الذي تختاره وتريده الجماعة الوطنية. وليس من العسير ـ على نحو ما سنبين في ما بعد ـ الوصول إلى صفقة سياسية حول هذا الموضوع. بل لعله الخيار الوحيد ـ والمشرّف ـ أمام النخب الحاكمة كي تظفر لنفسها ببعض الشرعية.

ج ـ إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة

كائناً ما كان النظام السياسي السائد (ملكي، أو جمهوري، أو أميري)، فإن مضمون هذه الصفقة السياسية ـ التي ندعو إلى إبرامها بين السلطة والمعارضة، بين الدولة والمجتمع ـ لا يكتمل إلا متى عرّجت عملية التوافق، أو التعاقد، السياسي على مسألة الشرعية: شرعية السلطة، لتتناولها بالحوار والاتفاق، إذ ليس ثمة تلازم، بالضرورة بين إقرار السلطة ـ أي سلطة ـ لحقوق الإنسان، وللتعددية السياسية، وللدستور، وللانتخابات. . .، وبين تغيير ماهية مصادر الشرعية لديها. فقد تبقى على حالها سلطة عصبوية ـ طائفية أو قبلية أو عشائرية ـ فتفتح المجال أمام تكوين أحزاب الطوائف والقبائل، أو أمام برلمان مصمم على المعادلة الطائفية. ونحن نجد لذلك دليلاً قوياً في التجربة اللبنانية. فهي ـ بجميع المقاييس ـ أعرق وأوسع تجربة ديمقراطية معاصرة في الوطن العربي على الإطلاق: حرية للرأي والصحافة والتعبير واسعة، تراكم هائل في الحياة النيابية، انتظام شبه كامل في الانتخابات الرئاسية، تداول على السلطة بين رؤساء من مختلف الكتل، اقتراع انتخابي أقل فضائحية في التزوير من غيره، سقف للمعارضة أعلى بكثير من كهوف المجال السياسي العربي. . . الخ. ومع هذا كله، من منا يتجاهل أن اللعبة الديمقراطية في لبنان (وهي حديثة في شكلها) قائمة على رافعة تقليدية تنتمي إلى القرون الوسطى: النظام الطائفي، وأن شرعية السلطة ـ بالتالي ـ شرعية طائفية وليست ديمقراطية حديثة؟! ولك أن تقول الأمر نفسه على اليمن، والأردن، وموريتانيا، وسواها من البلدان التي تقوم فيها الحياة السياسية على قاع عصبوي: طائفي أو قبلي، حتى ولو لبس لبوساً عصرياً، بل ولك أن تقول ذلك على الشرعية العسكرية والمذهبية.

إن إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة ـ على النحو الذي تلتغي فيه ويتحقق نقض المصادر العصبوية، والتوتاليتارية، والثيوقراطية، لتحل محلها الشرعية الديمقراطية الدستورية، المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام ـ هي التتويج الفعلي لمسلسل بناء الصفقة السياسية التاريخية المطلوبة، اليوم، لبناء عملية الانتقال الديمقراطي. وبدونها، لن تكون الإجراءات الديمقراطية الأخرى أكثر من مخادعة تكتيكية لتكميم الأفواه والتحايل على التغيير الديمقراطي!

* * *

تتطلع هذه الصفقة السياسية ـ معبراً عنها في الأهداف الثلاثة التي استعرضناها أعلاه ـ الى كسر قاعدة تقليدية عاش عليها، ومنها، النظام السياسي في البلاد العربية الحديثة هي: قاعدة احتكار السلطة والاستئثار بها من قِبَل نخبة ضيقة، وهي عينها

القاعدة التي أسست لقيام واستمرار النظام السياسي المغلق في وجه الدينامية الاجتماعية وحقائق التراكم السياسي. وعلى ذلك، فهي صفقة خليقة بأن تفك الحجز عن هذا النظام المسدود وتفتحه على إمكانية التطور من جديد.

على أنه إذا كانت هذه الصفقة السياسية ـ التي تمتنع عن القيام إلا من خلال توافق سياسي على انتقال سلمي نحو النظام الديمقراطي ـ صفقة مطلوبة وضرورية، للأسباب وللأهداف التي ذكرنا قبلاً، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل هي صفقة ممكنة، أو هل ثمة ما يحمل على امكانية تحقيقها في قسم من البلاد العربية؟

٣ ـ صفقة ممكنة

في ظننا أن مثل هذه الصفقة ممكن في قسم لا يقل عن رُبُع البلدان العربية، من تلك التي نضجت فيها شروط الحوار السياسي الداخلي، وباتت مهيأة لتشهد ألواناً من التوافق السياسي على قواعد للانتقال الديمقراطي السلمي. أما الذي يدفعنا إلى الاعتقاد في ذلك فهو أمران: **أولهما** تنامي الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية أو في الاستيلاء على السلطة، **وثانيهما** تنامي الشعور العام بالحاجة إلى اجماع وطني لمواجهة تحديات التنمية والأمن. فأما **الأول**، فيعبر عنه تخلي القسم الأكبر من المعارضة (ربما في ذلك المعارضة الإسلامية) عن العنف المسلح، وسائر أشكال العنف الثوري، والقبول ـ المتزايد في أوساطها ـ بالعمل الديمقراطي السلمي، مثلما يعبر عنه ميل بعض النظم العربية إلى التقليل من درجة الاعتماد على وسائل العنف والقمع لفرض سلطتها، واللجوء، بدلاً من ذلك، إلى ترتيبات سياسية ديمقراطية ـ وإن متواضعة ـ من قبيل توسعة هامش حرية الصحافة، والسماح بتشكيل الأحزاب، والإقدام على بعض التعديلات الدستورية التي ترضي المعارضة، وإقرار النظام الانتخابي. . . الخ. والمَنْحيان معاً ـ منحى المعارضة والسلطة ـ يعبران عن اعتراف مادي صريح بفشل أسلوب العنف في حيازة السلطة أو في الاحتفاظ بها، و ـ بالتالي ـ يعبران عن نضج شروط عملية الوفاق او التوافق السياسي بينهما على بناء مسلسل انتقالي ـ متفاهم عليه ـ نحو النظام الديمقراطي. أما الأمر الثاني، فيعبر عنه تزايد الاعتراف بصعوبة حماية الأمن الاستراتيجي والإقتصادي والسياسي من مخاطر التدخل الأجنبي، أو الهيمنة، أو عدم الاستقرار الأهلي الداخلي. . . اذا لم يجر حوار وطني موسع يجترح تصورات وبرامج عمل تحظى بموافقة الجميع، وتسمح بمشاركة الجميع في تنفيذ ومراقبة سياساتها. لقد تخلت السلطة تدريجياً عن سياسة تسويق الوعود ومديح النفس على مشاريع التنمية الناجحة، وسَعت ـ بدلاً من ذلك ـ إلى ممارسة الاعتراف بتواضع قدراتها على اجتراح المعجزات في ميادين التنمية والأمن. وبالقدر نفسه، توقفت المعارضة عن تسويق إدعاءاتها بأنها تمتلك البدائل السياسية والإقتصادية، وباتت ـ بدورها ـ أميل إلى الحديث في الموضوع بمفردات الواقعية السياسية، بعيداً عن المزايدات التي رتّلتها في الماضي.

تقدم هاتان الحقيقتان فرصة للافتراض بأن شروط نضوج تلك الصفقة السياسية قد اكتملت، ولم تعد تحتاج إلا إلى البلاغ رقم (١) أي إلى الإعلان عن مراسيم افتتاح ورشتها السياسية. لقد انهزمت الثورة - وعلينا الاعتراف - وضُربت في عمودها الفقري، لكن السلطة لم تنتصر، أو هي - بالأحرى - تشعر أن انتصارها على الثورة لم يجعلها بمنأى عن الغضب الشعبي وعن مطالب التغيير، ولم يمنع المعارضة المهزومة من إعادة تنظيم صفوفها واعتماد استراتيجية ضغط جديدة: الضغط الديمقراطي. إننا، إذن، أمام حالة تسميها الأدبيات العسكرية الاستراتيجية باسم توازن الرعب، وهو التوازن الذي يفرض - حكماً - سياسة الوفاق. وإذاً، فلا محيد عنه طريقاً إلى بناء المستقبل.

بمثل هذا الخيار فإننا - معارضة وسلطة - لا نجترح أو نبتدع طريقاً جديداً وغير مسبوق في البناء والتحول الديمقراطيين، بل نسلك سبيلاً سلكه قبلنا غيرنا: لم تنجح الديمقراطية في أعرق الدول الدكتاتورية والفاشية في أمريكا اللاتينية - مثلا - بالثورة، بل بصفقة بين المعارضة الثورية والمؤسسة العسكرية الحاكمة. كما لم ينجح التغيير الديمقراطي في جنوب افريقيا بثورة مسلحة على نظام الابارتايد، بل بصفقة بين مانديلا - والمؤتمر الوطني الافريقي - ونظام دوكليرك. ولم تنجح الديمقراطية في أوروبا الشرقية بالثورة والدماء (ما عدا رومانيا)، بل بانتقال سلمي متفاهم عليه بين النخب الشيوعية الحاكمة والمعارضة الليبرالية. حتى في أوروبا الرأسمالية، لم تنجح الديمقراطية في أسبانيا فرانكو، وبرتغال سالازار، وتركيا كنعان ايفرين، ويونان الجنرالات، بثورة مسلحة، بل بصفقة بين المعارضة والجيش الحاكم. . . ، وسوى ذلك من الحالات النظيرة التي تقيم الدليل المادي الفاقع على أن معركة كسب رهان التحول الديمقراطي قد تخاض بأسلوب سلمي وتستقر على صيغة صفقة سياسية بين المعارضة والسلطة.

قد يقول قائل: وماذا لو أن السلطة - في البلاد العربية - ليست في وارد الوعي بالحاجة التاريخية إلى هذه مثل الصفقة، فوقفت منها موقف الاعتراض والرفض؟ سؤال شرعي ووجيه. لكننا نقول للقائل: ان من مشمولات عمل المعارضة الديمقراطية اقناع السلطة بتلك الصفقة، بل إجبارها على ذلك، من خلال المزيد من إنضاج شروطها.

القسم الخامس

وثائق وقرارات
وبيانات المؤتمر القومي العربي السابع

١ ـ بيان الى الأمة:
البيان الختامي للمؤتمر القومي العربي السابع

جاء انعقاد المؤتمر القومي العربي السابع في الدار البيضاء، ووسط حفاوة مميزة، تجلت في الرسالة الملكية الكريمة الموجهة الى المؤتمر والاحتضان الشعبي والاعلامي، ليعبّر عن أصالة الحقيقة القومية في الأمة وفعالية اسلوب الحوار والتشاور الذي اعتمده المؤتمر نهجاً في معالجته قضايا الأمة وجمع أوسع الطاقات في سبيلها.

ان انعقاد هذا المؤتمر في المغرب بالذات، وبمشاركة فاعلة من قواه الحية والعريقة في تقاليدها الكفاحية المسلحة بالصبر والتفاؤل والإيمان بالتحول الديمقراطي، يشكل محطة جديدة من محطات التواصل بين مشرق الأمة ومغربها، وهو تواصل يمتد الى عمق التاريخ عبّر عن نفسه بمساهمات حضارية وثقافية وكفاحية مثّلت وتمثل جزءاً مهماً من الأمة ومقومات شخصيتها. فالمغرب لم يغب عن أي تصدٍّ للأخطار التي واجهتها الأمة بأسرها، ومثقفوه كانوا دائماً في طليعة المساهمين في حركة التأصيل والتنوير والتحديث.

ويزيد في أهمية انعقاد هذا المؤتمر القومي العربي في المغرب انه يأتي في وقت تتعرض فيه الأمة في مشرقها ومغربها لمشاريع تستهدف هويتها وعقيدتها وثقافتها، تارة باسم الشرق أوسطية، وطوراً باسم المتوسطية أو الفرانكوفونية، وكلها تسعى للاستفادة من خلال ثغرات في بنانا السياسية والاقتصادية والثقافية وتحريك نعرات وعصبيات تجاوزها التطور التاريخي للأمة. وقد جاء المشروع العربي الحضاري، القائم على أسس من العقلانية والعصرية والأصالة والديمقراطية والتكامل بين قوى الأمة وأقاليمها والجماعات التي تعيش في كنفها، رداً حقيقياً على كل ما تواجهه الأمة من تحديات. بل ان انعقاد هذا المؤتمر في المغرب الذي يتولى ملكه رئاسة لجنة القدس، وفي لحظة تتعرض فيها القدس لأخطر مراحل تهويدها، يأتي ليؤكد على ضرورة اضطلاع جميع الدول العربية والاسلامية، بل والمجتمع الدولي بأسره، بالمسؤولية الكاملة تجاه القدس في اطار الدفاع عن هويتها ومقدساتها وإحلالها مكانها الطبيعي في مقدمة قضايانا القومية والمصيرية.

ومثلما تزامن اختتام المؤتمر السادس في بيروت مع بدء عملية عناقيد الغضب

العدوانية الصهيونية على لبنان، شعباً ومقاومة ودولة وبنى اقتصادية، وبلوغ ذروة ارهابها بمذبحة قانا، يتزامن انعقاد مؤتمرنا اليوم مع بدء الكيان الصهيوني بتنفيذ عدوانه الاستيطاني ضد القدس وعروبتها، وما تمثله من رمز للمقدسات الاسلامية والمسيحية. ويؤكد ذلك صحة الرؤية التي اعتمدها المؤتمر منذ مدريد من ان عملية التسوية الراهنة لن توقف حركة الصراع المصيري بين الامة وأعدائها، ولن تكون في ظل موازين القوى الراهنة أكثر من محاولة جديدة من محاولات الافتئات على حقوق الأمة الثابتة والسعي للاستفراد باقطارها وتفتيت مجتمعاتها، ومصادرة دورها التاريخي، وتشويه رسالتها الانسانية.

أولاً: في مجال الأمن القومي العربي

تناول المؤتمر بالنقاش والتحليل المسهب التحديات المختلفة التي تواجه الأمن القومي العربي، خاصة في ظل تيار العولمة الكاسح بكل افرازاته الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية والاعلامية والثقافية على النحو الذي يجعل من النظام الدولي الراهن قوة بالغة التأثير في تحديد صيغ حياتنا في كافة هذه المجالات، ويوجب ضرورة الاهتمام بالفهم العلمي لهذا النظام بما يساعدنا على مواجهته على نحو سليم.

غير ان المؤتمر لفت النظر الى ان الحديث عن العولمة وآثارها السلبية على الأوضاع العربية لا ينبغي ان يصرف انتباهنا عن مسؤوليتنا الذاتية عن تردّي أوضاعنا، اذ ينبغي أن يبقى واضحاً ان قضيتنا الاولى هي مواجهة واقعنا العربي وتغييره على النحو الذي يسمح لنا بالمواجهة السليمة، واذا كان من غير الممكن تجاهل عولمة الاقتصاد والمال والاتصال، فإنه من الخطأ الاستسلام لكل ما تمليه علينا مؤسسات العولمة وأدواتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتنا ومصالحنا التي لا يعيها غيرنا، وهكذا يكون بمقدورنا على الأقل أن نناضل كي نتحرك في الاطار العالمي الجديد على النحو الذي يساعدنا على تحقيق أهدافنا والحفاظ على وجودنا القومي.

* * *

وأكد المؤتمر على أن المنعطف الخطير الذي يمر به الصراع العربي - الصهيوني يمثل أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وأخطرها، اذ تمادت اسرائيل في فرض سياسات الأمر الواقع على أراضينا المحتلة وأهلنا المناضلين فيها مستندة في ذلك الى تأييد أمريكي مطلق، على نحو ما يظهر من وأد الولايات المتحدة الامريكية مؤخراً لمشروع القرار المقدم الى مجلس الأمن بخصوص الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية الأخيرة في القدس والذي وافق عليه باقي الاعضاء دون استثناء، وكذلك مساندة اسرائيل بمفردها دون باقي اعضاء الجمعية العامة في الاعتراض على قرار الجمعية بشأن هذه الأنشطة.

وإن هذه التطورات الأخيرة لَتُظهر إفلاس عملية التسوية الحالية من جانب، وهزال ردود الفعل العربية الرسمية تجاه السياسات الاسرائيلية والأمريكية المستخفة بكل حق عربي من جانب آخر.

ويرى المؤتمر ان ما يحدث في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني يمثل تطوراً خطيراً تفرض مواجهته ضرورة إحداث نقلة نوعية في ردود الفعل العربية، تستند الى التكييف السليم للصراع كصراع وجود لا كنزاع حدود، وتتمثل في الخطوات التالية:

١ ـ وقف مسار التفاوض مع الكيان الصهيوني وتصفية كل ما ترتب عنه من تطبيع لعلاقات بعض الدول العربية مع هذا الكيان على كافة الأصعدة، بما في ذلك المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية والمتوسطية وكافة ما ترتب عنها من نتائج.

٢ ـ تفعيل المقاطعة العربية الشاملة للكيان الصهيوني رسمياً من خلال مكتب مقاطعة اسرائيل التابع للجامعة العربية وعبر دعم وتطوير كافة أشكال المقاطعة الشعبية لاسرائيل والتنسيق بينها.

٣ ـ دعم المقاومة المشروعة للاحتلال الصهيوني بكافة صورها وأشكالها، وبصفة خاصة مقاومة الشعبين الفلسطيني واللبناني التي تواصل في هذه الظروف بالغة الصعوبة توجيه الضربات المؤلمة للعدو الصهيوني، ونفي صفة الارهاب عن تلك المقاومة بكل الوسائل والأساليب الممكنة، ومطالبة الأنظمة العربية بوضع قرارات القمة العربية الأخيرة موضع التطبيق، وخاصة البند المتعلق بحق المقاومة ضد الاحتلال، بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي للمقاومة، ودعوة كافة الأطراف المعنية عامة والسلطة الفلسطينية خاصة الى ان تنأى بنفسها عن أي عمل من شأنه فرض القيود على هذه المقاومة، ومواجهة كافة الدعاوى الفكرية المضللة التي يسوقها أنصار ثقافة الخنوع والتي تحذّر من مغبة التصدي لقوى الهيمنة العالمية والصهيونية في محاولة لتمرير انتصار المشروع الصهيوني بأقل تكلفة.

٤ ـ تأييد قرار عقد اجتماع عاجل للجنة القدس واعتبار انعقادها حاجة قومية ضرورية. ويطالب المؤتمر اللجنة بأن تنهض بمهمة رفع درجة التعبئة السياسية والدبلوماسية والشعبية الى حدها الأقصى لكفّ مخاطر سياسة التهويد والاستيطان التي تنال من عروبة القدس ومن شخصيتها الحضارية والدينية والثقافية ومن حقوق ابنائها الفلسطينيين: مسلمين ومسيحيين. كما يهيب بلجنة القدس أن تتخذ مبادرات سياسية حاسمة في اتجاه دعم صمود شعبنا الفلسطيني في القدس دعماً مادياً يكرس تشبّثه بأرضه وحقوقه، وأن تدين الموقف الامريكي المؤيد لسياسة الكيان الصهيوني مع تحميل الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية كل ما يمكن أن يترتب على سياستها من انفجار في المنطقة ومن زعزعة لعلاقات كل الدول العربية والاسلامية بها.

٥ ـ المطالبة بالدعوة الى عقد قمة عربية عاجلة لا تستثني أي قطر عربي للنظر في اتخاذ اجراءات حازمة تجاه السياسات الاسرائيلية الأمريكية الراهنة، والعمل على تفعيل النظام العربي باعتبار ان ذلك النهج يمكّن من تحقيق الاستجابة المطلوبة للتحدي الصهيوني.

٦ ـ التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي حق العودة وحق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال لكافة أراضيه وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ ـ دعم الموقفين السوري واللبناني ازاء محاولات الهيمنة الامريكية والاسرائيلية، والتنبيه الى خطورة ما يحاك لهذين القطرين من حصار عسكري واقتصادي وسياسي يُقصد به تقويض قدرتهما على الاستمرار في الصمود بوجه المخططات الأمريكية والصهيونية.

٨ ـ التنبيه الى خطورة الاحتكار النووي الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وآثاره على الأمن القومي العربي، والدعوة الى النزع الشامل للسلاح النووي في المنطقة، وفرض رقابة دولية على النشاط النووي الاسرائيلي الى حين تحقيق هذا الهدف، ودعوة الدول العربية الى توفير كافة الوسائل الضرورية لتحقيق الأمن القومي العربي إزاء هذا الخلل الجسيم.

٩ ـ السعي الى عقد مؤتمر عالمي لبحث حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التي تتعرض فيها حقوقه لخطر التآكل والإلغاء. ويمكن اقتراح أن يكون يوم الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر تاريخ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكد هذا الحق، هو موعد لانعقاد هذا المؤتمر.

* * *

وتوقف المؤتمر أمام ظاهرة **الحصار** التي بات عدد من الدول العربية يتعرض لها بشكل كامل أو جزئي. ولقد اعتبر المؤتمر ان هذه السياسة تندرج، بصفة عامة، في سياق تقويض عناصر القوة العربية واختراق الوطن العربي عسكرياً وسياسياً وثقافياً لتحقيق أهداف قوى الهيمنة العالمية والصهيونية.

كما توقف المؤتمر عند الحصار الجائر على **العراق** منذ ما يقرب من سبع سنوات ونبّه الى آثاره المأساوية الخطيرة التي تصل الى حد الإبادة الجماعية لشعب العراق، وشدد على ضرورة الرفع الفوري وغير المشروط لهذا الحصار، وعلى أن تبادر الدول العربية على المستويين الشعبي والرسمي الى رفع الحصار دونما انتظار لقرار دولي في هذا الخصوص بما في ذلك فتح الحدود وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب العراقي. ويطالب المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة العراق، الذي لم يزره حتى الآن، للاطلاع على الأوضاع الجائرة وغير الانسانية للشعب العراقي بما يساعد الجامعة على القيام بالدور المنتظر منها إزاء هذا الشعب العربي الأصيل.

كما أدان المؤتمر الحصار المضروب على **ليبيا** الذي لا يستند الى أية شرعية قانونية، وطالب برفعه فوراً وبأن تبادر الدول العربية الى رفع هذا الحصار الجائر بغض النظر عن القرارات الدولية.

كذلك توقف المؤتمر عند الاجراءات التي اتخذت لفرض الحصار على **السودان**،

وأشار الى ضلوع الأيادي الأجنبية في مؤامرة تستهدف تقسيم السودان، وطالب الدول العربية بالتصدي لهذه المخاطر. وفي هذا الصدد يطالب المؤتمر اطراف النزاع من حكومة ومعارضة بتغليب المصلحة القومية والوحدة الوطنية على الصراع حول السلطة ومحاولة الاستئثار بها، وذلك بهدف تمكين كل القوى السياسية الوطنية السودانية من الوقوف ضد تقسيم السودان وتهديد وحدته.

* * *

وأكد المؤتمر على خطورة استمرار **الوجود العسكري الأجنبي** في الوطن العربي وعلى آثاره الاستنزافية للموارد العربية، ودعا الى انهاء هذا الوجود بكافة صوره وأشكاله، بما في ذلك المناورات المشتركة لقوات مسلحة أجنبية مع قوات مسلحة عربية، والعمل على إحلال بديل عربي محل ذلك الوجود الأجنبي يبنى على أساس من الثقة والائتلاف بدلاً من التنازع والتصادم.

* * *

وقد لاحظ المؤتمر بكل القلق الوضع المنذر بالخطر لمشكلة **الموارد المائية** في الوطن العربي، سواء بسبب الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية، أو السياسة المائية التركية تجاه سوريا والعراق، أو استمرار غياب اطار جماعي متفق عليه لاستغلال مياه نهر النيل، فضلاً عن تأثر جهود تنمية ايراداته بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض دول حوض النهر. ودعا الى التنبه الفوري لهذه المخاطر بالدراسة والتحليل من جانب، والمواجهة العربية الحازمة من جانب آخر. وشدد في هذا السياق على الأهمية الاستراتيجية للتنسيق بين سوريا والعراق.

كما رصد المؤتمر خطورة استمرار **الاتفاقات العسكرية التركية ـ الاسرائيلية**، فضلاً عن شواهد واضحة على تعاون اسرائيل مع دول جوار اخرى، ودعا هذه الدول الى ضرورة النبذ الفوري لكافة أشكال التعاون العسكري الأمني مع الكيان الصهيوني اتساقاً مع الروابط الحضارية بين الوطن العربي وتلك الدول.

كما رصد المؤتمر بكل القلق أيضاً استمرار **احتلال ايران للجزر العربية** التابعة لدولة الامارات **واحتلال ارتريا لجزر حنيش اليمنية**، وأكد على الحق العربي في هذه الجزر وعلى حل الخلافات حولها بالطرق السلمية.

كما توقف المؤتمر عند موضوع الأقاليم العربية المحتلة، وبالذات مدينتي **سبتة ومليلة** المغربيتين، وطالب اسبانيا بالجلاء عنهما والدخول في مفاوضات جادة مع المغرب لتحقيق هذا الهدف بما يصون العلاقات العربية ـ الاسبانية المتميزة.

* * *

وشدد المؤتمر على **أهمية البعد الثقافي للأمن القومي العربي** منبهاً الى مخاطر العولمة

في مجال الاعلام على هذا الأمن، وتردّي وضع اللغة العربية على النحو الذي ينذر بالخطر بالنسبة لأهم أساس من أسس انتمائنا القومي، فضلاً عن المحاولات المتكررة للاختراق الفكري والاعلامي من الجانب الصهيوني واقترانها ببعض مبادرات التطبيع المشبوهة، وآخرها مبادرة كوبنهاغن التي قوبلت برفض قوي من المثقفين العرب. وطالب المؤتمر بإعطاء الأولوية لتوفير متطلبات هذا الأمن، وأوصى بأن ينال اهتماماً أكبر في جدول اعمال المؤتمر القومي العربي الثامن.

وحذّر المؤتمر من خطر **اختلال التركيبة السكانية** في عدد من البلدان العربية الخليجية، وثمّن الجهود الرامية في بعضها الى تصحيح هذا الاختلال على نحو يكفل حماية الأوطان والثقافة القومية.

كما نبّه المؤتمر الى ضرورة الاهتمام الواسع بقضايا **الجماعات والجاليات العربية خارج الوطن العربي** لما لهذه المسألة من اتصال وثيق بقضايا الأمن القومي العربي والحفاظ على الهوية العربية لتلك الجماعات.

ثانياً: في مجال العلاقات العربية ـ العربية

لاحظ المؤتمر بعد مناقشات موسعة تطرقت لكافة المحاور التي تثيرها اشكالية هذه العلاقات وما تسببه من ضعف مزمن للفعل العربي في مواجهة تحديات المرحلة وما تفرزه كل يوم من تعقيدات ومضاعفات، انه في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن العولمة يزداد إبعاد الأقطار العربية بعضها عن بعض وتتكاثر الحواجز بينها، وهو ما يؤكد ان غياب التوجه الوحدوي لم يؤدِّ الى تدعيم الكيانات القطرية وانما ساهم في تكريس التفتت والتمزق، ومن ثم تسهيل السيطرة الخارجية. كما ناقش المؤتمر باستفاضة المشاريع الاقليمية الموجهة للنظام العربي والتي ترمي أساساً الى نزع محتواه القومي وتكثيف ارتباطه باستراتيجية القوى العالمية والإقليمية لا ككتلة حضارية محفوظة المصالح والحقوق أو كندٍّ متكافئ في مشاركة عادلة، وانما كأجزاء متناثرة متصارعة ضعيفة تستجدي مشاركة تكون فيها بموقع التابع.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات يدعو المؤتمر الى ما يلي:

١ ـ على صعيد العلاقات الرسمية

أ ـ **بعث التضامن العربي** على أسس متينة راسخة، بحيث يكون اللقاء والتنسيق والتشاور بين القيادات العربية بلا إقصاء هو القاعدة وليس الاستثناء، والعمل على تنفيذ القرارات والاتفاقات الصادرة عن جامعة الدول العربية والتي ترسي أسساً متينة حيال تنفيذ هذه الاتفاقات.

ب ـ العمل على **تسوية النزاعات العربية ـ العربية الثنائية**، وبصفة خاصة تلك التي

تقوض من قدرة النظام العربي على مواجهة التحديات التي تهدد صميم وجوده، واتباع كافة السبل السياسية والقانونية المتاحة في هذا الصدد. وفي هذا السياق يشدد المؤتمر على وجوب إنجاز مصالحة قومية بين سوريا والعراق تسهم في تخفيف آثار الحصار على العراق وفي مواجهة الضغوط التي تتعرض لها سوريا، ويدعو المؤتمر أمانته العامة الى القيام بمبادرة محددة في هذا الاتجاه.

ج ـ **التحقيق الفعلي للمصالحة العربية**، والقضاء على كل الرواسب المترتبة على حرب الخليج والصراعات المختلفة التي تمتلىء بها الساحة العربية الرسمية. وفي هذا السياق يحيي المؤتمر المبادرات العربية الساعية الى تحقيق هذه المصالحة سواء على مستوى بعض القيادات العربية أو الجامعة العربية، ويؤكد ضرورة أن تخرج هذه المبادرات في شكل متكامل الى حيّز التطبيق.

د ـ الدعوة الى **حل مشكلة المفقودين والأسرى الكويتيين في العراق** في اطار من التقاليد العربية، وتفويض المنظمة العربية لحقوق الانسان إجراء حوار مع السلطات العراقية والكويتية للتوصل الى حلول مرضية لهذه القضية الشائكة التي تمارس أثراً سلبياً على استعادة التضامن العربي.

هـ ـ **تفعيل منظمات العمل العربي المشترك** وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي يتعين تمكينها من تجديد نفسها وتحديث مناهج عملها وإضفاء قدر كبير من الفاعلية على عملها، وخاصة ما يتصل منه بالتكامل الاقتصادي والثقافي العربي، وتأييد الجهود الرامية الى إنشاء محكمة عدل عربية تضطلع بمهمة حل المنازعات بين الأقطار العربية.

و ـ **دراسة المشاريع الاتحادية والتكاملية** المطروحة في الساحة العربية دراسة جدية، والعمل على إشاعة روح الحوار والتضامن بين العرب بوصفه ثقافة راسخة في الضمير العربي وأسلوباً متميزاً لحل المشكلات بين الأقطار العربية مما يستبعد كل لجوء الى القوة أو التهديد بها او تبادل الحملات الاعلامية في معالجة الخلافات العربية ـ العربية.

ز ـ العمل على **تفعيل التجمعات العربية الجهوية** (الإقليمية) مع التأكيد على ضرورة تعميق صلاتها بإطار العمل العربي المشترك.

٢ ـ على الصعيد الشعبي

أ ـ السعي الى **تنسيق الجهد الشعبي الوحدوي العربي المستقل عن النظم الحاكمة** بما يجسد الطاقات القومية الوحدوية الموجودة في عدد هائل من الجمعيات والمنتديات والاتحادات المهنية والمنظمات النسائية والنقابات العمالية وغيرها في الوطن العربي، على نحو يمنع هدر الطاقات والموارد ويكفل تحقيق أعلى مستوى ممكن من الفاعلية في مجالات إحياء الفكر القومي العربي ومواجهة محاولات التغلغل الصهيوني والهيمنة العالمية.

ب ـ القيام بكل جهد ممكن في سبيل **تضييق شقة الخلاف بين فصائل الفكر القومي**

العربي وتنظيماته لما في ذلك الخلاف من هدر للطاقة وانشغال بما يحول دون تحقيق الهدف الرئيسي لأمتنا في السعي نحو تحقيق وحدتها.

ج ـ **التوعية الدائمة بالمخاطر الكبرى الكامنة وراء ذلك التسريب المحسوب للمصطلحات والمفاهيم** التي يعمل الفكر الصهيوني وقوى الهيمنة العالمية على الترويج لها، واعتبار مشاريع الترتيبات الاقليمية القائمة على تلك المصطلحات مثل الشرق أوسطية والمتوسطية والفرانكوفونية وغيرها مخططات لا تقل خطورتها على الأمة العربية عن واقع التجزئة ذاته، بل انها تمثل خطراً أكبر لما ترمي اليه من إحداث لتغيير جذري في الكيان العربي يربطه بعجلة القوى العالمية المهيمنة والقوى الاقليمية الدائرة في فلكها وعلى رأسها الكيان الصهيوني الذي يُخطط لإرغامنا على التعامل معه وفق شروطه ومطالبه وإلغاء مقومات ثقافتنا العريقة وحضارتنا الأصيلة والتفريط في لغتنا التي هي عنوان وحدتنا وتواصلنا.

د ـ العمل على **تعزيز الالتقاء بين التيارين القومي والاسلامي** وانتظام انعقاد دورات المؤتمر القومي/ الاسلامي الذي يجسده هذا اللقاء.

ثالثاً: في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

نالت قضية الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اهتماماً بالغاً من المؤتمر باعتبارها تمثل مخرجاً لعديد من البلدان العربية من الأزمات التي زجّت بها في دائرة خبيثة من العنف والعنف المضاد، وباعتبار علاقتها الوطيدة بهدف الوحدة العربية. وفي هذا السياق استعرض المؤتمر حال الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي من جانب، وقضية الحوار والمصالحة الداخلية في الأقطار العربية من جانب آخر.

وفي ما يتعلق بحال **الديمقراطية**، شخّص المؤتمر عوائق الانتقال الى الديمقراطية في عدد من العناصر، أهمها تأسيس النخب العربية الحاكمة لشرعياتها على غير أساس من الرضا الشعبي، وتسلط السلطة المركزية على مؤسسات المجتمع المدني، وافتقاد هذه المؤسسات ذاتها لآليات الممارسة الديمقراطية، وتآكل الطبقة الوسطى بصفة عامة، واستغلال الخصوصية في تبرير انتهاك حقوق الإنسان، والتماهي بين مفاهيم الدولة والسلطة والفرد على نحو حال دون تطور الدولة الوطنية العصرية وأدى الى إحلال البيروقراطية محل الإدارة السياسية للدولة، وإرهاب المثقفين أو إغرائهم بالعمل كأبواق للسلطة.

وبالنسبة الى حالة **حقوق الإنسان** في الأقطار العربية، اتفق المؤتمر على التمسك بالمواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة كمرجعية للديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، واعتبر توقيع ثلاث عشرة دولة عربية على الشرعة الدولية إعلاناً عن حسن النوايا لا ينقصه سوى التطبيق. وشدد في هذا الصدد على الاهتمام بصفة خاصة بعدم جواز إبعاد أي مواطن عربي عن وطنه، وتسهيل حرية انتقال المواطنين العرب عبر الحدود

السياسية القطرية، والاهتمام بحقوق المواطن العادي.

وقد شدد المؤتمر على أهمية عدد من الآليات لتأمين عملية الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، من أهمها آلية **الوفاق والحوار الوطني** بين السلطة والمعارضة ولا سيما في الساحات التي تشهد مواجهات حادة بين الطرفين مع التشديد على وجوب مأسسة هذا الحوار والاسترشاد بالخبرات الإيجابية.

ويؤكد المؤتمر على وجوب إطلاق حرية تكوين **مؤسسات المجتمع المدني** وتفعيل دورها مع ضرورة التزامها بالديمقراطية على مستوى بناها وسياساتها وتفاعلاتها مع سائر القوى السياسية. كما يؤكد على **حرية تدفق المعلومات**، وأهمية **التنشئة السياسية** على قيم الديمقراطية والحوار وقبول الآخر، وضمان **استقلال القضاء** ودوره كآلية من آليات التوازن في المجتمع وحماية الديمقراطية فيه، والاهتمام **بالانتخابات المحلية** كمرتكز أساسي للبناء الديمقراطي، وتوسيع **قاعدة المشاركة السياسية** بما في ذلك ازالة كافة العقبات التي تحول دون ممارسة **المرأة** لحقوقها السياسية، واتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن **نزاهة الانتخابات**، وتجنب القوانين والممارسات التي تؤدي الى **إقصاء قوى سياسية** أو شرائح اجتماعية بعينها من الحياة السياسية، وتوطيد **الوحدة الوطنية** في كل قطر عربي، وتعزيز مبدأ **المساواة** أمام القانون، وإشاعة **الثقافة** التي تبرز إسهام كافة مكونات المجتمع من أقوام وأديان وثقافات فرعية في الحضارة العربية ـ الاسلامية.

كما أكد المؤتمر على **ضرورة التنسيق بين المؤتمر القومي العربي والمنظمة العربية لحقوق الانسان** في ما يتعلق بالحالات التي تتعرض فيها حقوق المواطنين العرب للخرق والانتهاك.

رابعاً: في مجال التنمية العربية

توقف المؤتمر عند العجز الذي تواجهه برامج التنمية القطرية في الوطن العربي. كما استعرض المخاطر التي تواجهها الاقتصادات العربية من جراء تيار العولمة الاقتصادية وتزايد التبعية التي تنخرط تلك الاقتصادات فيها، وتفاقم الهجمة التي تروّج لمشروعات مشبوهة تحاول فرض الهيمنة الأمريكية الصهيونية مع غياب التنسيق العربي في مواجهة هذه التحديات.

كما استعرض المؤتمر التحديات التي تواجهها عملية التنمية في مجال اختيار وادارة البرامج الانمائية الملائمة والمنسجمة مع طموحات الانسان العربي. ولاحظ بقلق ما أفرزته عمليات التنمية المشوهة في البلدان العربية من فئات الوسطاء ورجال الأعمال الجدد التابعين لمراكز الرأسمالية العالمية، مما أحدث قطيعة بين الازدهار التجاري والمالي في هذه المراكز وبين آمال وطموحات الشعب العربي في التطور والتقدم. وأكد المؤتمر على ضرورة تبنّي نموذج شامل لقضية التنمية يربطها بوجه خاص بقضايا الانتماء الوطني والقومي والديمقراطية، فالتنمية المدعمة بالقيم الوطنية والقومية دون تعصب وقيم الديمقراطية هي

التي تستطيع وحدها أن تلبي حاجات وطموحات الشعوب وتواجه التحديات الراهنة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة باستفحال البطالة وتفاقم سوء توزيع الثروة والفشل في اشباع الحاجات الأساسية.

وقد خلص المؤتمر في هذا الصدد إلى النتائج التالية:

١ ـ عدم قدرة القطاع الخاص على إحداث التنمية المرغوبة بمفرده، ولا بد والحال كذلك من تضافر جميع الجهود وحشد جميع الإمكانات المتاحة في القطاعات المختلفة، العام والخاص والتعاوني والمشترك، لإنجاز هذه التنمية.

٢ ـ استحالة إحداث تنمية حقيقية في أي قطر عربي بمفرده وفي ظل الواقع الحالي، وخاصة مع غياب الديمقراطية ومؤسساتها، وغياب الإدارة الاقتصادية الكفؤة والعقلانية.

٣ ـ إن مجابهة النظام العالمي الراهن وتيار العولمة وتحقيق أكبر قدر من المنافع في إطاره تحتاج إلى جهود تتجاوز الوطن العربي. ولذلك لا بد أن تتكاتف جهود جميع البلدان المتضررة من مساوئ هذا النظام، وهنا تقع على الأمة العربية مسؤولية تكثيف التنسيق مع باقي بلدان العالم الفقيرة والمضطهدة من أجل الوقوف في وجه النظام العالمي الراهن وتوقي أضراره.

وفي ضوء هذه المبادئ العامة، فإن المؤتمر يوصي بما يلي:

على المستوى القطري:

١ ـ وضع نهاية للهرولة الحاصلة في مجال الخصخصة وبيع القطاع العام بما في ذلك العمل على التوصل إلى ضوابط لاقتصاد السوق ترشّد الأداء الاقتصادي العربي.

٢ ـ إعطاء القطاع العام، وحيثما تتطلب عملية التنمية، الدور الأكبر والرائد شريطة إخضاعه للمحاسبة والرقابة، خاصة أنه الأقدر، في كثير من الأقطار العربية، على تحقيق تنمية أفضل تتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية وإشباع حاجات المجتمع الأساسية.

٣ ـ إفساح المجال للقطاع الخاص وتوجيهه نحو إقامة مشاريع منتجة، ومحاصرة الاتجاهات الطفيلية، وإخضاعه للضريبة العادلة والرقابة الديمقراطية.

٤ ـ محاربة ظاهرة الفساد، والعمل على إصلاح الإدارة بمجموعة من الإجراءات على رأسها مواكبة الأجور لمستويات الأسعار بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وتحصين الدولة في وجه محاولات الاختراق الطفيلية من الداخل والخارج على حساب المال العام والمجتمع.

على المستوى القومي:

١ ـ إقامة كتلة اقتصادية عربية قد تكون في البداية محدودة العضوية على أن يفتح

الباب لبقية الأقطار العربية للانضمام إليها لاحقاً. ولتحقيق هذا الهدف يجب تفعيل قرار إقامة السوق العربية المشتركة ومتابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية الأخير بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

٢ ـ دعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة بما يساعد على خلق تكامل في البنية الإنتاجية العربية وتنمية النسيج الاقتصادي القومي، والتركيز في هذا الصدد على مشاريع البنية الأساسية التي يكون من شأنها تيسير الانتقال بين أجزاء الوطن العربي.

٣ ـ تبني الكتلة الاقتصادية العربية لاستراتيجية التنمية العربية المستقلة بما يساعد على إقامة مشاريع إنمائية تكاملية تتيح إقامة صناعات تكنولوجية متقدمة وتخفف بدرجة كبيرة سوء التوزيع وحدّة التبعية التي يعاني منها الوطن العربي وتدعّم المركز التفاوضي العربي في النظام الاقتصادي الدولي.

٤ ـ تكوين لجنة من الخبراء العرب في مجال الاقتصاد والتنمية لدراسة إمكانية التوصل إلى آليات نظام اقتصادي عربي جديد يتلاءم مع التطورات العربية الراهنة من جانب، ويحقق متطلبات التنمية العربية المستقلة من جانب آخر.

خاتمة

وفي الختام، لقد شكل المؤتمر القومي العربي السابع، سواء بمكان انعقاده وظروفه، أو بمداولات أعضائه وبينهم نسبة كبيرة من الأعضاء الجدد، أو بالاهتمام الإعلامي والسياسي المحلي والعالمي به، منعطفاً هاماً في مسيرته كإطار للحوار والتشاور واتخاذ المواقف المعبّرة عن ضمير الأمة وحاجات تطورها.

إن هذا التطور هو دون شك مسؤولية مضافة على كاهل أعضائه وهيئاته القيادية بقصد تفعيل مبادرات ومؤسسات تنهض بأعباء الحركة القومية العربية الجامعة لكل قوى الوحدة والتحرر والتقدم والقادرة على استنهاض طاقات الأمة على طريق تحقيق أهداف مشروعها الحضاري عبر إدارة أوسع حوار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية الملتزمة بهذا المشروع وتذليل كل العقبات والحساسيات القائمة بينها.

وإذا كانت التطورات الطافية على سطح الأحداث والعلاقات في الأمة تشيع مناخ التشاؤم والإحباط واليأس على أوسع نطاق، إلا أن روح المقاومة والانتفاض المخزونة في عمق الأمة تعبّر عن نفسها بأشكال متنوعة على امتداد الوطن الكبير وتبشر بمستقبل مشرق إذا وجدت قنوات التواصل والتكامل والتراكم القادرة على تحويلها من ظواهر محدودة بجماعة أو اتجاه أو قطر إلى ظواهر جماعية على مستوى الأمة.

٢ ـ بيان صحفي صادر عن المؤتمر القومي العربي السابع

أصدر المؤتمر القومي السابع اليوم بياناً ختامياً في أعقاب اختتام أعماله التي استمرت ثلاثة أيام بالدار البيضاء. وأشاد البيان في مستهله بالحفاوة المميزة التي لقيها في المغرب والتي تجلت في الرسالة الملكية الموجهة للمؤتمر وفي الاحتضان الشعبي والإعلامي له. وقال البيان إن انعقاد هذا المؤتمر في المغرب بالذات وبمشاركة فاعلة من قواه الحية ذات التقاليد العريقة في العمل الكفاحي المتحلي بالصبر والإيمان بالتحول الديمقراطي يشكل محطة جديدة من محطات التواصل بين مشرق الأمة ومغربها. ولاحظ البيان تزامن انعقاد المؤتمر مع عملية تهويد القدس الأمر الذي يؤكد صحة الرؤية التي اعتمدها المؤتمر من عملية التسوية الراهنة. وأهاب البيان بالدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بأسره لتحمل مسؤولياته الكاملة تجاه القدس والدفاع عن هويتها ومقدساتها.

وكان المؤتمر قد شكل أربعة لجان لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها الأمة العربية، وهي الأمن القومي العربي، والعلاقات العربية ـ العربية، والتنمية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع التي ناقشت على نحو موسع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

وأشار البيان إلى التحديات التي تواجه **الأمن القومي العربي**، خاصة في ظل تيار العولمة بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، لافتاً النظر إلى أن الآثار السلبية لهذا التيار لا ينبغي أن تصرفنا عن تحمل مسؤولياتنا الذاتية في تغيير واقعنا العربي على النحو الذي يكفل تعاملنا مع العولمة بشكل يحفظ لنا وجودنا القومي وخصوصيتنا الثقافية ويساعدنا على تحقيق أهدافنا.

واعتبر البيان أن المنعطف الخطير الذي يمر به **الصراع العربي ـ الصهيوني** يمثل أخطر تحد للأمن القومي العربي في الوقت الراهن مؤكداً على ما تتطلبه مواجهة هذه التطورات من ضرورة إحداث نقلة نوعية في التعامل العربي مع هذا الصراع بوصفه صراع وجود لا نزاع حدود. وأكد البيان في هذا الإطار على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة،

بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة. **ودعا البيان** في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر عالمي لبحث حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني واختيار يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر موعداً لانعقاده لكونه تاريخ صدور قرار ١٩٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكد هذا الحق. كما دعا البيان إلى وقف التفاوض مع الكيان الصهيوني وإلغاء إجراءات التطبيع التي اتخذتها بعض الدول العربية، ودعا إلى تفعيل المقاطعة العربية على الصعيد الرسمي ودعم وتطوير كافة أشكال المقاطعة الشعبية لإسرائيل. كما طالب البيان بدعم المقاومة المشروعة الفلسطينية واللبنانية للاحتلال الصهيوني. وأعرب عن اعتبار المؤتمر لعقد اجتماع عاجل للجنة القدس حاجة قومية ماسة وطالبها برفع درجة التعبئة السياسية والدبلوماسية والشعبية وبتقديم الدعم المعنوي والمادي لصمود شعبنا الفلسطيني في القدس. كما طالب بعقد مؤتمر قمة عربي عاجل بحضور كافة الدول العربية دون استثناء، لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها للحفاظ على هوية وبنية المدينة المقدسة، والخطوات الكفيلة بتفعيل النظام العربي وتمكينه من مواجهة الهجمة الصهيونية.

وشدد البيان كذلك على **البعد الثقافي للأمن القومي العربي** منبهاً إلى أخطار العولمة في مجال الإعلام ومحاولات الاختراق الفكري والإعلامي الصهيوني واقترانها ببعض محاولات التطبيع المشبوهة وآخرها مبادرة كوبنهاغن. ويذكر في هذا الصدد أن بعض أعضاء المؤتمر قاموا بتشكيل لجنة لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني. كما نبّه البيان إلى ظاهرة هجرة العقول العربية وضرورة الاهتمام بقضايا الجماعات والجاليات العربية خارج الوطن العربي للحفاظ على هويتها العربية. وحذر البيان من ناحية أخرى من خطر اختلال التركيبة السكانية في عدد من البلدان العربية الخليجية، وثمّن الجهود الرامية إلى تصحيح هذا الاختلال على نحو يكفل حماية الأوطان والثقافة القومية.

وركز البيان على ظاهرة **الحصار المفروض على بعض الدول العربية** واعتبر أنها تندرج في سياق محاولات تقويض عناصر القوة العربية واختراق الوطن العربي. ونبه البيان في هذا الإطار إلى الآثار المأساوية للحصار المفروض على الشعب العراقي وشدد على ضرورة الرفع الفوري غير المشروط لهذا الحصار، ودعا الدول العربية إلى المبادرة على المستويين الرسمي والشعبي لرفعه فوراً ودون انتظار اتخاذ قرار دولي بذلك. كما طالب الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة العراق الذي لم يزره حتى الآن للاطلاع على الأوضاع الجائرة غير الإنسانية التي يعاني منها الشعب العراقي نتيجة للحصار وقيام جامعة الدول العربية بالدور المنتظر منها إزاء الشعب العراقي. وأدان المؤتمر الحصار المفروض على ليبيا الذي لا يستند إلى أية شرعية قانونية وطالب الدول العربية برفعه بغض النظر عن القرارات الدولية. وأشار البيان كذلك إلى توقف المؤتمر عند الإجراءات التي اتخذت لفرض الحصار على السودان ونوّه بضلوع أياد أجنبية في مؤامرة تستهدف تقسيم السودان مطالباً الدول العربية بالتصدي لهذه المخاطر. كما أهاب البيان بأطراف النزاع من حكومة ومعارضة

لتغليب المصلحة القومية والوحدة الوطنية على الصراع حول السلطة ومحاولة الاستئثار بها لتمكين كل القوى السياسية الوطنية السودانية من الوقوف ضد تقسيم السودان وتهديد وحدته.

وأشار البيان إلى تأكيد المؤتمر على خطورة **استمرار الوجود العسكري الأجنبي** بكل أشكاله، كما أعرب عن قلق المؤتمر إزاء تفاقم خطورة مشكلة الموارد المائية في الوطن العربي، سواء نتيجة للأطماع الإسرائيلية أو السياسات المائية التركية أو غياب آلية قانونية فعالة تكفل تقاسم عادل لمياه النيل بين الدول التي يمر بها، داعياً إلى تعامل عربي حازم مع هذه المخاطر. وشدد البيان في هذا السياق على ضرورة التنسيق بين سوريا والعراق.

وفي إطار **العلاقات مع دول الجوار**، أشار البيان إلى خطورة الاتفاقات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية وتعاون إسرائيل مع دول جوار أخرى، ودعا كل هذه الدول إلى وقف جميع أشكال التعاون العسكري والأمني مع الكيان الصهيوني حرصاً على مصالحها مع الوطن العربي وروابطها الحضارية معه.

وأعرب البيان عن قلق المؤتمر إزاء استمرار احتلال إيران للجزر العربية التابعة للإمارات العربية المتحدة وإزاء احتلال اريتريا لجزر حنيش، مؤكداً على الحق العربي في هذه الجزر وحل الخلافات حولها بالطرق السلمية.

وطالب البيان إسبانيا بالجلاء عن مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين والدخول في مفاوضات جادة مع المغرب لتحقيق هذا الغرض بما يصون العلاقات العربية المتميزة مع إسبانيا.

وعلى صعيد **العلاقات العربية ـ العربية**، أشار البيان إلى حالة التدهور التي تمر بها مؤكداً على أهمية التعامل مع هذه المشكلة على الصعيدين الرسمي والشعبي. فعلى الصعيد الأول، دعا البيان إلى تفعيل التضامن العربي، والتنسيق والمشاورة المستمرة بين القيادات العربية، وتنفيذ القرارات والاتفاقات الصادرة عن جامعة الدول العربية، كما طالب بتسوية الخلافات الثنائية مشدداً على وجوب إنجاز مصالحة قومية بين سوريا والعراق.

وفي نفس الإطار دعا البيان إلى تحقيق المصالحة العربية والتخلص من الرواسب التي ترتبت على حرب الخليج مع إيلاء اهتمام خاص بحل قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين، وحلها في إطار التقاليد العربية. كما أوصى المؤتمر بتفويض المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإجراء حوار مع السلطات العراقية والكويتية للتوصل إلى حل مرض لهذه القضية الشائكة ذات الآثار السلبية على استعادة التضامن العربي. وحيا البيان المبادرات العربية الساعية إلى تحقيق المصالحة العربية، ودعا إلى تفعيل منظمات العمل العربي المشترك والتجمعات العربية الإقليمية.

وعلى الصعيد الشعبي أكد البيان على ضرورة تنسيق الجهد الشعبي الوحدوي

المستقل، والسعي إلى تضييق شقة الخلاف بين فصائل الفكر القومي العربي وتنظيماته، وتعزيز الالتقاء بين التيارين العربي والإسلامي وعقد دورات المؤتمر القومي الإسلامي بانتظام.

أما فيما يتعلق **بالعلاقة بين المجتمع والدولة**، فقد أكد البيان على اهتمام المؤتمر بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشخيصه لعوائق الانتقال إلى الديمقراطية مؤكداً على عدد من الآليات الكفيلة بتسهيل هذا الانتقال وأهمها آلية الوفاق والحوار الوطني المؤسسي بين السلطة والمعارضة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وحرية انتقال الأفراد والأفكار، واعتماد مبدأ الحوار والقبول بوجود رأي آخر. كما أكد البيان على أهمية تعزيز استقلال القضاء وضرورة الاهتمام بالانتخابات المحلية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وإزالة العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة وأية شرائح اجتماعية أخرى لحقوقها السياسية والثقافية. كما أوصى بالتنسيق بينه وبين المنظمة العربية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحالات التي تتعرض فيها حقوق المواطنين العرب للخرق والانتهاك.

وحول **التنمية** أشار البيان إلى عجز برامج التنمية القطرية والحاجة إلى تبني نموذج شامل لقضية التنمية يربطها بقضايا الانتماء الوطني والقومي والبناء الديمقراطي. كما دعا إلى التعامل مع تيار العولمة الاقتصادية من خلال التوصل إلى التكامل بين الاقتصاديات العربية. وأوصى المؤتمر على الصعيد القطري بوضع حد للهرولة نحو الخصخصة، والعمل على خلق ضوابط لاقتصاد السوق ترشد الأداء الاقتصادي العربي. وطالب البيان بمنح القطاع العام دوراً رائداً حيثما تتطلب عملية التنمية ذلك مع إخضاعه للمحاسبة والرقابة. كما دعا لإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه على إقامة مشاريع منتجة، ولمحاربة الفساد والقيام بإصلاحات إدارية تكفل رفع مستوى الأداء الحكومي. ودعا البيان على الصعيد القومي إلى إقامة كتلة اقتصادية عربية ولو بعضوية محدودة في البداية على أن يفتح الباب لانضمام بلدان عربية أخرى إليها لاحقاً، ومتابعة قرار مجلس الجامعة العربية الأخير بإقامة منطقة تجارة عربية حرة. كما دعا إلى دعم المشاريع العربية المشتركة وتكوين لجنة للخبراء العرب في مجال الاقتصاد والتنمية لدراسة إمكانية التوصل إلى آليات نظام اقتصادي عربي جديد.

وكان المؤتمر القومي قد بدأ أعماله في الدار البيضاء في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ بحضور مائة وخمسين شخصية عربية بارزة من السياسيين السابقين والممارسين والمثقفين. ومن بينهم أحمد بن بله، وأحمد عبيدات، وطاهر المصري، وعبد الله إبراهيم، ومحمد البصري، ونوبير الأموي، وخير الدين حسيب، وعبد الحميد مهري، وجاسم القطامي، ومنح الصلح، ومحمد فائق، وأديب الجادر.

وانتخب المؤتمر بالإجماع السيد عبد الحميد مهري أميناً عاماً لمدة ثلاث سنوات. كما انتخب خمسة وعشرين عضواً للأمانة العامة التي تتشكل منهم ومن الأمين العام السابق

وخمسة آخرون يختارونهم من بين أعضاء المؤتمر. ويضم الأعضاء المنتخبون كلاً من السادة: محمد البصري (المغرب)، ضياء الفلكي (العراق/ بريطانيا)، رسول الجشي (البحرين)، معن بشور (لبنان)، ليث شبيلات (الأردن)، سليم الزعبي (الأردن)، وميض نظمي (العراق)، نوبير الأموي (المغرب)، مسعود الشابي (تونس)، فهمي هويدي (مصر)، محسنة توفيق (مصر)، عبد الإله بلقزيز (المغرب)، السيد عبد الله ولد أباه (موريتانيا)، جار الله عمر (اليمن)، هاني فاخوري (لبنان)، ضياء الدين داود (مصر)، طلعت مسلم (مصر)، حسن عبد العظيم (سوريا)، شملان العيسى (الكويت)، مجدي حماد (مصر)، مصطفى نويصر (الجزائر)، خالد السفياني (المغرب)، علي بن محمد (الجزائر)، منير الحمش (سوريا)، صلاح صلاح (فلسطين/ لبنان).

الملاحق

الملحق رقم (١)

برنامج المؤتمر

الثلاثاء، في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧

١٩,٠٠ ـ ٢١,٠٠	حفل استقبال يقيمه الاستاذ عبد الحميد مهري، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، في فندق رياض السلام، على شرف السادة المشاركين في المؤتمر السابع.

الأربعاء، في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	التسجيل

الجلسة الصباحية الأولى (عامة)
٩,٠٠ ـ ١٠,٠٠

أولاً: افتتاح المؤتمر القومي العربي السابع
ـ كلمة رئيس الجلسة: أ. محمد البصري
ـ كلمة الأمين العام: أ. عبد الحميد مهري
ـ كلمة الجهة المضيفة: أ. نوبير الأموي

ثانياً: تنظيم عمل المؤتمر: عرض أ. ضياء الفلكي
ـ تحديد أوقات الجلسات
ـ التأكيد على نظام إدارة الجلسات
ـ اختيار مقرر للمؤتمر
ـ اختيار لجنة صياغة البيان الختامي للمؤتمر
ـ توضيح قواعد الانتخاب والجدول الزمني لمراحل العملية الانتخابية
ـ اختيار لجنة الانتخابات
ـ نطاق عمل لجان البحث المتخصصة وتحديد رؤسائها ومقرريها

١٠,٠٠ ـ ١٠,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية (عامة)	**رئيس الجلسة**: د. خير الدين حسيب
١٠,٣٠ ـ ١٣,٠٠	ـ عرض وتلخيص تقرير حال الأمة مع التركيز على النقاط الأساسية الواردة فيه: د. مجدي حماد
	ـ آراء ووجهات نظر حول بعض النقاط الساخنة في الساحات العربية
١٣,٠٠ ـ ١٥,٠٠	فترة الغداء
الجلسة المسائية الأولى (لجان)	
١٥,٠٠ ـ ١٦,٣٠	ـ اجتماع لجان البحث المتخصصة وتداولها في الأمور المطروحة عليها (تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ويحق لكل عضو حضور أي لجنة من اللجان في جلساتها المختلفة)
قاعة أكادير	اللجنة الأولى: الأمن القومي العربي: الرئيس: اللواء طلعت مسلم المقرر: د. عبد الله السيد ولد أباه
قاعة ترودانت	اللجنة الثانية: الدولة والمجتمع: الرئيس: أ. سليم الزعبي المقرر: د. نيفين مسعد
قاعة القدس	اللجنة الثالثة: العلاقات العربية ـ العربية: الرئيس أ. كمال شاتيلا المقرر: د. علي بن محمد
قاعة بغداد	اللجنة الرابعة: التنمية: الرئيس: د. محمد المسعود الشابي المقرر: د. منير الحمش
١٦,٣٠ ـ ١٧,٠٠	استراحة
الجلسة المسائية الثانية (لجان)	
١٧,٠٠ ـ ١٩,٠٠	متابعة عمل اللجان
٢٠,٣٠	حفل عشاء بضيافة الجماعة الحضارية للمعاريف

الخميس، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧

الجلسة الصباحية الأولى (لجان)

٩,٠٠ ـ ١٠,٣٠	متابعة عمل اللجان اللجنة الأولى: الأمن القومي العربي: الرئيس: اللواء طلعت مسلم المقرر: د. عبد الله السيد ولد أباه اللجنة الثانية: الدولة والمجتمع: الرئيس: أ. سليم الزعبي المقرر: د. نيفين مسعد اللجنة الثالثة: العلاقات العربية ـ العربية: الرئيس أ. كمال شاتيلا المقرر: أ. علي بن محمد اللجنة الرابعة: التنمية: الرئيس: د. محمد المسعود الشابي المقرر: د. منير الحمش
١٠,٣٠ ـ ١١,٠٠	استراحة

الجلسة الصباحية الثانية (لجان)

١١,٠٠ ـ ١٣,٠٠	متابعة عمل اللجان
١٣,٠٠ ـ ١٥,٠٠	فترة الغداء

الجلسة المسائية الأولى (عامة) — رئيس الجلسة: د. أحمد ولد داده

١٥,٠٠ ـ ١٦,٣٠	ـ مناقشة تقرير وتوصيات اللجنة الأولى: **لجنة الأمن القومي العربي**
١٦,٣٠ ـ ١٧,٠٠	استراحة

الجلسة المسائية الثانية (عامة) — رئيس الجلسة: أ. أديب الجادر

١٧,٠٠ ـ ١٩,٠٠	ـ مناقشة تقرير وتوصيات اللجنة الثانية: **لجنة العلاقة بين الدولة والمجتمع**
٢٠,٣٠	حفل عشاء على شرف المشاركين في المؤتمر القومي العربي السابع يقيمه عمدة الدار البيضاء الكبرى، وحفل تكريم الدكتور خير الدين حسيب الأمين العام المؤسس

الجمعة، في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧

الجلسة الصباحية الأولى (عامة)	**رئيس الجلسة**: د. عبد الله عبد الدائم
٩,٠٠ ـ ١٠,٣٠	ـ مناقشة تقرير وتوصيات اللجنة الثالثة: **لجنة العلاقات العربية ـ العربية**
١٠,٣٠ ـ ١١,٠٠	استراحة
الجلسة الصباحة الثانية (عامة)	**رئيس الجلسة**: د. محمود المغربي
١١,٠٠ ـ ١٣,٠٠	ـ مناقشة تقرير وتوصيات اللجنة الرابعة: لجنة التنمية
١٣,٠٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء
الجلسة المسائية الأولى (عامة)	**رئيس الجلسة**: أ. رسول الجشي
١٦,٠٠ ـ ١٧,٣٠	ـ الوضع المالي للمؤتمر ـ تقييم عمل المؤتمر القومي العربي
١٧,٣٠ ـ ١٨,٠٠	استراحة
الجلسة المسائية الثانية (مغلقة)	**رئيس الجلسة**: د. محمد عبد الملك المتوكل
١٨,٠٠ ـ ١٩,٣٠	ـ تقرير لجنة الانتخابات ـ مناقشة البيان الختامي
الجلسة المسائية الثالثة	**رئيس الجلسة**: أ. جاسم القطامي
١٩,٣٠ ـ ٢٠,٠٠	ـ كلمات الختام
٢٠,٣٠	حفل عشاء على شرف المشاركين في المؤتمر القومي العربي السابع بدعوة من والي مدينة الدار البيضاء

السبت، في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٧

١٠,٠٠	ـ اجتماع الأمانة العامة في قاعة ترودانت
١٢,٠٠	ـ المؤتمر الصحفي لإعلان البيان الختامي في قاعة ترودانت
١٨,٠٠	محاضرة عامة للدكتور محمد عابد الجابري

الملحق رقم (٢)

أسماء أعضاء المؤتمر القومي العربي

الاسم	البلد
أ. إبراهيم الدقاق	(فلسطين)
أ. إبراهيم السملالي	(المغرب)
أ. إبراهيم العبد الله	(لبنان)
أ. إبراهيم علاوي	(العراق/ بريطانيا)
د. إجلال رأفت	(مصر)
د. أحمد بن صالح	(تونس/ فرنسا)
أ. أحمد بنبله	(الجزائر/ سويسرا)
د. أحمد الجباعي	(سوريا)
أ. أحمد حسن أحمد	(مصر)
أ. أحمد حسين اليماني	(فلسطين/ لبنان)
د. أحمد الربايعة	(الأردن)
د. أحمد سعيد نوفل	(الأردن)
أ. أحمد الشملان	(البحرين)
د. أحمد صدقي الدجاني	(فلسطين/ مصر)
د. أحمد عبد الحليم	(السودان/ النمسا)
أ. أحمد عبيدات	(الأردن)
د. أحمد ماضي	(الأردن)
أ. أحمد محمد الحبيشي	(اليمن)
أ. أحمد نجيب الشابي	(تونس)
أ. أحمد الوافي	(موريتانيا)
د. أحمد ولد داداه	(موريتانيا)
د. أحمد يوسف أحمد	(مصر)
أ. أديب الجادر	(العراق/ سويسرا)

د. أسامة محيو	(لبنان)
د. أسعد عبد الرحمن	(فلسطين)
د. إسماعيل صبري عبد الله	(مصر)
د. الياس سابا	(لبنان)
أ. الياس مطران	(لبنان)
د. أمحمد مالكي	(المغرب)
أ. أمير موسى بوخمسين	(السعودية)
أ. أمين حسن عمر	(السودان)
أ. أمين شقير	(الأردن)
أ. أمين هويدي	(مصر)
أ. أمين يسري	(مصر)
أ. أمينة البقالي	(المغرب/ فرنسا)
د. انطوان سيف	(لبنان)
الأب انطوان ضو	(لبنان)
د. إنعام رعد	(لبنان)
د. أنيس صايغ	(فلسطين/ لبنان)
أ. باقر إبراهيم	(العراق/ السويد)
أ. برهان الدجاني	(فلسطين/ الأردن)
د. برهان زريق	(سوريا)
د. برهان غليون	(سوريا/ فرنسا)
أ. بسام الشكعة	(فلسطين)
أ. بشارة مرهج	(لبنان)
د. بشير الداعوق	(لبنان/ فرنسا)
أ. بهاء الدين عيتاني	(لبنان)
أ. بهجت أبو غربية	(الأردن)
د. بيان الحوت	(لبنان)
أ. توفيق آل سيف	(السعودية)
د. ثامر الشيخلي	(العراق)
أ. جار الله عمر	(اليمن)
أ. جاسم علوان	(سوريا/ مصر)
أ. جاسم القطامي	(الكويت)
د. جمال الأتاسي	(سوريا)
د. جمال الشاعر	(الأردن)
أ. جميل مطر	(مصر)

د. الجنيدي خليفة (الجزائر)
أ. جهاد الزين (لبنان)
د. جورج طعمة (سوريا/ الأردن)
د. جورج العبد (فلسطين/ أمريكا)
أ. جوزيف سماحة (لبنان)
أ. حذامي زهور عدي (سوريا)
د. حسام عيسى (مصر)
د. حسان مريود (سوريا)
د. حسن أحمد إبراهيم (السودان/ ماليزيا)
د. حسن إسماعيل عبد العظيم (سوريا)
أ. حسن بشاني (الجزائر)
د. حسن نافعة (مصر)
د. حسني الشياب (الأردن)
أ. حسيب بن عمار (تونس)
د. حسين أبو النمل (فلسطين/ لبنان)
أ. حسين ضناوي (لبنان)
أ. حسين مجلي (الأردن)
أ. حلمي شعراوي (مصر)
أ. حليم أبو عز الدين (لبنان)
أ. حمد الفرحان (الأردن)
أ. حمدين صباحي (مصر)
أ. حمزة الحسن (السعودية/ بريطانيا)
د. حنان عشراوي (فلسطين)
د. حيدر إبراهيم علي (السودان/ مصر)
أ. خالد بن إسماعيل (الجزائر)
أ. خالد السفياني (المغرب)
د. خلدون ساطع الحصري (العراق/ الأردن)
د. خير الدين حسيب (العراق/ لبنان)
د. خيرية قاسمية (سوريا/ السعودية)
د. دارم البصام (العراق/ تونس)
أ. دريد سعيد ثابت (العراق)
د. ذياب عيوش (فلسطين)
أ. ربيع عيسى السعدون (السعودية)
أ. رجاء أبو غزالة (الأردن)

أ. رسول الجشي (البحرين)
د. رشاد انطونيوس (لبنان/ كندا)
أ. رشيد القاضي (لبنان)
د. رضوان السيد (لبنان)
د. رغيد الصلح (لبنان/ بريطانيا)
أ. رفعت النمر (فلسطين/ لبنان)
أ. رياض الريّس (لبنان/ بريطانيا)
د. رياض عزيز هادي (العراق)
د. رياض قاسم (لبنان)
أ. زهور العلوي (المغرب)
أ. زياد الزعبي (الأردن)
أ. زينب الأعوج (الجزائر)
د. ساسين عساف (لبنان)
أ. سايد فرنجية (لبنان)
د. سعاد الصباح (الكويت)
د. سعد ناجي جواد (العراق)
د. سعدون القشطيني (الأردن)
د. سعيد بنسعيد العلوي (المغرب)
د. سليم الحص (لبنان)
أ. سليم الزعبي (الأردن)
أ. سليمان الحديدي (الأردن)
أ. سليمان الرياشي (لبنان)
د. سمير أمين (مصر/ السنغال)
أ. سمير حباشنة (الأردن)
د. سمير صباغ (لبنان)
أ. سمير طرابلسي (لبنان)
د. سهيل إدريس (لبنان)
د. سيار الجميل (العراق/ الأردن)
أ. السيد يسين (مصر)
أ. شفيق الحوت (فلسطين/ لبنان)
د. شملان يوسف العيسى (الكويت)
أ. الصادق بخوش (الجزائر)
د. صالح ارشيدات (الأردن)
أ. صالح برانسي (فلسطين)

أ. صباح المختار	(العراق/ بريطانيا)
د. صبحي غندور	(لبنان/ أمريكا)
د. صفية صفوت	(السودان/ بريطانيا)
د. صلاح الدين الدباغ	(لبنان)
أ. صلاح صلاح	(فلسطين/ لبنان)
أ. ضياء الدين داود	(مصر)
أ. ضياء الفلكي	(العراق/ بريطانيا)
أ. طارق أبو الحسن	(سوريا)
د. طارق إسماعيل	(العراق/ كندا)
أ. الطاهر جلال	(المغرب)
د. طاهر حمدي كنعان	(الأردن)
د. الطاهر لبيب	(تونس)
أ. طاهر المصري	(الأردن)
أ. طلال سلمان	(لبنان)
د. طلال عتريسي	(لبنان)
اللواء طلعت مسلّم	(مصر)
د. طه الفرنواني	(مصر)
أ. العابد الشيخ الطاهر	(الجزائر)
أ. عادل حسين	(مصر)
أ. عارف دليلة	(سوريا)
د. عامر خياط	(العراق/ بريطانيا)
أ. عبد الله آدم	(الصومال/ مصر)
أ. عبد الله إبراهيم	(المغرب)
أ. عبد الله تركماني	(سوريا/ تونس)
د. عبد الله السيد ولد أباه	(موريتانيا)
أ. عبد الله الشرقاوي	(المغرب)
د. عبد الله عبد الدائم	(سوريا)
أ. عبد الله النيباري	(الكويت)
د. عبد الإله بلقزيز	(المغرب)
أ. عبد الإله البياتي	(العراق/ فرنسا)
أ. عبد الإله النصراوي	(لبنان)
أ. عبد الباري عطوان	(فلسطين/ بريطانيا)
أ. عبد الحميد عمار	(ليبيا)
أ. عبد الحميد مهري	(الجزائر)

د. عبد الخالق عبد الله	(الإمارات)
أ. عبد الرحمن النعيمي	(البحرين/ سوريا)
أ. عبد الرحيم مراد	(لبنان)
أ. عبد الرزاق وردة	(المغرب)
أ. عبد الصبور عبد المنعم	(مصر)
أ. عبد العالي ناصر العبد العالي	(الكويت)
أ. عبد العزيز حسين الصاوي	(السودان/ بريطانيا)
أ. عبد العزيز الدوري	(الأردن)
د. عبد العزيز الصالح	(السعودية)
أ. عبد الفتاح اليعقوبي	(المغرب)
أ. عبد القادر الحضري	(المغرب)
د. عبد القادر الزغل	(تونس)
أ. عبد القادر العامري	(قطر)
د. عبد القدوس المضواحي	(اليمن)
أ. عبد الكريم غلاب	(المغرب)
أ. عبد المالك الورديغي	(المغرب)
أ. عبد المجيد بوزوبع	(المغرب)
د. عبد المجيد مزيان	(الجزائر)
أ. عبد الملك المخلافي	(اليمن)
د. عبد المنعم سعيد علي	(مصر)
د. عبد المنعم المشاط	(مصر/ أميركا)
أ. عبد النبي الفيلالي	(المغرب)
أ. عبد الوهاب الباهي	(تونس)
د. عثمان سعدي	(الجزائر)
د. عدنان السيد حسين	(لبنان)
د. عدنان شومان	(سوريا)
أ. العربي مفضال	(المغرب)
د. عصام خليفة	(لبنان)
د. عصام العريان	(مصر)
د. عصام نعمان	(لبنان)
أ. عصمت بكر الطائي	(العراق)
أ. علال الأزهر	(المغرب)
د. علي أحمد عتيقة	(الأردن)
د. علي أومليل	(المغرب)

أ. علي بن محمد (الجزائر)
د. علي الجرباوي (فلسطين)
د. علي حسن (لبنان)
د. علي خليفة الكواري (قطر)
أ. علي سيف حسن (اليمن)
د. علي الشيخ حسين الساعدي (العراق/ بلغاريا)
أ. علي عقلة عرسان (سوريا)
د. علي الكنز (الجزائر)
أ. علي لطف الثور (اليمن)
د. علي محافظة (الأردن)
د. علي محسن حميد (اليمن)
د. علي نصار (مصر)
أ. عماد شبارو (لبنان)
د. عمار بن سلطان (الجزائر)
أ. عمر الحامدي (ليبيا)
أ. عمر حرب (لبنان)
أ. عوض البادي (السعودية/ أمريكا)
أ. غازي العريضي (لبنان)
أ. غسان بن جدو (تونس/ إيران)
أ. غازي فخري مرار (فلسطين/ مصر)
د. غسان الخازن (لبنان)
د. غسان سلامة (لبنان/ فرنسا)
د. فادي مغيزل (لبنان)
د. فاديا كيوان (لبنان)
أ. فاروق أبو عيسى (السودان/ مصر)
د. فاطمة إبراهيم (السودان/ بريطانيا)
أ. فتحي محمود مصطفى (مصر)
أ. فخري قعوار (الأردن)
د. فدوى عبد الرحمن علي طه (السودان)
أ. فريد عبد الكريم (مصر)
أ. فريدة النقاش (مصر)
أ. فضل شرورو (فلسطين/ لبنان)
أ. فهمي هويدي (مصر)
د. فهمية شرف الدين (لبنان)

أ. فؤاد زيدان (سوريا/ الإمارات)
أ. فواز طرابلسي (لبنان)
أ. فيصل بن خضراء (فلسطين/ الأردن)
د. قسطنطين زريق (لبنان/ أمريكا)
د. قيس جواد العزاوي (العراق/ فرنسا)
أ. كريم مروة (لبنان)
د. كمال شاتيلا (لبنان/ فرنسا)
د. كمال عبد اللطيف (المغرب)
أ. لطيفة اجبابدي (المغرب)
أ. ليث شبيلات (الأردن)
أ. ليلى شرف (الأردن)
أ. ماهر عبد الله أحمد (فلسطين/ بريطانيا)
د. مبدر الويس (العراق/ بريطانيا)
د. متروك الفالح (السعودية)
د. مجدي أحمد حسين (مصر)
د. مجدي حماد (مصر)
أ. محسن عوض (مصر)
أ. محسنة توفيق (مصر)
أ. محفوظ نحناح (الجزائر)
د. محمد الأطرش (سوريا)
أ. محمد البصري (المغرب)
أ. محمد بنسعيد (المغرب)
أ. محمد الحبيب طالب (المغرب)
العلامة السيد محمد حسن الأمين (لبنان)
أ. محمد خالد (الإمارات)
أ. محمد راجح عويص (فلسطين/ أمريكا)
أ. محمد الزرهوني (المغرب)
أ. محمد زيان (ليبيا/ بريطانيا)
د. محمد سعد أبو عامود (مصر)
أ. محمد سيد أحمد (مصر)
أ. محمد صادق الحسيني (إيران)
أ. محمد صبري (المغرب)
د. محمد الطاهر العدواني (الجزائر/ فرنسا)
د. محمد عابد الجابري (المغرب)

أ. محمد عبد الحكم دياب (مصر/ بريطانيا)
د. محمد عبد الملك المتوكل (اليمن)
أ. محمد فائق (مصر)
أ. محمد قباني (لبنان)
د. محمد المجذوب (لبنان)
د. محمد محمود الإمام (مصر)
د. محمد المسعود الشابي (تونس)
د. محمد المطوع (الإمارات)
د. محمد المغربي (ليبيا)
أ. محمد المنصف الشابي (تونس)
الشيخ محمد مهدي شمس الدين (لبنان)
د. محمد الناصري بناني (المغرب)
أ. محمد نظيف (المغرب)
د. محمد نورالدين أفاية (المغرب)
أ. محمد نورالدين جباب (الجزائر)
د. محمود أمين العالم (مصر)
أ. محمود حربي (مصر/ الكويت)
أ. محمود رياض (مصر)
د. محمود عبد الفضيل (مصر/ باريس)
أ. محمود المراغي (مصر)
د. محمود المغربي (ليبيا/ بريطانيا)
د. مخلص الصيادي (سوريا/ الإمارات)
د. مدثر عبد الرحيم الطيب (السودان)
د. مسعود ضاهر (لبنان)
د. مصطفى التير (ليبيا)
د. مصطفى خوجلي (السودان/ لبنان)
أ. مصطفى الرميد (المغرب)
أ. مصطفى اللداوي (فلسطين/ لبنان)
أ. مصطفى المسناوي (المغرب)
أ. مصطفى نبيل (مصر)
أ. مصطفى نويصر (الجزائر)
أ. معن بشور (لبنان)
د. مفلح أبو سويرح (سوريا/ لبنان)
أ. ممدوح رحمون (سوريا/ لبنان)

أ. منح الصلح	(لبنان)
د. منصف المرزوقي	(تونس)
أ. منصور الأطرش	(سوريا)
أ. منى شقير	(الأردن)
د. منير الحمش	(سوريا)
أ. منير سعيد	**(العراق)**
أ. منير السعيد عيد	(فلسطين/ السودان)
د. مهدي الحافظ	(لبنان)
د. المهدي المنجرة	(المغرب)
د. موريس أبو ناضر	(لبنان)
د. موزة غباش	(الإمارات)
أ. مؤنس الرزاز	(الأردن)
د. ميخائيل سليمان	(فلسطين/ أمريكا)
أ. ميشال نوفل	(لبنان)
أ. ميشيل كيلو	(سوريا)
أ. ناجي علوش	(فلسطين/ الأردن)
د. نادر فرجاني	(مصر)
د. ناصر الدين سعيدوني	(الجزائر)
د. ناصر السيد	(السودان)
أ. نائلة الرشدان	(الأردن)
د. نبيه غانم	(لبنان)
أ. نجاح واكيم	(لبنان)
أ. نجيب الحسين	(المغرب)
أ. نشأت حمارنة	(الأردن/ سوريا)
أ. نصر شمالي	(سوريا)
أ. نعيم مدني	(الأردن)
د. نقولا زيادة	(لبنان)
د. نواف سلام	(لبنان)
أ. نوبير الأموي	(المغرب)
د. نيفين مسعد	(مصر)
د. هادي حسن	(العراق)
د. هاشم أحمد محمد الطاهر	(السودان)
أ. هاشم قاسم	(لبنان)
أ. هاني إدريس مجيد	(العراق)

أ. هاني الحسن	(فلسطين)
أ. هاني الدحلة	(الأردن)
أ. هاني فاخوري	(لبنان)
أ. هاني الفكيكي	**(العراق/ بريطانيا)**
د. هدى زريق	(لبنان/ مصر)
د. هشام البساط	(لبنان)
د. هشام جعيط	(تونس)
د. هشام شرابي	(فلسطين/ أمريكا)
د. وجيه كوثراني	(لبنان)
أ. وحيد عبد المجيد	(مصر)
د. وميض نظمي	(العراق)
أ. وهيب الشاعر	(الأردن)
د. ياسين سعيد نعمان	(اليمن)
العميد ياسين سويد	(لبنان)
د. يحيى الجمل	(مصر)
د. يزيد صايغ	(فلسطين/ بريطانيا)
د. يوسف الحسن	(الإمارات)
د. يوسف صايغ	(فلسطين/ لبنان)
أ. يوسف فتح الله	**(الجزائر)**
د. يوسف فضل حسن	(السودان)

٤٩

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب الوقائع الكاملة للمؤتمر القومي العربي في دورته السابعة، حيث ارتأت الأمانة العامة للمؤتمر نشر كافة الأوراق الخلفية والوثائق المقدمة تعميماً للفائدة.

ولعل من أبرز المؤشرات الايجابية التي تحملها أصداء المؤتمر ودورات انعقاده السنوية هي التساؤلات التي أخذ العديدون من أبناء هذه الأمة - وفي مقدمتهم شبابها - يطرحونها ويثيرونها وهي من نوع: «كيف السبيل لصنع القرار العربي انطلاقاً من مبادئ المؤتمر وتوجهاته؟».

إن في مثل هذا التساؤل مؤشراً على أن المؤتمر القومي العربي يتقدم نحو تحقيق الغرض الذي يسعى إليه أعضاؤه ومؤيدوه: وهو أن يكون مرجعية فكرية وسياسية تنبع من صميم هذه الأمة، ويصنعها اللقاء بين أبنائها في تعددية فكرية وسياسية حقيقية تشق الطريق لتحول ديمقراطي وحدوي في الوطن العربي.

يضم هذا الكتاب أربعة أقسام: القسم **الأول** ملخص لتقرير حال الأمة العربية. أما القسم **الثاني** فيضم دراسات ثماني تفصيلية للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦ هي: **التطورات الدولية**، و**العرب والعالم**، و**الصراع العربي - الصهيوني**، و**الأمن القومي العربي**، و**النظام العربي**، و**التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية**، و**الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، و**حال العلم والتقانة في الأمة العربية**. القسم **الثالث** يضم دراستين مستقلتين هما: **نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية**، و**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**. أما القسم **الرابع** فقد اشتمل على وثائق وبيانات وقرارات المؤتمر القومي العربي السابع.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها